ضياء السالك

إلى أوضح المسالك

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد عبد العزيز النجار

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية

بمعاهد المعلمين والمعلمات ـ بجمهورية مصر العربية

الجزء الرابع

يطلب من المكتبات الشهيرة بمصر، ومن المؤلف بعنوانه :

٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصرى « جسر السويس سابقاً » مصر الجديدة

ت : ٨٧٦٣١٦

الطبعة الرابعة

١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر — شارع الجداوي رقم ٩
ت ٩٠٧٣٧٩ س.ت ١١٩٩٧٠

(باب إعراب الفعل)[١]

رافعُ المضارعِ تجرُّدُه من الناصبِ والجازمِ ، وِفاقاً للفرّاء[٢] — لا حُلُولُه محلَّ الاسم[٣] ، خلافاً للبصريين؛ لانتقاضِه بنحو: هَلاَّ تَفْعَلُ[٤] — وَنَاصِبُه أربعة :

(أحدُها) : « لَنْ » . وهى لِنَفْيِ « سَيَفْعَلُ »[٥] . ولا تقتضِي تأبيدَ

باب إعراب الفعل

(١) الأفعال ثلاثة : ماض وأمر — وهما مبنيان دائماً ، ومضارع — وهو معرب ؛ إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشراً نون التوكيد فيبنى على الفتح — أو نون النسوة فيبنى على السكون . وعلة إعرابه — كما يقول النحاة — وقوعه فى مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ؛ كوقوعه خبراً ، وصفة ، وصلة . ثم جريانه فى الحركات والسكنات على لفظ اسم الفاعل . وقبوله لام الابتداء التى تتصل بخبر « إن » المكسورة . واحتماله الحال والاستقبال، وتخصيصه بأحدهما بالقرينة—وكذلك الاسم شائع بحسب وضعه ويتخصص بأل.

(٢) وعلى هذا جرى المعربون ، فيقولون فى مثل : يقوم محمد — « يقوم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم . ولا يقال : إن التجرد علامة عدمية فلا يكون علة للوجودى ؛ لأن معنى التجرد : الإتيان بالمضارع على أول أحواله قبل أن يسبقه شىء . وعلى هذا جرى الناظم حيث يقول :

(ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَسْعَدُ)(*)

أى أن الفعل المضارع يرفع إذا تجرد عن عامل النصب أو الجزم ، مثل : تسعد

(٣) أى فيما إذا وقع خبراً — أو صفة— أو حالا ؛ لأن الأصل فى هذه الثلاثة الاسم.

(٤) لأن الاسم لا يقع بعد أداة التحضيض، ولا بعد«سوف»فى مثل: سوف يقوم على

(٥) أى لنفى الفعل فى الزمن المستقبل غالبا ، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة الشعرية . ويجوز تقديم معموله عليها ، تقول : محمداً لن أخاصم .

(*) «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل يعود على مضارع ، والجملة فعل الشرط ، وجوابه محذوف — أى إذا يجرد فارفعه « من ناصب » متعلق بيجرد « وجازم» معطوف عليه « كتسعد » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقد تقدم مثله .

النّفى[1] ولا تأكيدَه — خلافاً للزمخشرىّ . ولا تقعُ دُعائيّةً[2] — خلافاً لابن السَّراج . وليس أصلُها « لاَ » فأُبْدِلَتْ الألفُ نوناً[3] — خلافاً للفرّاء . ولا « لاَ أَنْ »، فَحُذِفت الهمـــزة تخفيفاً والألفُ للساكنين[4] — خلافاً للخليل والكسائى .

(الثانى) : « كَىْ » المصدريّةُ[5] ؛ فأما التّعليليةُ فجارّةٌ، والناصبُ بعدها « أَنْ » مضمرةً ، وقد تظهرُ فى الشِّعر .

وتتعيّنُ المصدريةُ إنْ سَبَقَتْهَا اللّامُ[6] نحو: (لِـكَيْلاَ تَأْسَوْا) .

---

(١) أى دوامه واستمراره — إلا بقرينة ، بدليل قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيّا) ؛ لأنها لو كانت تفيد تأبيد النفى — لوقع التناقض بينها وبين كلمة «اليوم» فى الآية، ولوقع التكرار بذكر « أبدا » فى قوله سبحانه وتعالى : (ولن يتمنوه أبداً) لأن « أبدا » تدل على التأبيد

(٢) أى بأن يكون الفعل بعدها معناه الدعاء . وخالف فى ذلك : ابن عصفور وابن السراج وكثيرون ، واختاره المصنف فى المغنى . واحتجوا بقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكمُ ، ثم لازلـــتُ لكم خالداً خُلودَ الجِبَالِ

فقد تضمنت مع النفى — الدعاء لهم بالاستمرار على ما هم عليه من الإنعام . والدليل على ذلك : عطف الدعاء عليه . ومنه قوله تعالى : (فلن أكون ظهيراً للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه وجهله بالغيب — يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدعاء ، لا النفى القاطع لما يكون فى المستقبل (٣) لأن المعهود إبدال النون ألفاً ، نحو : (لنسفعا) — لا العكس (٤) لأن التركيب إنما يصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب ، مثل « لولا » ، والظاهر هنا جزء كل منهما . والخلاف فى تركيب « لن » أو عدمه — لا طائل تحته (٥) علامتها : وقوعها بعد لام الجر المعروفة بلام التعليل — لفظاً أو تقديراً ، وعدم وقوع «أن» المصدرية بعدها ظاهرة أو مضمرة . وهى تقتضى سببية ما قبلها فيما بعدها ، إذا كان الكلام مثبتاً . فإن كان منفياً فقد تقتضى ذلك — أو لا تقتضيه (٦) أى : ولم تقع بعدها «أن» كما بينا . ولا يصح اعتبارها تعليلية ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله فى الراجح .

والتَّعليليةُ إن تأخَّرَتْ عنها اللامُ ، أو « أن » [1] نحو قوله :

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ ما وَعَدَتْنِي غيرَ مُخْتَلَسِ [2]

وقوله : * كَيْماً أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعاَ * [3]

ويجوزُ الأمرانِ في نحو : (كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً) [4] .

---

(١) وكذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية للسؤال عن العلة ، نحو : كيمه يغيب الطلاب فى آخر العام ـ أى : لِمَه يغيبون ؟ ولا يصح جعلها مصدرية لوجود فاصل قوى بينها وبين المضارع ، وأيضاً لفساد المعنى مع المصدرية . أو دخلت على « ما » المصدرية ، نحو : جئتك كيما تنصح وتوجه ـ أى : للنصح والتوجيه . ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن حرف المصدر لا يدخل على مثله فى الفصيح .

(٢) بيت من المديد ، من قصيدة لعبد الله بن قيس الرقيات :

وقبله : لَيْتَنِى أَلْقَى رُقَيَّـــةَ فى خلوة مِن غيرِ ما أُنْسِ

اللغة والاعراب : لتقضينى : لتوفى لى بما وعدت . رقية : اسم امرأة . مختلس : مصدر ميمى بمعنى الاختلاس ـ أو اسم مفعول . والاختلاس : أخذ الشىء خطفاً وبسرعة . « كى » تعليليـة « لتقضينى » اللام للتعليـل مؤكدة لـكى . وتقضينى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعدها ، وسكنت الياء للضرورة ، والنون للوقاية والياء مفعول أول « رقية » فاعل « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « وعدتنى » الجملة صلة ما « غير مختلس » غير صفة لمصدر محذوف ، ومختلس مضاف إليه ـ أى قضاء غير مختلس ـ أو حال من « ما » .

والشاهد : أن « كى » تعليلية لوقوع اللام بعدها ، فى قوله « كى لتقضينى » والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة مقدرة على الياء

(٣) تقدم شرح هذا البيت وتمامه فى باب حروف الجر ـ جزء ثان صفحة ٢٧١ .

والشاهد فيه هنا : كون «كى» تعليلية لظهور أن المصدرية بعدها . ففى هذه الصور الأربعة «كى» بمنزلة لام الجر ، معنى وعملا ، فإذا وقعت بعدها اللام ـ كانت مؤكدة

(٤) أى إذا تجردت من لام الجر قبلها ، ومن «أن» المصدرية بعدها ؛ فإن قدرت اللام قبلها ـ فهى مصدرية تنصب الفعل بنفسها . وإن قدرت « أن» بعدها ـ فهى تعليلية بمعنى لام الجر ، والفعل منصوب بأن .

ويلاحظ ؛ أنه إذا توسطت « كى » بين لام الجر ، و « لا » النـافية ـ وجب وصل

وقوله : * أَرَدْتَ لِـكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *[1]

(الثالث) : « أن »[2] فى نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا — وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى) . وبعضهم يُهْمِلُهَا حملاً على « مَا » أُخْتِهَا — أى :

الثلاثة فى الكتابة . وإن لم توجد لام الجر ـ فصلت « كى » عن « لا » .

(١) صدر بيت من الطويل ـ لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

اللغة والاعراب . تطير : تذهب بسرعة. شنا ، الشن : الجلد الذى بَلِى وتخرق. بيداء : صحراء ـ سميت بذلك لأن صاحبها يبيد ويهلك فيها. بلقع: قفر خالية من كل شىء. « لـكيما » اللام حرف جر وتعليل « كى » إما جارة تعليلية مؤكدة للام ، وأن ناصبة ـ أو مصدرية مؤكدة بأن ، واللام جارة و « ما » زائدة « فتتركها » فتترك معطوفة على تطير و « ها » مفعول أول، « شنا »مفعول ثان لتترك ـ أو حال من المفعول على التأويل « ببيداء » متعلق بتترك « بلقع » صفة لبيداء .

والمعنى : يخاطب الشاعر طائراً جارحاً ـ أو سارقا ماهراً ؛ فيقول : رغبت أن تأخذ قربتى بسرعة ، وتتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان .

والشاهد : فى « لـكيما أن »؛ حيث يجوز أن تكون « كى » مصدرية ، وأن مؤكدة لها ـ وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ـ ولولا «أن» لوجب أن تكون «كى» مصدرية . ولولا وجود اللام ـ لوجب أن تكون تعليلية . ويرجح النحويون الإعراب الثانى ؛ لالتصاق «أن» بالمضارع ، ولأنها أقوى فى نصبه وأكثر استعمالا من «كى» .

(٢) أى المصدرية . وعلامتها : أن تقع فى كلام يدل على الشك ـ أو الرجاء والأمل ولم تسبق بما يدل على العلم أو الظن . وأن يقع بعدها فعل. وتدخل على الماضى والمضارع وتنصب المضارع لفظاً أو تقديراً أو محلا . ولا تنصب الماضى مطلقاً ولا تغير زمنه . وتتصل بالفعل الذى تدخل عليه. ولا يفصل بينهما بغير « لا » النافية أو الزائدة. ويمتنع تقديم معمول فعلها عليها على الصحيح ـ خلافا للفراء . وتسبك مع الجملة التى بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب ما قبلها . وتقع فى أول الـكلام فتؤول مع ما بعدها بمصدر يكون مبتدأ ، نحو : (وأن تصوموا خيراً لـكم) . وتقع فى وسط الـكلام فيـكون

المصدرية[1]، كقراءة ابن مُحَيْصِن[2] : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)،
وكقوله : * أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيحَكُمَا *[3]

المصدر فاعلا، نحو : (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) ـ ومفعولا، نحو : (فأردت أن أعيبها)، ومجروراً بالإضافة، نحو: (من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلال). وبحرف الجر، نحو: عجبت من أن كشفت عن اللص .

(١) وعلى ذلك لا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط النصب . وهذا الرأى ضعيف لا يحسن العمل به الآن، وفيه يقول الناظم :

وبَعْضُهم أهْمَلَ « أنْ » حَمْلاً عَلَى «مَا» أخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا)

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة . كان مقرىء أهل مكة مع ابن كثير . وكان نحويا جليلا، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وفى قراءته بعض مخالفة للمصحف . وتوفى بمكة سنة ١٢٣ هـ .

(٣) صدر بيت من البسيط ـ لم نقف على قائله، وعجزه :

* مِنِّى السَّلاَمَ وَألاَّ تُشْعِرَا أَحَدَا *

اللغة والاعراب . تقرآن، المراد : تبلغان وتقولان، من قولهم : اقرأ السلام على فلان ـ أى بلغه كأنك تتلوه عليه، والمراد بالسلام هنا : مطلق التحية . ويحكما مصدر معناه : رحمة لكما . « أن » مصدرية مهملة . « تقرآن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب ـ بدل من حاجة فى قوله :

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِى نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رَشَدا
إنْ تَقْضِيَا حَاجَةً لِى خَفَّ مَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَا مِنَّةً عِنْدِى لهَا وَيَدَا

ـ أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة ـ أى : هى أن تقرآن «ويحكما» ويح منصوب بفعل محذوف من معناه، وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن « السلام » مفعول تقرآن « وألا » الواو عاطفة، وأن مصدرية ناصبة و«لا» نافية « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن بحذف النون والألف فاعل «أحداً» مفعول .

والمعنى : أرجو يا صاحبى أن تبلغا محبوبتى أسماء تحيتى، وألا تخبرا بذلك أحداً :

والشاهد فى : « أن تقرآن » ؛ حيث رفع الفعل مع وجود « أن » قبله، مما يدل على أنها مهملة . وفى هذا نظر ؛ فإن الشاعر أعمل « أن » فى عجز البيت ؛ فإذا كان

وتأتى «أن» مُفَسِّرَةً، وزائدةً، ومخفَّفةً من أنَّ ـ فلا تنصبُ المضارع

فالمُفَسِّرَةُ هى : المسبوقةُ بجملةٍ فيها معنَى القولِ دون حُروفِه[1] نحو : (فأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ — وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[2].

الإهمال لغة الشاعر ـ كيف يوجه ذلك؟ إن هذا يقدح فى صحة الشاهد، ولاسيما أن قائله مجهول.

(١) ويشترط كذلك : أن تتأخر عنها جملة أخرى ، تتضمن معنى الأولى وتوضح المراد منها . وألا تقرن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر :

ومن هذا يتبين: أن التفسير إنما هو بالجملة المتأخرة ، أما « أن » فمجرد أداة ، وهى حرف مهمل مثل « أى » المفسرة .

فإن لم تسبقها جملة كاملة ـ كانت فى الغالب مخففة من الثقيلة ، نحو قوله تعالى : (وآخِرُ دَعْواهم أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين) ، وإن لم تتأخر عنها جملة ـ امتنع مجىء « أن » ؛ فلا يقال : أخذت عسجداً أن ذهباً ، بل يجب حذف «أن» ـ أو الإتيان بكلمة « أى » المفسرة .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر ، كانت مصدرية ، نحو : كتبت إليه بأن اهجم على العدو ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول .

تنبيه

إذا جاء بعد « أن » الصالحة للتفسير ـ مضارع مسبوق بكلمة «لا» ، نحو : أشرت إليه ألا يتكلم ؛ جاز رفعه على اعتبار « لا » نافية ، وجزمه على اعتبارها ناهية ، و « أن» فى الحالتين مفسرة ، والجملة بعدها مفسرة لما قبلها ، ولامحل لها من الإعراب. ويجوز نصب الفعل على تقدير « لا » نافية، و «أن» مصدرية حذفت الجملة قبلها قياساً ؛ فإن حذفت «لا »ـ امتنع الجزم ، وجاز الرفع أو النصب .

(٢) المفعول فى الآية الأولى مقدر ؛ أى : أوحينا إليه شيئاً هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة . من الآية : ٢٧ من سورة المؤمنون .

والمعنى : أوحينا إليه لفظ « اصنع » .

وليس المراد بالانطلاق فى الآية الثانية ـ المشى، وإنما المقصود انطلاق الألسنة بهذا الكلام؛ كما أن المراد بالمشى ـ الاستمرار على الشىء، وليس المشى المعروف. الآية ٦ من سورة ص

والزّائدةُ هى : التالية لـ « لمَّا »(1) نحو : (فلمّا أنْ جاءَ البشيرُ) ، والواقعةُ بين الكاف ومجرورها كقوله :

* كأنْ ظبْيَةٍ تعطُو إلى وَارقِ السَّلَمْ *(2)

أو بين القسم و « لوْ »، كقولِه : * فأُقسِمُ أنْ لو التقَيْنَا وأنتمُ *(3)

والمخفَّفةُ من « أنَّ » هى : الواقعةُ بعد « عِلْمٍ »(4) نحو : (علِمَ أنْ

---

(١) أى : الحينية التى بمعنى حين ووقت ـ لا النافية .

(٢) تقدم هذا البيت وشرحه فى باب : إن وأخواتها فى الجزء الأول صفحة ٣٤٧ .

والشاهد فيه هنا : زيادة « أن » بين الكاف ومجرورها ـ وهو « ظبية » على رواية الجر . أما على رواية النصب ، فتكون « كأن » حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، و « ظبية » اسمها ، والخبر محذوف .

(٣) صدر بيت من الطويل ـ للمسيب بن علس ـ يخاطب بنى عامر بن ذهل ، وهو من شواهد سيبويه ، وعجزه :

* لَكَانَ لَكُم يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ *

وقبله : لعَمْرِى لئن جَدَّتْ عداوةُ بَيْنِنَا لَيُنْتَحَيَنْ مِنِّى عَلَى العَظْمِ مَيْسَمُ

اللغة والاعراب . أقسم : أحلف ـ وهو فعل مضارع فاعله أنا « أن » زائدة « لو » شرطية غير جازمة « التقينا » فعل الشرط « وأنتم » معطوف على « نا » من غير فاصل للضرورة ، « لكان » جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « يوم » اسمها مؤخر « مظلم » صفة ليوم . ويجوز أن تجعل « كان » تامة ، و « يوم » فاعل بها . وقيل : إن المحذوف جواب القسم ؛ لأن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور فى الكلام سواء تقدم عليه القسم أو تأخر .

والمعنى : يقسم أنه لو التقى بأعدائه لخذلهم ، وكان يوم اللقاء شراً ووبالا عليهم .

والشاهد : وقوع « أن » زائدة بين فعل القسم و « لو » . وفعل القسم مذكور هنا

(٤) أى بعد كلام يدل على اليقين والتحقق والاعتقاد الثابت ، مثل : علم ـ تحقق تبين ـ تيقن ، وغير ذلك مما يدل على اليقين والقطع . وإنما كانت فى ذلك مخففة ؛ لأن العلم يتعلق بالمحقق الثابت فيناسبه التوكيد الذى تفيده « أن » المخففة . وجمل سيبويه :

سَيَكُونُ مِنْكُم مَرْضَى) ، ونحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ) . أو بعد ظَنٍّ[١] نحو : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ) . ويجوزُ فى تاليةِ الظَّنِّ ـ أن تكون ناصبةً وهو الأرجح[٢] ، ولذلك أجمعوا عليه فى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) ، واختلفوا فى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) ؛ فقرأه غيرُ أبى عَمْرٍو وَالأَخَوَيْن[٣] ـ بالنصب[٤] .

الحذر والخوف ـ كالعلم ؛ إذا كان الشيء المحذور أو المخوف متيقناً ، نحو : خشيت أن تفعل كذا ـ وخفت أن تذهب وحدك . (١) أى : مؤول بالعلم ومستعمل فيه .

(٢) ذلك لأن فى هذا إجراء الظن على أصله من غير تأويل ، ولأن الناصبة للمضارع أكثر استعمالا من المخففة . ومثل الظن : ما فى معناه من أفعال الرجاء .

ويفرق بين الناصبة والمخففة ؛ بأن الناصبة ينصب بعدها المضارع وتؤول بمصدر أما المخففة فيرفع بعدها الفعل ولا تؤول بمصدر .

(٣) المراد بهما : حمزة ـ والكسائى (٤) أما هم فقد قرءوا بالرفع ؛ لوجود الفصل بين « أن » والفعل « بلا » ، ولم يقرءوا بالرفع فى «يتركوا» ـ لعدم الفصل .

تنبيه

يجب حذف النون من « أن » الناصبة المصدرية كتابة ؛ إذا وقعت بعدها « لا » نافية أو زائدة ـ وإدغامها فى « لا » نطقاً ، نحو : (ما منعك ألا تسجد) ويجب إظهارها كتابة لا نطقاً إن كانت غير ناصبة ، سواء كان بعدها اسم أوفعل ، نحو (أشهد أنلا إله إلا الله) ، وتدغم فى « لا » عند النطق .

وفيما تقدم من « لن » ، و « كى » ، و « أن » ـ يقول الناظم :

(وَ« بِلَنِ » انْصِبْهُ « وَكَيْ » ، كَذَا « بِأَنْ » ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

فَانْصِبْ بِهَا ، والرَّفْعَ صَحِّحْ ، وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ « أَنَّ » ، فَهْوَ مُطَّرِدْ)(*)

(*) « وبلن » متعلق بانصبه « وكى » معطوف على لن « كذا بأن » متعلقان بمحذوف يدل عليه انصبه « لا » عاطفة « بعد علم » بعدظرف معطوف على محذوف حال من أن وعلم مضاف إليه ـ أى حال كونها بعد غير علم لا بعد علم « والتى » اسم موصول مبتدأ « من بعدظن » متعلق بمحذوف صلة

(*) « فانصب بها » الجملة خبر المبتدأ « والرفع » مفعول مقدم لصحح « تخفيفها » مفعول اعتقد ومضاف إليه « من أن » متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، و « هو » مبتدأ « مطرد » خبر

(الرابع) : « إِذَنْ » . وهى حرفُ جوابٍ وَجَزاء[١] .

وَشَرْطُ إعمالها ثلاثةُ أمور :

أحدُها : أن تَتَصَدَّرَ[٢] ؛ فإن وقَعَتْ حشواً أُهمِلَتْ[٣] كقوله :

* وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا *[٤] . وأما قوله :

أى : انصب المضارع بحرفى النصب : لن ـ وكى ، وكذلك بالحرف « أن » بشرط ألا يكون واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، وإن وقعت « أن » بعد ما يفيد الظن والرجحان ـ فانصب بها المضارع إن شئت ، وارفعه إن شئت . واعتقد فى حالة الرفع أنها مخففة من الثقيلة .

(١) أى حرف يقع فى صدر كلام يكون مترتباً على كلام قبله ترتب الجواب على السؤال ، وليس بلازم أن يكون الكلام السابق مشتملا على استفهام يتطلب جواباً . ومعنى كونها للجزاء : دلالتها على جملة بعدها تكون فى الغالب مسببة عما قبلها ، وتعتبر أثراً من آثاره . والصحيح أنها بسيطة ثلاثية الحروف ، ناصبة بنفسها ، وتبدل نونها ألفاً فى الوقف . والجمهور يكتبونها بالنون . وبعضهم يكتبها بالألف . وقيل : تكتب العاملة بالنون ، والمهملة بالألف ؛ للتفرقة بين النوعين ، وهو رأى حسن .

وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً ـ اتباعاً للرسم العثمانى .

(٢) أى تقع فى صدر جملتها ، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب على الرغم من ارتباطهما فى المعنى .

(٣) يكثر وقوعها حشواً ؛ بين المبتدأ وخبره نحو : أنا إذا أساعدك ، والخبر هنا جملة مضارعية . وبين جملتى الشرط والجواب ـ سواء كانت أداة الشرط جازمة أو غير جازمة ، نحو : إن تزرنى ـ إذا ـ أشكرك ، ونحو : إذا أنصف الناس ـ إذا ـ يسعدون . أو بين القسم وجوابه ، سواء كان القسم مذكوراً أو مقدراً ، نحو: والله إذا ـ أكافئك ، ونحو : لئن قصرت فى عملك ـ إذا ـ لا تكافأ . وكذلك تهمل إذا تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها .

(٤) عجز بيت من الطويل ـ لكثير عزة ، من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان ـ والد الإمام العادل : عمر بن عبد العزيز ـ وكان والياً على مصر ، فأعجبته مدحته ،

* إنِّى إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا * [(١)] ـ فضرورة ، أو الخبر محذوف ـ أى إنِّى لا أستطيعُ ذلك . وَإنْ كان السابقُ عليها واواً أو فاءً ـ جاز

فقال له : تمن على ـ فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ؛ فلحظ منه القبول ، فأعرض الشاعر عن ذلك مكتفياً بما منحه من مال ، ثم ندم بعد . وصدره :

* لَئِنْ عَادَ لِى عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة والاعراب . عاد : رجع . لا أقيلها : لا أتركها ولا أردها ، والضمير فيه وفى « بمثلها » ـ يرجع إلى خطة الرشد فى قوله قبل :

عَجِبْتُ لِتَرْكِى خُطَّةَ الرُّشْدِ مَا بَدَا لِىَ من عبد العزيز قَبُولُهَا

وقيل : الضمير فى « بمثلها » ـ يرجع إلى مقالة عبد العزيز له ، وهى : «تمن على» ؛ وفى قوله : «لا أقيلها» ـ إلى مقالته السابقة ، وهى : تمنيه أن يكون كاتبه وصاحب أمره « لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن شرطية جازمة «عاد» فعل الشرط «عبدالعزيز» عبد فاعل عاد ، والعزيز مضاف إليه «بمثلها» متعلق بعاد ، وجواب الشرط محذوف «وأمكننى» معطوف على عاد « إذاً » حرف جواب مهمل « لا » نافية « أقيلها » فعل مضارع والفاعل أنا ، و « ها » مفعول ، وهو جواب القسم فى قوله قبل :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى تَغُولُ الفَيَافِى نصُّهَا وَذَمِيلُــــهَا

الراقصات : الإبل ، والرقص : الخبب لها . تغول : تقطع . النص : السير الشديد الذميل : السير اللين .

والمعنى : يقسم أنه إذا رجع الخليفة وعرض عليه مثل الخطة التى عرضها ، وأمكنه من ذلك ـ لا يتركها ولا يردها .

والشاهد : إهمال «إذن» فى قوله : « إذا لا أقيلها » لعدم تصدرها ، ووقوعها حشوا بين القسم وجوابه ، ولذلك رفع «أقيلها» ولم ينصبه بإذن .

(١) عجز بيت من الرجز ـ لم نقف على قائله ، وصدره :

* لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا *

اللغة والاعراب . شطيراً : غريباً أو بعيدا . أطير ، المراد : أذهب بعيداً . «لا» ناهية «تتركنى» فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة والنون للوقاية والياء مفعول أول «شطيرا» مفعول ثان أو حال « إنى » إن واسمها « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن والجملة خبر إن « أو أطيرا » معطوف على أهلك ، والألف للاطلاق .

النصب[١]، وقد قُرِىء : (وَإِذاً لاَ يَلْبَثُوا — فَإِذاً لاَ يُؤْتُوا)، والغالبُ الرفعُ[٢] وبه قرأ السبعة .

الثانى : أن يكون مُسْتَقْبلاً ؛ فيجبُ الرفعُ فى نحو: إذَن تَصْدقُ[٣] — جواباً لمن قال : أنا أُحبُّ زيداً .

والمعنى : لا تتركنى وتصيرنى مثل البعيد والغريب بين هؤلاء القوم الذين لا أستريح إليهم ، فإنى إذن أموت أو أرحل بعيداً عنهم .

والشاهد : نصب المضارع — وهو «أهلك» — بعد «إذن» وهى غير واقعة فى صدر الجملة ؛ لأنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها . وقد خرج — كما ذكر المصنف — على أنه ضرورة ، أو على أن خبر « إن » محذوف ، وعلى ذلك تكون « إذن » فى صدر جملة مستأنفة

(١) أى نصب المضارع على إعمال « إذن » واعتبار الواو أو الفاء للاستئناف ؛ لتكون «إذن» فى صدر الكلام . وظاهر عبارة ابن مالك : أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم (٢) أى باعتبار الواو والفاء للعطف ، فيكون ما بعد العاطف من تمام ما قبله لربطه به . والحق أنه إذا عطف فعل مضارع على مثله — وجب الإهمال لأن المعطوف لا يستقل بنفسه ، بل يتبع المعطوف عليه فى إعرابه ؛ فلا تكون «إذن» واقعة فى صدر جملة مستقلة فى إعرابها ، تقول : لم يحضر الغائب وإذاً يسترحْ أهله — بجزم يسترح ، عطفاً على يحضر — عطف فعل على فعل . أما إذا عطفت جملة على جملة قبلها — مضارعية كانت — أو ماضوية — أو اسمية ؛ فإن كان للجملة السابقة محل من الإعراب — وجب إهمال «إذن» لوقوعها فى صدر جملة تابعة فى إعرابها لما قبلها لا مستقلة ، نحو : إن للتلاميذ رائداً يرشدهم وإذاً يبلغهم مرادهم ، فجملة « يرشدهم » فى محل نصب صفة لرائدا ، وجملة «يبلغهم» معطوفة عليها فى محل نصب ، و«إذن» مهملة لا تنصب الفعل بعدها لعدم وقوعها فى صدر الجملة . وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطية مثلا — جاز الإعمال والإهمال ، نحو : إن تزرنى — وإذا أشكرك — أزرك ؛ فجملة تزرنى شرطية لا محل لها ، وقد عطفت عليها جملة «أشكرك» ولا محل لها أيضا ، فيصح نصب الفعل « أشكر » باعتباره فى صدر جملة لا محل لها فهى كالمستأنفة . ويصح الرفع باعتبار العطف وارتباطها بما قبلها فى المعنى ، فكأنها غير مستقلة .

(٣) لأنه يدل على الحال ، والناصب يخلص زمن المضارع للاستقبال ، فيقع التعارض بينهما

الثالث : أن يَتَّصِلا[1] ، أَوْ يَفْصِلَ بينهما القَسَمُ[2] كقوله :

* إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *[3]

(١) أى أن يكون المضارع متصلا بها ؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها — وتخطى الفاصل (٢) ذكر فى المغنى جواز الفصل بلا النافية ، وقد وردت فى النصوص أمثلة قليلة ، وقع فيها الفصل — مع الإعمال — بالنداء ، وبالدعاء ، وبالظرف ؛ فينبغى أن يقتصر على المسموع ، ولا يقاس عليه .

(٣) صدر بيت من الوافر — ينسب لسيدنا حسان بن ثابت ، وعجزه :

* تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ *

وهو مثبت فى ديوانه بيتا مفردا ، من غير سابق ولا لاحق .

اللغة والاعراب : نرميهم ، المراد : نصيبهم ، وأصل الرمى : الطرح على الشىء وقذفه . بحرب ، الحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . المشيب : زمن الشيب . «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب لا محل له «والله» الواو للقسم «الله» مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرمى فعل مضارع منصوب بإذن وضمير الغائبين مفعول به «بحرب» متعلق بنرمى «يشيب» فعل مضارع والفاعل يعود على الحرب «الطفل» مفعول به والجملة فى محل جر ، صفة لحرب .

والمعنى : إذن والله نصيب هؤلاء القوم بقتال يشيب الولدان قبل أن يبلغوا سن الشيب ، وذلك بسبب ما يحصل لهم من الفزع والرعب .

والشاهد : نصب المضارع — وهو «نرميهم» — بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم .

وفى «إذن» وأحكامها السابقة — يقول الناظم :

(وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ ... إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ
أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا)(*)

(*) «بإذن» متعلق بنصبوا «المستقبلا» مفعوله «إن صدرت» شرط وفعله ، والجواب محذوف «والفعل» الواو للحال ، و«الفعل» مبتدأ «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال من إذن «موصلا» حال من الضمير المستكن فى الظرف .

(*) «أو» عاطفة على بعد — أو موصلا «قبله» قبل والهاء مضاف إليه — ظرف خبر مقدم «اليمين» مبتدأ مؤخر ويجوز جعل اليمين فاعلا بالظرف «وانصب وارفعا» فعلا أمر والمفعول محذوف — أى الفعل «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لمحذوف هو فعل الشرط — يفسره وقعا «من بعد عطف» جار ومجرور متعلق بوقعا ومضاف إليه ، وجواب إذا محذوف .

(فصل) يُنصبُ المضارعُ « بأَنْ » مُضْمَرةً وجوباً فى خَمْسةِ مواضع: أحدها : بعد « اللَّام » ؛ إن سُبقت بكونٍ ، ناقصٍ (١) ، ماضٍ (٢) ، منفيٍّ (٣) ، نحو: (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ — لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) (٤) .

وتُسمَّى هذه اللامُ ـ لامَ الْجُحُود (٥) .

أى أن العرب نصبت الفعل المضارع بإذن ؛ إذا كان مستقبل الزمن ، وكانت «إذن» فى صدر جملتها ، والفعل متصل بها من غير فاصل بينهما ـ أو بفاصل هو القسم ، ولم يذكر « لا » النافية . وانصب المضارع أو ارفعه إذا وقعت « إذن » بعد حرف عطف ، وقد قيد النحاة العطف بالواو أو الفاء ـ كما بين المصنف .

(١) هو « كان » أو يكون » ـ دون غيرها من سائر الأفعال الناسخة أو التامة فلا يجب الإضمار بعد «كان» التامة ؛ لأن اللام بعدها لام « كى » :

(٢) أى لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ إذا وقع فعل الـكون مضارعاً بعد « لم » الجازمة التى تقلب زمنه إلى المضى (٣) هذا النافى هو : « ما » ، وتختص بالدخول على « كان » ، و « لم » الجازمة ، وتدخل على المضارع .

وينبغى أن يلى فعل الـكون الناسخ اسمه مباشرة . وأن يكون اسماً ظاهراً لا ضميراً . ثم يأتى مضارع منصوب مبدوء بلام مكسورة ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً فى الغالب ، يعود على اسم الناسخ السابق كما مثل المصنف . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

. . . . وَبَعْدَ نَفْىِ «كَانَ» حَتْماً أُضْمِرَا (*)

أى : أضمر الحرف الناصب ـ وهو « أن » ـ حتماً ؛ إذا وقع بعد كان المنفية . وقد أوضح المصنف ما فى ذلك من أحكام .

(٤) « يعذب » و « يغفر » ـ منصوبان بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والخبر محذوف ، وتتعلق به اللام الجارة للمصدر المنسبك من « أن » والفعل المجرور بها . والجار والمجرور فى محل نصب خبر الناسخ . والتقدير : ما كان الله مريداً لتعذيبهم .

(٥) أى النفى ؛ لأنها تقوى معنى النفى فى الجملة كلها ؛ فهى تقع بعد كون منفى ،

(*) « وبعد نفى » بعد ظرف متعلق بأضمرا ونفى مضاف إليه « كان » مضاف إليه « حتماً » نعت لمصدر محذوف ـ أى إضماراً حتماً « أضمرا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى أن ، والألف للإطلاق

الثانى : بعد « أَوْ »(١) ؛ إذَا صَلح فى موضعها « حَتَّى »(٢) ، نحو : لألزَمَنَّكَ أَوْ تقْضِيَنِي حَقِّى ، وكقوله :

* لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى *(٣)

والمعنى بعدها منفى لتعلقها مع المجرور بالخبر المحذوف المنفى . وما ذكره المصنف من أن الناصب بعد لام الجحود – هو « أن » المضمرة – هو مذهب البصريين . ويرى الكوفيون أن الناصب اللام ، وهى حرف زائد عندهم فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول المجرور بها .

(١) أى العاطفة (٢) أى الدالة على الغاية ، وتسمى الغائية – أو التى بمعنى «إلى» ، أو الدالة على التعليل – وتسمى التعليلية ، أو التى بمعنى « كى » أو لام التعليل .

(٣) صدر بيت من الطويل – لم نقف على قائله ؛ وعجزه :

* فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ *

اللغة والاعراب . لأستسهلن الصعب : لأعدنه وأصيرنه سهلا بالصبر . والصعب : الأمر العسير . أدرك : أبلغ . المنى : ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه – جمع منية . انقادت : سهلت وتيسرت . الآمال : جمع أمل – وهو مايرجى من المطالب . «لأستسهلن» اللام موطئة لقسم محذوف ، وجملة أستسهلن جوابه لامحل لها « الصعب » مفعول أستسهلن « أو » عاطفة بمعنى حتى أو إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » ، وهو فى تأويل مصدر بأن المحذوفة – معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل المتقدم – أى : ليكونن منى استسهال أو إدراك « فما » الفاء للتعليل وما نافية «الآمال» فاعل انقادت « إلا » أداة استثناء مفرغ . « لصابر » متعلق بانقادت

والمعنى : لأصيرن كل أمر عسير – سهلا بالصبر والاحتمال ، حتى أبلغ ما أتمناه وأرجوه فما ذلت الصعاب وتيسرت الأمور التى يرجى الحصول عليها – إلا لمن يصبر على الشدائد ويحبس نفسه عن الجزع واليأس .

والشاهد : فى قوله « أو أدرك » ، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أو» التى بمعنى حتى – أو إلى .

أو « إلاَّ »(١) نحو لأقتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ ، وقوله :

* كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيما *(٢)

(١) أى الاستثنائية : إذا كان الفعل الذى قبلها ينقضى دفعة واحدة كما مثل المصنف

(٢) عجز بيت من الوافر ـ لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه، وصدره :

* وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *

اللغة والاعراب . غمزت : هززت ـ من الغمز وهو الهز والجس باليد . قناة : المراد الرمح . كعوبها : جمع كعب، وهو من القصب ما بين كل عقدتين، ومن الرمح أطرافه . تستقيما : تعتدل بعد اعوجاج « وكنت » كان واسمها « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط «غمزت» فعل ماض فعل الشرط «قناة قوم» قناة مفعول غمزت وقوم مضاف إليه «كسرت» جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر كان الناقصة «كعوبها» كعوب مفعول كسرت والهاء مضاف إليه «أو» عاطفة بمعنى «إلا» الاستثنائية ، وقد عطفت مصدراً مؤولا على مصدر متصيد كما سبق «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو، والألف للاطلاق، والفاعل يعود إلى قناة قوم .

والمعنى : يقصد الشاعر : أنه إذا شرع فى إصلاح قوم مفسدين، لا يرجع عن ذلك إلا إذا استقاموا وصلحوا ـ وإلا كسرهم وآذاهم ، كما أنه إذا أراد إصلاح رمح معوج، لا يتركه إلا إذا استقام واعتدل ـ وإلا كسره .

والشاهد : فى « أو تستقيما »، حيث نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التى بمعنى إلا . وفى البيت استعارة تمثيلية . وإلى « أو » أشار الناظم بقوله .

(كَذَاكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فى مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «اَلاَّ» أَنْ خَفِى)(*)

أى : مثل ما وقع بعد لام الجحود ـ يجب إضمار أن بعد «أو»، إذا صلح فى موضعها « حتى » ـ أو « إلا »

(*) « كذلك » متعلق بمحذوف مفعول مطلق لخفى ـ أو حال من فاعله « بعد أو » بعد ظرف متعلق بخفى وأو مضاف إليه «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه «حتى» فاعل يصلح «أو إلا» معطوف على حتى «أن» مقصود لفظه مبتدأ «خفى» فعل ماض فاعله يعود إلى أن ، والجملة خبر المبتدأ والمعنى التقديرى : «أن» خفى بعد «أو» خفاء مماثلا فى الوجوب ذلك الخفاء الذى بعد نفى كان ؛ إذا كان يصلح فى موضع «أو» ـ حتى ، أو ، إلا.

الثالث : بعد « حَتَّى »(١) ؛ إن كان الفعلُ مستقبَلاً باعتبارِ التكلم ، نحو : (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)(٢) — أو باعتبارِ ما قبلَها ، نحو: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)(٣) .

ويُرْفَعُ الفِعْلُ بَعْدَها ؛ إن كان حالاً(٤) — مُسَبَّباً — فضلةً(٥) ، نحو: مَرِضَ زيدٌ حتى لا يَرْجُونَه(٦) ، ومنه : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) فى قراءة

---

(١) أى الجارة للمصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً — وما دخلت عليه . وهى : إما أن تدل على الغاية ، أو على التعليل ، أو على الاستثناء . فتدل على الغاية ؛ إذا كان المعنى بعدها نهاية وغاية لما قبلها . وعلامتها : أن يصلح فى موضعها « إلى » ولهذا تسمى: حتى الغائية — أو التى بمعنى « إلى » كما أسلفنا . ولابد أن يكون المعنى السابق، من الأمور التى تنقضى تدريجياً — أى شيئاً فشيئاً — لا دفعة واحدة ، نحو يستمر الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس .

وتدل على التعليل ؛ إذا كان ما قبلها علة وسبباً فيما بعدها . وعلامتها : أن يصلح فى موضعها « كى » ، نحو : تعنى مصر بالصناعة حتى تستغنى عن الخارج .

وتدل على الاستثناء « كإلا » ؛ إذا لم تصلح للغاية أو التعليل . وعلامتها : أن يصلح مكانها « إلا أن » ، نحو : لا يعفى المدين من دينه حتى يؤديه ، فليست فى هذا غائية ؛ لأن ما قبلها لا ينقضى تدريجياً — ولا تعليلية ؛ لأن ما قبلها ليس سبباً لما بعدها . وقد تدل « حتى » على أكثر من معنى ، إذا لم تكن هناك قرينة تعين المعنى المقصود (٢) فإن « تفىء » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب (٣) فقول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة لزمن الإخبار ونزول جبريل بالآية — إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ويجب كذلك نصب الفعل بعد «حتى » إذا كان ما بعدها غير مسبب عما قبلها ، نحو : تصوم حتى تغرب الشمس . أو كان ما بعدها غير فضلة — بأن كان جزءاً أساسيا من الجملة التى قبلها — نحو: أحب أن أعمل حتى أتم الواجب على (٤) أى بأن يكون زمنه زمن النطق بالكلام المشتمل على حتى

(٥) أى ليس جزءاً أساسيا فى الجملة ، كخبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ .

(٦) فقوله : لا يرجونه — حال ؛ لأنه فى قوة : فهو الآن لا يرجى ، ومسبب عما

نافع؛ لأنه مؤوّل بالحال — أى : حَتَّى حالة الرسولِ والذين آمنوا معه أَنَّهُمْ يَقُولون ذلك[(١)] .

وَيَجِبُ النَّصْبُ فى مثل : لأسيرَنَّ حتى تَطْلُعَ الشمسُ ، ومَا سرتُ حتى أَدْخُلَهَا، وأَسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا ؟ لانتفاء السَّببيَّة[(٢)] . بخلاف : أَيُّهُم سَارَ حتى يَدْخُلُهَا ؟ فَإِنَّ السَّيْرَ ثابتٌ ، وإنما الشَّكُّ فى الفاعل . وفى نحو: سَيْرِى حتى أَدْخُلُهَا ؛ لعدم الفَضْلِيَّةِ[(٣)] . وكذلك : كان سَيْرِى أمس حتى أدخُلُهَا — إن قَدَّرْت «كان» ناقصةً ، ولم تُقَدِّر الظرف خَبَراً[(٤)]

قبله ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض . وفضلة ، لأن الكلام تم بدونه ، وإذاً فشروط الرفع بعد«حتى» ثلاثة (١) فالرفع فى قراءة نافع ، على تقدير القول الماضى واقعاً فى الحال — أى فى زمن التكلم ، لاستحضار صورته العجيبة . ٢١٤ سورة البقرة

(٢) لأن طلوع الشمس ليس مسببا عن السير — والدخول لا يتسبب عن عدم السير ، والسير لم يتحقق وجوده فى المثال الثالث بدليل الاستفهام عنه ، فلورفع لزم تحقق وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه ، وذلك لا يصح

(٣) ذلك لأن «سيرى» مبتدأ و «حتى أدخلها» خبر، فلو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر.

(٤) بل قدر متعلقاً « بسيرى » . فإن قدرت « كان » تامة ، أو قدر الظرف — وهو « أمس » خبراً — جاز الرفع ؛ لأن ما بعد حتى — حال فضلة .

والخلاصة

أن الفعل بعـــد حتى ؛ إن كان مستقبلا خالصاً بالنسبة للتكلم — وجب نصبه ؛ نحو : (حتى يرجع إلينا موسى) . وإن كان وقته حاضراً — وجب رفعه ، نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، إذا قلته وقت الدخول . وإن كان ماضياً جاز الأمران ، باعتبار جواز التأويل ؛ فإن قدرته حاضراً وقت التكلم بقصد حكاية الحال أو الحادثة الماضية — وجب رفعه ، وتكون حتى ابتدائية .

وإن قدرته مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم — وجب نصبه . وتكون حتى جارة للمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل . وفى « حتى » يقول الناظم :

الرابع والخامس : بعد فاءِ السَّببيَّةِ ، وَوَاوِ المعيَّةِ (١) مسبوقَين بنفيٍ (٢) أو طَلَبٍ (٣) مَحْضَين (٤) ، نحو : (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ

(وَبَعْدَ «حَتَّى» هَـكَذَا إضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ ، كَـ«جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»)
(وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ) (*)

أى : أن إضمار «أن» - واجب بعد حتى كالإضمار السابق ، والمثال الذى ذكره لحتى التعليلية . والمضارع التالى «حتى» ؛ إن كان معناه حالا أو مؤولا بالحال - يرفع ، وإن كان مستقبل المعنى - ينصب ، وقد بينا وبين المصنف بقية الشروط .

(١) فاء السببية هى : التى تدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ومترتب عليه بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب . وواو المعية هى : التى تدل على أن معنى ما قبلها وما بعدها متلازمان - يحصلان معاً فى وقت واحد ، فهى بمعنى «مع» فى دلالتها على الجمع والمصاحبة .

(٢) سواء كانت أداة النفى حرفا مثل : لا - ما - لم - لن ، أو فعلا مثل : ليس - زال ، أو إسماً مثل : غير ، نحو : أنت غير آت فتحدثنا .

ويلحق بالنفى التشبيه المراد به النفى بالقرينة ، نحو : كأنك المعلم فنطيعك - أى ما أنت بالمعلم ، وكذلك التقليل بقلما - المقصود به النفى أحياناً ، نحو : قلما يشيع الظلم فى أمة فتنهض - أى : لا يشيع الظلم

(٣) المراد بالطلب : الأمر والنهى - والدعاء - والاستفهام - والعرض - والتحضيض - والتمنى - والترجى على الصحيح . وقد جمع بعضهم أنواع الطلب والنفى فى قوله :

(مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمِ تَمَنَّ وَارْجُ ، كَذَاكَ النَّفْىُ قَدْ كَمُلاَ)

(٤) المراد بالنفى المحض : الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا ينتقض معناه « بإلا » .

(*) « وبعد حتى » بعد ظرف متعلق بإضمار الواقع مبتدأ ، وحتى مضاف إليه «أن» مضاف إليه . « حتم » خبره «هكذا» متعلق بمحذوف حال من الضمير فى حتم « كجد » خبر لمبتدأ محذوف «حتى» حرف جر بمعنى كى « تسر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى « ذا » مفعول تسر «حزن» مضاف إليه . وتسر فى تأويل مصدر بأن المحذوفة مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد .

(*) « وتلو حتى » - أى تالى حتى - تلو مفعول لارفعن وحتى مضاف إليه « حالا أو مؤولا » حالان من تلو حتى « به » متعلق بمؤولا « المستقبلا » مفعول انصب .

فَيَمُوتُوا[١] — وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ — يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ — يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ — وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ غَضَبِي) وقوله : * لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *[٢]

الاستثنائية التى تنقض النفى والنهى ، ولا بنفى آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نفى النفى إثبات . وسيأتى إيضاح لذلك .

أما الطلب المحض فهو: ما يدل لفظه صراحة ونصاً على الطلب، ويظهر ذلك فى الأمر والنهى والدعاء . أما غيرها من أنواع الطلب، فيجىء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه. والطلب غير المحض هو : الذى يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر ـ كما سيأتى .

(١) الفاء عطفت المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل على المصدر المتصيد من الكلام ؛ أى : لا يكن قضاء عليهم فموت لهم . من الآية : ٣٦ من سورة فاطر .

وقد سبقت الفاء بالنفى . والآية التالية مثال للواو بعد النفى . وما بعدها مثالان لهما بعد التمنى . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ

وَالْوَاوُ كَالْفَا ، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ «مَعْ»   كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)(*)

أى : أن « أن » تنصب المضارع بعد الفاء المجاب بها نفى محض أو طلب محض ، وسترها ـ أى حذفها ـ واجب . والواو كالفاء فى الحكم ؛ إذا كانت بمعنى «مع» ـ أى دالة على المعية والمصاحبة . ثم ساق الناظم مثلا لتقدم النهى بعد الواو .

(٢) صدر بيت من الكامل ـ لأبى الأسود الدؤلى ، وقد استشهد به سيبويه ونسبه للاخطل ، وعجزه :

* عَارٌ عَلَيْكَ — إِذَا فَعَلْتَ — عَظِيمُ *

(*) « وبعد » ظرف متعلق بنصب « فاجواب نفى » مضافات إليه « أو طلب » معطوف على نفى « محضين » نعت لنفى وطلب « أن » مبتدأ قصد لفظه « وسترها حتم » مبتدأ وخبره، والواو للحال والجملة حالية أو اعتراضية بين المبتدأ والخبر « نصب » فعل ماض ، والفاعل يعود إلى «أن» والجملة خبر المبتدأ الأول ـ وهو أن (*) « والواو كالفا » مبتدأ وخبر « مفهوم » مفعول تفد « مع » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، و « لا » ناهية « جلداً » خبر تكن « وتظهر » الواو المعية ، « وتظهر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها ، وهو محل الشاهد والفاعل أنت « الجزع » مفعول تظهر منصوب بالفتحة، وسكن للوقف.

وقوله : يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيمانَ فَنَسْتَرِيحَا(١)

وقوله : * فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى *(٢)

اللغة والاعراب . لا تنه : لا تطلب الكف والبعد عن الشيء . عار : عيب ونقص . « لا » ناهية «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا بحذف الألف، والفاعل أنت «وتأتي» الواو للمعية ، وتأتي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو «مثله» مثل مفعول تأتي. والهاء مضاف إليه ، وأن مادخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر مأخوذ من الفعل قبلها ـ أي لا يكن منك نهي وإتيان « عار » خبر لمبتدأ محذوف ـ أي ذلك عار ، ويجوز العكس « عليك » متعلق بمحذوف صفة لعار « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « فعلت » فعل الشرط وفاعل ، والجواب محذوف ـ أي فذلك عار ، « عظيم » صفة ثانية لعار ، وجملة الشرط معترضة بينهما .

والمعنى : لا تطلب من غيرك الكف والبعد عن شيء قبيح وأنت تفعل مثله ، فذلك عار عظيم عليك، وأمر مشين يحط من قدرك .

والشاهد : نصب « تأتي » بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ـ فى جواب النهي بلا. والآية قبله مثال للفاء بعد النهي.

(١) بيت من الرجز ، لأبي النجم العجلي ـ الفضل بن قدامة ـ من قصيدة يمدح فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك . وهو من شواهد سيبويه .

اللغة والاعراب . عنقاً : العنق : ضرب من السير السريع . فسيحا : واسعاً ، فهو وصف كاشف . « يا ناق» « يا » للنداء ، وناق منادى مرخم « ناقة » مبني على ضم القاف ، أو التاء المحذوفة ـ على اللغتين المعروفتين ـ في محل نصب. «سيري» فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل « عنقا » صفة لمصدر محذوف ـ أي سيرا عنقاً «فسيحاً» صفة ثانية كاشفة « فنستريحا » الفاء للسببية، ونستريحا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء، والألف للاطلاق ، وهو فى تأويل مصدر بأن ، معطوف بالفاء على مصدر متصيد كما سلف ـ أي ليكن منك يا ناقة سير واسع ـ فاستراحة لنا .

والمعنى : سيري يا ناقة سيراً سريعاً إلى سليمان ، وجدي فى ذلك لنستريح معاً .

والشاهد : نصب نستريحا ، بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً فى جواب الأمر .

(٢) صدر بيت من الوافر ، استشهد به سيبويه ونسبه للاعشى ، وهو فى زيادات ديوانه . ونسبه آخرون إلى غير الأعشى ، وعجزه :

وقَدْ اجتمع الطَّلَبُ والنَّفىُ فى قوله تعالى: (وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ الآية)؛ لأنَّ «فتطرُدَهُمْ» جوابُ النَّفى[1] — و (فتَكونَ) جواب النَّهى[2].

واحترزَ بتقييدِ النفى والطَّلبِ بمحْضَين - من النفى التالى تقريراً[3]

* لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ *

ويروى قبل هذا البيت:

تقولُ حَليلَتى لمَّا اشتكَيْنا سيُدْرِكُنا بنو القَرْمِ الهِجَانِ
سيُدْرِكنا بنُو القمرِ ابنِ بَدرٍ سِراجُ الليلِ للشمسِ الحَصَانِ

اللغة والاعراب. ادعى: أمر من الدعاء، وهو هنا بمعنى النداء. أندى: أفعل تفضيل، من الندا مقصوراً - وهو بعد ذهاب الصوت. «ادعى» فعل أمر مبنى على حذف النون، ويجوز فى همزته - فى غير الوصل - الضم والكسر «وأدعو» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب الأمر. إن حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف «لصوت» مضاف إليه على زيادة اللام «أن ينادى» أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر إن، ويجوز العكس، داعيان فاعل ينادى.

والمعنى: قالت لهذه المرأة التى خافت أن يلحق بنا العدو: نادى معندائى للاستغاثة، كى ننجو من العدو؛ فإن أرفع صوت نداء داعيين معاً.

والشاهد: نصب المضارع - وهو أدعو - بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية فى جواب الأمر ومن النحاة من يروى هذا البيت * فقلت ادعى وأدع فإن أندى * على أن أدع مجزوم بلام أمر مقدرة للضرورة - أى: ولأدع، وسهل ذلك عطفه على الأمر الصريح

(١) أى: وهو قوله تعالى: (ماعليك من حسابهم من شىء) ٥٢ — سورة الأنعام

(٢) وهو قوله سبحانه: (ولا تطرد الذين يدعون ربهم) ففى الكلام لف ونشر غير مرتب. وقد اقتصر المصنف فى التمثيل على النفى والتمنى والنهى والأمر؛ لأنه لم يسمع نصب الفعل بعد الواو فى غيرها. وزاد الأشمونى الاستفهام كقوله:

أَلَمْ أَكُ جارَكم ويكونَ بينى وبينكم المَــودَّةُ وَالإخاء؟

ثم قال: وقس الباقى. وقال أبو حيان: لا ينبغى أن يقدم على ذلك - إلا بسماع.

(٣) أى: المسبوق باستفهام تقريرى، نحو: ألم تشهد الورد متفتحاً فتسر به؟ فانه

— والمتلوِّ بنفيٍ — والمنتقَضِ بإلاّ[١] ، نحو : أَلَمَ تأتِنى فأُحسنُ إليكَ ؛ إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقىَّ[٢] ، ونحو : ما تزالُ تأتينا فتحدِّثُنا — وما تأتينا إلاَّ وتحدثُنا .

ومِنَ الطَّلَبِ باسم الفعل ، وبما لفظُه الخبرُ — وسيأتى[٣] .

وبتقييدِ الفاءِ بالسببيَّةِ والواو بالمعيَّة : من العاطفَتَينِ على صريح الفعْل ومن الاستئنافيَّتَين ، نحو : (وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)؛ فإنَّهَا للعطفِ[٤] وقوله : * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *[٥] ؛ فإنها للاستئناف ؛ إذ

يجوز رفع الفعل « تسر » — مراعاة لمعنى الإثبات ؛ لأن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل ، ويجوز نصبه مراعاة لصورة النفى أو الاستفهام .

(١) فإنه يجب رفع الفعل بعدها عند ابن مالك ومن تبعه ؛لأن معناهما الإثبات، وأجاز سيبويه وآخرون : الرفع والنصب بعد المنتقض بإلا الاستثنائية .

(٢) أى : بل أردت حمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه.

(٣) وكذلك بالمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ؛ نحو : سكوتا فيتكلم الخطيب.

(٤) أى عطف « يعتذرون » على لفظ «يؤذن» ، ليدل على نفى الإذن والاعتذار عقبه مطلقا — أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

(٥) صدر بيت من الطويل . وقد استشهد به سيبويه ، وهو من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى — صاحب بثينة ، وعجزه :

* وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ ؟ *

اللغة والإعراب، الربع : المنزل . القواء : الخالى الذى لا أنيس به . بيداء: صحراء قفر . سملق : لا تنبت شيئا . « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى . « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسر للساكنين « الربع ، مفعوله « القواء » صفته «فينطق» الفاء للاستئناف ، وينطق فعل مضارع مرفوع والفاعل يعود على الربع والجملة خبر لمبتدأ محذوف — أى فهو ينطق ، ولا يضر الاقتران بالفاء « وهل » الواو عاطفة ؛ وهل حرف استفهام، تخبرنك مضارع مبنى على الفتح لنون التوكيد الخفيفة «بيداء» فاعل تخبر

العطفُ يقتضى الْجَزْمَ[1] ، والسببيَّة تقتضى النَّصبَ[2] . وتقولُ : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ ـ بالرَّفع إذا نهيتَه عن الأوَّل فقط[3] ؛ فإن قدَّرْتَ النَّهْىَ عن الجمع نصبتَ[4] أو عن كلٍّ منهما جزَمتَ[5] .

وإذا سقطتْ الفاء بعد الطَّلب وقُصِدَ معنى الجزاء[6] — جُزِم الفعلُ جواباً لشرطٍ مقدَّر[7] — لا للطلبِ ؛ لتضمُّنِهِ معنى الشَّرْطِ ، خلافاً لزاعمى ذلك ، نحو : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)[8] ، بخلاف نحو : (فَهَبْ لِى

والمعنى : ألم تسأل هذا المنزل الخالى الذى لا أحد به، فيخبرك عن الأحبة ؟ ثم رجع إلى نفسه وقال : وهل تخبرنك صحراء جرداء لا نبات بها ؟

والشاهد : فى قوله «فينطق» حيث رفع المضارع بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ ذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ولا للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) لأنه معطوف على مجزوم وهو « يسأل » (٢) لأنه فى جواب استفهام وقيل: إن الفاء هنا للعطف ، والمعتبر فى العطف الجملة لا الفعل وحده .

(٣) فتكون الواو للاستئناف ، وتشرب خبر لمبتدأ محذوف ـ أى ولك شرب اللبن. ويحتمل أن تكون الواو للحال، و«تشرب» خبر لمبتدأ محذوف، ويكون النهى عن المصاحبة

(٤) أى على أن الواو للمعية . ويكون من عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد من الفعل السابق كما مر ؛ أى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

(٥) أى على العطف ، ويكون من عطف الفعل على الفعل للتشريك فى النهى لا كسابقه ـ احترازاً من سقوطها بعد النفى ، فإنه لا يصح جزم المضارع معه بل يجب رفعه وألحق الكوفيون بالواو ـ « ثم » فى الحديث : « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه » . (٦) أى قصد بالفعل الذى سقطت منه الفاء ـ أن يكون جواباً وجزاء على الطلب المتقدم ؛ أى يكون مسبباً عنه كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط.

(٧) أى هو وفعل الشرط ، لدلالة الطلب عليهما . ويتعين أن تكون أداة الشرط المقدرة « إن » لأنه لا يحذف غيرها . (٨) « أتل » فعل مضارع مجرد من الفاء وقد تقدمه طلب ـ وهو : « تعالوا » ، والمقصود به الجزاء ؛ لأن التلاوة عليهم مسببة

مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) ـ فى قراءة الرفع ؛ فإنَّه قدَّره صفةً لوليًّا[1] ، لا جوابًا لِهَبْ — كما قدَّره مَن جزم .

وشَرَط غيرُ الكسائيِّ لصحةِ الجزمِ بعد النَّهْيِ[2] — صحة وُقوع « إنْ لاَ » فى موضعه[3] ؛ فمن ثَمَّ جازَ : لا تَدْنُ من الأسدِ تَسْلَمْ — بالجَزْمِ ، ووجَب الرفعُ فى نحو : لا تدنُ من الأسدِ يأكُلُكَ[4] . وأمَّا قولُه : « فَلاَ يقْرَبْ مَسجدَنَا يؤْذِنَا » ، فالجَزْمُ على الإبدال[5] — لا الجَواب .

عن مجيئهم ـ فجزم بحرف شرط مقدر ، والتقدير : إن تأتوا أتل ـ ١٥١ الأنعام . ومثله قوله تعالى : (وهزى إليك بجزع النخلة تساقط) فإن تساقط مجزوم بالاتفاق .

(١) أى أن جملة « يرثنى » فى محل نصب صفة لوليا لأنه نكرة، والمراد : بالإرث إرث النبوة والعلم ـ لا المال ؛ لأن الأنبياء لا تورث . ومثله : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) فتطهرهم فى موضع نصب صفة لصدقة ـ أى صدقة مطهرة لهم ، ويصح أن يجزم فى جواب الأمر أو يرفع مع الاستئناف . وإذا كان ما قبل الفعل معرفة ـ أعربت الجملة حالا ، نحو : (ولا تمنن تستكثر ـ ذرهم فى خوضهم يلعبون) . وإن كان نكرة تصلح لمجىء الحال منها ـ احتمل الوصفية والحالية ، نحو : أكرم رجلا من الغرباء يدين بالإسلام . (٢) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء .

(٣) أى صحة وضع « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية ـ موضع « لا » الناهية المحذوفة ـ مع استقامة المعنى . (٤) ذلك لعدم صحة حلول «إن لا» ـ موضع « لا » الناهية المحذوفة ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو ، وإنما على الدنو نفسه ، ولهذا وجب الرفع فى قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) . الآية: ٦ ـ من سورة المدثر

(٥) أى جزم « يؤذنا » على أنه بدل اشتمال من يقرب ـ لا على أنه جواب النهى ؛ لأنه لا يصح : إن لا يقرب يؤذنا؛ لأن الإيذاء ـ إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه . وهذا جزء من حديث « من أكل من هذه الشجرة ـ يعنى الثوم ـ فلا يقرب

وأَلحق الكسائىُّ فى جواز النَّصبِ بالأمرِ — ما دلَّ على معناه ؛ مِن اسم فعلٍ[1] نحو : نَزَالِ فنُكرِمَك ، أو خَبرٍ نحو: حَسبُكَ حديثٌ

مسجدنا يؤذنا » . وفى جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفى — أى الطلب — يقول الناظم :

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ   إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ
وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ   «إِن» قَبْلَ «لا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ)(*)

أى أنه يجوز فى جواب غير النفى — من أنواع الطلب المذكورة — أن تجزم إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . وشرط الجزم بعد النهى : أن تضع « إن » الشرطية قبل « لا » النافية ، دون أن يحدث اختلاف فى المعنى — قبل مجىء « إن لا » . أما شرط الجزم بعد غير النهى من أنواع الطلب — كالأمر ، أو الدعاء ، أو غيرهما — فهو صحة المعنى مع الاستغناء عن أداة الطلب ، وإحلال «إن» الشرطية وحدها . وتدخل « إن » على المضارع إن وجد مضارع مذكور ، وإلا فعلى فعل آخر يتصيد فى مكانه ويوافق المعنى المقصود . وهذا العمل مؤقت ليرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته، تبعاً لسلامة المعنى أو عدم سلامته .

هذا : ولم يشترط الكسائى و بعض الكوفيين: إحلال «إن لا» — محل «لا» الناهية ولا إحلال «إن» قبل بقية أدوات الطلب ، ولا ما يترتب على ذلك من صحة المعنى أو عدم صحته ؛ بدعوى أن فهم المقصود من الجملة يرجع إلى القرائن وحدها ، وأن كثيراً من الأمثلة التى جاز فيها جزم المضارع — لا يستقيم معناها بوضع «إن لا» بدلا من «لا» الناهية

(١) سواء كان من لفظ الفعل كما مثل المصنف — أو لا . نحو « صه » فيسمع الناس الخطيب . وكذلك ينبغى النصب ؛ إذا كان الأمر بصيغة المصدر النائب عن

(*) «وبعد» ظرف متعلق باعتمد «غير النفى» غير مضاف إليه والنفى كذلك «جزماً» مفعول اعتمد مقدم « إن تسقط » شرط وفعله ، وجوابه محذوف كما تقدم «الفا » بالقصر فاعل تسقط «والجزاء قد قصد » مبتدأ وخبر ، والواو للحال ، والجملة موضع الحال من فاعل اعتمد

(*) «وشرط جزم» مبتدأ ومضاف إليه « بعد نهى » بعد ظرف متعلق بشرط أو بجزم ونهى مضاف إليه «أن تضع» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وسكن للوقف، وهى فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «إن» مفعول تضع مقصود لفظها «قبل» ظرف متعلق بتضع «لا» مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من إن « تخالف » مضاف إليه «يقع » فاعل يقع يعود على تخالف ، والجملة صفة لتخالف

فينامَ الناس[1]. ولا خلافَ فى جوازِ الجزمِ بعدهما إذا سقطَتْ الفاء[2] كقوله: * مكانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحى *[3]

فعله ، نحو : سكوتاً فينام المتعبون. (١) « حسبك » اسم فاعل بمعنى كافيك — مبتدأ « حديث » خبر ، ويجوز العكس « فينام » الفعل منصوب على رأى الكسائى ، والجملة متضمنة معنى اكتفف. أو « حسب » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى مبنى على الضم « حديث » فاعل.

ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر : قوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار) بجزم المضارعين : يغفر ، ويدخل — فى جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر وهى : (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون)؛ لأن المعنى : آمنوا وجاهدوا. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام — وهو : « هل أدلكم » ، لفساد المعنى على ذلك. سورة الصف

(٢) ذلك لأن امتناع النصب بعدها عند الجمهور — سببه جمودها ، فلا يمكن إضمار « أن » ، وتأويل مصدر يعطف على ما قبلهما. أما الجزم فلا يستلزم سبك مصدر.

(٣) عجز بيت من الوافر، لعمرو بن الإطنابة الخزرجى — والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه : زيد بن مناة ، وصدره :

* وقولِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ *

اللغة والاعراب. جشأت: ثارت ونهضت من فزع أو حزن ونحوهما، والضمير للنفس جاشت : فزعت وغلت من حملها الأثقال كما تغلى القدر. تحمدى : يحمدك الناس. « وقولى » : الواو عاطفة ، وقولى مبتدأ معطوف على همتى فى قوله قبل :

أَبَتْ لِى هِمَّتِى وَأَبَى بَلاَئِى ... وَأَخْذِى الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحَامِى عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِى ... وَضَرْبِى هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

« كلما » ظرف زمان متعلق بقولى منصوب ، و « ما » حرف مصدرى « جشأت » الجملة صلة « ما ». « مكانك » اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت، والكاف حرف خطاب — أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل ، والجملة مقول القول خبر المبتدأ،

وَقولهم : «اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» ؛ أى لِيتَّقِ اللهَ وَلْيَفْعَلْ[١].

وَأَلْحَقَ الفراءُ التَّرجِّى بالتَّمنى[٢]، بدليل قراءة حفص: (فَأَطَّلِـعَ) بالنصب[٣]

«تحمدى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب «أو تستريحى» معطوف على تحمدى.

والمعنى : أن همتى وشجاعتى جعلتنى أقول لنفسى كلما : ـ فزعت وضجرت من مشقات الحرب ـــ اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة والاحتمال، أو تستريحى من عناء الدنيا بالقتل فى موطن الشرف والفخار .

والشاهد : فى « تحمدى »؛ حيث جزم بحذف النون لوقوعه فى جواب اسم الفعل الأمر ؛ لدلالته على الطلب (١) جزم « يثب » لأن « اتق » و « فعل » وإن كانا فعلين ظاهرهما الخبر ـ إلا أن المراد بهما الطلب .

وفى جزم المضارع فى جواب الأمر ـ يقول الناظم فى تعبير مجمل غير واف :

(وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ «افْعَلْ» فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا)(*)

أى : أن الأمر ـ وهو من أنواع الطلب ـ إن كان مدلولا عليه بغـــير صيغته الصريحة، وهى صيغة «افعل»؛ بأن كان مدلولا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر ـ لم يجز نصبه بعد الفاء ؛ لأنها لا تعتبر سببية . ويصح جزمه فى جواب هذا الأمر عند سقوط الفاء

(٢) أى فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبا . وإذا سقطت هذه الفاء، صار المضارع ـ على هذا ـ جوابا للترجى مجزوما ، نحو: لعلك تحفظ حق النعمة يدمها الله عليك (٣) أى فى جواب قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) . من الآيه : ٣٧ سورة غافر. وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

(*) « والأمر » مبتدأ ـ والمقصود به الطلب « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان مستتر فيها « بغير افعل » بغير متعلق بمحذوف خبرها، وافعل مضاف إليه « فلا تنصب » الفاء واقعة فى جواب الشرط، و « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « جوابه » جواب مفعول تنصب والهاء مضاف إليه، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « وجزمه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وجزمه مفعول اقبلا مقدم « اقبلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف .

(فصل) ويُنصب بـ « أَن » مضمرةً جوازاً بعْد خمسةٍ أيضاً[١] :

أحدها : اللامُ ؛ إذا لم يَسْبِقْهَا كَوْنٌ ، ناقصٌ ، ماضٍ ، منفيٌّ ، ولم يقترن الفعلُ بـ « لا » ، نحو : (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ـ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)[٢] . فإن سُبِقَتْ بالكَوْنِ المذكورِ ـ وَجَبَ إضمارُ « أن » كما مرَّ . وإن قُرِنَ الفعلُ بـ « لا » نافيةً أو مؤكدةً ـ وجب إظهارُها[٣] ، نحو : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ـ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)[٤] .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ)[*]

أى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ـ ينصب كما ينصب المضارع الواقع بعد التمنى ؛ على اعتبار الفاء سببية فى كل منهما . ولم يذكر الناظم حكم المضارع إذا سقطت الفاء ، وقد بيناه .

هذا : والتمنى الذى أداته «لو» ـ كالنفى ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند سقوط الفاء

(١) أى بعد خمسة أحرف ، ويمكن إجمال ذلك فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر غير المسبوقة بكون منفى ، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله «لا» النافية أو الزائدة . وهذا هو الذى بينه المصنف بقوله : أحدها .

(٢) أضمرت النون فى « لنسلم » وأظهرت فى « أن أكون » ، وهذا الذى ذكره المصنف مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام ؛ وجوزوا إظهار أن بعدها للتوكيد ـ ٧١ ـ الأنعام ، ١٢ ـ الزمر (٣) أى لئلا يتوالى مثلان من غير إدغام .

(٤) أدغمت النون فى «لا» النافية فى الآية الأولى : ١٥٠ ـ سورة البقرة . وفى «لا» المؤكدة فى الآية الثانية : ٢٩ ـ سورة الحديد . وفيما تقدم يقول الناظم :

(*) « والفعل » مبتدأ « بعد الفاء » بعد ظرف فى موضع الحال من نائب فاعل نصب والفاء مضاف إليه « فى الرجا » بالقصر متعلق بنصب الواقع خبراً المبتدأ « كنصب » متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف — أى نصب نصباً كنصب ، أو حال من مرفوع نصب « ما » اسم موصول مضاف إليه واقع على الفعل بعد الفاء « إلى التمنى » متعلق بينتسب الواقع صلة لما .

والأربعة الباقية : « أو » ، و « الواوُ » ، و « الفاء » ، و « ثُمَّ » ؛ إذا كان العطفُ على اسمٍ ليس فى تأويلِ الفعل[1] نحو : (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) فى قِراءة غير نافع بالنصبِ ـ عطفاً على « وَحْياً »[2] . وقوله :

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى *[3]

(وَبَيْنَ « لاَ » ولاَمِ جَرٍّ التُزِمْ   إظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةً ، وَإِنْ عُدِمْ
« لاَ » فَأَنِ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا   . . . .)(*)

أى يلزم إظهار « أن » الناصبة للمضارع ؛ إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعيها ولام الجر ، وإن عدمت « لا » فأعمل « أن » مظهرة أو مضمرة .

(١) هذا هو الموضع الثانى الذى ذكره المصنف بقوله : والأربعة الباقية وهو : أن تقع «أن» بعد حرف عطف من حروف أربعة ؛ هى : الواو ـ والفاء ـ وثم ـ وأو ؛ بشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكوراً ليس فى تأويل الفعل ـ أى يكون جامداً محضا ، سواء كان مصدراً صريحا أم غير مصدر . ويشترط أيضا : ألا يدل حرف من هذه الحروف على معنى يوجب إضمار « أن » ؛ كالسببية مع «الفاء» ، والمعية مع «الواو» و «ثم» ، والاستثناء مع «إلا» (٢) «يرسل» مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد « أو » ؛ وهو فى تأويل مصدر منصوب معطوف على «وحيا» والتقدير : إلا وحيا أو إرسالا . والاستثناء منقطع ؛ لأن الوحى والإرسال ليسا تكليما .

وقيل : هو استثناء مفرغ من الأحوال ؛ أى ما يوجد تكليم الله بشراً فى حال ما ، إلا حال كونه موحى إليه ـ أى ملهما له كأم موسى ـ أو مسمعا له من وراء حجاب كموسى ـ أو مرسلا إليه كباقى الأنبياء ؛ فهى أحوال من المفعول . ويجوز أن تكون من الفاعل ـ أى موحيا ؛ أو مكلما ، أو مرسلا . و « كان » تامة « لبشر »متعلق بها « أن يكلمه » المصدر المنسبك فاعل ـ أو ناقصة و«وحيا» خبرها ، أى ما كان تكليم الله بشراً إلا إيحاء (٣) صدر بيت من الوافر ، وقد استشهد به سيبويه ولم ينسبه .

(*) « وبين لا » بين ظرف متعلق بالزم ـ أو بإظهار ، ولا مضاف إليه «ولام جر» معطوف على لا «إظهار أن» إظهار نائب فاعل التزم وأن مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبة » حال من أن

(*) « لا » نائب فاعل عدم الواقع فعلا للشرط « فأن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « أن » مفعول مقدم لا عمل « مظهراً أو مضمرا » ـ بصيغة اسم الفاعل ـ حالان من فاعل اعمل ، وبصيغة اسم المفعول ـ حالان من أن .

وقوله : * لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ *(١)

ونسبه بعضهم إلى « ميسون » بنت بحدل الكلابية ؛ وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية ، ونقلها إلى الحاضرة ــ وهى أم ولده يزيد ؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها ؛ فقال لها : أنت فى ملك عظيم وكنت قبلا تلبسين العباءة. فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهلها وإلى حالتها الأولى ــ ومنها هذا البيت . وعجزه :

* أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

اللغة والاعراب . عباءة : كساء معروف لا يلبسه أهل الحضر غالبا . تقر : تسر يقال : قرت عينه ــ إذا بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه الشفوف : جمع شف ، وهو الثوب الرقيق الذى لا يحجب ما وراءه . « ولبس » الواو عاطفة ، و « لبس » مبتدأ « عباءة » مضاف إليه ، وهو معطوف على قوله قبل :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيــــهِ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

«وتقر» الواو للعطف « تقر »فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو و « عينى » فاعل تقر « أحب » خبر المبتدأ .

والمعنى : ولبس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى ـــ احب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة ، مع استيلاء الهموم والأحزان على .

والشاهد : نصب « تقر » بأن مضمرة جوازاً بعد الواو ، وهى مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل ــ وهو «لبس» ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على لبس

(١) صدر بيت من البسيط ــ لم أقف على قائله ، وعجزه :

* مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ *

اللغة والاعراب . توقع : ترقب وانتظار . معتر : هو الفقير ــ أو الذى يتعرض للمعروف من غير أن يسأل بلسانه . إترابا : مصدر أترب الرجل ــ إذا كثرت أمواله وصارت كالتراب ، أو قلت ؛ فهو من الأضداد . والمراد الأول . أما ترب ــ فمعناه افتقر . ترب : فقر . « لولا » حرف امتناع لوجود « توقع » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه «فأرضيه» الفاء عاطفة ، وأرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، «ما» نافية « كنت » كان واسمها « أوثر إترابا » الجملة خبر « كنت » ، وجملة « ما كنت » جواب لولا .

وقوله : * إِنِّى وَقَتْلِى سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ *(١)

وتقول : الطائر فيغضبُ زيدٌ الذُّبَابُ ـ بالرفع وُجوباً ؛ لأن الاسمَ في تأويلِ الفعلِ ـ أى الذى يَطِيرُ(٢) .

والمعنى : لولا انتظار السائلين وذى الحاجات لمساعدتهم وسد عوزهم ـ ما آثرت الغنى على الفقر . وقرأه البعض : أترابا ـ جمع تِرب ، وهو المساوى فى العمر والسن ، ويكون المعنى : ما كنت أوثر أحداً على أترابى بالعطاء والبذل ؛ أو ذلك كناية عن تركه وطنه وأترابه، والضرب فى الأرض ابتغاء الثراء ؛ ليصير ملجأ للمحتاجين والسائلين.

والشاهد : نصب الفعل « أرضيه » بعد الفاء العاطفة بأن مضمرة جوازاً ، على اسم خالص ليس فى تأويل الفعل ـ وهو « توقع »

(١) صدر بيت من البسيط ، لأنس بن مدركة الخثعمى ، وعجزه :

* كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ *

اللغة والاعراب ، سليك: اسم رجل. وأمه تسمى «سلكة»، وقد اشتهر بها فيقال : سليك بن سلكة . وهو عداء مشهور ، يقال:إنه يسبق الخيل ويلحق الظباء . أعقله : أدفع ديته . وسميت الدية « عقلا » لأنهم كانوا يعقلونها ـ أى يربطونها بجوار القتيل ، وكانت من الإبل . الثور : هو فحل البقر ، وقيل : هو ما يعلو وجه الماء من طحلب ونحوه فتعافه الوراد : «إنى» إنّ واسمها «وقتلى» الواو للمعية، وقتلى مفعول معه وهو مصدر مضاف لفاعله «سليكا» مفعوله «ثم» حرف عطف «أعقله» أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم والهاء مفعوله «كالثور» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » الجملة حال من الثور «لما» ظرف ـ بمعنى حين ، أو حرف ربط . وجملة عافت فى محل جر بإضافة لما

والمعنى : كان سليك قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها ، فقتله الشاعر حمية ودفع ديته ، فهو يقول : إنى حين قتلت سليكاً ودفعت ديته، فألحقت بمالى الضرر لنفع غيرى ـ كالثور الذى يضرب لتشرب البقر ؛ وذلك أن البقر إذا امتنعت عن الشرب لا تضرب ؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها، فيضرب الثور .

والشاهد : نصب « أعقله » بعد ثم العاطفة ، بأن مضمرة جوازاً . وقد عطفت فعلا على اسم صريح فى الاسمية ليس فى تقدير الفعل ـ وهو « قتلى » .

(٢) ذلك لأنه صلة « لأل » وصلتها فى تأويل الفعل ، و « أل » اسم موصول

ولا يُنصبُ بـ « أن » مضمرةً في غير هذه المواضع العشرة[١] — إلا شاذًّا ، كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه »[٢] . وقول آخر : « خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخُذَكَ »[٣] وقراءة بعضهم : (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ)[٤] .

مرفوع بالإبتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف « الذباب » خبر «فيغضب» الفاء عاطفة، ويغضب فعل مضارع مرفوع ، وزيد فاعل ، والجملة معطوفة على صلة أل ، ولا تحتاج لرابط لعطفها بالفاء .

وفى الموضع الثانى من مواضع إضمار « أن » جوازاً ــ يقول الناظم :

(وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أَنْ»: ثابتاً، أو مُنْحَذِفْ)(*)

أى إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل ــ بأن يكون جامداً ــ فانصبه « بأن » ثابتة فى الكلام أو محذوفة . وقد أوضح المصنف مايتصل بهذا من تفصيل

(١) يزاد عليها ما سيأتى فى الجوازم ؛ من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء ، أو الواو بعد الشرط أو الجزاء ؛ فإنه ينصب بأن مضمرة وجوباً . وإذا دخلت الفاء على مضارع مسبوق بإنما للحصر ، نحو : إنما أنت المسافر فتنتفع ــ جاز نصب المضارع ؛ على اعتبار الفاء السببية وتنزيل الحصر منزلة الطلب ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية . ومثله قوله تعالى : (فإنما يقول له كن فيكون) فى قراءة من نصب «فيكون»

(٢) «تسمع» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة شذوذاً ؛ والمصدر المنسبك مبتدأ ــ أى سماعك، «خير» خبر ، ويروى برفع «تسمع» ــ وهو مثل عربى يضرب لمن اشتهر وذاع صيته ، وتزدرى مرآته . قيل : إن أول من قاله ــ المنذر بن ماء السماء.

(٣) ليس فى هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة ــ وهو « يأخذك »

(٤) أى بنصب « يدمغه » بأن مضمرة شذوذاً ، من الآية: ١٨ من سورة الأنبياء ، وكذلك « يأخذك » قبله .

ومن الخير الاقتصار على السماع فى هذا النوع ، وإليه أشار الناظم بقوله :

(*) « وإن » شرطية «على اسم » جار ومجرور متعلق بعطف الواقع فعلا للشرط « خالص » نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره عطف « تنصبه » فعل مضارع جواب الشرط والهاء مفعوله « أن » فاعله قصد لفظه « ثابتاً » حال من أن « أو منحذف » معطوف على ثابتاً، وسكن على لغة ربيعة .

(فصل) وجازمُ الفعلِ نوعان : جازِمٌ لفعلٍ وَاحِدٍ ، وهو أربعة : « لا » الطَّلَبِيَّة[1] ؛ نهياً كانت ، نحو : (لا تُشْرِكْ باللهِ) — أودُعاء نحو : (لا تُؤَاخِذْنَا) . وَجَزْمُهَا فِعْلَىْ المتكلم مبنيّيْنِ للفاعل — نادرٌ[2] كقوله : * لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا *[3]

(وَشَذَّ حَذْفُ « أنْ » وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)[*]

أى أن حذف « أن » مع عملها النصب فى المضارع بعد حذفها — فى غير المواضع السالفة — أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وما روى منه على لسان الراوى العدل — يقبل منصوباً كما روى

(١) هى التى يطلب بها الكف عن شىء وعدم فعله ؛ فإن كان الطلب من أعلى لأدنى — سميت « لا » الناهية . وإن كان من أدنى لأعلى — سميت لا « الدعائية » كما مثل المصنف . وإن كان من مساويك — سميت « لا » التى للالتماس ؛ كأن تقول لمساويك : لا تفعل كذا . وخرجت « لا » النافية والزائدة .

(٢) لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه — غير مألوف ، ومخالف للواقع . أما جزمها فعلى المتكلم المبنيين للمفعول فكثير ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

(٣) صدر بيت من البسيط — للنابغة الذبيانى ؛ يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغسانى ويحذرهم بأسه ؛ وكانوا قد نزلوا أرضاً يحميها . وعجزه :

* مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ *

اللغة والاعراب . ربربا : اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء ؛ وقد شبه به الجماعة من النساء فى حسن عيونهن وهدوئهن . حوراً : جمع حوراء — من الحور وهو : شدة سواد العين مع شدة بياضها . مدامعها : جمع مدمع — اسم مكان ، والمراد العيون ؛ لأنها أماكن الدمع ؛ من إطلاق الحال وإرادة المحل . مردفات : مركبات خلف الراكبين ، كل واحدة رديف لراكب . أكوار : جمع كور — وهو الرحل بأداته . أعقاب : جمع عقب ، وهو المؤخر من كل شىء . « لا » ناهية « أعرفن »

(*) « حذف » فاعل شذ « أن » مضاف إليه مقصود لفظه « ونصب » معطوف على حذف « سوى » متعلق بنصب « ما » اسم موصول مضاف اليه « مر » الجملة صلة « ما » الثانية مفعول اقبل « عدل » مبتدأ ، وجملة « روى » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما والعائد محذوف — أى رواه

وقوله : * إذا ما خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فلا نَعُدْ *[١]

ويكثرُ : لا أُخْرَجْ ولا نُخْرَجْ ؛ لأن المنْهِيَّ غيرُ المتكلم[٢] .

فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا ، والفاعل أنا .

ويجوز جعل «لا» نافية «ربربا» مفعول أعرفن «حوراً» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا والهاء مضاف إليه «مردفات» حال من «ربربا» — أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه .

والمعنى : لا يكن نساء جميلات . تشبه الغزلان أو بقر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وحور العين فأعرفها — قد ركبن خلف الراكبين على مؤخر الرحل

فأقيم السبب مقام السبب . وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات — مردفات خلف من استباهن . وفى كتاب سيبويه : أن عجز البيت :

* كأنَّ أبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ *

والأبكار : صغار بقر الوحش — وأراد بها الجوارى من النساء . والنعاج : جمع نعجة وهى البقرة الوحشية . ودوار : ما استدار من الرمل يدور حوله الوحش . يريد : لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيات .

والشاهد : فى «لا أعرفن» فإن «لا» ناهية والمضارع المجزوم بها محلا — للمتكلم ، وهو مبنى للمعلوم ، وذلك شاذ .

(١) صدر بيت من الطويل — للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية . ونسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب إلى الفرزدق . وعجزه : * لهَا أبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ *

اللغة والاعراب : الجراضم : الكبير البطن الكثير الأكل ، وكان معاوية معروفاً بذلك . «إذا» شرطية و «ما» زائدة «خرجنا» فعل الشرط «فلا» الفاء واقعة فى جواب الشرط «لا» ناهية أو دعائية «نعد» فعل مضارع مجزوم بلا «لها» جار ومجرور متعلق بنعد «أبدا» ظرف زمان كذلك «ما» مصدرية ظرفية ، «فيها» خبر دام مقدم «الجراضم» اسمها مؤخر **والمعنى** : واضح .

والشاهد فى قوله : «فلا نعد» حيث جزم فعل المتكلم المبنى للمعلوم بلا الناهية — أو الدعائية على قول ، وذلك قليل . (٢) وهو الفاعل المحذوف

و « اللامُ » الطلبيَّةُ[1] ؛ أمراً كانت ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) ، أو دُعاءً ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) . وجزمُهاَ فِعْلَىِ المتكلم مبنيَّيْنِ للفاعل — قليلٌ ، نحو : « قُومُوا فَلْأُصَلِّ لَكُمْ »[2] . (ولْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ). وأقلُّ منه جزمُها فعلَ الفاعلِ المخاطَب[3] ، نحو : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) — في قراءةٍ ، ونحو : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[4] . والأكثرُ الاستغناءُ عن هذا بفعل الأمر[5] .

و « لم » ، و « لمَّا »[6] . ويشتركان في الحرفيَّةِ ، والنَّفى ، والجَزْمِ ،

النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجنى ، ولا يخرجنا أحد — بالنباء للمعلوم ، فلما حذف الفاعل بنى الفعل للمجهول . ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يَا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ   لم يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِى وَلا مَلِكُ

(١) يقال فيها ما قيل فى « لا » ، وحركتها الكسر ، وفتحها لغة سليم . وتسكن بعد الفاء والواو كثيراً ، وتحريكها بعد « ثم » حسن . وقد تحذف ويبقى عملها ، وكذلك يصح حذف مضارعها إذا دل على ذلك دليل . وإنما تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينها فاصل — إلا فى ضرورة الشعر (٢) أى لأجلكم ، وهو أمر لهم بالاهتمام به ولكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . والفاء لعطف جملة طلبية على مثلها ، و « أُصلِّ » مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء « لكم » اللام للتعدية ؛ لأن الصلاة بمعنى الدعاء . وهذا الحديث عن أنس بن مالك ؛ فقد روى أن جدته مُليكة دعت الرسول لطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فلأصلِّ لكم » ، وتقدم النبى وخلفه أنس واليتيم ، وقامت العجوز من ورائهما ، فصلى ركعتين ثم انصرف.

(٣) أما جزمها المبنى للمفعول — متكلما أو مخاطباً — فكثير ، نحو : لأُكرَمْ ، ولتُكرم يا محمد ؛ لأن الأمر فيهما للغائب كما سبق (٤) هذا حديث للرسول ، وفى مسلم عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلعم يقول : « لتسوُّنّ صفوفكم أو ليخالفنّ الله بين وجوهكم » (٥) ذكر الزجاج : أن جزم الفعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة . وقد ورد فى الحديث فيقبل قوله (٦) تختلف « لما » الجازمة — عن

والقلبِ للمضيِّ[(١)] . وتنفرد « لَمْ » بمصاحبةِ الشرطِ[(٢)] نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) ، وبجواز انقطاعِ نَفْيِ مَنْفِيِّهَا[(٣)] ؛ ومن ثَمَّ جازَ : لم يكُنْ ثُمَّ كانَ ، وامتنعَ في لَمَّا[(٤)] .

وتنفردُ « لَمَّا » بجواز حذف مجزومِها[(٥)] ، كـ « قاربتُ المدينةَ وَلَمَّا » — أي وَلَمَّا أَدْخُلْهَا . فأَمَّا قوله: * يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وإِنْ لَمِ *[(٦)]

« لما) الظرفية التي بمعنى « حين » أو «إذ » . والتي كثيراً ما تدخل على الماضي نحو قوله تعالى : (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم) . وكذلك تختلف عن «لما» بمعنى إلا ، التي لا تدخل غالباً إلا على الجمل الاسمية ، نحو : (إن كل نفس لما عليها حافظ) - أو على الماضي لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لما فعلت كذا .

(١) فيكون الفعل مضارعا في صورته وإعرابه ، ولكن زمنه ماض . ويختصان كذلك بالمضارع ، وبجواز دخول همزة الاستفهام - ولاسيما التقريري - عليهما ، مع بقائهما على عملهما ، نحو :(ألم يجدك يتيماً فآوى ؟) - ألما تترك اللهو وقد شبت ؟

(٢) أي يجوز دخول بعض أدوات الشرط عليها مثل : إن - إذا - لو - من .. الخ

وإذا دخلت عليها أداة الشرط ، تجرد المضارع بعدها للمستقبل وبطل تأثيرها في قلب زمنه للماضي . ويكون عمل الجزم في هذه الحالة للشرط لسبقه . وتقتصر «لم» على إفادة النفي دون الجزم ، وقيل : إن « لم » هي الجازمة لاتصالها بالفعل مباشرة ، وأدوات الشرط مهملة

(٣) أي جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم ، نحو: (لم يكن شيئا مذكوراً) ؛ لأن معناه : ثم كان بعد ذلك .

ويجوز أن يكون مستمراً متصلا بالحال ووقت التكلم ولا ينقطع ، نحو قوله تعالى : (لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد)

(٤) لأنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كما سيأتي . وزعم بعضهم : أن بعض العرب قد ينصب المضارع بـ « لم » ، وبعضهم يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، والحق عدم الاعتداد بمثل ذلك ، وتأويل ما سمع منه .

(٥) أي اختياراً في النثر والشعر لدليل ، والوقوف عليها بعد حذفه .

(٦) عجز بيت من الكامل، لإبراهيم بن هَرْمة القرشي، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، وقد مات في خلافة الرشيد . وهرمة: جده الأعلى، ولكنه اشتهر به، وصدره:

— فضرورةٌ . وبتوقُّعِ ثُبوتِه[1] نحو : (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ — وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمَانُ في قلوبِكُم)[2] ؛ ومن ثَمَّ امتنعَ : لَمّا يجتمع الضِّدَّان[3] .

وجازمٌ لفعلين وهو أربعةُ أنواع : حرفٌ باتفاقٍ وهو : « إن » . وحرفٌ على الأصحِّ، وهو : « إذ ما ». واسمٌ باتفاقٍ، وهو: « مَنْ، وَمَا

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التى اسْتُودِعْتَهَا *

اللغة والاعراب : يوم الأعازب ، وقيل الأغارب : يوم معهود من أيام العرب « وديعتك » وديعة مفعول احفظ والكاف مضاف إليه « التى » اسم موصول نعت للوديعة « استودعتها » استودع فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء نائب فاعل وهى مفعوله الأول، والهاء مفعول ثان ، والجملة صلة الموصول « يوم » ظرف منصوب « الأعازب » مضاف إليه « إن » شرطية « وصلت » فعل الشرط — روى بالبناء للمجهول وللمعلوم . وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله « وإن » الواو عاطفة ، وإن حرف شرط جازم « لم » جازمة أو نافية لا غير— على الخلاف المتقدم . **والمعنى** : واضح.

والشاهد : حذف المجزوم بـ « لم » للضرورة ؛ لأن المعنى : وإن لم تصل .

(١) أى ثبوت منفيها ووقوعه فى الغالب على الوجه الخالى من النفى . ومن غير الغالب : ندم إبليس ولما ينفعه الندم — واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما تنفعه شفاعته . وتنفرد « لما » كذلك بوجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن الحالى ، امتداداً يشملهما معاً ، وبأن الزمن المنفى بها قصير غالباً ؛ أى أن أوله فى الغالب ليس بعيداً عن آخره المتصل بالحال ؛ بخلاف الزمن الماضى المنفى بالحرف « لم » — فإنه طويل فى الغالب . والطول والقصر يرجعان إلى العرف.

(٢) أى إلى الآن ماذاقوه وسوف يذوقونه. الآية: ٨ من سورة ص . وإلى الآن مادخل الإيمان فى قلوبكم وسوف يدخل الآية: ١٤ — الحجرات (٣) لاستحالة دخولها، وتوقع المستحيل محال

وإلى الجوازم الأربعة المتقدمة — يشير ابن مالك بقوله :

(« بِلاَ وَلاَمٍ » طَالِباً ضَعْ جَزْمَا   فى الْفِعْلِ هَـكَذَا « بِلَمْ وَلَمَّا »)(*)

(*) « بلا » جار ومجرور متعلق بضع « ولام » عطف عليه « طالباً » حال من فاعل ضع المستتر « جزما » مفعول ضع فى الفعل » متعلق بضع « هكذا بلم » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف دل عليه ضع « ولما » عطف على لم .

وَمَتَى ، وَأَىّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُمَا » . واسمٌ على الأصحّ وهو : « مَهْمَا »[1] .

وكلٌّ منهن يقتضى فِعْلين : يُسَمَّى أَوَّلُهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاءً[2] .

أى : اجزم الفعل المضارع بلا ، واللام ؛ إن كنت طالباً بهما — أى إذا استعملتهما أداتى طلب . وكذلك اجزمه بلم ولما .

هذا : وزعم بعضهم أن «لم» قد تنصب المضارع فى لغة ، واستشهد بقول الراجز :

فى أى يومَىّ من الموتِ أفِر   أيوم لم يقدرَ أم يوم قُدر

والحق خلافه . وحمل البيت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة . أو أن فتحة الراء لاتباع الفتحة قبلها أو بعدها .

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » — فالصحيح أنها أدوات غير جازمة . وإلى هذا القسم من الجوازم — أشار الناظم بقوله :

(وَاجْزِمْ بِإِنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا   أَىٍّ ، مَتَى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا ، أَنَّى . وَحَرْفٌ « إِذْ مَا »   كَإِنْ ، وَبَاقِى الأَدَوَاتِ أَسْمَا)(*)

وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، ولا تدخل على اسم ، ولها الصدارة فى جملتها ، ولا يصح حذفها على القول الصحيح .

ومنها مالا يجزم إلا مقترناً بما ، وهو: حيث — وكيف. ومالا تلحقه « ما » وهو: من — ما — مهما — أنى . وما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن — أى — متى — أين — أيان .

(٢) وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية، أما جملة الجواب فتكون فعلية واسمية كما سيأتى وإنما عملت هذه الأدوات فى شيئين ؛ لإفادتها ربط الثانى بالأول، فكأنهما شىء واحد . وسمى الأول شرطاً ؛ لأن المتكلم يعتبر تحقيق مدلوله شرطاً لتحقق مدلول الجواب ، والثانى جواباً وجزاء ، لترتبه على الأول ولزومه له . هذا: وبعض هذه الأدوات يأتى للاستفهام ؛ كمتى فى قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الله والذين آمنوا معه متى نصر الله)

(*) « بإن » متعلق باجزم ، وما بعدها معطوف عليها باسقاط العاطف فى بعضها .
(*) « وحرف » خبر مقدم «إذ ما » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « كإن » متعلق بمحذوف نعت لحرف « وباقى الأدوات» مبتدأ ومضاف إليه « أسما » خبر المبتدأ ، وقصر للضرورة .

ويكونان مُضارِعين[١]، نحو: (إنْ تَعُودُوا نَعُدْ)، وَماضِيين[٢] نحو: (وَإنْ عُدتُّمْ عُدْنَا) . وماضياً فمضارعاً، نحو: (مَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ) . وعكسه وهو قليلٌ نحو : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ »[٣] ، ومنه : (إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ) ؛ لأن تابِعَ الجوابِ جوابٌ[٤] .

فقد أفادت مع الاستفهام التمنى . ولا يقع بعدها الفعل، بل الاسم الذى يعرب مبتدأ. و «أيان» فى قوله سبحانه (يسألون أيان يوم الدين). و «أين» فى قوله (ويوم يناديهم أين شركائى). و «أنى» فى قوله (ذلكم الله فأنى تؤفكون). و «أى» فى قوله (فأى آيات الله تنكرون).

(١) ويجزم لفظ المعرب ، أما المبنى فيجزم محله. (٢) يجزم الماضى محلا؛ لأن لفظه لا يجزم. وإنما يكون فى محل جزم ؛ ومعناه ينقلب إلى الاستقبال ؛ لأن أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصاً . وما ورد مما فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما معاً، واقعاً فى الماضى ـ فمؤول ، نحو قوله تعالى: (إن كنت قلته فقد علمته ـ إن يسرق فقد سرق أخ له ـ وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت) أى : إن يتبين فى المستقبل أنى قلته فى الماضى ـ فأنا أعلم أنك قد علمته.. وهكذا.

(٣) حديث نبوى ، ومعنى إيماناً : تصديقاً بأنها حق وطاعة . واحتساباً : أى طلباً لرضاء الله وثوابه ـ لا للرياء ونحوه . ومثل هذا : قول عائشة عن أبيها ـ وهى تحدث الرسول حين قال : «مروا أبا بكر فليصل بالناس» ـ : إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقم مقامك رق قلبه « الأسيف : السريع الحزن الرقيق القلب »

(٤) «فظلت » ماض، وهو معطوف على الجواب وهو « تنزل» فيكون جواباً .

وفى عمل تلك الأدوات وما يليها ـ يقول الناظم :

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الْجَزَاءُ ، وَجَوَاباً وُسِمَا

(*) « فعلين » مفعول يقتضين مقدم ، ونون النسوة فى يقتضين فاعله ، وهى عائدة على الأدوات السابقة « شرط » مبتدأ وسوغ الابتداء به ـ وهو نكرة ـ وقوعه موقع التفصيل أو خبر مبتدأ محذوف ـ أى أحدهما « قدما » فعل ماض للمجهول» والجملة خبر أو صفة والألف للاطلاق « الجزاء » فاعل يتلو ، والجملة مستأنفة ـ أو خبر ثان لشرط « وجواباً » مفعول

وَرَدَّ الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذْ خَصُّوا هذا النوعَ بالضرورة[١] . وَرَفْعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارعٍ منفيٍّ بِلَمْ — قَوِيٌّ[٢] كقوله :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لاغَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[٣]

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)(*)

أى أن هذه الأدوات المذكورة قبلُ تقتضين فعلين ؛ المقدم منهما يسمى شرطاً، ويتلوه الجزاء ويسمى الجواب . وهذان الفعلان يكونان ماضيين أو مضارعين، أو مختلفتين على النحو الذى بينه المصنف

(١) حجتهم، أننا إذا أعملنا الأداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً ـ كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه ، وذلك غير مستساغ. والحق ماذهب إليه الناظم ؛ لورود الأمثلة الكثيرة التى تؤيده .

(٢) لأن الأداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط لكونه ماضياً ، أو مجزوماً بغيرها وهو « لم » ـ ضعفت عن العمل فى الجزاء فحسن رفعه ، كما قال الناظم :

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ)(*)

أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعا ـ جاز جزم الجزاء ورفعه ، وكلاهما حسن . والجزم أحسن. وإن كان الشرط مضارعا والجزاء مثله ـ وجب الجزم. ورفع الجزاء ضعيف. والرفع عند الكوفيين والمبرد ـ بتقدير الفاء ؛ فيكون الفعل المرفوع وفاعله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء ـ أى فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب. وعند سيبويه : على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليله .

(٣) بيت من البسيط . لزهير بن أبى سلمى ، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان . وهو من شواهد سيبويه

وسما الثانى ، ونائب فاعله العائد إلى الجزاء هو المفعول الأول

(*) « وماضيين » مفعول ثان لتلفيهما مقدم « أو مضارعين » معطوف عليه « تلفيهما » تلفى مضارع ألفى ، والضمير البارز مفعوله الأول « أو متخالفين » معطوف على مضارعين ،

(*) « وبعد ماض » بعد ظرف متعلق بحسن وماض مضاف إليه « رفعك » رفع مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله « الجزا » مفعوله ، وقصر للضرورة « حسن » خبر المبتدأ « ورفعه » مبتدأ مضاف إلى مفعوله « بعد مضارع » بعد ظرف متعلق بوهن ومضارع مضاف إليه ، وجملة « وهن » خبر المبتدأ .

ونحو : إن لم تَقمْ أقومُ .

وَرَفْعُ الجوابِ فى غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

. . . . مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا[(١)]

اللغة والاعراب : خليل ، المراد هنا : الفقير ذو الحاجة ـ من الخلة ، وهى الفقر والحاجة . مسغبة : مجاعة،من سغب فلان ـ إذا اشتد به الجوع. حرم :ممنوع وحرام .

«إن» شرطية « أتاه خليل» الجملةفعل الشرط «يوم» ظرف زمان متعلق بأتى و «مسغبة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالى» فاعل بغائب سد مسد الخبر. أو غائب خبر مقدم و «مالى» مبتدأ مؤخر ـ مضاف إلى ياء المتكلم.

والمعنى : يصف هرماً بالكرم والجود، وأنه لا يرد سائلا فيقول : إذا جاءه ذو حاجة قد أخذ منه الجوع ـ لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه . ولا يقول للسائل المحتاج : أنت ممنوع محروم .

والشاهد : فى «يقول» ؛حيث رفع وهو جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط ماض .

(١) هذا من شواهد سيبويه ، وهو جزء من بيت من الطويل، لأبى ذؤيب الهذلى ـ يخاطب بختيا من الإبل يحمل ميرة من قرية كثيرة الطعام ، ويطلب منه التجلد والصبر على الحمل فوق الطاقة ، والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

اللغة والاعراب . تحمل : أجهد نفسك وتكلف الحمل،طوقك : طاقتك وقدرتك . مطبعة : أى وضع عليها الطابع ـ وهو الخاتم ، والمراد : أنها مملوءة بالطعام ؛ لأنه لا يختم على الشىء إلا إذا امتلأ وعاؤه. «من» شرطية مبتدأ «يأتها» فعل الشرط مجزوم بحذف الياء ، والفاعل يعود على من ، و « ها » مفعول عائدة على القرية « لا » نافية « يضيرها » يضير فعل مضارع جواب الشرط مرفوع ،وها مفعول، والجملة خبر المبتدأ .

والمعنى : احمل فوق ما تستطيع حمله من طعام هذه القرية ؛ فإنها كثيرة الطعام لا يؤثر فيها ما ينتقص منها .

والشاهد: فى قوله «لا يضيرها» ؛ حيث رفع المضارع وهو جواب شرط غير ماض، ولا مضارع منفى بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة قال الناظم :

وعليه قراءة طلحة بن سلمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)(١)

. . . . وَرَفْعُهُ بعد مضارع وَهَن

(١) أى برفع « يدركـكم »، وهى قراءة شاذة . ومن المفيد إن نذكر هنا فى إجمال كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام – فنقول :

١ — إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف – فهى فى محل جر بالحرف أو بالإضافة نحو : عمّن تتعلم أتعلم ؛ وكتاب مَن تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب . ولا تكاد الأداة تجر فى غير هاتين الحالتين .

٢ — وإذا كان الأداة ظرفا للزمان أو المكان – فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاما ، نحو : متى يقبل الصيف يشتد الحر . وللخبر إن كان ناسخا نحو : أينما تكن تجد تقديراً لإخلاصك ؛ فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر «تكن» . وأدوات هذا النوع هى : متى، وأيان – للزمان . وأين ، وأنى ، وحيثما – للمكان . وأى مضافة إلى الزمان أو المكان – على حسب الحالة .

٣ — وإن دلت الأداة على حدث محض – فهى مفعول مطلق لفعل الشرط . وأداة هذا النوع؛ « أى » مضافة للمصدر ، نحو : أى عمل تقدم للوطن تجز به خيراً . أما إذا دلت على ذات ؛ فإن كان فعل الشرط لازماً – فهى مبتدأ خبره فعل الشرط على الأصح وتوقف الفائدة على الجواب، إنما هو من حيث التعلق – لا من حيث الخبرية . وقيل: الجواب هو الخبر . وقيل : هما ، نحو : من يسافر أسافر معه . وكذلك إن كان متعدياً ومفعوله أجنبى منها ، نحو : (من يعمل سوءاً يجزبه) . وإن كان متعدياً مسلطاً عليها فهى مفعوله ، نحو : (وما تفعلوا من خير يوف إليكم)؛ فإن سلط على ضميرها أو على ملابسه – فاشتغال نحو : من يكرمه محمد أكرمه – ومن يصاحب أخاه علىّ أصاحبه ؛ فيجوز فى «من» . أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط . وأدوات هذا النوع : من ، وما ، ومهما ، وأى – مضافة إلى اسم ذات .

ويتبين مما تقدم: أن – متى وأيان – تدلان على الزمان؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . وأين ، وأنى ، وحيثما – تدل على المكان . ومن ، وما . ومهما – غير ظروف ، أما « أى » فبحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت إلى زمان فزمان – أو إلى مكان فمكان – أو إلى غيرهما فغير ظرف .

(فصل) وكلُّ جوابٍ يمتنعُ جعلُه شرطاً — فإنَّ الفاءَ تجبُ فيه[(١)].

وذلك: الجملةُ الاسميةُ[(٢)]، نحو: (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

وَالطَّلبيةُ[(٣)] نحو: (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) .

وقد اجتمعا في قوله: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ)[(٤)]؟

أما « إن » و « إذ ما » — فلتعليق الجواب على الشرط، تعليقاً مجرداً من غير دلالة على زمان أو مكان أو غيرهما ، وتفيدان الشك والظن .

كما أن « إذ » الشرطية تفيد الأمر المتيقن غالباً . و « كيفما » — تدل على الحال .

(١) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء ؛ إذ بدونها لا يكون ربط؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة . وهذه الفاء زائدة محضة ليست للعطف ولا للسببية ولا لغيرها . ولا تفيد إلا مجرد الربط المعنوى بين جملة الجواب وجملة الشرط . وتعرب مع الجملة التى بعدها فى محل جزم جواب الشرط . وخصت الفاء بذلك ؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب ، ولا شك أن الجزاء متسبب عن الشرط وعاقب له .

وفى ذلك يقول الناظم :

(وَاقْرُنْ بِـ«فَا» حَتْماً جَوَاباً لَوْجُعِلْ شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ)[(*)]

أى اقرن بالفاء حتما — كل جواب ، لو جعلته فعل شرط الأداة «إن» أو غيرها من أخواتها — لم ينجعل ؛ أى لم يصلح فعلا للشرط؛ لعدم انطباق الشروط عليه .

(٢) فإن جملة الشرط لابد أن تكون فعلية كما أسلفنا ، وفعلها وحده هو الشرط.

(٣) وتشمل : الأمر ، والنهى ، والدعاء — ولو بصفة الخبر ، والنفى والاستفهام . وإذا كانت أداة الاستفهام هى الهمزة — وجب تقديمها على الفاء ؛ نحو قوله تعالى : (أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار؟) فإن كانت الأداة غير الهمزة وجب تقديم الفاء ، نحو : إن حضر محمد فهل تكرمه ؟ — أو فمن يكرمه؟ أو فأيكم يكرمه؟

(٤) جملة « فمن ذا الذى ينصركم » — اسمية؛ لأن صدرها اسم وهو «من» ، وطلبية

(*) «بفاء» متعلق باقرن وقصر للضرورة «حتماً» حال بتأويل اسم الفاعل — أى حاتماً أو نعت لمصدر محذوف أى قرنا حتما «جواباً» مفعول اقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل الشرط ، ونائب الفاعل يعود إلى جواب وهو المفعول الأول «شرطاً» مفعوله الثانى «لإن» متعلق بمحذوف صفة لشرطاً «أو غيرها» غير معطوف على إن وهو مضاف إلى ها «لم ينجعل» جواب الشرط وفاعل ينجعل يعود إلى جواب ، وجملة لو وشرطها وجوابها فى محل نصب ، صفة لجواباً.

والتى فِعْلها جامِدٌ نحو : (إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّى)[1] .

أو مقرون بقَدْ[2] نحو : (إن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) .

أو تنفيس ، نحو : (وإنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ).

أو « لَنْ »، نحو : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ) .

أو « مَا » ، نحو : (فإنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) .

وقد تحذفُ فى الضرورة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحسنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *[3] . وقوله :

لأن «من» استفهامية ؛ وهى مبتدأ و «ذا» اسم إشارة خبر ، و«الذى» نعت له أو بيان « ينصركم » الجملة صلة . ويجوز أن تكون « ذا » ملغاة ، و « الذى » هو الخبر والجملة فى محل جزم جواب الشرط . من الآية : ١٦٠ من سورة آل عمران

(١) « إن » شرطية « ترنى » فعل الشرط مجزوم بحذف الألف ، والفاعل أنت والنون للوقاية والياء المحذوفة تخفيفاً ـ مفعول أول « أنا » توكيد لها «أقل» مفعول ثان « فعسى» الفاء واقعة فى جواب الشرط لأن الفعل جامد. من الآية: ٣٩ من سورة الكهف

(٢) لأن « قد » تقتضى وقوع فعل الشرط وتقريبه من الحال ، وذلك ينافى مايقتضيه فعل الشرط من احتمال الوقوع وعدمه، وأن زمنه مستقبل. الآية: ٧٧ ـ سورة يوسف

(٣) صدر بيت من البسيط ، لعبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت . وقيل : لكعب بن مالك ـ وكلاهما أنصارى. وهو من شواهد سيبويه، وعجزه :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ *

ويروى: . . . عند الله سِيَّان .

اللغة والاعراب . « من » اسم شرط جازم مبتدأ « يفعل » فعل الشرط مجزوم ، وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين ، وفاعله يعود على من « الحسنات » مفعوله ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله يشكرها » مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « من »

ومَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ والصِّبَا   سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِماً[1]

ويجوزُ أن تُغْنِيَ « إذا » الفُجائية[2] عن الفاء ؛ إن كانت الأداةُ

والمعنى : من يفعل الخير والمعروف يحظى برضاء الله وشكره ، والجزاء المضاعف على هذا الخير . ومن يفعل الشر يجازى بمثله .

والشاهد : فى « الله يشكرها » ؛ فإنها جملة اسمية وقد وقعت جوابا للشرط ، وكان يجب أن تقترن بالفاء ، ولـكنها حذفت لضرورة الشعر .

(١) بيت من الطويل ـ لم نقف على قائله .

اللغة والاعراب . ينقاد : يتبع ويميل . للغى ، الغى : ضد الرشد . الصبا : الصبوة سيلفى : سيوجد . « من » شرطية مبتدأ « لا » نافية : « يزل » . فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط واسمها يعود على من « ينقاد » الجملة خبرها « سيلفى » فعل مضارع للمجهول جواب الشرط مجزوم ، ونائب فاعله مفعوله الأول « نادما » مفعول الثانى ـ أو حال .

والمعنى : أن الشخص الذى يستسلم للشهوات والشرور ونزعات الصبوة ـ لابد أن يندم على ذلك فى يوم من الأيام ، مهما طالت سلامته وسلم من عواقب فعله .

والشاهد : فى قوله « سيلفى » ، فإنه جواب الشرط . وفيه حرف التنفيس وهو السين ولم يقترن بالفاء للضرورة . ومن النادر الذى لايقاس عليه ـ قوله عليه السلام لأبي ابن كعب فى شأن اللقطة . « . . . فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به . أى فأدها إليه .

وقد نظم بعض الفضلاء المواضع التى تجب فيها الفاء فى بيت مشهور هو :

اسْمِيَّــــةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ   وَبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتنفيس

ومثل النفى بما ولن ـ النفى بإن ؛ غير أنه إذا كانت أداة الشرط « إذا » والنا فى هو « إن » ـ جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها . وجعل بعض النحاة « ما » و « لا » النافيتين . مثل « إن » النافية .

وزاد فى المغنى على المواضع المتقدمة : الجواب المقرون بحرف له الصدارة ؛ كرب ، وكأن ـ قال تعالى : (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) . والمصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو : (وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء فتأتيهم بآية) .

(٢) معناها : الدلالة على المفاجأة فى الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام ، وهى بعد

« إنْ »[1] . والجوابُ جُملةً اسميةً غير طلبيةٍ[2] نحو : (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

أداة الشرط لا تخلو من الدلالة على تعقيب الجواب على الشرط .

(١) مثالها « إذا » الشرطية عند بعض النحاة ، مستدلين بقوله تعالى فى المطر : (فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُم يَسْتَبْشِرُون) ،وقوله سبحانه : (إِذَا دَعَاكُم دَعْوَةً مِنَ الأَرضِ إِذَا أَنتُم تخرُجُون) .

(٢) وكذلك يشترط : أن تكون غير مسبوقة بنفى ولا بناسخ ؛ فتتعين الفاء فى نحو : إن يعص محمد والده فويل له — إن يعص فما له حظ فى الآخرة ؛ فإن خسرانه لا شك فيه . أما الجمع بين الفاء وإذا — ففيه خلاف ؛ فمنعه بعضهم ، وأجازه آخرون مستدلين بقوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوج . فإذا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) . والحق جوازه ، وإن كان قليلا .

وتخالف«إذا»الفجائية «إذا» الشرطية فى: أنهاحرف— والشرطية اسم ظرف زمان . والفجائية خاصة بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب — أما الظرفية فخاصة بالفعل ولا بد لها من جواب . ومعنى الفجائية : الحال ، ولا يبتدأ بها . والشرطية تدل على الزمان المستقبل ولها حق الصدارة . وفى إغناء « إذا » الفجائية عن الفاء — يقول الناظم :

(وَتَخْلُفُ « الفَاء » « إِذَا المُفَاجأة » كـ « إِنْ تَجُدْ » إِذَا لَنَا مُكَافَأَة)[*]

أى أن الفاء قد تختفى وتخلفها وتحل محلها « إذا » التى تدل على المفاجأة ؛ وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية — كما يفهم من المثال الذى ذكره .

(تنبيه)

إذا صلح المضارع الواقع جواباً لأن يكون فعلا للشرط — جاز اقترانه بالفاء ، بشرط أن يكون مثبتاً، أو منفياً « بلا » أو « لم » ، وحينئذ يرفع المضارع مع الفاء على أنه

(*) « الفاء » مفعول تخلف « إذا » فاعله مقصودلفظه « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « كان » الكاف جارة لقول محذوف ، و « إن » شرطية « تجد » فعل الشرط « إذا » حرف ربط الجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور خبر مقدم « مكافأة »مبتدأ مؤخر وسكن للشعر، والجملة فى محل جزم جواب الشرط

(فصل) وإذا انقضَت الجملتـان ، ثمَّ جِئْتَ بمضارعٍ مقرونٍ بالفاء أو الواو ؛ فلكَ جَزْمُه بالعطف[1] ، ورفعُه على الاستئناف[2] ، ونَصْبُه بأَنْ مُضمرةً وُجوباً[3] وهو قليلٌ ؛ قرأَ عاصمٌ وابنُ عامرٍ : (فيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) ـ بالرَّفْعِ ، وباقيهم ـ بالجزم[4] ، وابنُ عباسٍ ـ بالنصب .

خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : (فمن يؤمن بِرَبِّه فلا يَخَافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا) ، وقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ من الصالحات وَهُوَ مُؤْمِن فلا يَخَافُ)ـ أى : فهو لا يخاف. وإن كان الجواب فعلا ماضيا لفظا ومعنى ـ وجب اقترانه بالفاء على تقدير « قد » إن لم تكن ظاهرة ، نحو قوله تعالى : (إن كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَت). وإن كان ماضيا لفظا مستقبلا معنى، غير مقصود به وعداءو وعيد ـ امتنع اقترانه بالفاء نحو: إن قام محمد قام على . وإن قصد بالماضى المتقدم وعد أو وعيد ـ جاز اقترانه بالفاء على تقدير « قد »، نحو قوله تعالى: (ومَنْ جاءَبالسَّيئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُم فى النَّار). الآية ٩٠من سورة النمل وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل حقيقة .

(١) أى على لفظ الجواب ، إن كان مضارعا مجزوماً ـ وعلى محله إن كان ماضيا أو جملة اسمية فعلية ، وفى هذه الحالة تعتبر الفاء والواو حرفى عطف مجردين لا يفيدان سببية ولا معية (٢) فتكون الواو والفاء حرفى استئناف ، والمضارع مرفوع إن كان مجرداً من ناصب أو جازم ، ومن نونى التوكيد ، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملتى الشرط والجواب .

(٣) أى على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ؛ لأن جواب الشرط قبلهماغيرمتحقق الوقوع ـ فهو يشبه الاستفهام أو النفى أو الطلب . . إلخ .

(٤) أى : عطفاً على لفظ يُحاسبكم ، فى قوله سبحانه قبل : (إن تُبدُوا ما فى أنفسكم أو تُخفُوه يُحاسِبْكم به اللهُ فيغْفِرُ لمَنْ يَشَاء) . الآية: ٢٨٤ من سورة البقرة

وقُرِىء بهنَّ أيضاً فى قوله تعالى: (مَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)[١]

وإذا توسَّط المضارعُ المقرونُ بالفاء أو بالواوِ بين الجملتين — فالوجهُ الْجَزْمُ[٢]. ويجوزُ النصبُ[٣] كقوله:

* وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *[٤]

(١) برفع «يذرهم» على الاستئناف — ونصبه بأن مضمرة وجوباً بعد الواو — وجزمه بالعطف على محل جملة «فلا هادى له» الآية ١٨٦ — الأعراف، وفيما تقدم يقول الناظم:

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ — بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ)[*]

أى: إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو — جاز فيه فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب — على التوجيه الذى أوضحناه. ومعنى قمن — جدير والمراد بالتثليث: الأوجه الثلاثة المذكورة. والكوفيون يجعلون «ثم» مثل الواو للعطف والمعية؛ فيجيزون النصب بعدها. وزاد بعضهم: «أو».

(٢) أى على العطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلا.

(٣) أى على إضمار «أن» وجوباً بعد الفاء والواو. ويمتنع الرفع؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء، وقيل: لامانع من الرفع على اعتبار الجملة معترضة بين الشرط والجزاء

(٤) صدر بيت من الطويل — لم ينسب لقائل، وعجزه:

* وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْماً *

اللغة والإعراب. يقترب منا: يدنو ويقرب — يريد: النزول عندهم وفى جوارهم. يخضع: يستكين ويكون منقاداً لنا خاضعاً لإرادتنا. نؤوه: ننزله عندنا ونعد له مأوى هضماً: غمطاً لحقوقه، من هضمه حقه — إذا لم ينصفه ويوفه. «من» اسم شرط جازم مبتدأ «يقترب» فعل الشرط، وفاعله يعود على من «ويخضع» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، وهو فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل قبله كما سبق، «نؤوه» نؤو فعل مضارع مجزوم فى جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها، والهاء مفعوله، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

(*) «والفعل» مبتدأ «من بعد الجزا» من بعد جار ومجرور متعلق بيقترن والجزا مضاف إليه «إن يقترن» شرط وفعله «بالفا» بالقصر للضرورة متعلق بيقترن «أو الواو» معطوف على الفاء «بتثليث» متعلق بقمن الواقع خبراً للمبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

(فصل) ويجوزُ حذف ما عُلِمَ من شرط؛[1] إن كانت الأداةُ «إنْ» مقرونة بلا، كقوله: * وَإلاَّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الْحُسَامُ *[2] — أى: وإلاّ تُطَلِّقْهَا يَعْلُ.

والمعنى: من يدن منا وينزل فى حمانا، مع الخضوع لمشيئتنا وإرادتنا ـ ننزله خير منزل، ولا يخف من تعدى أحد عليه، أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.

والشاهد: فى قوله «ويخضع»؛ حيث نصب بالعطف على فعل الشرط قبل مجىء الجواب. والوجه الجزم، ولـكن النصب غير ممنوع.

وفى حكم المضارع إذا توسط بين جملتى الشرط والجواب ـ يقول الناظم:

(وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ «فَا» أَوْ «وَاوٍ» إنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا) (*)

أى: أن المضارع المقرون بالفاء أو الواو ـ يتعين نصبه أو جزمه؛ إن اكتنفته ـ أى أحاطت به ـ جملتا الشرط والجواب. وإذا توسط المضارع بين جملتى الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد حروف العطف السابقة ـ أعرب بدلا من فعل الشرط إن كان مجزوماً، نحو: متى تأتنا تنزل عندنا نـكرمك، وأعربت جملته حالا ـ فى الغالب ـ إن كان مرفوعا؛ كقول الحطيئة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

(١) أى بأن تدل قرينة عليه، ولا يذكر بعده فى الـكلام ما يفسره.

(٢) عجز بيت من الوافر ـ للأحوص يخاطب مطراً، وكان دميماً وتحته امرأة حسناء، وصدره:

* فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ *

اللغة والاعراب. بكفء: بمساو ومماثل فى الحسب وغيره ـ مما يعتبر لازماً للتكافؤ بين الزوجين. مفرقك، المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر. الحسام: السيف

(*) «وجزم» مبتدأ «أو نصب» عطف عليه «لفعل» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق به، أو بالمعطوف عليه ـ على سبيل التنازع، والخبر محذوف ـ أى جائز مثلا، أو هو الجملة الشرطية الآتية «إثر» ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل «فا» بالقصر مضاف إليه «أو واو» عطف على فا «إن» شرطية «بالجملتين» متعلق باكتنفا الواقع فعلا للشرط، وجواب الشرط محذوف.

وما عُلِمَ من جَوابٍ (١) ، نحو: (فإنِ استَطعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفقاً..الآية) (٢).

ويجبُ حذفُ الجوابِ؛ إن كان الدَّالُّ عليه ما تقدَّمَ؛ مما هو جوابٌ فى

القاطع . « فطلقها » الفاء عاطفة ، وطلق فعل أمر والهاء مفعول « فلست » الفاء للتعليل وليس واسمها « لها » متعلق بكفء الواقع خبراً لليس على زيادة الباء « وإلا » الواو عاطفة ، وإن شرطية مدغمة فى « لا » النافية ، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفرق مفعول يعل مقدم والكاف مضاف إليه « الحسام » فاعل مؤخر .

والمعنى: يطلب الأحوص من مطر أن يطلق زوجته لأنه غير كفء لها ــ وإلا أطاح برأسه.

والشاهد: فى « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لأن الأداة « إن » مقرونة بلا ــ أى : وإلا تطلقها . وينبغى أن يتقدم كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف ، مثل : طلقها فى البيت .

(١) بشرط أن يكون فعل الشرط ــ فى غير الضرورة الشعرية ــ ماضياً لفظاً ومعنى ، كما مثل المصنف . أو معنى فقط كالمضارع المنفى بالحرف « لم » نحو قوله تعالى : (لئن لم تنته لأرجمنك) ، من الآية ٢٦ من سورة مريم ، وقول الشاعر :

لمن تطلبُ الدُّنيا إذا لم تُرِدْ بها سُرُورَ مُحِبٍّ أو إساءةَ مُجْرِمِ ؟

(٢) جواب «إن استطعت» محذوف لدلالة الكلام عليه ــ أى: فافعل سورة الأنعام . فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً ؛ بأن كان مضارعا لفظاً ومعنى ، لم يصح ــ فى القول الراجح ــ حذف الجملة الجوابية ؛ إلا إذا سد مسدها جملة أخرى بعدها تدل عليها ولا تصلح جوابا نحو قوله تعالى : (وإن تَجْهَرْ بالقَوْلِ فإنه يعلمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) ؛ فقد حذف الجواب ــ وهو : فإنه غنى عن جهرك ــ وسد مسده جملة : « فإنه يعلم السر » ، وهذه لا تصلح جواباً ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ لأنه ــ سبحانه ــ يعلم السر دائماً . ومثل هذا: قوله سبحانه: (من كانَ يَرْجُو لِقاءَ اللهِ فإنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ)؛ فإن الجواب محذوف، تقديره : فليبادر بالعمل الصالح . ولم يشترط الكوفيون كون فعل الشرط ماضياً مستدلين بمثل الآيتين المذكورتين ، وأن المذكور هو الجواب ، ولا يشترط أن يكون الجواب مترتباً على الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

المعنَى[١]، نحو : أنتَ ظالِمٌ إن فعلْتَ — أو ما تأخر[٢] من جوابِ قَسمٍ سابقٍ عليه ، نحو : (لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالْجِنُّ . . . الآية)[٣] .

كما يجبُ إغناءُ جوابِ الشرطِ عن جوابِ قَسمٍ تأخَّر عنه ، نحو : إنْ تَقُمْ وَاللهِ أَقُمْ[٤] .

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ)(*)

أى : أن الجملة الشرطية قد تغنى عن الجملة الجوابية وتدل عليها عند حذفها . والعكس قد يقع ؛ بشرط أن تدل قرينة على ذلك ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف — لا لبس فيه ولا اضطراب .

(١) أى : ولا يصح أن يكون جواباً صناعة ؛ إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء ، أو جملة منفية بلم المقرونة بالفاء — أو لكونه مضارعا مرفوعا .

وإنما وجب حذف الجواب ، وامتنع جعل المتقدم جوابا ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم الجواب عليها .

(٢) أى : أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر .. إلخ .

(٣) « لئن » اللام موطئة للقسم » وإن » شرطية ، وجملة « لا يأتون » جواب القسم لسبقه وتقدمه على الشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه. الإسراء

(٤) « أقم » جواب الشرط لتقدمه . وحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ)(*)

أى: أنه إذا اجتمع شرط وقسم — حذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب المتقدم عليه . ويستثنى من ذلك :

(ا) ما إذا كان القسم مقروناً بالفاء ؛ فإنه يجب جعل الجواب له وإن تأخر ، وتكون جملة القسم وجوابه جواب الشرط ، نحو : إن جاء محمد فوالله لأكرمنه .

(*) « والشرط » مبتدأ « يغنى » الجملة خبر « من جواب » متعلق بيغنى « قد علم » الجملة صفة لجواب « المعنى » نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم ، وهو فعل الشرط ، والجواب محذوف.

(*) « لدى » ظرف متعلق باحذف « اجتماع » مضاف إليه « جواب » مفعول احذف « ما » اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « أخرت » صلة « فهو ملتزم » مبتدأ وخبر ، والفاء للتعليل،

وإذا تقدَّمها ذُو خَبرٍ(١)، جاز جعلُ الجوابِ للشرطِ مَعَ تأخرِه(٢)، ولم يجب — خـــلافاً لابن مالك(٣)، نحو: زيدٌ والله إن يَقُمْ،

(ب) أو إذا كان الشرط امتناعياً — وهو ما كانت أداته دالة على الامتناع، وهى: «لو - لولا - لوما» - فيجب أن يكون الجواب له وإن تأخر، ويحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، نحو: لولا رحمة الله بعباده والله لأخذهم بذنوبهم.

(ح) وهنالك حالة ثالثة ينبغى أن يكون الجواب فيها للشرط وإن تأخر عن القسم، وهى: التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج لخبر، وقد بينها الناظم والمصنف.

ويعرف جواب الشرط؛ بأنه يجب أن يكون مجزوماً لفظاً إن كان مضارعا - أو محلا إن كان ماضياً، أو يقرن بالفاء، أو بإذا الفجائية - إن كان من الأنواع التى لاتصلح فعل شرط كما سبق. أما جواب القسم؛ فإن كان للاستعطاف - فجملة الجواب تـكون طلبية، نحو: بربك يا أخى ترحم الضعيف. وإن كان غير استعطافى؛ فإن كانت جملة الجواب مضارعية مثبتة - أكدت باللام والنون معاً، نحو: والله لأبذلن جهدى فى نصح المنحرفين. وإن كانت ماضوية مثبتة وفعلها متصرف - اقترنت باللام و«قد» غالباً، نحو: والله لقد ظفر المجدون بالنجاح، وقد تقترن بأحدهما أو تجرد. وإن كان فعلها جامداً - «غير ليس» - فالأكثر اقترانها باللام فقط، نحو: والله لنعم رجلا المجاهد فى سبيل الوطن. أما إذا كان الجامد «ليس» فلا تقترن بشىء، نحو: والله ليس الغنى بالمال ولـكن بالقناعة. وإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة - فالـكثير تأكيدها باللام و«إن» معاً، نحو: والله إن الـكذب لو بال على صاحبه، ويصح الاكتفاء بأحدها، ويندر تجرده منهما.

وإن كان الجواب جملة فعلية منفية «بما» أو «لا» أو «إن» - وجب تجريده من اللام؛ سواء كانت الجملة فعلية ماضوية أو مضارعية، نحو: والله ما يحتمل العزيز الضيم - والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته - والله إن ظفر إلا المخلص.

(١) أى ما يحتاج إلى خبر؛ وذلك: كالمبتدأ، أو الناسخ.

(٢) لوقوعه حينئذ خبراً وهو عمدة فى الـكلام، وحذفه يخل بمعنى الجملة - أما القسم فهو لمجرد التأكيد.

(٣) أى فى التسهيل - والـكافية؛ فقد نص فيهما على الوجوب، وقد خالف ذلك فى الألفية، فقال:

أَقُمْ(١) ، ولا يجوزُ إن لم يتقدمهما — خلافاً له(٢) وللفرَّاء . وقوله :

لئن كان ما حُدِّثْتَهُ اليومَ صادقاً أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ بادِيَا(٣)

(وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ)(*)

أى إذا اجتمع الشرط والقسم ، وتقدم عليهما مايطلب خبراً — رجح الشرط مطلقاً سواء تقدم أو تأخر ، فيكون الجواب له ، ويحذف جواب القسم .

(١) « أقم » جواب الشرط مع تأخره ؛ لتقدم ذى خبر وهو المبتدأ . ويجوز أن يجعل الجواب للقسم لتقدمه ؛ فيقال : زيد والله إن يقم لأقومن.

(٢) أى لابن مالك ، حيث يقول فى النظم :

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ)(*)

أى : قد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم ، عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر . فيجوز عنده مثل : والله إن قام محمد أقم .

(٣) بيت من الطويل، قيل: إنه لامرأة من بنى عقيل— ولم يعين أحد اسمها . وقوله فى البيت : « باديا » — يرجح أن يكون القائل رجلا ، وإلا لقال : بادية :

اللغة والاعراب . حدثته : أخبرت به . القيظ : شدة الحر . باديا : ظاهراً بارزاً «لئن» اللام موطئة للقسم «وإن» شرطية « كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «ما» اسم موصول اسمها « حدثته » حدث فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل والهاء مفعوله الثانى، والجملة صلة « صادقا » خبر كان « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن « للشمس » متعلق بباديا الواقع حالا من فاعل أصم .

والمعنى : يقسم الشاعر لمخاطبه ويؤكد له : أنه لو كان ما حكى عنه ونسبه إليه

(*) « وإن تواليا » شرط وفعله ، وألف الاثنين فاعل « وقبل » الواو للحال ، و«قبل » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو خبر» ذو مبتدأ مؤخر وخبر مضاف إليه، والجملة حال من ألف الأثنين « فالشرط » الفاء واقعة فى الجواب ، و «الشرط» مفعول رجح مقدم، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مطلقاً » حال من الشرط « بلا حذر » بلا جار ومجرور متعلق برجح ، و « لا » بمعنى « غير » مضافة إلى حذر .

(*) « وربما » رب حرف تقليل ، و « ما » كافة « بعد قسم » بعد ظرف متعلق برجح وقسم مضاف إليه « شرط » نائب فاعل رجح « بلا ذى » بلا جار ومجرور متعلق برجح وذى مضاف إليه « خبر » مضاف إليه أيضا «مقدم» نعت لذى خبر .

— ضرورةٌ ، أو اللامُ زائدةٌ . وَحيث حُذِفَ الجوابُ ، اشتُرِطَ — في غير الضرورة — مُضيُّ الشرطِ[1] ؛ فلا يجوزُ : أنتَ ظالِمٌ إن تفعلْ — ولا : واللهِ إن تقمْ لأقومَنَّ .

الواشون صحيحاً ؛ فإن عليه نذراً لله أن يصوم يوماً شديد الحر ، وأن يتعرض لوهج الشمس ، حتى يكون ذلك أوجع له وأكثر إيلاما .

والشاهد : فى « أصم » ؛ فقد استشهد به ابن مالك والفراء ـ على أن الفعل الواقع جواباً ؛ إذا تقدم عليه شرط وقسم ـ جاز جعله للشرط ، وإن كان الشرط متأخراً ، ولم يتقدم عليهما ذو خبر ؛ « فأصم » جواب للشرط بدليل جزمه . ويؤوله الجمهور على أن هذا ـ ضرورة ، أو اللام فى « لئن » زائدة وليست للقسم ، كما بين المصنف .

(١) أى لفظاً أو معنى ؛ كالمضارع المجزوم بلم ـ كما مثل . واحترز بقوله : فى غير الضرورة ـ عن نحو قول الشاعر :

لَئِن تَكُ قد ضاقت عليّ بُيوتُكم   لَيَعْلَمُ رَبّى أنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع وهو « تك » . أما جملة « ليعلم » فهى جواب القسم ، ولا يصح أن تكون جوابا للشرط ؛ لأنه متأخر ، وجوابه لا يكون مقروناً باللام .

هذا : وقد يحذف الشرط والجواب معاً ، وتبقى أداة الشرط هنالك بشرط أن تكون قرينة تدل عليهما ، والغالب أن تكون أداة الشرط « إن » كقول الراجز :

قالَتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمَى وَإنْ   كان فقيراً مُعدِماً ؟ قالَتْ : وإنْ

فإن التقدير : أتتزوجينه يا سلمى وإن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان كذلك أتزوجه . ومن أمثله حذفها بعد أداة غير « إن » ـ قول النمر بن تولب :

فإنَّ المَنِيَّـــةَ مَنْ يَخْشَهَا   فسوفَ تُصادِفُهُ أينَمَا

أى : أينما يذهب تصادفه .

الأسئلة والتمرينات

١ — لم يعرب المضارع إذا لم يتصل بالنونين ؟ اشرح القول فى ذلك موضحاً بالمثال :

٢ — ما الفرق بين « كى » المصدرية والتعليلية ؟ ومتى تتعين إحداهما ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .

٣ — يقول النحويون : إن بين « لم » و « لمّا » الجازمتين — فرقا فى المعنى والعمل . وضح ذاك بأمثلة من إنشائك .

٤ — اذكر المواضع التى يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، واذكر أمثلة لذلك .

٥ — اشرح قول الناظم :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جـواب ما أخـرت فهو ملتزم

٦ — كيف تفرق بين جواب الشرط وجواب القسم ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .

٧ — اذكر المواضع التى يجب فيها إضمار أن ، ومتى يجب رفع المضارع بعدها ؟ مثل

٨ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات هذا الباب ، بين الشاهد وحكمه فى الإعراب:

قال تعالى : (وآخِرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين . وإذا لا يلبثون خلافك إلاّ قليلا . يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبَ بآياتِ ربنا . أيامّا تدعو فله الأسماء الحُسنى . مَنْ كان يريدُ حَرْثَ الآخرةِ نَزِدْ له فى حرثِه ، وَمَنْ كان يريدُ حَرْثَ الدُّنيا نؤتِه منها . وإنْ تُصِبْهم سيِّئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هم يَقْنَطُون . فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل اللهُ فيه خيراً كثيراً . ومن يفعل ذلك ابتِغاء مرضاة الله فسوف نُؤْتيه أجراً عظيما أفإنْ مِتَّ فهم الخالِدُون؟ إنه مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ فإن اللهَ لا يضيعُ أجرَ المحسنين وإن يُكَذِّبوكَ فقد كُذِّبت رُسُلٌ من قبلك. ولا تَرْكنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) . وفى الحديث : « مَنْ يَقُمْ ليلةَ القـدرِ إيمـانا واحتسابا غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه » .

لَأُلْفِيَنَّكَ بعد الموتِ تَنْدُبُنِي وفى حياتىَ ما زَوَّدْتَـنِي زادِي

ومَنْ لا يُقَدِّم رجْـلَه مُطمئنّةً فيثبتَها فى مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ

من يَكِدْنى بِسَىِّءٍ كُنت منه كالشَّجَا بين حَلْقِــــه والوَرِيد

لِتَقُم أنت يا ابنَ خير قُرَيش كى لِتُقْضَى حـــوائِجُ المُسلمينا

يا ليْتَ مَنْ يمنعُ المعروف يمنعهُ حتى يذوق رجال غِبَّ ما صنعُوا

لئن ساءنى أنْ نلتقى بمســاءةٍ لقد سَرَّنى أنِّى خطَرْتُ ببالِــكا

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقــرعُ إنك إن يُصرع أخوكَ تُصرعُ

إنْ يَعلموا بالخير يُخفوه ، وإنْ علِمُوا شرًّا أذاعوه ،وإنْ لم يَعلموا كَذَبوا

إذا أنتَ عاتبتَ الوَضيعَ فإنما تَخُطُّ عَلَى صُحفٍ من المـاءِ أحرُفَا

ربِّ وَفِّقْنى فلا أعْـــدِلَ عن سَنَنِ السَّاعِين فى خــير سَنَنْ

٩ — أعرب البيت الآتى، وبين ما فيه من شاهد:

مَــــهْ عاذِلى فهائمًا ان أبْرَحا بِمِثْلِ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحا

١٠ — اشرح البيت الآتى شرحا أدبياً ـ وهو للمرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء المصرى وبين إعراب ما تحته خط :

وما السِّلاحُ لقومٍ كلَّ عُدَّتهم حتى يكونوا من الأخلاقِ فى أُهُبِ

١١ — يقول الله سبحانه وتعالى : (أَفلمْ يَسِيروا فى الأرضِ فتكُونَ لهم قلوبٌ يعقِلونَ بها ؟) . ويقول فى آية أخرى : (ألم تَرَ أنَّ اللهَ أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرضُ مُخضَرَّةً ؟) .

بين ، لم نصب المضارع فى الآية الأولى ؟ ورفع فى الثانية ؟ مع تقدم النفى والاستفهام فى كلتا الآيتين ؟

١٢ — اضبط ما تحته خط فى البيت الآتى، وبين موقعه من الإعراب ـ مع ذكر السبب .

يابن الكِرام ألا تدنُو فتُبصر ما قد حدَّثوك فما راءٍ كمن سمعا !

١٣ — كون من إنشائك ما يأتى .

(ا) جملة فيها شرط وقسم والجواب للشرط ، وأخرى فيها الجواب للقسم .
(ب) جملة شرطية يجب فيها حذف الجواب ، وأخرى شرطية قسمية يجب فيها حذف جواب القسم .
(ح) جملة يتلو الجواب فيها فعل مضارع ؛ معطوف بالفاء مرة ـ وبثم أخرى ، مع بيان الأوجه الجائزة فى إعراب الفعلين . وذكر السبب .

١٤ ـــ بين فيما يأتى : حكم إعراب الأفعال التى تلى « الواو » ، أو « الفاء » ـ مع توضيح السبب

من يكثر مزاحه تسقط هيبته ويحتقره الناس . من يعمل فيخلص فى عمله يكسب ثقة عارفيه . إن تقبل على الدرس تدرك عويص الحقائق فتكون موضع ثقة إخوانك . من يصحب الأخيار ويقلدهم يظفر بحسن الأحدوثة . لا تخالف والديك فتندم . استمع لنصحى فتربح .

١٥ ـــ فبين فيما يأتى : المنصوب من الأفعال ، والمجزوم منها ـ مع ذكر عامل النصب والجزم .

هل تستمع إلى أحدثك ، لعل حديثى ينفذ إلى قلبك فينشرح صدرك للخير وتأمن العثار ؟ لا تكن عبد شهواتك تظفر برضاء الله والناس . صبرا فتصل إلى الأوج. اعتمد على نفسك فى أمورك تظفر بما ترجو . رباه ما أشد حاجتى إلى رضاك ، فأسدل على ثوب العافية ، ووفقنى إلى ما يرضيك لأظفر بنعيم جناتك . ليت العالم يدرك عاقبة التسابق فى التسلح ، ويدرك أنه سيلحق بالإنسانية الدمار والفناء حسبك هذا فتعمل به .

وَمَن يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبخَل بفضله   على قومِه يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

قال الله تعالى :

(فإنك لا تُسْمِعُ المَوْتَى وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاء إذا وَلَّوْا مُدْبِرِين)

(فصل فى لو)

لـ « لَوْ » ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

(أحدُها) أن تـكونَ مَصْدَرِيَّةً ؛ فَتُرَادِفُ « أَنْ »(١) . وأكثرُ وُقوعِها بعد « وَدَّ » ، نحو : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) — أو « يَوَدُّ »(٢) نحو : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)(٣) . ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ :

مَا كان ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهْوَ المَغِيظُ الْمُحْنَقُ(٤)

فصل فى لو

(١) أى تـكون مثلها فى المعنى والسبك ــ لافى النصب . ولابد أن يطلبها عامل وتوصل بالجملة الماضوية وبالمضارعية ، ولا توصل بجمله أمريه ؛ ووصلها بالجملة الإسمية قليل ، كقوله تعالى : (وإنْ يَأْتِ الأحزابُ يَوَدُّوا لو أنهُمْ بادُونَ فى الأعْراب) الآية : ٢٠سورة الأحزاب.ويكون منها ومن صلتها مصدر مؤول، ولا تحتاج لجواب . « انظر باب الموصول الجزء الأول ــصفحة ١٣٣ » .

(٢) وكذلك ما هو بمعناها ؛ نحو : أحب يحب ــ رغب يرغب ــ اختار يختار .

(٣) « لو » وما بعدها فى المثالين ــ فى تأويل مصدر مفعول ؛ أى : الادهان ــ والتعمير . من الآيه : ٩ من سورة القلم . ومن الآية : ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) بيت من الكامل ، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبى عليه السلام ، وكان قد قتل أباها صبراً بالصفراء ، بعد انصرافه من غزوة بدر . قيل : لأنه كان يقرأ على العرب أخبار العجم ، ويقول لهم : محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود ــ وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة ، يريد بذلك إيذاء الرسول . روى أن الرسول عليه السلام لما سمع كلامها قال : « لوسمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ولمفوت عنه » .

اللغة والاعراب . ضرك : عاد عليك بالضرر . مننت : أنعمت وتفضلت . المغيظ : اسم مفعول ، من غاظه يغيظه ــ إذا أغضبه وأثاره . المحنق : الذى يكمن الغيظ فى صدره ، وهو اسم مفعول أيضاً ــ من أحنقه ، إذا أغضبه «ما» استفهامية مبتدأ « كان » زائدة « ضرك » فعل ومفعول « لو مننت » لو مصدرية وهى ومابعدها فى

وإذا وَلِيهَا الماضى بَقِىَ عَلَى مُضِيِّه ، أو المضارعُ تَخَلَّصَ للاستقبالِ[1] ، كما أَنَّ « أَنْ » المصدريَّةَ كذلك .

(الثانى) أن تكون للتَّعليقِ فى المستقبل[2] ؛ فتُرادِف «إنْ»[3] كقوله:

تأويل مصدر فاعل ضر ، والجملة خبر ما . ويجوز أن تعرب « كان » عاملة ، ومصدر « لو مننت » اسمها ، وجملة « ضرك » خبرها ـ أى : ما كان منك ضرك . كما يجوز أن تكون «ما» فى محل نصب مفعول مطلق لضرك ؛ أى : أى ضرر ضرك المن . «وربما» الواو للحال و « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، وما كافة « وهو » الواو للحال ، و «هو» مبتدأ « المغيظ » خبر « المحنق » صفة له ، أو خبر بعد خبر .

والمعنى : أى ضرر كان يلحقك يارسول الله ـ لو تفضلت وأنعمت على أبى بالعفو ؟ وكثيراً ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظاً وغضباً .

والشاهد: فى «لو مننت» فإن «لو» مصدرية وما بعدها فى تأويل مصدر ولم تتقدمها « ود » ولا « يود » ونحوهما ؛ وهذا قليل .

وذكر الصبان : أنه يجوز أن تكون « لو » هنا شرطية ، والشرط « لو مننت » ، والجواب محذوف يدل عليه الكلام ؛ أى لو مننت لم يضرك شىء ؛ وإذا لا شاهد فيه .

هذا : وبعض النحاة ينكر كون « لو » مصدرية ، ويقول : إنها شرطية دائماً ، وإذا لم يكن فى الكلام ما يصلح أن يكون جواباً ـ قدر الجواب . وحجته : أنها قد تدخل على « أنَّ » كما فى قوله تعالى :(وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً). ولو كانت مصدرية ما دخلت على حرف مصدرى ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على مثله . ورد : بأنه يمكن تقدير دخول «لو» على فعل ؛ ويكون المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له ، والتقدير فى الآية : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه .

(١) ولابد أن يكون كل من الماضى أو المضارع تام التصرف .

(٢) أى تعليق جوابها على شرطها وجوداً وعدما فى المستقبل ، بحيث لا يتحقق معنى الجواب فى المستقبل ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله فى المستقبل ؛ وتسمى « لو » هذه : الشرطية غير الامتناعية .

(٣) أى الشرطية ، وذلك فى تعليق الجواب على الشرط ، وفى أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب ـ مستقبلا مهما كان نوع الفعل ، إلا أنها لا تجزم على الأفصح

* ولو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *(١)

وإذا وَلِيَهَا ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل، نحو: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا)(٢) أو مضارعٌ تخلَّصَ للاستقبال — كما فى « إنْ » الشرطية .

(الثالث) أن تكون للتَّعليق فى الماضى(٣) وهو أغلبُ أقسام«لَوْ»(٤)

---

(١) صدر بيت من الطويل، لقيس بن الملوح — المعروف بمجنون ليـــلى، وقيل: هو لأبى صخر الهذلى. وعجزه :

* ومِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا من الأرضِ سَبْسَبُ *

اللغة والاعراب . أصداؤنا : جمع صدى ، وهو ما تسمعه كأنه يجيبك بمثل صوتك ، إذا كنت فى مكان خال — أو على جبل — أو شط نهر. رمسينا : مثنى رَمس وهو القبر أو ترابه. سبسب : صحراء بعيدة الأطراف . «لو» شرطية غيرجازمة، « تلتقى » فعل الشرط « أصداؤنا » فاعل ومضاف إليه «ومن» الواو للحال«من دون» جار ومجرور خبر مقدم « رمسينا » مضاف إليه « من الأرض » جار ومجرور حال من « سبسب » الواقع مبتدأ مؤخراً . وجواب « لو » لظل — فى قوله بعد :

لَظَلَّ صَدَى صَوتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً   لِصَوْتِ صَدَى ليلى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

والمعنى : لو تتقابل وتجتمع أصداء أصواتنا من قبورنا ، وبيننا مسافات شاسعة — لطربت لسماع صدى صوتها ، وأجبتها وإن كنت عظاما بالية .

والشاهد : فى قوله : « لو تلتقى » ؛ حيث وردت «لو» شرطيةللتعليق فى المستقبل، بدليل الإتيان لها بجواب ؛ وهو قوله : « لظل »، وهو ماض لفظاً مستقبل معنى .

(٢) أى : لو قاربوا أن يتركوا ، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع «خافوا» جزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك بالفعل ؛ لاستحالته بعد موتهم. الآية: ٩—سورة النساء

(٣) أى تعليق حصول مضمون الجواب والجزاء ، على حصول مضمون الشرط فى الماضى ، فكل من الشرط والجزاء مرتبط بالآخر . ومع أنها تفيد أن الشرط لم يتحقق وامتنع وقوعه فى الماضى ، والجواب معلق عليه فى الماضى أيضاً — فيلزم امتناع الجواب إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى تحقيق الجواب ، ولهذا، تسمى « لو الشرطية الامتناعية » .

(٤) وهذا القسم هو الذى عناه الناظم بقوله :

وتقتضي امتناعَ شَرْطِها دائماً[1] — خلافاً للشَّلوبين ، لا جوابِها — خلافاً — للمُعْربين[2] . ثم إنْ لم يكُن لجوابِها سببٌ غيرُه — لَزِمَ امتناعُهُ نحو: (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)[3] ، وكقولك : لو كانتِ الشَّمْسُ طالعةً كان النَّهارُ موجوداً[4] ، وَإلاَّ — لم يَلْزَم ، نحو : لو كانتِ الشَّمْسُ طالعةً

(«وَلَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً ، لَكِنْ قُبِلْ)(*)

أى : أنّ « لو » حرف يفيد الشرطية فى الزمان الماضى ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل فتقلب زمنه للمضى ، ويقبل هذا لوروده عن العرب

(١) أى مثبتاً أو منفياً ؛ لأنه لو حصل لكان الجواب كذلك ، فتخرج عن إفادة التعليق ؛ لأن الثابت الحاصل لا يعلق .

(٢) أى فى قولهم : « لو حرف امتناع لامتناع » مما يفهم منه، أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ولا شك أن هذا غير صحيح ؛ لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب . فقد يستلزمه أو لا يستلزمه — اللهم إلا إذا لم يكن للجواب سبب غيره — كما أوضح المصنف . ولعل المعربين يقصدون بهذا التعبير — الكثير الغالب.

والصواب أن يقال : إنّ « لو » حرف يدل على ما كان سيقع فى الماضى لوقوع غيره فى الماضى أيضا ، وهذا قول سيبويه .

(٣) هذه الآية فى أحد علماء بنى إسرائيل — أو فى بلعم بن باعوراء — أو فى أمية ابن أبى الصلت . وكان يأمل أن يكون هو النبى المنتظر ، فلما بعث عليه السلام حسده وكفر به ، و « لو » هنا تدل على نفى مشيئة الله لرفع هذا المنسلخ ، وذلك يستلزم نفى الرفع ؛ فقد انتفى الجواب لانتفاء الشرط ؛ لأنه لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت، وانتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة ، كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب . من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف

(٤) فقد انتفى الجواب — وهو وجود النهار — بدخول « لو » ؛ لأنه لا سبب له عقلا وعادة إلا طلوع الشمس .

(*) «لو» مبتدأ قصد لفظه «حرف شرط» حرف خبر وشرط مضاف إليه «فى مضى» متعلق بمحذوف نعت لشرط «إيلاؤها» إيلاء فاعل يقل ، وهو مصدر مضاف إلى الهاء مفعوله الأول « مستقبلا » مفعوله الثانى «لكن» حرف استدراك « قبل» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على إيلائها المستقبل، والجملة مستأنفة .

كان الضَّوْءُ موجوداً[1] ، ومنه : « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ »[2] .

وإذا وَلِيَهَا مضارعٌ أُوِّلَ بالماضى[3] نحو : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)[4] .

وتختصُّ « لَوْ » مطلقاً[5] بالفعل ، ويجوزُ أن يَلِيَهَا قليلاً ـ اسمٌ

---

(١) فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط ، وهو طلوع للشمس — انتفاء الجواب : وهو حدوث الضوء ؛ لجواز وجوده بسبب آخر ؛ كمصباح ـ أو نار ـ أو قمر . الخ .

(٢) هذا أثر مروى عن عمر رضى الله عنه ؛ وأوله : « نعم العبد صهيب » ، و « لو » فيه لا تدل على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط ؛ فإنه لا يلزم من انتفاء عدم الخوف ـ انتفاء عدم العصيان ، حتى يكون قد خاف وعصى ؛ لأن لعدم العصيان أسباباً أخرى غير الخوف ـ الذى هو وظيفة العوام، منها: الاجلال ـ والإعظام ـ والمحبة والحياء ، وتلك وظيفة الخواص . والمراد : أن صهيبا لو قدر عدم خوفه ـ لم تقع منه معصية ؛ لأنه من الخواص ـ فكيف وهو يخاف؟ (٣) أى مع بقاء لفظه على حاله .

(٤) أى لو أطاعكم لعنتم ، من الآية : ٧ من سورة الحجرات

ومثله قول كثير فى محبوبته عزة :

رُهْبَانُ مَدْيَنَ والذين عَهِدْتُهم ... يبكُون من حَذَرِ العذابِ قُعُودا

لو يسمعونَ ـ كما سَمِعْتُ ـ كلامها ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسجودا

أى : لو سمعوا حديثها كما سمعت . وفى هذا يقول الناظم :

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا ... إِلَى المُضِيِّ ، نَحْوُ : لَوْ يَفِي كَفَى)[*]

أى : إذا تلا «لو» الامتناعية ووقع بعدها مضارع لفظا ـ فإنها تقلب زمنه إلى المضى، ويكون مضارعا فى الصورة والشكل لا غير، نحو : لويفى كفى ـ أى: لووفى كفى.

أما غير الامتناعية ، فيبقى المضارع معها على حالته صورة وزمنا .

(٥) أى: مصدرية كانت ـ أو شرطية بنوعيها؛ ومع اختصاصها بالفعل ـ لا تجزمه على الصحيح

(*) « وان » شرطية « مضارع » فاعل لمحذوف هو فعل الشرط ، والفعل بعده مفسر له «صرفا» ماض للمجهول جواب الشرط ونائب الفاعل يعود إلى مضارع، والألف للاطلاق «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «لو» حرف شرط غير جازم «يفى» فعل مضارع فعل الشرط «كفى» فعل ماض جوابه، وجملة الشرط وجوابه فى محل جر بإضافة « نحو » إليها على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك: لويفى كفى

معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ ما بعده(١) كقوله :

* أَخِلَّايَ لَوْ غيرُ الحِمامِ أَصابَكُمْ *(٢)

---

(١) سواء كان ذلك الاسم مرفوعا كما مثل المصنف ، ومنه قول عمر ـ رضي الله عنه ـ لأبي عبيدة بن الجراح حين قال له ـ وقد رجع بالجيش من الشام حين بلغه أن بها وباء ـ أفراراً من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ! نعم ؛ نفر من قدر الله إلى قدره . والقصة مشهورة . وقول حاتم الطائي : «لو ذات سوار لطمتني » ، وقد قال ذلك حين كان مأسوراً في بعض أحياء العرب ، فطلبت منه صاحبة المنزل أن يفصد ناقته لها لتشرب دمها ـ فنحرها . فقيل له في ذلك فقال : هذا فصدي ، فلطمته الجارية فقال هذا القول . ويراد بذات السوار — الحرة ؛ لأن الإماء عند العرب ما كانت تلبس السوار ، وجواب لو محذوف — أي لهان على ذلك . وهو مثل يضرب للوضيع يهين الشريف . أو منصوبا ، نحو : لو محمداً رأيته لأكرمته . أو خبراً لكان محذوفة ، نحو : التمس ولو خاتما من حديد .

(٢) صدر بيت من الطويل لأبي الغطمش الضبي ـ الشاعر الأسدي ، وعجزه :

* عَتَبْتُ وَلَكِنْ ما على المَوْتِ مَعْتَبُ *

اللغة والاعراب . أخلاى : جمع خليل وهو الصديق ، وينشد : أخلاء بهمزة مكسورة . وأصله : أخلائي ، ثم قصر بحذف الهمزة للضرورة ، وأضيف لياء المتكلم . الحمام : الموت . معتب : مصدر ميمي بمعنى العتاب ؛ من عتب عليه ـ إذا لامه وسخط عليه « أخلاى » الهمزة للنداء ؛ وخلاى منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء ؛ وهي مضاف إليها ، وحرف النداء محذوف ، وهو مقول القول في قوله قبل :

أقولُ لها وقد فاضَتْ بِعَيني عَبْرَةٌ أَرَى الأرضَ تبقَى والأخِلاءَ تَذْهَبُ

« لو » شرطية غير جازمة « غير » مبتدأ خبره ما بعده — أو فاعل لمحذوف يفسره أصابكم « الحمام » مضاف إليه « عتبت » الجملة جواب « لو » « ولكن » الواو عاطفة ولكن حرف استدراك « ما » نافية « على الدهر » جار ومجرور خبر مقدم « معتب » مبتدأ مؤخر .

والمعنى : لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت ، وكان لي معه شأن

وكثيراً «أَنَّ» وَصِلَتُهَا نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)[١]؛ فقال سيبويه وَجُمهور البصريِّين : مبتدأ[٢] . ثم قيل : لا خَبَر له[٣]، وقيل : له خبرٌ محذوف[٤] . وقال الكوفيون والمبرّد والزّجاج والزمخشرىّ : فاعِلٌ بِثَبَتَ مُقَدَّرًا[٥] — كما قال الجميعُ فى « مَا » وَصِلَتِها فى : لا أُكَلِّمُه ما أَنَّ فى السَّماء نَجْماً[٦] .

آخر ، ولكن الذى أصابكم الموت ، ولا عتاب عليه ولا سخط؛ لأنه قدر لامفر منه.

والشاهد : وقوع الاسم- وهو «غير»- بعد «لو» الشرطية وذلك قليل . وموقعه فى الإعراب على أوجه : فقيل : فاعل لمحذوف يفسره ما بعده ، كقوله تعالى :(إذا السماء انشقت).وقيل : مبتدأ خبره مابعده، وهذا أحسن فى «لو» . أما فى «إذا »و« إن »- فالأرجح الأول لكثرة وروده عن العرب على هذا النحو. (١)الآية :٥-سورة الحجرات

(٢) أى : أن موضع أنّ مع اسمها وخبرها — رفع على الابتداء . وعلى ذلك تكون « لو » غير داخلة على الفعل .

(٣) أى : لاشتمال «أنّ» وما بعدها على المسند والمسند إليه، فأغنى ذلك عن الخبر، وتوقف الإفادة على الجواب لا يضر بشىء .

(٤) قيل : يقدر قبل المبتدأ — أى ولو ثابت صبرهم . وقيل : يقدر مؤخراً عنه — أى ولو صبرهم ثابت .

(٥) قيل : وهذا هو الأرجح ؛ لأن فيه إبقاء«لو» على اختصاصها بالدخول على الفعل

(٦) « أنّ » ومعمولاها فى موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدراً — أى ما ثبت أن فى السماء نجماً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَهْىَ فى الِاخْتِصَاصِ بالفِعْلِ كَـ«إنْ»   لَكِنّ «لَوْ» «أَنّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ)(*)

(*) «وهى» ضمير منفصل مبتدأ «فى الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الخبر الآتى « بالفعل » متعلق بالاختصاص «كإن » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك ونصب «لو » اسم لكن مقصود لفظه « أن » مبتدأ مقصود لفظه أيضاً « بها » متعلق بتقترن « وجملة « قد تقترن » خبر المبتدأ ، و « قد » للتحقيق ، وجملة المبتدأ وخبره - خبر لكن .

وَجَوَابُ «لو»: إمَّا ماضٍ معنًى [1] نحو: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ — أو وَضْعاً وهو: إمَّا مُثْبَتٌ، فاقترانُه باللام [2] نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً) — أكثرُ من تركِها، نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجاً).

وإمَّا مَنْفِيٌّ بـ«مَا»، فالأمرُ بالعكس، نحو: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ)

وقوله: * وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا * [3]

قيل: وقد تجابُ بجملةٍ اسمية [4] نحو: (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) [5].

أى: أن «لو» الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، مثل «إن» الشرطية فإنها لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً. وتنفرد «لو» بدخولها على «أنّ» ومعموليها

(١) لا بد «للو» من جواب مذكور أو محذوف. والماضى معنى هو: المضارع المقرون بلم الجازمة، ويجب تجرده من اللام؛ لأن اللام لاتدخل على ناف إلا «ما» كما سيأتى: (٢) هذه اللام تسمى: «لام التسويف» — أى التأجيل والتأخير؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلا، وعدم وجودها يدل على أن التحقق سيتأخر زمناً أقل. الآية الأولى: ٦٥ — الواقعة. والثانية: ٧٠ — من السورة نفسها (٣) صدر بيت من الوافر — لم نقف على قائله، وعجزه:

* وَلَٰكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

اللغة والاعراب: «لو» شرطية غير جازمة «نعطى» فعل مضارع للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «الخيار» مفعول ثان «لما» اللام واقعة فى جواب لو «ما» نافية «افترقنا» افترق فعل ماض ونا فاعل والجملة لا محل لها جواب «لو».

والمعنى: لو كان الأمر بيدنا، وخيرنا بين التلاقى والافتراق — ما اخترنا غير التلاقى، ولـكن الأيام قلب، ولا خيار للانسان معها:

والشاهد: وقوع جواب «لو» فعلا ماضياً منفياً بـ«ما»، وقد اقترن مع هذا باللام، وهذا قليل، والـكثير فى هذه الحالة ألا يكون مقترناً باللام.

وإن كان النفى بغير «ما» — امتنع اقترانه باللام، نحو: لو سافر محمد لم يحضر على.

(٤) أى: يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام. (٥) ١٠٣ — سورة البقرة.

وقيل: الجملةُ مستأنفةٌ(١)، أو جوابٌ لقسمٍ مقدَّرٍ — وإنَّ «لَوْ» في الوجهين للتَّمنِّي(٢) فلا جوابَ لها.

(فصل في أمّا)

وهي حرفُ شرطٍ(٣) وتوكيدٍ دائماً(٤)، وتفصيلٍ غالباً(٥)؛ يدلُّ على الأول

---

(١) أي: أن اللام في «لمثوبة» — لام الابتداء — لا الواقعة في جواب «لو».

(٢) قال الصبان: أي على سبيل الحكاية — أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم وإبقاءهم تلهفاً عليهم — لا على سبيل الحقيقة؛ لاستحالة التمني عليه تعالى. ويجوز أن تكون «لو» شرطية، وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه — أي لأثيبوا

وقد يكون جواب «لو» مسبوقا بكلمة «إذا» كقوله تعالى: (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي — إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق). ويندر أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء، أو «رب»، أو «قد»

هذا: وتأتي «لو» زائدة، نحو: البخيل — ولو كثر ماله — منبوذ. وللعرض، نحو: لو تسهم في أعمال البر فتثاب — بنصب المضارع «فتثاب» بعد فاء السببية. وللتحضيض نحو: لو تحترم القانون فتأمن العقوبة. وللتمني، نحو قوله تعالى: (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين). وهل هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التمني فأشبهت ليت فنصب جوابها مثلها؟ أو الشرطية أشربت معنى التمني فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدراً؟ أو هي قسم برأسها فلا جواب لها؟ — أقوال. وعلى كل فقد يجيء لها جواب منصوب كليت — وقد لا يجيء ولا تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو في حكمه.

(فصل في أما)

(٣) أي: حرف يفيد معنى الشرط ويتضمن معناه، وهو: تعليق شيء على آخر وجودا وعدماً — وليست موضوعة له.

(٤) المراد بالتوكيد هنا: تحقق الجواب، والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة.

(٥) أي: تبيين وتوضيح الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا أو يراد بالتفصيل: ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر، وإن لم يكن ثم إجمال.

مجيء الفاء بعدها[١] . وعلى الثالث[٢] : استقراء مواقعها نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ . فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى . . . الآيات)[٣] ، ومنه : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ... الآية) وَقَسِيمُهُ فى المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ . . . الآية)[٤] ؛ فالوقفُ دُونَه[٥] ، والمعنى : وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فيقولون ؛ وذلك على أَنَّ المراد بالمُتشابِه : ما استأثَرَ اللهُ تعالى بعلْمِه[٦] .

---

(١) أى غالباً واعتبارها للجزاء ، ولا يصح أن تكون للعطف فى مثل قوله تعالى : (فأمّا الذين آمنُوا فيَعْلَمُون أنه الحَقُّ مِنْ رَبِّهِم ، وأما الذين كَفَرُوا فيقُولُون . فأمّا الذين فى قُلوبهم زَيْغٌ فيتّبِعُون ما تَشَابَهَ منه) ؛ لأنها داخلة على الخبر فى ذلك ، والخبر لا يعطف على مبتدئه . ولا فى مثل : (فأما اليتيم فلا تقهر) ؛ لأنها داخلة على الفعل ، وهو لا يعطف على مفعوله . وكذلك لا يصح أن تكون زائدة لعدم الاستغناء عنها .

(٢) أى : وهو التفصيل .

(٣) ففى هذه الآيات : قسم معطوف بأما ؛ وهو فى الآية الأولى : (وأما السائل فلا تنهر) ١٠ ـ سورة الضحى . وفى الثانية : (وأما الذين ابيضت وجوههم) ١٠٦ ـ آل عمران وفى الثالثة : (وأما من بخل واستغنى) ٥ ـ سورة الأنفال ، فدل ذلك على أنها للتفصيل .

(٤) وقيل : إن القسيم محذوف يدل عليه قوله : (والراسخون) ؛ أى : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه وعلمه إلى ربهم . وإنما قال المصنف : « ومنه » ؛ لأن التفصيل فى ذلك غير ظاهر لعدم تكرار « أما » . وقد يترك تكرارها كذلك استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، نحو قوله تعالى : (فأما الذين كفروا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل) ـ أى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا .

(٥) أى على قوله : « إلا الله » . وقوله : « والراسخون فى العلم » ـ كلام مبتدأ به منقطع عما قبله ؛ لأن الراسخين على هذا لا يؤولون . من الآية ٧ ـ سورة آل عمران

(٦) قال السعد : والحق أنه إن أريد بالمتشابه مالا سبيل إليه للمخلوق ـ فينبغى الوقف على « إلا الله » . وإن أريد به ما لا يتضح ؛ بحيث يتناول المجمل والمؤول ـ فالحق العطف .

ومِن تَخَلُّفِ التَّفصيل قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ[(١)] .

وأما الثانى[(٢)] : فذَكَرَهُ الزَّمخشريُّ فقال : « أَمَّا » حرفٌ يُعْطِى الكلامَ فَضْلَ توكيدٍ ؛ تقول : زيدٌ ذاهِبٌ ، فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لامَحالَةَ ذاهِبٌ — قُلْتَ : أَمَّا زَيْدٌ فذاهِبٌ[(٣)] . وَزَعَمَ أنَّ ذلك مُسْتَخْرَجٌ من كلام سيبويه[(٤)] .

وهى نائبةٌ عن أداةِ شرطٍ وَجُمْلَتِه ، ولهذا تُؤَوَّلُ « بمهما يكُنْ من شىء »[(٥)] ، ولا بُدَّ من فاءٍ تاليةٍ لتاليها[(٦)] — إلا إن دخلَتْ على قَوْلٍ قد

---

(١) قيل: يحتمل أنه للتفصيل ـ والقسيم محذوف للعلم به، أى: وأما غيره فهو ليس كذلك. وقد يكون التفصيل مقدراً تدل عليه القرائن ويوحى به السياق، نحو: الناس معادن، فأما أنفسها فالصادق الأمين ـ أى : وأما أرخصها فالكاذب الخائن .

(٢) أى المعنى الثاني وهو التوكيد .

(٣) إيضاح التوكيد :أن « أما» قائمة مقام «مهما يكن من شىء»ـ أى مهما يوجد شىء فزيد ذاهب ، فقد علق الذهاب على وجود شىء ما، ووجود شىء ما محقق ؛ لأن الدنيا لا تخلو من وجود شىء ، والمعلق على المحقق محقق، وإذا فلا بد من المعلق عليه ، وهو: ذهاب زيد. وهذا الإيضاح يبين أن «أما» للتوكيد، وأنها فى معنى الشرط وقائمة مقام اسم الشرط ؛ بحيث يصح حذف «أما» ووضع «مهما يكن من شىء»ـ موضعها ، ولا يفسد المعنى ولا التركيب .

(٤) فإن سيبويه فسر « أما » ـ بمهما يكن من شىء. ويقال فى إعراب هذا التركيب: « مهما» اسم شرط جازم مبتدأ «يكن »فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط «من شىء» «من» زائدة ، وشىء فاعل يكن على اعتبارها تامة ، واسمها على اعتبارها ناقصة وخبرها محذوف ـ أى موجوداً. وجواب الشرط ما يكون بعد هذه الجملة مقترناً بالفاء والجملة خبر مهما.

(٥) ويقال فى إعرابها : «أما» نائبة عن مهما يكن من شىء ، ولا تعرب اسم شرط أو فعل شرط ، ولا تؤدى معناها ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يؤدى معنى اسم أو فعل .

(٦) هذه الفاء لازمة لربط الجواب بها ، ولتكون كالقرينة عليها لخفاء شرطيتها لأن شرطيتها بطريق النيابة . وأصل هذه الفاء أن تكون فى صدر الجواب كما هو

طُرِح استغناءً عنه بالمَقول ؛ فيجبُ حذفُها معه(١) ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم(٢))، ولاتُحذفُ فى غيرِ ذلك إلا فى ضرورةٍ كقوله : * فأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ *(٣) . أو نُدُورٍ

الشأن مع غير « أما » من أدوات الشرط ، ولكنها أخرت لقبح وجودها عقب أما ، لفظاً — أو لأنها تشبه العاطفة صورة ، فيكون فى الكلام عاطف بلا معطوف عليه .

وفيما تقدم فى « أما » يقول الناظم :

(أَمَّا كَ«مَهْمَا يَكُ مِنْ شَىْءٍ» ، وَ«فَا» لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُــوباً - أُلِفَا)(*)

أى: أن «أما» قائمة مقام أداة شرط وفعله، وهما : «مهما يكن من شىء» . وتجب الفاء لتالى تاليها ؛ تبعاً للمألوف فى الفصيح من الكلام العربى ، وتالى تاليهما هو الجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط.

(١) وذلك للاستغناء عنهما بالمقول . وقيل : إن حذفها حينئذ كثير لا واجب ، فيجوز إبقاؤها على قلة مع حذف القول .

(٢) فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء فى الحذف ؛ فقوله «أكفرتم» مفعول القول المحذوف ، والقول ومفعوله جواب «أما» . الآية ١٠٦— سورة آل عمران

(٣) صدر بيت من الطويل- للحارث بن خالد المخزومى، يهجو به بنى أسيد، وعجزه:

* وَلَكِنَّ سَيْراً فى عِرَاضِ المَوَاكِبِ *

وقبله : فَضَحتم قُرَيشاً بالفِرارِ وَأَنتمُ قُمُدَّونَ سُودانٌ عِظَامُ المناكِبِ

اللغة والإعراب: قمدون : جمع قُمُدّ— وهو الطويل العنق الضخمة. سودان : جمع أسود على غير قياس. وقيل : جمع سود — وهذا جمع أسود، مأخوذ من السيادة. عراض: جمع عُرض بالضم — وهو الناحية والشق. المواكب: جمع موكب، وهو الجماعة من الناس— ركباناً أو مشاة ، وقيل : هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة . « أما » شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسمها « لديكم » ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر « لا » . والجملة خبر المبتدأ ،

(*) « أما » مبتدأ « كمهما يك من شىء » الكاف جارة وما بعدها مقصود به الحكاية فهو مجرور بها ، والجار والمجرور خبر المبتدأ « وفا » بالقصر — مبتدأ « لتلو » متعلق بألفا « تلوها » مضاف إليه «وجوباً» حال من ضمير ألفا الواقع نائب فاعل ، والجملة خبر المبتدأ .

نحو: «أما بعدُ ما بالُ رِجالٍ يشترِطونَ شروطاً ليست في كِتابِ اللهِ» (١)

والرابط إعادة المبتدأ بلفظه «ولـكن» الواو عاطفة لـكن حرف استدراك ونصب «سيرا» اسمها والخبر محذوف ـ أى لديـكم . وقيل : إن اسم لـكن ضمير مخاطبين محذوف ، و « سيرا » منصوب على المصدرية لمحذوف ـ أى يسيرون سيراً ، والجملة خبر لـكن .

والمعنى : يهجو الشاعر بنى أسيد ويصفهم بالجبن والضعف ، ويقول: إنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة الشجعان ، ولـكنهم يسيرون فى جانب المواكب للزينة لا غير .

والشاهد : فى قوله « لاقتال » حيث حذفت منه الفاء ، وهو جواب « أما » مع أنه ليس فى الـكلام قول محذوف ـ وذلك ضرورة .

(١) هذا حديث للرسول أخرجه البخارى ، والأصل : أما بعد فما بال رجال ، فحذفت الفاء ، وذلك نادر . و « ما » استفهامية مبتدأ ، و « بال » ـ بمعنى شأن ـ خبرها . وجوز بعضهم: أن يكون هذا مما حذفت فيه الفاء تبعاً للقول. والتقدير: فأقول: ما بال رجال .. إلخ . فالأولى الاستدلال بقول عائشة رضى الله عنها : « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحدا » ؛ لأنه على حذف الفاء قطعاً ، ولا يصح فيه تقدير القول ؛ لـكونه إخباراً بشىء مضى . وفى حذف الفاء يقول الناظم :

(وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فى نَثْرٍ ، إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)(*)

أى: أن حذف هذه الفاء قليل فى النثر ـ إلا إذا حذفت مع القول ؛ حيث يكون المقول عوضاً عنهما ـ كما بينا .

ويجوز حذف « أما » إذا دل على ذلك دليل ، ويكثر ذلك قبل الأمر ، والنهى ، كقوله تعالى : (وربك فـكبر * وثيابك فطهر * والرجز فاهجر) .

هذا : ولا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة ـ إلا إذا كانت دعائية ـ بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم ـ حفظك الله ـ فإنى مسافر ، وأما فى الغد فإنى فى انتظارك . ويكون الفصل بين أما ، والفاء ـ بأحد الأمور الآتية :

(*) « وحذف » مبتدأ « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « الفا » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان ، وجملة « قل » خبر للمبتدأ « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « لم يك » لم جازمة ويك فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع ظرف متعلق بنبذا الواقع خبراً ليك والهاء مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الـكلام.

(فصل فى لولا ولو ما)

لِـ « لَوْلاَ ، وَلَوْمَا » وَجْهَان :

(أحدهما) أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجودِ تاليهما[1] ؛ فيختصَّانِ بالْجملِ الاسمية[2] نحو : (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) .

(ا) المبتدأ ، نحو : أما محمد فسافر ، وقد يستلزم المبتدأ شيئاً يذكر معه ؛ كما إذا كان اسم موصول، نحو قوله تعالى : (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا (فإن اسم الموصول يتطلب صلة بعده .

(ب) الخبر ، نحو : أما فى المدرسة فمحمد ، وأما عند المهاجرين فعلى .

(حـ) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ، نحو قوله تعالى : (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان ..) إلخ فقوله : «فروح» جواب أما ، وجواب الشرط محذوف وجوباً ؛ استغناء عنه بجواب « أما » .

(د) الاسم المنصوب لفظاً أو محلا بالجواب، نحو : (فأما اليتيم فلا تقهر ..) إلخ ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لأن الفاء بعد « أما » مزحلقة عن محلها الحقيقى كما تقدم .

(هـ) الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما الضيف فأكرمه ، وأما الطفيلى فأهنه . ومن هذا قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) ـ على قراءة نصب « ثمود » . ويجب تقدير العامل بعد الفاء ـ وقبل ما دخلت عليه ؛ لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما ؛ فيقال : فهدينا هديناهم .

(و) شبه الجملة « ظرف. أو جار ومجرور » المعمول لأما ـ إذا لم يكن هناك عامل غيرها ـ وذلك لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، نحو : أما اليوم فإنى ذاهب إلى الميدان ، وأما فى الميدان فالله القادر فى عون الجميع .

(فصل فى لولا ولو ما)

(١) وكلاهما فى الزمن الماضى ، وهما شرطيتان . وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ؛ أى : امتناع شىء بسبب وجود غيره ، فهما خاصتان بالشرط الامتناعى .

(٢) فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً ـ ولو كان ضميراً متصلا ؛ كلولا

(والثانى) أن يَدُلاَّ على التَّحضيض[١] ؛ فيختصَّان بالفعلية[٢] نحو :

ولولاك ؛ فإنها وإن كانت فى ذلك حرف جر لاتتعلق بشىء – إلا أن مجرورها فى محل رفع بالابتداء . وقد مر ذلك فى باب المبتدأ والخبر فى الجزء الأول عند قول الناظم :

* وبعد لَوْلاَ غالباً حَذف الخبر *

ولا بد لهما من جواب كجواب « لو » – فى شروطه المتقدمة ؛ فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط « كالمضارع المسبوق بلم » – جاز اقترانه باللام وتجريده منها ؛ سواء أكان مثبتاً أم منفياً « بما » دون سواها ، والأكثر اقتران المثبت وتجرد المنفى ، نحو قوله تعالى: (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكنا مؤمنين – ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا المَشَقَّةُ سَادَ الناس كُلُّهمو ... الجُودُ يُفقِرُ وَالإقدَامُ قَتَّالُ

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله سبحانه : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) – أى لهلكتم . وقد يكون المرفوع بعد لولا اسماً مؤولا نحو قوله سبحانه : (لولا أن من الله علينا لخسف بنا) .

وفى استعمال لولا ولوما للامتناع ، ودخولهما على المبتدأ لزوما – يقول الناظم :

(«لَوْلاَ» وَ «لَوْمَا» يَلْزَمَانِ الاُبْتِدَا ... إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا)(*)

أى : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ ، إذا عقدا – أى ربطا – الامتناع بالوجود أى دلا على امتناع شىء بسبب وجود شىء آخر .

(١) أى : أو العرض . والتحضيض هو : الترغيب بقوة فى فعل شىء أو تركه » أما العرض فهو الترغيب فى الشىء بلين ورفق .

(٢) ذلك لأن مضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق به الطلب بقوة وحث ، أو برفق – وهو ما يفيده التحضيض والعرض . ويجب أن يليهما المضارع ظاهراً أو مقدراً ، وأن يكون معناه مستقبلا ؛ لأن أداة التحضيض والعرض تخلص زمن المضارع للاستقبال ، إذ معناها لا يتحقق إلا فيه . وإن دخلا على الماضى لفظاً أو تأويلا – كانا للزجر والتوبيخ

(*) « لولا » مبتدأ « ولوما » عطف عليه مقصود لفظهما « يلزمان الابتداء » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « امتناعاً » مفعول عقدا مقدم « بوجود » متعلق بعقدا « عقدا » فعل الشرط وألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة إلى لولا ولوما .

(لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ — لَوْمَا تأتينا بالْمَلاَئِكَةِ)[1] . وَيُسَاوِيهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلاَّ ، وألاَ ، وَأَلاَّ[2] .

وقد يَلِي حرفَ التحضيض اسمٌ مُعَلَّقٌ بفعل؛ إمَّا مُضْمَرٍ نحو: «فَهَلاَّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ»[3] — أي فَهَلاَّ تَزَوَّجْتَ بِكْراً. أو مُظْهَرٍ مؤخرٍ نحو : (وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)[4] — أي : هَلاَّ قُلْتُمْ إِذْ سمعتموه؟

على ترك الفعل فى الماضى ، نحو قوله تعالى : (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) .

(١) هذان المثالان للتحضيض. ومثال العرض:(لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق) وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ،وقد لا تحتاج– على حسب المقام

(٢) كما أن هذه الأدوات تدل على التحضيض — كذلك تدل أحياناً على التوبيخ : نحو : هلا دافعت عن شرفك — ألا قاومت المعتدى — ألا رحبت بضيفك .

وتمتاز « ألا» بأنها تكون للعرض « وهو الترغيب فى فعل شىء أو تركه باللين والعطف » ويكثر استعمالها فيه . وفى دلالة «لولا» ، «ولو ما» على التحضيض وإشراك أدوات أخرى معها فى ذلك — يقول الناظم :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ ، أَلاَّ ، أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ)(*)

أى : ميز بلولا ولو ما الدلالة على التحضيض،ويشاركهما فى ذلك :هلا– وألا –وألاَّ وتختص حينئذ بالدخول على الجمل الفعلية — كما أوضحنا .

(٣) حديث للرسول عليه السلام ، قاله لجابر — حين أخبره بأنه تزوج بثيب ، و « بكراً » مفعول لفعل محذوف — كما قدر المصنف .

(٤) « لولا » هنا بمعنى «هلا» ، « إذ » متعلقة بقلتم، وهو فعل مظهر مؤخر من تقديم– كما قدر المصنف ، «سمعتموه» الجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .الآية ١٦– النور وإلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله :

(*) « وبهما » جار ومجرور متعلق بمز « التحضيض » مفعول مز مقدم « وهلا » معطوفة على الهاء فى بهما . أو مبتدأ حذف خبره — أى كذلك «ألا ألا » معطوفان على هلا بإسقاط العاطف « وأولينها » أول فعل أمر متعد لا ثنين،مؤكد بالنون الخفيفة ، والهاء مفعوله الأول « الفعلا » مفعوله الثانى ،والألف للاطلاق .

(وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ   عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ)(*)

أى : قد يقع بعد هذه الأدوات فى الظاهر ــ اسم، ولـكنه فى الحقيقة يكون متعلقاً ومعمولا لفعل مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل ظاهر متأخر عن هذا الاسم .

وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ، فيقدر الفعل المضمر « كان الشانية » كقول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرسلَت بشفاعةٍ   إلىّ ، فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى فهلا كان هو ــ أى الشأن ــ نفس ليلى ؛ شفيعها فـ « نفس » مبتدأ و « ليلى » مضاف إليها « شفيعها » خبر ومضاف إليه ــ أو بالعكس ، والجملة خبر « كان » الشانية المحذوفة . و « كان » هنا بمعنى « يكون » ، لوقوعها بعد حرف التحضيض . وإنما عبر بكان ؛ لأن المعهود فى غير هذا الموضع تقدير « كان » ، فحمل عليه هذا الموضع .

تنبيه

هنالك أدوات تفيد الشرط ولا تجزم أيضاً ، منها : « لما » ــ وهى ظرف بمعنى « حين » ولا يليها إلا الماضى ، تقول : لما نجح أخى هنأته . و « كلما » ــ وهى ظرف يفيد التكرار ويليها الماضى أيضاً ، نحو قوله تعالى : (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟) . و « إذا » ــ وهى ظرف للزمان المستقبل ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً ، ولا تستعمل إلا عند التحقق من وقوع الشرط ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

و « كيف » حين تستعمل أداة شرط لبيان الكيفية ، نحو : كيف تتكلم أتكلم .

خاتمة

فى الجمل، وأقسامها ، وموقعها من الإعراب :

(ا) تنقسم الجمل بحسب وضعها إلى قسمين : اسمية ، وفعلية .

فالاسمية هى : ما صدرت باسم ، والفعلية ما صدرت بفعل . والمراد بصدر الجملة : المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فنحو : أمسافر أخواك ؟ ولعل الجو معتدل ، وما محمد خائف ــ جمل اسمية . ونحو : أسافر أخوك ؟ وقد نجح على ، وهلا قمت ، ــ جمل فعلية ؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف .

(ب) يقسم علماء العربية هذه الجمل إلى قسمين : كبرى ، وصغرى :

(*) « قد » حرف تقليل « اسم » فاعل يليها « بفعل » متعلق بعلق « مضمر » نعت لفعل « علق » ماض المجهول ونائب الفاعل يعود إلى اسم ، والجملة نعت لاسم « أو بظاهر » معطوف على « بفعل » مع ملاحظة منعوت محذوف ــ أى : أو بفعل ظاهر « مؤخر » نعت لظاهر .

فالـكبرى هى : الجملة الاسمية التى يكون خبر المبتدأ فيها جملة ؛ سواء أكانت فعلية أم اسمية ، نحو : الخريف يبدأ من اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ، والجيش المصرى رجاله مخلصون .

والصغرى هى : التى يخبر بها عن المبتدأ ؛ كجملتى : رجاله مخلصون — ويبدأ من اليوم .. إلخ .

أما الجملة المـكونة من مبتدأ وخبر مفرد ، نحو : محمد مسافر ، والخطيب جهير الصوت . وكذلك الجملة الفعلية التى ليست خبرا عن مبتدأ مثل : تـكثر الفاكهة صيفاً — فلا تسمى صغرى ولا كبرى ، بل هى مطلقة .

وقد تـكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين مختلفين كما بينا .

(ح) ويقسم علماء المعانى الجمل إلى قسمين : جمل رئيسية ، وأخرى غير رئيسية ، فالجمل الرئيسية هى : المستقلة بمعناها التى ليست قيداً فى غيرها ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية. وتشمل: جملة المبتدأ والخبر. والجملة التى أصلها المبتدأ والخبر ؛ كاسم « كان» و « إن » وخبرها ، وأخواتهما . وجملة الفعل والفاعل . وجملة الفعل ونائب الفاعل . وجملة المصدر النائب عن فعل الأمر وفاعله . وجملة اسم الفعل وفاعله.

أما الجمل غير الرئيسية فهى : ما كانت قيداً فى غيرها ، وليست مستقلة بنفسها ، ومنها : جملة الحال . جملة المفعول به . جملة الصفة. جملة الشرط . جملة الاختصاص.. إلخ.

(د) الجملة الاسمية التى خبرها مفرد ، أو جملة اسمية — تفيد بأصل وضعها : ثبوت شىء لشىء — من غير نظر إلى حدوث أو استمرار ، وقد تخرج عن هذا الأصل فتفيد الدوام والاستمرار بقرينة ؛ كما إذا كان الـكلام فى معرض المدح أو الذم .

أما الجمل الفعلية أو الاسمية التى خبرها جملة فعلية — فتفيد التجدد فى زمن معين ، وقد تفيد الاستمرار ، إذا قصد المدح أو الذم — كما تقدم.

(هـ) وتنقسم الجمل باعتبار موقعها من الإعراب إلى قسمين : جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها من الإعراب . وقد مرت مفصلة فى أبوابها ، ونذكرها هنا بإجمال من باب التذكير :

ا — الجمل التى لها محل من الإعراب ، وهى على المشهور :

(١) جملة الخبر — ومحلها الرفع.   (٢) جملة الحال — ومحلها النصب.

(٣) جملة المفعول — ومحلها النصب .   (٤) الجملة المضاف إليها — ومحلها الجر.

(٥) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقترنت بالفاء أو « إذا » — ومحلها الجر .

(٦) الجملة التابعة لمفرد ؛ بأن كانت نعتاً له ، أو عطفت عليه بالحرف ، أو كانت مبدلة منه ـ ومحلها على حسب إعراب المتبوع .

(٧) الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب ؛ ويكون ذلك في بابي النسق والبدل ـ ومحلها على حسب ما قبلها . وزاد صاحب المغنى : الجملة المستثناة ، نحو قوله تعالى : (لست عليهم بمسيطر * إلا من تولى وكفر) ـ على رأى من أعرب « مَن » مبتدأ وجملة « يعذبه » خبر . والجملة المسند إليها نحو : (سواء عليهم أأنذرتهم . . الآية) ؛ إذا أعرب « سواء» خبراً مقدماً ، و« أنذرتهم» مبتدأ مؤخر .

ب ـــ الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وهى :

(١) الجملة المستأنفة ، وتشمل : الجملة الابتدائية التى تأتى فى صدر الكلام نحو : محمد مسافر ، والتى تأتى فى أثنائه منقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ـ رحمه الله .

(٢) الجملة الواقعة صلة لاسم موصول

(٣) الجملة الواقعة جواباً للقسم .

(٤) الجملة المفسرة لما قبلها ، نحو : هلا نفسك هذبتها .

(٥) الجملة الاعتراضية ـ وهى المتوسطة بين أجزاء جملة ؛ كالتى تقع بين الفعل والفاعل ـ أو بين المبتدأ والخبر .. إلخ ، أو المتوسطة بين جملتين مرتبطتين .

(٦) جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً ، أو جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء ، أو بإذا الفجائية .

(٧) الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب .

الأسئلة والتمرينات

١ — اذكر أقسام « لو » ، وبين الفرق بين «لو » المصدرية ، و « لو » الشرطية في المعنى والعمل . ووضح بأمثلة من عندك .

٢ — على أي الجمل تدخـل « لو » ؟ وما حكم جوابها من حيث الاقتران باللام أو عدمه ؟ مثل .

٣ — ما الذي تفيده « لما » ؟ اشرح ذاك ، وبين ما يشترط في جوابها مع التوضيح بالأمثلة .

٤ — على مَ تدل « لو »، و « لوما »؟ هات مثالين لـكل منهما ؛ أحدهما : يوضح معنى والثاني يبين معنى آخر لهما .

٥ — اذكر أربعة أمثلة يفصل فيها بين أما وبين الفاء ؛ على أن يكون الفاصل مختلفاً في كل مثال عن غيره .

٦ — فيما يأتي شواهد لبعض أدوات هذا الباب . بين الغرض من الشاهد ، وما يفيده من معنى — مع إيضاح الشرط والجواب .

قال تعالى : (وَلْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافوا عليهم . فلولا نَفَرَ من كلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ ليتفقَّهُوا في الدِّين . ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأسمعَهم ، ولو أسمعَهم لتَوَلَّوْا وهم مُعرضون . لو نشاء جعلناه أُجاجاً . فلولا إذ جاءهُم بأسُنا تضرَّعوا . فلو أنَّ لنا كرَّةً فنكُون منَ المحسِنينَ . لوما تأتينا بالملائكة إنْ كنت من الصادقين . فأمّا إن كان من المُقرَّبينَ فَرَوْحٌ وريحانٌ وجنة نعيم . لولا أنتم لـكُنَّا مؤمنين . ألا تقاتلون قوماً نـكَثُوا أيمانَهم ؟) . ويقول الرسول عليه السلام : « أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي » .

لا يُلفِكَ الرَّاجوكَ إلا مُظهِرًا خُلُقَ الـكِرام ولو تـكونُ عَدِيما

لولا مُفَارقةُ الأحباب ما وَجَدَتْ   لها المنايا إلى أرواحنا سُبُــلاَ

ولو أنّ ما أسْعَى لِأدنى معيشةٍ   كفانى، ولم أطلب قليلٌ من المـال

فأما الصُّدورُ لا صُدُورَ لجعفرٍ   ولـكِنّ أعجازًا شديدًا ضَريرُها

لولا رَجاء لقـــاء الظاعنين لمـا   أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

٧ — أعرب ما تحته خط في الأبيات الآتية ، وبين ما فيها من أداة شرط — مع ذكر الشرط والجواب :

يابْنَ الـكِرامِ ألا تَدنو فتبصر ما   قد حدثوك فما راءٍ كمن سَمِعَـــا

لولا أبوك ولولا قبـــله عمرٌ   ألقت إليك معدٌّ بالمقـــاليد

ما أطيبَ العيش لو أنّ الفتى حجر   تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

٨ — بين فيما يأتى : الأدوات التى وردت فى هذا الباب ومعناها ، وشرطها، وجوابها إن كان :

من الخير أن تقرأ كل يوم شيئاً من القرآن ولو يسيراً . أما والله لو فعلت ما أصابك شر في يومك . ولو أن كل حافظ للقرآن فعل ذلك — إذا والله لظفر بالحسنى . الأصدقاء ثلاثة : فأما خيرهم فالوافى المعين عند الشدة ، وأما أوسطهم فالمشارك بالقول أكثر من الفعل .. أى أخى ! هل المعوز عاونت ؟ ألا تصاحب المهذب الأخلاق ، لو ما تراقب الله فى عملك . هلا ذكرت ضعفك وقدرة الله واطلاعه عليك .

والنّفس لو أن ما في الأرض حِيزَ لها   ما كان إنْ هى لم تقنع بكا فيها

وربّما فات قَوْماً جُـــلُّ أمرِهِمُ   من التّأنى ، وكان الحَزْمُ لو عَجِلُوا

(باب الإخبار بالذى وفروعه[١] ، وبالألف واللام)

ويُسَمِّيه بعضُهم : بَابَ السَّبْكَ[٢] . وهو : بَابٌ وضَعه النحويُّونَ للتَّدْرِيب فى الأحكام النَّحْوِيةِ[٣] ، كما وَضَع التصريفيُّونَ مَسَائلَ التَّمرِينِ فى القواعِدِ التَّصرِيفِيَّةِ[٤] . والـكلامُ فيه فى فَصْلَين :

باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

(١) فروع الذى هى : المثنى ، والجمع « اللذان – والذين – والأولى – واللائى » ومثلها : « التى » ومثناها ، وجمعها . أما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به .

(٢) هى تسمية قديمة من الصدر الأول . ومعناه : سبك كلام من كلام آخر . ويسمى كذلك – باب التمرين .

(٣) أى للتمرين والتدريب فيها ؛ ليستطيع الدارس استحضار وتذكر المسائل النحوية المختلفة وأحكامها ، وتقوية ملكته على التصرف فيها والتطبيق عليها ، ومعرفة ما يصح الإخبار عنه وما يمتنع .. إلخ . ولذلك توسعوا فيه حتى شمل كثيراً من أبواب النحو ؛ كالفاعل – والمبتدأ والخبر – ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع .. إلخ.

وقد لا يقصد بالإخبار ما ذكرنا من التمرين والتدريب ؛ بل يؤتى به لغرض آخر مثل :

(ا) الاختصاص والقصر ؛ كما إذا قال قائل: ركب علىّ الطائرة ، فتقول – رداً عليه: الذى ركب الطائرة خالد . ويجاب بهذا كذلك لمن قال : ركب على وخالد – لإفادة القصر ، وإزالة الشك فى الراكب .

(ب) تقوى الحكم وتثبيته ؛ لأن فى التعبير بالإخبار إسنادين: أحدهما إلى الضمير ، والثانى إلى الظاهر ، ولا شك أن هذا أقوى مما فيه إسناد واحد .

(حـ) تشويق السامع ، كقول أبى العلاء المعرى – فى وصف ناقة سيدنا صالح – وفيه إشارة إلى المعاد الجسمانى – :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

(٤) سيأتى فى باب التصريف أمثلة لذاك ، كقولهم : « كيف تبنى من قرأ » على

(الفصل الأول) فى بيانِ حقيقتِه .

إذا قيلَ لك : كيفَ تُخْبِرُ عن زيدٍ — مِنْ قوْلنا : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ — بِالَّذِى ؟ فاعْمِد إلى ذلك الـكلامِ ، فاعْمَل فيه أَربعةَ أعمال :

أحدها : أن تبتَدِئَه بموصولٍ مُطَابِقٍ لزيدٍ فى إفرادِهِ وتذكيره — وهُو الَّذِى[1] .

الثانى : أَنْ تُؤَخِّر « زيداً » إلى آخر التركيب[2] .

الثالث : أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلَّذِى[3] .

الرابع : أَنْ تجعلَ فى مكانه[4] الذى نَقَلْتَه عَنْه — ضميراً مُطَابِقاً له فى معناه وإعرابه[5] ؛ فتقول : «الذى هُوَ مُنْطَلِقٌ زيدٌ» ؛ فالَّذِى : مبتدأ وهُوَ منطلقٌ : مبتدأ وخبَرَ ، والجملةُ صلةٌ لِلذى ، والعائدُ منها[6] الضَّمِيرُ الذى جَعَلْتَهُ خَلَفاً عن زيدٍ — الذى هُوَ الآنَ كمالُ الـكلامِ[7] .

مثال « جعفر » ؟ ومن أمَّ على وزن « إصبع » فهذا ، مثل قولك : كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه ؟

(١) وتجعله مبتدأ . (٢) لأنه يراد جعله خبرا عن الموصول .

(٣) ويجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول .

(٤) أى فى موضع « زيد » الذى أخرته .

(٥) ويكون مطابقاً للموصول لأنه العائد إليه . ويلزم عند الجمهور : أن يكون هذا الضمير غائباً — ولو كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب ؛ لأنه عائد على غائب ؛ إذ الموصول فى حكم الغائب . وأجاز بعضهم : مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب ؛ فيقال فى الإخبار عن التاء ، فى ضربتَ — بالفتح : الذى ضربتَ أنت ، وبالضم : الذى ضربتُ أنا

(٦) أى إلى الموصول ؛ لأنه يحتاج إلى عائد كما هو معروف .

(٧) وإلى بيان حقيقة الإخبار المذكورة — أشار الناظم بقوله :

وقد تَبَيَّنَ بما شَرحناه : أَنَّ « زيداً » مُخْبَرٌ به لا عَنه ، وَأَنَّ « الَّذِى » بالعكس، وذَلِك خِلافُ ظَاهِرِ السُّؤَال[١] ؛ فوجَبَ تأويلُ كلامِهِم على مَعْنى : أَخبِرْ عَن مُسَمَّى زيدٍ فى حَالِ تَعبيرِكَ عَنْه بالَّذِى[٢] .

وتقولُ فى نحو: بَلَّغتُ مِن أخويكَ إلى العَمْرِين رِسالَةً ـ إذا أَخبرتَ عَنْ

(مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بالَّذِى » خَبَرْ عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْـــلُ اسْتَقَرْ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِـــلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّـكْمِـــلَهْ
نَحْوُ « الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا « ضَرَبْتُ زَيْدًا » كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا) (*)

أى : إذا قيل لك : أخبر عن اسم ما بالذى ـ فاجعل الذى مبتدأ فى أول الكلام، واجعل ذلك الاسم خبراً عنه فى الآخر ، وما سوى المبتدأ والخبر من بقية الكلام ـ فاجعله متوسطاً بينهما ليكون صلة الذى ، والعائد ضمير خلف عن الاسم الذى جعلناه فى الآخر خبراً ومكملا لجملة المبتدأ ، ويكون مطابقاً له فى معناه وإعرابه ؛ فتقول فى نحو ضربت زيداً : الذى ضربته زيد ؛ فالذى مبتدأ ، وزيد خبره ؛ وضربته صلة والهاء فيه خلف عن زيد . وهى عائدة على الذى . فـ « عن » فى قول الناظم : عنه ـ بمعنى « الباء » ، والباء فى بالذى ـ بمعنى « عن » .

(١) أى الذى ساقه المصنف وهو : « كيف تخبر عن زيد من قولنا : زيد منطلق ـ بالذى ؟ » ؛ فإن ظاهره أن « زيدا » مخبر عنه ، وأن « الذى » مخبر به .

(٢) هذا أحد التأويلات التى ذكروها وهو لابن عصفور ، وقيل : إن الباء فى

(*) « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة « قيل » صلة « عنه بالذى » متعلقان بأخبر، وجملة أخبر وما تعلق به ـ مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذى » متعلق بخبر « مبتدأ » حال من الذى « قبل » ظرف متعلق باستقر الواقع صلة للذى ـ أو مبنى على الضم فى محل نصب حال ثانية (*) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواهما » سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة وهما مضاف إليه « فوسطه » الفاء زائدة والجملة خبر المبتدأ « صلة » حال من الهاء الواقعة مفعولا لوسطه « عائدها » مبتدأ ومضاف إليه « خلف معطى » خبر ومضاف إليه « التكملة » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، والجملة صفة لصلة (*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « الذى » اسم موصول مبتدأ « ضربته » الجملة صلة « زيد » خبر المبتدأ « فذا » الفاء للتفريع ، و « ذا » اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيداً » الجملة مقصود لفظها خبر « كان » مقدم ، واسمها يعود إلى ذا ، وجملة كان واسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو « ذا » « فادر » فعل أمر « المأخذا » مفعول ادر ، والألف للاطلاق.

التَّاءِ بِالَّذِي — : الَّذِي بَلَّغَ مِن أَخويكَ إلَى العَمْرَين رِسَالَةً — أَنَا(١)» فإن أَخبرتَ عَنْ « أخويكَ » قُلت : اللّذان بَلَّغتُ منهما إلى العَمْرين رِسَالَهً — أَخوَاكَ(٢) ، أو عَنِ العَمْرِينَ قلتَ : الَّذين بَلَّغتُ منْ أَخوَيك إليهم رِسَالَةً — العَمْرُونَ، أَوْ عَنِ الرسالةِ قلت: التي بَلَّغتُهَا من أَخوَيْكَ إلى العَمْرين — رِسَالَهٌ(٣) ؛ فتُقَدِّمُ الضميرَ وتَصِلُه(٤)؛ لأنه إذَا أَمْكنَ الوصلُ لم يَجُز العدولُ — إلى الفَصلِ ، وحِينئذٍ(٥) فَيجوزُ حذفه ؛ لأَنَّه عائدٌ متَّصِلٌ مَنْصُوبٌ بالفعل .

(الفصل الثانى) فى شروط ما يُخْبر عنه .

فى كلام الناظم للسببية ـ أى : أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى . أو الاستعانة ـ أى : متوصلا إلى ذلك الإخبار بالذى .

(١) فـ « الذى » مبتدأ ، و « أنا »خبره ، وما بينهما صلة ، والعائد الضمير المستتر فى بلغ .

(٢) فـ « اللذان » مبتدأ ، و « أخواك » خبر ، وما بينهما صلة ، والعائد ضمير التثنية المجرور فى « منهما » .

(٣) « التى » مبتدأ ، و «رسالة » خبر، وما بينهما صلة. والعائد الهاء فى بلغتها.

(٤) أى تقدم ضمير الرسالة عن موضعه ، وتصله بالفعل ؛ وكان حقـــه أن يكون مكانهـا ومنفصلا ؛ ويكون التقدير : التى بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالة

(٥) أى حين إذ قدمت الضمير ووصلته .

ويؤخذ من هذا الذى ذكره المصنف : أنه إذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا أو مؤنثاً ـ جىء بالموصول على وفقه ؛ لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّـــتِى أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ)(*)

(*) « وباللذين » متعلق بأخبر « والذين والتى » معطوفان عليـه « مراعياً » حال من فاعل أخبر، وفيه ضمير هو فاعله «وفاق المثبت»وفاق مفعوله والمثبت مضاف إليه. وليس الحـكم مقصوراً على هذه الثلاثة، بل المراد فروعها ؛ كاللتين، واللاتى، واللائى، والأولى ـ كما أوضحنا

اعْلم أَنَّ الإخبارَ إنْ كان بالذِي أو أحدِ فُرُوعِه[١] — اشترط للمُخْبَرِ عنه سبعةُ شروط :

(أحدها) أن يكون قابلاً للتأخير[٢] ؛ فلا يخبرُ عن « أَيُّهم » من قولك أيُّهم فى الدار ؟ لأنَّك تقولُ حينئذ : الَّذِي هُو فى الدار أَيُّهم ، فتزيلُ الاستفهام عن صَدريَّته[٣] . وَكَذَا القولُ فى جميع أسماء الاستفهامِ والشرط . و « كم » الخبرية ، و« ما » التَّعجبيَّة ، وضمير الشأن — لايُخْبَرُ عن شىءٍ منها لِماَ ذَكرنَاَ[٤] .

وفى التَّسْهيل : أَنَّ الشَّرْطَ أن يقبلَ الاسمُ أو خلفَه — التأخيرَ ، وذلك لأن الضمائر المتَّصلةَ — كالتاء من قمتُ — يخبَرُ عنها مع أنَّهاَ لا تتأخَّرُ ، ولكن يتأخَّرُ خلفُهاَ ـ وهو الضمير المنفصلُ ، فتقول : الَّذِى قام أناَ .

(الثانى) أن يكونَ قابلاً للتَّعريفِ ؛ فلا يخبَرُ عن الحالِ ، والتمييزِ ؛

أى : إذا كان الاسم الذى قيل : لك « أخبر عنه » أى به ـ مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ؛ فجىء بالمبتدأ الموصول وفقه فى ذلك ؛ ليطابق الاسم المخبر عنه به ، فتقول : اللذين للمثنى ، والذين للجمع ، والتى للمؤنث .

(١) أى من موصول ؛ للتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

(٢) وذلك لما سبق بيانه ؛ من أنه يجب تأخير ذلك الاسم إلى نهاية الجملة ؛ وجعله خبراً عن الذى وفروعه .

(٣) وقد أجاز ذلك ابن عصفور والمبرد ومن تبعهما ؛ بشرط تقدم اسم الاستفهام ونحوه ، فيقال : أيهم الذى هو فى الدار . ويعرب « أيهم » خبراً مقدما ، و « الذى » مبتدأ مؤخر ـ وهم يجيزون تقديم الخبر فى هذا الباب . وقيل : أيهم مبتدأ والذى خبره . والصواب رأى الجمهور من عدم جواز هذا ونحوه

(٤) أى : من استلزامه إزالة ماله صدر الكلام عن موضعه اللازم له وهو

لأنَّكَ لو قلتَ في جاَء زيدٌ ضاحكاً : الَّذِي جاء زيدٌ إيَّاه ضاحكٌ — لـكنت قد نَصَبْتَ الضميرَ على الحال ، وذلك مُمتنعٌ ؛ لأنَّ الحالَ واجبٌ التنكير ، وكذا القَولُ في نحوه(١) . وهذا القيدُ لم يَذكرهُ في التَّسْهِيل(٢) .

(الثالث) أن يكونَ قابلاً للاستغناء عنه بالأجْنبيِّ(٣) ؛ فلا يُخبَر عن الهاء من نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُه ؛ لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي — كعمرٍو ، وبَكرٍ . وإنما امتنَعَ الإخبارُ عمَّا هُوَ كـذلك ؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنه لقلتَ : « الذى زيدٌ ضربتُه هُوَ » ، فالضميرُ المنفصلُ هو الذى كانَ مُتصلاً بالفعل قَبْلَ

الصدرية . ومثل ما ذكر : ضمير الفصل — على القول بأنه اسم ؛ فلا يخبر به لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط .

(١) فلا يجوز في نحو : اشتريت خمسين فداناً — الذى اشتريت خمسين إياه فدان ، ولا في نحو : كرم محمد نفساً — التى كرم محمد إياها نفس ؛ لأن الضمير الواقع بدلا ملازم للتعريف ، ونصبه على التمييز غير جائز .

(٢) وذلك للاستغناء عنه بالشرط الرابع الآتى ؛ وهو : أن يكون قابلا للاستغناء عنه بالمضمر : لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف .

وقد ذكره الناظم لزيادة الإيضاح ؛ فقال في الشرطين الأول والثاني :

(قَبُولُ تَأْخِـيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا)(*)

أى : أنه يشترط في الاسم المخبر عنه بالذى — أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يخبر عما له صدر الكلام ؛ كأسماء الشرط والاستفهام وغيرهما — مما ذكره المصنف . وأن يكون قابلا للتعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز . وقد أوضح المصنف العلة في ذلك .

(٣) أى : بأن يصح وضع أجنبي موضعه قبل الإخبار ؛ مثل « محمد » من أكرمت

(*) « قبول » مبتدأ « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » معطوف عليه « لما » متعلق بحتما ، و « ما » موصولة واقعة على المخبر عنه « عنه » جار ومجرور نائب فاعل أخبر ، والجملة صلة ما « ههنا » متعلق بحتم « قد حتما » نائب الفاعل يعود إلى قبول تأخير ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ قبول .

الإخبارِ. والضميرُ المتَّصِلُ الآنَ[1] خلَفٌ عن ذلك الضَّميرِ الذى كان متَّصلاً فَفصَلْتَه وأَخَّرتَه، ثُمَّ هذا الضميرُ المتَّصِلُ: إنْ قَدَّرْتَه رابطاً للخبرِ بالمبتدأ، الذى هو زيدٌ — بقى الموصولُ بلا عائد، وإنْ قدَّرته عائداً على الموصولِ — بَقِيَ الخبرُ بلاَ رابطٍ[2].

(الرابع) أن يكونَ قابلاً للاستغناء عنه بالمُضْمَرِ[3]؛ فلا يُخبَرُ عن الاسم المجرورِ بحتَّى — أو بمُذ — أو مُنذ؛ لأنَّهن لا يجرُرْنَ إلا الظاهرَ[4] والإخبارُ يَستدعِي إقامةَ ضميرٍ مقامَ المخبَرِ عنه كما تقدم[5]؛ فإذا قيلَ: سَرَّ

محمداً؛ فإنه يصح وضع «على» مثلاً موضعه فى تركيب آخر؛ فتقول: أكرمت علياً

(١) وهو الهاء المتصلة بالفعل.

(٢) ولا يسوغ أن يعود عليهما؛ لأن الضمير المفرد لا يعود على شيئين؛ إنما الذى يسوغ: أن يقدر عوده على أحدهما، ويقدر للآخر عائد يناسب المقام. ومثل الضمير غيره مما يحصل به الربط؛ كاسم الإشارة فى نحو: (ولباس التقوى ذلك خير) فلا يقال: الذى لباس التقوى هو خير ذلك. وكالاسم الظاهر فى نحو: محمد ضربت محمداً؛ فلا يخبر عن محمد، فلا يقال: الذى محمد ضربته محمد، ومنه قول الشاعر:

* وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * فلا يقال: الذى فى رحمته أطمع الله.

وكالأسماء الواقعة فى الأمثال، نحو: الكلاب، فى قولهم: «الكلاب على البقر»، فلا يجوز أن يقال: التى إياها على البقر الكلاب؛ لأن لفظ الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى؛ إذ الأمثال لا تغير ألفاظها.

(٣) أى الذى يعود على ما قبله، ليصح كونه عائد الموصول؛ فلا يخبر عن مجرور «رب» فى مثل: رب رجل لقيته؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن؛ وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة. وهو علاوة على ذلك محتاج إلى تمييز ولا تمييز هنا.

(٤) ومثلهما: المجرور بواو القسم وتائه، والكاف.

(٥) وقد أوضح المصنف ذلك أول الباب؛ فلا تقول فى الإخبار عن الرأس — من قولك: أكلت السمكة حتى رأسها — بالجر — الذى أكلت السمكة حتاه رأسها. ولا فى

أبا زيدٍ قربٌ من عمرو الكريم — جاز الإخبارُ عن زيدٍ[1] ، وامتنعَ الإخبارُ عن الباقى ؛ لأنَّ الضميرَ لا يَخْلُفُهُنَّ . أمَّا الأبُ ؛ فلأنَّ الضميرَ لا يُضاف . وأمَّا القربُ ؛ فلأنَّ الضَّميرَ لا يتعلَّقُ به جارٌّ ومجرورٌ — ولا غيرُه. وأمَّا عمرٌو الكريمُ؛ فلأنَّ الضَّميرَ لا يُوصَفُ، ولا يوصفُ به. نَعم ، إنْ أخبرْتَ عن المضافِ والمضافِ إليه معاً[2] ، أو عَنِ العاملِ ومَعموله معاً[3] ، أو عَن الموصوفِ وصفته معاً[4] ، فأخَّرتَ ذلك وجَعلتَ مكانَه ضميراً — جاز ؛ فتقولُ فى الإخبار عن المتضايفَيْن : الَّذى سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكريمِ — أَبُو زَيدٍ ، وكذا الباقى[5] .

الإخبار عن « يومين » من قولك : ما رأيته منذ أو مذ يومين ـ اللذان مارأيته منذهما أو مذهما يومان؛ لأن حتى ومنذ ومذ ـ لا تجر ضميراً . وكذلك لا يجوز الإخبار عن المضاف ـ دون المضاف إليه . ولا عن الموصوف أو الموصول ـ دون الصفة أو الصلة، والعكس فيهما. ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ كاسم الفاعل — واسم المفعول — والمصدر — واسم الفعل ؛ لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها .

وإلى الشرطين الثالث والرابع ـ أشار الناظم بقوله :

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِىٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا)(*)

أى : كذلك يشترط فى المخبر عنه بالذى ـ أن يصح الاستغناء عنه بأجنبى ، وأن يكون كذلك صالحاً للاستغناء عنه بمضمر ، وقد أوضح المصنف سبب اشتراط ذلك .

(١) أى وحده فى هذه العبارة ؛ لأن الضمير يصح أن يخلفه ؛ فيقال : الذى سر أباه قرب من عمرو الكريم ـ زيد.

(٢) وهما: أبا زيد (٣) وهما : قرب من عمرو .

(٤) وهما عمرو الكريم (٥) فتقول فى الإخبار عن العامل ومعموله :

(*) « كذا » جار ومجرور متعلق بشرط « الغنى » مبتدأ « عنه بأجنبى » متعلقان به «أو بمضمر» معطوف على بأجنبى ، و « أو » بمعنى الواو « شرط » خبر المبتدأ «فراع» الفاء للتفريع ، و « راع » فعل أمر مبنى على حذف الياء « ما » اسم موصول مفعول راع « رعوا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف ـ أى رعوه . والمعنى : فلاحظ ما حفظوه من الشروط

(الخامس) جَوازُ وُرُودِهِ فى الإثباتِ ؛ فَلاَ يُخبَرُ عن «أَحَدٍ» من نحو : ما جاءنى أحد ؛ لأنَّه لو قِيلَ : الذى ماَ جاَءنى أَحَدٌ — لَزِمَ وقوعُ «أحد» فى الايجاب[1] .

(السادس) كونه فى جملةٍ خبريةٍ[2] ؛ فَلاَ يُخبر عن الاسم فى مِثلِ : اضْرِبْ زيداً ؛ لأن الطَّلَبَ لا يقع صِلةً[3] .

(السابع) ألاَّ يكونَ فى إحْدَى جُمْلتينِ مستقلَّتين[4] نحو زَيدٌ — من قولك : قامَ زيدٌ وقعدَ عمـــرٌو[5] ؛ بخلاف : إن قامَ زيدٌ

الذى سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم؛ فالضمير المستتر فى سرّ الواقع فاعلا — خلف عن «قرب» ، وكان ينبغى أن يوضع فى محله، ولكن ضرورة اتصاله قدمته، واتصل بعامله فاستتر فيه . وتقول فى الإخبار عن الموصوف وصفته معاً — وهما عمرو الكريم: الذى سر أبا زيد قرب منه — عمر الكريم .

(١) وذلك ممنوع عند الجمهور ؛ ذلك لأن «أحد» خبر عن «الذى» وفاعل «جاء» ضمير مستتر فيه ؛ وهو ضمير «أحد» . ومثل أحد فى ذلك : عَريب وديار — وغيرهما مما لا يستعمل إلا فى النفى .

(٢) أى ليمكن الاتيان بصلة للموصول — كما ذكر المصنف .

(٣) فلا يقال : الذى اضربه زيد . وكذلك لا يخبر عن اسم «ليت» «ولعل» وخبرها — إلا إذا كانا بعض جملة خبرية ؛ مثل : قال محمد : ليت علياً مسافر — أو لعل بكراً مقيم عندنا ؛ فإنه يقال : الذى قال محمد : ليته مسافر علىٌّ — أو ليت علياً هو مسافر . . . الخ . ولا يسوغ الإخبار عن معمول لكنّ ؛ لأنها لا تقع صلة — وإن كانت خبرية ؛ لئلا يلزم الاستدراك بدون مستدرك .

(٤) أى : إذا لم يكن هنالك ما يربط إحداها بالأخرى .

(٥) فلا يقال : الذى قام وقعـــد عمرو — زيد ؛ لخلو جملة «قعد عمرو» من رابط ؛ كضمير يعود على الموصول ، أو عطف بالفاء ، فيلزم عند الإخبار : عطف ما ليس صلة على ما هو صلة . فإن كان فى الثانية ضمير الاسم المخبر عنه ، أو كانت معطوفة بالفاء — جاز الإخبار ؛ لانتفاء المجرور المتقدم ، تقول فى حالة الضمير :

قَعَدَ عَمْرٌو (١) .

وإن كان الإخبارُ بالألفِ واللامِ ، اشتُرطَ عَشرةُ أُمور؛ هذه السبعة وثلاثةٌ أُخَر وهى : أَن يكونَ المخبَرُ عنه مِن جملةٍ فعليَّةٍ (٢) . وأن يكون فعلُهَا متصرفاً . وأن يكونَ مُقَدَّماً (٣) ؛ فلا يخبرُ بأَل عن زيدٍ من قولك: زيدٌ أخوكَ (٤) — ولا مِن قولك : عسى زيدٌ أن يقومَ (٥) — ولا مِن قولكَ : مازَال زيدٌ عالماً (٦) .

فى الإخبار عن أحمد فى مثل « سافر أحمد وتخلف عنه إبراهيم » : الذى سافر وتخلف عنه إبراهيم ـ أحمد . وفى حالة العطف بالفاء ، تقول : فى مثل « حضر على فتخلف محمد » : الذى حضر فتخلف محمد ـ على .

(١) لأن جملتى الشرط والجزاء فى حكم الجملة الواحدة ، فتقول فى الاخبار عن زيد : الذى إن قام قعد عمرو ـ زيد »

هذا : ومن الشروط : ألا يكون الاسم ملازما لغير الرفع مثل : « سبحان » . و « عند»؛ لتعذر جعله خبراً . وأن يمكن الاستفادة منه ، فلا يخبرعن اسم ليس تحته معنى كثوانى الأعلام ، مثل : بكر ـ من أبى بكر؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شىء

(٢) بخلاف الأخبار بالذى ؛ فإنه يخبر به عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أوفعلية

(٣) فى بعض النسخ « مثبتاً » ، فيكون شرطاً زائداً على التقدم .

(٤) لأنه فى جملة اسمية ، والجملة الاسمية لا تصلح صلة .

(٥) لأن فعلها جامد ، وهو أيضاً لا يصلح صلة لأل .

(٦) لأنه تقدم على الفعل نفى : ولا يفصل بين « أل » وصلتها بنفى ولا بغيره .

وإلى الشروط المتقدمة ـ يشير الناظم بقوله :

(وَأَخبَرُوا هُنَا بأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ ... كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطَلْ») (*)

(*) «هنا بأل عن بعض» الثلاثة متعلقات بأخبروا « ما »اسم موصول مضاف إليه «فيه» متعلق بتقدما « الفعل » اسم يكون ، وجملة « قد تقدما » خبرها ، وجملة « يكون » إلى آخر البيت صلة ما (*)«إن صح» شرط وفعله ، والجواب محذوف «صوغ» فاعل صح «صلة» مضاف إليه «منه»

ويخبَرُ عَنْ كلٍّ من الفـاعِلِ والمفعولِ فى نحو قولكَ : وَقَى اللّهُ البطل ؛ فتقولُ :

الوَاقِي البطَلِ اللّهُ(١) والواقيهِ اللّهُ البطَلُ(٢) . ولاَ يَجوزُ لَكَ أن تحذفَ الهاء ؛ لأنَّ عائِدَ الألِفِ واللام — لا يحذفُ إلاَّ فى ضرورة الشِّعر ؛ كقوله :

* ماَ المُسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمُودَ عاَقِبَةٍ *(٣)

(فصل) وإذَا رَفَعَتْ صِلةُ «أَلْ» ضَميراً رَاجِعاً إلَى نَفْسِ أَلْ — استَتَرَ فى الصِّلةِ ولم يُبْرَزْ(٤) ؛ تَقُولُ فى الاخبار عن التاءِ من « بَلَّغتُ » فى المثال المتقدم : المُبلِّغ من أَخويكَ إلى العَمْرِينِ رِسَالَةً — أَنَا ؛ ففى المبلِّغ ضميرٌ مستترٌ ؛ لأنه فى المعنى لِـ«ألْ» - لأنه خَلَفٌ عن ضميرِ المتكلِّم، و«أَل»

أى : أنه يخبر بما فيه « أل » عن الاسم ، إذا كان واقعاً فى جملة فعلية تقدم فيها الفعل ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن تصاغ منه صلة الألف واللام ؛ فلا يكون جامداً - ولا منفياً . وقد أوضح المصنف ذلك - كما أوضح الإخبار فى المثال الذى ذكره الناظم، وهو : « وقى الله البطل » .

(١) أى إذا أخبرت عن الفاعل ؛ فتنصب البطل على المفعولية ، أو تجره على أنه مضاف إليه . (٢) أى عند الإخبار عن المفعول ؛ فيرفع لفظ الجلالة على الفاعلية باسم الفاعل - والبطل على الخبرية .

(٣) تقدم إعراب وشرح هـذا البيت فى باب الموصول .صفحة ١٨١ جزء أول - «والشاهد فيه » هنا : حذف الهاء العائدة على «أل» من المستفز - للضرورة، أى المستفزه.

(٤) بل يجب استتاره ؛ لأن الصفة جارية على من هى له .

متعلق بصوغ «لأل» متعلق بصلة « كصوغ » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « واق » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «من» حرف جر متعلق بصوغ، ومجروره قول محذوف - أى من قولك «وقى الله البطل » والجملة مقصود لفظها مجرورة بمن تقديراً .

للمتكلم؛ لأنَّ خبرَها ضميرُ المتكلم والمبتدأُ نفس الخبر[1] .

وإن رفعت صلةُ «أل» ضميراً لغير «أل» — وجب بروزه وانفصاله[2]، كما إذا أخبرتَ عن شيء من بقية المثال؛ تقولُ فى الاخبارِ عن الأخوين: المبلغُ أنا منهما إلى العمرين رسالةً — أخواك . وعن العمرين: المبلغُ أنا من أخويك إليهم رسالةً — العمرون. وعن الرسالة: المبلغها أنا من أخويك إلى العمرين — رسالة[3] وذلك لأنَّ التبليغَ فعلُ المتكلم[4]، و «أل» فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفسُ الخبرِ الذى أخرته[5] .

---

(١) وإذا أخبرت عن الفاعل فى مثل : أكرمتنى — قلت: المكرمى أنت فيستتر فاعل الصلة؛ لأنه لأل ، و «أنت» خبرها . فإن أخبرت عن المفعول ، قلت المكرمه أنت أنا ، فالهاء مفعول عائدة على أل ، و «أنت» مرفوع الصلة ، وقد أبرز لأنه لغير أل ، و «أنا» خبر أل .

(٢) لأن الصلة إذا جرت على غير من هى له — امتنع رفعها ضميراً مستتراً . وإلى ذلك يشير الناظم — بقوله :

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا — أُبِينَ وَانْفَصَلْ)(*)

أى : إذا رفع الوصف الواقع صلة لأل — ضميراً ، وكان هذا الضمير عائداً على غير «أل» — وجب الإتيان به بارزاً منفصلا . أما إذا عاد إلى أل — فيجب استتاره كما بينا.

(٣) «أنا» فى الأمثلة — فاعل المبلغ؛ لأنه اسم فاعل، وهو ضمير منفصل لأنه لغير «أل» ، وضمير الغيبة هو العائد .

(٤) بدليل إسناده إلى تاء المتكلم فى بلغت .

(٥) أى : وهو الأخوان فى الأول — والعمرون فى الثانى — والرسالة فى الثالث.

(*) «وإن يكن» شرط وفعله «ما» اسم موصول اسم يكن «رفعت صلة أل» الجملة صلة ما «ضمير غيرها» ضمير خبر يكن والهاء مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبنى للمجهول فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل يعود على «ما» ومعناه: قطع «وانفصل» معطوف على أبين فى محل جزم.

خاتمــة

يجوز الإخبار عن اسم كان ، بالذى وفروعه ، وبالألف واللام ؛ تقـول فى مثــل : كان محمد زميلك فى الدراسة ـ الذى كان زميلك فى الدراسة ـ محمد ، أو الـكائن زميلك .. إلخ أما الخبر ؛ فيرى السيوطى جواز الإخبار عنه إذا كان جامداً، كما يجوز باتفاق فى خبر المبتدأ ، وفى باب « إن »، وباب « ظن »ـ الجامد؛ تقول: الذى كان محمد إياه ، أو كانه محمد ـ أخوك . والذى محمد هو أخوك ، والذى إن محمداً هو أخوك ، والذى ظننت محمداً إياه، أو ظننته محمداً ـ أخوك .

ويمتنع فى كل خبر مشتق فى الجميع ؛ سواء كان خبرا للمبتدأ ـ أو فى باب كان ـ أو إن ـ أو ظن.

أما غير السيوطى ؛ فيجيز الإخبار عن الخبر مطلقاً ، جامداً أو مشتقاً ، وهذا هو الصحيح ، وفيه تيسير حسن .

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ ما الذى يريده النحاة بقولهم : أخبر عن أى اسم بالذى ، أو بالألف واللام ؟

٢ ـــ اذكر الخطوات التى تتبعها إذا أردت الإخبار عن اسم ـ بالذى .

٣ ـــ اذكر ما يشترط فى الاسم الذى يراد الإخبار عنه ـ بالذى ـ أو أحد فروعه. ومثل.

٤ ـــ بين مالا يصح أن يخبر عنه من الأسماء . ووضح السبب فى ذلك .

٥ ـــ ما الذى يشترط فى المخبر عنه بالألف واللام ؟ ولماذا هذه الشروط ؟

٦ ـــ أخبر عن الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ والخبر ، واسم كان ـ فى الجمل الآتية ـ عما يمكن الإخبار به ، وعلل لما تقول :

قابلت زملاءك بالأمس ، وكان محمد معنى باستذكار دروسه، أما أخوه فقد رسب وحزن أصدقاؤه لذلك حزنا شديداً . لا يزاو الفدائيون يبذلون كل جهد لينالوا الانتصار على العدو الغادر ، وما برح هذا العدو غير مستجيب لنداء الأمم المتحدة. ينصر الله المتوكل عليه . إنه نعم المولى ونعم النصير

(باب العـــدد)[١]

اعلم أنَّ الْوَاحِدَ والاثنين ـ يخالفان الثلاثةَ والعشرةَ وما بينَهما فى حُكْمَين أحدهما : أَنَّهما يُذَكَّرَانِ مَعَ المذَكَّرِ ؛ فتقولُ : واحد ـ واثنان . ويؤَنَّثَانِ مع المؤنَّثِ[٢] ؛ فتقولُ: واحِدَةٌ ـ واثْنتانِ[٣] . والثلاثةُ وأخواتُها تجرى على عكس ذلكَ[٤] ؛ فتقول : ثلاثَةُ رجالٍ — بالتـاء ، وثَلَاثُ

باب العـــدد

(١) إن معنى كلمة العدد ـ واضح ومعروف ، ومع هذا فقد عرفه النحاة بأنه : ما وضع لكمية الآحاد ـ اى الأفراد . والمراد به هنا : الألفاظ الدالة على المعـدود . ومن خواص العدد : أنه يساوى نصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ، والمراد بالحاشيتين : الناحيتان اللتان يقع العدد بينهما ؛ وهما : العدد الذى قبله ـ والعدد الذى بعـــده. ومعنى تقابلهما : أن الحاشية التى قبله تنقص عنه بمقدار زيادة الحاشية التى بعده، فالعدد ٧ مثلا ، حاشيته السفلى ٦ ـ والعليا ٨ ؛ ومجموعهما ١٤ ، والعدد ٧ نصف هذا المجموع . . . وهـكذا . (٢) ومثلهما فى ذلك : العشرة إذا ركبت ، تقول : الجزء الرابع عشر ـ والمقاله الرابعة عشرة . وما وازن « فاعلا » مطلقاً ، تقول : الجزء الرابع والمقالة الرابعة ، وسيأتى الكلام على موازن « فاعل » فى موضعه إن شاء الله .

(٣) أى على لغة الحجازيين ؛ وثنتان على لغة بنى تميم :

(٤) فتلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً ، وتتجرد من التاء إن كان مؤنثا وذلك بشرط : أن يكون المعدود مذكوراً فى الكلام . وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، تقول . ثلاثة رجال ، وأربع فتيات . فإن لم يذكر المعدود بل لحظ معناه ، أو تقدم وجعل اسم العدد صفته ـ جاز فى اسم العدد التذكير والتأنيث ، ومن ذلك الحديث ؛ « ثلاث من كن فيه كان منافقاً » ـ ويجوز ثلاثة . وحللت مسائل تسعاً ـ وقابلت رجالا ستة ، ويجوز العكس . وإن حذف المعدود ولم يلاحظ فى التقدير مطلقاً ـ بل قصد ذكر اسم العدد المجرد ـ فالأفصح تأنيث العدد بالتاء ؛ على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ تقول : ثلاثة نصف ستة ، ويمنع من الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث . ولا تلحقه « أل » المعرفة على الأرجح. هذا : وقد ذكر ابن مالك أن السر فى ذكر التاء فى

إماءٍ — بتركها ؛ قال الله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)

والثاني : أَنَّهُمَا لا يُجمعُ بَيْنَهُمَا وبين المعدودِ[1] ؛ لا تقولُ: وَاحِدُ رجل ، وَلاَ اثنا رَجُلين ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : رجل — يفيد الجنسية والوَحْدَةَ ، وقولك: رَجُلان — يُفيدُ الجنسيةَ وَشَفْعَ الواحد؛ فلا حَاجَةَ إلى الجمع بينهما

وَأَمَّا البواقى؛ فلا تستفادُ العِدَّةُ والجنسُ إلاَّ من العـددِ والمعدودِ جميعاً ؛ وذَلِكَ لأنّ قَوْلَكَ ثلاثةٌ — يُفيدُ العِدَّةَ دُونَ الجنسِ ، وقولك رِجَالٌ — يفيدُ الجِنْسَ دُونَ العِدَّةِ . فإنْ قَصَدْتَ الافادَتين — جَمَعْتَ الـكَلِمَتَـيْنِ[2] .

الثلاثة والعشرة وما بينهما فى عد المذكرين ـ هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة ، مثل : فرقة ـ زمرة ـ أمة . فأصلها أن تـكون بالتاء على غرار نظائرها . ولما كان المذكر سابقا على المؤنث فى الاستعمال ـ استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر ، وحذفت التاء مع المؤنث للفرق بين المذكر المؤنث .

(١) أى لايذكر معهما تميز؛ وذلك على الإضافة، كما مثل المصنف. وأما «ثنتاحنظل» فى قول جندل بن المثنى ـ فضرورة شاذة . ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس ـ العدد المخصوص لا الجنسية ، كما فى قوله تعالى : (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد) ، فإنه لو قيل «إله» ولم يؤكد بواحد ـ لم يحسن ؛ فربما فهم أن المراد إثبات الإلهية ـ لا الوحدانية .

(٢) وفى حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما ـ يقول الناظم :

(ثَلاَثَةً بِالتَّـاءِ قُلْ لِلعَشَرَهْ   فى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فى الضِّدِّ جَرِّدْ . . . .)(*)

(*) «ثلاثة» ـ بالنصب ـ مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر ، وبالرفع مبتدأ ، وجملة «قل» خبره ، والرابط محذوف — أى ثلاثة مقرونة بالتاء قلها « بالتاء» متعلق بمحذوف حال من ثلاثة لقصد لفظه « للعشرة فى عد » متعلقان بقل «ما» اسم موصول مضاف إليه « آحاده مذكره» مبتدأ ومضاف إليه وخبر ، والجملة صلة الموصول « فى الضد » جار ومجرور متعلق بجرد .

(فصل) مُمَيِّزُ الثلاثةِ والعَشرةِ وَمَا بينهما ، إنْ كانَ اسمَ جنسٍ[1] كَشَجَرٍ وَتَمْرٍ، أو اسمَ جمعٍ كَقَوْمٍ وَرَهْطٍ[2] — خُفِضَ بِمَنْ ؛ تقُولُ : ثلاثة من التَّمْرِ ـ وعَشرَةٌ مِنَ القومِ ، قال الله تعالى:(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ) وَقَدْ يخفَضُ بإضَافةِ العددِ[3] نحو : (وَكَانَ فى المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) ، وفى الحديث : « ليسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقةٌ » ، وقال الشاعر :

* ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلَاثُ ذَوْدٍ *[4]

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضَافةِ العددِ إليه نحو : ثلاثَةُ رجال .

ويُعتبرُ التذكيرُ والتأنيثُ مع اسْمَى الجمع والجنس — بحسب

أى : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة ؛ إذا كنت تعد جمعاً آحاده ــ أى مفرداته ــ مذكرة ، أما فى ضد ذلك ؛ حين تكون مفردات المعدود مؤنثة ــ فيجب تجريد العدد من التاء . وقد أوضحنا مافى ذلك كله .

(١) تقدم الكلام مستوفى على اسم الجنس وأنواعه ، واسم الجمع ــ فى الجزء الأول صفحة ٢٢ (٢) رهط الرجل : قومه وقبيلته ، وهو من الثلاثة إلى العشرة من الرجال ولا واحد له من لفظه (٣) يرى بعض النحاة قصر ذلك على السماع .

(٤) صدر بيت من الوافر للحطيئة ، من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء ، وذلك أنه كان فى سفر ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة ، فسرح إبله فافتقد منها ناقة فحزن لذلك ، وعجز البيت : * لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى *

وقبله : أَذِئبُ القَفرِ أم ذِئبٌ أَنِيسٌ   أَصَابَ البَكْرَ أم حَدَثُ اللَّيَالِى؟

اللغة والاعراب . ذود : الذود من الإبل : مابين الثلاثة إلى العشرة ، وهى مؤنثة لاواحد لها من لفظها ، وقيل غير ذلك . ومن الأمثال: «الذود إلى الذود إبل» أى إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيراً ــ فهو حث على الادخار وعدم التبذير . « ثلاثة »خبر لمبتدأ محذوف أو العكس ، ومابعده مضاف إليه ــ أى نحن ثلاثة أنفس ، ولنا ثلاث ذود . قال المبرد: أراد بثلاث ذود ــ ثلاث نوق ؛ كما تدل على ذلك القصة. « لقد» اللام موطئة للقسم وقد حرف تحقيق . « الزمان » فاعل جار « على عيالى »جار ومجرور متعلق بجار

حَالَهُمَا[١] ؛ فَيُعْطَى العددُ عكسَ ما يَسْتَحِقُّه ضميرُهما ؛ فتقول : ثلاثةٌ مِنَ الغَنَمِ — بالتاء ؛ لأنكَ تقولُ : غَنَمٌ كثيرٌ بالتذكير[٢] .

وثلاثٌ من البطِّ ــ بترك التاء ؛ لأنَّكَ تقولُ : بَطٌّ كثيرةٌ بالتأنيث .

وثلاثةٌ من البقر ــ أو ثلاثٌ ؛ لأنَّ فى البقرِ لُغَتَين : التذكيرَ والتأنيثَ ؛ قال الله تعالى : (إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) — وقُرِئ (تَشَابَهَتْ) .

والشاهد : إضافة العدد ــ وهو ثلاثة ــ إلى «ذود» المعدود ، وهو اسم جمع مؤنث وذلك قليل ، والقياس ألا يضاف العدد إلا إلى جمع . وفيه شاهد آخر وهو : تأنيث ثلاثة ــ والنفس مؤنثة ، والقياس : ثلاث أنفس ، وقد أنث مراعاة للمعنى ، لكثرة إطلاق النفس على الإنسان .

(١) أى حال لفظهما وصيغتهما ، وما هما عليه من تذكير أو تأنيث . أو صلاح للأمرين . وذلك : أن الجنس ؛ منه المؤنث ــ كالنخل والبط ، والمذكر ــ كالموز والعنب والسدر والقمح ، وما فيه لغتان ــ كالبقر والغنم . وكذلك اسم الجمع ؛ منه المذكر ــ كقوم ورهط ، والمؤنث ــ كإبل وخيل ، وجائزهما ــ كركب . ويعرف الحال من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما ، أهو مذكر أم مؤنث ؟ والإشارة المستعملة مع كل ــ والنعت ــ وتأنيث الفعل معهما . . إلخ ومحل اعتبار اللفظ والصيغة فى اسمى الجنس والجمع ؛ إذا لم يفصل بين المعدود واسم العدد ــ نعت يدل على التأنيث فقط ، أو التذكير فقط ، أو يكون لفظه صالحاً لنعت المؤنث والمذكر ؛ فإن توسط هذا النعت ــ وجب مراعاة المعنى الذى يقتضيه ؛ فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ تقول : خمس إناث من الغنم ، وثلاثة ذكور من البط ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو كان لفظه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ــ كلفظ حسان مثلا ــ لم يكن له أثر فى تأنيث العدد وتذكيره . تقول : فى الماء خمس من الغنم إناث ــ وخمسة من الغنم إناث ، وثلاثة من البط ذكور ــ أو ثلاث من البط ذكور ؛ كما تقول : خمسة حسان ، أو خمس حسان ــ من البط ؛ لأن لفظ « حسان » يصلح نعتا للمذكر والمؤنث ، فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان .

(٢) فى مختار الصحاح ، الغنم : اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور

ويُعتبرَان(١) مع الجمع بحالِ مُفرَده ؛ فلذلك تقولُ : ثلاثة اصْطَبلاتٍ وثلاثةُ حَمَّامَاتٍ ـ بالتـاء فيهما — اعتباراً بالاصطبلِ وَالْحمَّامِ ؛ فإنَّهما مُذَكرَّانِ. ولا تقولُ : ثلاثٌ بتركِهاَ ـ اعتباراً بالجمع ،خلافاً للبَغداديين(٢)

ولا يُعْتَـبَرُ من حالِ الواحدِ حالُ لَفْظِه حتى يقال : ثلاثُ طَلَحاَتٍ بترك التاء ، ولا حَالُ مَعناَه حتى يقال : ثلاثُ أَشْخُصٍ بتركها — تريدُ نِسْوَةً(٣) ؛ بل يُنْظَرُ إلى ما يستحقه المفردُ باعتبارِ ضَميرِهِ ، فيُعْـكَسُ حُـكْمُه فى العدد(٤) ؛ فـكما تقولُ : طَلْحَةُ حَضرَ ، وَهِنْدٌ شَخْصٌ جميل بالتذكير فيهما ـ تقولُ : ثلاثةُ طَلَحَاتٍ ، وثلاثةُ أَشخُصٍ ـ بالتاء فيهما .

فأَمَّا قوله : * ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبَانِ وَمُعْصِرُ *(٥) ـ فضرورةٌ .

---

(١) أى التذكير والتأنيث . والإناث وعليهما جميعاً ، والإبل كالغنم فى ذلك

(٢) فإنهم يجيزون مراعاة الجمع والمفرد . ووافقهم الـكسائى ، فيقال : ثلاثة حمامات ــ وثلاث حمامات . وذكر سيبويه : أن ذلك مخالف لما ورد عن العرب .

(٣) لأن لفظ « شخص » يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولـكن إذا أعيد عليه الضمير ـ يعود مذكراً ، ويؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه .

(٤) وعلى ذلك : لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكراً مؤولا بالمؤنث

(٥) عجز بيت من الطويل، لعمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وصدره :

* فكانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنتُ أتَّقِى *

وهذا البيت من قصيدته الرائية المشهورة ـ التى مطلعها :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غادٍ فَمُبْكِرُ   غَدَاةَ غَـــدٍ أَم رائحٌ فَمُهجِّرُ

اللغة والاعراب ـ مجنى ، المجن : أصله الترس وجمعه مجان . ويريدبه هنا :مايتقى به الرقباء. أتقى: أجانب وأحذر. شخوص: جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بعد والمراد هنا : الإنسان . كاعبان : مثنى كاعب ــ وهى الجارية حين يبدو ثديها معصر : الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب . « مجنى » خبر كان مقدم

والذى سَهَّل ذلك قوله : « كاعِبَانِ وَمُعْصِر » ، فاتَّصَلَ باللفظ ما يُعَضِّدُ المعنى المراد[1] ، ومع ذلك فليس بقياس ـ خلافاً للناظم .

وإذا كان المعدودُ صفةً — فالمعتَبَرُ حَالُ الموصوفِ المنوىّ لا حالُها ، قال الله تعالى :

(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) أى : عشرُ حسناتٍ أمثالِها ، وَلَوْلا ذلك لَقِيلَ: « عشرةٌ »؛ لأنَّ المثلَ مُذكَّر[2] . وتقول : عندى ثلاثةُ رَبَعات[3] بالتاء إن قَدَّرتَ رِجالاً ، وبتركها إنْ قدَّرت نساءً ، ولهذا يقولون : ثلاثة دَوابٍّ بالتاء — إذا قَصَدوا ذُكوراً ؛ لأنَّ الدابَّةَ صِفةٌ فى الأصل ، فكأنهم قالوا: ثلاثةٌ أَحْمِرَةٌ دوَابٌّ ، وسُمِع ثلاثُ دوابٍّ ذكورٍ — بترك التاء؛ لأنهُمْ أجرَوْا الدابةَ مُجرى الجامدِ ، فلا يُجرونها على موصوفٍ .

« دون » منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى « من » اسم موصول مضاف إليه « كنت أتقى » الجملة صلة الموصول ؛ والعائد محذوف — أى أتقيه « ثلاث شخوص » ثلاث اسم كان مؤخر وشخوص مضاف إليه « كاعبان » بدل من ثلاث « ومعصر » معطوف عليه

والمعنى : كان سِترى وحِصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء ـ هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكراً وساعدننى على ذلك . وقبل هذا البيت :

فقالتْ لها الصُّغْرَى سَأُعْطِيهِ مِطْرَفى ... وَدِرْعِى، وَهَذَا البُرْدَ إنْ كَانَ يَحْذَرُ

يَقُومُ فَيَمْشِى بَيْنَنَا مُتَنَكِّرًا ... فلا سِرُّنَا يَفْشو ، وَلاَ هُوَ يَظْهَرُ

والشاهد : فى ثلاث شخوص ؛ فقد حذف التاء من ثلاثة ، وشخوص جمع وكان ينبغى ملاحظة مفرده المذكر ـ وهو شخص ـ فيقول: ثلاثة شخوص، ولكنه راعى المعنى الذى قصده ، وقواه ذكر الكاعبين والمعصر . وهذا ضرورة عند جمهور النحاة .

(١) أى: وهو التأنيث ، فقد كنى بذلك عن النساء .

(٢) ذلك لأنه واحد الأمثال ، وتقدم أنه يعتبر فى الجمع حال مفرده .

(٣) بفتح الباء ـ جمع رَبعة ، وهو المربوع الخلق الذى ليس بالطويل ولا بالقصير

(فصل) الأعدادُ التى تضافُ للمعدودِ عشرةٌ ، وهى نوعان :

(أحدهما) الثلاثة والعشرة وما بينهما . وحَقُّ ما تضافُ إليه أنْ يكون جمعاً مكسَّراً من أبنية القِلّةِ (١) نحو : ثلاثةُ أَفْلُسٍ — وأربعةُ أعْبُدٍ — وسبعة أبحرُ . وقد يتخلَّفُ كلٌّ واحد من هذه الأمور الثلاثة فيضَاف للمفردِ ؛ وذلك إذا كان مائةً (٢) نحو : ثلاثمائة وتسعمائة ، وشذَّ فى الضرورة قوله :

يوصف به المذكر ، والمؤنث ، فيقال : رجل ربعة ـ وامرأة ربعة ، وهو فى الأصل اسم، ثم استعمل صفة . قال صاحب الصحاح : وهذا الجمع شاذ ؛ لأن « فَعْلة » إذا كانت صفة لا تحرك فى الجمع ؛ وإنما تحرك إذا كانت اسماً ، ولم يكن موضع العين واو ـ ولا ياء.

(١) وذلك ليتطابق المعدود والعدد فى الدلالة على التعدد لفظاً ومعنى ؛ فإن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظاً . وفى ذلك يقول الناظم :

(. . . . . وَالْمُمَيِّزَ اُجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فى الأكْثَرِ)(*)

أى اجعل تمييز الثلاثة إلى العشرة مجروراً بالإضافة ، والغالب أن يضاف إلى جمع قلة ؛ إن كان للمعدود جمع قلة وكثرة ، فإن لم يكن للكلمة إلا جمع كثرة ـ صح التمييز به بلا ضعف .

(٢) أى إذا كان التمييز لفظ « مائة » فإن لفظها مفرد ـ وإن كانت جمعاً فى المعنى ؛ لأنها عشر عشرات، وهو حد جمع القلة . وكذلك إذا كان اسم جمع ـ كقوم ورهط . أو اسم جنس ـ كنحل وبقر . والغالب فى هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِن » ، تقول : ثلاثة من القوم فازوا ، وخمسة من البقر ولدت . ومنه قوله تعالى : (فخذ أربعة من الطير) . ومن جرهما بالإضافة قوله تعالى : (وكان فى المدينة تسعة رهط) . وقوله عليه السلام . « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » قيل : والأحسن قصره على السماع.

(*) « والمميز » مفعول اجرر مقدم « اجرر » فعل أمر والفاعل أنت « جمعاً » حال من المميز « بلفظ » متعلق به « قلة » مضاف إليه « فى الأكثر » جار ومجرور متعلق بقلة »

* ثَلاَثُ مِئِينٍ للملُوكِ وفى بِهاَ *[١]

ويُضَافُ لجمع التصحيح فى مسألتين[٢] :

إحداهما: أن يُهْمَلَ تَكسيرُ الكلمة، نحو: (سَبْعَ سَمَوَاتٍ)-وخمسُ صلوات- و (سَبْعَ بقَرَاتٍ)[٣] .

والثانية: أن يُجَاوِرَ ما أُهمِل تكسيرُه ، نحو : (سَبْعَ سُنْبُلاَتٍ) ،

---

(١) صدر بيت من الطويل، للفرزدق همام بن غالب- فى الفخر، وعجزه :

* رِدَائِى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهاَتِمِ *

اللغة والاعراب : ثلاث مئين : أى ثلثمائة بعير . ردائى ، الرداء : معروف ، وهو ما يلبس . قيل : والمراد هنا السيف . جلت : كشفت. وجوه : عظماء وأعيان.الأهاتم : جمع أهتم -وهم بنوسنان الأهتم . «ثلاث» مبتدأ «مئين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للملوك» متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين «وفى» فعل ماض «ردائي» فاعل ، والجملة خبر المبتدأ «جلت» فعل ماض وفاعله يعود على ردائى .

والمعنى : يقول : إن ردائى أو سيفى وفى بديات ثلاث ملوك قتلوا- وكانت ديتهم ثلثمائة بعير- وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة ،وكان قد رهن رداءه أوسيفه فى ذلك

والشاهد : إضافة ثلاث إلى جمع المائة وذلك شاذ ؛ لأن المائة إذا جمعت كان أقل مفهومها ثلاثة ، وذكر «ثلاث» التى هى العدد ، يجعل معنى ثلاث مئين- تسعمائة ، ولا شك أن هذا غير المقصود .

(٢) وكذلك : إذا كان للكلمة جمع تكسير ولكنه نادر وقليل الاستعمال ، نحو : ثلاث سعادات - وآيات . فإنه يندر : سعائد - وآى .

ومن النادر أيضاً : وقوع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد : مثل : ثلاثة صالحين ، وأربعة زاهدين- بالإضافة . والأحسن أن يعرب هذا الجمع نعتاً ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة .

(٣) فإن «سماء» و «صلاة» و «بقرة» - لم يسمع لها جمع تكسير أصلا.

فإنّه فى التنزيل مُجاوِرٌ لِـ « سبع بقرات »(١) .

ويضافُ لبناء الكثرة فى مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَلَ بناء القلةِ ، نحو : ثلاثُ جَوَارٍ ، وأربعة رجالٍ ، وخمسة دراهم(٢) .

والثانية : أن يكونَ له بناءُ قلّةٍ ، ولكنَّه شاذٌ قياساً أو سماعاً ؛ فينَزَّلُ لذلك منزلةَ المعدوم .

فالاوّلُ نحو : (ثَلاثَةُ قُرُوءٍ) ؛ فإنَّ جَمعَ «قَرْءٍ» بالفتح على أَقراء شاذٌّ(٣) .

والثانى نحو : ثلاثة شُسوع(٤) ؛ فإنَّ أَشْسَاعاً قليلُ الاستعمال(٥) .

(النوع الثانى) المائة والألفُ(٦) . وَحَقُّهمَا أن يُضَافا إلى مُفردٍ ، نحو : (مِائَةَ جَلْدَةٍ) — و (ألف سنة) .

---

(١) «سنبلات» لها جمع تكسير وهو «سنابل» ، وقد عدل عنه لمجاورته بقرات التى ليس لها جمع تكسير — مراعاة للتنسيق . الآية ٤٣ — سورة يوسف

(٢) «جارية» و «رجل» و «درهم» : لم يستعمل لها جمع قلة ، أما «أرجل» — فجمع رِجل . (٣) ذكر بعضهم : أنه جمع «قُرء» بالضم ، وعليه فلا شذوذ ، وأيضاً — فقد ذكروا بناء قلة مطرداً لقَرء — بالفتح — وهو «أقرؤ» ، وعلى ذلك فالصواب : جعل «ثلاثة قروء» من القليل — لا مما شذ جمع قلته . من الآية ٢٢٨ — سورة البقرة

(٤) جمع شسع وهو : أحد سيور النعل .

(٥) أى : وإن كان جمعاً قياسياً لشسع .

(٦) أى : ومثناها وجمعها ؛ فالمراد جنس المائة وجنس الألف ، سواء كان الجمع بالصيغة ، نحو : مائتى رجل — وألفى فتاة — وثلاثة آلاف مقاتل . أو بإضافة «ثلاثة» فما فوق إليه ، نحو : ثلثمائة رجل — وأحد عشر ألف رجل . ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتباراً بلفظ مائة وألف .

وقد تضَافُ المـائة إلى جَمعٍ كقراءة الأخوَين[١] (ثَلاَثَمِائَةِ سِنِينَ)[٢]

وقد تُميَّزُ بمفرد منصوب كقوله : * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتين عَاماً *[٣]

هذا : ويميز بالألف مطلقاً، نحو: مائة ألف ــ وأحد عشر ألفاً ــ وعشرون ألفاً ؛ ولا يميز بالمائة إلا : ثلاث ــ وإحدى عشرة وأخواتهما ؛ تقول : ثلثمائة ــ وخمسمائة ــ وإحدى عشرة مائة ــ وخمس عشرة مائة .

(١) المراد : حمزة والكسائى .

(٢) أى : بإضافة مائة إلى سنين ؛ تشبيها لها بالعشرة . أو من وضع الجمع موضع المفرد . الآية ٢٥ ــ سورة الكهف . وفى المائة والألف يقول الناظم :

(وَمِائَةَ وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ   وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ)(*)

أى ، أضف « مائة » و « الألف » للمفرد ليكون تمييزاً لهما . وقد يردف المائة ــ أى يقع بعدها ــ جمع مضاف إليه ليكون تمييزاً لها ، وذلك نادر لا يقاس عليه . وإنما يجب جر التمييز فيما تقدم ــ إذا تأخر وأعرب تمييزاً ، فإذا تقدم على العدد ــ أعرب على حسب حاجة الجملة ، وأعرب العدد نعتاً مؤولا لجموده، تقول : عندى ضيوف ثلاثة ــ برفعها ، ورأيت رجالا ثلاثة ــ بنصبها ... إلخ .

(٣) صدر بيت من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزارى ــ أحد الشعراء المعمرين ، وقد استشهد به سيبويه ، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ *

اللغة والاعراب. المسرة : ما يسر به الإنسان. والجمع مسار، وفى رواية: اللذاذة . الفتاء : الشباب، يقال: فتى فتاء فهو فتى ــ أى بين الفتاء . «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمن « الفتى » فاعل عاش « مائتين » مفعوله منصوب بالياء لأنه مثنى « عاماً » تمييز :

والمعنى : إذا بلغ الإنسان هذه السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بها ، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه ويعجب به .

والشاهد : نصب تمييز مائتين ، وكان حقه الجر بالإضافة ، فيقول :مائتى عام. ونصبه عند الجمهور ضرورة لا يقاس عليه ، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان .

(*) « ومائة » مفعول أضف مقدم « والألف » عطف عليه « للفرد » متعلق بأضف « ومائة » الثانية مبتدأ « بالجمع » متعلق بردف الواقع خبراً للمبتدأ ، ونائب فاعله يعود إلى مائة « نزرا » حال من ضمير ردف الواقع نائب فاعل .

(فصل) إذا تجاوَزْتَ العشرةَ جئتَ بكلمتين ؛ الأولى النَّيِّف(١) ـ وهو التسعة فما دونها ـ وحَكَمْتَ لها فى التذكيرِ والتأنيثِ بما ثبتَ لها قبلَ ذلك(٢) ؛ فأجريتَ الثلاثةَ والتسعة وما بينهما ـ على خلافِ القياس ، وما دُون ذلك(٣) على القياس ؛ إلا أنَّكَ تأتى بأَحَد وَإِحْدَى ـ مكانَ وَاحِدٍ وَوَاحدةٍ(٤) ، وَتَبْنِى الجميعَ على الفتح(٥) ؛ إلا اثنَين واثنتَين فتُعربهما كالمثنى(٦) ـ وإلا ثمانى ؛ فلك فتحُ الياء وإسكانُهَا ، ويقلُّ حذفُها مع بقاءِ كسرِ النُّونِ ـ ومع فَتحِها(٧) .

(١) هو من ١ إلى ٩ ، وكل مازاد على المقد حتى يبلغ العقد الثانى . والنيف ـ وقد يخفف ـ الزيادة ، يقال عشرة ونيف ؛ ومائة ونيف ، وهو من ناف ينوف ـ إذا زاد . ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ، ولا يستعمل إلا متأخرا عما يصاحبه من العقود . والعقد: ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف . أما البضع فهو : ما بين الثلاث إلى التسع . وحكمه حكم ثلاثة فى الإفراد والتركيب ، وعطف عشرين وأخواته عليه ؛ تقول : بضع سنين ـ وبضعة عشر رجلا ـ وبضع عشر امرأة ، فإذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لا تقول : بضع وعشرون . . . إلخ ، وقيل : بجواز ذلك ـ وعليه يقال : بضع وعشرون كتاباً ، وبضع وعشرون صحيفة . وفى الحديث «الايمان بضع وستون شعبة» .

(٢) أى قبل التركيب . (٣) وهو : الأحد ، والاثنان .

(٤) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة ، أو مضافة ، أو معطوفاً عليها ، نحو : إحدى عشرة ـ إحدى وعشرون ، قال تعالى (إنها لإحدى الكبر) الآية: ٣٥ ـ سورة المدثر . ولا تستعمل مفردة ، وألفها للتأنيث عند الأكثرين ، وقيل: زائدة للالحاق .

(٥) أى جميع ألفاظ النيف ، وهى تكون صدر المركب مع ضمها لما بعدها . وعلة بنائها : وقوعها موقع ما قبل تاء التأنيث ـ فى لزوم الفتح .

(٦) لوقوع ما بعدهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ؛ ولذلك لا يضافان إلى العقد . (٧) هذا كله إذا ركبت . أما إذا لم تركب ؛ فإن أضيفت إلى تمييز مؤنث ـ فالأفصح إثبات الياء فى جميع الحالات مع إعرابه إعراب المنقوص ، فتقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر الفتحة ؛ تقول : ثمانى فتيات ينشدن ـ سمعت

والكلمة الثانية : العشرةُ : وترجعُ بهاإلى القياس ؛ فى التذكيرِ مع المذكَّرِ ـ والتأنيثِ مع المؤنَّثِ ، وتَبنيها على الفَتح مطلقاً[١] . وإذا كانَت بالتاءِ سَكّنْتَ شِينَها فى لُغَةِ الحجازيين ، وَكَسَرْتَهاَ فى لغة تميم ، وبعضُهم بفتحُها[٢] .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّكَ تقولُ : أَحَدَ عشرَ عبداً ، واثنا عشرَ رَجلاً ـ بتذكيرِهِما[٣] ، وثلاثةَ عشرَ عبداً ـ بتأنيثِ الأوَّلِ وتذكيرِ الثانى وتقول : إحْدَى عَشْرَةَ أمَةً ، واثنتاَ عشْرَةَ جاريةً — بتأنيثهما ، وثلاثَ عشرةَ جَاريةً ـ بتذكير الأوَّل ، وتأنيث الثانى .

فإذا جاوَزتَ التسعةَ عشرَ فى التذكير ، والتسعَ عشرةَ فى التأنيث ـ استوى لَفْظُ المذكرِ والمؤنَّثِ[٤] ، تقول : عِشرون عبداً ، وثلاثون أمةً .

ثمانيَ غوانٍ يعزفن . وإن أضيفت إلى مذكر لزمتها الياء ، وبعدها التاء الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، تقول : عندنا ثمانية رجال ـ وشاهدت ثمانية رجال ـ واستمعت إلى ثمانية منشدين . وإن لم تضف ؛ فإن كان المعدود مذكراً لزمتها الياء والتاء أيضاً ؛ تقول : المسافرون من الرجال ثمانية ـ كان المسافرون ثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً ـ أعرب إعراب المنقوص غالباً ، تقول : جاءنى من الفتيان ثمانٍ ، ومررت بثمانٍ من التلميذات؛ ورأيت ثمانياً أو ثمانيَ ـ من الكاتبات ؛ فالتنوين على اعتبارها اسماً منقوصاً منصرفاً ، وعدمه على المنع من الصرف ؛ كجوار .

(١) أى :سواء كانت مع النيف، أو مع اثنين واثنتين وعلة البناء تضمنها معنى حرف العطف ، ووقوعها موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة مع اثنين واثنتين ـ وموقع التنوين مع الباقى . (٢) أى كما هو الشأن إذا كان المعدود مذكراً . وتسكن الشين إن كان المعدود مؤنثاً . (٣) أى النيف والعقد فى المثالين .

(٤) ويكون المدار فى التذكير والتأنيث على التمييز . وقد أجمل الناظم الأحكام المتقدمة فى ستة أبيات ؛ فقال فى تركيب العقد مع أحد وإحدى :

(وَأَحَدَ اُذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ   مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ   وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ)(*)

أى : أن « عشرة » إذا ركبت مع «أحد» ـ ذكرت ، وإذا ركبت مع «إحدى» ـ أنثت ، وتسكن شينها عند التأنيث فى أشهر اللغات ، وتميم تجيز الكسر أيضاً .

ثم بين أن الحكم الخاص بعشرة ـ من ناحية المطابقة للمعدود ـ ليس مقصوراً على أحد وإحدى ، فقال :

(وَمَعَ غَيْرِ « أَحَدٍ » وَ « إِحْدَى »   مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا)(*)

أى افعل قصدا مع غير أحد وإحدى ـ من الأعداد التى تركب مع عشرة ـ ما فعلته مع أحد وإحدى ؛ من المطابقة فى التذكير والتأنيث .

ونص على هذه الأعداد التى تركب مع العشرة بقوله :

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا   بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)(*)

أى : أن ثلاثة وما بعدها إلى تسعة ـ حكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ تثبت فيها التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً . أما «عشرة» فتسقط منها التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ـ على العكس من ثلاثة فما بعدها . ثم ذكر حكم اثنى، واثنتى ـ فقال :

(*) « وأحد » مفعول اذكر مقدم « وصلنه» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة والهاء مفعوله «بعشر» متعلق به « مركباً قاصد» حالان من فاعل اذكر « معدود» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « ذكر » نعت لمعدود (*) إحدى عشرة» مفعول قل مقصود لفظه « والشين» مبتدأ أول « فيها عن تميم » متعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسره » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، والهاء فى «كسره» مبدلة من تاء التأنيث للوقف .

(*) «ومع» مع ظرف متعلق بافعل « غير أحد »غير مضاف إليه وأحد كذلك« وإحدى» معطوف على أحد «ما» اسم موصول مفعول مقدم لافعل «معهما» مع متعلق بفعلت والضمير المضاف إليه عائد إلى أحد وإحدى « فعلت » الجملة صلة ما « فافعل » الفاء زائدة و« افعل » فعل أمر « قصدا » حال من ضمير « افعل » على تأويله بمشتق هو اسم فاعل — أى قاصداً ،

(*) «ولثلاثة» جار ومجرور خبر مقدم « وتسعة وما » معطوفان على ثلاثة ، وما اسم موصول «بينهما» بين ظرف متعلق بمحذوف صلة ما «إن ركبا» شرط وفعله، والألف نائب فاعل، وجوابه الشرط محذوف «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر « قدما »قدم فعل ماض للمجهول والجملة صلة ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل يعود إلى ما ، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية لا محل لها .

وتمييزُ ذلك كُلّه مُفردٌ منصوب(١) نحو : (إنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً — إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً — وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً — إنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)(٢) .

وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً) — فأسباطاً بدل من اثنتَى عشرة(٣) والتمييزُ محذوفٌ — أى : اثْنَتى عشرةَ فرقةً .

(وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ ، وَعَشْرَا اثْنَيْ ، إذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالألِفِ وَالفَتْحُ فى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ)(*)

أى أتبع « اثنى » المؤنثة كلمة «عشرة» المؤنثة ، واذكر كلمة «عشر» المذكرة بعد «اثنى» المذكرة، وهما يعربان إعراب المثنى ، فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

أما العجز — وهو « عشر » — فيبنى على الفتح ، وغيرهما من الأعداد المركبة يبنى فتح الجزأين فى القول المألوف — أى الشائع .

(١) ونكرة أيضاً . وإنما كان مفرداً نكرة ؛ لأنه جيء به لبيان حقيقة المعدود ، وذلك يحصل بالمفرد النكرة التى هى الأصل — ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التى هى فى صورة نون الجمع . (٢) ٤ سورة يوسف ، ٣٦ سورة التوبة ، ١٤٢ ، الأعراف ، ٢٣ ص

(٣) أى بدل كل من كل ، وليس بتمييز لأنه جمع . ولا يقال إن المبدل منه فى نية الطرح ، ولو قيل : « وقطعناهم أسباطاً » لفاتت فائدة كمية العدد وهى مطلوبة — لأنا نقول : إن ذلك أغلبى ، وقد يخرج القرآن على غير الغالب ، كما فى قراءة التنوين فى « ثلثمائة سنين » . وخرج بعضهم الآية — على أن تمييز المركب بالجمع جائز ؛ إذا صدق

(*) « عشرة » مفعول أول لأول « اثنتى » مفعول ثان « وعشراً » معطوف على عشرة « اثنى » معطوف على اثنتى ، وفى هذا عطف على معمولين لعامل واحد ، وذلك جائز « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « أنثى » مفعول تشا مقدم وهو فعل الشرط « أو ذكرا » عطف على أنثى ، وجواب الشرط محذوف (*) «واليا» مبتدأ وقصر للضرورة «لغير الرفع» لغير متعلق بمحذوف خبر والرفع مضاف إليه «والفتح» مبتدأ «فى جزأى» متعلق بألف «سواهما» سوى مضاف إليه والضمير مضاف إليه أيضا «ألف» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الفتح ، والجملة خبره .

ولو كان «أسباطاً» تمييزاً — لَذُكِّرَ العددَانِ(١) ؛ لأنَّ السِّبط مذَكّر.

وزعم الناظم أنه تمييز — وأنَّ ذِكْرَ «أُمماً» رجَّح حُكْمَ التأنيث(٢) — كما رَجَّحَهُ ذِكْرُ «كاعِبَانِ ومُعْصِر» فى قوله :

* ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ وَمُعْصِرُ *(٣)

(فصل) ويجوزُ فى العَددِ المركّبِ — غير اثْنَىْ عشَرَ واثْنَتَىْ عَشْرَةَ(٤) — أَنْ يُضَافَ إِلَى مُسْتَحِقِّ المعدودِ(٥) فَيُسْتَغْنَى عن التمييزِ، نحو : هذه أَحَدَ عَشَرَ زيدٍ.

على كل واحد من العدد، وهنا كذلك ؛ لأن المراد : وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة، كل فرقة أسباط، فوضع «أسباط» موضع فرقة. الآية : ١٦٠ — سورة الأعراف

(١) أى فكان يقال : اثنى عشر بتذكيرهما (٢) أى فى «أسباطاً» لأنه وصف «بأمما»، وهو جمع أمة.

(٣) تقدم قريباً. انظر صفحة ٩٨، وكان القياس أن يقال : ثلاثة شخوص ؛ لأن الشخص مذكر، ولكن التفسير بكاعبان ومعصر — وهما مؤنثان — رجح تأنيثه.

وفى تمييز العشرين ونحوه من ألفاظ العقود — يقول الناظم :

(وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا)(*)

أى : أن العدد من عشرين إلى تسعين — يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً، ويذكر قبله النيف، ويعطف هو عليه.

(٤) لأن «عشرة» فيهما بمنزلة نون المثنى، فلا تجامع الإضافة — كالنون.

(٥) أى إلى شىء يستحقه، وذلك بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه، أو منتسباً له بأى صلة من صلات الإضافة الدالة على الاستحقاق.

(*) «العشرين» مفعول ميز «للتسعينا بواحد» متعلقان بميز، واللام بمعنى إلى والألف للإطلاق «كأربعين» خبر لمبتدأ محذوف ؛ أى وذلك كأربعين «حينا» تمييز لأربعين.

ويجبُ عند البصريين بقاءُ البناءِ في الجُزأَين[١] . وحَكَى سيبويه الإعْرابَ في آخِرِ الثاني[٢] — كما في بَعْلَبَكَّ ، وقال : هي لُغةٌ رديئةٌ . وَحَكَى الكوفيون وجهاً ثالثا ؛ وهو : أَنْ يُضَافَ الأوَّلُ إلى الثاني — كما في عبد الله[٣] ، نحو : ما فَعلَتْ خمسةُ عَشْرِكَ . وأجازوا أيضا هذا الوجهَ — دونَ إضَافَةٍ[٤] ، استدْلالاً بقوله :

(١) أي كما يبقى مع التمييز ، ولم تؤثر الإضافة ، لقلتها ، ولأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع — فكذلك مع الإضافة. ويكونان في محل رفع أو نصب أو جر — على حسب حاجة الجملة .

(٢) أي : ويبقى الجزء الأول على بنائه على الفتح في جميع الحالات ؛ لأن المضاف مجموع الجزأين؛ فهما كاسم واحد في إعرابه في آخره . تقول : ثلاثة عشر على — إن ثلاثة عشر محمد عندي — حافظت على ثلاثة عشر أحمد ؛ فثلاثة عشر في هذه الأمثلة معربة ، وعجزها في الأول مبتدأ ، وفي الثاني اسم إن ، وفي الثالث مجرور بعلى . وفي حكم تمييز المركب يقول الناظم :

(وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا ، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ)(*)

أي أن تمييز العدد المركب — كتمييز عشرين وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً . وإذا أضيف العدد المركب بقي الجزآن على بنائهما عند الجمهور . وقد يعرب العجز ويبقى الصدر على بنائه ، وهو مذهب سيبويه وآخرين .

(٣) أي : فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة إلى مستحق المعدود . وقيل : إنه سمع ذلك عن العرب .

(٤) أي إلى مستحق المعدود، تقول : هذه خمسة عشر — بجر عشر، وتعرب خمسة على

(* « مركباً » مفعول ميزوا « بمثل ما » بمثل متعلق بميزوا وما اسم موصول مضاف إليه « ميز عشرون » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما ، والعائد محذوف — أي به « فسوينهما » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، والضمير البارز مفعوله عائد إلى مركب وعشرين (* « وإن أضيف » شرط وفعله « عدد » نائب فاعل أضيف « مركب » نعت لعدد « يبق » جواب الشرط مجزوم بحذف الألف « البنا » فاعل يبق وقصر للضرورة « وعجز » مبتدأ « قد يعرب » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبره.

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ (١)

حسب العوامل ، والرأيان الأخيران ضعيفان .

(١) بيت من الرجز، ينسب لنفيع بن طارق، وقيل : أنشده فى أرجوزة ليست له:
اللغة والاعراب : « كلف » ماض للمجهول - بالتشديد من التكليف، وهو تحمل مافيه كلفة ومشقة . وقرىء : كلف - من الكلف ، يقال : كلف بكذا - أى أولع به . عنائه، العناء معناه: التعب والجهد . شقوته : شقائه وعسره . من حجته : من عامه ذلك . « كلف » فعل ماض للمجهول «من عنائه » من للتعليل . عنائه مجرور ومضاف إلى الهاء « وشقوته» معطوف على عنائه «بنت» مفعول ثان لـكلف «ثمانى عشرة» ثمان مضاف إليه وهو مضاف إلى عشرة « من حجته » من جارة بمعنى « فى » . وحجته مجرورة بها
والمعنى : أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعبه وشقائه - مشقة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك .

والشاهد : فى قوله « ثمانى عشرة » فقد استشهد به الـكوفيون على جواز إضافة صدر المركب العددى إلى عجزه - وإن لم يضف المجموع إلى شىء آخر ؛ فقد أضيف ثمانى إلى عشرة مع عدم إضافتها إلى غيرها - كما فى خمس عشرة محمد .

هذا : وقد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، فيضاف إلى مستحق المعدود كالمركب ، تقول : هذه ثلاثتنا ، أو ثلاثة محمد - إلى تسعة ، وهذه عشرون ، أو عشرو على. وكذلك بقية العقود .

ومن المفرد : واحد ومؤنثه، واثنان كذلك ؛ تقول . هذا واحد زملائه . وهذه واحدة أسرتها . وهذان اثنا محمد - إشارة إلى كتابين مثلا . وهاتان الفتاتان اثنتا مصر .

وخلاصة ما تقدم : أن ألفاظ العدد بالنسبة للاستعمال أربعة أنواع :
مفرد ، وهو : الواحد والاثنان ، وعشرون ، وتسعون - وما بينهما .
ومضاف، وهو : ثلاثة وعشرة، وما بينهما . ومائة . وألف.
ومركب، وهو : أحد عشر، وتسعة عشر - وما بينهما.
ومعطوف وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون - وما بينهما .

وتمييزها فى الغالب هو : واحد واثنان - لا يحتاجان لتمييز : وثلاثة وعشرة وما بينهما تميز بجمع تـكسير للقلة مجرور. وجنس المائة والألف يحتاج إلى مفرد مجرور بالإضافة أو بمن مع التفصيل الذى ذكره المصنف . وما عدا ذلك يحتاج إلى مفرد منصوب :

(فصل) ويجوزُ أَنْ تَصُوغَ من اثنَين وَعَشَرَةٍ وَمَا بينهما(١) ـ اسمَ فاعلٍ كما تَصُوغه مِن «فَعَلَ» ؛ فتقولُ : ثانٍ ، وثالث ، ورابع . . إلى العاشر(٢) كما تقول: ضَارب وقَاعد. ويَجبُ فيه أبداً: أَنْ يُذَكَّرَ مع المذكّر، ويُؤَنَّثَ مع المؤنثِ — كما يجبُ ذلك مع ضَارِبٍ، ونحوه . فأمَّا ما دُونَ الاثنين ، فإنَّه وضِعَ عَلَى ذلك من أوَّلِ الأمرِ(٣) ، فقيل : واحدٌ ـ وَوَاحدةٌ

تنبيهان : (١) إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد « عشرون وبابه » ، أو المعطوف ـ جاز فى هذا النعت : الإفراد مراعاة للفظ المنعوت ، ، وجاز الجمع مراعاة لمعناه ، تقول : عندنا خمسة عشر خبيراً عالماً أو علماء ـ وعشرون مهندساً ماهراً أو ماهرين ـ وخمسة وعشرون طبيباً ذكياً أو أذكياء .

ومراعاة اللفظ أكثر ، ومثل النعت غيره من بقية التوابع .

(ب) وإذا ميز عدد مركب بشيئين ، فالحكم لمذكرهما مطلقاً إن وجد العقل ، سواء سبق المذكر أولا ـ وقع الفصل بين أولا ، تقول : عندى خمسة عشر طالباً وطالبة ، وخمسة عشر طالبة وطالباً . وإن فقد العقل فللسابق ؛ بشرط اتصال التمييز بالعدد ، نحو : عندى خمسة عشر جملا وناقة ، وخمس عشرة ناقة وجملا .

فإن فصل بين العدد والتمييز بين ؛ فالحكم للمؤنث ، نحو : عندى ست عشرة مابين ناقة وجمل ـ أو ما بين جمل وناقة .

(١) الأصل فى الاشتقاق : أن يكون ـ على الأرجح ـ من المصدر، وهذه الأعداد أسماء أجناس جامدة وليست بمصادر ؛ فالاشتقاق منها سماعى يقتصر فيه على المسموع مثل قولهم : تربت يداك ـ من التراب ، واستحجر الطين ـ من الحجر .

وقد أجاز المجمع اللغوى المصرى : الاشتقاق من الأسماء الجامدة عند الحاجة .

(٢) إذا أردت من «ثالث» ـ مثلا ـ معنى جاعل الاثنين ثلاثة ـ كان مشتقاً من مصدر : ثلث الاثنين أثلثهما ـ أى جعلتهما ثلاثة . وإن أردت أنه واحد من هذه العدة ـــ كان مشتقاً من اسم العدد الذى هو ثلاثة ؛ لأن العرب لم تستعمل فعلا ولا مصدراً بهذا المعنى .

(٣) أى أنه اسم وليس بوصف . وقال الرضى : « واحد » اسم فاعل ، من وحَد يحِدِ وحداً ـ أى انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ـ أى العدد المنفرد .

ولكَ في اسمِ الفاعلِ المذكورِ [١] أن تَستعمِلَه بحسبِ المعنَى الذى تُريدُه على سبعةِ أوجُهٍ :

(أحدها) أن تَستَعمِلَه مع أَصْلِه ؛ ليُفيدَ الاتِّصَافَ بمعناهُ مجرّداً ، فتقول : ثالث ، وَرابع [٢] قال : * لِسِتَّةِ أَعوامٍ وَذَا العَامُ سابِعُ * [٣]

---

(١) وهو ثان ، وعاشر ، وما بينهما .

(٢) ويكون معناه حينئذ : أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، وهى كونه ثالثة أو رابعاً — أى فى المرتبة الثالثة أو الرابعة. ويقال فى المؤنثة : ثالثة أو رابعة ..إلخ. ويعرب « فاعل » فى هذه الحالة بالحركات الظاهرة — على حسب مايقتضيه الكلام.

(٣) عجز بيت من الطويل — للنابغة الذبيانى ، وصدره :

* تَوَهَّمتُ آياتٍ لهـا فعَرَفتُها *

اللغة والاعراب . توهمت : وقع فى وهمى وذهنى . آيات : علامات — جمع آية وهى العلامة . « آيات » مفعول توهمت منصوب بالكسرة «لستة أعوام» متعلق بعرفتها ومضاف إليه « وذا » الواو عاطفة و « ذا » اسم إشارة مبتدأ «العام» بدل «سابع» خبر

والمعنى : توهمت علامات لهذه الديار وسكانها ؛ من النؤى والأثافى — وغير ذلك فعرفتها بعد مرور ستة أعوام على تركها . وهذا العام الذى أنا فيه هو السابع .

والشاهد : فى قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مفرد مأخوذ من لفظ « سبعة » مجرد عن الإضافة ، ومعناه : اتصاف الموصوف بهذا العدد فحسب .

وفى هذا الاستعمال يقول الناظم :

(وَصُغْ مِنَ اثنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَـ « فَاعِـلٍ » مِنْ فَعَلا
وَاختِمْهُ فى التَّأنِيثِ بالتَّا ، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فاذْكُرْ «فَاعِلاً» بِغَيْرِتَا) (*)

(*) « فما فوق » الفاء عاطفة ، و «ما» موصولة معطوفة على اثنين ، « فوق » ظرف مبنى على الضم متعلق بمحذوف صلة ما، والعائد محذوف — أى فما فوقها «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصغ « كفاعل » جار ومجرور صفة لمفعول صغ المحذوف — أى صغ وزناً مماثلا لفاعل « من فعلا » متعلق بفاعل (*) « فى التأنيث» حال من الهاء فى اختمه « بالتاء » متعلق باختمه «ومتى» اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو ظرف فى محل نصب بذكرت « ذكرت » فعل الشرط فى محل جزم « فاذكر فاعلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط « بغيرتا » متعلق بمحذوف نعت لفاعلا .

(الثانى) أن تَستَعملَه مع أَصْلِه ؛ ليُفيدَ أَنَّ الموصوفَ به بعضُ تلك العِدَّةِ المعيَّنة لاغيرُ ؛ فتقول: خامسُ خَمسة ـ أى بعضُ جماعةٍ مُنحَصرةٍ فى خَمْسَة.

ويَجِبُ حينئذٍ: إضافَتُه إلى أَصْله(١) ـ كما يجبُ إضافة البَعض إلى كلِّه ، قال الله تعالى : (إذ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ)(٢) وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) .

وزعم الأخفشُ وَقُطرُبٌ والكسائى وثَعلبٌ : أَنَّه يجوزُ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثانى ، ونَصْبُهُ إيَّاهُ(٣) ـ كما يجوزُ فى « ضاربُ زيدٍ » .

وزَعَمَ النَّاظِمُ أَنَّ ذلك جائزٌ فى « ثانٍ » فقط(٤) .

أى : صغ من العدد « اثنين » أو ما فوقه إلى عشرة ـ وزناً على مثال «فاعل» ، كما تصوغه من الفعل الثلاثى « فَعَل » . واختم «فاعلا» بالتاء حين يكون المعنى على التأنيث فتقول : ثالثة ورابعة ؛ وإذا كان المعنى على التذكير ـ فلا تأت بالتاء .

(١) ويكون من إضافة الشىء إلى جزئه ، والمراد : الوجوب الإضافى . والغرض منع نصب الوصف مابنى هو منه ـ كما سيأتى عن الأخفش ؛ لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب ، وإلا ـ فإنه يجوز خامس من خمسة مثلا . والفرق بين هذه الصيغة وما قبلها: أنها تدل على الاتصاف بالعدد، مزيداً عليه الدلالة على أنها فرد منه و بعض من كله

(٢) «ثانى» حال من الهاء فى أخرجه، و«اثنين» مضاف إليه . الآية ٤٠ ـ سورة التوبة

(٣) فيقال : ثالث ثلاثةٍ ـ بجر ثلاثة بالإضافة ، ونصبها على أنها مفعول به .

(٤) حجته : أن لثان فعلا ؛ فقد روى أن العرب تقول : ثنيت الرجلين ـ إذا كنت الثانى منهما ، ولا تقول : ثلثت الرجال ـ إذا كنت الثالث منهم ، وإذا جاز ثنيت الرجلين ـ جاز ثنيت الاثنين . وفى الصحاح الجوهرى ، يقال : ثلثت القوم أثلثهم إذا كنت ثالثهم ، أو أكملتهم ثلاثة . وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(الثالث) أن تستعمله مع ما دون أصله (١)؛ ليُفيدَ معنَى التصيير، فتقولُ: هذا رابعُ ثلاثةٍ - أى: جاعلُ الثلاثةِ بنفسِه أربعةً، قال الله تعالى: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى (٢) ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ) (٣).

ويجوزُ حينئذٍ إضافتُه وإعمالُه (٤)؛ كما يجوز الوجهان فى «جاعِل»،

(وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ) (*)

أى: إن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوق - الدلالة على أنه بعض مما بنى منه - أى واحد مما اشتق منه - فأضف إليه مثل بعض؛ أى كما تضيف بعضاً إلى كل - والمضاف إليه هو الذى اشتق منه.

(١) أى مع العدد الأقل منه مباشرة وينقص عنه بدرجة واحدة؛ فلا يقال: رابع اثنين مثلا، أو خامس ثلاثة. (٢) أى محادثة سرية

(٣) «سادس» مضاف إلى الضمير العائد إلى خمسة، والضمير بمنزلة مرجعه. وكذلك رابع مضاف إلى الضمير العائد إلى ثلاثة؛ فكأنه مضاف إليها الآية ٧: المجادلة

(٤) أى إضافته إلى العدد الأقل منه مباشرة، إن كان بمعنى المضى؛ فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال - جاز مع الإضافة: تنوينه، ونصبه على اعتباره مفعولا به؛ مع ملاحظة ما يشترط فى إعمال اسم الفاعل من اعتماده على نفى أو استفهام أو غيرها. وإنما عمل الوصف فى هذه الحالة؛ لأن له فعلا، فإنه يقال: ثلثت الطالبين - أى صيرتهم ثلاثة بانضمامى إليهم، وكذلك ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة «ففاعل» هنا بمعنى جاعل، والمصدر الثلث والربع ... إلخ - على وزن الضرب والمضارع على وزن يضرب؛ إلا ما كانت لامه عيناً، وهو ربع، وسبع، وتسع.

(*) «وإن ترد» شرط وفعله «بعض» مفعول ترد «الذى» مضاف إليه «منه» متعلق ببنى الواقع صلة الموصول «تضف» فعل مضارع مجزوم جواب الشرط ومفعوله ضمير محذوف يعود إلى فاعل «إليه» متعلق بتضف، والهاء فى منه وإليه - عائدة إلى الموصول الواقع على العدد، ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل، فالصلة جارية على غير صاحبها «مثل بعض» مثل حال من مفعول تضف المحذوف، وبعض مضاف إليه «بين» صفة لبعض

و « مُصَيِّر » ، ونحوهما[١] .

وَلاَ يُسْتَعمل بهذا الاستعمال « ثَانٍ » ؛ فلا يقَال : ثَانِى واحدٍ — ولا ثَانٍ واحداً. وأجازَه بعضُهم[٢] وحكَاه عن العرَبِ .

(الرابع) أن تَستعمِله مع العَشرَةِ ؛ ليُفيدَ الاتِّصَافَ بمعناهُ مقيَّداً بمصاحبَةِ العشرةِ[٣] ؛ فتقول : حادِى عشَرَ بتذكيرهما — وحادِيَةَ عشرةَ بتأنيثهما . وكذا تَصنعُ فى البواقى ؛ تُذكِّرُ اللفظَين مع المذكَّرِ — وتؤنِّثُهما مع المؤنَّثِ ، فتقول : الجزءُ الخامسَ عشَرَ — والمقامةُ السادسةَ عَشْرَة[٤] . وحَيثُ استعَملْتَ الواحدَ أو الواحدةَ مع العَشرةِ ، أو معَ

مضارعه مفتوح العين لا مكسورها ، ويقال : كان القوم تسعة عشر فعشَرْتهم — وتسعة وعشرين فثلثتهم — أى صيرتهم عشرين وثلاثين ؛ وهكذا إلى ٩٩ فأمأميتهم — وكانوا ٩٩٩ فآلفتهم . فأنا ممِىء ومؤلف . (١) أى : من أفعال التحويل والانتقال .

(٢) وهو الكسائى ، فلا مانع عنده من أن يقال : محمد ثان واحداً — أى مصير الواحد اثنين بنفسه . وفى هذا الاستعمال الثالث يقول الناظم :

(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ — فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا)(*)

أى : إذا أردت بفاعل أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة — فاحكم له بحكم « جاعل » ؛ أى بحكم اسم الفاعل من « جعل » الذى يفيد التصيير والتحويل ؛ فإنه ينصب المفعول به إذا تحقق شرط عمله . وهذه الاستعمالات الثلاثة « لفاعل » المفردة ، من غير أن تليها كلمة « عشرة » . ولها معها ثلاثة أخرى ستأتى

(٣) أى أن الوصف مرتبط بالعشرة ارتباط زيادة عليها .

(٤) وحكم هذا النوع : وجوب فتح الجزأين معاً ، ويكونان فى محل رفع أو نصب أو جر — على حسب حاجة الجملة .

(*) « جعل » مفعول ترد الواقع شرطاً لإن « الأقل » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول « مثل ما » مثل مفعوله الثانى وما موصول مضاف إليه « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « فحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و« حكم » مفعول مقدم لا حكما « جاعل » مضاف إليه « له » متعلق باحكما الواقع جواباً للشرط ، وهو مبنى لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً .

مافوقَهَا كالعشرين ـ فإنَّكَ تَقْلِبُ فاءهما إلى مَوْطِنِ لامِهما وتُصيِّرُها ياءً[١]
فتقولُ : حادٍ ، وحادية .

(الخامس) أن تَستعمِلَه معها ؛ ليُفيدُ مَعنى ثَانى اثْنَين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذُكِرَ[٢] . ولكَ فى هذه الحالةِ ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها ـ وهو الأصل : أن تأتِيَ بأربعةِ ألفـاظٍ ؛ أوَّلُها الوصف[٣] مركباً مع العَشرة ، والثالث ما اشتُقَّ منـه الوصفُ[٤] مركباً أيضاً مع العَشرة ، وتُضِيفَ جملة التركيب الأوّل إلى جملةِ التركيب الثانى[٥] فتقول : ثَالِثَ عشَرَ ثلاثةَ عشَرَ[٦] .

---

(١) وذلك بناء على القاعدة الصرفية ، وهى قلب الواو ياء إذا تطرفت إثر كسرة ، وتاء التأنيث فى حادية فى حكم الانفصال ، ثم أعل « حادى » بحذف اليــاء لالتقاء الساكنين لأنه منقوص ، ولم تعل «حادية» لتحرك الياء . و «حادى وحادية» يكونان مركبين مع العشرة ، تقول : اليوم الحادى عشر ـ والليلة الحادية عشرة ، ومعطوفا عليها فى الأعداد المعطوفة ، تقول : اليوم الحادى والعشرون والليلة الحادية والعشرون ولا يستعملان فى غير ذلك . وكذلك « إحدى » تركب مع العشرة ـ أومعطوفا عليها تقول : إحدى عشرة طالبة ، وإحدى وعشرون حجرة . أما « واحدة » فلا تركب مع العشرة إلا سماعا ، وتكون معطوفاً عليها فيقال : هذه واحدة وعشرون ، وكذلك واحد وعشرون . (٢) أى : أنه يدل على أنه بعض مما اشتق منه ، وفرد من تلك الجماعة المنحصرة فى العدد الأصلى .

(٣) وهو صيغة « فاعل » للمذكر ، و « فاعلة » للمؤنث .

(٤) أى العدد الأصلى ، وهو : أحد واثنان وثلاثة بالتاء ـ إلى تسعة فى التذكير وبالعكس فى التأنيث . أما الثانى والرابع فهو العشرة .

(٥) ويكون كل من التركيبين مبنياً على فتح الجزأين ـ ما عدا اثنا واثنتا كما تقدم ، ومحل التركيب الأول بحسب العوامل ، والثانى مجرور دائماً بإضافة التركيب الأول إليه .

(٦) وثالثة عشرة ثلاث عشرة . فتجرى على صيغة « فاعل » ، من التذكير

الثانى : أن تَحذِفَ عَشر من الأوّلِ استغناءً به فى الثانى ، وتُعْرِبَ الأوّل لزوالِ التركيب ، وتَضِيفَه إلى التركيب الثانى[١] .

الثالث : أن تَحذِف العِقدَ من الأوّل والنَّيِّفَ من الثانى[٢] . ولكَ فى هذا الوجهِ وجهان: أحدهما: أن تُعرِبهما لزوالِ مُقتضى البناءِ فيهما[٣] فتجْرى

والتأنيث ما تطابق به مدلولها — وهى فى صدر المركب الأول لا غير — وتطابقها فى الحالتين كلمة « عشر » .

(١) ويبقى مبنياً على فتح الجزأين فى محل جر ؛ تقول : هذا ثالث — ثلاثة عشر . وهذه ثالثة — ثلاث عشرة ؛ فيقتصر على صدر المركب الأول — وهو صيغة « فاعل » وحدها ، ويليه المركب الثانى كاملا . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالا

وفى هذا الوجه والذى قبله — يقول الناظم :

(وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبــــاً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ « فَاعِلاً » بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى)(*)

أى : إن أردت بـ « فاعل » الدلالة على معنى « ثاني اثنين » — كما بينا ، فجيء بتركيبين على النحو الذى بسطه المصنف ، وهذا هو الوجه الأول . أو أضف «فاعلا» بحالتيه وهما : حالة التذكير أو التأنيث — من التركيب الأول بعد حذف كلمة « عشرة » إلى مركب واف بما تنويه — أى كامل؛ وهذا هو الوجه الثانى الكثير الاستعمال .

(٢) فيحذف من المركب الأول عجزه ، وهو « عشر » ، ومن المركب الثانى صدره — وهو صيغة « فاعل » ، وتكون صيغة « فاعل » مطابقة لمدلولها ؛ فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث .

(٣) وهو التركيب ؛ فقد زال منهما لزوال جزء من كليهما .

(*) «مثل» مفعول أردت الواقع شرطاً لإن «ثانى» مضاف إليه، و«اثنين» مضاف إليه الثانى «مركباً» حال من مثل «بتركيبين» متعلق بجيء الواقع جواباً للشرط.

(*) «أو فاعلا» أو عاطفة وفاعلا مفعول أضف معطوف بأو على جيء «بحالتيه» متعلق بمحذوف نعت لفاعلا « إلى مركب » متعلق بأضف « بما » متعلق بيفى ، وجملة « تنوى » صلة ما والعائد محذوف ، وجملة « يفى » صفة لمركب — أى مركب — واف بما تنويه .

الأوّل بمقتضى حُـكْمِ العواملِ ، وتجُرّ الثانى بالإضافة[١] .

والوجه الثانى : أن تُعربَ الأوّلَ وتبنَى الثانى[٢] . حكاه الـكسائى، وابن السّــكيت ، وابن كَيْسان . وَوَجْهُه : أنه قَدَّر ما حُذِفَ من الثانى فبَقِيَ البناءُ بحالِه[٣] ، ولا يُقاسُ على هذا الوجهِ لقلّتِه . وَزَعم بعضُهم : أنه يجوزُ بناؤُهما لحلولِ كلٍّ منهما محلّ المحذوفِ مِن صاحبِه[٤] ، وهذا مردودٌ؛ لأنه لا دليلَ حينئذٍ على أنّ هذَين الاسمين مُنتزَعان من تركيبَين؛ بخلاف ما إذا أُعرِبَ الأوّلُ[٥] . ولم يذكُر الناظم، وابنُه ـ هذا الاستعمال الثالثَ[٦] ، بل ذَكَرَا مكانَه : أنَّكَ تقتصِرُ على التركيبِ الأوّلِ باقيةً بناءَ صَدْرِه[٧] ، وذكَرَا أنَّ بعضَ العرب يُعْرِبُه ، والتّحريرُ ما قدّمتُه[٨]

---

(١) وهو العقد ـ أى لفظ « عشر » دائماً .

(٢) أى : وهو لفظ « عشر » أيضاً .

(٣) أى : لنية وملاحظة الصدر المحذوف ، واعتباره كالموجود .

(٤) أى : وتقدير وملاحظة ما حذف من كل منهما ؛ من صدر ـ أو عجز ـ

(٥) فإن ذلك يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين .

(٦) أى : وهو حذف العقد من الأول، والنيف من الثانى .

(٧) أى : وعجزه ، مقدراً حذف التركيب الثانى بكماله ـ حيث يقول :

(وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا وَنَحْوِهِ . . . .)

ولعل الاستغناء الذى يريده هو : حذف العقد من التركيب الأول ، والنيف من التركيب الثانى ، ويكون قد ذكر الوجه الثالث الذى شرحه المصنف . والمراد بنحو « حادى عشر » ـ ثانى عشر ـ وثالث عشر ... إلى تسعة عشر .

(٨) أى : من وجْهى الاستعمال الثالث فتدبر . وأما حكاية ابن السكيت ومن معه من إعراب الأول ، فهى فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثانى. وما ذكره الناظم

(السادس) أن تستعمله معها ؛ لإفادة معنى رابع ثلاثة [١] ، فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالثُ منها دون ما اشتُقّ منه الوصفُ ؛ فتقول : رابعَ عَشَرَ ثلاثة عشر ، أجاز ذلك سيبويه — ومَنَعه بعضُهم . وعلى الجواز ؛ فيتعيّنُ بالإجماع : أن يكونَ التركيبُ الثانى فى موضع خَفضٍ [٢] ولك أن تَحذِفَ العشرةَ من الأوّل [٣] ، وليس لك مع ذلك أن تحذفَ النَّيِّفَ من الثانى للإلباس [٤] .

يجب حمله على الاقتصار على المركب الأول وإلا كان باطلا ؛ لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين .

والخلاصة

أن فى استعمال « فاعل » كثانى اثنين — خمسة أوجه :

(ا) الإتيان بأربعة ألفاظ، وهذا قليل الاستعمال .

(ب) حذف عقد الأول . (حـ) حذف هذا ونيف الثانى وبناء ما بقى .

(د) حذفهما وإعراب الباقى .

(هـ) إعراب عقد الوصف وبناء عشر مع حذف نيفه . وليس منها الاقتصار على التركيب الأول بتمامه . وإنما هو فى استعماله ، كالمفرد .

(١) أى : فيستعمل مع العدد الأقل مباشرة من العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل ، وجعل الأقل مساوياً لما فوقه .

(٢) أى بإضافة التركيب الأول إليه ، ولا يجوز أن ينصب مفعولا به وإن كان الوصف بمعنى « جاعل » ؛ لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول لا بد أن يكون منوناً أو مبدوءاً بأل — وهذان ممتنعان مع التركيب . أما التركيب الأول فمبنى على فتح الجزأين

(٣) فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر . ويعرب الوصف حينئذ على حسب العوامل ، أو يبنى بنية العجز ، ويضاف إلى التركيب الثانى لا غير .

(٤) أى : إلباس الوصف بمعنى «جاعل»—بالوصف بمعنى بعض، فتقول: رابعَ عشرَ بفتحهما ؛ لأن هذا يلبس بما ليس أصله تركيبين .

(السابع) أنْ تَستعمِلَه مع العشرين وأخواتها؛ فتقدِّمَه وتَعطِفَ عليه العِقدَ بالواو[١].

(١) أى: خاصة — دون غيرها من حروف العطف، فتقول: الواحد والعشرون — والحادى والعشرون، والواحدة والعشرون — والحادية والعشرون. والثانى والثانية والثلاثون .. إلخ. ولا يجوز حذف الواو؛ فلا يقال: حادى عشرون — كما يقال: حادى عشر. ويعرب المعطوف عليه بالحركات على حسب العوامل، ويتبعه المعطوف فى الإعراب، ولكنه يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم.

وفى هذا الاستعمال يقول الناظم فى البيت الثانى وجزء من الأول:

([وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا وَنَحْوِهِ] وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ «الفَاعِلَ» مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ)(*)

أى: اذكر قبل «عشرين» وبابه — وهو باقى العقود التى بعده — صيغة «فاعل» مأخوذة من أحد الأعداد المحصورة من واحد إلى تسعة، ويكون «فاعل» بحالتيه من التذكير أو التأنيث — على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف، ويليها العقد المعطوف.

فائدة

التاريخ ضرورى للأفراد والجماعات؛ لضبط الشئون وتنظيم الأمور، وما يكون بين كل من معاملات. ولكل فرد طريقته الخاصة فى ذلك. وتختار الجماعات مبدأ زمنياً تؤرخ به الشئون العامة والحوادث الهامة. وكان العرب قبل الإسلام يؤرخون بالخصب، وبالعامل «الوالى الحاكم عليهم»، وبالأمر المشهور — كعام الفيل. فلما فتح سيدنا عمر بلاد الفرس، وذكر له أمر التاريخ عندهم — استحسن ذلك، ورأى أن

(*) «الاستغنا» فاعل شاع وقصر للضرورة «بحادى عشر» متعلق بالاستغنا «ونحوه» معطوف عليه «وقبل عشرين» قبل ظرف متعلق باذكرا، وعشرين مضاف إليه، وألف اذكرا منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة (*) «وبابه» عطف على عشرين «الفاعل» مفعول اذكر «من لفظ العدد» متعلق باذكر أو بنعت للفظ «الفاعل» محذوف، تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ العدد، والعدد مضاف إليه «بحالتيه» متعلق باذكر «قبل واو» قبل ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل «واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى واو، والجملة صفة لواو.

يجعل مبدأ للتاريخ العربى ، وبعد خلاف فى البدء اتفقوا على أن تكون الهجرة — لما لها من أثر عظيم فى نشر الإسلام — مبدأ زمنياً للتاريخ العربى، وأن يكون المحرم هو بدء السنة — وهو قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة .

ويؤرخ بالليالى لسبقها ؛ إذ الشهور عند العرب قمرية ، وأول الشهر القمرى ليلة ، وآخره نهار ؛ فيقال لما يحدث فى أول الشهر : حدث لأول ليلة منه أو لغرته — أو مُهله — أو مُستهله . ولما بعد الليلة الأولى إلى العاشرة : لليلة خلت : ولليلتين خلتا — ولثلاث خلون .. إلخ، ولإحدى عشرة : خلت ، إلى ليلة النصف فيقال : للنصف منه — أو لمنتصفه — أو لانتصافه ، ويصح أن يقال : لخمس عشرة خلت — أو بقيت ، والأول أفصح وأكثر استعمالا . وعند العشرين يقال : لعشر بقين ، أو لثمان بقين — إلى ليلة التاسع والعشرين فيقال : لليلة بقيت . وفى ليلة الثلاثين يقال : لآخر يوم منه — أو لسلخه — أو انسلاخه . وهذا يدل على أن الشهر القمرى كامل — أى ثلاثون يوما .

هذا : ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة — والعكس ؛ فى كل موضع يراد فيه الحديث عن عدد ؛ مدلوله جمع لما لا يعقل . وتاء التأنيث أنسب فى جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث . ونون النسوه أنسب مع جمع القلة للمؤنث .

تتمة

الأفصح فى شين عشرة — الفتح مع التاء ، والتسكين بدونها إذا كانت مفردة ، والعكس إذا كانت مركبة؛ قال تعالى (تلك عشرة كاملة — والفجر وليال عشر) وقال سبحانه (إنى رأيت أحد عشر كوكبا — فانبجست منه اثنتا عشرة عينا) .

(باب كنايات العدد)(١)

وهى ثلاثةٌ : كم ، وكأىٍّ ، وكذا .

أمّا « كم » فتنقسمُ إلى : استفهاميةٍ بمعنى أىّ عَدَد(٢) ، وخبريّةٍ بمعنى كثير(٣) ويشتركانِ فى خمسةِ أمور : كونهما كِنايتين عن عَددٍ مجهول الجنسِ والمقدارِ . وكونهما مَبنيّين(٤) ـ وكونِ البناءِ على السُّكون(٥) ، ولزُوم التَّصدير(٦) . والاحتياج إلى التمييز(٧) .

ويفترقانِ فى خمسةِ أمور أيضاً .

باب كنايات العدد

(١) الكناية : هى التعبير عن الشىء بغير اسمه لسبب بلاغى . وسميت هذه الألفاظ كنايات ؛ لأن كلا منها يكنى به عن معدود ـ وإن كان مبهما

(٢) فيكنى بها عن عدد مبهم ، مجهول الجنس والكمية عند المتكلم ـ معلوم فى ظنه عند المخاطب . ويستعملها : من يسأل عن كمية الشىء وينتظر الجواب .

(٣) فهى أداة للاخبار عن معدود كثير . ويكنى بها عن عـــدد مجهول الجنس والكمية عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم ويريد الإخبار به ، ولا ينتظر جوابا . ويستعملها : من يريد الافتخار والتكثير .

(٤) وذلك لشبههما للحرف فى الوضع على حرفين .

(٥) وهما فى محل رفع أو نصب أو جر ـ على حسب الجملة ، فهما متماثلتان فى إعرابهما المحلى .

(٦) أى : فى جملتيهما ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا حين يكونان مجرورين بحرف جر أو بإضافة . وحكى الأخفش جواز تقديم عامل الخبرية ، وقال إنها لغة . وإذا لم يجرا وكان بعدهما فعل متعد لم يذكر مفعوله ـ فهما فى محل نصب مفعوله ، وإلا فنى محل رفع مبتدأ

(٧) وذلك ليبين إبهامهما ؛ لأن كلا منهما عدد مجهول . ولا يجوز أن يكون التمييز منفياً ؛ فلا تقول : كم لا رجلا جاءك . ويجوز حذف التمييز إن دل عليه دليل ؛ تقول : كم صمت . ومنع بعضهم حذف تمييز « كم » الخبرية .

أحدها : أَنَّ « كَم » الاستفهامية تميَّزُ بمنصوبٍ مفرَدٍ[(١)] ، نحو : كم عبداً مَلَكتَ؟ . ويجوزُ جَرُّهُ بـ «مِن» مُضمرةً جوازاً ـ إنْ جُرَّت « كَم » بحرفٍ[(٢)] نحو : بِكَم درهمٍ اشتريتَ ثَوْبَك ؟

وتميَّزُ الخبريةُ بمجرورٍ[(٣)] مُفردٍ أو مجموعٍ ، نحو : كَم رجالٍ جاءوك — وَكَم امرأَةٍ جاءَتْكَ ، والإفرادُ أكثرُ وأَبلغُ .

---

(١) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التميز جمعاً منصوباً ، وقد استشهد بها الكوفيون على صحة وقوع التميز جمعاً ، تقول : كم شهوداً لك ؟ وقيل: يجوز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : كم غلمانا لك ؟ إذا كان السؤال عن الأصناف ـ وإلا فلا .

(٢) المشهور منع ظهور « من » عند دخول حرف الجر على « كم » ؛ لأن حرف الجر عوض عن التلفظ بمن . وقيل: يجوز : بكم من درهم اشتريت . ولم يشترط بعض النحاة لجر تمييزها ـ جرها بحرف جر ؛ مستدلا بقوله تعالى : (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) ـ وهو رأى ضعيف . وفيما تقدم يقول الناظم :

(مَيِّزْ فى الِاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا
وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ « مِنْ » مُضْمَرَا   إنْ وَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)(*)

أى : أن تميز « كم » الاستفهامية يكون كمميز « عشرين » وأخواته ـ مفرداً منصوباً . ويجوز جره بمن مضمرة ؛ إن وقت « كم » بعد حرف جر ظاهر ، وقد أوضح المصنف القول فى ذلك .

(٣) ويكون الجر بإضافة « كم » إليه على الصحيح ، وقيل : « بمن » مقدرة ، ويجوز إظهارها . قال تعالى (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً) .

(*) « كم » مفعول ميز مقصود لفظه « بمثل » متعلق بميز « ما » اسم موصول مضاف إليه « عشرين » مفعول ميزت والجملة صلة والعائد محذوف ـ أى ميزت به عشرين « ككم » الكاف جارة لقول محذوف ، و « كم » اسم استفهام مبتدأ « شخصاً » تمييز لكم « سما » فعل ماض والفاعل يعود على كم، والجملة خبر المبتدأ (*) « أن تجره » تجر فعل مضارع منصوب بأن فى تأويل مصدر مفعول أجز ، والهاء عائدة إلى التمييز « من » فاعل تجر مقصود لفظها « مضمرا » حال من من « إن وليت » شرط وفعله « كم » فاعل وليت « حرف جر » حرف مفعول وليت وجر مضاف إليه « مظهرا » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه .

والثانى : أَنَّ الخبريَّة تختصُّ بالماضى كرُبَّ ؛ لا يجوز : كم غلمانٍ سأَمْلِكُهم ، كما لا يجوز : رُبَّ غلمانٍ سأَمْلِكهم (١) . ويجوزُ : كم

ويشترط لجر التمييز : أن يكون متصلا بها غير مفصول منها بشىء . ويصح فصل التمييز منها ؛ فإن كان الفصل بجملة كقول الشاعر :

* كم نالَنِي مِنهمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ *

أو بظرف وجار ومجرور معاً كقوله :

تؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ ... من الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

ـ تعين النصب على الصحيح ، ولا يجوز جره إلا فى ضرورة الشعر . وإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار والمجرور ـ جاز الأمران ، والنصب أرجح ، نحو : كم دون النبوغ سهراً ـ وكم له مجهوداً . ولا يفصل بين الخبرية ومميزها المجرور بالإضافة ـ إلا فى الضرورة ؛ بخلاف الاستفهامية ، فإن الفصل جائز فى السعة ، نحو : كم عندك عبداً ؟ . وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله ـ وجب جر التمييز « بمن » ؛ لئلا يتوهم أن المنصوب مفعول به وليس تمييزاً ، كقوله تعالى : (كم تركوا من جنات وعيون ـ وكم أهلكنا من قرية) ؛ فـ « كم » فى الآيتين فى محل نصب مفعول به . هذا : وتدخل « من » على مميز « كم » الخبرية بكثرة نحو (وكم من ملك) ، والاستفهامية بقلة وإن لم تجر ـ نحو (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) . وإلى حكم تمييز « كم » الخبرية ـ يشير الناظم بقوله :

(وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ) (*)

أى : أن تمييز « كم » الخبرية ، كتمييز العدد « عشرة » ـ أى جمعاً مجروراً فى الغالب ، أو كتمييز المائة ـ أى مفرداً مجروراً .

(١) لأن التكثير والتقليل لا يكونان إلا فيما عرف مقداره ، وهذا لا يتحقق إلا فى شىء مضى ، أما المستقبل فمجهول .

(*) « مخبراً » حال من فاعل استعملنها « كعشرة » متعلق بمحذوف ، نعت لمصدر محذوف ـ أى استعمالا كاستعمال عشرة « أو مائة » معطوف على عشرة « ككم » الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف ، و « كم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ « رجال » مضاف إليه والخبر محذوف أى كثير عندى مثلا « أو مره » معطوف على رجال . وأصل مره : امرأة ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت استغناء بهمزة الوصل .

عبداً ستشتريه ؟[١] .

والثالث : أَنَّ المتكلِّمَ بها لا يَسْتَدْعِي جواباً مِن مخاطَبِه[٢] .

والرابع : أَنّهُ يَتَوَجَّهُ إليه التصديقُ أو التكذيبُ[٣] .

والخامس : أَنَّ المبدَلَ منها لا يقترِنُ بهمزة الاستفهام[٤] تقول : كَم رجالٍ فى الدارِ — عشرونَ بل ثلاثون ، ويُقَالُ : كم مالُكَ ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟

(تنبيه) يُرْوَى قولُ الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى[٥]

---

(١) لأن الاستفهام لتعيين المجهول — يكون فى الماضى والمستقبل .

(٢) لأنه مخبر لا مستخبر ، بخلاف الاستفهامية . والأحسن فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب — ويجوز رفعه مطلقاً .

(٣) لأنه مخبر ، والخبر عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه .

(٤) لأن هذا البدل خبرى كالمبدل منه وهو « كم » ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام ؛ بخلاف الاستفهامية ، فإنه يجب اقتران البدل منها بالهمزة ؛ لأنها تتضمن معنى الاستفهام ، قال الناظم :

(وَبَدَلُ المضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِى هَمْزاً ؛ كَمَنْ ذَا ؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِى ؟)

(٥) بيت من الكامل ، من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً الشاعر . وكان الهجاء بينهما مستديماً .

اللغة والاعراب. فدعاء: وصف الأنثى، من الفدع — وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيهما، وذلك من كثرة الحلب — أو المشى وراء الإبل حلبت على: أى على كره منى . عشارى: جمع عُشَراء — وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر . « كم » خبرية مبتدأ ، أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية « عمة » بالجر تمييز « لكم » على الخبرية، وبالنصب على الاستفهامية « لك » جار ومجرور صفة لعمة، « وخالة » معطوفة على

— بجرِّ عمَّة وخالَة عَلَى أَنَّ « كم » خبريَّة — وبنصبهماَ ؛ فقيل : إنَّ تميماً تُجيز نصبَ مُمَيِّز الخبريَّةِ مفرداً[١] ، وقيلَ : عَلَى الاستفهامِ التهكُّمِيِّ . وعليهما[٢] فهى مبتدأ ، و « قد حَلَبت » خَبَر ، والتَّاء للجماعةِ لأنهماَ عمَّات وخالاَت[٣] — وبرفعهما على الابتداء ، و « حَلَبت » خَبَرٌ للعَمَّة أو الخالَةِ ، وَخَبَرُ الأخرى محذوف[٤] وإلاَّ لقيل : قد حَلَبتاَ ، والتاء فى حَلَبَت للوَحدة ؛ لأنَّهما عَمَّةٌ واحدةٌ وَخَالَةٌ واحدةٌ ، و « كَم » نَصْبٌ عَلَى المصدريَّة[٥] أو الظَّرفيَّة — أى : كَم حَلبةً ، أو وقتاً .

عمة « فدعاء » صفة لعمة وخالة ، منصوب بالفتحة على رواية النصب ، وعلى رواية الجر — بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف ، «قد حلبت» ، الجملة خبر «كم» « على » متعلق بحلبت « عشارى » مفعول حلبت ، وياء المتكلم مضاف إليه

والمعنى — على الإخبار : كثير من عماتك وخالاتك ياجرير ، كن من جملة خدمى وقد تعوجت أرساغن من كثرة حلبهن نياقى على كره منى .

وعلى الاستفهام : أخبرنى ياجرير — بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى و يحلبن نياقى ، حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب ، فقد نسيت عددهن ؟

والشاهد : «فى عمة وخالة » فقد روى فيهما الرفع والنصب والجر ، وقد ذكر المصنف تخريج كل ، فتنبه يا أخى

(١) قال الرضى : وبعض العرب ينصب مميز « كم » الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً ؛ اعتماداً فى التمييز بينها وبين الاستفهامية — على قرينة الحال . وعلى هذا يجوز نصب «عمة» — مع كون « كم » خبرية . وقول الرضى هذا : هو الذى اعتمد عليه الذين أجازوا النصب فى تمييز كم الخبرية . (٢) أى : على رواية الجر ، والنصب .

(٣) لأن « كم » واقعة على متعدد ، أو للوحدة ، وأفرد الضمير نظراً للفظ « كم » .

(٤) أو جملة «قد حلبت» خبر عنهما ، والإفراد على تأويله بكل منهما ، كما قيل : الأذان والإقامة سنة — أى كل منهما .

(٥) فى هذا التعبير تسامح ، والأحسن أن يقال : نصب على المفعولية المطلقة .

وأما « كأيِّن »(١) : فبمنزلةِ « كَم »(٢) الخبريَّة ؛ فى إفادهِ التَّكثير، وفى لُزُوم التَّصدير ، وفى انجرار التمييز ؛ إلاَّ أَنْ جرَّه بمِن ظاهرة — لا بالإضافة(٣) ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا)(٤) وقد يُنصَبُ كقوله :

اطْرُدِ الْيَأْسَ بالرَّجَا فَكَأَىٍّ آلِمًا حُمَّ يُسْرُه بَعْدَ عُسْرِ(٥)

هذا : وحاصل إعراب « كم » بقسميها : أنها إذا وقعت على زمان أو مكان — فهى ظرف للفعل بعدها مبنى على السكون فى محل نصب ، نحو : كم يوما صمت؟ وكم ميلا مشيت؟ وإن وقعت على حدث — فهى فى محل نصب مفعول مطلق لما بعدها ، نحو : كم زيارة زرت أخاك . وإن وقعت على ذات ؛ فإن لم يليها فعل ، نحو : كم طالب في الفصل ؟ ، أو وليها وكان لازماً ، نحو : كم رجلا اشتغل ، أو متعدياً رافعاً ضميرها نحو : كم محتاج ساعدته — فهى مبتدأ وما بعدها خبر . وإن كان الفعل بعدها متعدياً لم يستوف مفعوله — فهى فى محل نصب مفعوله ، نحو : كم قرشا أعطيت السائل ؟ وإن سبقها حرف جر أو مضاف — فهى فى محل جر ، نحو : فى كم ساعة تنتهى من الامتحان — وفوق كم حاجز يقفز الحصان .

(١) أصل هذه النون التنوين ، فيصح الرجوع إلى أصلها عند الكتابة والوقف . والأحسن إثبات نونها خطاً ونطقاً ، ويقال لها «كائن» و«كأين» ، ويكنى بها عن العدد.

(٢) مذهب ابن مالك : أن «كأى» تكون خبرية وتكون استفهامية . وهو رأى ابن عصفور، وإعرابها كإعراب « كم » . نحو: كأين من معدم أعنته.

(٣) لأن نون « كأين » أصلها التنوين كما قلنا . وهو يمنع الإضافة . وعند الجر يكون الجار والمجرور متعلقين بكأى .

(٤) « كأين » مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « من دابة » جار ومجرور متعلق بمحذوف بيان لكأين ، « لا » نافية « تحمل رزقها » الجملة صفة لدابة — أو خبر كأين « الله » مبتدأ ثان ، وجملة « يرزقها » خبره ، والجملة خبر كأين — على الوجه الأول ، «وإياكم» معطوف على الهاء فى يرزقها من الآية : ٦٠ من سورة العنكبوت

(٥) بيت من الخفيف — لم نقف على قائله .

وَأَمَّا كَذا(١) : فَيُكْنَى بِهاَ عن العـددِ القليلِ والـكثيرِ(٢) ويجبُ

اللغة والاعراب : اطرد : أزل وأبعد . اليأس : القنوط ونفى الأمل فى الحصـول على المراد . الرجاء : الأمل وترقب حصول الشىء . فـكأين : فـكثير . آملا : اسم فاعل من «أمل يأمل» بمعنى : تأمل يتأمل، والمراد : صاحب أمل . حم: قدر وكتب وهيء . «فـكأين» الفاء للتعليل ، وكأين اسم بمعنى كـثير ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «آملا» تمييز لها «حم» فعل ماض للمجهول «يسره» نائب فاعل حم ومضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ «بعد» ظرف زمان منصوب بحم، و«عسر» مضاف إليه .

والمعنى : أبعد عن نفسك القنوط من نيل ما تطلب ولا تيأس ، وترقب الوصـول إلى ما تريد ؛ فـكثير من المتأملين واليائسين ، قد قدر وكتب لهم اليسر بعد العسر، والفرج بعد الشدة والضيق . وإن مع العسر يسرا ، ومع الشدة فرجا

والشاهد : فى قوله «آملا» فإنه تمييز منصوب لـكأين ، فدل ذلك على أن تمييزها يكون منصوباً — كما يكون مجروراً بمن ؛ بخلاف تمييز «كم» الخـبرية الذى لا يكون إلا مجروراً . وتخالف «كم» الخبرية فيما يأتى :

(ا) أن «كم» بسيطة على الأرجح . أما «كأين» فمركبة من كاف التشبيه «وأى» المنونة على الصحيح ؛ ولا أثر لهذا التركيب فى معناها الآن بعد أن صارت كلمة واحدة

(ب) أن «كم» تجر بالحرف ، وبالإضافة ، وتقع استفهامية . أما «كأين» فلا تجر بشىء ؛ ولا تخرج إلى الاستفهام. وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جرها بحرف الجر

(ج) وأن تمييز «كم» يجر بالإضافة ، أو بمن ظاهرة أو مضمرة . أما تمييز كأين فمجرور بمن الظاهرة غالباً ، وإذا لم يجر بمن كان منصوبا .

(د) إذا وقعت كأين» مبتدأ — وجب أن يكون خبرها جملة . أما «كم» فلا يلزم فيها ذلك . وتقع «كأين» مفعولا بها ، تقول : كأين رجلا رأيت .

(١) هى مركبة من كاف التشبيه ، و «ذا» الإشارية ، وقد أصبحت كلمة واحدة معناها : الإخبار عن معدد قليل أو كثير، وتعرب على حسب العوامل .

(٢) وهى توافق «كأين» ؛ فى التركيب . وفى البنـاء ، والإبهـام ، والافتقار إلى التمييز بمفرد . وتشبه «كم» الخبرية ؛ فى الإخبار، وفى الإبهام، وفى البناء ، وفى الحاجة إلى تمييز . وتخالفهما فيما ذكره المصنف ؛ من أنهـا لا تـكون فى الصدر، وتمييزها واجب النصب على الأرجح .

فى تمييزها النَّصْبُ ، وليسَ لهـا الصَّـدْرُ ؛ فلذلك تقولُ : قبضتُ كذَا وكذَا دِرهماً[١] .

(١) والغالب أنها تتكرر مع العطف بالواو؛ تقول : تبرعت للفدائيين بكذا وكذا دينارا . وفى « كأين » و « كذا » ــ يقول الناظم فى بيت واحد مجمل :

(كَـكَمْ « كَأَىِّ » ، وَ « كَذَا » وَيَنْتَصِبُ
تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ « مِنْ » تُصِبْ)[*]

أى : أن « كأين » و « كذا » مثل « كم » الخبرية ــ وقد بينا وجه الشبه بينها ــ وتمييزهما منصوب . ويجوز جر تمييز كأين » بمن ، ولا يجوز جر تمييز كذا بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة ــ خلافا للكوفيين . والضير فى « به » ــ فى النظم ــ عائد على تمييز كأين لا غير .

تتمة

تأتى « كذا » كناية عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحدث عن شىء حصل ، أو عن قول . ومن ذلك الحديث : « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا ؛ فعلت فيه كذا وكذا ؟ » . ويتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه ــ لا من كلام المخبر عنه .

ويكنى أيضاً عن الحديث عن شىء وقع ، أو خبر حدث ، أو قول قيل ــ بكيت وكيت ، وذَيْت وذَيْت ــ مثلثة التاء . ولابد من تكرارهما مع العطف بالواو للاشعار بطول الكلام ؛ تقول : كان من الأمر كيت وكيت ــ وقالوا : ذيت وذيت .

ويقال فى إعراب هذا التركيب : « كان » فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن ؛ وخبرها « كيت وكيت » ، « من الأمر » بيان متعلق بأعنى مقدراً ، والجزءان مبنيان على الفتح . وهذا المركب المزجى نائب عن جملة ؛ ولهذا يصح أن يعمل فيه القول ، فتقول : أنت قلت : كيت وكيت ؛ فيكون المركب فى محل نصب مفعولا به للقول .

(*) « كـكم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأى » مبتدأ مؤخر « وكذا » معطوف على كأى « تمييز » فاعل ينتصب « ذين » اسم إشارة مضاف إليه « أو » عاطفة « به » متعلق بصل والضمير عائد إلى التمييز « صل » فعل أمر « من » مفعول صل مقصود لفظه « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ــ وهو صل .

الأسئلة والتمرينات

١ — بين حكم الأعداد من الواحد إلى العشرة ؟ إذا كان المعدود مذكراً ، أو مؤنثاً ومثل لما تقول .

٢ — إذا كان المعدود جمعاً ، أو اسم جمع ، أو صفة — فكيف تصنع بالعدد؟ وماحكم تمييزه ؟ وضح ما تقول بأمثلة .

٣ — ما الذى يشترط فى تمييز الثلاثة إلى العشرة ؟ وفى تمييز المائة والألف ؟ مثل .

٤ — ما حكم الأعداد المركبة مع العشرة ، ومع العشرين وبابه ؟ وحكم العشرة نفسها ؟ من حيث : التذكير ، والتأنيث ، والإعراب ؟ وضح ماتقول بأمثلة مفيدة من إنشائك .

٥ — متى يستغنى عن تمييز العدد؟ وما حكم إعراب اثنى عشر واثنتى عشرة ؟ ومطابقتهما للمعدود .

٦ — ما الفرق بين « كم » الاستفهامية والخبرية ؟ وما حكم تمييزها ؟ مثل لكل بمثال من عندك .

٧ — ما الذى تفيده كل من « كأين »و « كذا » ؟وما الفرق بينهما؟ثم بينهما وبين كم.

٨ — ماموضع الاستشهاد بما يأتى فى باب العدد وكناياته ؟ وضح ذلك ، وبين موقع إعراب ما تحته خط :

قال تعالى : (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهمْ فى سبيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبع سنابلِ فى كل سُنْبلة مائة حَبَّة وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يشاء . وأمَّا عَادٌ فأُهْلِكُوا بريحٍ صَرْصَرٍ عاتية * سَخَّرهَا عليهم سَبْعَ ليَالٍ وَثمانيةَ أيَّامٍ حُسُوماً . وكم أهلكنا من قريةٍ كانَتْ ظَالِمَةً . ربنا أَمَتَّنا اثنتين وَأحييتنا اثنتين . والنَّخل بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ . وكأين من نَبِيَ قَاتل معه رِبِّيونَ كَثِير . كم مِن فِئَة قليلة غلبت فِئَةً كثيرة بإذن الله . قال قائل مِنْهمْ كم لَبِثْتمْ؟ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أو بعض يَوْمٍ)

كم شَامتٍ لى إن هلكْت وقائـــــــل لِلهِ دَرُّه

فكم نزهةٍ فيك للناظرين وكم راحةٍ فيك للأنفس

وكائن ترى من حال دنيا تغيرت وحالٍ صفا بعد اكدرار غديرها

كم طوى البؤس نفوساً لو رعت منبتاً خصباً لكانت جوهرا

عدِ النفس نُعمى بعد بؤساك ذاكراً كذا وكذا لطفاً به نسى الجهدُ

٩ — اذكر ثلاثة استعمالات مختلفة لـ « فاعل » المصوغ من اسم العدد مع التمثيل ؛ ثم اشرح قول الناظم :

وإن أردتَ مثلَ ثانى اثنين مركباً فجىء بتركيبين

أو فاعلاً بحالتيهِ أضفِ إلى مركب بما تنوى يَفِى

١٠ — ضع الأعداد ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ١٠٠ — فى عبارات عربية على أن تكون معرفة بالألف واللام مرة ، وخالية من التعريف أخرى — مع اختلاف مواقعها فى الإعراب ، وأعطها ما تستحقه من تمييز .

١١ — هات ثلاثة أمثلة من إنشائك ؛ لـ « كم » الاستفهامية ، وأخرى لـ « كم » الخبرية بحيث تكون فى أحدها ظرفاً ، وفى الثانى مفعولا ، وفى الثالث مبتدأ .

١٢ — بين فيما يأتى . نوع « كم » وتمييزها ، وموقعها من الإعراب . ثم موقع إعراب ما تحته خط .

قال المتنبي الشاعر العربي المعروف :

وكم ذا بمصرَ من المضحكات ولكنه ضحكٌ كالبُكا

وقال أبو العلاء المعرى :

وكم من طالبٍ أمدِى سيلقى دُوين مكانى السبعَ الشدادا

ومن خطبة لقطرى بن الفُجاءة الخارجى — فى وصف الدنيا :

كم واثق بها قد فجعته ، وذى طمأنينة إليها قد صرعته ، وذى احتيال فيها قد خدعته . وكم من ذى أبهة بها قد صيرته حقيراً ، وذى نخوة قد ردته ذليلا .

(باب الحكاية)(١)

حكايةُ الجُمَلِ مُطَّرِدَةٌ بعد القَوْلِ(٢) نحو : (قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ)(٣) ، ويجوزُ حكايتُهَا عَلَى المَعْنَى(٤) ؛ فتقولُ فى حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : قال عَمْرٌو : قائمٌ زيد . فإن كانت الجملةُ مَلحُونةً ـ تَعَيَّنَ المَعنى على الأصح(٥) وحكايةُ المفردِ فى غير الاستفهام شاذَّةٌ(٦) كقول بَعضهم : لَيس

باب الحكاية

(١) معناها لغة : المماثلة والمشابهة . أما فى اصطلاح النحاة فهى : ذكر اللفظ المسموع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته ، من غير تغيير شىء من حروفه أو حركاته أو إيراد صفته. وهى ثلاثة أنواع : حكاية جملة . وحكاية مفرد. وحكاية حال المفرد وصفته، وسيذكرها المصنف فيما يأتى على هذا الترتيب .

(٢) المراد : القول وما تصرف منه؛ من فعل أو وصف بأنواعه .وكذلك تطرد بعد السماع ، وبعد الكتابة ، والقراءة . ولا تقع الحكاية بعد غير ذلك إلا سماعا .

(٣) هذا مثال للجملة الملفوظ بها بعد القول ، ومثلها قوله تعالى : (وقولهم إنا قتلنا المسيح ـ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا)، وغير ذلك مما حكيت فيه الجملة على ترتيب اللفظ.

(٤) يراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكى عنه بهيئته وترتيبه ؛ فيشمل تقديم بعض ألفاظ المحكى وتأخيرها ، أو تغيير إعرابها .

(٥) وذلك ابتعاداً عن اللحن ، وصوناً للسان عنه . وينبه عليه لئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكى؛ فإذا قال شخص: «حضر محمدٍ» ـ بجر محمد ـ وأريد حكاية قوله، قيل : قال فلان : « حضر محمد » ـ لكنه جر « محمداً » . ومثال حكاية الجملة المكتوبة : كتبت « سلام عليكم بما صبرتم» ، وقول من قرأ خاتم النبى: قرأت على فصه ـ «محمد رسول الله» . ويتضح من هذا : أن حكاية الجملة تطرد بعد القول ، وبعد السماع ،وبعد الكتابة ، وبعد القراءة . ولا تقع بعد غير ذلك إلا سماعا كقول الشاعر :

وجدنا فى كِتاب بنى تميمٍ ... أحق النَّاس بالركض المعار

(٦) هذا هو النوع الثانى ، وأكثر ما يكون فى الأعلام . ومحل شذوذ حكاية

بِقُرَشِيًّا ـ ردًّا على مَنْ قال : إنَّ فى الدارِ قُرَشِيًّا(١) .

وأَمَّا فى الاستفهامِ(٢) ؛ فإن كان المسئُولُ عنه نكرةً(٣) والسؤالُ بأىّ أو بِمَنْ ـ حُكِى فى لَفظ « أَىّ » ، وفى لفظ « مَنْ » ـ ما ثَبَتَ لتلك النكرةِ المسئُولِ عنها ؛ مِنْ رفعٍ ونصبٍ وَجَرٍّ ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ(٤) . تقول لمن قالَ : رأيتُ رجلاً ، وامرأَةً ،

المفرد ـ إذا قصد معناه . فإن قصد لفظه ؛ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى ـ فلاشذوذ كقوله عليه السلام : « إياكم ولو فإن « لو » تفتح عمل الشيطان » ، فـ « لو » اسم إنّ ، قصد منها حكاية اللفظ . وإذا حكى لفظ باعتبار كونه لفظاً ـ جاز إعرابه بحسب العوامل . وجازت حكايته على أصله ، مع تقدير إعرابه للحكاية . واللفظ الذى على حرفين إن حكى لم يغير مطلقا ، وإن أعرب وثانيه لين وجب تضعيفه مثل « لو » ، قال الشاعر :

أَلام عَلَى « لَوّ » ولو كُنت عالماً بأذنابِ « لَوّ » لم تَفتْنِى أَوائِلُه

ويقلب الحرف المضاعف همزة فى ما ، ولا ـ للساكنين ، تقول : ماء ـ ولاء .

(١) فقوله : « بقرشيا » مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية ـ وهى الفتحة والتنوين ، ومثل هذا : قول بعض العرب ـ وقد قيل له : هاتان تمرتان ـ دعنا من تمرتان ؛ فتمرتان مجرور بمن ـ بياء مقدرة منع من ظهورها حرف الحكاية . (٢) هذا هو النوع الثالث ، وهو حكاية حال المفرد ، وتكون بأداتى الاستفهام : « أى » ـ و « من » ؛ ويسمى الاستثبات بأى أو من ـ أى طلب الإثبات بهما . وهذا النوع هو الذى ذكره الناظم كما سيأتى .

(٣) احترز به عن المعرفة ؛ لأنها لا تحكى بأى . ويجب أن تكون النكرة مذكورة ، قال الدنوشرى : أو معلومة ، كما إذا قيل : هل ضربت رجلا ؟ فقال المخاطب : ضربت ، فتقول :ـ مريداً لتعيين الحاكى « أياً » ، فقد حكيت مافيها مع الحذف .

(٤) سواء كان كل من التثنية والجمع حقيقياً ؛ بأن كان موجوداً فى المسئول عنه كما مثل المصنف ، أو يكون صالحاً لأن يوصف به نحو : رأيت كاتباً وخطيباً ، وقابلت رجالا ونساء ؛ فإنك تحكيهما بأيين ـ وأيات ، مع أن الأولين ليسا بمثنيين صناعة ، ولكن يوصفان بالمثنى ، تقول : جالسين مثلا ـ والآخرين ليسا

وغلامَين ، وَجارِيتَين ، وَبَنِين ، وبناتٍ ـ أَيًّا وَأَيَّةً ، وَأَيَّيْنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ (١) .

بجمعى تصحيح، ولكن يوصفان به ، تقول : صالحين وصالحات . ويقاس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور .

(١) « أى » فى جميع الأمثلة ـ استفهامية معربة . وفى إعرابها خلاف ؛ فقيل : هى معربة بما فيها من حركات وحروف على حسب العوامل، « فأى » مبتدأ مرفوع بالضمة ، وخبرها محذوف مؤخر عنها لصدارتها ، تقديره فى مثل : جاء رجل ـ أى جاء ؟ ، و« أياً » مفعول لفعل محذوف مؤخر أيضا ، تقديره فى مثل : أكرمت رجلا ـ أيا أكرمت ؟ ، و«أى » مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه،تقديره فى مثل: مررت برجل ـ بأى مررت ؟ ، و« أيان » مرفوع بالألف ، و « أين » بالياء .. إلخ ، ويلزم على هذا القول: حذف الجار ، وإبقاء عمله فى حالة الجر .

وقيل: هى معربة بحركات مقدرة؛ لأنها الحكاية اللفظ المسموع، فحركاتها وحروفها الزائدة فى التثنية للحكاية، وليست علامات إعراب ، وعلى هذا يقال : «أى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حركة الحكاية ، و «أيان» مرفوع بضمة مقدرة منع منها علامة التثنية التى جىء بها للحكاية ... إلخ ، والخبر محذوف تقديره : أى هو ـ أو هما ـ مثلا .

وقيل : الحركة والحرف فى حالة الرفع إعراب ، وفى حالتى النصب والجر ـ حكاية

هذا : وحكايتها للمنكور من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ـ هى اللغة الفصحى، وهناك لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط .

ولا يثنى ولا يجمع لفظ « أى » ؛ فتقول : « أياً » لمن قال : رأيت رجلا ـ أو رجلين ـ أو رجالا ، وأية لمن قال : رأيت امرأة ـ أو امرأتين ـ أو نساء .

وفى الحكاية بأى يقول الناظم :

(أَحْكِ « بِأَىٍّ » مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا ؛ فِى الْوَقْفِ،أَوْحِينَ تَصِلْ)(*)

أى : إذا سئل بأى عن منكور فى كلام سابق ـ حكى فى «أى» ما لذلك المنكور من إعراب ، وتذكير ، وإفراد ، وفروعهما ، سواء فى ذلك حالة الوقف أو الوصل.

(*) « ما » اسم موصول مفعول احك « لمنكور » متعلق بمحذوف صلة ما « عنه » متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة صفة لمنكور « بها » متعلق بسئل ، و « ها » عائدة إلى أى « فى الوقف» متعلق باحك « أوحين » حين ظرف معطوف بأو على الوقف « تصل » الجملة فى محل جر بإضافة حين،ومفعول تصل محذوف ـ أى: حين تصل الكلام.

وكذلك تقولُ فى «مَنْ»(١)؛ إلاَّ أَنَّ بينهما فرقاً من أربعةِ أوجهٍ(٢):

(أحدها) أَنَّ «أيًّا» عامَّةٌ فى السؤالِ؛ فيُسأَلُ بها عن العاقل كما مثَّلنا ـ وعَنْ غيره كقول القائل: رأيتُ حماراً أو حِمَارَيْنِ. و «مَنْ» خاصَّةٌ بالعاقل.

(الثانى) أَنَّ الحكايةَ فى «أَيٍّ» عامَّةٌ فى الوقف والوصل؛ يقال: جاءنى رجلان، فتقولُ: أيَّانْ بالوقف ـ أو أيَّانَ يا هذا.

والحكايةُ فى «مَنْ» خاصَّـة بالوقف(٣) تقول: مَنانْ بالوقف

---

(١) أى: إذا حكيت بها نكرة مذكورة، تقول للمفرد: مَنا ـ ومَنه، وللمثنى مَنين ـ مَنتين، وللجمع: مَنين ـ مَنات. و «من» فى الجميع مبنية، وهى مبتدأ مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للحرف الذى جلبته الحكاية فى محل رفع، والخبر محذوف ـ كما تقدم فى أى. وليست «منان» و «منين» ونحوهما معربة، كما يتوهم من علامات التثنية والجمع؛ بل هى لفظ «من» ـ زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسئول عنه.

(٢) هناك فرق خامس وهو: أن «أيًّا» تختص بحكاية النكرة؛ و «مَن» تحكى بها النكرة، ويحكى بعدها العلم من المعارف ـ بشروط كما سيأتى:

(٣) وفى هذا يقول الناظم:

(وَوَقْفاً احْكِ ما لِمَنْـكُورٍ بِمَنْ ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً، وَأَشْبِعَنْ)(*)

أى: إن سئل عن منكور مذكر بـ «من» ـ فاحك فيها فى حالة الوقف ماله من إعراب وغيره، وحرك النون فى أحوال إعراب المحكى الثلاثة، وأشبع حركتها لينشأ عنها ما يناسب المحكى.

(*) «ووقفاً» حال من فاعل احك ـ أو منصوب على نزع الخافض «ما» اسم موصول مفعول احك «لمنكور» متعلق بمحذوف صلة «بمن» متعلق باحك «والنون» مفعول حرك مقدم «مطلقاً» نعت لمصدر محذوف ـ أى تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة

والإسكان ، وإن وَصَلْتَ قلت : مَنْ يا هذا(١) ؟ وبَطَلت الحكايةُ ، فأمّا قوله : * أَتَوْا نَارى فقُلْتُ مَنُونَ أنتم *(٢)

— فنادرٌ فى الشعر ، ولا يقاسُ عليه — خلافاً ليونس .

(الثالث) أَنَّ « أيًّا » يُحكَى فيها حركاتُ الإعرابِ غيرَ مُشبَعةٍ ؛

---

(١) أى بإبقائها ساكنة على لفظها فى جميع الأحوال ؛ فلا تحرك نونها ، ولا تشبع ولا تلحقها علامات الفروع .

(٢) صدر بيت من الوافر ؛ استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، وهو لشمر بن الحارث الضبى ، وقيل : لتأبط شراً . وعجزه :

* فقالوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا *

اللغة والاعراب : أتوا : حضروا وجاءوا . نارى ، المراد : النار التى توقد لإرشاد السائرين ، وكانت عادة كرماء العرب إذا كانت مجاعة أو قحط — أن يوقدوا نارا على مرتفع من الأرض ، ليراها السائرون ليلا فيقصدونها . منون أنتم : أى : من أنتم؟ عموا ظلاماً : تحية من تحايا العرب الجاهليين ، مثل : عم صباحا ، وعم مساء . «أتوا نارى» أتى فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوف للساكنين، وواو الجماعة فاعل، ونادى مفعول مضاف لياء المتكلم، «منون» من: اسم استفهام مبتدأ مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية — فى محل رفع، والواو والنون زائدتان للحكاية ، والمحكى : ضمير فى فعل محذوف صادر من الجن والتقدير : أتوا نارى فقالوا : أتينا — فقلت : منون أنتم ؟ «أنتم» خبر المبتدأ «الجن» خبر لمبتدأ محذوف — أى : نحن الجن . والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاما» منصوب على الظرفية بعموا .

والمعنى : هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن ، يقول الشاعر : حضر الجن إلى نارى للاستدفاء أو لغيره ؛ فقلت لهم مستفهماً : من أنتم ؟ فقالوا : نحن الجن ؛ فقلت عند ذلك — تحية لهم — نعم ظلامكم . وبعده :

فقلتُ : إلى الطعام ، فقالَ منهم زعيمٌ : نحسد الإنسَ الطَّعامَا

لقد فُضِّلتم بالأكل فينا ولكن ذاك يُعقِبكم سَقَامَا

فتقول : « أيٌّ ، وَأَيًّا ، وَأَيٍّ » ، ويجبُ فى «مَنْ» الإشباع[1] ، فتقول: «مَنُو ، وَمَنَا ، وَمَنِى» .

(الرابع) أَنَّ ما قبلَ تاء التأنيث فى « أَىّ » - واجبُ الفَتح ، تقول: أَيَّهْ ، وأَيَّتان . ويجوزُ الفتحُ والإسكان فى « مَن »[2] تقول : مَنَه — وَمَنْت[3] ، وَمَنَتَان — وَمَنْتَان ، والأرجـــح الفتحُ فى

والشاهد : فى « منون » ؛ حيث لحقت الواو والنون « من » فى حالة الوصل وذلك شاذ ، والقياس : «من أنتم» ؛ لأن لفظ «من» فى الحكاية لايختلف فى حالة الوصل فى إفراد ولا تثنية ولا جمع . وفيه شذوذ آخر ، وهو : تحريك النون الأخيرة ، والنون حين تزاد تكون ساكنة . وشذوذ ثالث وهو : حكاية الضمير المحذوف فى « أتينا» والضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لاتحكى . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ « مَنُونَ » فى نَظْمٍ عُرِفْ)(*)

أى : أن « مَن » يحكى بها فى الوقف على النحو الذى سبق ؛ فإذا وصلت لم يحك فيها شىء ، وتكون بلفظ واحد فى الجميع . وورد قليلا فى الشعر « منون » وصلا .

(١) أى للحركات فى حكاية المفرد المذكر خاصة - على اللغة الفصحى . ومن العرب من يحكى « بمن » إعراب المسئول عنه فقط . ولم يرد علامة التأنيث أو التثنية والجمع ؛ فيقول لمن قال : قام رجل ، أو امرأة ، أو رجلان ، أو امرأتان ، أو رجال أو نساء — « منو » فى الجميع ، وفى النصب — مَنا ، وفى الجر - مَنى .

(٢) وذلك إذا اتصلت بها تاء الحكاية .

(٣) وكذلك فى حالتى النصب والجر . ولم يثبت حرف المد فى « منه » للدلالة على الإعراب ؛ لأن هاء التأنيث لا تكون فى الوقف إلا ساكنة ، فاكتفى بحكاية التأنيث ، وتركت حكاية الإعراب .

(*) « فلفظ » الفاء واقعة فى جواب الشرط ولفظ مبتدأ « من » مضاف إليه ، وجملة « لا يختلف » خبر المبتدأ « ونادر » خبر مقدم « منون » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «فى نظم» متعلق بنادر « عرف » فعل ماض للمجهول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لنظم .

المفردِ[١] والإسكان فى التثنية .

---

(١) قيل : لأن التاء فيه متطرفة فهى ساكنة فى الوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ؛ ولا كذلك فى التثنية . وفى هذا يقول الناظم :

(وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَتَتْ بِنْتٌ» : «مَنَهْ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ)(*)

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ . . . .

أى قل فى حكاية المؤنثة : « مَنَه » رفعاً ونصباً وجرا — لمن قال لك : «أتت بنت» وتسكن النون التى قبل التاء فى التثنية ؛ فتقول : مَنْتان — ومَنْتين . وقد ورد قليلا فتح النون . وفى حكاية المثنى يقول الناظم :

(وَقُلْ : «مَنَانِ ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِى إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ)(*)

أى قل فى تثنية المذكر : «منان» رفعاً ، و «منين» نصباً وجراً . وتسكن النون فيهما ، وإلفان مثنى إلف — بمعنى مؤالف . وبابنين : أى معهما ، ومنان لحكاية إلفان، ومنين لحكاية ابنين،ففيه لف ونشر مرتب . وذكر حكاية جمع المذكر بقوله :

(وَقُلْ : « مَنُونَ، وَمَنِينَ » مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)(*)

أى : قل فى حكاية جمع المذكر «مَنون» — رفعاً، و «منين» — نصباً وجراً — بسكون النون فيهما . فإذا قيل : جاء قوم — فقل : منون ، وفى رأيت قوما — منين ، وفى مررت بقوم — منين . وأشار إلى حكاية جمع المؤنث بقوله :

(. . . وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ « ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ »)(*)

(*) « لمن » متعلق بقل ، وجملة « قال » صلة من « أتت بنت » الجملة محكية بقال «منه» مفعول قل مقصود لفظه « والنون » مبتدأ « قبل » ظرف متعلق بمسكنة الواقع خبراً للنون .

(*) « منان » مفعول قل مقصود لفظه « ومنين » عطف عليه « بعد » ظرف متعلق بقل « لى » خبر مقدم « إلفان » مبتدأ مؤخر « بابنين » متعلق بإلفان ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول لقول محذوف مضاف « بعد » إليه ، أى : بعد قولك .. إلخ .

(*) «منون » مفعول قل على حكاية اللفظ «مسكنا » اسم فاعل حال من فاعل قل «إن قيل» شرط وفعله، والجواب محذوف « جاقوم » الجملة من الفعل والفاعل نائب فاعل قيل قصد لفظها « لقوم » متعلق بجا «فطنا» نعت لقوم المجرور .

(*) « التا » بالقصر مفعول صل « والألف » معطوف عليه « بمن بإثر » متعلقان بصل « ذا » اسم إشارة مبتدأ « بنسوة» متعلق بكلف الواقع خبراً للمبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة قول محذوف يضاف « إثر» إليه — أى: بإثر قولك : ذا ... إلخ .

وإن كان المسئولُ عنــه عَلماً(١) لِمَن يَعْقل ، غَيْرَ مَقرونٍ بتابع(٢) ، وأداةُ السؤال « مَنْ » غـير مَقْرُونةٍ بعاطفٍ ـ فالحجازيون يُجيزون حكايةَ إعرابه(٣) ، فيقولون : مَنْ زيداً(٤) ـ لمن قال : رأيت زيداً ، ومَنْ زيدٍ بالخفضِ(٥) ـ لمن قال : مررت بزيد .

وتبطلُ الحــكاية فى نحو : وَمَنْ زيدٌ ـ لأجلِ العاطف ، وفى نحو : مَنْ غلامُ زيدٍ ــ لانتفاء العلَميَّــة ، وفى نحو : مَن زَيْدٌ الفاضلُ ــ لوجودِ التابع(٦) .

ويُستثنى من ذلك : أن يكون التابعُ ابناً ، متَّصِلاً بِعَلَمٍ ؛ كرأيت

أى : صل التاء والألف الزائدتين بمن ــــ عند حكاية الجمع المؤنث ، فإذا قيل : هذا كلِف بالنساء ــــ فقل فى الحــكاية : منات : وكذلك تفعل فى حالتى الجر والنصب .

(١) اسما كان ، أو لقبا ، أو كنية .

(٢) أى من التوابع الخمسة : التوكيد ، والبدل ، والبيان ، والنعت لغير ابن كما سيأتى . وفى العطف الخــــلاف الآتى . وإنما اشترط انتفاء التابع ؛ لأنهم استغنوا بإطالته عن الحــكاية ؛ لأن إطالته بالتابع توضحه .

(٣) أما غير الحجازيين فلا يجيزون حكايته ؛ بل يرفعونه بعدها مطلقا ـ على أنه مبتدأ خبره « من » ــــ أو العــكس . ومن الحجازيين من يجوّز ذلك أيضا براجحية .

(٤) ويقال فى إعرابه : « من » مبتدأ و « زيداً » خبر ــــ أو العكس ، وهو مرفوع بضمة مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحــكاية ، وقيل : حركته فى حالة الرفع ــــ إعراب ، والفتحة والــكسرة للحكاية .

(٥) ويتعين حينئذ : رفع الاسم بعد العاطف على الخبرية أو الابتدائية ــــ فى جميع الأحوال كما سبق . (٦) ويشترط كذلك لحــكاية العلم « بمن » : ألا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ، فلا يقال : من الفرزدق ـ بالجر ـ لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛ لأن انتفاء الاشتراك فيه متيقن .

زيدَ بنَ عمرو ، أو عَلماً معطوفاً[١] ؛ كرأيت زيداً وعمراً ـ فتجوزُ فيهما الحكايةُ[٢] على خلافٍ فى الثانية .

---

(١) أى بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .

(٢) تقول لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : من زيد بن عمرو ؟ ، ولمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيد وعمر ؟ . ولمن قال : رأيت أخا محمد وعليا : من أخا محمد وعليا ؟ . وفى حكاية العلم يقول الناظم :

(وَالْعَلَمَ أَحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ)(*)

أى : احك العلم « بمن » إن لم يتقدم عليها عاطف بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك . ويتبين مما ذكر : أنه لا يحكى غير العلم من المعارف ؛ فلا يقال ـ لمن قال : رأيت صديق محمد : من صديق محمد ؟ ـ بنصب صديق ؛ بل يجب رفعه .

ولا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضافا إلى علم ؛ فلا يقال : من محمداً العاقل ؟ ، ولا من محمداً ابن الأمير ؟ ـ لمن قال : رأيت محمداً العاقل ـ أو رأيت محمداً ابن الأمير .

وخلاصة ما سبق : أن « مَن » تخالف « أيا » فى باب الحكاية فيما يأتى :

(ا) « مَن » تختص بحكاية العاقل ، و « أى » عامة فى العاقل وغيره .

(ب) « « بالحكاية فى الوقف ، و «أى» عامة فى الوقف والوصل .

(ج) « يجب فيها الإشباع ، و «أى» تحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة

(د) من تحكى النكرة ويحكى بعدها العلم بالشروط المذكورة ، و «أى» تختص بالنكرة

(هـ) ما قبل تاء التأنيث فى «من» يجوز فيه الفتح والاسكان ، وفى «أى» واجب الفتح

(*) « والعلم » مفعول لمحذوف يفسره مابعده « من بعد » متعلق باحكينه ، و«من» مضاف إليه « إن عريت » شرط وفعله ، وفاعله يعود على « من » « من عاطف » متعلق بعريت « بها » متعلق باقترن الواقع صفة لعاطف ، وفاعل اقترن يعود على عاطف .

الأسئلة والتمرينات

١ ــ عرف الحكاية . واذكر أقسامها التى بينها المصنف . ومثل لكل .
٢ ــ أين تطرد حكاية الجملة ؟ اذكر أمثلة موضحة من إنشائك ؟
٣ ــ ما الفرق بين الحكاية «بأى» ــ و «بمن» ؟ . وكيف تعربهما؟ وماحكم «من» مع النكرة ؟
٤ ــ بم يحكى العلم ؟ وما الذى يشترط فى حكايته ؟ اذكر ذلك موضحا بالأمثلة .
٥ ــ بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :

قال تعالى: (أم تقولون إن إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباطَ كانوا هُودا أو نَصَارَى ، قلْ أأنتم أعْلَمُ أم الله؟ قالوا أئِنك لأنت يُوسُف؟ قال : أنا يُوسُف وهذا أخى . قرأت على باب الحسين « أحب أهل بيتى إلىّ الحسن والحسين » . وكتب على أحد الحوائط : (قُلْ لا أسألكم عليه أجرا إلا المَوَدَّة فى القُربى) . سمع رجل آخر يقول لصاحبه مشيرا إلى ثالث : هذا فلسطينى ، فأجابه : ليس فلسطينى

٦ ــ إحك « بأى » ثم « بمن » ــ النكرات الصالحة للحكاية فيما يأتى :
إذا بعث إليك برسل فأكرمهم . فى مصر علماء وقادة مخلصون ، وفى البلاد العربية إخوان لنا نجلهم ونقدرهم . لابد للكنانة من حماة أباة ، ركبت حماراً مسرجا ، ونظرت إلى فرس ملجم . وصلت ميناء السويس سفن حربية .
٧ ــ فى البيت الآتى شاهد فى هذا الباب ــ على قول؛ وضحه، وبين موقع ما تحته خط من الإعراب ــ وهو لذى الرمة :

سمعت الناسُ يَنتَجِعُون غيثاً ... فقُلتُ لصَيْدَحَ : انتَجِعِى بِلَالَا

صيدح : اسم ناقة الشاعر، وبلال : اسم الممدوح، وهو بلال بن أبى بردة القاضى.
٨ ــ اشرح قول الناظم الآتى ؛ مبينا شروط حكاية العلم :

وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » ... إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

٩ ــ احك الجمل الآتية مبينا ما تطرد حكايته :
نصر من الله وفتح قريب . حسبنا الله ونعم الوكيل . محمداً أكرمته . ومررت بسعيد .

(هذا باب التأنيث)

لمـا كان التأنيثُ فَرْعَ التذكير(١) ـ احتاجَ لعلامةٍ ، وهي : إما « تاءٌ » مُحرَّكةٌ(٢) وتختصُّ بالأسمـاء — كقائمة . أو « تاءٌ » ساكنةٌ وتختصُّ بالأفعال — كقامَتْ . وإمَّا ألفٌ مفردةٌ(٣) كحُبلَى ، أو ألفٌ قبلها ألفٌ فتُقلبُ هي(٤) همزةً — كحمراء ، ويَختصان بالأسماء . وقد أنَّثوا أسماء كثيرةً(٥) بتاء مقدَّرة(٦) . ويستدلُّ على ذلك : بالضميرِ العائد عليها نحو : (النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كفرُوا ـ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ

هذا باب التأنيث

(١) قيل : إنما كان التأنيث فرع التذكير ؛ لأن الأصل في جميع الأشياء ـ كما يقول سيبويه ـ التذكير ؛ بدليل أنه يطلق على كل مذكر أو مؤنث لفظ « شيء » وهذا اللفظ مذكر . وأيضاً : فهو لايحتاج إلى زيادة .

(٢) وتكون مربوطة ، وتقلب في الوقف هاء ؛ ولذلك يسميها بعض النحاة « هاءالتأنيث »، وهي أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بشيء ـ بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بألف الإلحاق وألف التكسير .

(٣) أي ليس معها ألف أخرى ، وتسمى « الألف المقصورة » ـ وهي ألف لينة مفردة زائدة قبلها فتحة للدلالة على التأنيث ، ولا يلحقها تنوين ولا تاء ،وتزاد في آخر الأسماء المعربة . (٤) أي الألف الثانية التي للتأنيث ، وهذا رأي البصريين وهو الراجح . وتزاد في آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة . ولا يجمع بين الألف والتاء في التأنيت . أما « علقاة » ـ لنبت ، و « أرطاة » ـ لشجر ؛ فألفهما مع التاء للالحاق بجعفر ، ومع عدمها تحتمل الإلحاق والتأنيث .

(٥) أي من مجازي التأنيث والتذكير ، وسبيل ذلك السماع

(٦) وذلك مثل : دار ـ وشمس ـ وأرض ـ وعين ـ وأذن . ولا يقدر غير التاء ؛ لأنها أكثر وأظهر في الدلالة على التأنيث كما بينا .

أَوْزَارهاَ ـ وَإن جَنَحُوا للِسِّلْمِ فَاجْنَحْ لَهاَ)[١] . وبالإشارة إليها نحو : (هَذِهِ جَهَنَّمَ)[٢] . وبثبوتها فى تصغيره[٣] نحو : عُيَيْنَة — وأُذَيْنة أو فِعْله نحو : (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعيرُ) . وبسُقوطهاَ مِنْ عَدَدِه كقوله :

* وَهْى ثَلاَثُ أَذرُعٍ وَإِصْبَعُ *[٤]

---

(١) فالنار ، والحرب ، والسلم ـ مؤنثات ؛ بدليل عود الضمير عليها مؤنثاً . من الآية: ٧٢ ـ سورة الحج، ٤ : سورة محمد، ٦١ : سورة الأنفال (٢) ٦٣ ـ سورة يس

(٣) أى : لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ويختص ذلك بالثلاثى ، وكذا الرباعى ـ إذا صغر تصغير الترخيم ، نحو : ذُريعة ـ فى ذراع .

(٤) عجز بيت من الرجز ، لحميد الأرقط ـ يصف قوساً عربية ، وصدره :

* أَرْمِى عَلَيْهاَ وَهْىَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *

اللغة والإعراب : فرع : أى مأخوذة من الغصن بحاله ـ وليست بفلق . « وهى » الواو للحال و « هى » مبتدأ « فرع » خبر « أجمع » توكيد .

والمعنى : إنى أرمى على هذه القوس المصنوعة من الغصن نفسه ، وقد استوفت طولا وأجزاء . والمراد بقوله : و « أصبع » ـ الاشارة إلى أن هذه القوس كاملة وافية كما يقال : هذا الثوب سبع أذرع وزيادة .

والشاهد : فى ثلاث أذرع ؛ فإن سقوط الهاء من ثلاث يدل على تأنيث الذراع ؛ لما هو معروف من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة ـ يذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع المذكر . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(عَلاَمَةُ التَّأْنيثِ تاَء أَوْ أَلِفْ وَفى «أَسامٍ» قَدَّرُوا التَّا ؛ كَالْكَتِفْ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ ؛ كالرَّدِّ فى التَّصْغِيرِ)(*)

أى : أن العلامة التى تدل على تأنيث اللفظ ـ وجود تاء فى آخره ، أو ألف مقصورة، أو ممدودة ـ على النحو الذى بينه المصنف . وقد تقدر التاء كما فى «أسام» ـ جمع أسماء

(*) « علامة التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تاء » خبر « أو ألف » عطف على تاء « وفى أسام » متعلق بقدروا « التا » بالقصر ـ مفعول قدروا « كالكتف » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أى : وتلك الأسامى كالكتف (*) « التقدير » نائب فاعل يعرف « بالضمير » متعلق بيعرف « ونحوه » عطف عليه « كالرد » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أى : وذلك كالرد « فى التصغير » متعلق بالرد .

(فصل) الغالبُ فى التاء أن تكون لِفَصْلِ صِفَةِ المؤنثِ من صفةِ

الذى مفرده : «اسم»، فهو جمع الجمع ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع- مثل جوار و « كتف » من أجزاء الجسم . ويعرف المقدر من العلامة - بعود الضمير إليه مؤنثاً ، أو بما أشبه ذلك ؛ كرد التاء إليه فى التصغير . وكذلك بتأنيث خبره ، أو نعته ، أو حاله .

والمؤنث نوعان : حقيقى وهو : الذى يدل على أنثى من طبعها أن تلد وتتناسل ولو كان التناسل من طريق البيض والتفريخ . فإن وجدت فيه علامة التأنيث ؛ من تاء أو ألف ، نحو : فاطمة ، وليلى ، وعلياء - سمى كذلك مؤنثاً لفظياً ومعنوياً . وإن لم توجد ؛ كهند ، وسعاد - سمى مؤنثاً معنوياً . ومجازى وهو : الذى لا يلد ولا يتناسل ويعامل معاملة المؤنث الحقيقى غالباً ، ويعرف من طريق السماع والنقل عن العرب. ومما سمع من المؤنثات المجازية : الجنوب-الشمال - الصبا - الدبور - جهنم- سقر -الشمال اليسار - الكف - الضلع- الكأس . وقد تكون فيه علامة ظاهرة ؛ كورقة - وسفينة أو مقدرة ؛ كدار - وأذن - وشمس . وهنالك مؤنث لفظى فقط ، وهو : ما كان علماً لمذكر واشتمل على علامه التأنيث ؛ نحو : أسامة -وزكرياء .

وله أحكام أخرى؛فقد يراعى لفظه فيمنع من الصرف، وقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : قامت أسامة، وزكرياء . ولا يجمع جمع مذكر سالما ... إلخ .

ويذكر النحاة نوعاً آخر يسمى : المؤنث الحكمى، وهو : ما كان لفظه مذكراً وأضيف إلى مؤنث فاكتسب التأنيث بالإضافة ، نحو قوله تعالى : (وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد) فكلمة« كل »مذكرة ، واكتسبت فى الآية التأنيث من المضاف إليه وهو « نفس ». من الآية ٢١ من سورة قٓ .

فائدة : ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه ، مثل: نخلة ، قملة ، برغوث - يعتبر ما فيه التاء مؤنثا مطلقاً ، وما تجرد منها مذكراً مطلقاً . وتذكير أعضاء الإنسان وتأنيثها موقوف على السماع . والغالب فى الأعضاء المزدوجة - التأنيث ؛ تبعاً للسماع الوارد فيها مثل : عين - أذن - رجل ، وفى غير المزدوجة - التذكير ؛ مثل: رأس - قلب - أنف - ظهر . ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - المرفق-الزند -الكوع-الكرسوع اللحى « عظم الفك » . ومن المنفرد المؤنث : الكرش - الكبد . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد - الإبط - الضرس ومن المفرد الذى يذكر ويؤنث : العنق اللسان - القفا .

المذكرِ كقائمة وقائم(١) . ولا تدْخلُ هذه التاء(٢) فى خمسةِ أوزان :

(أحدها) « فَعُول » بمعنَى فاعِل ، كرَجُل صَبُور — وامرأة صَبُور ، ومنه(٣) : (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) — أصله : بَغُويًا ، ثم أُدْغِمَ .

وأَمّا قولُهم : امرأةٌ مَلُولَةٌ — فالتاء للمبالغةِ ؛ بدليل — رجلٌ مَلُولَة ، وأما امرأة عَدُوَّة — فشاذٌ(٤) محمولٌ على صَدِيقة . ولو كان « فَعُول » بمعنى مفعول — لَحِقَتْهُ التاءُ(٥) نحو : جَمَلٌ رَكُوب ، وناقة ركوبة .

(والثـانى) « فَعيل » بمعنى مفعول(٦) نحو : رَجُلٌ جَرِيح وامرأةٌ

---

(١) قيل . ذلك قياس فى اسم الفاعل كقائمة ، واسم المفعول كمحمودة ، والصفة المشبهة كحسنة ، والمنسوب بالياء كعربية . وقدتدخل بعض الأسماء الجامدة . سمع : أسد وأسدة — رجل ورجلة — غلام وغلامة — إنسان وإنسانة — فتى وفتاة — ظبى وظبية — امرأ وامرأة ، ولا يقاس على ذلك ، بل يجب الوقوف عند حد السماع . كما تدخل فى الصفات المختصة بالمؤنث — على وزن فاعِل ومُفْعِل — مثل : طالق — حامل — حائض — مرضع — مطفل ؛ إذا لم يقصد منها الحدوث ، فإذا قصد بها الحدوث فى أحد الأزمنة لزمتها التاء ؛ تقول : فلانة حائضة الآن — وطالقة غداً .

(٢) أى الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر والفارقة بينهما . وقد تلى « فعولا » وغيره من الأوزان — « تاء » ، ولكنها لا تكون فارقة ، مثل : فروقه — من الفرق ، وملولة — من الملل ؛ فإن التاء فيهما للمبالغة .

(٣) إنما قال : ومنه ؛ ليشير إلى الرد على ابن جنى ، حيث قال : إن « بغيا » وزنه « فعيل » ولو كان « فعولا » لقيل : بَغُوا — كما قيل : نَهُوّ . ووجه الرد : أن نهواً — شاذ .

(٤) هذا إذا كانت « عدوة » بمعنى قامت بها العداوة . أما إذا أريد من وقعت عليها العداوة — فلا شذوذ ؛ لأنها حينئذ بمعنى مفعول .

(٥) أى جوازاً على قلة — لا شذوذاً كغيره من الأوزان .

(٦) أى : بشرط أن يعرف موصوفه — أى المتصف بمعناه ، فلا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة . وليس المراد بالموصوف — هنا — الموصوف النحوى وهو النعت ،

جَرِيح ، وشَذَّ مِلْحَفةٌ جديدةٌ . فإن كان « فَعيل » بمعنى فاعِل — لَحِقَتْهُ التاء[١] نحو : امرأَةٌ رَحِيمةٌ وَظَرِيفة ، فإن قلْتَ : مَرَرت بِقَتِيلَةِ بَنِي فلان — أَلحقْتَ التاء خَشْيَةَ الإلْبَاس[٢] ؛ لأنَّكَ لم تَذْكُر الموصوف

(الثالث) « مِفْعَال » كَمِنْحَار ، وشَذَّ مِيقَانَة[٣] .

(الرابع) « مِفْعِيل » كمِعْطِير[٤] ، وَشَذَّ امْرَأة مسكينةٌ . وَسُمِع مِسكين ــ على القياس .

(الخامس) « مِفْعَل » كمِغْشَم — وَمِدْعَس[٥] .

وإنما المقصود : الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق ؛ ليشمل ما إذا كان الوصف خبراً ، أو حالا ، أو بيانا؛ مثل : الفتاة قتيل ــ بحذف التاء . وسواء كان الموصوف المذكور ملفوظا به ، أو منويا وملحوظا بقرينة تدل عليه؛ نحو : قتيل من النساء . وقد تلحقه التاء حملا على الذى بمعنى « فاعل » كقولهم : صفة ذميمة ــ وخصلة حميدة .

(١) وقد تحذف حملا على الذى بمعنى مفعول ، نحو : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ — مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيم) الآية ٥٦ الأعراف . الآية ٧٨ يس

(٢) أى بالمذكر، وبهذا يعلم أنه إذا استعمل « فعيل » بمعنى مفعول استعمال الأسماء؛ بأن لم يعرف الموصوف ــ وجب ذكر التاء لعدم اللبس ، نحو : رأيت فى المجزر ذبيحة .

(٣) من اليقين ــ وهو عدم التردد ، يقال رجل ميقان ، وامرأة ميقانة ــ أى يكثر كل منهما اليقين والتصديق بما يسمعه .

(٤) أى كثير العطر طيب الرائحة، ومثله «منطيق» للرجل البليغ ، والمرأة البليغة

(٥) المغشم : الجرىء الشجاع الذى لا يثنيه شىء عن إدراك ما يريد ويهوى والمدعس : الطعان ــ من الدعس ، وهو الطعن . وإلى أوزان المشتقات التى لاتدخلها التاء الفارقة ــ أشار الناظم بقوله :

(وَلاَ تَلِي فَارِقَةَ « فَعُولاَ » أَصْلاً ، « وَلاَ المِفْعَالَ ، وَالمِفْعِيلاَ »

وتأتى التاءُ لفَصْلِ الواحدِ من الجنسِ[١] كثيراً ؛ كتَمْرَة . ولعَكْسِه[٢] ، فى جَبْأَة وَكَمْأَة خاصّةً[٣] . وَعِوَضاً من فاءٍ كعِدَة[٤]

كَذَاكَ « مَفْعَلٌ » ، وَمَا تَلِيهِ تَا الفَرْقِ مِنْ ذِى ـ فَشُذُوذٌ فِيهِ
وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِباً ـ التَّا تَمْتَنِعْ)(*)

أى : أن هذه التاء التى تدخل على الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث ـ لاتدخل على ما كان من الصفات على وزن « فَعول » أصلا ـ أى الذى بمعنى فاعل ، ولا وصفا على « مِفعال » أو « مِفعيل » أو « مفعَل » . وما تلحقه التاء الفارقة من هـذه الأوزان ففيه شذوذ ـ أى أنه شاذ . أما الوصف الذى على وزن « فعيل » ؛ فإن تبع موصوفه ـ بأن كان له موصوف معروف ـ حذفت منه التاء غالبا ؛ اكتفاء بمعرفة الموصوف

(١) أى من جنسه الجامد . وتكون فى المخلوقات كثيراً ، كتمرة وتمر ـ ونخلة ونخل ـ وشجرة وشجر . وفى المصنوعات قليلا ، كلبنة ولبن ـ وجرة وجر ـ وسفينة وسفين

(٢) أى تمييز الجنس الجامد من واحده ؛ فتكون داخلة على الجنس وذلك قليل .

(٣) هما اسمان لنوع واحد من النبات ؛ الأول أحمر ، والثانى يميل إلى السواد ، ويقال للمفرد منهما « جَبء » ، و« كَمْء » . وليس منه : سيارة ومَيَّارة ؛ لأنهما جمعا سيار وميار ، وليسا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما ، قال تعالى : (وجاءت سيارة) من الآية ١٩ سورة يوسف . وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس ـ فهما اسما جنس مشتق

(٤) مصدر « وَعَد » وأصلها « وِعدة » . نقلت كسرة الواو إلى العين ، ثم حذفت الواو وعوض عنها التاء آخراً ؛ لأنها لا تقع صدراً .

(*) « ولا » لا : نافية « تلى » فعل وفاعله يعود إلى تاء التأنيث « فارقة » حال من فاعل تلى « فعولا » مفعول تلى « أصـلا » حال من فعولا (*) « كذاك » خبر مقدم « مفعل » مبتدأ مؤخر « وما » اسم موصول مبتدأ « تا » فاعل تليه « الفرق » مضاف إليه والجملة صلة ما « من ذى » متعلق بتليه ، والإشارة إلى الأوزان المتقدمة « فشذوذ فيه » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، والفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط.

(*) «ومن فعيل» متعلق بتمتنع «كقتيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف فى موضع الحال من فعيل « إن تبع » شرط وفعله ، والجواب محذوف لدلالة ما بعده عليه « موصوفه » موصوف مفعول تبع ، والهاء مضاف إليه ، وفاعله يعود على فعيل « غالباً » حال من ضمير تبع « التاء » بالقصر للضرورة ـ مبتدأ ، وجملة « تمتنع » خبره .

أو مِن لامٍ، كَسَنَـةٍ[١]؛ أو مِن زائدٍ لمعنًى، كأشْعَثِيّ وأشاعِثَـةٍ[٢]. أو من زائدٍ لِغَـيرِ معـنًى كزِنْدِيق، وزَنَادِقة[٣]. وللتَّعريب كَمُوازِجَة[٤]. وللمبـالغةِ[٥] كَرَاوِيةٍ. ولتأكيدها[٦] كنَسَّابة. ولتأكيدِ التأنيث كنَعجة[٧].

---

(١) أصلها: سَنْو أو سَنه؛ بدليل جمعها على: سنوات — أو سنهات، حذفت الواو والهاء؛ لكراهية تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها، وعلى الهاء لخفائها — وعوض عنها التاء. (٢) فإن التاء هنا عوض عن ياء النسب، ولذلك لا يجتمعان، ومثله: أزرقى — و« أزارقة »، ومهلبي — و « مهالبة »، من جموع التكسير المنسوبة إلى المفرد: أشعث — وأزرق — ومهلب.

(٣) فإن التاء عوض عن الياء فى المفرد؛ إذ أن الأصل فى تكسيرها زناديق — على وزن مفاعيل، ولا يجمع بينهما. (٤) جمع مَوْزَج، وهو الجورب — أو الخف والقياس فى جمعه: موازج، فجيء بالتاء فى الجمع للدلالة على أن أصل الكلمة غير عربى وقد عربت بإدخال شيء من التغيير على صيغتها. ومثلها: كيالجة — جمع كيلجة، والقياس كياليج؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على التعريب.

(٥) أى فى الوصف الذى على فاعل، والراوية: الكثير الرواية. قيل: وإنما أنثوا المذكر هنا؛ لأنهم قصدوا أنه غاية فى ذلك الوصف، والغاية مؤنثة.

(٦) أى تأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء فى الصفة التى على فعال أو مفعال أو فعول. لأن هذه الصفة تفيد المبالغة بنفسها، فدخول التاء يؤكد هذه المبالغة.

(٧) لأن هذا اللفظ مخصوص بالمؤنث بقطع النظر عن التاء، كعجوز وأتان؛ فدخول التاء عليه لتأكيد التأنيث، ومثل نعجة — ناقة. وكذلك خئولة — وعمومة؛ فإنها فيهما لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع.

هذا: وليعلم أن التاء التى للمبالغة أو لتأكيدها — قد انسلخت عن التأنيث فلا تفيد أى معنى فيه. أما فيما عدا ذلك، فتدل — مع ما تفيده من الأغراض — على التأنيث المجازى لما هى فيه؛ بدليل تأنيث ضميرها والإشارة إليها. وقد تدخل التاء على وصف يختص المذكر وتلزمه نحو: « بُهمة » — للرجل الشجاع الذى لا يصل إليه العدو. وتدخل

(فصل) لكلٍّ واحدٍ من أَلِفَى التأنيثِ[١] أوزانٌ نادرةٌ — ولا نتعرَّضُ لها فى هذا المختصرِ، وأوزانٌ مشهورةٌ،

(فشهورُ أوزانِ المقصورة اثنا عَشْر[٢])

أحدها: « فُعَلَى » - بضم الأوَّل وفتح الثانى؛ كأُرَبَى للدَّاهِية، وأُدَمَى، وشُعَبَى — لموضعين، قال: * أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً *[٣]
وَزَعم ابنُ قُتَيْبَةَ[٤] أنه لا رابع لها. ويَرِدُ عليه « أُرَنَى » - بالنون - لحَبٍّ يُجبنُ به اللبنُ، و « جُنَفَى » لموضع، و « جُعَبَى » لِعظَام النمل[٥].
وَقَدْ تبَيَّنَ أَنَّ عدَّ الناظم « لفُعَلَى » فى الأوزان المشهورة - مُشْكِلٌ[٦]

الثانى: « فُعْلَى » - بضم الأوَّل وسكون الثانى: اسماً كان كبُهْمَى[٧]

على ما يشترك فيه المذكر والمؤنث وتلزمه أيضاً؛ نحو: رَبْعة — للمعتدل القامة من الرجال والنساء، وجمعهما رَبَعات. (١) أى المقصورة والممدودة. وقد سبق تعريفهما.

(٢) هذه الأوزان سماعية؛ لا يجوز الزيادة على المسموع منها عن العرب.

(٣) تقدم الكلام على هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق الجزء الثانى صفحة - ١٣٧.

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى، النحوى اللغوى الكاتب. كان رأساً فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة ديناً فاضلا، وقد سكن بغداد وحدث بها. وروى عنه كثير من العلماء، منهم: ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها: إعراب القرآن، وجامع النحو، وطبقات الشعراء، وعيون الأخبار. وكتابه أدب الكاتب — معروف متداول، وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٥) أى كباره — فهو جمع عظيم.

(٦) فقد تبين أنه من الأوزان النادرة، بل قيل إنه شاذ. وأيضاً فقد جعله فى التسهيل من الأوزان المشتركة بين المقصورة والممدودة، ومنه مع الممدودة: عشراء — ونفساء — وكرماء — وفضلاء — وخلفاء، وهو كثير فيها.

(٧) اسم لنبت، يطلق على الواحد والجمع — أو واحدته « بهماة »، يقال: أبهمت الأرض — أنبتت البهمى، وأنكر المبرد ذلك.

أو صِفةً كَحُبْلَى وطُولَى ، أو مصدراً كَرُجْعَى [١] .

الثالث : « فَعَلَى » — بفتحتين: اسماً كان ؛ كَبَرَدَى — لنهر بدمشق، أو مصدراً كَمَرَطَى [٢] ـ لِمِشيةٍ ، أو صِفةً كَحَيَدَى [٣] .

الرابع : « فَعْلَى » بفتح أوّله وسكون ثانيه ؛ بشرط أن يكون : إما جَمْعاً كَقَتْلَى وَجَرْحَى ، أو مصدراً كَدَعْوَى ، أو صِفَةً كَسَكْرَى، وسَيْفَى — مُؤَنَّثى سَكْران ، وَسَيْفَان للطويل .

فإن كان « فَعْلَى » اسماً كَأَرْطَى وَعَلْقَى [٤] — فَفِى أَلِفِهِ وَجْهان [٥] .

الخامس : « فُعَالَى » ـ بضم أوّله ، كَحُبَارَى [٦] وسُمَانَى ـ لطائرَيْنِ .

---

(١) هى مصدر للفعل رجع . (٢) مرطى ، وبشكى ، وجمزى — أنواع من السير السريع . وهى مصادر للأفعال ؛ مرط ـ وبشك ـ وجمز .

(٣) يقال : حمار حيدى — أى يحيد عن ظله، ويحاول الفرار إذا تخيل منه لنشاطه قال صاحب الناموس : ولم يوصف مذكر على« فَعَلى » غيره . وفى التسهيل : أن هذا الوزن من المشترك ؛ وذكر منه مع الممدودة . قرماء ، وجنفاء — لموضعين ، ودأثاء ويحرك ـ للأمة ، والجمع دأث ، وابن دأثاء : الأحمق .

(٤) الأرطى : شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم ؛ يقال أديم مأروط — أى مدبوغ ؛ والعلقى : نبت يكون واحد وجمعا ؛ قضبانه دقاق يتخذ منه المكانس

(٥) قيل : إنها للتأنيث ؛ وعلى ذلك يمنع من الصرف . وقيل : للالحاق فلا يمنع . ومثلهما : تترى : يقال : جاءوا تترى ـ أى متتابعين . وهذا الوزن من المشترك ؛ ومنه مع الممدودة : حمراء .

(٦) فى القاموس . الحبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وألفه للتأنيث . ويكون فعالى : اسماً كما مثل المصنف ، كسكارى . وصفة كعلادى — للشديد من الإبل ؛ يقال : جمل علادى — أى قوى شديد :

وفى الصِّحَاح : أَنَّ ألِفَ حُبَارَى ليست للتأنيث — وهو وَهَم ؛ فإنَّه قد وافقَ عَلَى أنَّهُ ممنوع الصرف[١] .

السادس : « فُعَّـلَى » — بضم أوَّله وتشديد ثانيه مفتوحاً ؛ كَسُمَّهَى للباطل[٢] .

السابع : « فِعَـلَّى » — بكسر أوَّله وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ؛ كسِبَطْرَى ، ودِفَقَّى — لضَرْبَيْن من المَشى[٣] .

الثامن : « فِعْـلَى » — بكسر أوَّله وسكون ثانيه ، إمَّا مصدراً كذِكْرَى ، أو جمعاً ، وذلك : « حِجْلَى » جمعاً للحَجَل — بفتحتين — اسماً لطائر ، و« ظِرْبَى » بالظاء المُشَالَةِ ـ جمعاً لِظَرِبَانٍ ـ بفتح أوله وكسر ثانيه — اسماً لِدُوَيبَّة[٤] . ولا ثالثَ لهما فى الجموع[٥] .

التاسع : « فِعِّيلَى » — بكسر أوَّله ، وثانيه مشدَّداً ، نحو : حِثِّيثى

(١) أى: ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث .

(٢) فى القاموس — السمهى : الهواء المرتفع ، والكذب ، والأباطيل .

(٣) سبطرى : اسم لمشية فيها تبختر ، ودفقى : اسم لمشية فيها تدفق وإسراع .

(٤) تشبه الهرة . منتنة الفسو ، يقال : فسا بينهم الظربان — أى تقاطعوا ؛ قيل لأنه إذا فسا فى ثوب لاتذهب رائحته حتى يبلى .

(٥) قيل : إن أبا على الفارسى سأل المتنبى يوما ـ وكان تلميذه ـ كم لنا من الجموع على وزن « فِعْلى » ؟ فأجاب المتنبى على الفور «حجلى، وظربى » فبحث الفارسى ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً ، فإن لم يكن « فِعلى » مصدراً أو جمعاً ـ فألفه للتأنيث ؛ إن كان غير منون، نحو : (قِسمة ضِيزى)ـ أى جائرة، من الآية:٢٢ من سورة النجم. وللالحاق إن نوّن، نحو : عِزهى ـ للعازف عن اللهو والنساء ، أو اللئيم. أو الذى لا يكتم بغض صاحبه

وخِلِّيفَى (١). وحكى الكسائى: هُوَ من خِصِّيصاَء قَوْمِهِ ـ بالمدّ، وهو شاذّ.

العاشر : « فُعُلَّى » — بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ؛ ككُفُرَّى — لوعاء الطَّلْعِ (٢)، وحُذُرَّى، وبُذُرَّى — من الحَذْر والتَّبْذِير (٣).

الحادى عشر : « فُعَّيْلَى » — بضم أوّلِه وفتح ثانيه مشدَّداً ؛ كخُلَّيْطَى للاختلاط (٤) وقُبَّيْطَى للنَّاطِف (٥).

الثانى عشر : «فُعَّالَى» — بضم أوّله وتشديد ثانيه ، نحو: شُقَّارَى وخُبَّازَى ـ لِنَبْتَيْنِ ، وخُضَّارَى لطائر (٦).

(تنبيه) نحو : جُنَفَى ، وَخِلِّيفَى ، وخُلَّيْطَى — ليس من الأوزان المختصة بالمقصورةِ ؛ بدليل : عُرَوَاء (٧) ـ وفِخِّيراء (٨) ـ ودُخَّيْلاء (٩).

(١) حثيثى : مصدر للفعل : حث على الشىء ـ إذا حض عليه ، ولم يجىء إلا مصدراً وخليفى : اسم بمعنى الخلافة ، وفى الأثر عن عمر رضى الله عنه : لولا الخليفى لأذنت ، ومثلهما : خصيصى وفخيرى ـ اسمان للاختصاص والفخر : وفى التسهيل : أنهما يمدان ؛ فيكون هذا الوزن من المشترك .

(٢) أى اسم للوعاء الذى يوضع فيه طلع النخل ـ واسم للطالع نفسه .

(٣) الذى فى القاموس : حُذرى : الباطل، ومثله بذرى .

(٤) يقال . وقعوا فى خُلَيطى ـ أى اختلط عليهم الأمر . وخليطى : أوباش مختلطون

(٥) الناطف : نوع من الحلوى ، يسمى بذلك لأنه ينطف ـ أى يستقطر قبل خثورته . ومثلهما : « لُغَيْزَى » ـ اسم للغز .

(٦) الذى فى القاموس : الخضارى كغرابى ـ طائر ، وكالشقّارى ـ نبت . وفى المنجد : هو نبت أحمر، قيل: هو شقائق النعمان .

(٧) العرواء، هى: برودة الحمى ومسها فى أول رعدتها (٨) الفخيراء: الرجل الفخور.

(٩) فى القاموس : دخيلاء الرجل ودخله بالكسر والفتح ـ نيته ومذهبه، وجميع أمره وبطانته . ويقال : هو عالم بدخيلاه ـ أى بداخل أموره وباطنها .

وفى قسمى ألف التأنيث ، والأوزان المشهورة للألف المقصورة ـ يقول الناظم :

ومشهورُ أوزانِ الممدودةِ سبعةَ عشر(١) :

(أحدها) « فَعْلاء » — بفتح أوّله وسكون ثانيه(٢) ؛ اسماً كان كصَحراء ، أو مَصدراً كرَغْباء(٣) ، أو صفة(٤) كحمراء — وديمة

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَـــدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ
وَالاشْتِهــــارُ فى مَبَانى الأُولَى ... يُبْدِيهِ : وَزْنُ «أُرَبَى» ، وَ«الطُّولَى»
وَ«مَرَطَى» وَوَزْنُ « فَعْلَى » جَمْعاً ... أَوْ مَصْدَرًا ، أَوْ صِفَةً : كَـ« شَبْعَى »
وَكَـ« حُبَارَى ، سُمَّهَى ، سِبَطْرَى ، ... ذِكْرَى» ، وَ«حِثِّيثَى» ، مَعَ «الكُفُرَّى»
كَذَاكَ «خُلَّيْطَى» ، مَعَ «الشُّقَّارَى» ... وَاعْزُ لِغَــيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا)(*)

أى : أن ألف التأنيث على ضربين : أحدهما المقصورة ، والثانى الممدودة ، وقد شرحناهما . والغر : جمع — مفرده المذكر أغر ، والمؤنث غراء . والأوزان المشهورة فى مبانى الأولى — وهى المقصورة — اثنا عشر ؛ يوضحها : وزن « أربى — كفعلى .. إلخ . وقد وضحت تمام الإيضاح . ثم قال الناظم بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان : واعز — أى أنسب — لغير هذه الأوزان استندارا — أى ندرة .

(١) هى كأختها المقصورة سماعية؛ لا يجوز القياس عليها ، وهى: ألف زائدة فى آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة — للتأنيث ، وقبلها أخرى زائدة فتنقلب الثانية همزة . ولا يجمع بينها وبين التاء .

(٢) وهو قياسى فى مؤنث « أفعل » صفة، وقد يجىء فى غير ذلك كما مثل المصنف.

(٣) مصدر رغب إليه — أراد ماعنده ، ويقال : رغب فى الشىء — أراده ، ورغب عنه — لم يرده . (٤) أى لأنثى « أفعل » كحمراء — أو لغيره ، كديمة هطلاء؛ فإنه

(*) « وألف التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه «ذات قصر» خبر ومضاف إليه كذلك «وذات مد» عطف عليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «أنثى الغر» مضاف إليه بنحو ، وأنثى الغر: غراء بألف ممدودة (*) « والاشتهار » مبتدأ « فى مبانى الأولى» متعلق به ومضاف إليه «وزن» فاعل يبديه والجملة خبر المبتدأ (*) « والطولى ومرطى» معطوفان على أربى «ووزن» معطوف على وزن السابق «فعلى » مضاف إليه «جمعا» حال من فعلى (*) وكحبارى معطوف على كشبعى، وما بعده عطف عليه باسقاط العاطف «مع الكفرى» مع ظرف حال من المتقدمات قبل والكفرى مضاف إليه (*) «كذاك» خبر مقدم «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع الشقارى» مع حال من خليطى، والشقارى مضاف إليه «استندارا» مفعول إعز .

هَطْلاء ، أو جمعاً فى المعنى كطَرْفاء(١) .

(الثانى، والثالث، والرابع) «أَفْعَلاَء» ـ بفتح العين(٢) ، و «أَفْعِلاء» — بكسرها، و « أَفْعُلاء » — بضمها ؛ كقولهم : يوم الأربعاء — سُمع فيه الأوزان الثلاثة .

(الخامس) « فَعْلَلاَء » ، كعَقْرَباء ـ لمكان(٣)

(السادس) « فِعَالاَء » — بكسر الفاء ؛ كقِصَاصاء — للقِصَاص .

(السابع) « فُعْلُلاَء »ـ بضم الأوّل والثالث ؛ كقُرفُصَاء(٤) .

(الثامن) « فَاعُولاَء » — بضم الثالث ؛ كعَاشُوراء(٥) .

يقال : سحاب هطِل أو هطّال ـ لا أهطل . والديمة: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء : متتابعة المطر .

(١) نوع معروف من شجر الأثل ، مفرده طرفاءة فى الأكثر ، وطرفة ، وبها لقب طرفة بن العبد ، واسمه: عمرو . وقيل : طرفاء اسم جنس جمعى ؛ لأن فعلاء ليس من أبنية جمع التكسير . ولهذا قال المصنف : أو جمعاً فى المعنى .

(٢) ذكر فى التسهيل : أن هذا الوزن من المشترك. ومثال المقصورة : « أجْفلى» للدعوة العامة إلى الطعام يقال : دعوت القوم الجفلى والأجفلى والأجفلاء ـ أى دعوتهم عموما إلى الطعام ، وضده : « النَّقَرَى » وهو دعوة قوم على الخصوص دون قوم ـ كالانتقار ؛ يقال : دعوتهم النَّقَرَى . قال الشاعر:

نَحْنُ فى المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفَلَى   لاَ تَرَى الآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرْ

(٣) وهى أيضاً : أنثى العقارب ممنوع من الصرف ، وأرض معقربة ـ كثيرة العقارب.

(٤) اسم لنوع من القعود ؛ وهو : أن يجلس المرء على أليتيه وقدميه ويلصق بطنه بفخذيه ، ويحتبى بيديه . وفى القاموس : القرفصى ـ مثلثة القاف والفاء ـ مقصورة ؛ وعلى هذا فهو من الأوزان المشتركة .

(٥) اسم للعاشر من المحرم أو لتاسعه ، ويقصر ـ فهو من المشترك على هذا .

(التاسع) « فَاعِلاَء » — بكسر الثالث ، كقَاصِعاء — لأحد جِحَرَة اليَرْبُوع [١] .

(العاشر) «فِعْلِيَاء»ـ بكسر الأوّل وسكون الثانى، نحو: كِبْرِياء [٢]

(الحادى عشر) « مَفْعُولاء » — كمَشْيُوخاء [٣] .

(الثانى عشر) « فَعَالاء » — بفتح أوّله وثانيه ، نحو : بَرَاسَاء — بمعنى الناس، يقال: ما أَدْرى أىُّ البَرَاسَاءِ هو؟ وبَرَاكاء ـ بمعنى البُروك [٤]

(الثالث عشر) « فَعِيلاَء » — بفتح أوّله وكسر ثانيه ، نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثاء — نوعان من البُسر .

(الرابع عشر) « فَعُولاء » ـ بفتح أوّله وضمّ ثانيه ، نحو: دَبُوقَاء [٥]

(الخامس عشر) « فَعَلاَء » — بفتحتين ؛ كَخَفَقَاء ـ لموضع ، قاله ابن الناظم . وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له — إلاّ دَأَثَاء

---

(١) اليربوع : حيوان أكبر قليلا من الفأر ؛ يداه أقصر من رجليه . ويتخذ لجحره أبواباً يخفيها ، منها : القاصعاء ، والنافقاء ؛ فإذا أتى من جهة القاصعاء ـ ضرب النافقاء برأسه فانتفق ـ أى خرج من نافقائه .

(٢) اسم للتكبر والعظمة والاختيال .

(٣) اسم لجماعة الشيوخ ـ وهى جمع شيخ، وهو : من سنه فوق الخمسين.

(٤) وهو : أن تبرك الإبل وينزل عنها للقتال على الأرجل .

وبراكاء : اسم لمعظم الشىء وشدته ، يقال : وقع فى براكاء الأمر أو القتال ـ أى : فى شدته وأكثره . قال الشاعر :

وَلا يُنجِى مِن الغَمَرَاتِ إلاّ   بَرَاكاءُ القِتَالِ أو الفِـــرار

(٥) اسم للعذرة . ومثله : جلولاء ـ بلدة بالعراق ، وحروراء ـ لموضع تنسب إليه الحرورية ـ وهم طائفة من الخوارج .

للأَمَة[(١)]، وَقَرَمَاَء لموضع، وعلى هذا: فعدُّ الناظم لذلك فى المشهور ـ مُشْكِل وفى المحكم[(٢)]: أَنَّ «جَنَفَى» بالجيم والنون والفاء والقَصر — موضع، وأَنّه بالمد أيضاً موضع.

(السادس عشر) «فِعَلَاء» — بكسر أَوَّله وفتح ثانيه، نحو: سِيَرَاء[(٣)]

(السابع عشر) «فُعَلَاء» — بضم أَوَّله وفتح ثانيه ـ كَخُيَلَاء[(٤)].

---

(١) يقال: فلان ابن دثاء ـ أى «ابن أمة».

(٢) كتاب فى اللغة العربية، يقارب عشرين مجلداً، منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية، مؤلفه: أبو الحسن على بن إسماعيل ـ المعروف بابن سيده، النحوى الأندلسى من أهل مرسية. كان نادرة وقته، وإماماً فى اللغة العربية ـ على الرغم من أنه ضرير، وله شعر جيد، وله تصانيف كثيرة، منها: المحكم هذا، والمخصص فى ١٧ مجلداً وقد طبع ببولاق سنة ١٣١٦. وتوفى ابن سيدة سنة ٤٤٨ هـ.

(٣) اسم لنوع من الثياب فيه خطوط؛ مخلوط بالحرير ـ ولنبت يشبه الحلة ـ وللذهب الخالص. قيل: لم يأت على هذا الوزن غير هذه الكلمة.

(٤) اسم للكبر والعجب والاختيال؛ ومثله: عشراء. وتسعاء. وقد يأتى جمعاً نحو فقهاء وعلماء. وإلى الأوزان المتقدمة لألف التأنيث الممدودة ـ أشار الناظم بقوله:

(لِمَدِّهَا: «فَعْلَاءُ، أَفْعِلَاءُ» ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ«فَعْلَلَاءُ»

ثُمَّ «فِعَالَا، فُعْلُلَا، فَاعُولَا» وَ«فَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا»

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ «فَعَالَا»؛ وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ «فَعَلَاءُ» أُخِذَا)[(*)]

أى: أن لألف التأنيث الممدودة ـ هذه الأوزان التى ذكرها، وقد أوضحها المصنف وكلها مختومة بالهمزة، وقد تركت فى بعضها لوزن الشعر. وأراد بـ«فعالى»

(*) «لمدها» جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء» عطف عليه بحذف العاطف «مثلث العين» مثلث حال من أفعلاء، والعين مضاف إليه

(*) «وفعللاء ـ إلى مفعولا» معطوفات على فعلاء بإسقاط العاطف، والقصر فى بعضها للضرورة

(*) «ومطلق العين» مطلق حال مقدم من «فعالا» والعين مضاف إليه وهو معطوف على ما سبق «وكذا» متعلق بأخذا «مطلق فاء» مطلق حال من «فعلاء» الواقع مبتدأ وفاء مضاف إليه، وجملة «أخذا» خبره، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى فعلاء.

(هذا باب المقصور والممدود)(١)

قَصرُ الأسماءِ وَمَدُّها ضربان : قياسىٌّ ، وهو وَظيفةُ النَّحوىِّ ، وسماعىٌّ ، وهو وظيفةُ اللُّغوىّ . وقد وَضَعوا فى ذلك كُتباً .

مطلق العين ــ ما كان على وزن «فعالا» مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، وكذلك أراد بـ « فعلاء » مطلق الفاء ــ ما كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها . وقد مثل المصنف لكل ذلك بأمثلة أوضحنا معناها .

هذا : ولألف التأنيث الممدودة ــ أوزان كثيرة غير ما ذكر ، منها : فُنْعلاء ــ كخُنْفساء . وفعولاء ــ كعشوراء . وتَفْعلاء ــ كترْكضاء ، لمشية المتبختر . وقد ذكر العلامة الأشمونى كثيرا منها ، فارجع إليه إن شئت .

تنبيه

من الألفاظ الكثيرة الاستعمال التى يجوز فيها التذكير والتأنيث: الطريق . السلاح . العقرب . الملح . اللسان . السراويل . السكين . القوس . الذهب . العسل . الكبد

هذا باب المقصور والممدود

(١) المقصور هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل الهدى والفتى ؛ فيخرج الحرف. والفعل المختوم بالألف ــ كدعا ويسعى. والاسم المبنى ، مثل : « إذا » و « لدى ». والمثنى فى حالة رفعه ، والأسماء الستة فى حالة نصبها؛ لأن الألف فيهما غير لازمة . وسمى مقصورا ، لأنه لامد فيه فهو فى مقابلة الممدود .

ويعرب المقصور بحركات مقدرة على آخره فى جميع الأحوال ، وإذا نون حذفت ألفه لفظاً لا خطاً ؛ مرفوعا كان ، أو منصوبا ، أو مجروراً .

أما الممدود فهو : الاسم المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة ــ أو هو: الاسم المعرب الذى فى آخره ألف قبلها ألف زائدة؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، نحو: رداء ــ خضراء ؛ فيخرج الفعل ، نحو : يشاء . وما فيه الهمزة بعد ألف أصيلة ، نحو : ماء وشاء ــ أو بعدها تاء التأنيث، نحو : هناءة ؛ لأن الإعراب يجرى على التاء .

ومما تقدم يتبين : أن المقصور والممدود نوعان من الاسم المتمكن المعتل الآخر ، فلا يطلقان عند النحاة على المبنى ، ولا على الفعل والحرف . وقولهم فى « هؤلاء » إنه

وضابط الباب عند النحويين: أَنَّ الاسمَ المعتلَّ بالألف ثلاثة أقسام:

أحدها: مالَهُ نَظِيرٌ من الصحيح[١] يَجبُ فتحُ ما قبلَ آخِرِه، وهذا النوعُ مقصورٌ بقياس[٢]، وله أمثلة.

منها: كونُه مصدرَ «فَعِلَ» اللازم، نحو: جَوِيَ جَوًى — وَهَوِيَ هَوًى — وَعَمِيَ عَمًى؛ فإنَّ نَظِيرَها من الصحيح: فَرِحَ فَرَحاً — وَأَشِرَ أَشَراً[٣].

قال ابن عصفور وغيره: وشذَّ الغَرَاءُ — بالمد — مصدر غَرِيَ[٤] وأنشدوا:

إذا قلتُ مَهلاً غَارَتِ العينُ بالبُكا غَرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ[٥]

ممدود — تسمح. أما اللغويون والقراء، فيقولون فى «أولى» — اسم إشارة — إنه مقصور وفى «أولاء» — ممدود، وكذلك فى جاء وشاء — ممدودان

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، نحو: القاضى والمنادى، وإذا نون حذفت ياؤه لفظاً وخطاً فى حالتى الرفع والجر، وبقيت فى حالة النصب. والصحيح: ما عدا ذلك، كقلم وكتاب.

(١) أى نظير فى وزنه، وفى نوع الاسم؛ كالمصدرية والوصفية والجمعية — لا خصوص الوزن

(٢) أى قياس يخضع للقواعد النحوية، وهذا هو الذى ذكر تعريفه

(٣) وهذا المصدر واجب فتح ما قبل آخره؛ لأن «فعِل» اللازم قياس مصدره فى الغالب «فَعَل»، فكل من جوى وهوِى — مقصور؛ لأن لهما نظير من الصحيح وقد اتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما.

(٤) أى على غير قياس، من غرى بالشىء أولع به — أو تمادى فيه فى غضبه

(٥) بيت من الطويل. لكثير عزة — الشاعر الأموى المشهور:

اللغة والاعراب. مهلا: مصدر بمعنى التمهل والترفق. غارت: والت وأرسلت الدمع متتابعاً. مدتها: أعانتها وكانت لها مدداً. نهل: كثيرة متتابعة. «مهلا» مفعول مطلق لفعل محذوف «بالبكا» مفعول غارت على زيادة الباء «غراء» منصوب على

وفيما قالوه نَظَرٌ؛ لأنَّ أبا عُبيدةَ حكى : غَارَيْتُ بين الشيئين غِراءً — أى وَالَيْتُ؛ ثم أنشده(١) . وعلى هذا فالمدُّ قياسىٌّ كما سيأتى؛ لأنَّ غَارَيتُ غِرَاءً — مثلُ: قاتلتُ قِتَالاً ، وغَارَيتُ: فاعَلْت — من غَرِيتُ به ، وأنشد «أَسْلُو» بَدَلَ «مهلاً» — و «فَاضَت»(٢) بَدَلَ «غَارت» — وحُفَّل(٣) بدل «نُهَّل».

ومنها : «فِعَل» — بكسر أوَّله وفتح ثانيه — جمعاً لِفِعْلَة(٤) بكسر أوَّله وسكون ثانيه ، نحو : فِرْية وفِرًى — ومِرْية ومِرًى ؛ فإنَّ نظيرَه : قِرْبة وقِرَب(٥) .

المصدرية بفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور على رأى ابن عصفور ، وفيه تعسف ظاهر ، والأسلم أن يكون منصوبا على الحال بمعنى غرية — على رأى أبو عبيدة «مدامع» فاعل مدت «نهل» صفة لمدامع .

والمعنى : إذا أردت التمهل والترفق فى الحزن — والت العين دموعها وأرسلته تباعاً ومدتها المدامع الكثيرة المتتابعة .

والشاهد : فى «غراء» فإن ابن عصفور أنشده بفتح الغين والمد ، وقال: إنه مصدر غرى بالشىء فهو به غر ، ومده شاذ والقياس القصر . وقد ذكر المصنف عن أبى عبيدة: أن الرواية بكسر الغين والمد، وفعله «غارى» — مثل: قاتل قتالا، وعلى ذلك فمده قياسى .

(١) أى أنشد بيت كثير المذكور ، فعلم من هذا أن غارت فى البيت بمعنى والت وأصله : غاريت ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين

(٢) هو من قولهم : فاض النهر — إذا زاد ماؤه عن ارتفاع الشاطىء فسال على الوادى .

(٣) أى ممتلئة .

(٤) أى المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة ، والفرية : الكذب والاختلاق من افترى — أى اختلق . والمرية : الشك — وقد يضم، والامتراء فى الشىء : الشك فيه . فهذان وأشباههما من جموع التكسير — من المقصور القياسى .

(٥) و «فعلة» المذكورة — يكثر جمعها على «فِعَل» .

ومنها « فُعَل » ـ بضم أَوَّله وفتح ثانيه — جمعاً « لفُعْلَة » بضمِّ أَوَّله وسكون ثانيه ، نحو : دُمْيَة(١) وَدُمًى ، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْيَة(٢) وزُبًى وكُسْوَةً وكُسًى؛ فإن نظيره : حُجَّة وحُجَج — وقُرْبَةً وقُرَب .

ومنها : اسمُ مفعولٍ مازاد على ثلاثةٍ(٣) نحو: مُعطًى ومُسْتدعًى ؛ فإنَّ نظيرَه : مُكْرَم ومُسْتَخْرَج(٤) .

(١) هى الصورة من العاج ونحوه ، وتطلق على الذات الجميلة تشبيهاً . وجاء فى الشعر : الدمى ـ بمعنى الثياب التى فيها التصاوير .

(٢) الزبية : حفرة تحفر للأسد . وأصلها الرابية لا يعلوها الماء ، وسميت بذلك ؛ لأنهم كانوا يحفرونها فى موضع عال . وفى المثل : « بلغ السيل الزبى » فهذه وأمثالها من من جموع التكسير ـ من المقصور القياسى .

(٣) أى اسم مفعول مصوغ من ماض معتل الآخر يزيد على ثلاثة أحرف .

(٤) واسم المفعول القياسى للفعل المذكور ـ يجئ على هذا الوزن .

وفى المقصور القياسى يقول الناظم :

(إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ ، كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ـ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كَـ« فِعَلٍ » وَ « فُعَلٍ » فى جَمْعِ مَا كَـ« فِعْلَةٍ »وَ « فُعْلَةٍ » ،نَحْوُ الدُّمَى)(*)

أى : أن الاسم الصحيح الآخر ؛ إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا ، مثل:أسف مصدر أسِف، وكان له نظير فى وزنه معتل الآخر ـ يثبت لهذا النظير القصر قياساً لإخفاء فيه . ثم ذكر الناظم وزنين للاسم المقصور هما : « فِعل » و « فُعل » الأول جمع « فِعلة » والثانى جمع « فُعلة » ـ كالدمى جمع دمية . ولم يذكر الباقى .

(*) «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فتحاً » مفعول استوجب «وكان» اسمها يعود إلى اسم «ذا نظير» ذا خبرها ونظير مضاف إليه (*) «فلنظيره» الفاء واقعة فى جواب إذا ، والجار والمجرور خبر مقدم « المعل » نعت لنظير « الآخر » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لنائب فاعله « ثبوت قصر » ثبوت مبتدأ مؤخر وقصر مضاف إليه « بقياس » متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس (*) « كفعل » خبر لمبتدأ محذوف « وفعل » عطف عليه « فى جمع » متعلق بمحذوف حال منهما « ما » اسم موصول مضاف إليه « كفعلة » متعلق بمحذوف صلة ما « وفعلة عطف عليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « الدمى » مضاف إليه

الثانى : أن يكون له نظيرٌ من الصحيح (١) ، يجبُ قبل آخره ألِف.
وهذا النوع ممدودٌ بقياس (٢) وله أمثلة .
منها : أن يكون الاسمُ مصدراً لِـ « أَفْعَلَ » (٣) أو لِفِعْلٍ أَوَّله همزةُ وَصْلٍ (٤)؛ كَأَعْطَى إعطاءً ، وارْتَأَى ارْتِئاءً (٥)، واسْتَقْصَى استِقْصَاءً (٦)؛

ومن الأمثلة غير ما تقدم ـ كما ذكر الأشمونى ـ «أفعل» صفة للتفضيل ، كالأقصى ـ أو لغير تفضيل ؛ كأعمى وأعشى؛ فإن نظيرهما من الصحيح: الأبعد والأعمش . وكذلك ما كان جمعاً للفُعلى أنثى « الأفعل » كالقُصوى والقصَى ـ والدنيا والدُّنى ؛ فإن نظيرها من الصحيح : الكبرى والكُبر ـ والأخرى والأخر . وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء ، وهو على وزن « فَعَل » ـ وعلى الوحدة بالتاء ، كحصاة وحَصَى ـ وقطاة وقطا ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : شجرة وشجر ـ ومدَرة ومدَر . وكذلك «المِفْعل» مدلولا به على مصدر ميمى ـ أو على اسم زمان ـ أو مكان ؛ نحو : ملهى ومسعى؛ فإن نظيرهما من الصحيح ـ مذهب ومسرح .

(١) أى غير المهموز .

(٢) وإليه يشير الناظم بقوله :

(وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فى نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ)(*)

أى: ما استحق من الأسماء الصحيحة ـ بحسب القواعد العامة ـ أن يكون قبل آخره ألف؛ فإن نظيره من مصادر المعتل الآخر ـ يكون ممدوداً حتماً. (٣) أى لماض رباعى معتل اللام.

(٤) ويكون معتل اللام، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، وقد مثل المصنف لذلك .

(٥) ارتأى فى أمره : أى رأى وتدبر ـ من الرأى والتدبير ، وأصله : ارتأىَ ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصل المصدر : ارتئاياً ، قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .

(٦) استقصى الأمر ـ تتبعه .

وقد اقتصر الناظم على هذا النوع من الممدود ـ فقال :

(*) « ما » اسم موصول مبتدأ أول « استحق » الجملة صلة « قبل آخر » قبل ظرف مضاف إلى آخر ـ متعلق باستحق «ألف» مفعول استحق، وقد وقف عليه بالسكون على لغة «فالمد» مبتدأ ثان « فى نظيره » متعلق بعرف «حتما» حال من ضمير عرف «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى المد ، والجملة خبر، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر ما .

فإنَّ نظيرَ ذلك أَكْرَمَ إكْرَاماً ـ واكْتَسَبَ اكْتِسَاباً ـ واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً

ومنها : أن يكونَ مفرداً لـِ « أفعلةٍ »(١) نحو : كِسَاء وَأَكْسِية ـ وَرِدَاء وَأَرْدِية ؛ فإنَّ نظيرَه : حِمَار وَأَحْمِرة — وَسِلاح وَأَسْلِحة ، وَمِنْ ثَمَّ(٢) قال الأخفشُ : أَرْحِيَةٌ وَأَقْفِيةٌ مِن كلام المولَّدِين ؛ لأنَّ رَحًى وَقفًى مقصوران(٣) ، وأما قوله :

في لَيلةٍ من جُمادَى ذَاتِ أَنْدِيةٍ(٤) والمفردُ نَدَى بالقصر ـ فضرورة

(كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ ؛ كَارْعَوَى، وَكَارْتَأَى)(*)

أى : كمصدر الفعل الذى أوله همزة وصل ـ من الماضى الخماسى، أو السداسى المعتل الآخر ـ كما مثل .

(١) أى لجمع تكسير على وزن « أفعلة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة الياء ؛ بشرط أن يكون هذا المفرد مختوما بالهمزة المسبوقة بحرف علة ؛ لأن « أفعلة » لا تكون إلا جمع تكسير للرباعى الذى قبل آخره مدة .

(٢) أى : ومن أجل أن مفرد « أفعلة » من المعتل ـ ممدود قياساً .

(٣) أى : فلا يجمعان على أفعلة .

(٤) صدر بيت من البسيط ـ لمرة بن محكان التميمى، وهو من شعراء الحماسة، وعجزه:

* لا يُبْصِرُ الكلْبُ فى ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا *

اللغة والإعراب . أندية : جمع ندى ـ وهو المطر والبلل الكثير . الطنب: حبل. يشد به الخباء ـ والجمع أطناب « فى ليلة » متعلق بقومى أو ضمى ـ فى قوله قبل :

يَا رَبَّةَ البيْتِ قُومِى غيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّى إِلَيْكِ رِحَالَ القوم وَالْقُرُبَا

والقرب : جمع قراب ، وهو جفن السيف أو غمده . « من جمادى » متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات أندية » ذات صفة ثانية لليلة وأندية مضاف إليه « الطنبا » مفعول يبصر. **والمعنى** : يذكر أنه طلب إلى زوجه الاستعداد للرحيل فى ليلة من جمادى ، كثيرة

(*) « كمصدر » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « الفعل » مضاف إليه « قد بدئا » نائب فاعل بدىء يعود إلى الذى الواقع نعتاً للفعل ، والألف للاطلاق، والجملة صلة «بهمز وصل» بهمز متعلق ببدئا ووصل مضاف إليه « كارعوى » خبر لمبتدأ محذوف، وكارتأى معطوف عليه.

وقيل : جُمع نَدَى على نِدَاء — كجَمَل وجِمَال ، ثم جُمِع نِدَاء على أندية[١] . ويُبعده أنه لم يُسمع نِدَاء جمعاً .

ومنها : أن يكونَ مصدراً لِـ «فَعَل» بالتخفيف[٢] ؛ دالاًّ على صَوت كالرُّغاء والثُّغاء[٣] ؛ فإنَّ نظيرَه الصُّراخ . أو على داءٍ نحو المُشَاء[٤] ؛ فإن نظيره الدُّوَار[٥] والزُّكام .

الثالث: أن يكونَ لا نظير له[٦] ؛ فهذا إنما يُدرَك قَصْرُه ومَدُّه بالسماع[٧]

فمنَ المقصورِ سماعاً : الفَتى — واحد الفِتيان ، والسَّنَا — الضَّوء ،

النَدى والبلل ، شديدة الظلام ، حتى إن الكلب مع حدة بصره ، لا يبصر شيئاً فيها حتى عمد الخباء .

والشاهد : فى « أندية » ؛ فإنه جمع ندى شذوذاً ، وقياس جمعه « أنداء » لأن « أفعلة » ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثه حرف مد .

(١) فيكون أندية : جمع الجمع ، وعلى ذلك فليس بضرورة .

(٢) أى المعتل الآخر الذى مضارعه على وزن « يَفعُل » .

(٣) الرغاء : صوت الحيوانات ذات الخف كالإبل ، والماضى « رَغا » . والثغاء : صوت الغنم والمعز ، والفعل « ثغَا » .

(٤) المشاء : استطلاق البطن ، وماضيه مَشى . والمشاء : الدواء المسهل .

(٥) الدوار : ما يصيب الرأس من دوران . ومن الأمثلة غير ما تقدم : « فِعال » مصدر فاعل المعتل اللام ، نحو : والىَ وِلاء — وعادى عِداء ؛ فإن نظيرها من الصحيح : ضارب ضراباً — وقاتل قتالا . وكذلك ما صيغ من المصادر على وزن « تَفعال » ومن الصفات على وزن « فَعّال » أو « مفعال » بقصد المبالغة : كالتَّعداء مصدر عدا ، والعَدّاء : للكثير العدو ، والمعطاء — لكثير العطاء ؛ فإن نظيرها من الصحيح التَّذكار — والخَبّاز — والمِهذار .

(٦) أى من الصحيح .

(٧) وهذا هو المقصور السماعى والممدود السماعى ، مما لا يدخل فى الأمثلة المتقدمة ولا تنطبق عليه الضوابط السابقة . وأهمها : عدم وجود نظير له من الصحيح ، وفيه يقول الناظم :

والثَّرَى ـ التراب، والحِجاَ ـ العَقل . ومِنَ الممدودِ سماعاً: الفَتَاء ـ لِحَدَاثة السِّنِّ ، والسَّنَاء ـ للشَّرف ، والثَّرَاء ـ لكثرةِ المال ، والحِذَاء ـ للنَّعل .

(مسألة) أجمعوا على جوازِ قصر الممدودِ [1] للضرورة كقوله :

* لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وإن طَالَ السَّفَرْ * [2]

وقوله : * وأهلُ الوَفَا مِنْ حادثٍ وَقَدِيمِ * [3]

(وَالعادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ ؛ كالحِجا ، وَكالحِذَا) (*)

أى أن ما ليس له نظير فى الصحيح ـ من المقصور والممدود ـ فقصره ومده موقوفان على النقل والسماع ؛ فالحجا مقصور ، والحذاء ممدود ــ وقصر للوزن . وليس لهما نظير من الصحيح يجتمع معهما فى المصدرية وغيرها ، وإن اجتمع فى الوزن أحياناً كعنب

(١) لأنه رجوع إلى الأصل ــ وهو القصر ، ويكون بحذف الألف قبل الآخر . وأجازه الفراء بشرط ألا يقتضى القياس مده . ومنعه الكسائى فى حالتى الرفع والجر . وذلك كله مردود بما ذكر من الشواهد وغيرها .

(٢) صدر بيت من الرجز ـ لم يعين قائله ، وعجزه .

* وإن تحنَّى كلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ *

اللغة والاعراب . صنعا : اسم مدينة باليمن . تحنى : انحنى ــ من حنى ظهره إذا احدودب . عود : هو المسن من الإبل . دبر : أصابته الدبرة ــ وهى قرحة تحدث فى البعير من احتكاك الرحل وغيره . «لا» نافية «بدّ» اسمها مبنى على الفتح، والخبر محذوف ــ أى حاصل «من صنعا» متعلق ببد ــ أو هو خبر لا «وإن طال» شرط وفعله «السفر» فاعل طال وسكن للروى . والجواب محذوف ــ أى فلا بد منه .

والمعنى : لا بد من الوصول إلى صنعا، وإن بعدت الشقة وأصاب المطايا ما أصابها من الضعف والمرض .

والشاهد : قصر « صنعا » لضرورة الوزن ، وهى ممدودة ـ وأصلها : صنعاء .

(٣) عجز بيت من الطويل ـ لم ينسب لقائل، وصدره :

(*) « والعادم » مبتدأ « النظير » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « ذا قصر وذا مد » حالان من الضمير فى قوله « بنقل » الواقع خبراً عن المبتدأ ، وتقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ـ نادر « كالحجا » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى وذلك .. الخ . « وكالحذا » عطف عليه .

واختلفوا فى جَواز مدِّ المقصور للضَّرورة ؛ فأجازَه الكوفيون متمسكين بنحو قوله: *فلا فقرٌ يَدُومَ ولا غِناءٌ*(١) . ومَنَعه البصريون، وقَدَّروا الغِناءَ فى البيت مصدراً لغَانَيتُ(٢) — لا مصدراً لِغَنِيت ، وهو تَعسُّف(٣) .

---

* فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الّذِى تَعرِفُونَه *

اللغة والاعراب. مثل الناس، المراد: أنهم مشهورون كالمثل. الوفا:ضد الغدر ونقض العهود . «هم»ضمير منفصل مبتدأ « مثل الناس »مثل خبر والناس مضاف إليه « الذى» صفة لمثل ، وجملة « تعرفونه » صلة ، « وأهل الوفاء » وأهل معطوف على مثل، والوفا مضاف إليه « من حادث » متعلق بمحذوف حال من « أهل الوفا » .

والمعنى : أن هؤلاء القوم الذين مدحهم — أمرهم مشهور ؛ يضرب بهم الناس المثل فى الفضائل وفى كل صفةمن صفات الخير والنبل والرجولية،وهم أهل وفاءحديثاً وقديماً.

والشاهد : قصر « الوفا » لضرورة الوزن ، وأصله : الوفاء — بالمد .

(١) عجز بيت من الوافر— لم ينسبه النحاة لقائل ، وصدره :

* سَيُغنِينِى الذِى أغناكَ عنِّى *

اللغة والاعراب : معانى الألفاظ واضحة ، وكذلك المعنى العام ؛ فإنه يقول : إن الذى جعلك فى غنى عنى — وهو المولى سبحانه — سيغنينى عنك ، فلا أحتاج إلى معونة أحد ؛ لأن الفقر والغنى بيدهوحده سبحانه ، وهما لا يدومان لمخلوق .

والشاهد : فى « غناءٌ» ؛ فقد مده الشاعر لضرورة إقامة الوزن . وأصله: الغنى بالقصر — ضد الفقر .

(٢) ومعناه : فاخرت بالغنى ؛ فهو ممدود قياسا

(٣) لأن ذكر الفقر فى البيت يدل على أن المراد بالغناء — الغنى بالقصر ، الذى هو ضد الفقر . وإلى الخلاف فى هذه المسألة — يشير الناظم بقوله :

(وَقصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعَ   عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ)(*)

(*) « وقصر » مبتدأ « ذى المد» مضاف إليه «اضطراراً» مفعول لأجله « مجمع » خبر المبتدأ « عليه » متعلق بمجمع على أنه نائب فاعله « والعكس » مبتدأ « بخلف » متعلق بيقع الواقع خبراً للمبتدأ ، وفاعل يقع يعود الى العكس .

(باب كيفية التثنية)[١]

الاسمُ[٢] على خمسةِ أنواع :

أحدها : الصحيحُ[٣] ، كرجل وامرأة .

الثانى : المنزَّلُ منزله الصحيح[٤] ، كَظَبْي ودَلْو .

الثالث : المعتلُّ المنقوص[٥] ، كالقاضى .

وهذه الأنواعُ الثلاثة يجب ألَّا تُغَيَّرَ فى التثنيةِ[٦] ؛ تقول: رجلان، وامرأتان ، وَظَبْيَان ،وَدَلْوان ، والقاضيان. وشذ فى أَلْيَة وخُصْيَة ـ أَلْيَان وَخُصْيَان[٧] ، وقيلَ : هما تثنية أَلْى ـ وَخُصْى .

الرابع : المعتلُّ المقصورُ ، وهو نوعان :

أى : أن قصر الممدود للضرورة الشعرية ـ متفق عليه إجماعاً ، أما العكس ـ وهو مد المقصور ؛ فيجوز وقوعه فى الضرورة مع خلاف فى صحته . والأحسن الأخذ برأى من يقول بجوازه فى الضرورة الشعرية وحدها ؛ لأن الشعر محل التيسير .

باب كيفية التثنية

(١) المراد من التثنية: الدلالة على اثنين متفقين فى اللفظ ـ بلفظ واحد؛ قصدا للايجاز ولابد من تكرير الاسم والعطف ، ويكون ذلك بزيادة ألف ونون مكسورة رفعاً ، وياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة نصبا وجرا ـ فى آخر الاسم (٢) أى القابل للتثنية :

(٣) وهو : الذى ليست لامه حرف علة . (٤) هو : الذى آخره واو أو ياء، وقبلهما سكون ؛ سواء أكانتا مخففتين ، كظبى وعضو ـ أم مشددتين : كرمىّ ومغزوّ .

(٥) هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة غير مشددة ـ قبلها كسرة ، مثل القاضى والمستعلى (٦) فتزاد على الآخر علامة التثنية بدون تغيير مع فتح الآخر ؛ إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء ـ فيجب أن ترد إليه مفتوحة عند التثنية، نحو : داعيان ـ فى تثنية « داع » (٧) أى : بحذف التاء منهما . والقياس . أليتان ـ وخصيتان .

(أحدهما) ما يجبُ قلبُ أَلِفه ياءً[١] ، وذلك فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن تتجاوزَ أَلِفُه ثلاثةَ أحرُف[٢] ، كحُبْلَى — وحُبْلَيَان ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَان . وشذَّ قَوْلُهم فى تثنيـة قَهقَرَى وَخَوْزَلى : قَهْقَرَانِ ، وَخَوْزَلانِ ـ بالحذف[٣] .

الثانية : أن تـكون ثالثةً مُبدلَةً من ياء كفَتَى[٤] قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ) . وشَذَّ فى حِمَى حِمَوَان — بالواو[٥] .

الثالثة : أن تكون غيْرَ مبدَلةٍ[٦] ، وقد أُميلت[٧] كمَتى ؛ لو سَمَّيتَ بها قلْتَ فى تثنيتها : مَتَيَان .

---

(١) إنما وجب قلب ألفه ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، ولابد من فتح ما قبل علامة التثنية ، ولا يمكن حذف الألف للتخلص من الساكنين؛ لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند إضافته لياء المتكلم ، كفتاى مثلا (٢) سواء كان أصلها ياء ، أو واواً ، وذلك رجوعاً إلى الأصل فيما أصله ياء ، وحملا للفعل غير الثلاثى فيما أصله واو ، كملهى، فإن الفعل ألهيت.

(٣) القهقرى : الرجوع إلى الخلف . والخوزلى : مشية فيها تبختر، ووجه الشذوذ: حذف الألف دون قلبها ياء ، والقياس : قهقريان ـ وخوزليان .

(٤) يعرف الأصل؛ بالمصدر ، والتصغير والمشتقات . . إلخ . قال الدنوشرى : الفتى: مصدره الفتاء ، يقال : هو فتى بين الفتاء ، وهو من المصادر التى لا فعل لها .

(٥) والقياس : حميان ؛ لأن ألفه بدل من ياء ، تقول : حميت المـكان أحميه حماية

(٦) سواء كانت أصلية، كالتى فى حرف أو شبهه مسمى بهما ـ كبلى ومتى ، أو كانت مجهولة الأصل ـ كالتى فى اسم جامد لايعرف أصله ، نحو : « الدَّدا » ـ للهو واللعب ، فإننا لاندرى أصل الألف ؛ لأنه ليس للـكلمة أصل معلوم يرجع إليه فى الاشتقاق .

قيل: ومن المجهولة الأصل: الأسماء الأعجمية ؛ كموسى، وعيسى .

(٧) لأن الإمالة ميل بالألف إلى الياء ، فكان ردها إلى الياء فى التثنية أحق وأولى . وإلى هذه المسائل الثلاث ـ أشار الناظم بقوله :

(والثانى) ما يجبُ قلبُ أَلِفه واواً، وذلك فى مسألتين :

إحداها : أن تكون مُبدَلةً منَ الواو[1] كعصاً — وقفاً — وَمَناً، وهو لُغةفى المَنِّ الذى يُوزَنُ به[2]. قال: *عَصاً فى رأسِها مَنَوَا حَدِيدِ*[3]

وشذّ قولهم فى رضاً — رِضَيَان بالياء، مع أنّه من الرّضوان .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا   إنْ كانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

كَذَا الّذِى الْيَا أَصْلُهُ، نَحْوُ الفَتَى   وَالجَامِدُ الّذِى أُمِيلَ كَمَتَى)(*)

أى : أن ألف المقصور تقلب ياء عند التثنية فى ثلاثة أحوال: إن كانت ألفه مرتقية — أى زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، نحو : الفتى ، أو ثالثة جامدة « مجهولة الأصل » وأميلت : نحو : « متى » — مسمى بها .

(١) أى: ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (٢) فى القاموس : المنا والمناة — كيل أو ميزان ، ويثنى منوان — ومنيان ، والجمع أمناء وأمن . والمنا أو المن : رطلان .

(٣) عجز بيت من الوافر — لم أقف على نسبته لقائل، وصدره :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلعُذّالِ عِنْدِى *

اللغة والاعراب . أعددت : هيأت . العذال : اللوام — جمع عاذل وهو اللائم المتسخط «منوا» مثنى منا — كعصا «قد» للتحقيق «أعددت» فعل وفاعل «للعذال» متعلق بأعددت «عندى» متعلق به كذلك «عصا» مفعول أعددت «فى رأسها» جار ومجرور خبر مقدم «منوا» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والنون محذوفة لإضافته إلى «حديد» والجملة صفة لعصا . **والمعنى :** واضح .

والشاهد : فى « منوا » فإنه مثنى مقصور . قلبت ألف مفرده — وهو « منا » — واواً فى التثنية رجوعاً إلى الأصل؛ لأن أصله منو، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً

(*) «آخر مقصور» آخر مفعول لمحذوف يفسره اجعله ومقصور مضاف إليه «تثنى» الجملة صفة لمقصور «اجعله» فعل أمر والهاء مفعوله الأول «يا» بالقصر مفعوله الثانى «إن كان» شرط وفعله، واسم كان يعود إلى المقصور وجواب الشرط محذوف «عن ثلاثة» متعلق بمرتقيا الواقع خبر لكان (*) «كذا» خبر مقدم «الذى» مبتدأ مؤخر «اليا» بالقصر مبتدأ «أصله» خبر ومضاف إليه ، والجملة صلة الذى «والجامد» معطوف على الذى أول البيت «الذى» نعت للجامد «أميل» والجملة فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على الجامد صلة.

والثانية : أن تـكونَ غيرَ مُبـدَلَةٍ ، ولم تُمَل(١) نحو : « لدَى » و « إذَا » ، تقول إذا سَمّيتَ بهما ثم ثنَّيتهما : لَدَوَانِ — وإذَوَان .

الخامس : الممدودُ ، وهو أربعة أنواع :

(أحدها) ما يجبُ سلامةُ همزتِه ؛ وهو ما همزتُه أصليَّةٌ كقُرَّاءٍ ووُضَّاءٍ(٢) ، تقول: قُرَّاءان ـ ووُضَّاءان . والقُرَّاء : النَّاسك(٣) ، والوُضَّاء : الوضِيءُ الوجْه .

(الثانى) ما يَجبُ تغييرُ همزتِه بقلبها واواً ؛ وهو ما هَمزتُه بدلٌ من أَلِفِ التأنيث(٤) كحمراءَ ـ وحَمراوان . وزعم السِّيرافىُّ ، أنه إذا كان قبلَ أَلِفه واوٌ — وَجَبَ تصحيحُ الهمزة ؛ لئلاّ يجتمع واوان ليس بينهما

(١) لأن عدم الإمالة دليل على عـــدم ملاحظة الياء ، فقلبت الألف واواً . وإلى هاتين المسألتين ـ أشار الناظم بقوله :

(فى غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ   وَأَوْلِهَا مَا كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)(*)

أى . تقلب ألف المقصورة واواً ـ إذا ثنى فى غيرماذكر من المواضع الثلاثة المتقدمة. وأتبع الواو المنقلبة إليها الألف ـ ما ألف من علامتى التثنية .

(٢) اسمان على وزن رُمّان، من قرَأ ـ ووضُؤ. وإنما لم تقلب الهمزة فيهما ؛ لقوتها بالأصالة، وعدم انقلابها عن غيرها (٣) والقَرَّاء ـ بفتح القاف ككتان ـ الحسن القراءة والجمع قراءون ولا يكسر . (٤) قيل : إن السبب فى قلبها واواً فى ذلك ـ الحمل على النسب ؛ لأن التثنية وجمعى الصحيح والنسب ـ تجرى كلها مجرى واحداً .

(*) « فى غير ذا » فى غير متعلق بتقلب وذا مضاف إليه «واواً» مفعول ثان لتقلب «الألف» نائب فاعل تقلب وهو مفعوله الأول « وأولها » فعل أمر مبنى على حذف الياء ، و « ما » مفعوله الأول عائدة إلى الألف «ما» اسم موصول مفعوله الثانى «كان» فعل ماض ناقص واسمها يعود إلى ما «قبل» ظرف متعلق بألف، وجملة «قد ألف» فى محل نصب خبر كان» والجملة صلة «ما» .

إلا ألفٌ ؛ فتقول فى عَشْواءٍ(١) : عَشْواءان بالهمزة . وجوّز الكوفيون فى ذلك الوجهين .

وشَذَّ حَمْرَايان — بقلب الهمزة ياء(٢) ، و « قُرْفُصَان ، وخُنْفُسَان ، وعَاشُوران »(٣) — بحذف الألف ، والهمزةِ معاً .

(الثالث) ما يترجَّحُ فيه التصحيحُ على الإعلال ؛ وهو ما همزتُه بدلٌ مِنْ أَصْلٍ(٤) نحو : كِسَاء — وَحَيَاء ؛ أصلهما : كِسَاو ـ وَحَيَاى(٥) وشَذَّ كِسَايان .

(الرابع) ما يترجَّحُ فيه الإعلالُ على التصحيح ؛ وهو ماهمزتُه بَدَلٌ من حرفِ الإلحاق(٦) كعِلْباء — وقُوباء(٧) ؛ أصلهما: عِلْباى، وقُوباى— بياءٍ زائدة فيهما لتلحقهما بِقرطاس وقُرْناس(٨) ، ثم أُبدِلَت الياءُ همزةً . وزعم الأخفش وتبعه الجُزُولىُّ(٩) : أن الأرجحَ فى هذا الباب أيضاً

---

(١) العشواء هى : الناقة التى لا تبصر أمامها . والعَشا : سوء البصر بالليل والنهار .

(٢) وكذلك حمراآن بالتصحيح ، وقيل: إنها لغة فزارة.

(٣) تثنية قرفصاء ـ وخنفساء ـ وعاشوراء . والقرفصاء : نوع من القعود تقدم شرحه قريباً . والخنفساء : دويبة سوداء معروفة .

(٤) إنما رجح التصحيح ؛ لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية

(٥) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفها إثر ألف زائدة على القاعدة ـ كما سيأتى :

(٦) إنما رجح الإعلال فى هذا — تشبيهاً لهمزته بهمزة حمراء ؛ لأن كلا منهما بدل من حرف زائد (٧) العلباء : اسم لبعض أعصاب صفحة العنق ، والقوباء : مرض جلدى معروف ، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ، ثم تتسع

(٨) القُرناس : قطعة بارزة من الجبل متقدمة ، تشبه الأنف فى التقدم والبروز .

(٩) انظر ترجمة الجزولى فى الجزء الثانى ـ صفحة : ٢٨ .

التصحيحُ ـ وسيبويه إنما قال: إنَّ القلبَ في عِلباءٍ أكثرُ منه في كِساءٍ(١).

---

(١) أي : أن القلب في التي للالحاق ـ أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة . وفي كيفية تثنية الممدود ـ يقول الناظم :

(وَمَا كَصَحْــرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ ما ذُكِرْ صَحِّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ)(*)

أي : أن الممدود الذي همزته للتأنيث كصحراء ـ تقلب همزته واواً عند التثنية. ونحو : علباء مما همزته للالحاق ، وكساء مما همزته بدل من أصل وهو الواو ، وحياء مما همزته بدل من أصل وهو الياء ـ هذه الأنواع الثلاثة يجوز فيها قلب الهمزة واواً في التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وفي غير هذه الثلاثة ـ تصحح الهمزة .

وما خالف هذا الذي ذكر ـ فهو شاذ يقتصر فيه على المنقول عن العرب .

وإذا ختم الممدود بتاء التأنيث لا يسمى ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود .

تنبيه

إذا كان الاسم محذوف اللام ؛ فإن كان الحذف لعلة توجب ذلك ـ كما في المنقوص والمقصور ـ فقد تقدم حكمه . وإذا كان الحذف لغير علة ـ ويسمى الحذف اعتباطاً ـ نحو : أب وأخ ـ ويد ـ ودم ـ وفم ؛ فإن كانت هذه اللام ترد في الإضافة ردت في التثنية ؛ وذلك في أب وأخ وحم وهن فحسب ؛ تقول : أبوان ـ أخوان .. إلخ ؛ لأنك تقول في الإضافة : أبوك ـ أخوك .. الخ .. وإن لم ترد في الإضافة ـ لا ترد في التثنية ؛ تقول في فم ودم ويد ـ فمان ودمان ويدان . وتقول في تثنية : ذو مال ـ ذوا مال بدون رد ، وفي ذات مال ـ ذواتا مال بالرد . ومنه قوله تعالى: (ذواتا أفنان) وهو الكثير، وورد. ذاتا ـ دون رد على القياس ، وهو قليل .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « كصحراء » متعلق بمحذوف صلة « بواو » متعلق بثنيا الواقع خبراً المبتدأ ؛ وألفه للاطلاق ونائب فاعله يعود إلى ما «ونحو» مبتدأ «علباء» مضاف إليه مصروف « كساء وحيا » معطوفان على علباء بعاطف مقدر

(*) « بواو » خبر نحو «وغير» مفعول صحح مقدم «ما» اسم موصول مضاف إليه «ذكر» ماض المجهول والجملة صلة ، « وما » اسم موصول مبتدأ «شذ» الجملة صلة « على نقل » متعلقة بقصر الواقع خبراً للمبتدأ .

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم)

ويُسَمَّى : الجمعَ الذى على هِجَاءين[١] ، والجمع الذى على حَدّ المثَنّى ؛ لأنه أُعرب بحرفَين ، وسَلِم فيه بناءُ الواحـــد ، وخُتِم بنونٍ زائدةٍ تُحذفُ للإضافة[٢] .

اعلَم أَنَّه يحذفُ لهذا الجمع : ياءُ المنقوصِ وكسرتها[٣] ؛ فتقول : القاضُونَ والدَّاعُونَ[٤] . وألفُ المقصور دُونَ فتحتها[٥] ؛ فتقول : الموسَوْنَ[٦] وفى التنزيل : (وَأَنْـتُمُ الأعْلَوْنَ — وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنِ)[٧] .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(١) يراد بالهجاءين : الواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجراً .

(٢) أى : كما أن المثنى كذلك .

(٣) ثم يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء للمناسبة ــ كما مثل المصنف .

(٤) جمعان للقاضى والداعى ؛ وهذان مثالان لحالة الرفع ؛ الأول ياؤه أصلية ، والثانى منقلبة عن واو ، وأصلهما : القاضِيُون ــ والداعِيُون ، حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت الضاد والعين لمناسبة الواو ؛ لئلا تقلب ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة . وتقول فى حالتى النصب والجر : القاضِين والداعِين ، وأصلهما : القاضِيِين والداعيين ، حذفت كسرة الياء للثقل ، ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين

(٥) لتــكون دليلا على الألف المحذوفة قبل الواو أو الياء

(٦) أى فى حالة الرفع ، وهو جمع موسى . وأجاز الـكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة ، نحو : عيسى ، و « حبلى » ــ مسمى به مذكر .

ويتعين الفتح عند الجميع فيما ألفه أصلية ، وذلك للعناية بالأصلى .

(٧) أصلهما : الأعلوُون والمصطفوِين ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها . ١٣٩ : آل عمران ، ٤٧ : ص

ويُعطَى الممدودُ حكمَهُ فى التثنية(١) ؛ فتقول فى وُضَّاء : وُضَّاءُون بالتصحيح، وفى حَمراء عَلماً لمذكَّر : حَمراوُون بالواو.

ويجوزُ الوجهانِ فى نحو : عِلباء وكِسَاء — عَلَمين لمذكَّرَين(٢) .

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)(٣)

يَسْلَمُ فى هذا الجمع ما سَلِم فى التثنية ؛ فتقول فى جَمع هِند : هِنْدَات كما تقول فى تثنيتها : هِندان ، إلاّ ما خُتِمَ بتاء التأنيث(٤) ؛ فإنَّ تاءه تحذفُ فى الجمع(٥) وتسلَمُ فى التثنيةِ ، تقول فى جمع مُسْلِمة : مسامات ، وفى تثنيتها : مسامتان ، ويَتَغَيَّرُ فيه ما تغيَّر فى التثنية ، تقول : حُبليات، وصحراوات ـ بالواو ؛ كما تقول فى تثنيتهما : حُبْليان — وصحراوان .

وإذا كان ما قبلَ التاء حرفَ علّةٍ ـ أَجْرَيْتَ عليه بعدَ حذْفِ التاء ـ ما يستحقهُ(٦) لو كان آخراً فى أصلِ الوضع ؛ فتقول فى نحو : ظَبية

---

(١) فتبقى الهمزة على أصلها إن كانت أصلية، وتقلب واواً إن كانت زائدة فى المفرد للتأنيث، ثم صار هذا المفرد علماً لمذكر. ويجوز الأمران إن كانت مبدلة من أصل أو للالحاق.

(٢) قيد المصنف هذه المفردات بكونها أعلاما لمذكرين؛ ليصح جمعها هذا الجمع الذى يجب أن يكون مفرده علماً — أو صفة لمذكر

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(٣) تقدم ما ينقاس فيه هذا الجمع فى الجزء الأول صفحة : ٨٣. ولا يجمع المنقوص جمع مؤنث سالماً ـ إلا إذا سمى به مؤنث ، ثم زيدت فى آخره الألف والتاء . وحينئذ يعامل معاملته فى التثنية

(٤) سواء كانت زائدة كقائمة ، أو بدلا من أصل ، كأخت — وبنت — وعدة

(٥) وذلك لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ثم يعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها

(٦) أى : من تصحيح وإعلال

وَغَزْوة — ظَبَيَات وغزَوَت ؛ بسلامة الياء والواو ، وفى نحو . مُصْطفاة وفَتَاة — مُصْطَفيَات وفَتَيَات ؛ بقلب الألف ياء[١] ، قال الله تعالى : (وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ)[٢].

وفى نحو : قَنَاة[٣] — قَنَوَات بالواو ، وفى نحو : نَبَاءة — نَبَاءات وَنَبَاوَات[٤] ، وفى نحو : قُرَّاءة[٥] ـ قُرَّاءات بالهمزة لا غير .

---

(١) وذلك رجوعا إلى الأصل فى فتاة ولزيادتها على الثلاثة فى مصطفاة (٢) ٣٣: النور
(٣) تطلق القناة : على الرمح ، وعلى الحفرة يجرى فيها الماء
(٤) لأن الهمزة بدل من واو، فيجوز فيها التصحيح والإعلال كما مر. والنباوة والنبوة : ما ارتفع من الأرض (٥) هى الناسكة المتعبدة ـ كالقارئة

وفى جمع المقصور وحده — يقول الناظم :

(وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فى جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ
وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فى التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ)(*)

أى : إذا جمعت المقصور جمع مذكر سالما ـ فاحذف منه ما اكتمل به لفظه وختم ، وهو الألف قبل مجىء علامة الجمع ، وأبق الفتحة دليلا على الألف المحذوفة . وإن جمعته جمع مؤنث سالماً ، فاقلب ألفه كما تقلب فى التثنية. وإذا كان فى المفرد تاء بعد الألف ـ فنحها ـ أى احذفها . واقتصر الناظم على حكم جمع المقصور ، وترك حكم المنقوص والممدود لأن حكمهما عند الجمع كحكمهما عند تثنيتهما . وقد ذكر ذلك .

(*) « من المقصور فى جمع » متعلقان باحذف « على حد » متعلق بمحذوف نعت لجمع والمثنى مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول احذف « به » متعلق بتكملا الواقع صلة لما .
(*) « والفتح » مفعول لأبق « مشعراً » حال من الفتح ـ أو من الضمير فى أبق « بما » متعلق بمشعرا ، وما اسم موصول « حذف » فعل ماض للمجهول ، والجملة صلة ما. « جمعته » فعل الشرط والهاء عائدة على المقصور (*) « فالألف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، والألف مفعول اقلب مقدم « قلبها » مفعول مطلق ومضاف إليه « فى التثنية » متعلق بقلب « وتاء » مفعول أول الزمن مقدم « ذى التاء » مضاف إليه « تنحية » مفعول ثان لألزمن . والتنحية : مصدر نحيته ـ جعلته فى ناحية

(فصل) إذا كانَ المجموعُ بالألفِ والتاءِ: اسماً، ثلاثياً، ساكنَ العين، غيرَ مُعتلِّها، ولا مُدغماً[١]؛ فإن كانَت فاؤُه مفتوحةً — لَزِم فتحُ عَينه[٢] نحو: سَجْدة — ودَعْد؛ تقول: سَجَدَات — وَدَعَدات: قال الله تعالى: (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)[٣]، وقال الشاعر:

* باللهِ يا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا *[٤] وأما قوله:

---

(١) جملة الشروط خمسة. (٢) أي إتباعاً لحركة فائه، فيتماثلان في الحركة؛ سواء في ذلك العاقل وغيره — صحيح الفاء واللام، أو أحدهما — مؤنث التاء أو المعنى.

وفي هذا الإتباع الواجب — يقول الناظم:

(وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ، الثُّلَاثِي، اسْماً أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِل
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا)[٥]

أي: إذا جمع الاسم الثلاثي، الصحيح العين — أي غير معتلها ولا مضعفها — الساكنها، المؤنث، المختوم بالتاء أو المجرد منها — بألف وتاء؛ فأنل — أي امنح — إتباع عينه الساكنة — الحركة التي شكلت بها فاؤه. (٣) ١٦٨ — سورة البقرة

(٤) صدر بيت من البسيط، ينسب إلى عبد الله بن عمرو العرجي، وقيل لغيره، وحقق بعضهم أنه لبدوي اسمه: كامل الثقفي، وعجزه:

* لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى من الْبَشَرِ؟ *

اللغة والاعراب. ظبيات: جمع ظبية، وهي الحيوان المعروف، واستعير هنا للمليحة من النساء. القاع: الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال والآكام. «بالله» متعلق بفعل قسم محذوف «ليلاى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو

(*) «والسالم العين» السالم مفعول أول لأنل مقدم «العين» مضاف إليه «الثلاثي» صفة للسالم «اسماً» حال من الثلاثي «إتباع» مفعول أنل الثاني «عين» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول بعد حذف فاعله «فاءه» مفعول إتباع الثاني ومضاف إليه «بما» متعلق بإتباع «شكل» ماض للمجهول ونائب فاعله يعود إلى الفاء، والجملة صلة ما والعائد محذوف — أي بالذي شكل به (*) «ساكن العين مؤنثاً» حالان من ضمير بدا العائد إلى السالم العين «بدا» فعل الشرط، وجوابه محذوف — أي فأنله ما ذكر «مختتما» حال ثالثة من فاعل بدا «بالتا» متعلق به «أو مجرداً» معطوف على مختتما.

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا   وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ(١)

— فضرورة حَسَنَةٌ ؛ لأنَّ العَين قد تَسَكَّن للضرورة مع الإفراد والتذكير(٢) كقوله * يَا عَمْرُو يَا ابنَ الأكْرَمِينَ نَسْبَا *(٣)

مضاف إلى ياء المتكلم «منكن» متعلق بمحذوف خبر، والجملة مقول القول «أم» عاطفة معادلة للهمزة المحذوفة فى ليلاى، والتقدير: أليلاى؟ «ليلى من البشر» مبتدأ وخبر. **والمعنى**: واضح.

والشاهد: فى ظبيات ؛ فقد فتح العين — وهى الباء ؛ إتباعاً لفتحة الفاء — وهى الظاء، والجمع مؤنث مستكمل الشروط المذكورة.

(١) بيت من الطويل، لعروة بن حزام العذرى — من قصيدة فى محبوبته عفراء.

اللغة والاعراب: زفرات: جمع زفرة — وهى خروج النفس ممتداً مع أنين وشدة فأطقتها: تحملتها مع مشقة وجهد. يدان: تثنية يد — بمعنى القوة والقدرة. «حملت» فعل ماض للمجهول. والتاء نائب فاعل وهى المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان «وما» الواو عاطفة، وما نافية مهملة، «لى» جار ومجرور خبر مقدم «بزفرات» متعلق بيدان الواقع مبتدأ مؤخراً لأنه فى معنى قدرة: والعشى مضاف إليه

والمعنى: تحملت — فى جهد ومشقة — ما أصابنى من شدة الوجد والهيام فى فترة الضحى، وليس لى قدرة على تحمل زفرات العشى. وخص هذين الوقتين ؛ لأن عادة المحب المتيم أن يقوى به الهيام فيهما.

والشاهد: تسكين العين فى «زفرات» فى الموضعين. وعدم اتباعها الفاء فى الفتح على القياس. للضرورة الشعرية. (٢) أى فتسكينها فى الجمع فى هذا البيت — أولى.

(٣) صدر بيت من الرجز، أنشده ابن الأعرابى. وعجزه:

* قَدْ نَحَبَ الْمَجْدُ عَلَيْكَ نَحْبَا *

اللغة والاعراب. النحب: شدة البكاء، ويطلق على النذر، والخطر العظيم، ولعل ذلك هو المراد هنا. «يا عمرو» يا للنداء وعمرو منادى مبنى على الضم، «يا ابن الأكرمين» ابن منادى أيضاً منصوب مضاف إلى الأكرمين «نسبا» — بسكون السين — تمييز.

المعنى: ينادى عمراً ويقول له: إنك سليل الكرماء من جهة الآباء والأمهات، وإن المجد ضرب عليك، فهو ملازم لك لا يفارقك أبداً.

وإن كان[١] مضمومَ الفاءِ ، نحو : خُطوة وجُمْل[٢] ، أو مكسورَها ، نحو : كِسْرَة وهِنْد — جاز لك فى عَينِه : الفتحُ ، والإسكان مطلقاً[٣] ، والإتباعُ[٤] ؛ إن لم تكن الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً[٥] كدُمْيَة وزُبْيَة — ولا مكسورةً واللامُ واواً[٦] كذِرْوَة ورِشْوَة ، وشذ : جِرِوَات — بالكسر[٧] .

ويمتنعُ التغييرُ[٨] فى خمسة أنواع :

والشاهد : فى « نسبا » ؛ حيث سكنت السين فيه وهو مفرد — للضرورة ، مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة .

(١) أى الاسم المستوفى للشروط الخمسة المتقدمة .

(٢) جمل : علم امرأة .

(٣) أى عن القيد الآتى المشروط فى الإتباع .

(٤) أى لحركة الفاء .

(٥) فيمتنع الضم ، وذلك لثقل الضمة قبل الياء

(٦) فيمتنع الكسر ، وذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو .

(٧) أى بكسر الراء إتباعا للجيم . وجروات : جمع جروة ، وهى الأنثى من ولد الكلب والسبع — والصغيرة من القثاء .

وفى بيان ما يجوز فى العين الساكنة بعد فاء غير مفتوحة — يقول الناظم :

(وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا
وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ « ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ » ، وَشَذَّ كَسْرُ « جِرْوَهْ »)(*)

أى : إذا كانت عين الجمع الثلاثى بعد فاء غير مفتوحة — أى مضمومة أو مكسورة — جاز فى العين الساكنة بقاؤها على سكونها ، أو تخفيفها بالفتحة ، أو إتباعها لحركة الفاء من ضم أو كسر . ومنع النحاة الاتباع فى نحو : « ذِروة » من الاسم المكسور الفاء واوى اللام ؛ لثقل الكسرة قبل الواو — ونحو : « زُبية » من المضموم الفاء يائى اللام لثقل الضمة قبل الياء . وشذ ماخالف ذلك ، نحو : « جِروة » فإنه مكسور الفاء واوى اللام ، وجاء بالإتباع شذوذا

(٨) أى لمع العين

(*) « التالى » مفعول سكن « غير الفتح » غير مفعول التالى ، والفتح مضاف إليه « فكلا » مفعول « رووا » مقدم (*) « إتباع » مفعول منعوا « نحو ذروة » مضاف إليه « وزبية » عطف على ذروة ، والذروة — بالضم والكسر — أعلى الشىء ، والزبية : حفرة تحفر ليقع فيها الأسد وغيره مما يصاد . والجروة — مثلثة الجيم : الأنثى من ولد الكلب أو السبع .

(أحدها) نحو: زَيْنَبَات وسُعادات؛ لأنهما رُبَاعيّان لا ثُلاثيان.

(الثانى) نحو: ضَخْمات وعَبْلات(١)؛ لأنهما وَصْفَان لا اسمان. وشذَّ كَهَلَات بالفتح(٢)، ولا ينقاس خلافاً لقُطرب(٣).

(الثالث) نحو: شَجَرَات وسَمُرَات(٤) ونَمِرَات(٥)؛ لأنهنَّ مُحَرَّكات الوسط. نعم يجوزُ الإسكان فى نحو: سَمُرَات ونَمِرَات(٦)ـ كما كان جائزاً فى المفرد(٧)؛ لا أَنَّ ذلك حُكمٌ تجدَّد حالةَ الجمع.

(الرابع) نحو: جَوْزَات وبَيْضَات(٨)؛ لاعتلالِ العَين، قال الله تعالى: (فى رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)(٩). وهُذَيلٌ تحرِّكُ نحو ذلك(١٠)، وعليه قراءةُ بعضهم: (ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)، وقول الشاعر:

---

(١) جمع عَبلة، وهى الضخمة الجسم. والعبل: الضخم من كل شئ، وهى بهاء ـ والجمع كجبال.

(٢) أى بفتح الهاء، وهى جمع كهلة، والقياس الإسكان لأنه صفة. والكهل: من وخطه الشيب ـ أو من جاز الثلاثين إلى الخمسين، وهى بهاء. ويقال: اكتهل الرجل ـ أى صار كهلا. قال صاحب القاموس: والجمع كهلات ـ ويحرك، ولا يقال: كهلة إلا مزدوجاً بشهلة

(٣) فقد أجاز القياس عليه، فقال: صعبات وضخمات ـ بالفتح

(٤) جمع سمرة ـ وهى شجرة الطلح «وهو شجر عظيم من شجر العضاة»

(٥) جمع نمرة ـ أنثى النمر.

(٦) أى: من كل ثلاثى صحيح العين، وعينه مضمومة أو مكسورة.

(٧) أى كما كان الإسكان جائزاً فى المفرد للتخفيف ـ فاستصحب مع الجمع.

(٨) أى من الواوى أو اليائى الذى قبل حرف العلة فيه فتحة ـ فلا يغير؛ فرارا من تحريك حرف العلة

(٩) من الآية: ٢١ من سورة الشورى

(١٠) لأنها لاتستثقل فتحة عين المعتل لعروضها، ولاتشترط الصحة فى عين الاسم.

* أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *[١]

واتَّفق جميعُ العرب على الفَتح في : عِيرَات جَمع عِير — وهى الإبلُ التي تَحْمِلُ المِيرَةَ[٢] ، وهو شاذّ فى القياسِ[٣] ؛ لأنه كبِيعة وبِيعات ، فحقُّه الإسكان .

(الخامس) نحو : حَجَّات — وحِجَّات — وحُجَّات[٤] ؛ لإدغام

---

(١) صدر بيت من الطويل ــ لشاعر من هذيل يمدح جمله ، وعجزه :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

اللغة والاعراب . أخو بيضات : أى صاحب بيضات وملازم لها ، وهى جمع بيضة . رائح : اسم فاعل من راح يروح رواحا ، والرواح : السير وقت العشى ، والمراد راجع إلى عشه . متأوب : اسم فاعل من تأوب ــ إذا جاء فى أول الليل . رفيق بمسح المنكبين : عليم بتحريكهما فى السير . سبوح : حسن الجرى . «أخو» خبر لمبتدأ محذوف أى : هو أخو « بياضات » مضاف إليه « رائح متأوب » صفتان لأخ ، وكذلك «رفيق» و «سبوح» ، ويجوز أن تجعل خبراً ثانياً للمبتدأ

والمعنى : يمدح الشاعر الهذلى جمله فيقول : إن جملى فى سرعة سيره ، كذكر النعام الذى له بيضات يحرص عليها ، فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة ومهارة ؛ ليصل إليها ويطمئن عليها من أن يعبث بها أحد

والشاهد : فى « بيضات » ، حيث فتح العين إتباعاً لحركة الفاء ، والاسم ثلاثى معتل العين ، وذلك شاذ ــ إلا عند هذيل التى تجيز إتباع العين للفاء على أى حال

(٢) الميرة : الطعام المجلوب ــ وجالبه : مَيَّار

(٣) والقياس تسكين الياء ؛ لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء ، فليس فى عينه إلا التسكين . وفيه شذوذ آخر وهو : جمعه بالألف والتاء ، مع أن مفرده ليس مما يجمع بهما قياساً .

(٤) هو بالفتح جمع حَجة ــ للمرة من الحج ، وبالكسر جمع حِجة ــ للهيئة منه وبالضم جمع حُجة ــ وهى الدليل والبرهان .

عينه ، فلو حُرِّكَ انفكَّ إدغامُه، فكان يثقُلُ ، فتفوتُ فائدة الإدغام[١].

(١) أى: وهى التخفيف. وقد تبين ـ مما ذكر أن ما خالف الأحكام العامة ـ فهو نادر، أو شاذ لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية، أو لغة لبعض العرب كهذيل. وفى ذلك يقول الناظم:

(وَنَادِرٌ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ ـ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى)[*]

تنبيه : إذا كان المجموع بالألف والتاء صفة على وزن «أفعل» للمذكر و « فعلاء » للمؤنث ، جمعته جمع تكسير على وزن « فُعْل » مثل : حمراء ـ شقراء ـ سوداء ـ بيضاء ـ زرقاء ؛ فيقال : هم وهن : حمر ـ شقر ـ سود ـ بيض ـ زرق .

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ بماذا يستدل على المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ؟ مثل لما تقول .

٢ ـــ اذكر الصيغ التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، وضعها فى جمل مفيدة موضحة .

٣ ـــ تأتى التاء لمعان غير التأنيث . اذكر هذه المعانى، ووضحها بأمثلة من إنشائك .

٤ ـــ اذكر خمسة من الأوزان المشتركة بين ألفى التأنيث المقصورة والممدودة ، ومثل لها بأمثلة من عندك إذا استطعت :

٥ ـــ كيف تثنى وتجمع المقصور والمنقوص ؟ اذكر أمثلة توضح بها ما تقول .

٦ ـــ اشرح قول ابن مالك الآتى ، وبين سبب المنع والشذوذ فيما ذكر .

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

٧ ـــ فيما يأتى شواهد لبعض مسائل فى بابى التأنيث ، والمقصور والممدود .
وضح الشاهد وبين حكمه .

قال تعالى : (مَن يُحْيِي العظامَ وهى رَمِيم ؟ إن رحمتَ الله قريبٌ مِن المُحسنين. والآخِرَةُ خيرٌ لكَ من الأولى. وجاءتْ كلُّ نَفْسٍ معها سائقٌ وشَهِيد . يوم تَرَوْنها تَذْهَلُ كلُّ مُرْضِعَةٍ عمَّا أرضعت . ولا تَهِنُوا ولا تحزنُوا وأنتم الأعْلَوْنَ . هَمَّازٍ مَشَّاء بِنَمِيم . يأيها الذينَ آمنوا قُوا

(*) « ونادر » خبر مقدم « أو ذو » عطف عليه، واضطرار مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر « ما » اسم موصول مضاف إليه «قدمته» الجملة صلة ما «أو لأناس» أو عاطفة «لأناس» متعلق بانتمى المعطوفة جملته بأو على خبر المبتدأ . وقد وقع الخبر فى البيت مفردا ومضافاً وجملة. فتنبه

أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناسُ والحجارة عليها ملائكة غلاظٌ شداد . إنّ المتقين فى جنّات ونهر) .

نحن فى المشتاة ندعو الجَفَلى لا ترى الآدِب فينا ينتقر

وإذا الشعوب تخاصمت فالحقُّ فى حدّ الحُسام

وإذا خفيتُ على الغبيِّ فعاذر ألا ترانى مُقلة عميـاء

٨ — يقول المتنبي من قصيدة يهجو فيها كافوراً الإخشيدى ، ويفتخر بنفسه .

لتعلم مصرُ ومَن بالعراقِ ومن بالعواصمِ أنّى الفتى

وأنّى وفيتُ . وأنّى أبيتُ وأنّى عتوتُ على مَن عتا

بين فى هذين البيتين : حكم الفتى — وعتا — من حيث القصر ، ثم هات مصدراً للأفعال : وفيت — وأبيت — وعتوت ، وبين حكمه أيضاً .

٩ — بين فيما يأتى : المنقوص ، والمقصور ، والممدود . ما يمكن جمعه ، ثم اجمعه وثنه صحراء: جرداء . حسن الجزاء عمل هاد إلى الرشاد. المواء : صوت الهرة ، والثغاء : صوت الشاة . الرّفاء : من يصلح الثياب. والعداء : الكثير الجرى . يقال : ليلة ليلاء ، ودعة هطلاء ، وعين نمساء ، وطاعة عمياء ، وفتاة هيفاء على الباغى تدور الدوائر ، والنقا أولى بذى التقى .

١٠ — اجمع الكلمات الآتية جمع مؤنث سالماً ، واشكل العين بما يمكن — مبيناً السبب . غرفة . هند . سيرة . خلوة . أكلة . ظبية . سعدى . رضا . هالة . رحمة . حكمة .

١١ — ثن الكلمات الآتية واجمعها جموعاً مناسبة ، ثم ضع أربعة منها فى أساليب مختلفة الوادى . المقهى . بيـداء . المرتقى . راع . مثوى . متداع . المرائى . الحاكى .

١٢ — خاطب غير الواحد بالعبارة الآتية :

أبق على مودة صديقك ، وارع حقوق الصحبة ، واسم بنفسك عن الصغائر وكن لزملائك نعم الهادى — تظفر بمحبتهم وتقديرهم .

(هذا باب جمع التكسير)(١)

وهو ما تَغيَّرت فيه صيغةُ الواحدِ؛ إمَّا بزيادةٍ — كصِنْوٍ وصِنْوان(٢) أو بنقصٍ(٣) — كتُخمةٍ وتُخَم ، أو بتبديلِ شكلٍ — كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتَبديل شَكل — كرِجال ، أو بنقصٍ وتبديلِ شكلٍ — كرُسُل ، أو بهنَّ(٤) كغِلمان .

وله سبعةٌ وعشرون بِنَاء . منها : أربعةٌ موضوعةٌ للعدَدِ القليل ـ وهو من الثلاثة إلى العشرة، وهى: «أَفْعُل» كأَكْلُب، و «أَفعَال» كأَجْمال، و « أَفْعِلَة » كأَحْمِرة ، و « فِعْلة » كصِبْية .

هذا باب جمع التكسير

(١) هو: اسم يدل على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه فى معناه وفى أصول حروفه سواء كان هذا المفرد حقيقياً ـ كرجل ورجال، أوتقديرياً كجمع المركب كما سيأتى بيانه ، وذلك مع تغيير يطرأ على صيغة المفرد ؛ لفظياً كان ذلك التغيير ، أو تقديرياً كفلك للمفرد والجمع ؛ فقد قدر فى المفرد كـ«قفل» ، وفى الجمع كـ« بُدْن» ، و«هجان» فى المفرد ـ مثل كتاب ، وفى الجمع كرجال . وقد بين المصنف أنواع التغيير اللفظى .

(٢) الصنو : المثل، وجمعه صنوان . قال صاحب اللسان : وإذا كانت نخلتان أو ثلاث أو أكثر أصلها واحد ـ فكل واحد منها صنو، والاثنان: صنوان ـ بكسر النون، والجمع صنوان ـ بالتنوين . وقوله تعالى : (صنوان وغير صنوان) أى نخلات أصلها واحد ـ ومتفرقات مختلفة الأصول . من الآية : ٤ ـ سورة الرعد

(٣) أى : بنقص بعض الحروف فى الجمع .

(٤) أى : بالنقص، والزيادة، وتبديل الشكل ؛ فقد زيد فى غلمان ألف ونون فى آخره ، ونقص منه الألف قبل الميم ، وتبدل شكله عن المفرد .

وقد جمع الناظم ذلك فى قوله :

وثلاثةوعشرون للعددِ الـكثير(١) ـ وهو ماتجاوز العشرة. وسيأتى .
وقد يُستَغْنَى ببعض أبنية القِلَّة عن بناء الـكَثْرَة(٢) كأرجُلٍ ـــ

(« أفعِلَةٌ ، أفْعُلُ ، ثمَّ فِعْلَهْ » ثُمَّتَ « أفعَالٌ » جُمُوعُ قِلَّهْ)(*)

(١) يزيد عدد الصيغ المشهورة لجموع الـكثرة على ثلاثين ، وسنشير إلى ما لم يذكره المصنف فى موضعه المناسب . أما جمعا الصحيح فيصلحان للقلة والـكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوى ؛ لأنهما موضوعان لمطلق الجمع،من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ إلا إذا وجدت قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر . ومفردهما لا يتغير فى الغالب عند الجمع . وإذا اقترن جمع القلة بأل الاستغراقية ، أو أضيف إلى معرفة ـ انصرف إلى الـكثرة .

هذا : واعلم أن أكثر جموع التـكسير سماعى ، وهى متعددة وكثيرة فى المراجع اللغوية، وبعضها لا ضابط له . وما ذكره النحاة من الأوزان والضوابط الخاصة بها ـ إنما هو للغالب والـكثير ، وليقاس على كل وزن منها ويحمل عليه ما استوفى هذه الشروط ـ ولم يسمع عن العرب؛ فإذا قيل: إن هذا مطرد ، أو قياسى ، أو الأصل، أو نحو ذلك ـ فمعناه : أنه يجوز للمحدثين قياس ما لم يسمع على ما سمع واستوفى شروطه.

وقد نص قرار المجمع اللغوى على ذلك حيث قال : « يرى المجمع أن الـكلمات التى يستعملها قدامى النحاة والصرفيين وهى : القياس، والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والـكثير ، والباب ، والقاعدة ـ ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلة منها فى كتبهم ، يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم ـ قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب » .

(٢) إما بحسب الوضع ؛ بأن يكون العرب قد وضعوا جمعاً على صيغة واحدة لأحد النوعين ، واستعملت هذه الصيغة فى القلة حيناً ، وفى الـكثرة حيناً آخر ، واستغنى بذلك عن وضع صيغة أخرى كما مثل المصنف . أو بحسب الاستعمال ؛ بأن تـكون وضعت الصيغتين ، ولـكنها استغنت فى بعض المواضع عن إحداها بالأخرى مجازاً لقرينة ، مثل : « أقلام » فى قوله تعالى : (من شجرة أقلام) ؛ فقد استعمل جمع القلة للـكثرة ، مع أن للقلم وزن كثرة وهو : « قلام » والمقام مقام مبالغة وتـكثير ،

(*) « أفعلة » مبتدأ « أفعل » معطوف عليه بحذف العاطف « ثم فعله ثمت أفعال » معطوفان على أفعلة « جموع قلة » جموع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وقلة مضاف إليه.

وأَعْناق ـ وأفئِدة(١) . وقد يُعكس(٢) كرِجال ـ وقُلُوب ـ وصِرْدان(٣) ، وليس منه(٤) ما مَثَّل به الناظم ، وابنُه ؛ مِن قولِهم : فى جمع صَفاة — وهى الصَّخْرَةُ الملساءُ ـ صُفِىّ ؛ لقولهم أَصفاء(٥) . حَكاه الجوهرىُّ وغيره

(الأول) مِن أبنيةِ القِلَّة : « أَفْعُل » ـ بضمّ العَين ، وهو جمع لنوعين : أحدها : « فَعْل » اسماً ، صحيحَ العَين(٦) سواءٌ صحَّت لامُه أم

فكانتا الصيغتين موجودة ، وتشيع فى أحدهما وحده ـ وتستعمل فى الآخر بقرينة فى الكلام

(١) جمع رِجل ـ وعنق ـ وفؤاد ؛ فقد استغنى فيها ببناء القلة ولم يستعمل لها بناء كثرة

(٢) فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة ؛ إما بحسب الوضع ـ كما مثل المصنف . أو بحسب الاستعمال اعتمادا على القرينة ، نحو : « ثلاثة قروء » ؛ فقد قرنت ثلاثة بجمع الكثرة ، مع وجود جمع القلة وهو « أقراء » .

(٣) جمع : رَجل ـ وقلب ـ وصُرد « اسم لطائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود » فقد استغنى فيها بجمع الكثرة ، ولم تضع العرب لها جمع قلة .

(٤) أى من هذا القسم الذى لم تضع له العرب بناء قلة ، وأغنى فيه جمع الكثرة

(٥) فتكون حينئذ مما وضعت له العرب بناء قلة واستغنت عنه ببناء الكثرة مثل « قروء » . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَبَعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِى ... كَـ« أَرْجُلٍ » ، وَالعَكْسُ جاءَ « كالصُّفِى »)(*)

أى بعض هذه الأوزان قد يفى بالكثرة ويدل عليها ويغنى فيها ـ كأرجل جمع رجل ؛ فإنها للقلة والكثرة بحسب الوضع ، ولكنها فى أحدهما أكثر شيوعا . وجاء العكس مثل « الصفى » ـ جمع صفاة ، فهو بناء كثرة يغنى عن القلة .

وإذا لم يسمع للكلمة جمع فى اللغة ؛ يرى مجمع اللغة العربية : أن يختار لها صيغة جمع القلة الذى يطرد فى وزنها . وإذا وجد لها صيغتان للجمع ـ اختير أقواها وأشهرها ، وإن تساويا فى القوة ـ اختيرا معاً ، ويكتفى بجمع واحد فى المصطلحات العلمية أياً كان (٦) وليست فاؤه واواً ، كوقت ووعد . وليس مضعفاً كعمّ وجدّ .

(*) « وبعض ذى » بعض مبتدأ ، واسم الإشارة مضاف إليه يعود إلى المتقدم « بكثرة » متعلق بيفى « وضعاً » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز ، أو مصدر فى موضع الحال ـ أى ذا وضع « يفى » الجملة خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « جاء » الجملة خبر « كالصفى » خبر لمبتدأ محذوف

اعتَلَّت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْب، وَظَبْي، وَجَرْو (١) ـ بخلاف نحو: ضَخْم؛ فإنّه صِفَة، وإنَّما قالوا: أعْبُد (٢) لِغَلَبة الاسميَّة ـ وبخلاف نحو: سَوْط وبَيْت؛ لاعتلالِ العَين. وشَذَّ قياساً (٣) أَعْيُن، وقياساً وسماعاً ـ أَثْوُب وأَسْيُف، قال: * لكلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبستُ أَثْوُباً * (٤)

وقال: * كَأنَّهم أَسْيُفٌ بِيضٌ يمَانِيةٌ * (٥)

---

(١) جمعها: أكلب ـ وأظب ـ وأجر، وأصل أظب وأجر: أظْبِي ـ وأجرو استثقلت الضمة على الياء فى أظبي فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء للتخلص من الساكنين كحذفها من المنقوص. وفى أجرو، قلبت ضمة الراء كسرة ثم الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة، ثم حذفت كقاض.

(٢) جمع عبد، مع أنه صفة. (٣) أى لا استعمالا؛ لكثرته واستعماله فى القرآن الكريم، قال تعالى: (وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ـ وتلذ الأعين). من الآية: ٩٢ من سورة التوبة. والآية: ٧١ من سورة الزخرف

(٤) بيت من الرجز المشطور، لمعروف بن عبد الرحمن. ونسبه بعضهم إلى حميد بن ثور، وبعده:

* حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أَشْيَبَا *

أَمْلَحَ لا لَذًّا ولا مُحَبَّبَا أَكْرَهَ جِلبابٍ إذا تَجَلْبَبَا

اللغة والاعراب. القناع: ما تقنع به المرأة رأسها، وهو أوسع من المقنعة. وأراد به هنا: الشعر الأبيض الذى يغطى الرأس. لا لذا: ليس لذيذا «لكل» متعلق بلبست «دهر» مضاف إليه «أثوبا» مفعول لبست «أشيبا» صفة لقناعا.

والمعنى: يصف نفسه بالحنكة والحزم فيقول: لبست لكل زمان لبوسه، فعاملت الناس بما يتفق وزمانهم، وتخلقت بأخلاق كل زمان، وسايرتهم حتى شاب رأسى.

والشاهد: جمع ثوب على أثوب شذوذاً، والقياس: جمعه على أثواب ـ أو ثياب.

(٥) صدر بيت من البسيط ـ لم نقف على قائله، وعجزه:

* عَضْبٌ مَضَارِبُها بَاقٍ بِها الأثَرُ *

اللغة والاعراب. أسيف: جمع سيف. بيض: جمع أبيض، والمراد: شديد

الثانى: الاسمُ الرباعىُّ المؤنّث[١] الذى قبلَ آخره مَدَّةٌ[٢] ؛ كعَنَاق[٣] وذِرَاع ، وعُقَاب ، ويَمِين . وشَذَّ فى نحو : شِهَاب وغُرَاب — من المذَكَّر[٤] .

(الثانى) « أَفْعَال » — وهو لاسمٍ ثُلاثىٍّ لا يَستَحِقُّ « أَفْعُلٌ » ؛

البريق واللمعان . يمانية : منسوبة إلى اليمن ، وقد زادوا فى النسبة إليه ألفاً قبل النون واستغنى بذلك عن ياء النسبة ، فقالوا : يمان — يريدون: يمنى. وفى الحديث: « العلم يمان والحكمة يمانية » . عضب : قاطع . مضاربها : جمع مضرب ، وهو نحو شبر من طرف السيف . الأثر : ما بقى من آثار ضربة السيف . « كأنهم » كأن حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبين اسمها «أسيف» خبر «بيض يمانية» نعتان لأسيف، وكذلك ما بعدها .

والمعنى : يصف هؤلاء القوم بكرم الأصل ، ومضاء العزيمة وصفاء الخلق ، فيقول : كأنهم فى ذلك سيوف يمانية، شديدة اللمعان، عظيمة القطع ، لا يزال بها أثر الضرب والطعن.

والشاهد : جمع سيف على أسيف شذوذاً ، والقياس : سيوف — وأسياف .

(١) أى: تأنيثاً معنويا بغير علامة تأنيث ظاهرة .

(٢) أى : ألف — أو واو — أو ياء .

(٣) العناق هى : الأنثى من أولاد المعز ، والجمع: أعنق — وعنوق. والعناق أيضاً : الداهية والأمر الشديد ، وفى المثل: «العُنوق بعد النوق» . يضرب فى الضيق بعد السعة.

(٤) خرجت الصفة، كشجاع. والثلاثى ، كدار ونار — وشذ أدوُر وأنوُر . وغير المؤنث ، كعمود ورغيف . وما فيه علامة ظاهرة ، كسحابة ونعمى . وما ليس قبل آخره مدة ، كزينب . وفى « أفعُل » وما يطرد فيه — يقول الناظم :

(لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا « أَفْعُل » وَلِلرُّبَاعِىِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ : فى مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدِّ الأَحْرُفِ)[*]

(*) « لفعل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسماً » حال منه « صح » الجملة نعت لاسماً « عيناً » تمييز محول عن الفاعل « أفعل » مبتدأ مؤخر « وللرباعى » متعلق بيجعل فى موضع المفعول الثانى له «اسماً» حال من الرباعى «أيضاً» مفعول مطلق لمحذوف «يجعل» نائب فاعله هو عائد إلى أفعل ، وهو مفعوله الأول (*) «إن كان» شرط وفعله ، واسم كان يعود إلى الرباعى « كالعناق » متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف « فى مد » متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها « وتأنيث وعد » معطوفان على مد ، و « الأحرف » مضاف إليه

إمَّا لأنَّه على « فَعْل » ولـكِنَّه مُعتلُّ العين ، نحو : ثَوْب وسَيْف — أو لأنَّه عَلَى غَـيْرِ « فَعْل »(١) ، نحو : جَمَل ، وَنَمِرَ ، وَعَضُدَ ، وَحِمْل ، وَعِنَب ، وَإبِل ، وَقُفْل ، وَعُنُق . ولـكنَّ الغالبَ فى « فُعَل » — بضم الأوَّل وفتح الثانى — : أن يَجىءَ على « فِعْلان » ؛ كصُرَد ، وَجُرَذ ، وَنُغَر ، وَخُزَز(٢) . وَشَذَّ نحو : أرْطَاب(٣) ، كما شَـذَّ فى « فَعْل » — المفتوح الفاء الصحيح العينِ الساكِنِها نحو : أحمال ، وَأَفْرَاخ ، وأزناد(٤) .

أى : أن « أفعُل » يكون جمعاً لـكل اسم ثلاثى على وزن « فَعْل » — صحيح العين ، ولـكل اسم رباعى يكون كالعناق؛ فى وجود مدة قبل آخره ، وفى التأنيث وعـــدد الحروف . وقد أوضحنا وأوضح المصنف القول فى ذلك .

ومما شذ : جبل وأجبل ، وعُنق وأعنق ، وضِلع وأضلع ، ونِعمة وأنعم ، وذئب وأذؤب .

هذا : ويحفظ « أفعُل » — كما قال صاحب التصريح — « فى فَعَل » كجبل ، و « فَعُل » كضبع ، و « فعل » كعنُق ، و « فُعْل » كقُفل و « فِعَل » كضِلع ، و « فَعَلة » كأكمة ، وكلها من الأسماء .

وفى «فِعْل» اسماً وصفة — كذئب وجلف ، و « فِعْلة» كذلك — كنعمة وشدة .

(١) ويشمل ذلك ثمانية أوزان : فتح الفاء — مع فتح العين وكسرها وضمها . وكسر الفاء — مع سكون العين وفتحها وكسرها . وضم الفاء — مع سكون العين وضمها وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير . والجرذ : نوع من الفأر . والنغر : طير كالعصفور أحمر اللون يسمى «البلبل» — والأنثى نُغرة . والخزز : ذكر الأرانب والجمع خِزّان — وأخِزّة ، وموضعها مَخزة ، ومنه اشتق الخز .

(٣) جمع رطب ، وكذلك أرباع — جمع رُبع .

(٤) الزَّند : موصل طرف الذراع فى الـكف ، والعُود الأعلى الذى يقدح به النار ، والأسفل : زَندة ، ولا يقال : زندتان ، والجمع : زِناد — وأزنُد .

قال الله تعالى : (وَأُولَاتُ الأَحْمَالِ)(١) ، وقال الْحُطَيئةُ :

* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ *(٢)

وقال آخر : * وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *(٣)

---

(١) من الآية : ٤ـ سورة الطلاق (٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

* زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ *

وهذا البيت من قصيدة للحطيئة ، يخاطب سيدنا عمر بن الخطاب ، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر بقوله :

دعِ الْمَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

اللغة والاعراب . لأفراخ ، الأفراخ : جمع فرخ وهو ولد الطائر ، والمراد هنا : الصغار من أولاد الشاعر . «ذو مرخ» : اسم واد باليمامة . زغب : جمع زغباء ــ من الزُّغَب ، وهو أول ما ينبت من الريش والشعر . الحواصل : جمع حوصلة ، وهى كيس فى أسفل عنق الطائر يجتمع فيه غذاؤه . وهذا كناية عن صغر الفرخ وضعفه « ماذا » اسم استفهام مبتدأ وخبر ــ أو مفعول لتقول «زغب الحواصل» زغب صفة لأفرخ والحواصل مضاف إليه «لا» نافية « ماء » مبتدأ والخبر محذوف ــ أى لهم « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى « شجر » معطوف على ماء .

والمعنى : ما قولك فى أولاد صغار بهذا المكان ، ولا ماء عندهم ولا شجر ، إذا شكوا إليك حالهم وما هم فيه من حاجة ؟ وبعد هذا البيت :

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فى قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ

قيل : إن عمر لما سمع ذلك رق له وأخرجه من السجن . ويقولون : إن «ذو مرخ» واد كثير الشجر ، ولكنه قال : لا ماء ولا شجر ــ من باب التلطف لا غير .

والشاهد : جمع « فرخ » على أفراخ شذوذاً ، والقياس : أفرخ ــ وفراخ .

(٣) عجز بيت من المتقارب ، للأعشى ــ ميمون بن قيس ــ يمدح قيس بن معديكرب الكندى . وهو من شواهد سيبويه ، وصدره :

* وُجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ *

اللغة والاعراب . وجدت : ألفيت . أصلحوا ، المراد : أصلحوا شئونهم ، وورد

اصطلحوا ـ من الصلح . زندك، الزند: تقدم معناه قريباً. أثقب: أكثر ناراً واشتعالا ـ من أثقب النار أوقدها ؛ وهذا كناية عن كثرة جوده وفضله . «وجدت» فعل ماض للمجهول ، والتاء نائب فاعل «خيرهم» خبر مفعول ثان لوجد، وهم مضاف إليه «وزندك» الواو للحال ، وزندك مبتدأ ومضاف إليه «أثقب» خبر مضاف إلى ما بعده . وروى: أثبت.

والمعنى : تبين أنك خيرهم وأفضلهم فى صفات الرجولة؛ إذا أصلحوا شئونهم عند الصلح ـ وأنك أمضاهم عزيمة وأنفذهم عملا .

والشاهد : جمع « زند » على أزناد شذوذا ؛ لأنه اسم ثلاثى صحيح العين على وزن « فَعل » والقياس فيه : أزند . وفى صيغة « أفعال » يقول الناظم :

(وَغَيْرُ مَا « أَفْعُلُ » فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا ـ « بِأَفْعَالٍ » يَرِدْ
وَغَالِباً أَغْنَـــاهُمْ « فِعْلَانُ » ... فِى فُعَلٍ ، كَقَوْلِهِـــمْ صِرْدَانُ (*)

أى أن ما لا يطرد فيه « أفعل » من الثلاثى ـ يجمع على أفعال ، وقد أوضحنا ذلك ويغلب أن يجمع « فُعَل » على « فِعلان » كجمع صُرد على صردان .

هذا : وفى جعلهم جمع « فَعْل » المفتوح الفاء صحيح العين ساكنها ـ على «أفعال» من قبيل الشذوذ ـ نظر . والصواب ـ كما حققه بعض العلماء ـ جواز جمعه على أفعال قياسياً . فيقال: بَحث وأبحاث ـ وشَكل وأشكال ـ وسَهم وأسهام .. إلخ؛ فقد ورد منه ألفاظ كثيرة فى لسان العرب تكفى لجعله قياسياً ؛ كحَبر وأحبار ـ ولفظ وألفاظ ـ ورأى وآراء .. إلخ . وقد عد بعض أعضاء المجمع اللغوى أكثر من ثلثمائة وأربعين لفظاً منه.

وإذا كان « فَعل » واوى الفاء أو مضعفا ، فإنه يكثر مجيئه على « أفعال »؛ كوقت وأوقات ـ ووكر وأوكار ـ ووهم وأوهام ـ وربّ وأرباب ـ وفذ وأفذاذ ، ومجيئه على «أفعل» قليل. ومما حفظ فيه «أفعال»: « فَعيل » بمعنى فاعل ـ كشهيد ، و « فَعُول » كعدو و « فَعلة » كهضبة، و « فَعلة » كتمرة، و « فِعلة » كنضوة ـ للهزيلة من النوق، و «فعال» كجبان. قيل: وقد تجىء «أفعال» فى المفرد نادرا . ومن ذلك: « بُرمة أعشار » أى مكسرة إلى عشرة

(*) « وغير » مبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» متعلق بمطرد الواقع خبراً لأفعل ، والجملة صلة ما « من الثلاثى » متعلق بمحذوف حال من غير ـ أو من ضمير مطرد « اسماً » حال من الثلاثى « بأفعال » متعلق بيرد الواقع خبراً لغير .

(*) « وغالباً » منصوب بنزع الخافض « فعلان » فاعل أغناهم والضمير للعرب « فى فعل » متعلق بأغنى « كقولهم » خبر لمبتدأ محذوف « صردان » خبر لمبتدأ محذوف أيضا ـ أى هذه صردان ، والجملة مقول القول

(الثالث) «أَفْعِلَة» ـ وهو لاسمٍ مذكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بمدَّةٍ قبلَ الآخِرِ[1] نحو: طَعَام، وَحِمَار، وَغُرَاب، وَرَغِيف، وَعَمُود. وَالتُزِمَ فى «فَعَال» بالفَتْحِ، و «فِعَال» بالكسر ـ مُضَعَّفِى اللَّام[2] أو مُعْتَلَّيْهَا؛ فالأول: كبَتَات[3] وَزِمَام، والثانى: كَقَبَاء وإنَاء.

(الرابع) «فِعْلَة» — بكسر أَوَّله وسكون ثانيه، وهو محفوظ[4]

أجزاء، وثوب أخلاق «ممزق بال»، ونطفة أمشاج «مختلطة بماء المرأة ودمها» والأكثرون على ان مثل هذه الأمثلة من وصف المفرد بالجمع شذوذا.

(١) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها؛ وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب (٢) المراد بتضعيف اللام: أن تكون هى والعين من جنس واحد

(٣) البتات: الزاد، والجهاز، ومتاع البيت. وفى الحديث «لا يؤخذ منكم عشر البتات». والزمام: الخيط الذى يشد فى البرة ويشد فى طرفه المقود. وقد يسمى المقود زماماً، والجمع أبِتّة ـ وأزِمّة؛ والأصل أبتتة ـ وأزممة؛ التقى مثلان، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلها ثم أدغما.

هذا: ويجمع «فَعال» كزمان، و «فِعال» كإزار، و «فعيل» كقضيب، و «فعول» مذكرا كعمود ـ جمع كثرة، على «فُعُل». وفى صيغة «أفعلة» يقول الناظم:

(فى اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ «افْعِلَةُ» عَنْهُمُ اطَّرَدْ
وَالْزَمْـهُ فى فَعَالٍ، أوْ فِعَالِ مُصَاحِبَىْ تَضْعِيفٍ، أَوْ إعْلَالِ)(*)

أى أن «أفعلة» يطرد جمعاً لكل اسم مذكر رباعى ثالثه مدة. ويلتزم «أفعلة» فى جمع المضاعف أو المعتل اللام؛ من «فَعال» أو «فِعال» على النحو الذى شرح.

(٤) ليس لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة تطرد فيها، وإنما سمعت فى مفردات معدودة على أوزان ستة، وهى: «فَعْل» و «فَعَل» و «فِعْل» و «فَعَال» و «فعّال» و «فَعيل». وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب.

(*) «فى اسم» متعلق باطرد «مذكر رباعى» صفتان له «بمد» متعلق بمحذوف صفة ثالثة لاسم — أو حال منه «ثالث» مضاف إليه «أفعلة» مبتدأ «عنهم» متعلق باطرد الواقع خبراً للمبتدأ (*) «والزمه» فعل أمر والضمير البارز مفعوله عائد على أفعلة «مصاحبى» حال من فعال وفعال «تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف

فى نحو : وَلَد ـ وَفتًى ، ونحو : شَيْخ ـ وَثَوْر ، ونحو : ثِنًى (١) ، ونحو : غَزَال ، ونحو : غُلام ، ونحو : صَبِىّ ـ وَخَصِىّ (٢) .

ولعدم اطِّرادِه قال أبو بكر (٣) : هو اسمُ جَمعٍ لا جمعٌ .

و (الأول) من أبنية الكثرة : « فُعْل » — بضمِّ أوّله وسكونِ ثانيه ، وهو جَمعٌ لشيئين : أحدهما : « أَفْعَل » ؛ مُقابل فَعْلاء (٤) كأحمر ـ أو مُمْتَنِعةٌ مقابلتُه لهَا لمانع خِلْقِىّ (٥) ؛ نحو : « أَكْمَر ـ وآدَرَ » (٦) ، بخلاف نحو : آلَى (٧) ـ لكبير الألية ؛ فإن المانع من « أَلْيَاء » ـ تخلُّف الاستعمال (٨)

والثانى : « فَعْلاء » ؛ مُقَابِلة « أَفْعَل » كحمراء — أو ممتنعة مقابلتُهَا له لمانعٍ خِلْقِىّ ، كرَتْقَاء ، وعَفْلاء (٩) — بالعين ؛ بخلاف نحو : عَجْزاء لكبيرة العَجُز (١٠) .

---

(١) وزنه « فِعْل » والثِّنَى : الشىء الذى يعاد مرتين . وفى الحديث : « لا ثِنَى فى الصدقة » ـ أى لا تؤخذ مرتين فى العام ، والثِّنَى أيضاً : الثانى فى السيادة ، كالوزير بالنسبة للسلطان . (٢) وزنهما « فعيل » .

(٣) هو أبو بكر بن السراج . انظر التعريف به صفحة ١٦٨ جزء أول .

(٤) أى : « أفعل » وصف لمذكر يقابل « فَعْلاء » وصفاً لمؤنث ، فجمعهما « فُعْل » .

(٥) وذلك بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف .

(٦) الأكمر : العظيم الكمرة ، وهى حشفة الذكر . والآدر : العظيم الأدرة وهى الخصية المنتفخة . (٧) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام ـ أصله : أألى ، قلبت الهمزة الثانية ألفاً ، ثم الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٨) فقد استعملوا « آلى » فى المذكر ، ولم يستعملوا فى المؤنث « ألياء » .

(٩) الرتق : انسداد الفرج باللحم . والعفل : شىء يجتمع فى قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل .

(١٠) فإن المانع من « أعجز » ـ تخلف الاستعمال لا غير ؛ فإن العرب قالوا فى المؤنث « عجزاء » ، ولم يقولوا فى المذكر « أعجز » .

(الثانى) « فُعُل » — بضمتين . وهو مُطَّرِدٌ فى شيئين : فى وَصفٍ على « فَعُول » بمعنى فاعِل (١) ، كَصَبُور وغَفُور . وفى اسمٍ رباعىٍّ بمَدَّة قبل لامٍ غيرِ مُعتلَّة مطلقاً ، أو غَيْرِ مُضاعفةٍ – إن كانت المدَّة ألفاً نحو : قَذَال وأَتان (٢) ، ونحو : حِمَار وذراع ، ونحو : قُرَاد وكُرَاع (٣) ، ونحو :

هذا : ويجب قلب ضمة فاء هذا الجمع كسرة ، إذا كانت عينه ياء لتسلم من القلب نحو أبيض وعيناء ؛ تقول فى جمعهما : بيض وعين تصحيحاً للعين ، ويكون وزن الفعل مع هذا « فعل » كأصله . وإن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو – تركت الفاء مضمومة ، نحو : خُضر وسُود وحُوّ ؛ فى جمع أخضر – وأسود – وأحوى « الحوة : سواد يميل إلى الخضرة ، أو حمرة تميل إلى السواد » ويكثر فى الشعر ضم عين هذا الجمع إذا كانت صحيحة هى واللام وغير مضعفة ، نحو : النُّجُل فى قول الشاعر :

طَوَى الجَدِيدانِ ما قد كنتُ أنشُرُه ... وأنكَرَتْنى ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ

فلا يضم معتل العين كسود ولا المضعفة كغُرّ – جمع أغر ، أو غراء . ولا معتل اللام ، كعمى – جمع : أعمى وعمياء . وفى « فعل » و « فِعْلة » يقول الناظم :

(فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا ... وَفِعلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى) (*)

أى : أن « فعْل » من جموع الكثرة ، يطرد فى كل وصف يكون مذكره على « أفعل » ومؤنثه على « فعلاء » ، و « فعلة » من جموع القلة – يدرى مفرده ويعرف بالنقل عن العرب ، ولا ضابط له . وشذ جمع بدنة على بُدن ، وأسد على أُسْد ، وبازل على بُزل .

(١) فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع هذا الجمع ، نحو : رَكوب – وحَلوب .

(٢) القذال : جماع مؤخر الرأس – ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية . والأتان : أنثى الحمير . وقد مثل المصنف بمثالين لكل من المذكر والمؤنث ، فى مفتوح الفاء – ومكسورها – ومضمومها ، وكذلك لما مدته ياء ، أو واو للمذكر والمؤنث ، ثم لما مدته ياء أو واو مع التضعيف – على هذا الترتيب .

(٣) القراد : دويبة معروفة ، وبعير قرد – كثيرها . والكراع : مستدق الساق

(*) « فعل » مبتدأ « لنحو » متعلق بمحذوف خبر « أحمر » مضاف إليه ، وصرف للضرورة « وفعلة » مبتدأ « جمعاً » مفعول ثان مقدم ليدرى « بنقل » متعلق بيدرى الواقع خبراً المبتدأ ، ونائب فاعله يعود على فعلة ، وهو المفعول الأول .

ونحو : عَمُود وقَلُوص(١) ونحو : سَرِير وَذَلُول . وخرج نحو : كِساَء وَقَبَاء ؛ لأجل اعتلال اللام، ونحو : هِلاَل وَسِنَان ؛ لأجل تضعيفها مع الألف . وشَذَّ عِنَان(٢) وَعُنن ، وَحِجَاج(٣) وَحُجُج . ويُحفَظُ فى نحو(٤) : نَمِر ـ وَخَشِن ، وَنذِير، وَصحِيفة .

(الثالث) « فُعَل » — بضمِّ أَوَّله وفتح ثانيـه . وهو مُطَّرِدٌ فى شيئين : فى اسمٍ على « فُعْلَة »(٥) ، كقُرْبة وَغُرفة وَمُدْية وَحُجَّة وَمُدَّة . وفى « الفُعْلَى »(٦) أُنثى «أَفْعَل»، كالـكُبْرَى والصُّغْرَى ،بخلاف حُبلى(٧)

من الغنم والبقر ـ يذكر ويؤنث . وفى المثل : « أُعطى العبد كراعاً فطلب ذراعاً ».

(١) القلوص : الشابة من النوق ، وهى بمنزلة الجارية من النساء .

(٢) بكسر العين : اسم لما تقاد به الدابة ـ وبفتحها: السحاب، واحدتها عنانة .

(٣) بكسر الحاء وفتحها : العظم المستدير حول العين ـ أو الأعلى الذى ينبت عليه الحاجب . (٤) وهى كما مثل المصنف: « فَعِل » اسماً وصفة ، و « فعيل » صفة و « فعيلة » اسماً كصحيفة ، وصفة كنجيبة. وكذلك يحفظ فى « فَعْل» كسقف ورهن وفى « فاعل » كبازل ، وشارف ـ للمسنة من النوق . وفى « فَعَل » كنصف «للمرأة بين الحداثة والمسنة » . وفى « فَعال» كصَناع « للمرأة المتقنة لما تصنعه النساء ». وفى « فَعِلة » كفرحة . وفى « فَعَلة » كخشبة . وفى « فِعْل » كستر . ويجب ـ فى غير الضرورة الشعرية ـ تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً؛ لثقل الضمة على الواو ، نحو سوار وسوْر ـ وسواك وسوك . وإن كانت العين ياء جاز ضمها وتسكينها ، ويجب عند التسكين كسر الفاء لتسلم الياء ويجوز تسكين العين ، إن كانت حرفاً صحيحاً ، نحو: كتاب وكتُب أو كتْب . ويمتنع تسكين عين المضعف نحو سرير وسرر .

(٥) سواء أ كان صحيح اللام أو معتلها أو مضعفها ، وقدمثل لها المصنف .

(٦) أى فى وصف على وزن « فُعلى » التى هى مؤنث « أفعل » المذكر .

(٧) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

وشذَّ فى نحو : بُهْمَة(١) ، ونحو : رُؤْيا(٢) ، ونحو : نَوْبَة(٣) ونحو : بَدْرَة ـ وَلِحْيَة ـ وَتُخَمَة(٤) .

(الرابع) « فِعَل » — بكسرِ أوَّله وفتح ثانيه ، وهو لاسمٍ(٥) عَلَى « فِعْلَة » كَحِجَّة ، وَكِسْرَة ، وَفِرْية — وهى الكِذْبة . وَيُحْفَظُ فى « فَعْلَة »(٦) نحو : حاجَة ، ونحو : ذِكْرَى ، وَقَصْعة ، وَذِرْبة ، وَهِدْم .

---

(١) أى : لأنها صفة . والبهمة : الرجل الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى لشجاعته ، وجمعه : بُهَم . (٢) لأنها مصدر، وجمعها رُؤى بالتنوين .

(٣) لعدم ضم الفاء ، ومثلها : قَرية ـ ولِحية ـ وبَدرة . والبدرة : عشرة آلاف درهم ، وجمعها : بدور ـ وبِدر .

(٤) لتحرك الثانى . هذا : وقد زاد فى التسهيل مما يطرد فيه « فُعَل » : الاسم الذى على وزن « فُعْلة » نحو: جُدْعه وجُمع ـ وكل جمع تكسير على وزن « فُعُل » وعينه ولامه من جنس واحد ، نحو : جديد وجُدُد ، وذلول وذلل؛ فإنه يجوز تخفيفه عند بعض القبائل ـ بفتح عينه وجعله على وزن « فُعَل » تقول : جُدَد ـ وذُلَل .

(٥) تام الأصول ؛ فخرجت الصفة ، نحو : صِغرة ، وكِبرة ـ صفتان بمعنى صغير وكبير . وناقص الفاء ، نحو : عِدة ـ وزِنة .

(٦) أى الأجوف المفتوح الأول ، مثل حاجة ـ وحِوج . وفى « فِعلى » مصدراً كذكرى ـ وذكر . وفى « فَعْلة » صحيح الأصول مثل : قصعة وقصع ـ وفى « فِعلة » صفة مثل : ذِربة وصِمّة ، والجمع : ذرب ـ وصمم ، والذربة : المرأة الحديدة اللسان والصمة : الرجل الشجاع . وفى « فِعْل » كهدم ـ للثوب الخلق ، وجمعه : هِدم .

وقد ينوب « فُعَل » عن « فِعَل » ـ وبالعكس ؛ فمن الأول : حلية وحُلى ـ ولحية ولحى ، ومن الثانى : صُورة وصِور ـ وقُوّة وقِوى ، وهو قياس ولكنه قليل.

وفى « فعل » و « فُعَل » و « فِعَل » يقول الناظم :

(وَ « فُعَلٌ » لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ ، أَعْلاَلاً فَقَدْ

(*) « وفعل » مبتدأ « لاسم » متعلق بمحذوف خبر « رباعى » نعت لاسم « بمد » صفة ثانية لاسم ـ أو حال منه « قد زيد » الجملة صفة لمد « قبل » ظرف متعلق بزيد « إعلالا » مفعول لفقد

(الخامس) « فُعَلَة » — بضم أوّله وفتح ثانيه. وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ لعاقل على « فاعِل » مُعتَلّ اللام[1] ، كرامٍ ، وقاضٍ ، وغازٍ .

(السادس) « فَعَلَة » — بفتحتين. وهو شائع[2] في وصفٍ لمذكَّرٍ عاقل صحيح اللام[3] ، نحو: كامل ، وساحِر ، وسافِر ، وبارّ .

وَ « فُعُلٌ » جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ ... مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ

وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى « فُعَلْ » ... وَنَحْوِ كُبْرَى ، وَلِفِعْلَةٍ « فِعَلْ »)(*)

أى: أن « فُعل » من أوزان جمع الكثرة ، يطرد في كل اسم رباعى قد زيد قبل آخره مدة ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وغير مضاعف — إن كانت المدة ألفاً — وهذا في الأعم الغالب . ومن الأوزان . « فُعل » وهو يطرد في اسم على « فِعْلة » — أو فُعْلى أنثى الأفعل ، ككبرى . ومن الأوزان : « فِعَل » وهو جمع لاسم على « فِعْلة » ، وقد تجمع فِعلة على « فُعَل » ، وقد أوضحنا وأوضح المصنف ما في هذه الأوزان .

(١) سواء كان معتل اللام بالياء أو بالواو . فخرج الاسم ، نحو: واد — وعاد ووصف المؤنث مثل : عادية — وسارية ، ووصف غير العاقل ، نحو : ضار — وصف لأسد وصحيح اللام مثل : ضارب — فلا يجمع شيء من ذلك على « فُعلة » . وشذ في صفة على غير « فاعل » نحو : كَمِيّ وكماة — وفي « فاعل » اسماً ، نحو : باز وبزاة — وفي صحيح اللام ، نحو : هادر وهُدَرة ، والهادر : الرجل الساقط الذى لا يعتد به .

(٢) الواقع : أنه مطرد .

(٣) على وزن فاعل ؛ فلا يجمع غير الوصف مثل: واد ، وباز . ولا وصف المؤنث نحو : طالق وحائض . ولا وصف غير العاقل نحو : صاهل . ولا الوصف المعتل اللام نحو: ساع . ولا نحو حذِر ، لأنه ليس على فاعل . ويلاحظ أن أوصاف المفرد هنا — كما هى

مقدم ، وجملة « فقد » في محل جر صفة اللام (*) « ما » ظرفية مصدرية « في الأعم » متعلق بيضاعف « ذو الألف » ذو نائب فاعل يضاعف والألف مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « جمعا » حال من ضمير عرف « لفعلة » متعلق بجمعا أو بعرف « عرف » ماض للمجهول ونائب فاعله يعود إلى « فعل » المبتدأ ، والجملة خبره

(*) « ونحو » معطوف على فعله « كبرى » مضاف إليه « ولفعلة » خبر مقدم والواو للاستئناف « فعل » مبتدأ مؤخر « قد » حرف تقليل « جمعه » فاعل يجىء « على فعل » متعلق به أو بيجىء .

(السابع) « فَعْلَى » — بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو لما دَلَّ على آفة[١] ؛ من « فَعِيل » وصفاً للمفعول ، كجَرِيح وأَسِير وقَتِيل . وَحُمِلَ عليه ستّةُ أَوْزان مما دلّ عَلَى آفة ؛ من « فَعِيل » وصفاً للفاعل كمريض ، و « فَعِل » كزَمِن[٢] ، و « فاعِل » كهالِك ، و « فَيْعِل » كمَيِّت ، و « أَفْعَلَ » كأحمق ، و « فَعْلان » كسَكْران[٣]

في الصيغة السابقة ؛ غير أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة . وشذ : سيد وسادة ، وخبيث وخَبثَة . وفي هذين الوزنين يقول الناظم :

(في نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ « فُعَلَهْ »   وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ)(*)

أى أن « فُعَلة » يطرد في كل وصف على «فاعل» معتل اللام لمذكر، مثل: رام . و « فَعَلة » يشيع ويطرد في وصف على « فاعل » صحيح اللام لمذكر عاقل ، نحو : كامل وكملة . وا كتفى الناظم بالمثال عن ذكر هذه الشروط .

(١) أى عاهة طارئة ؛ من ألم وتوجع ـ أو موت وهلك ـ أو عيب ونقص أى نقص

(٢) هذان الوصفان دالان على الألم والتوجع .

(٣) هذا والذى قبله يدلان على نقص وعيب . وقد قرىء : (وترى الناس سَكْرى) ويحفظ : رجل كيِّس — أى عاقل — ورجال كَيْسى ، وسنان ذرب — أى حاد وأسنة ذربى .

وإلى وزن « فَعْلى » يشير الناظم بقوله :

(فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ   وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ)(*)

أى : أن « فعلى » يكون جمع تكسير لكل وصف على وزن «فعيل» بمعنى مفعول كقتيل ، و « فعل » كزمن ، و « فاعل » كهالك ؛ مما يدل على هلاك أو مرض ،

(*) «في نحو رام» متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به ؛ لأنه مضاف إليه ذو ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف . « ذو اطراد » ذو خبر مقدم واطراد مضاف إليه « فعله » مبتدأ مؤخر « نحو كامل » نحو فاعل شاع وكامل مضاف إليه « وكملة » معطوف على كامل .

(*) « فعلى » مبتدأ « لوصف » خبر « كقتيل » خبر لمبتدأ محذوف « وزمن وهالك » بالجر معطوفان على قتيل « وميت » مبتدأ « به » متعلق بقمن الواقع خبرا للمبتدأ .

(الثامن) «فِعَلَة» — بكسر أوّله وفتح ثانيه. وهو كثير في «فُعْل» اسماً[١] — بضمّ الفاء، نحو: قُرط، ودُرْج، وكُوز، ودُبّ.

وقليل في اسم على «فَعْل» — بفتح الفاء، نحو: غَرْد[٢]، أو بكسرها نحو: قِرْدَة. وقلّ أيضاً في نحو: ذَكَر وهادِر[٣].

(التاسع) «فُعَّل» — بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً. وهو لوصف على «فاعِل» أو «فاعِلة» صَحِيحَي اللَّام[٤]، كضارِب وصائِم — ومؤنّثيهما. ونَدَر في نحو: غازٍ وعافٍ[٥] — كما نَدَرَ في نحو: خَرِيدة[٦]

و «فيعل» كميت — حقيق بأن يجمع هذا الجمع، وقد بين المصنف الباقي من الأوزان.

(١) أي: صحيح اللام؛ فخرجت الصفة، نحو: حلو ومر، ومعتل اللام مثل عضو وظبي ونحى — فلا يجمع شيء منها على «فِعَلة».

(٢) نوع من النبات الصحراوي — المسمى الكمأة، وحكى كسر العين.

(٣) الهادر: الساقط — وجمعه هدرة. وفي «فِعَلة» يقول الناظم:

(لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا «فِعَلَهْ» وَالْوَضْعُ في فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ)(*)

أي: أن «فِعَلة» جمع لـ «فُعْل» اسماً صحيح اللام، والوضع العربي قلّل أن يكون جمعاً لاسم على وزن «فَعْل» أو «فِعْل».

(٤) سواء كانت العين صحيحة أو معتلة كما مثل المصنف. وخرج الاسم، كحاجب العين — وجائزة البيت. أما الحاجب بمعنى مانع، وجائزة بمعنى مارة — فهما وصفان ويجمعان على حُجّب وجُوّز.

(٥) أي من كل وصف معتل اللام، والجمع غُزّى — وعُفّى. والعافي: السائل أو من عفا عنه — إذا تركه ولم يعاقبه.

(٦) الخريدة: المرأة الحيية — ذات الحياء

(*) «لفعل» جار ومجرور خبر مقدم «اسماً» حال منه «صح» الجملة في محل نصب نعت لاسماً «لاماً» تمييز محول عن الفاعل «فعلة» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل» متعلق بقلله «وفعل» عطف عليه «قلله» فعل ماض والفاعل يعود الى الوضع والهاء مفعوله يعود الى فعلة، والجملة من قلله وفاعله المستتر خبر المبتدأ.

وَنُفساَء ، وَرَجُل أَعْزَل(١) .

(العاشر) « فُعَّال » — بضم أوله وتشديد ثانيه . وهو لِوصفٍ على «فاعِل» صحيح اللام، كصائِم وقارِئ(٢) . قِيل: ونَدَرَ في«فاعِلَة» كقوله :

* وقد أَرَاهُنَّ عَنِّي غيْرَ صُــدَّادِ *(٣)

والظاهرُ أَنَّ الضميرَ للأبصار(٤) ـ لا للنساء، فهو جمع صادٍّ ـ لاصادَّة.

وفي المعتلِّ، كـغُزَّاء وَسُرَّاء(٥) .

أو الجميلة ، أو العذراء ـ والجمع خُرَّد ، وقالوا : خرائد ـ على القياس .

(١) أى لا سلاح معه ؛ ويقال: رجال عُزَّل ـ وعُزْل

(٢) التمثيل بقارىء: يدل على دخول مالامه همزة، تقول فى جمعهما: صوام ـ وقراء

(٣) عجز بيت من البسيط، لعُمير بن شُيَيم ـ المعروف بالقطامى ، وصدره :

* أَبْصَارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ *

اللغة والاعراب . أبصارهن : جمع بصر ـ والمراد العين . مائلة : متجهة ، من مال إليه ـ إذا اتجه نحوه . صداد : من الصد ـ وهو الإعراض وهو جمع صادة « أبصارهن » مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير المؤنثات « إلى الشبان » متعلق بمائلة « مائلة » خبر أبصارهن « وقد » الواو للحال وقد حرف تحقيق «عنى» متعلق بصداد « غير صداد » غير مفعول ثان لأرى ، وصداد مضاف إليه ـ أو غير حال من المفعول .

والمعنى : أن عيون هؤلاء الغوانى متجهة إلى الشبان ، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسيننى مع ذلك .

والشاهد : فى «صداد» فإنه جمع صادة ؛ بدليل التأنيث فى أبصارهن وأراهن، وذلك نادر ؛ لأن «فُعّال» جمع لفاعل ـ لا لفاعلة. قيل: ولم يرد فى فاعلة للمؤنث ـ إلا هذا البيت

(٤) فإنه يقال : بصر صادّ ـ كما يقال : بصر حادّ .

(٥) جمعان لغاز ، وسار ـ اسمى فاعل من الغزو والسرى .

وفى « فُعَّل » و « فُعّال » يقول الناظم :

(وَ « فُعَّلٌ » لِفَاعِلٍ وَفَاعِــلَهْ وَصفَيْنِ ، نحو عاذِلٍ وَعاذِلَهْ)

(*) « وفعل » مبتدأ « لفاعل » خبر « وفاعلة » عطف عليه « وصفين » حال منهما .

(الحادى عشر) « فِعَال » — بكسر أوَّله . وهو لثلاثةَ عشرَ وزناً:

الأول ، وَالثانى : « فَعْل — وَفَعْلة » — اسمين أو وَصْفَين(١) نحو : كَعْب وقَصْعة — وصَعْب وَخَدْلَة(٢) . وندَر فى يأْىِّ الفاء ، نحو : يَعْر(٣) — أو العَيْنِ نحو : ضَيف وضَيْعة .

الثالث ، والرابع : « فَعَل — وَفَعَلة »(٤) — غيرَ معتَلِّى اللام ، ولا مُضَعَّفَيْهَا(٥) ، كجَمَل وَجبَل ، وَرَقَبة وَثَمَرَة .

الخامس ، والسادس : « فِعْل »(٦) كذِئب وَبِئر ، و « فُعْل »(٧) كدُهن ورُمْح .

(وَمِثْلُهُ « الفُعَّالُ » فِيماَ ذُكِرَا وَذَانِ فى الْمَعَلِّ لاَماً نَدَرَا)(*)

أى : أن « فُعَّل » جمع مقيس فى وصف صحيح اللام على وزن فاعل أو فاعله ، نحو عاذل — وعاذلة ، ومثله الفُعَّال ؛ فهو مقيس فى وصف صحيح على وزن « فاعل » لمذكر ، وندر « فُعَّل وفُعَّال » — فى المعتل اللام المذكر . وندر أيضاً فى جمع فاعلة.

(١) بشرط الا تكون فاؤهما ولا عينهما ياء .

(٢) الخدلة: هى الممتلئة الساقين والذراعين مع استدارة . والخدلة أيضاً : الحبة الضئيلة من العنب . والخدل : الضخم (٣) هو الجدى يربط فى الزبية — أى الحفرة ليجىء الأسد لافتراسه فيقع فيها ، والأنثى : يَعرة ، وفى المثل : «أذل من اليَعر».

(٤) اسمان لاصفتان ؛ فخرج نحو : بَطَل وبطلة ؛ لأنه وصف .

(٥) فخرج نحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لامهما ، ونحو : طلل ؛ لأنه مضعف اللام

(٦) بشرط أن يكون اسماً كما مثل المصنف ؛ فخرج نحو : جِلْف للرجل الجافى :

(٧) بشرط أن يكون اسماً غير واوى العين ولا يائى اللام ، فخرج نحو : حلو وحوت . ومُدْى . والمدى : مكيال شامى . وهو غير المد — وجمعه أمداء .

(*) «ومثله» خبر مقدم ومضاف إليه ، والضمير يعود إلى فعل «الفعال» مبتدأ مؤخر «فيما» متعلق بمثل ، لما فيه من معنى المماثلة ، وجملة «ذكرا» صلة ما ، والألف للاطلاق «وذان» اسم إشارة مبتدأ «فى المعل» متعلق بندرا «لاما» تمييز «ندر» فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ .

السابع، والثامن: « فَعِيل » بمعنى فاعل، و «مُؤَنَّثُه»(١)؛ كظَرِيف وكريم وشَرِيف — ومؤنثاتها.

والخمسةُ الباقية: « فَعْلاَن » صفة، ومؤنَّثاه « فَعْلَى — وَفَعْلاَنَة ».

و « فُعْلاَن » صفة، وأُنثاه « فُعْلاَنة »، كغَضْبان وَغَضْبى — وَنَدْمان ونَدْمانَة — وخُمصان وخُمصانة(٢). والتَزَمُوا فى « فَعِيل » وأُنثاه؛ إذا كانا واوِيَّى العَيْنين صحيحَى اللَّامين كطويل وطويلة — ألاَّ يُجْمَعا إلا على « فِعال »(٣). وَيُحفظ « فِعال » فى نحو: رَاعٍ وقائم وآمّ(٤) — ومؤنثاتِهنَّ، وَأَعْجَف(٥) وَجَواد، وَخَيِّر، وبَطْحَاء، وَقَلُوص(٦).

(١) بشرط أن يكونا وصفين صحيحى اللام؛ فخرج نحو: حديد وجريدة؛ لأنهما اسمان. ونحو: غنىّ وولىّ — ومؤنثهما، لاعتلال اللام.

قيل: لم يأت على «فعيل» صفة، عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان — إلا فى ثلاث كلمات: طويل — قويم — صويب، وأما عويص فقد غلبت عليه الاسمية.

(٢) الخمصة: الجوعة، وخمص البطن — مثلثة الميم — خلا، ورجل خمصان — بالضم والتحريك، وخميص الحشا: ضامر البطن، وهى خمصانة وخميصة، والجمع خماص.

(٣) أما غيرهما فيجمع عليه وعلى غيره، تقول: كريم — وكرماء — وكرام، وكذلك: ظريف، وشريف (٤) آم — بهمزة ممدودة وميم مشددة — من أمّ بمعنى قصد، وأصله: آمِم كضارب؛ فأدغم المثلان، وجمعه إمام كقيام، قال تعالى: (واجعلنا للمتقين إماماً) أى قاصدين لهم، والمؤنثة: آمة. الآية: ٧٤ سورة الفرقان

(٥) أى هزيل، ومؤنثه عجفاء — وعجيف بغير هاء؛ والجمع منهما عجاف

(٦) القلوص: الشابة من الإبل، وهو اسم على وزن فعول — وما قبله أو صاف على أوزانها. وقد بين الناظم ما يطرد فيه «فِعال» من الأوزان فى إجمال، فقال فى « فَعْل وفَعلة »:

(فَعْلٌ وَفَعْلَة « فِعَالٌ » لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا)(*)

(*) « فعل » مبتدأ « وفعلة » عطف عليه « فعال » مبتدأ ثان « لهما » جار ومجرور خبره والجملة خبر الأول « وقل » فعل ماض فاعله يعود على فعال « فيما » متعلق بقل «عينه» مبتدأ ومضاف إليه «الياء» خبر والجملة صلة ما «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

(الثانى عشر) « فُعُول » — بضمَّتين . ويَطَّرِد فى أربعة :

فبين أنه قليل فيما عينه ياء منهما ؛ ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه الياء أيضاً كما أوضحنا
وقال فى الأربعة التالية لهما وهى : « فَعْل وفَعلة » . و « فِعل وفُعل »

(وَ « فَعَلٌ » أَيْضًا لَهُ « فِعَالُ » ... مَا لَمْ يَكُنْ فِى لَامِهِ اعْتِلَالُ
أَوْ يَكُ مُضْعَفاً ، وَمِثْلُ « فَعَلِ » ... ذو التَّاءِ وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ ، فَاقْبَلِ)(*)

أى : اطرد « فِعال » فى « فَعل وفَعَلة » ما لم يكن لامهما معتلا أو مضاعفاً ، واطرد أيضاً فى « فُعل وفِعْل » وقد أوضح المصنف شروط كل .

وفى الرابع والثامن – وهما: « فعيل »، ومؤنثه – قال :

(وَفِى فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِى أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ)(*)

أى اطرد « فِعال » أيضاً – فى كل صفة على فعيل بمعنى فاعل ، مقترنة بالتاء أو مجردة منها ؛ بشرط صحة لامها كما أسلفنا .

وقال فى الخمسة الباقية ، وفى « فعيل » معتل العين بالواو صحيح اللام :

(وَشَاعَ فِى وَصْفٍ عَلَى « فَعْلَانَا » ... أَو أُنْثَيَيْهِ ، أَوْ عَلَى « فُعْلَانَا »
وَمِثْلُهُ « فُعْلَانَةٌ » ، وَالْزَمْهُ فِى ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِى)(*)

أى : وشاع – أى اطرد – « فِعال » جمعاً لوصف على « فَعلان » ، أو أنثييه وهما : « فَعلانة أو فَعلى » ، وفى وصف على « فُعْلان » أو على « فعلانة » . والزم « فعال » فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين ، نحو : طويل وطويلة .

(*) « وفعل » مبتدأ أول « أيضاً » مفعول مطلق « له » خبر مقدم « فعال » مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول « ما » مصدرية ظرفية « فى لامه » خبر يكن مقدم « اعتلال » اسمها مؤخر (*) « أو يك » فعل مضارع ناقص معطوف على يكن بحذف النون للتخفيف ، واسمها يعود إلى فعل « مضعفاً » خبرها « ومثل » خبر مقدم « فعل » مضاف إليه « ذو التا » ذو مبتدأ مؤخر والتا مضاف إليه « وفعل » معطوف على ذو التا « مع فعل » مع ظرف متعلق بمحذوف حال من فعل ، وفعل مضاف إليه .

(* « وفى فعيل » متعلق بورد « وصف فاعل » وصف حال من فعيل وفاعل مضاف إليه « كذاك فى أنثاه » متعلقان باطرد والضمير يعود إلى فعال .

(*) « على فعلانا » متعلق بمحذوف نعت لوصف « أو أنثييه » عطف عليه « أو على فعلانا » معطوف على فعلانا « ومثله » خبر مقدم ومضاف إليه « فعلانة » مبتدأ مؤخر « تفى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وهو الزمه ، والياء للاشباع .

أحدها: اسم على « فَعِل » نحو: كَبِدَ وَوَعِل[1] — وهو فيه كاللازم[2]. وجاء فى نحو: نَمِر — نُمُور على القياس، و نُمُر[3] قال:

* فيهَا عَيَايِيلُ أُسُودٍ و نُمُرْ *[4]

وقد يكون مقصوراً مِنْ نُمُور للضرورة[5]، وقالوا أيضاً: أَنْمار[6].

والثلاثةُ الباقيةُ: الاسمُ[7] الثلاثىُّ الساكنُ العين، مفتوحُ الفاء[8] نحو: كَعْب وَفَلْس، ومكسورُها نحو: حِمْل وَضِرْس، وَمضمومُها نحو: جُنْد وَبُرْد — إلاَّ فى ثلاثة[9]:

---

(١) الوعل — ككتف — تيس الجبل، ويقال فيه: وِعل — ووُعِل كدئل، والأنثى وعلة (٢) أى اطراد « فُعول » فى فعِل — ملتزم غالباً لايكاد يجاوزه إلى غيره.

(٣) أى: سماعاً (٤) بيت من مشطور الرجز، أنشده سيبويه لحكيم بن مُعية الربعى من تميم — يصف فتاة نبتت فى موضع محفوف بالجبال والشجر. وقبله

حُفَّتْ بأَطْوَادِ جبَالٍ وَسَمُرْ فى أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفِّ الحُظُرْ

اللغة والاعراب. حُفت: أحيطت. بأطواد: جمع طود، وأصله الجبل العالى. والمراد هنا: الشديد الارتفاع. أشب: ملتف ومختلط. الغيطان: جمع غوط، وهو الأرض المطمئنة الواسعة. الحظر: الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة. عياييل: جمع عيل — واحد العيال، والمراد: أشبال السباع. « فيها » خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عياييل» مبتدأ مؤخر « أسود » بدل من عياييل أو بيان لها: وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة للموصوف. وقيل: الصواب «غيائيل» جمع غَيْل وهو موضع الأسد.

والشاهد: جمع «نِمر» على نُمر سماعاً، والقياس: نمور (٥) أى أن أصله نمور على رزن فعول، ثم حذفت الواو للضرورة اكتفاء بالحركة المجانسة لها.

(٦) جمع قلة قياسى لنمر — لا سماعى (٧) خرجت الصفة كصعب وجِلف — وحُلو.

(٨) وليس معتل العين بالواو، كحوض — فلا يجمع على فعول. وشذ فى «فوج» — وهم الجماعة من الناس — فُووج (٩) من مضموم الفاء، فلا يطرد فيها فُعول.

أحدها : معتل العين كَحُوت(١) .

الثانى : معتل اللام كمُدْى(٢) . وشذَّ فى نُؤى نُؤِىّ ، قال :

* خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيًّا *(٣)

الثالث : المضاعف ـ كمُدّ(٤) . وَشَذَّ فى حُصّ ـ بالحاء المهملة ـ وهو الوَرْس(٥) ـــ حُصُوص . وَيُحفظ فى « فَعَل »(٦) كأَسَد ، وَشَجَن ، وَنَدَب(٧) ، وَذَكر .

---

(١) فالغالب جمعه على « فِعلان » كحيتان (٢) فيجمع غالباً على « أفعال » تقول : مدّى ـ وأمداء؛ بقلب يائه همزة طبقاً لقاعدة الإعلال . والمُدى: القفيز الشامى وهو غير المد المعروف (٣) صدر بيت من الوافر للّطرماح ، وعجزه :

* مَحَافِرُهَا كَأَشْرِيَةِ الإِضِينَ *

اللغة والاعراب . أياصر : جمع أيصر ، وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد . نؤيا : جمع نؤى ، وهى حفيرة تحفر حول الخباء لئلا يدخله المطر . كأسرية ـ جمع سرى كغنى : نهر صغير يجرى إلى النخل . وروى: كأشربة . الإضين : جمع أضاة ، وهى المستنقع من سيل أو غيره . « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « محافرها » مبتدأ ومضاف إليه « كأشربة » متعلق بمحذوف خبر وهو مضاف إلى « الأضين » الملحق بجمع المذكر السالم ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة « لنؤيا » .

والمعنى : أن هذه الديار خلت من أهلها ودرست آثارها ، ولم يبق إلا الأياصر والنؤى ، وقد خرج منها الماء على شكل مجار صغيرة كأسرية الإضين .

والشاهد : جمع « نؤى » بزنة « فُعْل » وهو معتل اللام ـ على « نُؤىّ » بزنة « فعول » ، وأصله نؤوى ـ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا ، ثم كسرت الهمزة لمناسبة الياء . ويجوز قلب ضمة النون كسرة للمناسبة أيضاً .

(٤) المد : مكيال مقداره رطلان عند أهل العراق ، ورطل وثلث عند أهل الحجاز . ولا يجمع على « فعول » بل جمعه : أمداد (٥) وقيل : هو الزعفران . والورس ـ كما فى القاموس : نبات كالسمسم يزرع باليمن نافع للكلف طلاء ، وللبهق شرباً (٦) أى اسماً غير مضعف (٧) الندب: جمع ندبة ـ وهى أثر الجرح الباقى على الجلد.

(الثالث عشر) « فِعْلان » — بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطرد أيضاً فى أربعة : اسم على « فُعَال » كغلام وغُراب . أو على « فُعَل » كصُرَد وجُرَذ . أو « فُعْل » — وَاوِىّ العين — كحُوت وَكُوز . أو « فَعَل »[1] كتَاج ـ وسَاج ـ وخال[2] ـ وجاز ـ وَنَار ، وَقَاع . وَقَلّ فى نحو : صِنْو وخَرِب[3] وغَزَال، وصِوَار[4] وحائط، وظَلِيم[5] وخَرُوف

(الرابع عشر) « فُعْلان » — بضم أوله وسكون ثانيه . ويكثُرُ فى ثلاثة : فى اسمٍ على « فَعْل » كَظَهْر وبَطْن ، أو « فَعَل » صحيحِ العين ؛

(١) والغالب أن تـكون عينه فى الأصل معتلة .

(٢) الخال : النقطة المخالفة لبقيةلون البدن ، والأصل خيل ، والجمع خيلان .

(٣) الخرِب : ذكر الحبارى ـ والشعر المختلف وسط المرفق ، والجمع أخراب وخراب ـ وخربان (٤) هو القطيع من بقر الوحش، وجمعه: صيران، وأصله: صوْران .

(٥) هو ذكر النعام ، وجمعه ظلمان . وكذلك يحفظ فى « فِعلة » كنسوة ونسوان وفى وصف على « فَعل » كضيف، وضيفان ـ أو على « فُعال » كشجاع وشجعان .

وفى الوزنين المتقدمين « فُعول » و « فِعلان » ـ يقول الناظم فى إجمال :

(وَبِفُعُولٍ « فَعِلٌ » نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِباً ، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

فى « فَعْلٍ » اسْمًا مُطْلَقَ الْفا ، وَ« فَعَلْ » ... لَهُ ، وَلِلْفُعَالِ « فِعْلاَنٌ » حَصَلْ

وَشَاعَ فى حُوتٍ وَقَاعٍ مع مَا ... ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فى غَيْرِهِمَا)(*)

أى : أن « فعول » يورد جمعاً ـ فى اسم ثلاثى على « فعل » ويلتزم فيه غالباً .

(*) « وبفعول » متعلق بيخص « فعل » مبتدأ « نحو كبد » نحو خبر لمبتدأ محذوف وكبد مضاف إليه « يخص » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر فعل « غالباً » حال من الضمير فى يخص « كذاك » متعلق بيطرد وفاعله يعود إلى فعول (*) « فى فعل » متعلق بيطرد اسماً مطلق الفا » حالان من « فعل » ومضاف إليه « وفعل » مبتدأ « له » جار ومجرور خبر « وللفعال » متعلق بحصل « فعلان » مبتدأ وجملة « حصل » خبر

(*) « فى حوت وقاع » متعلقان بشاع « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منهما « ما » اسم موصول مضاف إليه « ضاهاهما » فاعل ضاهى يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول، والجملة صلة ما « وقل » فعل ماض فاعله يعود إلى فعلان « فى غيرهما » متعلق بقل .

كذكر وجَذَع[١]، أو « فَعِيل » كقضيب ورغيف وكثيب وقلّ في نحو: راكب وأسْوَد، وزُقَاق[٢].

(الخامس عشر) « فُعَلاء » — بضم أوّله وفتح ثانيه . ويطّرِدُ في « فَعِيل بمعنى فاعل »[٣] — غيرَ مُضاعَفٍ ولا مُعتلِّ اللّام[٤]. كظَرِيف وكَرِيم وبَخِيل . وكثُرَ في « فاعِل » دالاًّ على معنًى كالغريزة، كعاقِلٍ وصالِحٍ وشاعِرٍ،

ويطرد في اسم على « فعل » مثلث الفاء، ويحفظ في « فعَل ». أما « فعلان » فيطرد في اسم على « فُعال » وقد سبق أنه مطرد في « فُعَل » كصرد ». وكذلك يطرد فيما عينه واو؛ من « فُعل » أو « فَعل » كحوت وقاع، ويقل في غير ذاك. ولم يذكر الناظم الشروط والتفصيلات، وقد أوضحها المصنف وزدناها إيضاحاً.

(١) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز. وهى بهاء، والجمع: جذاع وجُذعان — وهو صفة بحسب الأصل. ثم غلبت عليه الاسمية؛ كعبد وعبدان. ومثله: حمل وحملان

(٢) الزقاق — كغراب: السكة ويؤنث، والجمع أزقة وزقان. وهو أيضاً مجاز البحرين.

وفى الأسماء الثلاثة التى تجمع على « فعلان » يقول الناظم:

(وَ « فَعْلاً » اسْمًا، وفَعِيلاً، وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ — فُعْلاَنٌ شَمَلْ)(*)

أى: أن « فعلان » جمعاً يشمل من المفردات: الصحيح العين الذى على وزن « فعل »، و « فعيل » و « فعَل » — وخرج بقوله اسماً: ضخم — وجميل — وبطل وبغير معتل العين: نحو قود؛ فلا يجمع شىء منها على « فعلان ».

(٣) أو بمعنى « مُفعل » — أو « مفاعل »، ويشترط أن يكون « فعيل » فى الثلاثة: وصفاً لمذكر عاقل، غير مضعف ولا معتل اللام، دالاً على سجية مدح أو ذم كامثل المصنف وشذ: أسراء — وقتلاء — وسجناء — فى أسير وقتيل وسجين؛ لأنهما بمعنى مفعول

(٤) فخرج نحو: لبيب وشديد، وغنى وولى.

(*) « وفعلا » مفعول مقدم لشمل « اسما » حال من فعلا « وفعيلا وفعل » معطوفان عليه « غير معل العين » غير حال من فعل وما بعده مضاف إليه « فعلان » مبتدأ « شمل » الجملة خبر.

وشذَّ « فُعَلاء » فى نحو : جبَان[١] وَخَلِيفة[٢] وسَمْح ، ووَدُود .

(السادس عشر) «أَفعِلاء» — بكسر ثالثه . وهو نائب عن فُعَلاء ؛ فى المضعَّف[٣] كَشَديد وعزيز، وفى المعتلّ[٤] كَوَلِيٍّ وَغنِيٍّ .

وشذَّ فى نحو[٥] : نَصِيب ، وَصَدِيق ، وَهَيِّن .

(السابع عشر) « فَوَاعِل » — ويطَّرد فى سبعة ؛ فى « فاعِلَة » اسماً أو صفة كَ(نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[٦] ، وفى اسم على «فَوْعَل» كَجَوْهَر

---

(١) أى مما ليس على « فعيل » أو « فاعل » .

(٢) فقد جمعوه على خلفاء بطريق الحمل على المذكر — وهو خليف؛ لأنه لا يقع إلا على مذكر . وقيل: إن «خلفاء» جمع خلف ، أما خليفة ، فجمعه « خلائف» .

(٣) أى فى جمع فعيل المتقدم بمعنى فاعل .

(٤) أى معتل اللام من فعيل أيضاً .

(٥) أى من غير المضعف والمعتل اللام . وشذ كذلك « ظنين » — بمعنى متهم — و « أظناء » ؛ لأنه بمعنى مفعول ، وإن كان مضعفاً .

وفى « فعلاء » و « أفعلاء » يقول الناظم :

(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ « فُعَلاَ » ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ
وَنَابَ عَنْهُ « أَفْعِلاَء » فى الْمُعَلْ ... لاماً ، وَمُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ)(*)

أى : أن « فعلاء » يطرد جمعاً فى « فعيل » بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل ، غير مضاعف ولا معتل اللام ؛ ككريم وبخيل ، وما شابههما مما يدل على معنى كالغريزة . وينوب عن « فعلاء » فى المضاعف والمعتل — « أفعلاء » ، وقل مجيء « أفعلاء » جمعاً لغير ما ذكر   (٦) ناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة — صفتان . الآية ١ : سورة العلق

(*) « ولكريم » خبر مقدم « وبخيل » معطوف عليه « فعلا » مبتدأ مؤخر « كذا » متعلق بجعلا فى موضع المفعول الثانى « لما » متعلق به أيضاً، و«ما» اسم موصول «ضاهاهما» الجملة صلة ما « قد » حرف تحقيق « جعلا » نائب فاعله العائد إلى فعلا — هو مفعوله الأول، والألف للاطلاق .

(*) «فى المعل» متعلق بناب «لاما» تمييز «ومضعف» عطف على المعل «وغير ذاك» غير مبتدأ واسم الإشارة مضاف إليه، والكاف حرف خطاب ، وجملة « قل » خبره .

وكَوْثر ، أو « فَوْعَلة » كصَوْمَعَة[1] وزَوْبَعَة ، أو « فاعَل » — بالفتح كخَاتَم وقالَب ، أو « فاعِلاء » — بالكسر ، نحو : قاصِعاء ورَاهِطاء[2] ، أو « فاعِل » كجَائِز[3] وكاهِل ، أو فى وصْفٍ على « فاعِلٍ » لمؤنَّث[4] ، كحائِض وطالِق ، أو لغيرِ عاقل[5] كصاهِلٍ وشاهِق .

وشَذَّ فوارسُ ونوَاكِسُ وسَوَابِقُ وهَوالِكُ[6] .

---

(١) هى : بيت العبادة للنصارى ـ كالصومع .

(٢) اسمان لجحر اليربوع . وله ثالث اسمه : النافقاء ، وجمعها : قواصع ـ ورواهط ـ ونوافق

(٣) هى : الخشبة توضع فوق حائطين ـ والخشبة التى تحمل خشب سقف البيت .

(٤) اى : عاقل ، خال من تاء التأنيث غالباً .

(٥) بشرط أن يكون لمذكر .

(٦) لأنها جموع أوصاف على « فاعل » لمذكر عاقل . والناكس : المطاطىء رأسه وزاد فى الكافية ثامناً ، وهو : « فوعلة » نحو : صومعة وصوامع . وقد ذكر فى التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع . فقال : « فواعل لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسى » . وقوله مما ثانيه ـ بيان لغير ، واحترز به من نحو : آدم ، فإن ألفه أبدلت من فاء الكلمة ، فلا يجمع على فواعل ـ بل على أفاعل ، نحو : أوادم . واحترز بقوله : غير ملحقة بخماسى ـ من نحو : خورنق ، فجمعه : خرانق ، بحذف الواو ـ بزنة فعالل ؛ لأن الواو فيه للالحاق . والخورنق : قصر للنعمان الأكبر مشهور ه وفى فواعل ـ يقول الناظم :

(« فَوَاعِلٌ » لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ ... وَفَاعِلاَء مَعَ نَحْوِ كاهِلِ
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَهْ ، ... وَشَذَّ فى الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ)(*)

(*) « فواعل » مبتدأ « لفوعل » خبر « وفاعل وفاعلاء » معطوفان على فوعل « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله « وحائض وصاهل وفاعله » معطوفات على كاهل « وشذ » فعل ماض وفاعله يعود الى فواعل « فى الفارس » متعلق بشذ « مع ما » مع ظرف حال من الفارس و « ما » مضاف إليه « ماثله » الجملة صلة ما ، والضمير البارز فى ماثل مفعوله ، وهو يعود الى الفارس

(الثامن عشر) « فَعائل » . ويطَّرِد في كلِّ رباعيّ(١) مؤنَّثٍ، ثالثه مَدَّة(٢)؛ سواء كان تأنيثُه بالتاء كسَحَابة(٣) وصَحِيفة وحَلُوبة — أو بالمعنى كَشِمَال(٤) ، وعَجُوز ، وسعيد — علمَ امرأة .

أى : أن فواعل يطرد جمعاً لاسم على وزن « فَوْعل » ، أو على « فاعله » — أو على « فاعلاء » — أو على « فاعل » ، نحو كاهل . ويطرد أيضاً فى وصف خاص بالأنثى على وزن « فاعل » كحائض، ولمذكر غير عاقل كصاهل. وفى جمع على « فاعلة » . وشذ فى وصف على « فاعل » لمذكر عاقل لم يجمع على « فواعل » . ويرى بعض الباحثين عدم التقيد بالشرط الذى يقضى بألا تجمع صفة « فاعل » على فواعل إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل ؛ وذلك لوجود جموع كثيرة من هذا النوع، كل منها وصف لمذكر عاقل ؛ كسابق وسوابق — وسابح وسوابح — وقارئ وقوارئ — وكاهن وكواهن — وغائب وغوائب — وحاج وحواج . فالحق أن صيغة « فاعل » تجمع قياساً على « فواعل » ؛ سواء كانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل ، غير أن الأفضل مراعاة الشروط .

(١) قال شارح الموضح : اسماً كان أو صفة. وشرط غيره الاسمية فى ذوات التاء ، ما عدا « فعيلة » فتجمع على فعائل ولو كانت صفة، كلطيفة ولطائف؛ بشرط ألا تكون بمعنى مفعول .

(٢) ألفاً كانت ، أو واواً ، أو ياء .

(٣) مثلها : رسالة ، وذؤابة .

(٤) بكسر الشين — مقابل يمين ، وبفتحها — ريح تهب من ناحية القطب . وهو يشمل عشرة أوزان : خمسة مختومة بالتاء ، وخمسة مجردة منها ؛ فالتى بالتاء « فعالة » مثلثة الفاء ؛ كذؤابة — وسحابة — ورساله ، و « فعولة » : كحمولة وحمائل؛ و « فعيلة » كصحيفة وصحائف ، ويشترط ألا تكون بمعنى مفعولة ، كجريحة بمعنى مجروحة . والمجردة منها — ويشترط أن تكون لمؤنث معنوى — هى : « فعال » مثلثة الفاء ، نحو: شمال : « لليد اليسرى » وشمائل ، وعقاب « اسم لطائر » وعقائب ، وشمال للريح المعروفة وشمائل » . و « فعول » نحو: عجوز وعجائز . و « فعيل » نحو : لطيف « اسم امرأة » ولطائف . وذكر فى التسهيل : أن « فعائل » يكون جمعاً للمؤنث بألف التأنيث المقصورة كحبارى وحبائر — أو الممدودة ، كجلولاء وجلائل ، وشذ :

(التاسع عشر) « فَعَالِى » — بفتح أوله وكسر رابعه . ويطّرِدُ فى سبعة : « فَعْلاة » كَمَوْمَاة(١) . و « فِعْلاة » كسِعْلاة(٢) . و « فِعْلِيَة » كَهِبْرِيَة(٣) . و « فَعْلُوَة » كَعَرْقُوَة(٤) — وما حُذِفَ أَوَّلُ زائِدَيْه(٥) من نحو : « حَبَنْطَى وقَلَنْسُوَة »(٦) . و « فَعْلاء » ؛ اسماً كصحراء — أو صفةً لا مُذَكَّرَ لها كَعَذراء(٧) . وذُ الألف المقصورَة ؛ لتأنيث

ضُرة وضرائر — وحُرة وحرائر — وكنّة وكنائن ؛ لأنها ثلاثية . وفى « فعائل » يقول الناظم :

(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ « فَعَالَهْ » وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ)(*)

أى : أن فعائل يكون جمعاً لكل اسم رباعى بمدة قبل آخره ، مؤنث — بتاء ثابتة أو مزالة — أى غير موجودة . والمراد بشبه « فعالة » — « فَعيل » و « فَعول » بالتاء أو مجردتين منها ، وقد أوضحنا ذلك كله بالأمثلة .

(١) هى الصحراء الواسعة التى لا نبات فيها، وجمعها : مَوام — كجوار.

(٢) هى فى زعم العرب : الغُول، أو ساحرة الجن — وجمعها سعالى.

(٣) هى القشر الذى يتعلق بأصول شعر الرأس — أو ما يتطاير من ذرات القطن والدقيق — وجمعها هبار . (٤) هى الخشبة التى توضع عرضاً فى رأس الدلو — وجمعها عراق . (٥) أى ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلى ، ويحذف أول الزيادتين عند بعض العرب . (٦) الحبنطى : العظيم البطن . والقلنسوة ، ما يلبس على الرأس . وقد زيد فى الأول النون والألف؛ ليلحق بسفرجل . فإذا حذف أول زائديه — وهو النون — قيل فى جمعه : حباط . أما الثانى فقد زيد فيه النون والواو فإذا حذف أول الزائدين — قيل فى جمعه : قلاس . أما من يحذف ثانى الزائدين فيجمعهما على حبائط وقلانس . ومثلهما : عفرنى للأسد، وبلهنية بمعنى السعة ؛ يقال : فلان فى بلهنية من العيش — أى فى سعة . (٧) هى البكر .

(*) « وبفعائل » متعلق باجمعن « فعالة » مفعوله « وشبهه » معطوف على فعالة « ذاتاء » « ذا » حال من المفعول به وتاء مضاف إليه « أو مزالة » معطوف على « ذاتاء » وإضافته إلى الهاء من إضافة اسم المفعول لمفعوله الثانى، والأول هو نائب الفاعل.

كحُبْلَى - أو إلحاقٍ كذِفْرَى[١] .

(تمام العشرين) «فَعَالَى» — بفتح أوّله ورابعه . ويُشَارِكُ الفعالِي — بالكسر — في صحراء، وما ذُكِرَ بعده[٢] .

وَلَيْسَ لِفَعَالَى ما ينفرِدُ به عن الفَعَالِي - إلاَّ وَصْفٌ[٣] .

(الحادى والعشرون) «فَعَالِيّ» — بالتّشْديد . ويَطّرِد في كلِّ ثُلاثِيٍّ[٤] آخرُه ياءٌ مشدّدة[٥] غير متجدّدة للنَّسَبِ[٦]

(١) هى الموضع الذى خلف أذن البعير يرشح منه العرق ، والجمع : زفار . وألفه زائدة للالحاق بدرهم. ويحفظ فعالى فى نحو: مُهر ومهار—وأهل وأهال- وليلة وليال.

(٢) أى فى « فعلاء » اسماً كصحراء - أو وصفا لمؤنث لا مذكر له كعذراء، أو مختوما بألف التأنيث المقصورة ، أو ألف الإلحاق على أساس ما تقدم فى « فعالِى » بالكسرة ؛ فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين « فعالِى - و فعالى » .

(٣) أى على وزن«فعلان»أو«فعلى»، نحو: كسلان وكسالى-وسكران وسكارى. والأحسن فى صيغة هذا الوصف- ضم أوله عند الجمع، فيقال : كُسالى- وسُكارى. وكذلك ينفرد الفعالِى بالكسر - بالخمسة التى ذكرت قبل صيغة « فعلان » . ويحفظ «فَعالى» فى نحو: يتيم — وأيم — وطاهر — وحبط . و «فُعالى»فى نحو: قديم — وقُدامى ، وأسير - وأسارى .

وفى «الفعالى والفعالى» يقول الناظم فى إجمال لا تفصيل فيه ولا إيضاح .

(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ ،وَالقَيْسَ اتْبَعَا)(*)

أى أن « فعالى وفعالى» يشتركان فى جمع ما كان على « فعلاء » ؛ اسما كصحراء أو صفة كعذراء . واتبع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرها .

(٤) ساكن العين . (٥) تلى الأحرف الثلاثة وتزيد عليها .

(٦) سواء كانت هذه الياء أصلية لغير النسب مطلقا ككرسى - أم أصلها مزيدة

(*) « وبالفعالى » متعلق بجمعا ، والباء بمعنى على « والفعالى» معطوف عليه « صحراء »نائب فاعل جمع « والعذراء » عطف عليه « والقيس » مفعول اتبع ، والألف فى اتبعا منقلبة عن النون الخفيفة ، ومعناه : اتبع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرها .

كَبُخْتِيٍّ[(١)] وكُرْسِيّ وقُمْرِيّ[(٢)] بخلاف نحو : مصرىّ ، وَبَصْرِىّ[(٣)]
وأما أَنَاسِيّ فَجَمعُ إنسان — لا إنسىّ[(٤)] ، وأصلُه أَنَاسِين ؛ فأبدَلُوا النونَ ياءً — كما قالوا : ظَرِبَان وظَرَابِىّ[(٥)] .

(الثانى والعشرون) « فَعَالِل » . ويَطَّرِدُ فى أربعة وهى : الرُّباعىُّ والخماسىّ — مُجَرَّدين ، ومزيداً فيهما :

للنسب ، ثم أهمل هذا الغرض وترك وأصبح غير ملحوظ ، نحو : مُهْرِى ؛ فإن أصله الجمل المنسوب إلى قبيلة « مُهرة » اليمنية المشهورة بالإبل المذكورة ، ثم أهمل ذلك وصار المهرى اسما للنجيب من الإبل مطلقا ؛ فيجمع على مهارى .

(١) أصله الجمل المنسوب إلى « بُخت » الخراسانية ؛ وهى المشهورة بجودة إبلها وحسنها ، ثم تنوسى ذلك وشاع استعمال « البختى » فى كل جمل قوى جميل ، وجمعه بخاتى — والأنثى بُختية. (٢) القمرى: نوع من الحمام ، والجمع قمارى — والأنثى قمرية.

(٣) لأن ياءهما متجددة للنسب . ولا يجمع على هذا الوزن . مثل عربىّ وعجمىّ لتحرك عينهما . وشذ قبطى وقباطى .

(٤) لأن الياء فى « إنسى » متجددة للنسب الباقى على حاله . وما ختم بها لا يجمع على « فَعالى » . وقيل : ما المانع من جعل أناسى جمع إنسى على تناسى النسب — كما قالوا فى بختى وقمرى ؟. وأناسين : جمع إنسان ولا داعى للبدل ؟ والعرب تقول : إنسى — فى معنى إنسان ؟ (٥) أصله . ظرابين، فأبدلت النون ياء . و «الظربان : دويبة كالهرة منتنة الريح . ويحفظ « فعالى » فى نحو : صحراء وعذراء ؛ فيقال : صحارىّ وعذارىّ . وذكر فى التسهيل : أنه يطرد أيضا فى وزن « فَعلاء » على النحو الذى سبق شرحه ؛ نحو : علباء — وقوباء .

وفى « فعالىّ » يقول الناظم :

(وَاجْعَل فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ ... جُدِّدَ ، كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ)[(*)]

(*) «فعالى» مفعول أول اجعل «لغير» فى موضع المفعول الثانى له «ذى نسب» ذى مضاف إليه ونسب كذلك «جدد» فعل ماض المجهول. والجملة صفة لنسب «كالكرسى» متعلق بمحذوف حال من غير ذى نسب — أو خبر لمبتدأ محذوف « تتبع » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر «العرب» مفعول تتبع .

فالأول : كجَعفر وزِبرِج(١) .

والثانى : كسفَرْجَل وَجَحْمَرِش(٢) . ويجبُ حـذفُ خامِسه(٣)؛ فتقول : سفارِج وجحامِرْ، وَأَنْتَ بالخيارِ فى حذفِ الرابع أو الخامس؛ إن كان الرابع مُشْبِهاً للحُروف التى تُزَاد(٤) : إمَّا بكونه بلفظِ أحدها كَخَدَرْنَق(٥) — أو بكونه مِنْ مَخْرَجِهِ كفَرَزْدَق(٦) ؛ فإن الدَّالَ من مَخْرج التاء .

أى : اجعل « فَعالِىّ » جمعا لـكل اسم ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ؛ كـكرسى . أما النسب غير المتجدد — وهو الذى أهمل عند الجميع — فلا يمنع جمعه .

(١) الجعفر : النهر الصغير ، والـكبير الواسع — ضد ، أو النهر الملآن . والزبرج : الذهب — أو السحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمرة .

(٢) الجحمرش: العجوز الـكبيرة — والمرأة السمجة الوقحة .

(٣) وذلك للتخفيف؛ لأن الثقل حدث به .

(٤) حروف الزيادة عشرة معروفة ، وهى مجموعة فى قولهم : « أمان وتسهيل » أو فى « سألتمونيها » ويمكن الاستغناء عن الحرف الزائد وتؤدى الكلمة معنى بعد حذفه .

(٥) هو العنكبوت، فرابعه — وهو النون — حرف أصلى ولـكنه من لفظ حروف الزيادة .

(٦) اسم جنس جمعى لفرزدقة ، وهى القطعـــة من العجين ، ولقب به همام ابن غالب الشاعر المشهور . تقول فى الجمع : خدارق ، وفرازق ، بحذف الرابع ، وخدارن — وفرازد ، بحذف الخامس ، وهو أجود ؛ لأن المعهود الحذف من الآخر ، ومحل التخيير : إذا لم يكن الخامس مشبهاً للزائد ، وإلا وجب حذفه مطلقاً ، سواء كان الرابع شبيهاً بالزائد أم غير شبيه، نحو: «قُذَعْمل» للجمل الضخم — وقذاعم، وسفرجل — وسفارج ؛ ذلك لأن اللام قد تزاد فى نحو : عبدل — فى عَبد .

والخلاصة

أنك إذا جمعت الخماسى، تعين حذف خامسه — إن لم يكن الرابع مشبهاً للزائد ؛ فإن

والثالث(١) : نحو مُدَحْرَج ـ ومُتَدَحْرِج .

والرابع(٢) ، نحو : قَرْطَبُوس(٣) ، وَخَنْدَرِيس(٤) . ويجبُ حذفُ زَائِدِ هذَيْنِ النَّوْعين(٥) — إلاَّ إذَا كانَ ليناً(٦) قبلَ الآخِرِ فيَثْبُتُ . ثُمَّ إن كان ياءً صُحِّح(٧) نحو : قِنديل ، أو واواً أو ألفاً قُلبا ياءَيْنِ نحو : عُصفور ـ وسِرْدَاح(٨) .

كان الرابع كذلك ، فأنت بالخيار فى حذف أحدهما ؛ ما لم يكن الخامس شبيهاً بالزائد وإلا تعين حذفه : (١) الرباعى المزيد بحرف أو حرفين ، أو ثلاثة ـ كاحرنجام.

(٢) وهو الخماسى المزيد (٣) قيل : هو بفتح القاف ـ الداهية ، وبكسرها ـ الناقة العظيمة الشديدة (٤) اسم من أسماء الخمر (٥) ويحذف مع الزائد ـ الحرف الخامس فى مزيد الخماسى أيضاً كما مر ، تقول فى الجمع : دحارج ـ وقراطب ـ وخنادر . وتقول فى قَبَعْثَرى « للجمل الضخم » ـ قباعث .

(٦) أى رابعا وإلا حذف . والمراد باللين الذى يبقى هنا فى الجمع : حرف العلة الساكن ؛ سواء كان قبله حركة تناسبه كما مثل المصنف ـ وهو حرف المد اصطلاحاً ، أو لا تناسبه كفِرْدوس ـ وهو المسمى باللين ـ فيقال فى الجمع : فراديس .

فإذا كان حرف العلة متحركاً ، نحو: كَنَهْوَر «للسحاب المتراكم ـ وللرجل الضخم» ، وهَبَيَّخ للغلام الممتلىء لحماً ـ قيل فى جمعهما: كناهِر ـ وهَبايِخ، بحذف حرف العلة وجوباً ، وكذلك إذا كان حرف العلة غير رابع ، نحو : « فَدَوْكَس » اسم من أسماء الأسد فيجمع على فداكس (٧) ويجمع ما هو فيه على «فعاليل» بزيادة ياء قبل الآخر فى الغالب ، إلا إذا كان مختوماً بياء مشددة مثل : كرسىّ ـ فلا تزاد عليه الياء ، لئلا يجتمع فى آخر الكلمة الواحدة ـ ثلاث ياءات (٨) السرداح : الناقة الطويلة ـ أو الكريمة ـ أو السمينة ، والمكان اللين . وفى صيغة «فعالل» وشبهه الآتى ـ يقول الناظم :

(وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى

(*) « وبفعالل » متعلق بانطقا « وشبهه » معطوف عليه «فى جمع» متعلق بانطقا «ما» اسم موصول مضاف إليه « فوق الثلاثة» فوق ظرف متعلق بارتقى الواقع صلة لما ، والثلاثة مضاف إليه.

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِى   جُرِّدَ ، الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ)(*)

أى : أن «فعالل» ، وشبهه- يكونان جمعاً لكل اسم ارتقى على الثلاثة- أى رباعيا- غير ما سبق ذكر جمعه . وانف - أى احذف - الآخر من الخماسى المجرد عن الزيادة واجمعه على « فعالل » قياسا . ثم قال الناظم فى الرباعى :

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ)(*)

أى : أن الرابع إذا كان شبيها بالمزيد - قد يحذف دون الخامس الذى يتم به أصل الكلمة . فإن كان الرابع غير مشبه للزائد - لم يجز حذفه ، ويتعين حذف الخامس ، ثم قال الناظم فى الخماسى :

(وَزَائِدَ العَادِى الرُّبَاعِى احْذِفْهُ ،مَا   لَمْ يَكُ لَيْناً إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا)(*)

أى : احذف زائد الاسم العادى - أى المجاوز الرباعى « وهو الخماسى المزيد بحرف » ؛ إلا إذا كان هذا الزائد حرف لين قبل الآخر الذى به ختام الاسم، فإن كان الزائد حرف مد قبل الآخر - لم يحذف ، بل يجمع الاسم على « فعاليل » ، نحو : قرطاس - وقراطيس .

هذا : ويصح فى جمع التكسير الذى على وزن « فعالل » وشبهه - إذا حذف من مفرده شىء عند الجمع — أن يزاد ياء قبل الآخر عوضاً عن المحذوف ؛ سواء كان المحذوف أصلياً أم زائداً . وكذلك يجوز أن يزاد فيه ياء قبل الآخر إن لم تكن موجودة- ولو لم يحذف منه شىء ؛ كما يجوز حذفها إن كانت موجودة ، فتقول فى جعفر وبرثن ، وفرزق ، وخدرنق : جعافر وجعافير — وبراثن وبراثين — وفرازق ، وفرازيق — وخدارق وخداريق ، وهذا مذهب الكوفيين . ومنع البصريون

(*) «من غير» متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «ما»اسم موصول مضاف إليه«مضى» الجملة صلة « ومن خماسى» متعلق بانف «جرد» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى خماسى، والجمله صفة له « الآخر » مفعول انف مقدم « بالقياس » متعلق بانف .

(*) « والرابع » مبتدأ « الشبيه » صفة له « بالمزيد » متعلق به « قد يحذف » الجملة خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بيحذف « ما » اسم موصول مضاف إليه « به »متعلق بتم«العدد» فاعل تم ، والجملة صلة ما . والمراد بقوله : بما به تم العدد - الخامس من الخماسى .

(*) « وزائد » مفعول لمحذوف يفسره احذفه « العادى » مضاف إليه « الرباعى »مفعول العادى ، وسكنت ياؤه للضرورة « ما» مصدرية ظرفية «يك» مجزوم بلم بحذف النون، واسمه يعود إلى الزائد « ليناً » خبر « إثره » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ومضاف إليه «اللذ» اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وهو لغة فى الذى «ختما» الجملة صلة والألف للاطلاق ، وجملة المبتدأ والخبر صفة لينا ، والمراد باللذ ختما : الحرف الأخير من الكلمة .

(الثالث والعشرين) « شِبْهُ فَعَالِل »(١) . ويَطَّرِدُ فى مزيد الثلاثىِّ غيرما تقدَّم(٢)، ولاتحذف زيادتُه إن كانت واحدةً(٣)؛ كأفكَل(٤) ومَسجِد وجَوهَر وَصَيْرَف(٥) وعَلْقى(٦) . ويُحذَفُ ما زادَ عليها ؛ فتحذفُ زيادةٌ من نحو : مُنطلِق ، واثنتان من نحو : مُستَخرِج ومُتَذَكِّر .

زيادة ياء قبل الآخر – دون أن يكون هنالك محذوف جاءت عوضاً عنه؛ فلا يقال فى جعفر – جعافير؛ إلا فى ضرورة الشعر . وكذلك منعوا حذف الياء الموجودة فى مفاعيل إلا فى الضرورة .

هذا : وقد وردت ألفاظ دالة على الجمع على وزن مفاعل وفعاليل وليس لها مفرد . ومن ذلك : هزاهز – وهى تحريك الفتن والحروب بين الناس . وأبابيل – وهى الفرق الكثيرة من الطير والحيوان والإنسان . وعباديد – وهى الجماعات من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه . وتباشير – لأوائل الصبح وكل شىء . وقيل : هذه أسماء جموع .

وهنالك مفردات لا تجمع ، مثل : اليمّ – وهو البحر . والسراب – وهو ما يرى نصف النهار كأنه ماء وليس بماء . والدبور – وهى الريح التى تهب من الغرب ، ويقابلها : الصبا .

(١) المراد به : ما يماثل « فعالل » فى عدد الحروف وضبطها ، وإن خالفه فى الوزن الصرفى ، مثل : مفاعل – كمنابر ، وفياعل – كصيارف ، وفواعل – كجواهر ، وفعالل – كسلالم ، وفعالى – ككراسى .

(٢) فلا يجمع على شبه « فعالل » مثل : أحمر – سكران – قائم – رام – باب صغرى – وسكرى – . . إلخ ؛ فقد تقدم لهذه جموع تكسير أخرى قياسية . وحكم هذا الثلاثى المزيد عند جمعه على شبه « فعالل » – أوضحه المصنف بقوله : ولا تحذف زيادته الخ

(٣) سواء أكان الزائد حرف علة أم غير علة – كان فى الأول أم فى غيره – للالحاق أم لغير الالحاق . وقد مثل المصنف لهذه الأنواع .

(٤) الأفكل – بفتح الهمزة والكاف – الرعد والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل . ومثلها : الأفضل مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفه ؛ ليشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ لأنه إذا خلا من ذلك لزم الافراد والتذكير كما هو معروف

(٥) الصيرف : نقاد الدراهم – والمحتال للأمور .

(٦) اسم نبت . قيل : وفى التمثيل به نظر ؛ لأنه يجمع على « الفعالى » بكسر اللام وفتحها كما سبق .

ويتعيّن إبقاء الفاضلِ[(١)]؛ كالميم مُطلقاً[(٢)] فتقول فى مُنطَلِق[(٣)]: مَطالق — لا نَطَالِق[(٤)]، وفى مُسْتَدْعٍ: مَداعٍ[(٥)] — لا سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ[(٦)]. خلافاً للمبرّد فى نحو: مُقْعَنْسِس[(٧)]؛ فإنه يقول: قَعَاسِس؛ ترجيحاً لمُمَاثِل الأصل[(٨)]. وكالهمزةِ والياءِ المصدَّرتَينِ كألَنْدَدَ ويَلَنْدَدَ[(٩)]؛ تقول: ألادّ — ويَلادّ[(١٠)].

وإذا كان حذفُ إحدَى الزِّيادَتين مُغنِياً عن حذفِ الأخرى بدون

---

(١) وهو: ماله مزية لفظية أو معنوية، أو لايغنى حذفه عن حذف غيره.

(٢) سواء صدرت أم لا — كان معها حرف مماثل للأصل أم لا. ولا فرق فى ذلك بين الخماسى والسداسى.

(٣) أى: مسمى به، وكذلك مستدع.

(٤) لأن الميم تفضل النون بتصديرها، ودلالتها على معنى مختص بالاسم؛ لأنها تدل على اسم الفاعل أو المفعول، وهذه مزية معنوية.

(٥) بحذف السين والتاء؛ لأن وجودهما يخل ببنية الجمع، وإبقاء الميم لمزيتها المتقدمة

(٦) لأن البناء الأول غير موجود، والثانى فيه حذف الميم، فيفوت الغرض منها — وهو الدلالة على الفاعل.

(٧) أى: مما آخر زائديه للالحاق. والمقعنسس: المتأخر الراجع إلى الخلف — من القعس وهو: خروج الصدر ودخول الظهر — ضد الحدب

(٨) فيحذف الميم والنون، ويبقى السين لأنها وإن كانت زائدة — فهى ضعف حرف أصلى، فيحكم لها بما للأصل؛ فكأن أصل مقعنسس عنده — قعسس كجعفر؛ ولأنها زيدت للالحاق باحرنجم، وبقاء الملحق أولى من غيره.

(٩) كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة — كالألدّ.

(١٠) أى فى جمعهما جمع تكسير — بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء؛ لتصدرهما وتحريكهما، ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى؛ وهو التكلم فى الهمزة، والغيبة فى الياء — بخلاف النون فإنها فى مثل موضعهما لا تدل على شىء أصلا، وهذه مزية معنوية.

العكس — تعيَّن حذفُ المُغْنِي حَذْفُهَا ؛ كياء حَيْزَبُونَ[١] تقول : حَزَابِين — بحذف الياء[٢] وقلب الواو ياء — لا حَيَازِبْنَ بحذف الواو ؛ لأنَّ ذلك مُحْوِجٌ إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن[٣] ؛ إذ لا يقعُ بعد ألف التكسير ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكن — إلاَّ وهو معتَل[٤] . فإن تكافأت الزيادتان فالحاذِفُ مُخَيَّرٌ ، نحو : نُونَى سَرَنْدَى[٥] وعَلَنْدَى[٦] وأَلِفَيهما[٧] ؛ تقول: سَرَانِد — وسَرَادٍ ، وعَلاَنِد — وعَلاَدٍ .

---

(١) الحيزبون : المرأة العجوز ؛ وفيه ثلاثة زوائد : الياء ، والواو ، والنون .

(٢) لأن حذفها يغنى عن حذف الواو ؛ لصيرورتها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء

(٣) ليصير على صيغة الجمع فى « مفاعل » .

(٤) مثل : قناديل — ومصابيح .

(٥) السرندى : السريع فى أموره — أو الشديد من الرجال ، والأنثى سرندا‌ة .

(٦) العلندى : البعير الضخم — والغليظ من كل شيء ، ونوع من شجر العضاه له شوك ، واحده بهاء ، والجمع علاند .

(٧) فإنهما زيدتا للالحاق ولا مزية لإحداهما على الأخرى ؛ لأن النون رجحت بالتقديم على الألف ، كما أن الألف رجحت بتقديم الحركة لإلحاقها بسفرجل ، فلما تكافأت الزيادتان — خُير الحذف .

وإلى ما تقدم فى شبه مفاعل ، وحكم الزائد عند الجميع — يشير الناظم بقوله :

وَالسِّينَ وَالتَّاءَ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالْبَقَا   وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا

(*) « والسين » مفعول أزل مقدم « واليا » بالقصر عطف عليه « من » متعلق بأزل « كمستدع » الكاف بمعنى مثل — فى محل جر بمن ، و « مستدع » مضاف إليه « إذ » حرف تعليل « ببنا الجمع » ببنا متعلق بمخل والجمع مضاف إليه « بقاهما » مبتدأ ومضاف إليه « مخل » خبر (*) « والميم » مبتدأ « أولى » خبر « من سواه بالبقا » متعلقان بأولى « والهمز » مبتدأ « واليا » بالقصر عطف عليه « مثله » خبر المبتدأ وما عطف عليه « سبقا » فعل الشرط وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط

وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وَخَيِّرُوا فِى زَائِدَىْ سَرَنْدَى وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى(*)

أى : أزل السين والتاء من مثل مستدع عند الجمع ؛ لأن بقاءها مخل ببناء الجمع وصيغته. ومغزى هذا : أنه إذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لاختل بناء الجمع على فعالل وفعاليل ـ حذفت الزيادة ، ويبقى ماله مزية كالميم . وتحذف النون من مثل : ألندد ، ويلندد . وتبقى الهمزة والياء ؛ لما فى ذلك من مزية كما شرحنا .

واحذف الياء وأبق الواو عند جمع مثل: حيزبون ؛ مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداها يتأتى معه صيغة الجمع، ولا يتأتى مع الأخرى ـ كما سبق أيضاً .

وإذا لم يكن لإحدى الزيادتين مزية على الأخرى ـ كنت بالخيار فى حذف إحداهما؛ كالزيادة فى سرندى وعلندى ـ وما شابههما .

تتمة

١ ـ ذكرنا قريباً أنه يجوز ـ على مذهب الكوفيين ـ زيادة ياء قبل الآخر فى صيغة فعالل وشبهه ؛ سواء حذف شىء من المفرد لتكون هذه التاء عوضاً عن المحذوف ـ أم لا .
ويجيز الكوفيون أيضا: زيادة الياء فى «فعالل» مماثل « مفاعل »، وحذفها من «فعاليل» مماثل « مفاعيل » ؛ فتقول فى جعافر ـ جعافير ، وفى عصافير ـ عصافر ، وجعلوا من الأول قوله تعالى : (ولو ألقى معاذيره) ، ومن الثانى قوله : (وعنده مفاتح الغيب) ـ إلا « فواعل » فلا يقال فيه « فواعيل » إلا شذوذاً ، كقوله :

* سَوَابِيغُ بِيضٍ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ *

وينبغى ألا يؤدى ذلك إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ـ كما فى جمع جلباب على جلابيب ؛ فإن حذف الياء يجعل صيغة الجمع : «جلابب» بغير إدغام ، مع أن الإدغام فى مثل هذا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

٢ ـ قد تأتى تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف بدلا من الياء ؛ وذلك إذا كان المحذوف ألفاً خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع ، مثل: حَبنطى ؛ حبانط ـ

محذوف لدلالة ما قبله عليه (*) «والياء» مفعول احذف مقدم «لا الواو» عطف عليه «جمت» فعل الشرط والتاء فاعله «ما» اسم موصول مفعوله «كحيزبون» متعلق بمحذوف صلة ما، وجواب الشرط محذوف «فهو حكم» مبتدأ وخبر «حتما» فعل ماض للمجهول والألف للاطلاق والجملة صفة لحكم

(*) « فى زائدى » متعلق بخيروا «سرندى» مضاف إليه « وكل» معطوف على سرندى «ما» اسم موصول مضاف إليه « ضاهاه » الجملة صلة ما « كالعلندى » خبر لمبتدأ محذوف .

حبانيط ــ حبانطة . قنديل ؛ قنادل ــ قناديل ــ قنادلة . وكذلك إذا كان المفرد اسماً مختوما بياء النسب وحذفت منه هذه الياء عند جمعه ؛ فيؤتى بالتاء بدلا من الياء غالباً ؛ للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشعثى ــ وأشاعثة ، وأزرقى ــ وأزارقة . ومهلبى ــ ومهالبة

٣ ـــ لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم ـ مما جرى على الفعل وبدىء بميم زائدة ؛ لمشابهته للفعل . بل القياس أن يجمع مثله جمع تصحيح . وجمع شذوذاً ؛ ملعون ــ وميمون ــ ومشئوم ــ ومُوسر ــ ومفطر . ويستثنى من ذلك «مُفْعِل» وصفا للمؤنث ، نحو : مُرضع ــ ومراضع .

٤ ـــ قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، وفى المراجع اللغوية عديد من جمع الجمع ؛ فكما يقال فى جماعتين من الجمال ــ جمالان ، يقال كذلك فى جماعة منها ــ جمالات ، قال تعالى: (كأنه جمالات صُفر). ويقال فى جمع رجال وبيوت: رجالات ــ وبيوتات . وكذلك ورد جمع اسم الجمع واسم الجنس؛ فقيل فى قوم ورهط وتمر : أقوام ــ وأراهط ــ وتُمران . والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن الجمع ما دل على جماعة وله مفرد من لفظه ، أما اسم الجمع فليس له واحد من لفظه غالبا ، كقوم ورهط واسم الجنس يدل على الماهية وضعا ، فهو صالح للواحد والاثنين وللأكثر ؛ كتمر وبقر ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ــ أو الياء ، وقد لا يكون له مفرد من لفظه ، كماء وتراب (انظر الجزء الأول ص ٣٠) .

ولا يطلق جمع الجمع على أقل من تسعة . وإذا أريد تكسير مكسره ينظر إلى ما يشاكله من الآحاد ؛ فى عدد حروفه ومطلق حركاته وسكناته ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك فى الآخر ، والساكن بالساكن ــ فيكسّر بمثل تكسيره ؛ فيقال فى أعين : أعاين ، وفى أقوال: أقاويل ؛ تشبيهاً بأسْوَد «للعظيم من الحيات» وأساود ، وإعصار «للريح الشديدة» ــ وأعاصير . وقالوا فى غربان : غرابين ، تشبيهاً بسراحين ــ مفرد «سرحان» للذئب .

وما كان من الجموع على مثال : « مفاعل ــ أو مفاعيل ــ أو فَعلة ــ أو فُعلة » ومشاكلا لها على النحو السابق ــ لا يجوز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له فى الآحاد حتى يحمل عليه عند الجمع ، ولكن قد يجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ، كقولهم فى نواكس « مفرده ناكس ــ بمعنى مطأطىء الرأس » ناكسون ، وفى صواحب ــ صواحبات . ومنه الحديث : « إنكن لأنتن صواحبات يوسف » .

٥ ـــ إذا أريد تثنية المركب وجمعه ؛ فإن كان إضافياً وصدره غير « ذى ــ وابن ــ

وأخ» — اقتصر على تثنية صدره وجمعه تصحيحاً أو تكسيراً ، ولا يتغير عجزه مطلقاً ؛ ففى مثل : «علم الدين» — اسم رجل — يقال : علما الدين رفعاً ، وعلمى الدين — نصباً وجراً ، وعلمو الدين — وأعلام الدين . وإن كان صدره « ذو — أو ابن — أو أخ » — من أسماء ما لا يعقل ؛ مثل : ذى القعدة ، وذى الحجة ، وابن عرس ، وابن آوى ، وأخى الجحر « للثعبان » — ثنى صدره كتثنية المفرد الصحيح ، ويقتصر على جمعه جمع مؤنث سالما ؛ فيقال : ذوات القعدة — ذوات الحجة — بنات عرس — بنات آوى — أخوات الجحر ، ولا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر سالما .

وإن كان المركب إسناديا «وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية» مثل : البدر طالع — فتح الله « كل منهما اسم رجل » ، ونعمة الله — ست الدار ، وكل منهما اسم امرأة . أو مزجيا كسيبويه — فلا يثنى لفظه ولا يجمع ، وإنما تزاد قبلهما كلمة « ذو » للمذكر « ذات » للمؤنث ، وتثنيان وتجمعان ، فيقال : ذوَا أو « ذوَى » — فتح الله ، وذوُو أو ذوى — فتح الله . وذوُو ، أو ذوى سيبويه . وذواتا ، أو ذواتى أو ذوات — نعمة الله .. إلخ[1] وتعرب « ذو » إعراب جمع المذكر السالم و « ذوات » إعراب جمع المؤنث ، وما بعدها مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة الحكاية كما مر فى بابه . وكذلك الشأن فى المثنى والمجموع على حده إذا سمى بهما — وثنيا أو جمعا ؛ تقول : ذوَا محمدين — وذوو محمدين ؛ كما يقال فى تثنية كلبَتى الحداد — هاتان ذواتا كلبتين ، وفى الجمع : ذوات كلبتين .

٦ — الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة على أى وزن — يجمع بالألف والتاء ؛ إذا قصد إلى جمع قلته ، وإذا قصد إلى جمع كثرته جرد من التاء — بشرط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الإنسان ، تقول : نملة — نملات — نمل ، تينة — تينات — تين ، هامة — هامات — هام ، بقرة — بقرات — بقر . ويعتبر البصريون هذا النوع — اسم جنس جمعى ، ويعتبره الكوفيون جمعا .

٧ — لا يجمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأن ذلك ينافى ما يدل عليه التصغير من قلة . وأيضا ؛ فليس هنالك صيغة تناسبه من جموع الكثرة . أما جمعه للقلة فجائز .

٨ — ذهب كثير من النحاة إلى أن جمعى السلامة لمذكر ومؤنث — من جموع القلة ، وقيل هما لمطلق الجمع ، فهما صالحان للقلة والكثرة . وإذا قرن جمع القلة بأل الاستغراقية أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع — انصرف إلى الكثرة ، نحو قوله تعالى (إن المسلمين والمسلمات — إلخ)

(١) انظر صفحة ٦٧ وما بعدها جزء أول ، عند شروط المثنى والجمع .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف كلا من جمعى القلة والكثرة ، ومثل لكل ، ثم اشرح قول الناظم :

وَبَعضُ ذى بكثرةٍ وَضعاً يَفِى كأرجُل وَالعكسُ جاء كالصفِى

٢ — يشترك الفعالى والفعالى فى مواضع . اشرح ذلك ، وبين ما ينفرد فيه كل منهما موضحا بالأمثلة :

٣ — ما حكم زائد الرباعى والخماسى عند الجمع على « فعالل » ؟ ومتى يتعين حذف أحدهما ؟ اشرح ذلك بالمثال ، معللا لما تقول .

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وفَعلاً اسماً وفَعيلاً وَفَعل غيرَ مُعلِّ العَين ـ فُعلان شَمَل

٥ — كيف تجمع المركب الإضافى جمع تكسير؟ وكذلك ما سمى به من مثنى أو جمع؟ مع التمثيل .

٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب ، بين موضع الشاهد ، واذكر مفردات الجموع .

قال تعالى: (فى صُحُفٍ مُكرَّمةٍ مرفوعة مُطهرة بأيدى سَفَرة كرامٍ بررَة. فيها سُرُرٌ مرفوعةٌ * وأكواب موضوعة * ونمارقُ مَصفُوفَة * وزرابىُّ مَبثوثَة . وعنده مفاتحُ الغيب لا يعلمُها إلا هو. إن كنتم للرُّؤيا تَعبُرُون له مقاليدُ السموات والأرض. سَرابيل تقيكم الحرَّ وسرابيل تقيكم بأسكم ومن الجِبال جُدَدٌ بيضٌ وحُمرٌ مختلف ألوانُها وغرابيبُ سُود * ومن الناس والدّوابِّ والأنعامِ مختلف ألوانه كذلك . ولَوْ أنَّ ما فى الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ يمدُّه من بعده سَبعة أبحرٍ ما نفدت كلماتُ الله)

لَنا الجفناتُ الغُرُّ يلمَعْن فى الضُّحى وأسيافُنا يقطرن من نجدةٍ دَما

فَضَحتم قُرَيشاً بالفِرار وأنتُمْ قُمُدّون سُودانٌ عِظَامُ المناكِبِ

وأيقنت أنى عند ذلك ثائرٌ غَداتئذٍ أو هالكٌ فى الهوالكِ

قواضٍ مَوَاضٍ نَسجُ داود عِندها إذا وقَعت فيه كنَسجِ الخَدرنَق

٧ — اجمع الكلمات الآتية — جموع تكسير ، مبينا القياسى منها والسماعى ، على ضوء ما عرفت من ضوابط :

جَحود — جبان ، زناد ، أسد ، دلو ، شمال ، مرَخ ، رغيف ، صبى ، سرير ساع ، قائم ، ضعيف ، لئيم ، مريض ، طابع ، صاحب ، عاقلة ، فتوى ، ابن آوى ، جزئى ، أعمى ، عبد الشكور ، ما شاء الله ، أضحوكة ، زعفران ، محمَّدين ، عين رمضاء ، أذن صماء .

٨ — أعرب ما تحته خط فى البيتين الآتيين ، وبين ما فيهما من جموع تكسير ، واذكر مفرداتها ، ثم اجمع الكلمات : بأس ، الردى ، الندى — جموع تكسير .

ولا عَيب فينا غيرَ أن سماحنا أضرَّ بنا واليأس من كل جانب

فأفنى الرَّدى أرواحنا غير ظالم وأفنى النَّدى أموالنا غير عائب

٩ — يطرد « فعلاء » و « أفعلاء » فى فعيل بمعنى فاعل ؛ فما الفرق بينهما .

١٠ — أعرب البيتين الآتيين ، ثم اجمع ما تحته خط ، مبينا نوع الجمع .

ولى قَلمٌ فى أنملى إن هَزَزْتُهُ فما ضَرَّنى ألاَّ أهُزَّ المُهنَّدَا

إذا جالَ فوق الطِّرْسِ وَقعُ صَريره فإنَّ صَليلَ المَشْرَفىِّ له صَدَى

١١ — بم يستدل بعض النحو بين بهذه الآيات الكريمات ؟

(وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ، كأنه جمالات صفر ، ولو ألقى معاذيره)

١٢ — كيف تجمع المركب بأنواعه ؟ مثل لما تقول .

(هذا باب التصغير)(١)

باب التصغير

(١) معناه لغة : التقليل ، واصطلاحا : تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة وهيئتها، فيحولها إلى وزن « فعيل » أو « فُعَيعل » — أو « فُعيعيل » بطريقة خاصة تؤدى إلى ذلك . وهذه الأوزان الثلاثة تسمى « صيغ التصغير » ، وهى غير جارية على نظام الميزان الصرفى .

وأغراض التصغير كثيرة، ترجع غالبا إلى التقليل والتحقير، وأظهرها :

(ا) تحقير ما يتوهم عظمه ؛ كأُسَيد .

(ب) تصغير ما يتوهم كبره ؛ كجُبَيل .

(ح) تقليل كمية ما يتوهم كثرته ؛ كدُرَيهمات .

(د) تقليل جسم الشىء ذاته ؛ كوليد — وطفيل .

(ه) تقريب ما يتوهم بعُد زمنه أو محله أو قدره ؛ كقُبيل العصر، وبُعيد العشاء، وفُويق الفرسخ أو دوينه . وأصيغر منك .

ومنها عند بعضهم : التحبب والتدليل ، نحو : يابنىّ — ويا أخى . والترحم ، نحو : يامسكين . والتعظيم والتهويل عند الكوفيين ، كقول بعض العرب — وهو الحباب ابن المنذر — «أناجُذيلها المحكك وعُذيقها المرجّب» . وجذيل : تصغير جذل — وهو عود ينصب للإبل الجربى لتحتك به . والمحكك : الذى كثر الاحتكاك به ؛ أى أنا ممن يستشفى برأيه — كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود . وعذيقها : تصغيرها عَذق — وهو النخلة بحملها ، وبكسر العين : القنو منها، والمرجّب : المعظم — أو من الرجبة ، وهى أن تحاط النخلة الكريمة بحجارة أو خشب أو شوك ، إذا خيف عليها لكثرة حملها لئلا يرقى إليها . واعتبر التصغير فى مثل هذا للتعظيم ؛ لأن المقام للمدح ، ومنه قول لبيد :

وكلُّ أُناسٍ سوف تدخلُ بينهم ... دُوَيهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

والفائدة المرجوة من التصغير هى : الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة أو القرب أو التهويل — باختصار ؛ فهو وسيلة من وسائل الإيجاز .

والتصغير خاص بالأسماء ؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف ؛ لأن التصغير وصف فى

وله ثلاثةُ أبنيةٍ[1] : « فُعَيل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل » كفُلَيْس —

المعنى ، والفعل والحرف لا يوصفان . وشذ تصغير فعل التعجب كما سيأتى .

وكذلك لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذى عملت من أجله — ماعدا رويداً . ويشترط فى الاسم المصغر :

١ — أن يكون معرباً ؛ فلا تصغر — قياساً — الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وأسماء الاستفهام والشرط، «وكم» الخبرية، وغيرها من المبنيات. وما سمع من ذلك مصغراً يقتصر فيه على الوارد كما سيأتى بعد .

٢ — ألا يكون مصغراً حقيقة ، أو تكون صيغته على هيئة المصغر ، مثل : كميت ودُريد — وسُويد — أعلام . وقيل : إذا كان غير مصغر حقيقة ، ولكن مادته وتكوينه على صيغة المصغر — جاز تصغيره ، نحو : مُهيمن — ومسيطر « اسمى فاعل من هيمن — وسيطر » . ويكون تصغير مثله بحذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير .

ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع؛ فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع تكسيراً فيقال: مهامن — ومساطر . أما المصغر فلا يجمع جمع تكسير للكثرة ؛ كما أسلفنا قريباً .

٣ — أن يكون معناه قابلا للتصغير ؛ فلا يصغر نحو : كبير — وجسيم — وعظيم ، ولا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً ، كأسماء الله — وملائكته — وأنبيائه — وكتبه — والمصحف والمسجد؛ لأن تصغيرها ينافى تعظيمها . ولا أسماء الشهور — وأيام الأسبوع؛ لأنها تدل على مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل . ولا جمع الكثرة ؛ لأن التقليل ينافيه . ولا المركب الإسنادى ؛ لأن صيغ التصغير لا تنطبق عليه إلا بعد أن يحذف منه ماقد يوقع فى لبس . ولا الجمل المحكية؛ لأن التصغير ينافى الحكاية ، وكذلك لا تصغر « كل » و « بعض »؛ لأن الأول يدل على الشمول — وهو ينافى التقليل ، والثانى يدل بنفسه على التقليل — فلا حاجة إلى تصغيره . ولا « غير — وسوى — والبارحة — والغد »؛ لأن دلالتها لا تحتمل القلة والكثرة . وكذلك الأسماء المختصة بالنفى؛ كعريب وديار ؛ لأن شرط عملها عدم تصغيرها ولم يرد تصغيرها عن العرب . ولا يصغر من الأسماء ما أشبه الفعل مثل « حسبك » — كما لا تصغر أسماء الأفعال — ولا اسم المفعول — ولا الصفة المسبهة .

(١) وزن المصغر بهذه الأبنية الثلاثة — اصطلاح خاص بهذا الباب ، اعتبر فيه مجرد اللفظ ، من غير مقابلة أصلى بأصلى ولا زائد بمثله ؛ تقليلا للأوزان . وليس جارياً على

وَدُرَيْهِمْ وَدُنَيْنِير ؛ وذلك لأنَّه لا بدَّ فى كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأوَّل ، وفَتح الثانى[1] ، واجتلابُ ياءٍ ساكنةٍ ثالثة .

ثم إن كان المصَغَّرُ ثُلاثيًّا[2] اقْتُصِرَ عَلَى ذلك ، وهى: بِنيةُ « فُعَيل » كفُلَيس وَرُجَيل ، ومن ثَمَّ[3] لم يكن نحو : زُمَّيْل[4] ولُغَّيْزَى[5] — تصغيراً ؛ لأنَّ الثانىَ غيرُ مَفتُوحٍ — وَالياءَ غيرُ ثالثةٍ .

وإن كان مُتجاوزاً للثلاثة[6] احتِيجَ إلَى عَمَلٍ رابعٍ ، وهو كَسرُ مَا بَعدَ ياءِ التصغير[7] . ثمَّ إن لم يَكُن بعدَ هذَا الحرفِ المكسورِ حرفُ لِينٍ قَبلَ الآخر[8] — فهى بِنيةُ « فُعَيعِل » ، كقولك فى جَعفَر : جُعَيفِر .

وإن كان بعدَه حرفُ لِينٍ قبل الآخِرِ — فهى بنية « فُعَيعِيل »[9] ؛ لأنَّ اللِّينَ الموجودَ قبل آخر المكَبَّر ؛ إن كان ياءً سَلِمَتْ فى التصغيرِ لمناسبتها

اصطلاح التصريف ؛ فإن مثل: أحيمر، ومكيرم، وسفيرج — وزنها فى التصغير: « فعَيل » ووزنها الصرفى : أفيعل — ومفَيعل — وفعَيلل .

(١) هذا إذا لم يكن الأول مضموماً من قبل كغُراب ، والثانى مفتوحاً كذلك كغَزال ، وقيل: يقدر ضم جديد وفتح أيضاً (٢) يدخل فى حكم الثلاثى : ماختم بتاء زائده للتأنيث، مسبوقة بأحرف ثلاثة أصلية كما سيأتى .

(٣) أى ومن أجل اشتراط فتح الثانى، واجتلاب ياء ثالثة (٤) الزمّيل: الجبان الضعيف

(٥) اسم للغز — وهو الكلام المعمى، يقال : ألغز فى كلامه — إذا عمى مراده

(٦) سواء كانت حروفه أصلية نحو: جعفر، أو فيها زائد نحو : بندق.

(٧) أى إن لم يكن مكسوراً من قبل ، نحو « قِرمِز » لنوع من الصبغ الأحمر . وقيل يقدر الكسر للتصغير — ماعدا حالات ستجىء .

(٨) سواء كان ألفاً ، أم واواً ، أم ياء فى المكبر

(٩) وهو بناء مازاد على أربعة أحرف . وإلى هذه الأوزان الثلاثة — يشير الناظم بقوله:

للكسرة ، كقِنديل وقُنَيدِيل . وإن كان واواً أو ألفاً قُلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما، كعُصفور وعُصَيْفير ،ومِصباح ومُصَيبيح ويُتَوَصَّلُ فى هـذا الباب إلى مثالَىْ « فُعَيعل ، وفُعَيعيل »(١) — بما يُتَوَصَّلُ به فى باب الجمع - إلى مثالَىْ « فعَالِل، وفعَاليل »(٢) ؛ فتقول فى تصغير سَفَرْجَـــلْ ، وفَرَزدق ، ومُستخرج ، وأَلَنْدَد ، ويَلَنْدَدْ ، وَحَيْزَبُون : سُفَيْرِج (٣) ، وفُرَيْزِد — أو فُرَيْزِق (٤) وَمُخَيْرِج (٥) ، وأُلَيِّد

(فُعَيْلاً اجْعَـــلِ الثُّلاَثِىَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُذَىٍّ» فى «قَذَى»
« فُعَيْعِلٌ » مَعَ « فُعَيْعِيلٍ لِمَا » فَاقَ كَجَعْـــلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا)(*)

أى : اجعل الاسم الثلاثى إذا صغرته - على وزن«فُعيل » بضم أوله ، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده ؛ تقول فى تصغير قَذَى ، وهو جسم صغير كالهباء يقع فى العين فيؤلمها » : قُذَىّ ، بإرجاع الألف إلى أصلها الياء وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها . فإن زاد الاسم على ثلاثة وكان رابعة غير حرف لين - فعل به ماتقدم ، وكسر ما بعد الياء ، تقول فى دِرهم : دُرَيهم ، وإن كان الرابع حرف لين قلب ياء ، فينتهى الوزن إلى « فعيعيل » للخماسى ومازاد عليه :

(١) أى: فيما زاد على أربعة أحرف (٢) وللحاذف هنا من وجوب وترجيح، وتخيير- ماسبق له هنالك فى التكسير . (٣) أى بحذف خامسه وجوباً ؛ لقول الناظم فيما سبق:

(. . . . . وَمِنْ خُمَاسِى جُرِّدَ الآخِـــر انفِ بالقياس)

(٤) بحذف الخامس مع الترجيح، أو الرابع ؛ لقوله :

(والرابع الشَّبِيهُ بالمزيد قد يُحذف . . . .)

(٥) أى بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما ، لقوله فيما سبق :

(*) « فعيلا » مفعول اجعل الثانى « الثلاثى » مفعوله الأول « صغرته »فعل الشرط ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا ، والجواب محذوف «نحو قذى» نحو خبر لمبتدأ محذوف، وقذى مضاف إليه « فى قذى » متعلق بمحذوف حال من قذى

(*) «فعيعل»مبتدأ«مع فعيعيل» مع ظرف وفعيعيل مضاف إليه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى الخبر وهو «لما» وما اسم موصول، وجملة«فاق»صلة ومفعوله محذوف- أى فاق الثلاثى«كجعل» خبر لمبتدأ محذوف « درهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الاول « دريهما» مفعول المصدر الثانى .

وَيَلَيِّدَ[(١)] ، وَحُزَيْبِين[(٢)] . وتقول فى سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى[(٣)] : سُرَيْنِدَ وَعُلَيْنِدَ — أو سُرَيِّد وَعُلَيِّد .

ويجوزُ لك فى بابَى التكسير والتصغير — أن تعوِّض مما حذفته[(٤)] ياءً ساكنةً قبل الآخِر، إن لم تكن موجودةً ؛ فتقول: سُفَيْرِيج وَسَفارِيج — بالتَّعويض[(٥)] وتقول فى تكسير احْرِنْجام وتصغيرِه : حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم ، ولا يمكن التعويض لاشتغالِ محلّه بالياء المنقلبةِ عن الألف.

وما جاء فى البابين مخالفاً لما شرحناه فيهما — فخارجٌ من القياس .

(وَالسِّينَ وَالتَّا مِن كَمُسْتَدعٍ أَزِل ... إذ بِبِنا الجَمعِ بَقاهما مُخِلّ)

(١) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرها .

(٢) بحذف الياء وقلب الواو ياء لما مر (٣) أى مما تكافأت فيه الزيادات وخير الحاذف فى إحداها لعدم المزية . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمعِ وُصِلْ ... بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ)[(*)]

أى : ماوصل به إلى التكسير فى صيغة منتهى الجموع ؛ من حذف حرف أصلى أو زائد — صِل به إلى التصغير ؛ حين تريد تصغير مثله

(٤) سواء كان المحذوف حرفاً أصلياً ، كسفرجل — أم زائداً نحو : منطلق .

(٥) والتعويض هنا غير لازم . قال الناظم :

(وَجَائِزٌ تعويضُ «يا» قَبلَ الطَّرَف ... إِنْ كانَ بَعضُ الاُسْمِ فيهما انْحَذَفْ)[(*)]

أى : يجوز أن يعوض مما حذف فى التصغير أو التكسير — ياء قبل الآخر . وقد سبق بينا أن هذه الياء قد يؤتى بها وإن لم يحذف شىء .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ — أو مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « به لمنتهى الجمع» متعلقان بوصل الواقع صلة لما ومضاف إليه «بهإلى أمثلة التصغير» متعلقان بصل ومضاف إليه أيضا .

(*) « وجائز » خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر«يا» بالقصر مضاف إليه « قبل الطرف » قبل ظرف متعلق بتعويض والطرف مضاف إليه ، وسكن الطرف للشعر « كان » فعل الشرط ناقص « بعض الاسم» بعض اسمها والاسم مضاف إليه «فيهما» متعلق بانحذف الواقع خبراً لـكان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

مثالُه فى التكسير: جَمْعُهم مكاناً على أمكُن(١)، ورَهطاً وكُراعاً على أراهِط وأكارِع(٢) وباطلا وحديثاً على أباطيل وأحاديث(٣).

ومثالُه فى التصغير: تصغيرُهم مَغْرِباً وعِشاء على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان(٤) وإنساناً وليلَةً على أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِية(٥). ورَجُلاً على رُوَيجل. وصِبْيَة وغِلْمة، وبَنُون على أُصَيْبِية وأُغَيْلِمة، وأُبَيْنُون. وعَشِيَّة على عُشَيْشِيَة(٦)

(فصل) واعلم أنَّه يُستثنى من قولنا: يُكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة — أَرْبعُ مسائل:

---

(١) والقياس: أكون بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة، ولكنه حذفها لشبهها بالزائد وفيه شذوذ آخر وهو: أن «مكان» مذكر، وقياس جمعه «أفعلة»

(٢) والقياس فيهما: رهوط — وأرهُط، وكرع — وأكرع. والرهط: مادون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة. والكراع مستدق الساق — يذكر ويؤنث

(٣) والقياس: بواطل، وأحدثة — أو حدث.

(٤) والقياس: مُغَيْرِب — وعُشَيَّة — بإسقاط الألف والنون.

(٥) والقياس: أُنَيْسَان — أو أنيسين، ولُيَيْلة — بإسقاط الياء منهما.

(٦) والقياس فيها: رُجَيل — وصُبَيَّة — وغُلَيِّمة — وبُنَيُّون — وعُشَيَّة.

وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير وجمع مهمل — عن تصغير وجمع مستعمل فيكون مغيريان وما بعده — كأنه تصغير مغريان وعشيان — وأنيسان — وليلاة — ورجل وأصبية — وأغلمة — وأبنون. واختاره فى التسهيل. وفى ذلك يقول الناظم:

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كلُّ مَا خَالَفَ فى الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا)(*)

أى أن ماخالف المذكور فى البابين «التصغير والتكسير» وجرى على غير لفظ

(*) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» متعلق به «كل» مبتدأ موخر «ما» اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه «خالف» الجملة صلة أو صفة «فى البابين» متعلق بخالف «حكماً» مفعول خالف «رسما» فعل ماض المجهول، والجملة صفة لحكماً، والألف للاطلاق.

(إحداها) ما قبلَ علامةِ التأنيث[١] ، وهى نوعان : تاء كشَجَرة ، وألف كحُبْلى .

(الثانية) ما قبلَ المدَّةِ الزائدةِ قبلَ ألف التأنيث ؛ كحَمْراء[٢] .

(الثالثة) ما قبل ألف « أَفعال »[٣] كأجمال وأفراس .

(الرابعة) ما قبل ألف « فَعْلان »[٤] الذى لا يُجمع على « فَعَالين »[٥] كسَكْران وعُثمان ؛ فهذه المسائلُ الأربعُ يجب فيها أن يَبْقَى ما بعد ياء التصغير مفتوحا — أى باقياً على ما كان عليه من الفَتح قبل التصغير[٦] ؛

واحده ـ خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه .

(١) بشرط اتصالها به ، كما مثل المصنف ؛ فإن فصل ما بعد الياء منها ـ كسر على الأصل، كحنيظلة ـ ودحيرجة .

(٢) المراد : ألف التأنيث المدودة . ويقال فى تصغيرها : « حُميراء » . ويؤخذ من هذا أن الألف المدودة ليست علامة التأنيث ، وإنما العلامة الألف التى انقلبت همزة . وخرج الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة ، نحو : أرطى ، وعلقى والذى يليه ألف الإلحاق المدودة ، نحو : علباء ـ فيجب كسر الحرف الذى قبل الألف ؛ تقول فى التصغير: أُرَيط، وعُليق، وعُليب ـ بالكسر والتنوين؛ فرقا بين الإلحاق والتأنيث. وقد قلبت ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة .

(٣) أى بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن «أفعال» جمعا، فإذا صغر وقعت ألف «أفعال» بعد ياء التصغير ، فيفتح الحرف الذى قبل الألف ، وهو الواقع بعد ياء التصغير .

(٤) مثلث الفاء ، اسماً كان أو صفة .

(٥) بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين، وألا يكون مؤنثه بالتاء على «فعلانة» فخرج مانونه أصلية ، نحو : حسّان من الحسن ـ فتصغيره : حُسَيِّن ، والقياس. حسيسين ونحو : سيفان ـ بمعنى طويل ؛ فإن مؤنثه سيفانة ، فيقال فى تصغيره : سُيَيْفين . ويجب كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير إن كان « فَعلان » مما يجمع على فعالين كما مثل بعد

(٦) قالوا فى علة ذلك : إن فتح ما قبل تاء التأنيث للخفة ، وما قبل الألف المقصورة والمدودة لبقائهما على حالها ؛ لأنه لو كسر ماقبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة . وما قبل ألف « أفعال » للمحافظة على الجمع . وما قبل الألف والنون

تقول : شُحيرة — وحُبَيْلَى — وحُميراء — وأُجَيمال — وأُفَيْرَاس — وسُكَيْرَان — وعُثَيْمَانَ[1] ، وتقول فى سِرحان وسُلطان — سُرَيحين وسُلَيطِين ؛ لأنهم جمعوها على سَرَاحِين وسَلاطِين .

(فصل) ويُستثنى أيضاً مِن قولِنا : يُتوصَّلُ إلى مثالِ « فُعَيعِل وفُعَيْعِيل » بما يُتوصَّلُ به من الحذف إلى مِثالَى « مَفاعِل ومَفاعِيل » — ثمانى مسائل ، جاءت فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومةً بشىءٍ قُدِّر انفصالُهُ عن البنية ، وقُدِّر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشىء[2] ؛

لمشابهتهما ألفى التأنيث، بدليل منع الصرف . والحق أن العلة الحقيقية: الورود عن العرب.

(١) لأنهم لم يجمعوا هذه الألفاظ على « فعالين »

وفى المستثنيات المتقدمة يقول الناظم :

(لِتِلْوِ « يا » التَّصْغِيرِ — مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ — الْفَتْحُ انْحَتَمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ « أَفْعَالٍ » سَبَقْ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ)(*)

أى : انحتم الفتح ووجب لتالى ياء التصغير ؛ من قبل علامة التأنيث — وهى التاء والألف المقصور أو الممدودة . وكذلك وجب الفتح للحرف الذى سبق ألف «أفعال» والحرف الذى قبل ألف « فعلان » الذى مؤنثه « فعلى » كسكران . وما ألحق به من مضموم العين — أو مكسورها بالشروط التى ذكرناها، وهى: زيادة الألف والنون،وأن يكون المؤنث بغير التاء ، وأن يكسر على « فعالين » (٢) فمع أن أحرفها تزيد كل منها على أربعة — لا يحذف حرفها الخامس ولا مابعده عند التصغير ، على الرغم من أنهما

(*) « لتلو » متعلق بانحتم ، وهو بمعنى تالى « يا التصغير » يا مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل لمفعوله وقصر للضرورة « من قبل » متعلق بمحذوف حال من تلو «علم تأنيث» أى علامة تأنيث — مضاف إليه « أو مدته » معطوف على علم الفتح « الفتح انحتم » مبتدأ وخبر

(*) « كذاك» خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر « مدة أفعال » مدة مفعول سبق مقدم وأفعال مضاف إليه ، وجملة «سبق » صلة ما «أو مد» معطوف على مدة أفعال «سكران» مضاف إليه ممنوع من الصرف للوصفية والزيادة «وما» اسم موصول معطوف على سكران «به» متعلق بالتحق الواقع صلة لما

وذلك ما وَقَع بعد أربعةِ أحرفٍ ؛ من ألف تأنيثٍ ممدودةٍ كقُرْفُصَاء . أو تائِه كَحَنْظَلَةَ . أو علامةِ نَسَبٍ كَعَبْقَرِى[١] . أو ألفٍ ونونٍ زائدتين كزعْفَرَان وَجُلْجُلاَن[٢] . أو علامة تثنية كمسلمَيْنِ . أو علامة جمع تصحيح للمذكّرِ كجعْفَرِين . أو للمؤنَّثِ كَمسْلِمَات . وكذلك عَجزُ المضافِ كامرىء القيسِ ، وعَجزُ المركّبِ كَبعلبكّ[٣] . فهذه كلُّهَا ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها مُنفصلةً ، وتَقدير التصغير واقعاً على ماقبلَهَا[٤] وَأَمَّا فى التكسير ؛ فإنك تحذفُ فتقول : قَرَافِص ـ وحَنَاظِل ـ وعبَاقِر وزعافِر ـ وجَلاجِل . ولو ساغَ تكسيرُ البواقى[٥] لوجب الحذفُ ؛ إلاَّ أَنَّ المضافَ يُكَسَّرُ بلا حَذفٍ كما فى التَّصغير ، تقول : أمَارِىء القيسِ ـ كما تقول أُمَيْرِىء القيس ؛ لأنهما كلمتان ، كلٌّ منهما ذاتُ إعرابٍ يَخُصُّها ، فكان ينبغى للناظم ألاَّ يَستثْنيه[٦] .

فى بعض الصور قد يحذفان عند التكسير

(١) نسبة إلى « عبقر » ، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب . والعبقرى : السيد ، والكامل من كل شىء

(٢) الجلجلان : ثمر الكزبرة ـ وحب السمسم .

(٣) يشمل هذا : المركب العددى كخمسة عشر ؛ فتقول : خميسة عشر بتصغير الصدر لاغير ، وكذلك المختوم بويه . أما المركب الإسنادى كتأبط شرا ـ فلا يصغر

(٤) تقول فى تصغير ماسبق : قُرَيفصاء ـ حُنَيظلة ـ عُبيقرى ـ زُعيفران ـ جُليجلان مسيلمين ـ جعيفرن ـ أو جعيفرون ـ مسيلمات ـ أميرىء القيس ـ بعيلبك

وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وتاؤه وعلامة النسب .. إلخ ؛ لأنها نزلت منزلة كلمات مستقلة منفصلة عما قبلها ، فلو حذفت التبس تصغير ماهى فيه بتصغير المجرد منها .

(٥) وهى : التثنية ، والجمعان ، والمضاف ، وصدر المركب .

(٦) أى فى جملة المستثنيات فى النظم ، حيث يقول فيها .

(فصل) وتثبتُ أَلِفُ التأنيث المقصورةُ إن كانت رابعة كحُبْلى، وتُحذفُ إن كانت سادسةً كلُغَّيْزَى[(١)] أو سابعةً كَبَرْدَرَايا[(٢)]، وكذا

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا   مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدِّرِ انْفِصَالِ مَا دَلَّ عَلَى   تَثْنِيَةٍ أَو جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا)(*)

أى لا يعتد فى التصغير ويعتبر فى حكم الانفصال : ألف التأنيث الممدودة، وتاء التأنيث، والياء الزائدة للنسب، وعجز المضاف، وعجز المركب، والألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، وعلامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح — فهذه كلها تثبت فى التصغير ولا تحذف، ويعتبر ما قبلها كأن الكلمة خالية عنها . وقد يجاب عن الناظم، بأنه لايقصد استثناء هذه الثمانية من قوله السابق: ومابه لمنتهى الجمع .. إلخ حتى يرد استثناء عجز المضاف مع أنه لم يذكر قبل . وإنما يريد أنه يكتفى معها بحصول صيغة التصغير تقديراً ؛ بتقدير انفصال مايخل بها، سواء فعل مثل ذلك فى الجمع أم لا .

(١) اسم للغز — وهو الكلام المعمى، وأصله جحر اليربوع ؛ تقول فى تصغيره لغيغيز . ويصح زيادة تاء التأنيث للتعويض فيقال : لغيغيزة .

(٢) اسم موضع، ووزنه فعليايا، ويقال فى تصغيره : بُريدو، وقد حذفت ألف

(*) «وألف التأنيث» ألف مبتدأ والتأنيث مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه، أو من ضمير الخبر «مدا» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ألف التأنيث، والألف للاطلاق «وتاؤه» معطوف على ألف ومضاف إليه «منفصلين» مفعول «عدا» الثانى مقدم، ونائب الفاعل هو المفعول الأول والجملة خبر المبتدأ (*) «كذا» متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخراً» منصوب على نزع الخافض «للنسب» متعلق بالمزيد «وعجز المضاف» عجز معطوف على المزيد، والمضاف مضاف إليه «والمركب» عطف على المضاف

(*) «وهكذا» خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر «فعلانا» مضاف إليه «من بعد أربع» من بعد متعلق بزيادتا — أو حال من الضمير فى الخبر «أربع» مضاف إليه

(*) «انفصال» مفعول قدر «ما» اسم موصول مضاف إليه «دل على تثنية» الجملة صلة «أو جمع» — بالكسر — عطف على تثنية وتصحيح مضاف إليه «جلا» الجملة صفة لجمع، وجمع — بالنصب — مفعول جلا مقدم، والجملة عطف على جملة «دل على تثنية»، وهذا أحسن .

الخامسةُ إن لم يتقدَّمها مَدَّةٌ(١) كَقَرْقَرَى(٢) ، فإنْ تقدَّمتها مَدَّةٌ — حَذَفتَ أيَّهما شِئتَ كحُبَارَى ، وقُرَيثَا(٣) تقول : حُبَيْرَى ـ أَوْ حُبَيِّر(٤) وقُرَيثَا ـ أَوْ قُرَيِّث .

(فصل) وإن كان ثانى المصغَّر ليناً مُنقلباً عَن لِينٍ — رَدَدْتَه إلى أصله(٥) ؛ فتَرُدُّ ثانىَ نحو : «قِيمَة ودِيعة ومِيزان وباب» — إلى الواو(٦)

التأنيث ، ثم الألف والياء لزيادتهما (١) أى حرف مد زائد .

(٢) اسم موضع ، وتصغيره : قُرَيقر . وإنما وجب الحذف فى الخامسة فصاعداً ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن صيغة « فعيعل » أو « فعيعيل » .

(٣) القريثا: نوع من التمر ـ وهو أطيب التمر بسراً . ويجوز فيه المد

(٤) أى بحذف ألف التأنيث المقصورة ، وقلب المدة ياء وإدغامها فى ياء التصغير وفى حكم الألف المقصورة يقول الناظم :

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فادْرِ وَالْحُبَيِّرِ)(*)

أى : أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً ـ وجب حذفها ولا تثبت فى التصغير . وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة كحبارى ـ جاز حذف المدة الزائدة وإبقاء ألف التأنيث ؛ تقول : حبيرى ـ وجاز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة ، تقول : حُبَيِّر. ويجوز أن يقال : حُبيرة ـ بزيادة التاء عوضاً عن المحذوف كما سبق .

والخلاصة : أن لألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات هى : وجوب الحذف ـ ووجوب البقاء ـ وجواز الأمرين (٥) أى الذى انقلب عنه ، سواء أكان ألفاً أم واواً ـ أم ياء (٦) لأنها الأصل المنقلب عنه ، إذا الأصل : قوْمه ـ من القوام ، ودوْمة ـ من الدوام ، وموزان ـ من الوزن ، وبوب ؛ قلبت الواو ياء فى

(*) «وألف التأنيث» مبتدأ ومضاف إليه « ذو القصر » ذو نعت لألف كذلك والقصر مضاف إليه «متى» اسم شرط جازم « زاد » الجملة فى محل جزم فعل الشرط «على أربعة» متعلق بزاد «لن يثبتا» جواب الشرط ، وقد حذفت منه الفاء للضرورة ، وفاعله يعود إلى ألف التأنيث ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ (*) «وعند تصغير» عند ظرف متعلق بخير، وتصغير مضاف إليه «حبارى» مضاف إليه كذلك « بين الحبيرى » بين ظرف متعلق بخير أيضاً والحبيرى مضاف إليه « والحبير » معطوف عليه ، وجملة « فادر » اعتراضية بينهما لا محل لها .

ويُرَدُّ ثانى ، نحو : « مُوقِن ومُوسِر وناب » — إلى الياءِ[1] ؛ بخلاف ثانى نحو : مُتَّعِد — فإنه غيرُ لينٍ ، فيقال : مُتَيْعِد[2] لا مُوَيْعِد ، خلافاً للزَّجاج والفارسىّ[3] . وبخلاف ثانى نحو : «آدم» — فإنَّه عن غير لينٍ[4] فتُقلب واواً ؛ كالألف الزائدةِ من نحو : ضارِب ، والمجهولةِ الأصل كصَابٍ[5] . وقالوا فى عِيدٍ : عُيَيْد شذوذاً[6] ؛ كراهيةً لالتباسِه بتصغير عُودٍ

وهذا الحكمُ[7] ثابتٌ فى التكسير الذى يتغيّرُ فيه الأوّلُ ، كموَازين — وَأَبْوَاب — وَأَنياب — وَأَعْواد ، بخلاف نحو : قِيَم وَدِيَم[8]

الثلاثة الأولى لسكونها وكسر ما قبلها ، وألفاً فى الرابع لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى تصغيرها : قُوَيعة — دُوَيعة — مُوَيزين — بُوَيب .

(١) لأن أصلها الياء ؛ فأصل موقن : مُيْقن من اليقين ، وموسر — مُيْسر — من اليسر وناب : نيب ، بدليل الجمع على أنياب ، قلبت الياء واواً فى الأولين لسكونها إثر ضمة ، والفاً فى الثالث لتحركها وانفتاح ماقبلها : تقول فى تصغيرها : مُيَيْقن — مُيَيْسر — نييب .

(٢) بإبقاء التاء الأولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة ، وحذف تاء الافتعال . ومتعد : اسم فاعل من اتعد — بمعنى مواعد . وأصله : موتعد : قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء (٣) فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها — وهو تاء الافتعال ، والصحيح الأول — وهو مذهب سيبويه . انظر الزجاج ١٣٢ جزء أول — والفارسى ٢٥١

(٤) لأنه عن همزة قبلها همزة ؛ إذ أصله أءدم ، قلبت الثانية ألفاً لسكونها إثر فتحة ، فتصغر على أويدم ، بقلب الثانية واواً ، ولا ترجع إلى أصلها الهمزة

(٥) اسم شجر مر ، وهو جمع — والمفرد صابة ، ومثله عاج : تقول فى تصغيرها : صويب — وعويج (٦) والقياس : عويد بالواو : رداً إلى أصلها لأنه من عاد يعود ولعل السر فى ذلك قصد الفرق بين عيد وعود .

(٧) أى الذى ذكر فى التصغير ؛ وهو قلب الحرف الثانى بأقسامه وإرجاعه إلى أصله على النحو المتقدم (٨) أى مما لم يتغير فيه شكل الأول ، فإن الثانى يبقى على ماهو عليه .

هذا : وإذا كان ثانى الاسم المصغر ليناً مبدلا عن همزة لم تسبقها همزة كذيب وريم ، أو عن حرف صحيح غير همزة ، نحو . دينار وقيراط ، إذ أصلهما :

(فصل) وإذا صُغِّر ما حُذِف أحدُ أصولِه — وَجَبَ رَدُّ محذوفِه؛ إن كانَ قد بقي بعدَ الحذفِ على حَرْفَيْن، نحو: كُلْ وَخُذْ وَمُذْ - أعلاماً[1]

دِّناروقراط- وجب إرجاعه، إلى الأصل، تقول في التصغير: ذُؤَيب- ورُؤَيم؛ إذ أصلهما ذئب ورئم « والريم : الظبي الخالص البياض » ، ودُنَينير وقُرَيريط- بإرجاع الثاني وهو الياء- إلى أصله النون والراء .

والخلاصة : أن الألف الثانية اللين يجب قلبها عند التصغير واواً في أربعة مواضع هي: التي أصلها الواو مثل : باب وميزان- المنقلبة عن همزة تلي همزة مثل: آدم- الألف الزائدة - مثل ضارب وكاهل المجهولة الأصل ، مثل: عاج - وصاب

وياء في موضع واحد ، وهو : أن يكون أصلها الياء ، مثل ، ناب - وموقن

وفي حكم ثاني المصغر وأحواله - يقول الناظم في إجمال :

(وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثانياً لَيِّناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
وَشَذَّ في عِيدٍ عُيَيْدٌ ، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا - مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً ، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ)(*)

أي اردد وأرجع إلى الأصل - كل حرف ثان لين ، سواء كان أصله واواً كقيمة أو ياء كموقن . وشذ قولهم في عيد : عُيَيد ؛ لأنه لم يرد إلى أصله ، والقياس عُوَيد ، ويجب لجمع التكسير- من رد الثاني إلى أصله- ما وجب للتصغير . وإذا كان ثاني المصغر ألفاً زائدة قلبت واواً ، وكذلك المجهولة الأصل . وقد أوضحنا ذلك كله .

تنبيه

إذا صغر اسم مقلوب - صغر على لفظه لا على أصله ، تقول : في جاه - من الوجاهة - جويه

(١) قيد بكونها أعلاماً ليصح تصغيرها ؛ لأنه لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما سبق

(*) « لأصل » متعلق باردد على أنه مفعوله الثاني « ثانياً » مفعوله الأول « ليناً » صفة لثانياً « قلب» الجملة صفة ثانية له « فقيمة» الفاء للتفريع ، و «قيمة» مفعول أول صير « قويمة » مفعول ثان «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر (*) «عييد» فاعل شذ «للجمع من ذا» متعلقان بحتم « ما » اسم موصول نائب فاعل حتم « لتصغير » متعلق بعلم الواقع صلة لما (*) «والألف» مبتدأ «الثاني المزيد» نعتان للألف «يجعل» نائب فاعله يعود إلى الألف وهو المفعول الأول «واواً» مفعوله الثاني، والجملة خبر المبتدأ « كذا» متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ « فيه » متعلق بيجهل الواقع خبراً للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة ما .

وَسَهٍ وَيَدٍ وَحِرٍ [١] ، تقول : أُكَيْل ، وَأُخَيْذ — بِرَدّ الفاء ، وَمُنَيْذ وَسُتَيْه — بردّ العين ، وَيُدَيَّة وَحُرَيح — بردِّ اللام [٢] .

وإذا سُمّى بما وُضِع ثُنَائِيًّا ؛ فإن كانَ ثانيه صحيحاً نحو : هَلْ وَبَلْ —

---

(١) سه : أصله : ستَه — وهو الدبر ، وحِر : أصله حِرْح — وهو الفرج حذفت الحاء لاستثقالها بعد راء ساكنة . (٢) ومن الباقى على حرفين : الثلاثى الذى حذف منه حرفان، وبقى حرف واحد ضمت إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : قِه علماً — أمر من وقى ، فقد حذفت منه الفاء واللام. ورِه — أمر من رأى ، فقدحذفت منه العين واللام ؛ فعند التصغير يرد المحذوف ، تقول : وُقَىّ ، ورُؤَى.

ويسرى هذا الحكم على الثلاثى الذى حذفت بعض أصوله وعوض عنها تاء التأنيث؛ نحو: عدة وسنة — علمين. فيقال فى تصغيرهما: وُعَيد بإرجاع الفاء المحذوفة، وسُنَيَّة أو سُنيهة— بإرجاع اللام المحذوفة . ولا يمنع وجود التاء من رد المحذوف . وهذه التاء للتأنيث وليست عوضاً . ومما حذفت لامه الأصلية وعوض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » تقول فى تصغيرهما : بُنَيَّة وأخيَّة — برد المحذوف

قيل: ولم يرد فى اللغة إلا بضع كلمات عوض من لامها تاء يوقف عليها وقبلها ساكن، منها : أخت ، وبنت ، وهَنت « كناية عما يستقبح ذكره » ، وكيت « كناية » عن قولهم كذا وكذا . ومثلها : ذَيت ، وثنتان ، وكلتا عند سيبويه.

وفى حكم تصغير ما حذف بعض أصوله — يقول الناظم :

(وَكَمِّلِ المَنقُوصَ فى التَّصْغِيرِ مَا ۝ لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثالثاً كَمَا)(*)

المراد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف لغرض ما ؛ أى أكمل المنقوص عند التصغير برد ما حذف منه ، إذا بقى على حرفين ؛ سواء كان مجرداً من التاء أو ملتبساً بها، مثل: «ماء»مسمى به. تقول فى تصغيره: مُوَىّ— برد المحذوف.

(*) « فى التصغير » متعلق بكمل « ما » مصدرية ظرفية « غير التاء » غير حال مقدم من ثالثا الواقع مفعولا ليحو ؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتاء مضاف إليه « كما » بالقصر — لغة فى ماء — خبر لمبتدأ محذوف .

لم يُزَدْ عليه شىء حتى يُصَغَّرَ ؛ فيجب أن يضعّف[١] أو يُزَاد عليه ياء[٢] فيقال : هُلَيْلَ — أَوْ هُلَىّ .

وإن كان معتلاً وجَب التَّضْعِيفُ قبل التَّصغير[٣] ، فيقالُ فى « لَوْ » و « كَى » و« مَا »ـ أعلاما : لَوّ وَكَىّ — بالتشديد ، و« ماء » — بالمد، وذلك لأنَّكَ زِدْتَ عَلَى الألِف أَلِفا فالتَقى أَلِفَان ، فأبدلت الثانيةُ همزةً ، فإذا صُغِّرَت أُعطيتَ حُكم « دَوٍّ ـ وحىّ[٤] ـ وماء » ؛ فتقولُ : لُوَىّ كما تقول: دُوَىّ، وَأَصلهما : لُوَيْوٌ ـ وَدُوَيْوٌ[٥] . وتقول : كُيَىّ بثلاث ياءات[٦] — كما تقول : حُيَىّ ، وتقول : مُوَىّ[٧] ، كما تقول فى تصغير الماء المشروب — مُوَيْه ، إلاَّ أَنَّ هذا لامُه هاء فرُدَّ إليها[٨] .

---

(١) ويكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها فتتوسط بينهما .

(٢) أى بعد ياء التصغير ، ويكون ذلك بتضعيف ياء التصغير نفسها وهذا أحسن ، والحامل على ذلك: الوصول إلى بناء « فعيل » ثم يتحرك الحرف الذى يلى ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة .

(٣) قيل : لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين، آخره حرف لين متحرك ، وهذا لا نظير له. بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحاً؛ فإن له نظيره من الأسماء المعربة مثل يد ـ ودم.

(٤) الدو : البادية ـ والفلاة الواسعة . والحى . القبيلة ، والجمع أحياء.

(٥) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا

(٦) الأولى أصلية ، والثانية للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف .

(٧) أى بإبدال الهمزة ياء وإدغامها فى ياء التصغير .

(٨) وأصله « موه » قلبت الواو ألفاً على القاعدة ، ثم الهاء همزة سماعاً على غير قياس فصار « ماء » ـ فعند التصغير يرجع كل إلى أصله :

ويعتبر الاسم ثنائياً إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، نحو: ابن، واسم..إلخ. فتحذف همزة الوصل عند تصغيره ، ويرد المحذف فتقول: بُنَىّ ـ وسُمَىّ .

(فصل) وتصغيرُ الترخيم؛ أن تَعْمِد إلى ذى الزيادةِ الصالحةِ للبقاء فتحذفها، ثم تُوقِعَ التصغيرَ على أُصُوله[١] . ومن ثَمَّ[٢] لا يتأتى فى نحو: جعفر وسَفَرْجل؛ لتجرُّدِهما ، ولا فى نحو: مُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجَم ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزِّنَةِ[٣] ، ولم يكن له إلا صيغتَانِ وهما : « فُعَيْل »[٤] كحُمَيد فى أحمد ، وحامد ومحمود ، وحَمْدون ، وحَمْدان[٥] .

و « فُعَيْعِل »[٦] ، كقُرَيْطِس — لا فُعَيْعِيل؛ لأنه ذُو زيادة .

---

(١) ما ذكره المصنف طريقته مختصرة . أما تعريفه فهو : تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلى، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة الصالحة للبقاء. وسمى بذلك لما فيه من ضعف بسبب الحذف ــ من الرخم بمعنى الضعف واللين .

والغرض منه هو الغرض من التصغير الأصلى . وقد يكون الدافع إليه : التودد والتدليل ، والضرورات الشعرية .

(٢) أى من أجل أنه مختص بالمزيد .

(٣) أى فى تصغير غير للترخيم؛ فلا يسمى تصغيرهما على دُحيرج ، وحُريجم ــ تصغير ترخيم ؛ لأن الحذف واجب لغيره . ويتبين من هذا أنه يشترط أمران : أن يكون الاسم مشتملا على زيادة ، وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم .

(٤) للثلاثى الأصول إذا كان مسماه مذكراً ، فإن كان مؤنثاً زيدت تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، فإذا كان معنى الاسم مختصاً بالمؤنث ؛ كحائض وطالق ــ لاتلحقه التاء ، تقول فى التصغير: حُييض، وطُليق؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاءالتأنيث

(٥) ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير ــ بالقرائن التى تمنع اللبس

(٦) للرباعى الأصول . وإذا أريد تصغير مثل : إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم ــ فالقياس عند سيبويه أن يقال : بُريهم ، وسُميعل ــ بحذف الزوائد ، وهى الهمزة والألف والياء . وعند غيره: أُبيره ، وأُسيمع؛ لأن الهمزة عندهم أصلية وسمع ترخيمهما، على بُريه وسُميع ــ وهو شاذ ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين، والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد . ولغير الترخيم : بُريهيم وسُميعيل ــ قياساً عندسيبويه. وعند غيره :

(فصل) وتَلْحَق تاءُ التأنيث تصغيرَ مالا يُلْبِس ؛ من مؤنَّثٍ عارٍ منها، ثلاثيٍّ في الأصل وفي الحال، نحو: «دَار-وَسِنّ وَعَيْن- وأُذُن»[(١)]. أو الأصل دون الحال نحو: «يد»[(٢)]، وكذا إن عَرَضَت ثلاثيّتُه بسبب التصغير[(٣)] كسماء مطلقا[(٤)] وحَمْرَاء وحُبْلَى — مصغَّرين تصغير

أبيريه وأسيميع . ورأى سيبويه أوضح وأصح. ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام — خلافا للفراء وثعلب. ومما ورد من تصغير غير العلم قولهم في المثل: عرف حُميق جمله «تصغير، أحمق» وهو يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه .

وفي تصغير الترخيم يقول الناظم :

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا) (*)

أي : من يريد تصغير الاسم تصغير ترخيم — اكتفى بتصغير أصوله وحذف زوائده تقول في تصغير المعطف : عُطيف . وقد أوضح المصنف حكم هذا النوع .

(١) يقال في تصغيرها : دُويرة — وسُنينة — وعيينة — وأذينة ، ويستمر هذا الحكم بعد التسمية . ومن ذلك : عمرو بن أذينة — وعُيينة بن حصن .

(٢) أصلها: يدي ، حذفت اللام تخفيفاً فيقال في تصغيرها : يُديّة. قيل : وإنما لحقت التاء المصغر؛ لأن التصغير وصف في المعنى فالمصغر بمثابة الموصوف مع صفته، ولما كانت التاء تلحق آخر الصفات المؤنثة — لحقت كذلك آخر المصغر. ولحقت الثلاثي دون الرباعي التماساً للتخفيف .

(٣) يدخل تحت هذا نوعان : أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة، نحو: سماء : تقول في تصغيره : سُمَيّة : لأن أصله سميي — بثلاث ياءات ؛ الأولى للتصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، وهي الواو المنقلبة همزة ؛ لأنه من «سما يسمو» حذفت إحدى الياءين الأخيرتين لتوالي الأمثال، فبقي ثلاثياً فتلحقه التاء .

والثاني ما صغر تصغير ترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حمراء — وحبلى ، تقول — فيهما : حُمَيرة — وحبيلة .

(٤) أي : سواء صغرته ترخيماً أولا .

(*) «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترخيم» متعلق بيصغر الواقع صلة لمن «اكتفى» الجملة خبر المبتدأ «بالأصل» متعلق باكتفى «كالعطيف» خبر لمبتدأ محذوف «يعني» فعل مضارع، وفاعله يعود على من «المعطفا» مفعوله والألف للاطلاق .

الترخيم[1] . بخلاف نحو : شَجَر وبَقَر ، فلا تلحقُهما التاء فيمنْ أنَّثهما ؛ لئلاَّ يَلْتَبِسَا بالمُفرد[2] . وبخلاف نحو: خَمْس وسِتّ؛ لئلا يلْتَبِسَا بالعَدد المذكَّرِ[3] . وبخلاف نحو : زَيْنَب وسُعَاد ؛ لتجاوُزِهما للثلاثة[4] . وشَذَّ تَرْكُ التاء فى تَصغِير : حَرْب ، وعَرَب ، وَدِرع ، ونَعْل ، ونحوهِنَّ[5] مع ثلاثيَّتِهنَّ وعَدمِ اللَّبس .

واجتلابها فى تصغير: وراء، وأمام، وقُدَّام ـ مع زيادتهنَّ على الثلاثة[6] .

---

(١) كما ذكرنا ، وتصغيرها فى غير الترخيم: حُميراء ـ وحُبيلى، ولا تلحقهما التاء ، لأنه لا يجمع بين علامتى تأنيث .

(٢) أى بتصغير المفرد ، وهو : شجرة ـ وبقرة .

(٣) أى عند تصغيره . ومثل خمس وست : غيرهما من أسماء العدد الدالة على معدود مؤنث : كسبع ـ وبضع ـ وعشر ، فيقال: خميس ـ وسديس ـ وسبيع ـ وبضيع ـ وعشير . ولا يقال : خميسة ـ وسديسة ـ وسبيعة ـ وبضيعة ـ وعشيرة ؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر المصغر فيظن أنها لمعدود مذكر .

(٤) فيقال فيهما : زيينب وسعيد ـ بغير تاء . ومما تقدم يتبين : أن شرط زيادة تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، سواء كانت ثلاثيته أصلية أو طارئة ، باقياً عليها أو حذف منه شيء . وأن يكون مؤنثاً عند تصغيره . وألا يلتبس بغيره عند زيادتها .

(٥) مثل : ذَود « من ثلاثة أبعرة إلى عشرة » ـ وقَوس ـ وعرس ـ وناب « للمسن من الإبل » ـ وفرس لأنثى ـ ونَصَف « للمرأة المتوسطة فى السن » ، وغير ذلك مما سمع ولا يقاس عليه . وقد ذكر بعض المتأخرين نحو عشرين لفظاً ، وبعضهم ألحق التاء فى بعضها :

(٦) فقيل فى تصغيرها : وُرَيئة ـ وأُمَيمة ـ وقُدَيديمة . والقياس حذف التاء ، وفيما تقدم من زيادة تاء التأنيث وتركها ـ يقول الناظم :

(فصل) ولا يُصَغَّرُ مِن غير المتمكِّن إلا أربعةٌ : « أَفْعَلَ »[١] فى التعجب . والمركَّب المزجىّ[٢] كبعلبَكّ وسيبويه — فى لُغة من بناهُما ، وأمّا من أَعْربهما فلا إشكال[٣] ؛ وتصغيرُهما تَصْغير المتمكِّن نحو : ما أُحَيْسِنه — وبُعَيلِبَك — وسُيَيبوَيه .

(وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنيثِ مَاصَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنثٍ عَارٍ ثُلَاثىٍّ ، كَسِنّْ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَـرٍ وَبَقَـرٍ وَخَمْسٍ
وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرْ لَحَاقُ « تَا » فِيماَ ثُلَاثِيًّا كَثُرْ)(*)

أى : إذا صغرت المؤنث الثلاثى الخالى من علامة التأنيث — فاختمه بالتاء ، مثل : سِن ؛ تقول فى تصغيره : سُنَينة ، وهذا عند أمن اللبس . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ، فتقول فى شجر وبقر ، وخمس : شُجير ، وُبقير ، وخميس — بلا تاء ؛ لأنك لو ختمتها بالتاء لا لتبس بتصغير المعدود به مذكر . وترك التاء مع أمن اللبس شاذ إذا تحققت بقية الشروط . ويندر زيادة التاء ، إذا زاد الاسم المصغر على ثلاثة أحرف بأن كان رباعياً فأ كثر . وقد مثل المصنف لذلك كله .

(١) فى قياس هذا النوع من التصغير خلاف ، والراجح أنه غير قياسى .

(٢) سواء كان علما كنفطويه ، أو عدديآ كأحد عشر ، ويكون التصغير والتغيير على صدره دون عجزه ؛ فيقال : نُفيطويه — وأُحَيد عشر .

(٣) فيكون تصغيرهما قياسيا ؛ لأنهما حينئذ من أقسام المعرب — أى المتمكن ولا يصغر من المعربات : — مع — وعند — ولدن ؛ لعدم تصرفها

(*) « ما » اسم موصول مفعول اختم «صغرت» الجملة صلة ما « من مؤنث » متعلق بصغرت «عار ثلاثى» نعتان لمؤنث «كسن» خبر لمبتدأ محذوف (*) «ما» مصدرية ظرفية «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم واسمها يعود الى مؤنث «بالتاء» بالقصر متعلق بيكن ، وجملة « يرى » خبرها ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول « ذا لبس » ذا المفعول الثانى ولبس مضاف إليه

(*) «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من ترك «لبس» مضاف إليه « فيما » متعلق بندر وما اسم موصول « ثلاثياً» مفعول كثر مقدم ، وفاعله يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما .

واسمُ الإشارة[١]، وسُمِعَ ذلك منه فى خَمْسٍ كلمات وهى : ذَا ، وتَا ، وذَانِ ، وتَان ، وأُولاء[٢] .

والاسمُ الموصولُ ، وسُمِع ذلك منه أيضاً فى خَمْس كلمات ، وهى : الذى ، والتى ، وتَثْنِيَتُهما ، وجَمع الذى[٣] .

ويُوافِقْنَ تصغيرَ المتمكِّن فى ثلاثة أمور : اجتلابِ الياء الساكنةِ ، والتزامِ كَونِ ما قبلها مفتوحاً ، ولزومِ تكميل ما نقص منها عن الثلاثة.

ويُخَالِفْنه فى ثلاثة أيضاً : بقاءِ أَوَّلها على حركته الأصلِيَّة[٤] . وزيادة ألفٍ فى الآخر عِوضاً من ضمِّ الأوَّل[٥] — وذلك فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع[٦] . وأنّ الياء قد تقعُ ثانيةً ، وذلك فى «ذَا»ـ و « تَا » ؛ تقول : ذَيَّا ، وتَيَّا ، والأصلُ : ذَيَيَّا وتَيَيَّا[٧] فحذفت الياء الأولى[٨] —

---

(١) ويكون لها فى التصغير ، من التنبيه ، والخطاب ، ولام البعدـ مالها فى التكسير.

(٢) فقالوا : ذَيّا ـ فى ذا وهذا ، وتَيّا ـ فى تا وهذه ، وفى ذلك ـ ذَيّالك ، وفى تلك ـ تَيّالك ، وفى أولئك وهؤلاء ـ أوليا وهؤليّا ، ولا تصغر ذى وذه ، لئلا يلتبس تصغيرها بتصغير ذا للمذكر :

(٣) وهو : الذين ـ والألى ، وهذان اسما جمع ـ لا جمع . ولا تصغر « من وما » الموصولتان ، ولا أسماء الشرط والاستفهام ، ولا حيث ولا الضمائر .

(٤) من فتح ، كالذى ـ والتى ـ وذا ـ وتا ، أو ضم ؛ كأولى ـ وأولاء ؛ وذلك تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره . (٥) أى الضم الذى كان ينبغى أن يجتلب للتصغير . ولا يقال إن أوليا ، وأليّاء ـ زيدت فيهما ألف ؛ مع أن الأول منهما مضموم ولا يجمع بين العوض والمعوض ـ لأن الضمة أصلية فيهما .

(٦) أما فيه فلا تعويض عن ضم الأول؛ لطوله بالزيادة التى للتثنية أو الجمع.

(٧) الياء الأولى عين الكلمة ، والثانية للتصغير ، والثالثة لام الكلمة المنقلبة عن الألف.

(٨) للتخفيف ، ولم تحذف ياء التصغير لأنه جىء بها لمعنى ، ولا الثالثة ـ لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الألف ، وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير .

وذَيَّان وتَيَّان[١]، وتقول: أُوليَّا[٢]؛ بالقصر فى لغة من قصر — وبالمدِّ فى لغةِ من مَدّ، وتقول[٣]: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا - وَاللَّذَيَّانِ - وَاللَّذَيُّونَ[٤].

وإذا أردتَ تصغيرَ «اللَّاتِى» — صَغَّرت «التى» فقلت: اللَّتَيَّا، ثم جَمَعْتَ بالألفِ والتَّاء فقُلت: اللَّتَيَّات، واستَغْنَوْا بذلك عن تصغير «اللَّاتِى، واللَّائِى» على الأصحّ.

ولا يُصغَّر «ذِى» اتفاقاً للإلباس[٥]، ولا «تِى» للاستغناء بتصغير «تا» خلافاً لابن مالك[٦].

---

(١) أى فى تثنية «ذان» و «تان»، وهما معربان على الصحيح. وتصغيرهما قياسى، وقد جاء الشذوذ من فتح أولها وتشديد الياء.

(٢) أى فى تصغير «أولاء».

(٣) أى فى تصغير الذى والتى، ومثاهما، وجمع الذين.

(٤) أى فى حالة الرفع، وفى حالة النصب والجر: اللذيين - بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وهذا قول سيبويه؛ لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفا كما فى التثنية فكأنه لا وجود لها. وعند الأخفش بالفتح مطلقا؛ قبل الواو والياء كالمقصور، مثل: المصطفَين، وهل التثنية والجمع واردان على المفرد المصغر - أو ذلك تصغير للمثنى والجمع؟ - قولان هذا: وسمع فى اللذيا واللتيا - فتح الأول وضمه وكذلك اللذين، واللذان واللتان معربان على الصحيح، فتصغيرهما قياسى، وجاء الشذوذ من فتح أولها.

(٥) أى بتصغير «ذا».

(٦) إذ يقول فى النظم. منها: «تا، وتى» وقد نص النحاة على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث - إلا «تا» خاصة.

وفى تصغير اسم الإشارة والموصول - يقول الناظم:

(وَصَغَّرُوا شُذوذاً: الَّذِى، الَّتِى وَذَا مَعَ الفُرُوعِ، مِنْهَا: تَا، وتِى)(*)

(*) «شذوذاً» حال من الواو فى صغروا - أى شاذين «الذى» مفعول صغروا «التى» عطف عليه بحذف العاطف «وذا» عطف على الذى «مع الفروع» مع ظرف حال مما قبله والفروع مضاف إليه «منها» خبر مقدم «تا» مبتدأ مؤخر «وتى» معطوف على تا.

أى صغروا من الأسماء المبنية شذوذاً – لأن التصغير من خواص الأسماء المتمكنة – الذى والتى ، ومثناهما وجمعهما – من الأسماء الموصولة ، وذا وتا وفروعهما – من أسماء الإشارة ، وذلك مقصور على السماع بالشكل الذى ذكره المصنف .

ويعلل النحويون جواز ذلك ؛ بأن الموصول والإشارة يوصفان ويوصف بهما ، والتصغير وصف فى المعنى .

وكذلك يذكران ويؤنثان ، ويثنيان ويجمعان ، فأشبها بذلك الأسماء المتمكنة .

فوائد

(ا) يصغر اسم الجنس واسم الجمع على لفظهما لشبههما بالواحد ؛ فيقال : قُويم ونُفير – ورُهيط ؛ فى قوم – ونَفر – ورَهط . وكذلك تصغر جموع القلة ؛ فيقال : أجيمال – وفُتَية ؛ فى إجمال ، وفتية . أما جمع الكثرة فلا يصغر ؛ لأن ذلك يتعارض مع المفهوم من التصغير . وإذا أريد تصغيره – صغر المفرد ، ثم جمع بالواو والنون للمذكر العاقل ، فيقال فى غلمان : غُلَيّمون . وبالألف والتاء للمؤنث ، وللمذكر غير العاقل ، تقول فى جوار ، ودراهم : جُوَيريات – ودُرَيهمات .

(ب) إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد – يجوز قلبها ألفا للتخفيف ؛ كما فى دُويبة . تصغير دابة ، فيقال : دُوابّة ، وذلك مقصور على السماع .

(حـ) الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأن التصغير كما ذكرنا يتضمن وصفا فى المعنى ، فيصح وقوعه نعتا .. إلخ ؛ مما يغلب عليه الاشتقاق .

(د) هنالك ألفاظ مكبرة وردت عن العرب على صورة المصغر ، منها :

اللجين – للفضة ، والثريا – نجم معروف ، والكُمَيت – مالونه أحمر فيه قنوءة من الإبل والأفراس ، والهُوينا – السهولة والرفق ، والمهيمن – المسيطر ... إلخ .

ووردت بعض الأسماء مصغرة ولم ينطق بها بكثرة ، لأنها مستصغرة عندهم ومن ذلك « جُمَيل » لطائر صغير يشبه العصفور وكميت – اسم للبلبل .

(هـ) قيل فى تصغير دابة – وشابة – وهدهد : دُوابّة – وشُوابّة – وهُداهد . لجىء بالألف بدلا من ياء التصغير للتخفيف . والقياس : دُويبة – وشُويبّة – وهُدَيهد وليس فى اللغة غير هذه الثلاثة على ما نعلم .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التصغير واذكر صيغه القياسية ، وأنواعه ، وشروط الاسم الذى يصغر مع التمثيل بأمثلة من عندك .

٢ — اذكر أربعة من الأغراض التى يأتى لها التصغير . ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ — هنالك مواضع لا يكسر فيها ما بعد ياء التصغير . اذكرها ، ومثل لها مع الإيضاح .

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وَكمِّلِ المَنْقُوصَ فى التَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

وبين المقصود بالمنقوص ، واستوعب القول فى كيفية تصغير المحذوف أحد أصوله — مع الإتيان بأمثلة موضحة .

٥ — متى تلحق التاء الاسم المصغر ؟ ومتى يمتنع لحاقها له ؟ اشرح ذلك واستشهد بقول الناظم فيه .

٦ — كيف تصغر اسم الجنس ، والجمع بأنواعه ؟ والمركب الإضافى والمزجى ؟ اشرح ذلك ، ومثل .

٧ — يستشهد بما يأتى فى باب التصغير . بين موضع الاستشهاد .

قال سيدنا عمر رضى الله عنه فى عبد الله بن مسعود : كنيف مُلِئ علماً . « والكنيف : وعاء تكون فيه أداة الراعى » . ويقال فى الأمر البعيد : بعد اللتيا والتى .

وكل أناسٍ سوفَ تدخُلُ بينهم   دُوَيْهِيَة تصفر منها الأنامل

يامَا أُمَيْلِحَ غِزلاَناً شَدَنَّ لَنَا   مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّال وَالسَّمُرِ

أو تحلِفِى بربكِ العلىِّ   أنى أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ

٨ — اشرح تصغير الترخيم وشروطه وصيغه ، وبين الغرض منه ، مع التمثيل .

٩ — نظم صفى الدين الحلى من شعراء القرن السابع الهجرى — قصيدة فى المدح ، بها كثير من الأسماء المصغرة منها :

نُقَيط من مُسَيْكٍ فى وُرَيد   خُوَيلكَ أو وُسَيم فى خُدَيد

ومعناه : نقط من مسك فى ورد خالك ، أو وسم فى خد .

ومنهـا :

وذيَّاكَ اللُّوَيْعِـع فى الضُّحَيا   وُجَيهكَ أم قُمَيْر فى سُعَيـد

وُجَيه شُوَيدن فيـه شُكَيل   أدقّ مُعيْنيات من خُـوَيد

اذكر مكبر كل مصغر من هذين البيتين ، وبين الغرض من التصغير فيما تذكر

١٠ — صغر الكلمات الآتية واضبطها (نموذج) .

الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها
اسم	سُمَىّ	مقام	مُقَيِّم	رجال	رُجَيْلون
هِبة	وُهَيبة	سكران	سُكَيْران	صلة	وُصَيلة
سَفينة	سُفَيِّنَة	ثِقة	وُثَيقَة	ماء	مُوَيه
عُروة	عُرَيَّة	حُرَّة	حُرَيْرَة	عبد الله	عُبَيد الله
صديق	صُدَيِّق	رشوان	رُشَيَّان	دواة	دُوَيّة
كراسة	كُرَيْرِيسَة	أخ	أُخَىّ	أب	أُبَىّ
ريح	رُوَيحة	أخت	أُخَيَّة	آثم	أُوَيْثِم
آثار	أُوَيْثار	طبيب	طُبَيِّب	عَدُوّ	عُدَىّ
بطيخة	بُطَيْطِيخَة	فلاة	فُلَيَّة	فِضَّة	فُضَيْضَة
كاتب	كُوَيْتِب	سَحَابة	سُحَيِّبَة	مَرْمَى	مُرَيم
ريشة	رُيَيْشَة	خضراء	خُضَيْراء	كف	كُفَيْفَة
جبال	جُبَيلات	أعمِدَة	أُعَيْمِدَة	ظُرفاء	ظُرَيِّفون
رِبًا	رُبَىّ	مَلهى	مُلَيْهٍ	مَروان	مُرَيَّان
عصفور	عُصَيفير	كتّاب	كُتَيِّب	ميزان	مُوَيْزين

١١ — صغر الأسماء الآتية واضبطها ، وبين ما حدث فيها من تغيير ، ووضح السبب .

دلو . وردة ، رمانة : إناء . موسر . ريان . أبو تمام . شفة . دجاجة .
مهرجان . عاج . فأس . أداة . تفاحة . علامة . ساع .

١٢ — اشرح قول المتنبي فى هجاء كافور الإخشيد ، وبين ما فيه من شاهد .

وَفَارَقْتُ مِصرا وَالاسَيْوِدُ عينهُ   حـذار مسيرى تستهل بأدمع

(باب النسب)[1]

إذا أردتَ النَّسَب إلى شيء فلا بُدَّ لك مِن عَمَلين فى آخره :

أحدهما : أن تزيدَ عليه ياءً مشدَّدةً تَصِيرُ حرفَ إعرابه .

باب النسب

(١) هو زيادة ياء مشددة فى آخر الاسم ، وقبلها كسرة ؛ لتدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم المجرد منها — أى مرتبطاً ومتصلا به ، بأى نوع من أنواع الارتباط والغرض منه : توضيح المنسوب أو تخصيصه ؛ وذلك بنسبته إلى موطنه نحو : قاهرى — أو اسكندرىّ . أو قبيلته نحو : هاشمى ، أو صنعته كطبعى ، أو إلى صفة يمتاز بها كإدارى ، أو علم نبغ فيه كنحوى . . إلخ .

وتسمى تلك الياء « ياء النسب »، والاسم الذى تتصل به « المنسوب إليه»، والشىء الذى تدل على اتصاله بما قبلها « المنسوب » . وهذه الياء المشددة لا يجوز تخفيفها لئلا تلتبس بياء المتكلم المضاف إليها . ويحدث للاسم ثلاث تغييرات :

لفظى — وهو : زيادة ياء مشددة فى آخر المنسوب إليه ، وكسر ما قبلها ، وما يتبع ذلك من تغييرات ستأتى . . ثم إجراء الإعراب بعلاماته المختلفة على هذه الياء .

وقد أشار المصنف إلى ذلك كما سيأتى قريباً .

ومعنوى — وهو : صيرورته اسماً للمنسوب ، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه .

وحكمى — وهو : أنه بسبب هذا الأثر المعنوى — يعتبر مؤولا بالمشتق ؛ لتضمنه معناه ، فيصلح للمواضع التى تحتاج إلى مشتق . وقد يرفع بعده اسماً ظاهراً أو مضمراً باطراد ؛ فيكون كالصفة المشبهة فى رفع الظاهر والمضمر ، ويعرب مرفوعه نائب فاعل ، تقول: على حجازى أبوه — وأمه مصرية. ولا يعمل النصب إلا فى ظرف أوحال، تقول : أنا مصرى أبداً — وأنا وطنى مخلصاً .

وقد أشار الناظم إلى ما تقدم مقتصراً على التغيير اللفظى — فقال :

(يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ ٭ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ)(*)

(*) « ياء » مفعول لزادوا « كيا الكرسى » كيا متعلق بمحذوف صفة لياء ، والكرسى مضاف إليه « للنسب » متعلق بزادوا « وكل ما » مبتدأ ومضاف إليه، وما اسم موصول « تليه » فعل مضارع وفاعله يعود إلى ياء والهاء مفعوله ، والجملة صلة ما « كسره وجب » مبتدأ وخبر، والجملة خبر كل

والثانى : أن تكسِرَه ؛ فتقول فى النَّسَبِ إلى دِمَشْق : دِمَشْقىٌّ .

ويُحذفُ لهذه الياء أمورٌ فى الآخر ، وأُمُورٌ متصلةٌ بالآخر .

أمَّا التى فى الآخر فستةٌ :

(أحدها) الياءُ المشدَّدةُ الواقعةُ بعد ثلاثة أحرفٍ فصاعِداً[1] ، سواء كانتا زائِدَتين ، أو كانت إحداهُما زائدةً والأخرَى أصيلةً .

فالأوَّل نحو : كُرسِىّ وشافِعِىّ[2] ؛ فتقول فى النَّسَبِ إليهما : كُرْسِىّ وشافِعِىّ ، فيتَّحدُ لفظُ المنسوبِ ولَفظُ المنسوبِ إليه ، ولكِنْ يختلفُ التَّقدير[3] . ولهذا كان « بخَاتِىّ » — عَلَماً لرجُل — غيرَ مُنصرف[4] فإذا نُسِبَ إليه انْصَرفَ[5] .

والثانى نحو : « مَرْمِىّ » أصلُه : مَرْمُوى ، ثم قُلبَتْ الواوُ ياء[6] والضَّمَّة كَسرةً[7] وأُدغمت الياءُ فى الياء ، فإذا نَسَبْتَ إليه قُلت: مَرْمِىّ[8]

أى أن العرب زادوا ياء فى آخر الاسم ، مثل ياء الكرسى ؛ لتدل على النسب . ويجب كسر الحرف الذى تليه — أى تقع بعده .

(١) وذلك لتحل محلها ياء النسب الزائدة .

(٢) الياء فيهما زائدة ؛ إلا أنها فى « كرسى » لغير النسب . وفى «شافعى» للنسب

(٣) فيقدر أن المعنى مع الياء المجددة للنسب — غيره مع الياء التى حذفت وحلت محلها ياء النسب .

(٤) أى لصيغة منتهى الجموع ؛ نظراً لأصله قبل التسمية وحالة الجمعية ؛ لأن الياء التى حذفت من بنية الكلمة التى تصير بسببها من صيغ منتهى الجموع ، وهو جمع بُخْتِى — والأنثى : بُختية ، وهى الإبل الخراسانية

(٥) أى : لزوال صيغة منتهى الجموع ؛ لأن ياء النسب زائدة فهى فى تقدير الانفصال

(٦) لاجتماعهما وسبق إحداهما ساكناً (٧) لمناسبة الياء ، ولتسلم من قلبها واواً .

(٨) أى : بحذف الياء المشددة التى هى لام الكلمه ، وجعل ياء النسب الزائدة مكانها : ومرمى : اسم مفعول من رمى .

وبعضُ العَرب يَحذفُ الأولى لزيادتها ، ويُبقى الثانيةَ لأصالتِها، وَيقلبُهَا أَلفاً[١] ، ثم يَقلب الألفَ وَاواً[٢] فيقول : مَرْمَوِيٌّ .

وإن وَقَعت الياءُ المشدَّدةُ بعد حَرفين، حُذفَت الأولى فقط، وقُلِبت الثانيةُ أَلِفاً ثم الألف واواً ، فتقول فى أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ[٣] .

وإنْ وَقَعت بعد حرفٍ — لم تَحذِف واحدةً منهما ؛ بل تَفْتَحُ الأولى وَتَرُدُّهَا إلى الواو — إن كان أَصلُهَا الواو[٤] ، وتقلبُ الثانية واواً ؛ فتقول فى طَيّ وَحَيّ: طَوَوِيٌّ — وَحَيَوِيٌّ[٥] .

---

(١) أى : لتحركها وانفتاح ما قبلها على القاعدة الصرفية .

(٢) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب كما بينا ، والألف لا تقبل الحركة .

وفى هذا يقول الناظم :

(وَقِيلَ فى المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فى استِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ)(*)

أى إذا كانت إحدى الياءين زائدة والأخرى أصلا — فقد يكتفى بحذف الأولى وتقلب الثانية الأصلية واواً ، وتزاد بعدها ياء النسب ؛ فيقال فى المرمىّ : مرموىّ وهى لغة قليلة ، والمختار فى الاستعمال: مرمىٌّ — بحذف الياء المشددة — لا الأولى الساكنة.

(٣) ومثل ذلك : علوىّ، وقُصَوىّ — فى علىّ وقُصىّ ، وعَدوِىّ — فى عدىّ.

وإلى ذلك يشير الناظم بقوله عند الكلام على « فَعيل وفعيل » :

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا)(*)

أى : أن ما كان على « فَعيل — وفُعيل » بلا تاء ، وكان معتل اللام — فحكمه حكم ما فيه التاء ؛ من وجوب حذف يائه الزائدة وفتح عينه .

(٤) وتترك ياء إن كان أصلها الياء (٥) لأنهما من طَويت — وحَييت .

(*) « فى المرمى » متعلق بقيل «مرموى» نائب فاعل «قيل» على إرادة اللفظ «واختير» فعل ماض المجهول «مرموى» نائب فاعل اختير

(*) «معل لام» معل مفعول ألحقوا ولام مضاف إليه «عريا» فعل ماض، والألف للاطلاق ، وفاعله يعود إلى معل لام ، وهو صفة له ومتعلقه محذوف — أى عرى من التاء « من المثالين» متعلق بمحذوف حال من ضمير عرى « بما » متعلق بألحقوا وما اسم موصول «التا» بالقصر مفعول أوليا الثانى مقدم عليه، ونائب فاعلا يعود إلى ما . وهو المفعول الأول ، والجملة صلة ما.

(الثانى) تاء التأنيث ؛ تقولُ فى مَـكَّة : مَـكِّىّ . وقَوْلُ المتكلمين فى ذات : ذاتِىّ ، وقَولُ العامَّةِ فى الخليفة : خَلِيفَتِىّ ـ لَحْنٌ[١] وصوابهما : ذَوَوِىّ ، وَخَلَفِىّ .

(الثالث) الألِفُ إن كانت متجاوزةً للأربعة ، أو رابعة متحركا ثانى كلمتها ؛ فالأوّلُ : يقعُ فى ألفِ التأنيث كحُبارَى ـ وألفِ الإلحاق كحَبَرْكَى[٢] فإنه مُلْحَقٌ بسفَرْجَل ـ والألفِ المنقلبةِ عن أَصْـلٍ كمصطفَى[٣] .

والثانى : لا يقعُ إلاَّ فى أَلفِ التأنيثِ كَجَمَزَى[٤] .

وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَحْوُ حَىٍّ فَتْـحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ واواً إنْ يَـكُنْ عَنْهُ قُلِبْ)(*)

أى نحو حَىّ ؛ مما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد ـ لا يحذف منه شىء فى النسب ، بل يجب فتح ثانيه . وإن كان أصله واواً ـ رد إلى أصله ، وإلا بقى ويقلب الثالث واواً .

(١) أى خطأ ، والقياس فى « ذات » : قلب ألفه واواً ، ورد لامه المحذوفة وقلبها واواً ، وحذف التاء . وفى « خليفة » : حذف الياء والتاء . ومثلهما فى الخطأ قولهم : خلوتي ـ فى المنسوب إلى الخلوة . ومن ذلك : التاء فى عرفات وثمرات ـ مسمى بهما ، فتحذف التاء عند النسب إليهما ؛ لأنها للتأنيث ثم تحذف الألف .

(٢) من معانيه : القراد ـ والأنثى حبركاه ، والطويل الظهر القصير الرجلين ، والضعيف الرجلين كأنه مقعد ، والغليظ الرقبة .

(٣) فإن أصلها الواو ؛ لأنه من الصفوة . تقول فى النسب : مصطفىّ . وقول العامة مصطفاوى ، أو مصطفوى ـ لحن .

(٤) هو وصف بمعنى سريع ـ من الجمز ، وهو ضرب من السير فوق العنق يقال . فرس جَمَزَى ـ أى سريعة المشى .

(*) « ونحو حى » نحو مبتدأ أول وحى مضاف إليه « فتح ثانيه » فتح مبتدأ ثان وثانيه مضاف إليه أيضاً « يجب » الجملة خبر الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول « واواً » مفعول اردد الثانى ، والهاء مفعوله الأول وهو يعود إلى ثانيه « يكن » فعل الشرط واسمها يعود الى ثانيه « عنه » متعلق بقلب ، وجملة « قلب » من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب خبر يكن ، ونائب فاعله يعود الى ثانيه ، وجواب الشرط محذوف يعلم من سابق الكلام .

أما الساكنُ ثانى كلمتِهاَ ، فيجوزُ فيها القَلْبُ والحَذف(١)، والأرجح فى التى للتأنيثِ كحُبلَى — الحذفُ(٢) ، وفى التى للإلْحاق كعَلْقى ، والمنقلبةِ عن أصل كمَلْهًى — القلبُ(٣) . والقلبُ فى نحو : مَلْهًى خيرٌ مِنْه فى نحو : عَلْقًى ، والحذفُ بالعكس(٤) .

(الرابع) ياءُ المنقوص المتجاوزةُ أربعةً، كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ(٥) فأمّا الرابعةُ كقاضٍ فكألِفِ المقصور الرابعةِ فى نحو: مَسْعًى ومَلْهًى(٦)، ولكن الحذفُ أرجحُ(٧) . وليس فى الثالث من ألفِ المقصور كفتًى وعَصًا ، وياءِ المنقوص كَعمٍ وشَجٍ — إلاَّ القلب واواً(٨) ، وحيث قَلَبْنَا الياء

---

(١) سواء أ كانت زائدة للتأنيث ، أم للالحاق ، أم منقلبة عن أصل .

(٢) وذلك لقوة شبهها بتاء التأنيث لزيادتها .

(٣) وذلك محافظة على حرف الإلحاق فى الأول ، ورجوعا إلى الأصل فى الثانى . وإذا قلبت الألف الرابعة واواً بأنواعها الثلاثة — جاز زيادة ألف قبل الواو ، تقول : حُبلاوىّ — وعِلقاوىّ — ومَلهاوىّ . وخص سيبويه ذلك بألف التأنيث :

(٤) أى أن الحذف فى نحو «علقى» — مما ألفه للالحاق — خير منه فى نحو : «ملهى» ؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلى .

(٥) تقول فى النسب إليهما : معتدىّ ومستعلىّ — بحذف ياء المنقوص الخامسة والسادسة للطول . (٦) أى : مما ثانى ما هى فيه ساكن ، وألفه منقلبة عن ياء أو واو ، ويجوز فيها الحذف والقلب واوا ، تقول: قاضِى ، وقاضوِى .

(٧) أى من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه من شواذ النسب وأنه لم يسمع إلا فى قول الشاعر :

فكيف لنا بالشُّرْبِ إنْ لم يكن لنا ... درَاهمُ عند الحانوِىّ ولا نقد

والوجه عند سيبويه أن يقال : الحانى : لأنه منسوب إلى الحانة — وهى بيت الخمار.

(٨) تقول : فتوِىّ — وعصوِىّ — وعموىّ — وشجَوِىّ ؛ أما فى فتى — فالثلا تجتمع

واواً فلا بُدَّ من تقدُّم فَتحِ ما قبلها(١) . ويجب قَلبُ الكسرةِ فتحةً في « فَعِلٍ » كنَمِرٍ ، و « فُعِلٍ » كدُئِلٍ ، و « فِعِلٍ » كإبِلٍ(٢) .

الكسرة والياءات ، وأما في عصا — فللرجوع إلى الأصل ، وفي عم — وشج ؛ لأن عينهما تفتح عند النسب إليهما كما في « نَمِر » : فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واواً — كما في فتى .

(١) أي قبل أن تقلب واواً ؛ لأن هذا القلب مسبوق بقلبها ألفاً .

(٢) تقول : نَمَرِي — ودُؤَلِي — وإبَلِي ، وذلك لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب : ومثلها : كل ثلاثي مكسور العين ، سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها .

وقد ذكر الناظم ما تقدم من المواضع الأربعة في ستة أبيات غير مرتبة ، وفي إجمال .

فقال في حذف الياء المشددة من آخر المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث وألفه :

(وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَ« تَا » تَأْنِيثٍ أَوْ « مَدَّتَهُ » ، لاَ تُثْبِتَا)(*)

أي احذف مثل ياء الكرسي المشددة — من الاسم الذي يحويه عند النسب إليه ، ولا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه — بل احذفها ، والمراد بالمدة هنا: ألف التأنيث المقصورة .

وذكر حكم الألف الرابعة إذا كان ثاني ما هي فيه ساكناً — بقوله :

(وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ)(*)

أي إذا كانت ألف التأنيث رابعة ، ساكناً ثاني ما هي فيه — جاز فيه وجهان : القلب واواً ، والحذف وهو المختار .

(*) « ومثله » مفعول احذف مقدم ، والضمير إلى ياء النسب مضاف إليه « مما » متعلق باحذف « حواه » الجملة صلة ما ، والهاء مفعول حوى عائدة على الياء « وتا تأنيث » تا مفعول تثبتا مقدم وتأنيث مضاف إليه « أو مدته » معطوف على تا « تثبتا » فعل مضارع في محل جزم بلا الناهية مبني على الفتح لاتصاله بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا .

(*) « تكن » فعل الشرط واسمها يعود إلى مدة التأنيث المقصورة ، وجملة « تربع » خبرها « ذا ثان » ذا مفعول تربع وثان مضاف إليه « سكن » فعل ماض وفاعله يعود إلى ثان ، والجملة صفة له « فقلبها » الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « قلبها » مبتدأ مضاف إلى الهاء من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « واواً » مفعوله الثاني ، وخبر المبتدأ محذوف — أي جائز « وحذفها حسن » مبتدأ وخبر ، وإضافة حذف إلى « ها » من إضافة المصدر لمفعوله ؛

وبين حكم ما يشبهها فى ذلك ، وهو ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل — بقوله :

(لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ ، وَالأَصْلِيِّ — مَا لَهَا ، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)(*)

أى أن ألف الإلحاق المقصورة ، والألف المنقلبة عن أصل — كألف التأنيث فى جواز القلب والحذف ، ولكن يعتمى — أى يختار — القلب ، فى المنقلبة عن أصل ؛ بعكس ألف التأنيث .

وأشار إلى حكم الألف الزائدة على أربعة ، وياء المنقوص كذلك — بقوله :

(وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذَاكَ « يَا » الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ)(*)

أى احذف الألف التى جاوزت أربعا وزادت عليها ، وكذلك ياء المنقوص ؛ إن كانت خامسة — عزلت — أى طرحت وحذفت .

وفى حكم ياء المنقوص الرابعة والثالثة — يقول :

(وَالْحَذْفُ فِى الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ)(*)

أى أن الحذف فى ياء المنقوص الرابعة أولى من القلب واواً أما الثالثة فقلبها واواً محتوم ، ومعنى يعن — يظهر .

وقال فى ضرورة فتح ما قبل الواو المقلوبة ، وفى حكم الثلاثى المكسور العين :

(وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً ، « وَفَعِلْ » « وَفُعِلٌ » عَيْنَهُمَا افْتَحْ « وَفِعِلْ »)(*)

اى اجعل المنقوص صاحب ذلك القلب عن أصل — واليا فتحاً ؛ أى يجب فتح ماقبله

(*) « لشبهها » خبر مقدم « الملحق » نعت لشبه «والأصلى» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر « لها » متعلق بمحذوف صلة « وللأصلى » خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر « يعتمى » — أى يختار — الجملة صفة لقلب .

(*) « والألف » مفعول أزل مقدم « الجائز » نعت له ، وفيه ضمير هو فاعله « أربعاً » مفعوله « كذاك » متعلق بعزل « يا » مبتدأ وقصر للضرورة «المنقوص» مضاف إليه « خامسا » حال من ضمير « عزل » والجملة خبر المبتدأ ، ونائب الفاعل يعود إلى ياء المنقوص .

(*) « والحذف » مبتدأ « فى اليا » متعلق به « رابعاً » حال من اليا « أحق » خبر المبتدأ «من قلب» متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب ثالث» قلب مبتدأ مؤخر وثالث مضاف إليه « يعن » — أى يعرض — فعل مضارع والجملة صفة لثالث ، ويعن بالنون الساكنة للشعر ، وأصلها مشددة ، من عن — بمعنى ظهر .

(*) « وأول » فعل أمر مبنى على حذف الياء «ذا القلب» ذ مفعول أول والقلب مضاف إليه « انفتاحاً » مفعول ثان — أى اجعل صاحب هذا القلب واليا فتحاً « وفعل » مبتدأ « وفعل » عطف عليه « عينهما » مفعول افتح مقدم ، وجملة « افتح » خبر المبتدأ ، وفعل « معطوف » على الضمير المجرور بالإضافة محلا ، ولم يعد الجار لجواز ذلك عند الناظم .

(الخامس والسادس) علامةُ التثنية ، وعلامةُ جَمعِ تصحيحِ المذكر[1]

فتقول فى زَيدانِ وزَيدُونَ — عَلَمين مُعْرَبين بالحروف : زَيْدِيٌّ[2] .

فأمَّا قبلَ التسميةِ فإنَّما يُنسَبُ إلَى مُفرِدِهِما . وَمَنْ أَجْرَى «زَيْدَان» عَلَماً مَجْرَى «سَلْمَان»[3] ، وقال: * أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَانِ *[4] — قال : زَيْدَانِيٌّ . وَمَنْ أَجْرَى «زَيْدُونَ» عَلَماً ، مَجْرَى « غِسْلِين»[5] — قالَ :

و إذا نسب إلى ثلاثى مكسور العين ، قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، سواء كانت الفاء مضمومة — أم مفتوحة — أم مكسورة. وقد أجمل الناظم فيما ذكره ، وأوضح المصنف ذلك كله وفصله — فتدبر يافتى

(١) وكذلك ما ألحق بهما ، كاثنين ، وعشرين وبابه ، تقول : اثنَىٌّ ، أو ثنوىٌّ — بالنسب إلى لفظه أو إلى أصله ، وعشرى . ومثلهما : جمع المؤنث على التفصيل الآتى :

(٢) فقد حذفت علامتا التثنية والجمع ؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد علامتا إعراب ؛ بالحروف ، وبالحركات فى ياء النسب.

(٣) أى فى لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف — للعلمية وزيادة الألف والنون .

(٤) صدر بيت من الطويل ، لتميم بن أبى بن مقبل ، وقيل لغيره ، وعجزه :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوانِ *

اللغة والاعراب . السبعان ؛ اسم واد — أو جبل، ولا يعرف اسم على « فَعُلان» غيره . أملّ : من أمل الكتاب — إذا قال فكتب عنه . وضمن معنى كرّ فعدى بالباء . البلى : مصدر بلى الثوب — إذا خلق . الملوان : الليل والنهار ، « ألا » أداة استفتاح « بالسبعان » متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض «الملوان» فاعل.

والمعنى : أن ديار هؤلاء القوم بهذا المكان ، أصابها البلى والخراب بمرور الأيام والأعوام .

والشاهد : فى السبعان ؛ فإنه فى الأصل تثنية سبع ، ثم سمى به فصار علماً على مكان بعينه، وأجراه الشاعر مجرى المفرد كسلمان ، ولو أجرى مجرى المثنى نظراً إلى معناه الأصلى — لقيل : بالسبعين، وأعرب بالياء لأنه فى محل جر .

(٥) أى فى لزوم الياء ، والإعراب بالحركات على النون منونة .

زَيْدِينِيّ . وَمَن أَجْرَاه مجرَى « هارُون »[١] أَوْ مَجْرَى « عَرَبون »[٢] ، أَوْ أَلزَمه الوَاوَ وفتحَ النون — قالَ : زَيدُونِيّ[٣] .

ونحو تَمَرَاتٍ[٤] ؛ إنْ كانَ باقياً عَلَى جَمْعِيته — فالنسبُ إلى مفرده ، فيقال : تَمْرِيّ بالإسكان . وإن كان عَلماً ؛ فَمَنْ حَكَى إعرَابَه نَسبَ إلَيه عَلَى لَفظه[٥] ، وَمَن مَنَع صَرْفَه[٦] نَزّل تاءه مَنزلةَ تاءِ مكَّةَ — وَأَلفَه منزلةَ ألفِ جَمزَى ، فَحذفَهُمَا[٧] ، وَقَالَ : تَمَرِيّ بالفتح .

وَأَمَّا نحو : ضَخْمات[٨] فَفِي أَلِفه القَلبُ ، والحَذفُ[٩] ؛ لأنها كألف حُبْلَى ، ولَيْسَ فى ألف نحو : مُسلمات وسُرَادِقات[١٠] — إلاّ الحَذفُ .

---

(١) أى فى لزوم الواو ، والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

(٢) أى فى لزوم الواو ، والإعراب على النون منونة .

(٣) أى : فيكون معرباً بحركات مقدرة على الواو ، منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف أحواله — كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله .

هذا : وإذا حدث لبس فى النسب إلى المثنى أو الجمع العلمين المعربين بالحروف — بالنسب إلى المفرد منهما — يكون التعيين والتمييز بالقرائن .

(٤) أى من جمع المؤنث السالم الذى ثانيه متحرك وألفه رابعة .

(٥) فيقول : تمرى — بفتح العين وحذف الألف والتاء معاً على القاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين . وليس بين هذه الصورة والتى قبلها فرق — إلا فى مثل: وردة — وتمرة .

(٦) أى للعلمية والتأنيث .

(٧) أى على التدريج ؛ فحذف التاء أولا ، ثم الألف — للتنزيل المذكور .

(٨) مما الثانى فيه ساكن، وألفه رابعة، سواء كان صفة ، كضخمات — أم اسماً، كهندات

(٩) والحذف هو المختار . ويجوز مع القلب : الفصل بالألف الزائدة ، تقول . ضخماوى — وضخموى ؛ كما فى حبلى .

(١٠) أى مما ألفه خامسة فصاعداً، سواء كان جمعاً قياسياً أو سماعياً — لاسم أو لصفة.
وفى حذف علامتى التثنية والجمع للنسب — يقول الناظم فى إجمال :

وأَمَّا الأمورُ المتصلةُ بالآخر فستةٌ أيضاً :

(أحدها) الياءُ المكسورةُ المدغمةُ فيها ياءٌ أخرى[1] ؛ فيقال فى طَيِّب وهَيِّن : طَيْبِيّ وهَيْنِيّ — بحذف الياء الثانية . بخلاف نحو: هَبَيَّخ لانفتاح الياء[2] ، وبخلاف نحو : مُهَيِّيم[3] لانفصال الياء المكسورةِ من الآخر بالياء الساكنة[4] ، وكان القياسُ أن يقال فى طيء : طَيْئِىّ ، ولكنَّهم بعْدَ الحذفِ قلَبُوا الياء الباقيةَ ألِفاً على غيرِ قياس[5] فقالوا : طائى.

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)(*)

أى احذف من المنسوب إليه عند النسب — ما فيه من علامة تثنية ، ومثل هذا الحذف للعلامة — واجب فى جمعى التصحيح بنوعيه : المذكر والمؤنث .

(١) سواء كانت الياء المكسورة أصلية كطيب وهين — أو منقلبة عن أصل كميت — أو زائدة : كغُزَيِّل — تصغير غزال ، تقول : مَيْتِىّ — وغُزَيْلِىّ .

(٢) فلا تحذف الياء الثانية لعدم كسرها ؛ فيقال : هَبَيَّخِى — بإثبات الياء الثانية . والهبيخ : الغلام السمين .

(٣) تصغير مهيام ، من هام على وجهه إذا ذهب من العشق — أو من هام إذا عطش

(٤) فيقال فى النسب إليه : مُهَيِّيمِى بإثبات الياء المكسورة . وبقى من المحترزات ؛ ما إذا كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما فيها ياء أخرى ، نحو : مُغْيِل — اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها — إذا أرضعته وهى حامل ، فلا تحذف الياء ، فيقال فيه : مُغْيِلِىّ فجملة الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة — ومكسورة — ومتصلة بالحرف الأخير .

(٥) أى لأنها ساكنة ، وإنما تقلب المتحركة . وعلل النحويون الحذف فيما تقدم : بأنه للتخفيف ، وفيه يقول الناظم :

(*) «وعلم التثنية» — أى علامة — مفعول احذف مقدم والتثنية مضاف إليه «للنسب» متعلق باحذف «ومثل ذا» مثل مبتدأ وذا مضاف إليه «فى جمع» متعلق بوجب الواقع خبراً عن المبتدأ «تصحيح» مضاف إليه ، وفاعل «وجب» يعود إلى «مثل ذا» .

(الثانى) ياء « فَعِيلَة »[1] ـ كحَنِيفَة وصحِيفَة ؛ تحذف منه تاء التأنيث أوَّلاً[2] ثم تحذفُ الياء[3] ثم تقلبُ الكسرة فتحة[4] فتقول: حَنَفِىّ وصَحَفِىّ وشَذَّ قولهم فى السَّلِيقَة[5] : سَلِيقِىّ — وفى عَمِيرة كَلْبٍ[6] : عَمِيرِىّ

ولا يجوزُ حذفُ الياءِ فى نحو : طَوِيلَة ؛ لأن العينَ مُعْتَلَّة ؛ فكانَ يلزمُ قَلبُهاَ ألفاً لتحرُّكِهاَ وتَحَرُّكِ ما بَعْدَهَا وانفتاحِ ما قَبلَهاَ فيكثُرُ التَّغييرُ . ولا فى نحو : جَلِيلَة ؛ لأنَّ العَينَ مُضَعَّفة ، فيلتقى بعدَ الْحَذفِ مِثْلاَنِ فيثقُل[7] .

(وَثَالثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ « طَائِىٌّ » مَقُولاً بالألِفْ)(*)

أى يجب حذف الياء الثالثة المكسورة من نحو : طيب ؛ مما وقع فيه قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ـ ياء مكسورة مدغم فيها أخرى . وشذ طائى بإبدال الياء ألفاً ، والقياس : طَيْئِى .

(١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام كذلك .

(٢) لأنها لا تجامع ياء النسب كما تقدم .

(٣) فرقاً بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ؛ كشريفى وحنيفى ـ فى النسب إلى شَريف وحَنيف : (٤) كما مر فى « نَمِر » ؛ كراهة توالى كسرتين وياء النسب ، وبذلك تصير الكلمة ـ بعد هذا التغيير ـ على وزن « فَعَلِىّ » .

(٥) هى الفطرة والطبيعة . والسليقى : الذى يتكلم بأصل طبيعته ؛ معرباً من غير تعلم ، قال الشاعر :

ولستُ بِنَحْوِىّ يَلُوكُ لِسانَه ولكنى سَلِيقِىٌّ أقولُ فأُعْرِبُ

(٦) قبيلة عربية ، ومثلها : سليمة الأزد . أما عميرة غير كلب ، وسليمة غير الأزد ـ فيقال فيهما : عَمَرِىّ وسَلَمِىّ ـ على القياس . (٧) وفى ذلك يقول الناظم بعد :

(*) « وثالث » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة ـ كونه نعتاً لمحذوف ـ أى وحرف ثالث « من نحو » متعلق بمحذوف الواقع خبراً المبتدأ وطيب مضاف إليه . ونائب فاعل حذف يعود إلى ثالث « طائى » فاعل شذ « مقولا » حال منه « بالألف » متعلق بمقولا .

(الثالث) ياء «فُعَيْلَة»(١) — كجُهَيْنَة وقُرَيْظَة؛ تحذفُ تاء التأنيث أولاً ثم تحذفُ الياء(٢)؛ فتقول: جُهَنِيّ — وقُرَظِيّ، وشذَّ قولهم فى رُدَيْنَة(٣): رُدَيْنِيّ، ولا يجوزُ ذلك فى نحو: قُلَيْلَة؛ لأنَّ العين مَضَعَّفَة(٤)

(وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ)(*)

أى تموا ولم يحذفوا ما كان على وزن «فعيلة»، وكان معتل العين صحيح اللام كالطويلة؛ فقالوا: طَوِيلِىّ. وكذلك تموا ولم يحذفوا ما كان مضاعفاً كالجليلة؛ فقالوا جليلى، ولم يحذفوا كراهة اجتماع المثالين وما فيه من الثقل مع عدم الإدغام.

هذا: ويرى بعض الباحثين المعاصرين من أعضاء المجمع اللغوى المصرى: أن النسب إلى «فَعيلة» بلفظ «فعلىّ» بالشرطين المذكورين — ليس واجباً، بل هو جائز بشرط اشتهار المنسوب إليه، وعرض أكثر من مائة شاهد على ذلك، بعد تتبعه الكثير لكلام العرب، وأيد رأيه هذا بقول ابن قتيبة الدينورى فى كتابه «أدب الكاتب» ما نصه: «إذا نسبت إلى فَعيل أو فعيلة» من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً — ألغيت منه الياء؛ مثل: ربيعة، وبجيلة، وحنيفة، فتقول: رَبَعِىّ — وبَجَلِىّ — وحنفى، وفى ثقيف — ثَقَفِىّ، وعتيك — عَتَكِىّ. وإن لم يكن الاسم مشهوراً — علماً كان أو نكرة — لم تحذف الياء فى «فعيل ولا فعيلة»؛ أى أن الحذف قديماً لم يكن إلا فى المشهور. وقد رأى المجمع اللغوى الأخذ بهذا الرأى المؤيد برأى عالم جليل كابن قتيبة، وعلى ذلك؛ فما ذكر من الشواذ — غير شاذ، وتكون النسبة إلى طبيعة — طَبِيعِىّ، وليست شاذة كما اشتهر.

(١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة

(٢) فتصير الكلمة بعد هذا التغيير على وزن «فعلى».

(٣) ردينة: امرأة رجل يسمى السمهرى، كانا يقومان الرماح. ويرى بعضهم بقاء ياء «فُعَيلة» معتلة العين كما فى «فعيلة».

(٤) وكذلك إذا كانت العين معتلة مع صحة اللام — كما فى نُوَيرة ونويرى، فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام — وجب الحذف، نحو: حَيِيَّة — وحَيَوِى.

(*) «ما» اسم موصول مفعول تمموا «كان» فعل ماض ناقص، واسمه يعود إلى ما «كالطويلة» متعلق بمحذوف خبر كان والجملة صلة ما «وهكذا» خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كان كالجليلة» الجملة من كان واسمها وخبرها صلة ما.

(الرابع) واو « فَعُولَة »[1] — كشَنُوءة[2]. تحذفُ تاء التأنيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلبُ الضمة فتحةً؛ فتقول: شَنَئِىّ. ولا يجوزُ ذلك فى قؤُولة؛ لاعتلال العين — ولا فى نحو مَلُولَة؛ لأجل التضعيف[3]

(الخامس) ياء « فَعِيل » — المعتلّ اللام؛ نحو غَنِىّ وَعَلِىّ. تحذفُ الياء الأولى[4]، ثم تُقْلبُ الكسرة فتحةً، ثم تُقْلبُ الياء الثانية ألفاً، ثم تقلَبُ الألفُ واواً؛ فتقول: غَنَوِىّ — وَعَلَوِىّ[5].

(السادس) ياء « فُعَيل » — المعتلّ اللام، نحو قُصَىّ. تحذفُ الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية أَلِفاً، ثم تقلبُ الألف واواً؛ فتقول: قُصَوِىّ وهذان النّوعانِ مَفْهومان مِمّا تقدّم[6]، ولكنّهما إنما ذُكرا

وفى الحذف الخاص بصيغتى « فعيلة » و « فعيلة » يقول الناظم:

(وَ « فَعَلِىٌّ » فى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ وَ « فُعَلِىٌّ » فى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ)(*)

أى التزم فى النسب إلى « فعيلة » « فعلى » بفتح العين وحذف الياء. وفى النسب إلى « فعيلة » — « فعلى » بحذف الياء. وقد علمت مافيه من شروط. ومن رأى بعض المعاصرين — مدعماً برأى ابن قتيبة فى ذلك.

(١) بشرط أن تكون العين صحيحة فى الاسم وغير مضعفة.

(٢) حى من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم. ولم يرد عن العرب غير هذه الكلمة

(٣) أما « فعول » بغير تاء فينسب إليه على لفظه، نحو: ملول — وملولىّ، وعدو — وعدوّى.

(٤) وهى الزائدة

(٥) وذلك كراهة اجتماع الياءات مع الكسر.

(٦) أى فى « فعيلة — وفعيلة » وقد سبق ذكرهما فى حكم الياء المشددة بعد حرفين: من حذف الأولى وقلب الثانية واواً. وفيهما يقول الناظم:

(*) « وفعلى » مبتدأ « فى فعيلة » متعلق بالتزم الواقع خبراً للمبتدأ، وهو ممنوع من الصرف « وفعلى » مبتدأ « فى فعيلة » — مصروف — متعلق بحتم الواقع خبراً لفعلى.

هناك استطراداً وهذا موضِعُهما .

فإن كان «فَعِيل» و «فُعَيل» صحيحَى اللام — لم يُحذفْ منهما شيء[١] .

وشذ قولهم فى ثقيف وقرَيش : ثَقَفِىّ — وقُرَشِىّ[٢] .

(فصل) حُكمُ همزةِ الممدود فى النَّسَبِ — كحُكمِها فى التَّثنية ؛ فإن كانت للتأنيثِ — قُلبت واواً كصَحراوِىّ[٣] ، أو أصلاً — سَلِمَتْ نحو : قُرّائىّ ، أو للإلحاق أو بَدلاً من أصلٍ — فالوجهان ؛ فتقول : كِسائىّ — وكِساوِىّ ، وعِلْباوِىّ وعِلبائىّ[٤] .

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا)(*)

يريد بالمثالين : صيغتى « فعيلة » و « فعيلة » أى أن النحاة ألحقوا عند النسب ما كان معتل اللام خالياً من التاء من الصيغتين السابقتين ـ بما وليته التاء منهما ؛ فى وجوب حذف يائه ، وفتح عينه .

(١) تقول فى عَقيل وعُقيل : عَقِيلى وعُقَيلىّ .

(٢) أى بالحذف « انظر ما قرره بعض المعاصرين ورأى المجمع اللغوى صفحة ٢٥٨ ويرى المبرد والسيرافى : جواز الحذف فى المعل لاماً ـ من فعيل وفعيل ـ ولا شذوذ فيه ، وهو كثير فى لغة أهل الحجاز . ويمكن القياس على ما سمع من ذلك .

(٣) وشذ قلبها نوناً فى صنعانى ـ وبهرانى ؛ نسبة إلى صنعاء اليمن ـ وبهراء اسم قبيلة من قضاعة ، وجاء : صنعاوى ، وبهراوى ـ على القياس .

(٤) وفى الأحسن منهما ما سبق . وفى همزة الممدود يقول الناظم :

(وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فى النَّسَبْ مَا كَانَ فى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ)(*)

أى أن همزة الممدود تعطى فى النسب من الحكم ما جرى عليها فى التثنية مما تقدم .

(*) سبق إعراب هذا البيت وبيان مجمل معناه فى صفحة ١٥٦ فارجع إليه »

(*) « وهمز ذى مد » مبتدأ ومضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود الى همزة ذى مد ، وهو مفعوله الأول ، والجملة خبر المبتدأ « فى النسب » متعلق بينال «ما» اسم موصول مفعوله الثانى ، وجملة « كان » صلة ما « فى تثنية له » متعلقان بالنسب الواقع خبراً لكان واسمها مستتر فيها .

(فصل) يُنسبُ إلى صَدر المركَّبِ ؛ إن كانَ التركيب إسناديًّا ، كتأبَّطِيّ وبَرْقِيّ — فى تأبَّط شرًّا ، وَبرَق نَحْرُه . أو مَزجيًّا كَبَعْلِيّ وَمَعْدِيّ — أو معدَوِيّ[1] ؛ فى بعلبَكّ ، وَمَعْدِي كَرِب . أو إضَافيًّا[2]

تتمة

(ا) إذا كان الاسم مؤنثاً والهمزة لام الكلمة لا للتأنيث، نحو : سماء — وحراء وقباء — جاز الوجهان ، والتصحيح أجود ؛ للفرق بين هذا ، وبين صحراء . والمسموع فى ماء وشاء — قلب الهمزة واواً ، تقول:ماوىّ — وشاوىّ، فلو سمى بهما جاز الوجهان؛ على القياس فيما همزته بدل من أصل ، تقول : مائى — وماوىّ ، وشائى — وشاوى . والنسبة إلى « كيمياء » كيمياوى — وكماوى ، ولا يقال كيميائى .

(ب) وإذا نسب إلى الثلاثى المعتل الآخر الشبيه بالصحيح — وهو ما آخره واو أو ياء قبلهما ساكن ، نحو . ظبي ودلو — فلا يحذف منه شيء عند النسب ، تقول : ظبيّ — ودلوىّ . فإن جاءت بعده تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ، تقول فى ظبية وغزوة — ظبْيِيّ وغزوِىّ ، وتزاد تاء التأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، وسمع قَروِىّ — فى قَرية .

(حـ) وإذا نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو — وهو قليل فى اللغة العربية حتى قيل: إنه لم يسمع منه إلا « سَمندو — وقمندو » ، وقد كثر الآن هذا النوع ؛ مثل : أرسطو ، رنو ، كننغو — فالأحسن حذف الواو ؛ إن كانت خامسة فأكثر ، وبقاؤها إن كانت ثالثة ، وجواز الأمرين إن كانت رابعة ، تقول : أرسطى ، ورنوى ، وكننغوى أو كننغى ، ويجب كسر ما قبل ياء النسب فى جميع الحالات .

(١) وإنما خير بين حذف الياء ووضع ياء النسب مكانها — وهو الأرجح ، أو قلبها واواً ؛ لأنه بعد حذف الجزء الثانى يصير الجزء الأول منقوصاً كقاض، وياء المنقوص إذا كانت رابعة يجوز فيها الحذف والقلب . وأجاز الجرمى النسب إلى العجز فيقال : شرىّ —ونحرىّ — وبكىّ — وكربىّ . وقيل : ينسب إليهما مزالا تركيبهما، تقول: بعلى— بكى ، معدى — كربى . وقيل : إلى مجموع المركب، تقول : بعلبكى ، وحضرموتى .

(٢) يشترط أن يكون علماً بالوضع أو بالغلبة ، أما نحو غلام محمد — مما ليس علماً — فمن النسبة إلى المفرد ؛ فينسب فيه إلى المضاف وحده ، أو إلى المضاف إليه كذلك —

كامرئى وَمَرَئى — فى امرىء القيس[1] ؛ إلا إن كان كُنيةً كأبى بكرٍ وَأُمِّ كلثوم ، أو مُعَرَّفاً صَدرُه بعَجُزه[2] كابن عُمَرَ وابنِ الزُّبير — فإنك تنسُبُ إلى عجزه ؛ فتقول : بَكرِىّ وكُلثُومىّ وَعُمَرىّ .

وَرُبَّمَا أُلحق بهما مَا خيفَ فيه لَبْسٌ ، كقولهم فى عبدِ الأشهل : أشهلِى ، وفى عبدِ مَنَافٍ : مَنَافِىّ[3] .

---

(١) والثانى أفصح عند سيبويه ، وبه تـكلم العرب على حسب المراد .
قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس .

إذا المَرَئىّ شبَّ له بنات عَقَدْنَ برأسه إبَةً وَعارَا

واستثنى بعضهم : امرأ القيس الـكندى ؛ فإنه ينسب إليه « مَرْقَسى » .

(٢) وذلك بأن يكون صدره نـكرة، وعجزه معرفة — بها يتعرف الصدر ، كابن عباس — وابن عمر — وهو العلم بالغلبة .

(٣) لأنه لو نسب إلى الصدر فقيل عبدى — لم يعرف المنسوب إليه .

ويتلخص من هذا : أنه ينسب إلى عجز المركب الإضافى فى ثلاث حالات : أن يكون كنية ، وأن يكون علماً بالغلبة ، وأن يكون النسب إلى الصدر مؤدياً إلى اللبس . وما عدا ذلك ينسب إلى صدره . وفى النسب إلى المركب بأنواعه — يقول الناظم :

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ ، وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَــــزْجاً ، وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إضَافَةً مَبـــدُوءةً بابْنٍ أَوَ اُبْ أوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانِى وَجَبْ
فِيمَا سِـوَى هَذَا انْسُبَنْ للأوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ ، كَعَبْدِ الأشْهَلِ)(*)

(*) «وصدر ما» وصدر معطوف على صدر جملة وما مضاف إليه «ركب» الجملة صلة ما «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف — أى تركيب مزج « ولثان » معطوف على لصدر « تمما» الجملة نعت لثان (*) «إضافة» مفعول تمما «مبدوءة» نعت لإضافة «بابن» متعلق بمبدوءة « أو اب » معطوف على ابن « أو ما » معطوف على ابن — أى أو مبدوءة بما .. إلخ « له » متعلق بوجب « التعريف » مبتدأ « بالثانى متعلق به « وجب » الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة ما ،
(*) فيما متعلق بانسبن « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « هذا » اسم إشارة مضاف إليه « للاول » متعلق بانسبن « ما » مصدرية ظرفية « لبس » نائب فاعل يخف .

(فصل) وإذَا نَسبتَ إلى مَا حُذِفَتْ لامه ـ رَدَدْتَهَا وُجوباً فى مسألتين إحداهما : أن تكونَ العينُ مُعتلة كشاة ، أَصلُهَا شَوْهَة[١] ؛ بدليل قولهم شِياه؛فتقول: شَاهِىٌ[٢] ، وأبو الحسن[٣] يقول:شَوْهِىٌّ؛ لأنه يَرُدُّ

أى انسب لصدر جملة « والمراد بها المركب الإسنادى » ، وصدر المركب المزجى وذلك بأن تلحق ياء النسب بالصدر دون العجز . ويكون النسب للثانى « وهو العجز » إذا كان متمما لمضاف هو : كلمة ابن ـ أو أب ، أو كان الصدر مما يستفيد التعريف من الثانى ـ وهو المضاف إليه . وينسب للصدر فيما سوى ذلك إذا أمن اللبس ؛ فإن خيف، لبس ـ نسب إلى العجز ، كعبد الأشهل .

هذا : وشذ بناء اسم على « فَعْلل » منحوتا من المضاف والمضاف إليه ، والنسب إلى تلك الصيغة.وحفظ من ذلك: تَيملىٌّ ، وعبدرىٌّ ، ومَرقسىٌّ ، وعَبْقسىٌّ ، وعبشمىٌّ وحضرمىٌّ ـ فى النسب إلى : تيم اللات ـ وعبد الدار ـ وامرىء القيس الكندى ـ وعبد القيس ـ وعبد شمس ـ وحضرموت . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وَتضحكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأن لَمْ ترى قبلى أَسِيراً يمانيا

فائدة

يقال للرجل إذا شاخ : « كُنْتِىٌّ » نسبة إلى قوله : كنت فى شبابى كذا وكذا. إلخ قال الشاعر :

فأصبحت كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً وَشَرُّ خِصَالِ المرء « كُنْتُ » وَ« عاجِنُ »

وهذا شاذ ، والقياس : كونياً . والعاجن : الذى يعتمد على أصابع يده عند قيامه من الكبر والضعف .

(١) فهى واوية العين ، حذفت لامها ـ وهى الهاء ـ للتخفيف وعوض عنها التاء ، ثم حركت الواو بالفتحة لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فصارت شَوَة ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) هذا عند سيبويه والجمهور وهو الراجح ، فهم يستبقون عند النسب ـ الضبط الطارىء على حروف الكلمة بسبب حذف بعض أصولها ، ولا ترجع الحروف إلى ضبطها الأصلى إذا رد المحذوف الذى كان سبباً فى تغيير بعض الحركات ، فتفتح العين هنا وإن سكنت فى الأصل ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٣) انظر التعريف به فى صفحة ١٤٦ جزء أول .

الـكلمةَ بعد ردِّ محذوفها إلى سكونها الأصلى(١) .

الثانية : أن تكون اللامُ قد رُدَّت فى تَثنية ، كأب وأبوان ، أو فى جمع تصحيح(٢) كسنَة وسَنَوات — أو سَنَهات ، فتقول : أَبَوِىّ وسَنَوِىّ — أو سَنَهِىّ . وتقول فى ذُو، وذَات : ذَوَوِىّ(٣) لأمْرَين: اعتلالِ العين — وردِّ اللام فى تَثنية ذات، نحو : (ذَوَاتَا أَفْنَانٍ)، وتقول فى أُخت : أَخَوِىّ — كما تقول فى أخ(٤) . وتقول فى بِنت : بَنَوِىّ — كما تقول فى ابن إذا رَددتَ محذوفَه(٥) ؛ لقولهم : أخوات وبنات — بحذف التاء والرَّدِّ إلى صيغةِ المذكَّرِ الأصلية(٦) . وسِرُّه(٧) أنَّ الصيغة كلَّهَا للتأنيث(٨) ؛ فوجبَ رَدُّهَا إلى صيغةِ المذكَّر(٩) ، كما وَجَبَ حذفُ

---

(١) وأصلها قبل حذف اللام التى هى الهاء : « شَوْهَة » فإذا ردت اللام رجعت الواو إلى ضبطها الأصلى وهو السكون ، ويمتنع قلبها ألفاً لعدم تحركها :

(٢) سواء كان لمذكر أو لمؤنث .

(٣) بفتح الذال والواو — باتفاق بين سيبويه ، وأبى الحسن الأخفش ؛ لأن أصل « ذو » عندهما — « فَعَل » بالتحريك ولامها ياء ، فترد اللام وتقلب ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً لأجل الياء كما فى فتى. و« ذات » هى « ذو » بزيادة التاء .

(٤) أى عند رد لامه المحذوفة . ولا يضر الالتباس بينهما ؛ لأن النحاة لايبالون بذلك فى النسب

(٥) ويلاحظ : أن الجبر فى « بنت » واجب مثل « أخت » — بخلاف « ابن » فإنه جائز فيه .

(٦) وقد سبق أن ما وجب رده فى الجمع — يجب رده فى النسب . وأصل بنات — بنوات ، قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ولم يفعل ذلك مع أخوات ؛ لأنها أقل استعمالا .

(٧) أى حكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر .

(٨) أى صيغة أخت وبنت : والتاء فيهما وإن كانت عوضاً عن اللام المحذوفة — فهى للالحاق بقُفْل وجذع ؛ إلحاقاً للثنائى بالثلاثى ، وتشعر بالتأنيث مع ذلك .

(٩) وذلك بحذف التاء فى النسب .

التاء فى مَكِّىّ وبَصْرِىّ ومُسلماتٍ[١] . ويونُس[٢] يقولُ فيهما : أُخْتِىّ وبِنتِىّ ؛ مُحْتَجًّا بأنّ التاء لغير التأنيثِ ؛ لأنّ قبلَهَا ساكنٌ صحيح[٣] — ولأنّهَا لا تُبدَل فى الوقفِ هاءً ، وذلك مُسلَّمٌ ؛ ولكنَّهم عامَلوا صِيغتَهما مُعاملةَ تاءِ التأنيثِ — بدليل مَسألة الجمع[٤] .

(١) أى فى النسب إلى مكة ، وبصرة ، وجمع المؤنث لمسلمة ؛ وذلك لئلا تقع تاء التأنيث حشواً . (٢) انظر التعريف به فى صفحة ٢٢٣ جزء أول .

(٣) أى وإذا كان ماقبل تاء التأنيث صحيحاً ـ يجب فتحه ؛ كضَيعة ـ وقصة ـ وفاطمة وحمزة ، ولا يسكن إلا إذا كان معتلا مثل « فتاة » .

(٤) فقد ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين ، وقالوا : أخوات وبنات ، ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا : أختات وبنتات . ورأى يونس جدير بالمحاكاة ؛ لأنه يمنع اللبس بين النسب إلى أخ وابن ـ وأخت وبنت . وفيما تقدم من رد اللام جوازاً ووجوباً ـ يقول الناظم:

(وَاجْبُرْ بِرَدٍّ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فى جَمْعَىِ التَّصْحِيحِ، أوْ فى التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَــذِى تَوْفِيَهْ
وَبِأَخٍ أُخْـــتاً ، وَبِابْنٍ بِنْتَا   أَلْحِقْ ، وَيُونسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)(*)

أى : اجبر برد اللام المحذوفة جوازاً فى المنسوب إليه ؛ إلا إذا كان الرد مألوفاً وواجباً فى التثنية أو فى جمعى التصحيح ؛ فحينئذ يجب توفية المجبور ـ وهو المحذوف

(*) « ما » اسم موصول مفعول اجبر «منه» متعلق بحذف الواقع صلة لما «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ـ أى اجبره جبراً ذا جواز « يك » فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف «رده» اسم يك « ألف » الجملة خبرها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام

(*) « فى جمعى التصحيح » فى جمعى متعلق بألف والتصحيح مضاف إليه «أو فى التثنية» معطوف على جمعى التصحيح « وحق مجرور » حق مبتدأ ومجبور مضاف إليه « بهذى » متعلق بتوفية الواقع خبراً للمبتدأ أو بمجبور واسم الإشارة إلى ما سبق من التثنية والجمع .

(*) وبأخ » متعلق بألحق « أختاً » مفعوله مقدم « وبابن » معطوف على بأخ « بنتا » معطوف على أختاً ـ من قبل العطف على معمولين لعامل واحد وهو جائز « ويونس » مبتدأ وجملة « أبى .. إلخ » خبره ، وقصر « التاء » للضرورة .

ويجوز رَدُّ اللام وتركُها فيما عدا ذلك[١] نحو : يَدٍ وَدمٍ وَشَفَةٍ . تقول : يَدَوِىّ ـ أو يدِىّ ، وَدمَوِىّ ـ أو دَمِىّ ، وَشَفِىّ ـ أو شفهِىّ قاله الجوهرى وغيره[٢] . وقَوْلُ ابن الْخبَّاز : إنه لم يُسمَع إلاَّ شَفَهِىّ بالردّ ـ لا يَدفَعُ ما قلناه[٣] إن سَلَّمناَهُ ؛ فإنَّ المسألة قياسيَّةٌ لا سماعية . ومَن قال : « إنَّ لامَها واو » فإنَّه يقول ـ إذا ردَّ ـ شَفَوِىّ ، والصوابُ ما قدمناه ؛ بدليل شاَفَهتُ والشِّفاه[٤] .

وتقول فى ابن ، وَاسْمٍ[٥] : ابنِىّ ـ واسمِىّ ، فإن رَدَدت اللام قلتَ : بَنَوِىّ وسَمَوِىّ[٦] بإسقاط الهمزة ـ لئلا يُجْمع بين العِوَض والمُعَوّض منه[٧] .

وإذا نَسبتَ إلى ما حُذِفت فاؤُه أو عينُه ـ رَدَدْتهما وُجوباً فى مسألة وهى : أن تكون اللّامُ معتلةً ، كـ«يَرَى» علماً وكـ«شِيَةٍ»[٨] ؛ فتقول

اللام ـ برد لامه إليه . وألحق أختا بأخ ، وبنتا بابن ـ فى رد المحذوف وحذف تاء التأنيث . ويونس يأبى حذف التاء وينسب إليهما على لفظيهما .

(١) وهو : ما صحت عينه ، ولم ترد لامه فى تثنية ولا فى جمع .

(٢) وأصل « يد » ـ يَدى ـ بسكون الدال ، حذفت اللام تخفيفاً بغير تعويض وتحركت الدال الساكنة . وأصل « دَم » ـ دَمْوٌ ، حذفت الواو تخفيفاً كذلك وحركت الميم . وأصل «شَفة» شفْه ، حذفت الهاء تخفيفا وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها .

(٣) أى من جواز الأمرين .

(٤) فإن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير ـ يردان الأشياء إلى أصولها .

(٥) أى : ونحوها ، مما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل ، مثل : إست .

(٦) الكثير المسموع : ضم السين أو كسرها ، أما الميم فمفتوحة .

(٧) فلا يصح أن يقال : أبنوىّ ـ واسموىّ .

(٨) أصل يَرى ـ يرْأى ، نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة

فى يَرَى : يَرَئِىّ ـ بفتحتين فكسرة ، على قولِ سيبويه فى إبقاء الحركة بعد الرَّدِّ[١] ، وذلك لأنه يصيرُ يَرَأَى بوزن جَمَزَى، فيجبُ حينئذ حذف الألِف[٢] . وقياسُ قول أبى الحسن يَرْئِىّ ـ أو يَرْأَوِىّ ؛ كما تقول : مَلْهِىّ ومَلهوِىّ[٣] . وتقول فى « شِيَةٍ » على قولِ سيبويه : وِشَوِىّ ، وذلك لأنَّكَ لمَّا رَدَدْتَ الواو ـ صار الوِشِى بكسرتين كإبِل ، فقلبت الثانيةُ فَتْحةً كما تفعل فى إبِل[٤] ، فانقلبت الياء أَلفاً ثم الألِفُ واواً[٥] . وعلى قول أبى الحسن : وِشْيِىّ[٦] .

وأصل « شية » وشى ، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة . والشية : العلامة ، وكل لون يخالف معظم اللون ـ من الفرس وغيره

(١) أى رد العين المحذوفة ـ وهى الهمزة .

(٢) لأنها رابعة متحرك ثانى ما هى فيه .

(٣) أى بحذف الألف، أو قلبها واواً؛ لأنه إذا رد المحذوف ـ وهو الهمزة ـ رجعت الفاء إلى سكونها الأصلى فيصير بوزن « جرجى » ، وألف المقصور الرابعة الساكن ثانى ما هى فيه ـ يجوز فيها الوجهان : حذفها ، وقلبها واوا .

(٤) أى إذا نسبت إليها ؛ وذلك لكراهة توالى كسرتين وياءين كما سبق .

(٥) لأن ألف المقصور الثالثة يجب قلبها واواً .

(٦) لأنه برد العين إلى سكونها الأصلى ـ يمتنع قلبها ألفا لزوال المقتضى له . وإلى « شية » وما فى حكمها ـ يقول الناظم :

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ)(*)

(*) « وإن يكن » شرط وفعله « كشية » خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول اسمها مؤخر « الفا » بالقصر مفعول عدم مقدم ، وجملة «عدم» صلة ما « فجبره » الفاء واقعة فى جواب الشرط و «جبره» مبتدأ مضاف إلى الهاء « وفتح عينه » عطف على جبره ومضاف إليه « التزم » الجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وأفرد ضمير التزم على معنى المذكور من جبره وفتح عينه . وضمير جبره وفتح عينه عائد على مدلول «ما» وهو الاسم المحذوف الفاء .

ويمتنعُ الرَّدُّ فى غيرِ ذلك ، فتقول فى سَهٍ وعِدَة[1] « وأصلُهما سَتَه وَوَعْد ـ بدليل أستاه ، والوَعْد » : سَهِىّ ـ لا سَتَهِىّ ، وعِدِىّ ـ لا وعْدِىّ ؛ لأنّ لامَهما صحيحة[2] .

وإذا سَمَّيت بثنائىّ الوَضع مُعْتلّ الثانى : ضَعَّفته قبل النَّسب[3] ، فتقول فى «لَوْ» و«كَىْ» — عَلَمَين : لوّ ، وكَىّ ـ بالتشديد فيهما ، وتقول فى « لا » علماً : « لاء » بالمد[4] ، فإذا نسبْتَ إليهنّ[5] قلتَ : لَوِّىّ — وكَيَوىّ[6] ولائىّ — أو لَاوِىّ[7] ، كما تقول فى النَّسبِ إلى الدَّوّ والْحَىّ والكساء : دَوِّىّ ، وَحَيَوِىّ ، وكِسائىّ — أو كِساوِىّ .

أى إذا كان الاسم المنسوب إليه محذوف الفاء معتل اللام ، مثل « شية » ـ وجب جبره برد فائه المحذوفة ـ وفتح عينه عند سيبويه والجمهور ، فتقول فى شية : «وِشَوِىّ»

(١) السَّه : العجز ـ أو حلقة الدبر . وعِدة : مصدر وَعَد ، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث .

(٢) فلم يرد المحذوف منهما ؛ فرقا بين النسبة إلى ما حذفت لامه ، وما حذفت عينه أو فاؤه .

(٣) وذلك بأن تزيد عليه مثله من جنسه

(٤) أى بإبدال ألف التضعيف همزة ؛ تخلصاً من تجاور ساكنين

(٥) وذلك بأن جعلتها أسماء لأشخاص يراد النسب إليهم ، أو أريد نسبة شخص إلى لفظها لإكثاره منها .

(٦) أى بلا إدغام ؛ لعدم اجتماع مثلين ؛ لأن الياء الزائدة تقلب واواً فى النسب .

(٧) لأن الزائد للتضعيف بمنزلة الأصلى ، والهمزة إذا كانت بدلا من أصل ـ يجوز فيها التصحيح والقلب واواً كما سلف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَضَاعِفِ الثَّانِىَ مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذُولِينٍ ، كَـ« لاَ » ، وَ« لاَئِى »)(*)

(*) « الثانى » مفعول ضاعف « من ثنائى » متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثانيه » مبتدأ « ذولين » خبر ومضاف إليه ، والجملة نعت لثنائى « كلا » جار ومجرور ، و« لا » مقصود لفظه ، متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ولائى » معطوف على « لا » وأصله بتشديد الياء وخفف فى الوقف.

(فصل) ويُنسَبُ إلى الكلمةِ الدالةِ على جماعةٍ على لَفْظِها؛ إن أَشبَهت الواحدَ؛ بكونها اسمَ جمع[1] كقومِىّ ورَهْطىّ، أو اسمَ جنسٍ كشجَرِىّ[2] أو جمع تكسيرٍ لا واحدَ له كأبابِيلىّ[3]، أو جارياً مَجرى العَلَم كأنصارِىّ[4]. وأمّا نحو: كِلَاب وأَنْمار — عَلَمَين[5] —

أى إذا نسب إلى ثنائى الوضع معتل الثانى — وجب تضعيفه؛ فتقول فى «لا» علما: «لائى» بإبدال الألف الثانية همزة.

هذا: وإذا كان الثانى صحيحا مثل «كم» و «هل»؛ فإن جعل الثنائى علما للفظ وقصد إعرابه — وجب تضعيف الحرف الثانى، تقول: أكثرت من «الكمّ — ومن الهلّ» كما تقول فى المعتل: أكثرت من اللاءَ. وإن جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه فلا يضعف الثانى، تقول: جاءنى «كم» ورأيت «هلا».

وخلاصة ما ذكره المصنف فى المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله:

(ا) أن محذوف الفاء والعين: يجب فيه الرد إذا كانت لامه معتلة؛ كشية، ويرى — علمين. ويمتنع الرد إن كانت اللام صحيحة؛ نحو: عِدة، وسَنة.

(ب) ومحذوف اللام، يجب فيه رد المحذوف؛ إن رد فى التثنية، كأب — وأخ. أو فى الجمع بالألف والتاء، كأخت — وبنت — وسنة. أو كانت عينه معتلة نحو: شاة و «ذو». ويجوز الرد فيما عدا ذلك. أما ثنائى الوضع فقد سبق حكمه قريبا.

(١) سواء كان له مفرد من لفظه مثل. صَحْبِىّ وركْبِىّ — أم لا كمثال المصنف.

(٢) ومثله: تُركى — وروميّ .. إلخ — فى النسبة إلى شجر، وترك، وروم.

(٣) الأبابيل: الجماعات، وقيل مفرده إبّالة — وهى الحزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير فى تضامها. ومثل أبابيل: عباديد — وهم الجماعات المتفرقة من الناس ومن الخيل — تذهب فى كل وجه. (٤) فقد صار علما بالغلبة على القوم المعروفين من أهل المدينه — أنصار الرسول عليه الصلاة والسلام، ومثله «الأصولى»، نسبة إلى الأصول؛ فقد غلب على العلم المعروف حتى صار كالعلم عليه.

(٥) أى وضعا للقبيلتين المعروفتين، ومثلهما: مدائن — اسم بلد بالعراق. ومعافر ابن مُرّ — أخو تميم بن مر.

فليس مِمَّا نحنُ فيه ؛ لأنه واحدٌ ، فالنسبُ إليه على لَفْظِه من غير شُبْهة وفى غير ذلك يُرَدُّ المكسَّرُ إلى مفرده، ثم يُنسب إليه؛ فتقول فى النَّسب إلى فرائض ، وقبائل ، وحُمْر : فَرَضِىّ وقَبَلِىّ — بفتح أوَّلهما وثانيهما[1] وأَحْمَرِىّ — وحَمْراوِىّ[2]

---

(١) وذلك لردها إلى فريضة وقبيلة ، فحذفت الياء والتاء فى النسب — ومن الخطأ قولهم: فرائضى — وكتبى ، وآفاقى، فى النسب إلى كتب، وآفاق ، والقياس: كتابى وأفقى

(٢) وذلك لأن «حُمرا» إما جمع أحمر — أو حمراء، والنسب إلى أحمر — أحمرى، وإلى حمراء — حمراوى بقلب الهمزة واوا .

وفى النسب إلى جمع التكسير يقول الناظم :

(وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ)[*]

أى إذا أردت النسب إلى الجمع، فجىء بمفرده وانسب إليه ، وهذا إن لم يشابه هذا الجمع الواحد بالوضع ؛ بأن يكون علما كأنمار — أو جاريا مجرى العلم كأنصار . وهذا الذى ذهب إليه المصنف والناظم — مذهب البصريين . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته — بدون رد إلى مفرده ؛ لأن النسب إلى المفرد قد يوقع فى لبس . وقد قرر مجمع اللغة العربية الأخذ برأى الكوفيين ، ورأى أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أدق فى التعبير عن المراد — من النسبة إلى المفرد؛ فيقال — مثلا — فى النسبة إلى الدول : الدولى ، وفى النسبة إلى الملوك : الملوكى ، ولا سيما أن النسب إلى الجمع قد كثر فيما مضى ، وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ، فقد قيل : الدوانيقى — لأبى جعفر المنصور الخليفة العباسى ، وقيل لغيره : الكرابيسى — والأنماطى — والثعالبى — والجواليقى ... إلخ ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . وإنما ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع .

(*) «الواحد» مفعول اذكر مقدم «ناسباً» حال من فاعل اذكر المستتر «للجمع» متعلق بناسبا «يشابه» فعل الشرط مجزوم بلم وفاعله يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول يشابه «بالوضع» متعلق بيشابه والباء بمعنى «فى» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه مع أن الشرط مضارع للضرورة

(فصل) وقد يُستغنَى عن ياء النَّسب بصَوغ المنسوبِ إليـه على « فَعَّال » ، وذلك غالبٌ فى الحِرَف ؛ كَبَزَّاز — ونجَّار — وعَوَّاج[1] وعَطَّار ، وشذ قوله :

* ولَيس بذِى سَيْفٍ وليس بِنَبَّالِ *[2]

---

(١) البزّاز: بائع البز ؛ وهو الثياب، أو متاع البيت ـ من الثياب ونحوها. والعواج: بائع العاج . وأمثلة « فعّال » كثيرة ، كحدّاد ـ ونجار ـ ونساج ـ ولبان ... إلخ ومع كثرتها لا يجيز سيبويه القياس عليها . أما المبرد فيجيز القياس على ما سمع .

وقدقرر مجمع اللغةالعربى: أن «فعّال» يصاغ قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشىء، فإن خيف لبس بين صانع الشىء وملازمه ـ كانت صيغة «فعّال» للصانع ، وكان النسب بالياء لغيره ، فيقال: «زجّاج» لصانع الزجاج، و«زجاجىّ» لبائعه. ويجوز أن يزاد على آخره تاء للدلالة على الجماعة فيقال : الحدّادة ـ والنجّارة ـ والبقّالة ـ والعطّارة ، ومنه : البغّالة ؛ وذلك لأن الجماعة مؤنثة .

(٢) عجز بيت من الطويل لامرىء القيس الكندى ـ يصف رجلا بلغه أنه توعده، وهو من شواهد سيبويه ، وصدره :

* وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِى بِهِ *

اللغة والإعراب . فيطعننى ـ بضم العين من باب نصر ، وقيل بفتحها . بنبال : بصاحب نبل ـ وهى السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها . والنابل : الذى يبرى السهام. «بذى رمح» بذى خبر ليس على زيادة الباء ورمح مضاف إليه، وكذلك «بنبال» « فيطعن » يطعن فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية فى جواب النفى .

والمعنى : أن هـذا الشخص الذى يتوعدنى لا أبالى به ؛ لأنه ليس من أهل السلاح ولا من رجال الحرب .

والشاهد : فى قوله « بنبال »؛ حيث استعمل فى الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل ، والغالب أن تصاغ هذه الصيغة من أسماء الحرف . كالنجارة ، والعطارة ؛ للدلالة على الانتساب إليها . قال الأشمونى : إن « فعال» هنا قام مقام « فاعل» ، كلابن وتامر ، وقد بناه على « فعّال » للمبالغة .

أى بذى نَبْل ، وحَمل عليه قومٌ : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[١] . أو على « فَاعِـل » ، أو على « فَعِل » — بمعنى ذِى كـذا ؛ فالأولُ كـتامِرٍ — ولَابِنٍ ـ وطَاعِمٍ — وكاسٍ[٢] والثانى كَطَعِمٍ — ولَبِنَ — ونَهِرٍ ، قال : * لَسْتُ بِلَيْلِىٍّ وَلَـكِنِّى نَهِرْ *[٣]

(١) أى بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم فى ذلك : أن « فعال » هنا لو كانت للمبالغة لـكان النفى منصباً عليها فيـكون المعنى : ماربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الـكثرة وحدها دون أصل الظلم وهذا فاسد؛ لأنه سبحانه منزه عن الظلم قليلا كان أو كثيراً . ٤٦ ـ فصلت

وقيل : إن « فعال » بمعنى « فاعل » ، وعدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاة الجور ، وبأن العبيد جمع كثرة ، فجىء فى مقابلته بالـكثرة .

(٢) أى صاحب تمر ـ ولبن ـ وطعام ـ وكسوة . قال الحطيئة :

وَغَرَرْتَنِى وَزَعَمْتَ أَنْـ ... ـكَ لَابِنٌ فى الصَّيْفِ تَامِرِ

أى كثير اللبن والتمر ، والفرق بين « فاعل » هذا فى النسب ـ وبين اسم الفاعل: أن الثانى يفيد العلاج ويقبل تاء التأنيث ـ بخلاف الأول .

(٣) صدر بيت من الرجز ، استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، وعجزه :

* لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَـكِنْ أَبْتَكِرْ *

اللغة والاعراب . بليلى : منسوب إلى الليل ـ أى لا أعمل فيه . نهر : أى أعمل بالنهار . أدلج الليل : أسير فيه ، والدلج : السير من أول الليل . ابتـكر : أدرك النهار من أوله ، والابتـكار : المبادرة إلى الشىء . « بليلى » خبر لست على زيادة الباء «نهر» خبر لـكن ، وسكن لضرورة الشعر .

والمعنى : أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولـكنه يزاول عمله بالنهار ، ولا يسير بالليل، وإنما يقوم مبـكراً ليدرك النهار من أوله ؛ حيث النشاط والقوة بعد الراحة .

وقد يكون المراد : أنه ليس من اللصوص أو الفتاكين الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام ـ بعيدين عن أعين الرقباء ، ولـكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم .

والشاهد : فى « نهر »، فإنه على وزن « فَعِل » على معنى المنتسب إلى النهار وهذه الصيغة تغنى عن ياء النسب ، فهى بدل « نهارى ». والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، ولا يقاس عليهما ؛ لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما .

(فصل) وما خَرَج عما قرَّرناه فى هذا الباب — فشاذٌّ ؛ كقولهم : أَمَوِىٌّ - بالفتح[(1)] وبِصْرِى - بالكسر[(2)] ودُهْرِىٌّ للشيخ الكبير - بالضم[(3)] ومَرْوَزِىٌّ - بزيادة الزاى[(4)] ، وبَدَوِىٌّ - بحذف الألف[(5)] ، وجَلُولِىٌّ وحَرُورِىٌّ — بحذف الألف والهمزة[(6)] .

وفى الصيغ الثلاث يقول الناظم :

(وَمَعَ « فَاعِلٍ ، وَفَعَّالٍ ، فَعِلْ » فى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ)[(*)]

أى قد يستغنى عن الياء - بصوغ الاسم على «فاعل» - أو «فَعَّال» - أو «فَعِل» يعنى صاحب كذا . وقد يستغنى عن ياء النسب أيضاً : « مِفْعال » كقولهم : امرأة معطار - أى ذات عطر ، و « مِفْعيل » كقولهم : ناقة مِحْضير - أى ذات حُضر وهو الجرى و « فَعَال » بقلة ، ومنه يمانى - فى يمنى ، بتخفيف ياء النسب وحذف إحدى الياءين والإتيان بدلها بألف ، وشآمى - فى شامى ، بياء واحدة ساكنة .

(١) والقياس ضم الهمزة - نسبة إلى أُمية .

(٢) والقياس فتح الباء نسبة إلى البصرة ، وسمع الكسر - ولكن الفتح أفصح وعليه فلا شذوذ .

(٣) والقياس فتح الدال نسبة إلى الدّهر .

(٤) نسبة إلى مدينة « مَرْو » بفارس ، ومثله : رَبّانى . وفَوْقانى ، وسُفْلانى ، وتحتانى - نسبة إلى الرب ، وفوق ، وسفل ، وتحت . وصنعانى - فى صنعاء - وبحرانى - فى البحرين ، ورُوحانى - فى الروح - وصيدلانى - فى الصيدلة - وجَوّانى وبَرّانى - فى النسبة إلى جوّ بمعنى البيت ، وبَرّ بمعنى الخارج ... إلخ .

(٥) نسبة إلى البادية .

(٦) الأول منسوب إلى «جَلولاء» - قرية بفارس ، والثانى إلى «حَروراء» - قرية بظاهر الكوفة . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(*) «ومع فاعل» مع ظرف حال من ضمير أغنى وفاعل مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل « فعل » مبتدأ « فى نسب » متعلق بأغنى الواقع خبراً عن المبتدأ «عن الياء» متعلق بأغنى وقصر للضرورة « فقبل » الفاء عاطفة ، قبل فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل مستتر فيه .

وَغَـــيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّراً   عَلَى الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)(*)

أى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما سبق تقريره ، يقتصر فيه على الذى ورد منقولا عن العرب مسموعا عنهم ، ولا يقاس عليه كما ذكرنا .

هذا : وهنالك جموع لحقت آخرها تاء عوضاً عن ياء النسب ، لأن مفرداتها كانت منسوبة؛ مثل : الأزارقة ـ الأشاعرة ـ المهالبة ـ المشارقة ـ المغاربة .

وإذا كان المنسوب مؤنثاً أتى بتاء التأنيث بعد ياء النسب ؛ للدلالة على ذلك إن لم يوجد مانع ، تقول : قرأت بحوثاً علمية عميقة ، لباحثات عربيات ؛ فمهن المصرية ، والسورية ، والكويتية ، والفلسطينية . . . الخ

الأسئلة والتمرينات

١ ـــ عرف النسب . واشرح التغييرات التى تحدث بسببه ، وبين الغرض منه ـ مع التمثيل .

٢ ـــ تحذف لأجل النسب أشياء من آخر الاسم . اذكر هذه الأشياء ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ ـــ كيف تنسب إلى المركب ؟ وإلى الجمع واسم الجنس ؟ اشرح ذلك بالأمثلة .

٤ ـــ ما حكم الياء المشددة فى آخر الاسم إذا نسب إليه ؟ اشرح أحوالها المختلفة التى مرت بك ، ووضح بالأمثلة .

٥ ـــ بين حكم المقصور والممدود عند النسب ، واشرح قول الناظم :

وَالأَلِفَ الجَـــائِزَ أَربعاً أَزِلْ   كذاكَ « يا » المنقوص خامِساً عُزِلْ

٦ ـــ كيف تنسب إلى « فَعيلة » ، و « فُعيلة » ؟ و « فَعولة » ، مثل ـ واشرح رأى ابن قتيبة ، ورأى المجمع اللغوى فى هذا .

٧ ـــ وضح حكم النسب إلى محذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، وابسط القول فى بيت الناظم :

وضَاعِفِ الثَّانِىَ من ثُنَائِى   ثانيــــهِ ذُولِينَ كَلاَ وَلاَئِى

(*) « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « أسلفته » الجملة صلة ما « مقررا » حال من الهاء فى أسلفته « على الذى » جار ومجرور متعلق باقتصر « ينقل » الجملة صلة « منه » متعلق بينقل . وهو فى موضع النيابة عن الفاعل « اقتصرا » فعل ماض للمجهول ، ونائب فاعله يعود إلى غير ، والجملة خبر غير ، والألف للاطلاق .

٨ — هنالك صيغ يستغنى بها عن ياء النسب ، اذكر هذه الصيغ ، وبين فيم تستعمل غالباً ؟

٩ — فيما يأتى شواهد للنسب ، وضح الشاهد ، وبين المنسوب إليه على ضوء ما عرفت .

قال تعالى : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانىّ . كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب) . كان عنترة العبسى فارساً جاهليًّا . وكان الأصمعى لغويًّا بارعاً . وكان الأشبيلى عروضيًّا ماهراً وكان الصنهاجى صاحب الأجرومية المعروفة — نحويًّا كوفيًّا .

كليني لِهَمّ يا أميمةُ ناصب ... وليل أقاسيه بطىء الكواكب

تزوجتها راميّة هُرمزيّة ... بفضلة ما أعطى الأمير من الرّزق

إذا ما غَضبنا غَضبة مُضَريّة ... هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

إذا المرئى شبّ له بنات ... عقدن برأسه إبَةً وعارا

١٠ — قال المتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، ويصف كتيبة :

ومَلْمُومة سَيْفيّة ربَعيّة ... تَصيحُ الحصَى فيها صياحَ اللقالق

ملمومة : مجموعة . اللقالق : نوع من الطيور ، والمفرد : لقلق — أو لقلاق .

وقال أيضاً .

وأهْوى من الفتيان كلّ سَميذَع ... نجيب كصَدْرِ السّمهرِىّ المقوّمِ

١١ — انسب إلى الكلمات الآتية ، واشرح قاعدة النسب إلى كل منها .

رب . حدائق . ناحية . أبو الفداء . جاد المولى . طبرية . سيمة . فرنسا . شتاء . جرجا . ثريد . حسناء . غنى . رضوى . معدة . راية . قلادة . عشواء . سلمان . دية . ابن عمر . عبدالجليل . مدينة . طليطلة . البحرين . ثان . جاد الرب . بنى سويف . معهد التربية .

١٢ — سمع عن العرب ما يأتى :

ربّانى فى النسبة إلى « رب »				تحتانى وفوقانى فى النسبة إلى تحت وفوق			
بَدوىّ	«	«	البادية	قُرَشى	«	«	قريش
الرازى	«	«	الرّى	قُروى	«	«	قرية

طائى فى النسبة إلى طَيِّء   بَصرى فى النسبة إلى البصرة
حَضرمى « « حضرموت   مَروزى « « مَرْو
حَقّانى « « حَق   رُوحانىّ « « رُوح

فهل هذا جار على قواعد النسب التى مرت بك ؟ وإذا كان فيها تغيير وشذوذ عن هذه القواعد ، فما هو ؟ اشرح ذلك .

١٣ — ضع فى المكان الخالى فى العبارات الآتية : اسماً منسوباً ملائماً للمعنى ، واذكر المنسوب إليه .
كان لاختراع القنبلة .. والصواريخ .. والسفن .. والطائرات .. وغير ذلك من أنواع التقدم .. أثر كبير فى الحروب .. التى تدور رحاها فى العالم بين المستعمرين .. والشعوب .. ينذر بالويل .. ويقضى على صفاء الحياة .

١٤ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل « نموذج » .

الكلمة	النسب	الكلمة	النسب	الكلمة	النسب
سَخىّ	سَخَوِىٌّ	عصا	عَصَوِىّ	إطسا	إِطَسِىٌّ
كليلة	كُلَيلِىٌّ	ربا	رِبَوِىٌّ		إِطَسَوِىٌّ
ربيعة	رَبَعِىّ	سيد	سَيِّدِىٌّ		إِطَسَاوِىٌّ
بنى سويف	سوَيفِىٌّ	أولياء	وَلَوِىٌّ	قنا	قِنَوِىٌّ
غَىّ	غَوَوِىٌّ	كنائس	كَنَسِىٌّ	ابن عبّاس	عَبَّاسِىٌّ
هواء	هوَائىٌّ	أسماء	سَمَوِى	بادية	بَادِىٌّ
خلاق	خُلُقِىٌّ	هديّة	هَدَوِىٌّ		بَادَوِىٌّ
قرية	قَرَوِىّ	ثانٍ	ثانِىٌّ ـ ثانَوِىٌّ	جزيرة	جَزَرِىٌّ
وفاء	وَفَاوِىّ	بيداء	بَيْدَاوِىٌّ	مهندسون	مُهَندِسِىٌّ
فتية	فَتَوِىٌّ	جاد المولى	جادِىٌّ	مدرسة الزراعة	زِرَاعِىّ
بُثَينة	بُثَنِىّ	شمس الدين	شَمْسِىٌّ	مصطفى	مُصْطَفِىّ
عبد الحميد	حَمِيدِىّ	علىّ	عَلَوِىّ	نهاية	نِهَائِىّ

١٥ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل بعد النسب .
شعرى . حسناء . بيضة . معى . غنى . فرنسا . كتب . رى . بردى . ثريد . شبرا . دينا .

(باب الوقف)(١)

إذا وقَفْتَ على مُنوَّنٍ(٢) فأرجَحُ اللغاتِ وأكثرُها : أن يُحذَفَ

باب الوقف

(١) الوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ إما لتمام الغرض من الكلام، أو لقصد الاستراحة، أو لتمام النظم في الشعر والسجع في النثر، وغير ذلك من الأغراض، وهو أنواع كثيرة، أظهرها ثلاثة :

(ا) اختيارى، وهو الذى يقصد لذاته وبمحض الاختيار، وقد قسمه القراء إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن. فالتام هو الذى يكون عند تمام الكلام ولا تعلق له بما بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وأكثر ما يكون فى رءوس الآى وانقضاء القصص. وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف الكافى. وإن كان هذا التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن. ويتطلب الوقف أنواعاً من التغيير ترجع غالباً إلى ثمانية أشياء، وهى: الحذف ــ والزيادة ــ والسكون ــ والنقل ــ والتضعيف ــ والروم ــ والإشمام ــ والإبدال .

وقد ذكر المصنف سبعة منها، وجمعها بعضهم فى بيت فقال :

نَقل، وَحَذف، وإسكان، ويتبعها التضعيف، والرَّوم، والإشمام، والبدل

(ب) اضطرارى، وهو الذى لا يقصد أصلاً ـ بل يلجأ إليه الإنسان للضرورة، مثل انقطاع النفس، ويسميه القراء: الوقف القبيح؛ لأنه قد يفسد المعنى.

(جـ) اختبارى، وهو : الذى لا يقصد لذاته؛ بل يقصد به الاختبار الشخصى؛ هل يحسن الشخص الوقوف على نحو : « عَمّ » ، و « فِيمَ » ، و « اقتضاءَم » ، (ألا يسجدوا) ــ بالتخفيف ، ونحو ذلك مما يتوهم أنه لفظ واحد ، وهو فى الواقع أكثر ؟ ــ أو لا .

والنوع الأول هو المراد هنا ، والمقصود فى هذا الباب .

(٢) الموقوف عليه إما أن يكون منوناً أو غير منون ؛ فإذا وقف على منون ــ غير مؤنث بالتاء ــ ففيه ثلاث لغات . ذكر المصنف إحداهن ــ وهى الفصحى .

والثانية: الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، وهى لغة ربيعة غالباً .

والثالثة: الوقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ــ وواواً بعد الضمة ــ وياء بعد الكسرة، وهى لغة الأزد . أما المؤنث بالتاء فسيأتى حكمه قريباً، وأنه لا يوقف عليه إلا بالإسكان.

تنوينُه بعد الضمةِ والـكسرةِ[١] ؛ كهذا زَيْد — ومررت بزيْد. وأن يبدلَ ألفاً بعدَ الفتحةِ ؛ إعرابيةً كانت كرأيتُ زيداً — أو بنائيةً كـ « إيهاً — وَوَيهاً »[٢] . وشَبّهوا « إذَنْ» بالمنوّنِ المنصوبِ — فأَبْدَلُوا نُونَهاَ فى الوَقف ألفاً . هذا قولُ الجمهور[٣] . وزَعَم بَعضُهم أَنَّ الوقفَ

(١) ويسكن ما قبل التنوين .

(٢) معنى «إيهاً» — انـكفف ، ومعنى «ويهاً» — أعجب . انظر ٣٢٥ — جزء ثالث.
وقد أشار الناظم إلى هذه اللغة بقوله :

(تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَـلْ أَلِفَـاَ   وَقْفَاً ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْـذِفَا)(*)

أى : إذا وقفت على اسم منون ، وكان التنوين بعد فتحة — فأبدله ألفاً فى الوقف؛ واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح « وهو الضم والـكسر » ، وسكن ما قبله .

هذا : والمقصور المنون يوقف عليه بالألف فى الأحوال الثلاثة . وهذه الألف بدل من التنوين على قول ، وبدل من لام الـكلمة على قول آخر . وعند سيبويه والجمهور : بدل من التنوين فى حالة النصب ، وبدل من لام الـكلمة فى حالتى الرفع والجر .

ويظهر أثر هذا الخلاف فى الإعراب؛ فعلى أنها بدل من التنوين — يعرب الاسم بحركات مقدرة على الألف المحذوفة للساكنين ، وعلى أنها المنقلبة عن الياء — يعرب بحركات مقدرة على الموجودة ؛ لأنها حينئذ محل الإعراب .

(٣) واختاره الناظم ، وإليه أشار بقوله :

(وَأَشْبَهَتْ « إذاً » مُنَوَّنَاً نُصِبْ   فَأَلِفَاً فى الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ)(*)

أى : أن « إذاً » أشبهت الاسم المنون المنصوب ، فقلبت نونها ألفاً فى الوقف كما يقلب تنوين المنصوب .

(*) « تنويناً » مفعول أول اجعل « إثر » ظرف متعلق باجعل « فتح » مضاف إليه « ألفا » مفعول اجعل الثانى « وقفا » مفعول لأجله — أو حال من ضمير اجعل بتأويل واقفاً « وتلو » مفعول احذف مقدم « غير فتح » مضاف إليه « احذفا » فعل أمر مبنى على الفتح لنون التوكيد المنقلبة ألفاً فى الوقف .

(*) « إذا » فاعل أشبهت « منوناً » مفعوله ، وجملة « نصب » نعت منوناً « فألفاً » مفعول قلب الثانى مقدم « فى الوقف » متعلق بقلب « نونها » مبتدأ ومضاف إليه ، وجملة « قلب » خبر ونائب فاعله هو المفعول الأول ، وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جائز فى الضرورة

عليها بالنُّون[١] . واختارَه ابنُ عُصفور ، وإجماع القُرَّاء السَّبعةِ على خِلافه[٢] . وإذا وُقِفَ على هاءِ الضَّمير ؛ فإن كانت مفتوحةً ثَبَتَتْ صِلَتُهَا[٣]؛ وهي الألف ؛ كرَأيتُهَا — ومررتُ بها . وإن كانَتْ مَضمومةً أو مكسورةً حُذِفَت صِلتها؛ وهي الواوُ والياءُ[٤] كرأيتُهْ — ومَرَرْتُ بِهْ إلاَّ في الضَّرورةِ[٥] فيجوزُ إثباتُهَا كقوله :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرجاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ[٦]

(١) أى : لأنها بمنزلة « أن » الناصبة للمضارع ، والتنوين لا يدخل فى الحروف . ونقل هذا عن المازنى والمبرد ، وعلى ذلك تكتب بالنون . وإن وقف عليها بالألف كتبت بالألف .

(٢) فقد أجمعوا على الوقف بالألف فى نحو : (ولن تفلحوا إذاً أبداً) ٢٠: الكهف وفى رسمها خلاف؛ فقيل: تكتب بالألف كما فى المصحف الإمام وهذا هو الكثير ، وقيل : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها — وإن أعملت كتبت بالنون ، وقيل: بالعكس ؛ لأنها عند الإلغاء تلتبس بإذا الشرطية .

(٣) وهى حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها .

(٤) ووقف على هاء الضمير بالسكون .

(٥) أى ضرورة الشعر ، وإنما يكون ذلك فى آخر العروض — أو الضرب .

(٦) بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج — أو بيتان من مشطور الرجز .

اللغة والاعراب . مهمة : هو المفازة البعيدة التى يشق السير فيها — والبلد القفر ، قيل: سميت بذلك لأن سالكها يقول لرفقته « مَهْ مَهْ » — أى كف عن الكلام. مغبرة : كثر فيها الغبار — وهو التراب . أرجاؤه : نواحيه — جمع رجا بالقصر وهى الناحية . « ومهمه » الواو واو رب « مهمه » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حرف الجر الشبيه بالزائد « أرجاؤه » فاعل بمغبرة ومضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون أرضه» لون اسم كأن وأرضه مضاف إليه « سماؤه » خبر كأن ومضاف إليه .

والمعنى : أن هذا المهمه قد عمه الغبار وانتشر فيه ، وارتفع غباره كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه ، فحذف المضاف وقلب التشبيه للمبالغة .

وقوله :

تجاوزْتُ هِنداً رَغبةً عن قِتَالِهِ إلى مَلِكٍ أَعشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ (١)

وإذا وُقِفَ على المنقوصِ وجَبَ إثباتُ يائِه في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكونَ محذوفَ الفاء ؛ كما إذَا سَمَّيتَ بمضارع « وَفَى » أو « وَعَى » ؛ فإنك تقولُ : هذا يَفِي ، وهَذا يَعِي — بالإثبات ؛ لأنَّ أَصلَهُمَا : يَوْفِي ويَوْعِي ، فحُذِفت فاؤُهما(٢) ، فلو حُذِفت لامُهما لـكان إجْحَافاً .

والشاهد : في أرجاؤه وسماؤه ؛ فقد أثبت في كل منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف ، وذلك لضرورة الشعر ، والـكثير حذف الصلة، والوقف بالسكون .

(١) بيت من الطويل— لم ينسب لقائل فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة والاعراب . هند : علم رجل ؛ بدليل تذكيرضميره وصرفه . أعشو إلى ضوء ناره : أستدل عليها ببصر ضعيف ، والعشا : سوء البصر بالليل والنهار — كالعشاوة ، والعشواء : الناقة التي لاتبصر أمامها ، وعشا النار وإليها : رآها ليلا من بعيد فقصدها مستضيئاً بها،« رغبة » مفعول لأجله « إلى ملك » جار ومجرور متعلقان بتجاوزت ، وجملة « أعشو » صفة لملك. والمعنى واضح بعد ما ذكر من شرح

والشاهد : في « قتاله — وناره » حيث أثبت الهاء فيهما — التي هي صلة الضمير المـكسور — في الوقف للضرورة . وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ في الإضْمَارِ)(*)

أى : احذف عند الوقف — في غير الضرورة —صلة هاء الضمير ؛ إن كانت مضمومة أو مكسورة ، ووقف على الهاء ساكنة . وإن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف .

(٢) أى لوقوعها بين عدوتيها : الياء المفتوحة ، والـكسرة .

(*) «لوقف في سوى » متعلقان باحذف « اضطرار » مضاف إليه «صلة » مفعول احذف « غير الفتح » غير مضاف إليه والفتح مضاف إليه أيضا « في الإضمار » متعلق بصلة .

الثانية : أن يكونَ محذوفَ العَينِ ؛ نحو : « مُرٍ » — اسم فاعل من أَرَى ، وأصلُه: مُرْئى بوزن مُرْعِى، نُقِلَتْ حركةُ عَينِه — وهى الهمزةُ — إلى الراء ، ثم أُسقِطَت[1] . ولم يَجُز حذفُ الياء فى الوقفِ لما ذَكَرنا[2] .

الثالثة : أن يكونَ منصوباً ؛ مُنَوَّناً كان نحو: (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) — أو غَيرَ منوَّنٍ نحو : (كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[3] . فإن كان مرفوعاً أو مجروراً — جازَ إثباتُ يائه وحذفُها ، ولكنَّ الأرْجَحَ فى المنوَّنِ الحذف[4] نحو: هذا قاضْ — ومررتُ بقاضْ ، وقرأ ابن كثير: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى — وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِى)[5] .

والأرْجَحُ فى غيرِ المنوَّنِ الإثبَاتُ[6] كهذا القاضِي — ومررتُ بالقاضِي.

---

(١) أى حذفت الهمزة للتخفيف ، ثم الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين .

(٢) أى من أن فى ذلك إجحافاً بالكلمة ؛ لإبقائها على حرف واحد .

(٣) إنما وجب إثبات الياء فيهما وقفاً ؛ لتحصنها فى الأول بالألف ، وفى الثانى « بأل »

(٤) لأن الياء غير ثابتة فى الوصل ، والوقف موضع راحة يحتاج إلى التخفيف فلا يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل . وهذا رأى سيبويه والمتأخرين — وهو الراجح .

(٥) أى بإثبات الياء فيهما . وهذا إذا لم يكن المنقوص محذوف العين وإلا تعين الرد كما سبق . الآيتان : ٧ ، ١١ من سورة الرعد

(٦) وقرىء : (وهو الكبير المتعال — يوم التناد) — بالحذف فيهما ، ويدخل تحت غير المنون : ما سقط تنوينه بدخول أل ، كمثال المصنف : وما سقط تنوينه للنداء نحو : يا قاضى — أو لمانع الصرف ، نحو : رأيت جوارى بالنصب — أو للاضافة ، نحو : هذا قاضى مصر ، ويترجح فى هذا — الحذف كالمنون . وفى حالة النصب لا يقلب تنوينه ألفاً لضعفه ، بل يوقف عليه بالياء .

وإلى ما تقدم من حكم الوقف على المنقوص — يشير الناظم بقوله :

(فصل) ولك فى الوَقفِ على المحرَّكِ الذى ليسَ هاءَ التأنيث(١) — خمسةُ أوجه :

أحدها : أن تَقفَ بالسكون وهو الأصلُ . ويتعيَّنُ ذلك فى الوقف على تاء التأنيث(٢) .

الثانى : أن تَقفَ بالرَّومِ ، وهو : إخفاء الصَّوْتِ بالحرَكة(٣) ،

(وَحَذْفُ «يَا»المَنْقوصِ ذِى التَّنْوِينِ ـ مَا لَمْ يُنْصَبَ ـ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)
(وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِى نَحْوِ مُرٍ ـ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِى)(*)

أى : أن حذف ياء المنقوص المنون ــ غير المنصوب ــ أولى من الإثبات ، فإن كان منصوباً أبدل تنوينه ألفاً . والمنقوص غير المنون بالعكس ، فإن كان غير منصوب فالإثبات أولى من الحذف . وإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة . وأشار بقوله :

(... وفى * نحو مرٍ لزوم ردّ اليا اقتفى) .

إلى أنه إذا كان المنقوص المنون محذوف العين « كمر » أو محذوف الفاء ــ وجب إثبات الياء عند الوقف .

(١) أما هى فيوقف عليها بالسكون ويحذف تنوينها ، مثل : فاطمة ــ وقائمة .

(٢) لأنه لا يتأتى فيها الأوجه الأخرى ، وسيوضح المصنف ذلك بعد .

(٣) وذلك بأن تشير إليها بخفة وسرعة ، وترومها مختلساً لها ولا تتمها ، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، فهى أكثر من الإشمام الآتى ؛ لأنها تسمع فيدركها الأعمى الصحيح السمع ــ والبصير ؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف به يكون متحركا . وسمى الروم روما ؛ لأنك تروم الحركة ولم تسقطها

(*) «وحذف» مبتدأ «يا المنقوص» مضاف إليه «ذى التنوين» ذ نعت المنقوص والتنوين مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف

(*) «وغير» مبتدأ «ذى التنوين» مضاف إليه «بالعكس» متعلق بمحذوف خبر «وفى نحو» متعلق باقتفى «مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ «رد اليا» مضاف إليه ، وجملة «اقتفى» خبر المبتدأ .

ويجوزُ في الحركاتِ كلِّهاَ — خلافاً للفراء في منعهِ إياه في الفتحةِ[١]، وأكثرُ القُرَّاء على اختيار قوله .

الثالث : أن تقفَ بالإِشْمَامِ ، ويَخْتصُّ بالمضمومِ .

وحقيقتُه : الإشارةُ بالشَّفتين إلى الحركة بُعَيدَ الإسكانِ — مِن غير تَصْويت[٢] ؛ فإنَّما يُدْركُه البصيرُ .

الرابع : أن تقفَ بتضعيفِ الْحرفِ الموقوفِ عليه[٣] ، نحو : « هذا خالدّ — وهو يجعَلّ »، وهو لغةٌ سَعديَّةٌ . وشرطُه خمسة أمور، وهِيَ:

أَلاَّ يكونَ الموقوفُ عليه همزة[٤] كخَطَأ ورَشَأ[٥] . ولا ياء كالقاضِي . ولا واواً كيدعُو . ولا أَلِفاً كيَخْشَى . ولا تالياً اسكونٍ[٦] كزيْدٍ وعَمْرو .

---

(١) فيمتنع الوقف عنده على لا ريب — إن الله — يؤمنون .

(٢) وكيفيته : أن تضم الشفتين مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس ؛ ليراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة ، ولذلك لايدركه إلا البصير.

وهو مشتق من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيأت العضو للنطق بها.

والغرض منه ومن الروم : الفرق بين الساكن أصالة ، والمسكن لأجل الوقف .

(٣) أى بتشديده، وذلك بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام .

(٤) لأن الهمزة لاتدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام لثقلها ، والحرص على إظهارها لخفائها، وتدغم إذا كانت عيناً كسأل .

(٥) الرشأ محركة : الظبي إذا قوى ومشى مع أمه ، والجمع أرشاء . وشجرة تسمو فوق القامة . والرشاء : حبل البئر .

(٦) وذلك لئلا يجتمع ثلاث سواكن : المدغم وهو المزيد للتضعيف ، وما قبله ، وما بعده . قال الصبان : ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم في قوله تعالى : « مستطر » في أول سورة القمر .

الخامس : أَن تَقِفَ بنَقْلِ حركةِ الحرفِ إلى ما قَبلَه[١] ؛ كقراءة بعضهم : (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ)[٢] ، وقوله :

* أَنَا ابْنُ ماوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ *[٣]

وشرطُه خمسة أمور أيضاً ، وهيَ : أن يكون ما قبل الآخِر ساكناً. وأن يكون ذلك الساكنُ لايتعذرُ تحريكُه ، ولا يُستَثْقَلُ. وأَلاَّ تكونَ الحركةُ فتحةً[٤] . وأَلاَّ يُؤَدِّيَ النَّقلُ إلى بناءٍ لا نَظيرَ له .

---

(١) أى نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله (٢) سورة العصر

(٣) صدر بيت من الرجز . استشهد به سيبويه، ونسبه لبعض السعديين ولم يعينه ، ونسبه ابن السيد لعبد الله بن ماوية الطائى ؛ ونسبه الصاغانى لفدكى بن عبد الله المنقرى ، وعجزه :

* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ *

اللغة والاعراب . النقر : صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بالفارس ؛ ويكون بلصق طرف اللسان بأعلى الحلق، ثم فتحه والتصويت به ــ أثافى : جمع أثفية ــ : وهى العدد الكثير والجماعة من الناس . والأثفية أيضاً : الحجر يوضع عليه القدر . ويقال: رماه بثالثة الأثافى ــ أى بالشر كله . زمر : جمع زمرة ــ وهى الجماعة. «أنا» ضمير منفصل مبتدأ « ابن ماوية »ابن خبر وماوية مضاف إليه «إذا » ظرف بمعنى حين والعامل فيه ــ مافى ابن ماوية من معنى شجاع أو مقدام ، « النقر » فاعل جد .

والمعنى : أنا الشجاع المقدام إذا اضطربت الخيل بفرسانها وجاءت جماعات متتابعة ، وذلك عند الهيجاء ، واشتداد رحى الحرب .

والشاهد : فى « النقر » فإن أصله بسكون القاف وتحريك الراء بالضمة للاعراب فنقلت الضمة من الراء إلى القاف للوقف .

(٤) أى الحركة التى يراد نقلها ؛ لأن المفتوح إذا كان منونا ــ يلزم من النقل حذف ألف التنوين ، وحمل غير المنون عليه .

وكذلك يشترط أن يكون المنقول منه صحيحاً ، فلا نقل فى نحو : «ظبي ــ ودلو» .

فلا يجوز النَّقلُ فى نحو: هذا جَعفَرْ؛ لتحرُّكِ ما قَبله(١). ولا فى نحو: « إنسان — ويَشُدّ — ويَقولُ — ويَبيعُ » ؛ لأنَّ الألِفَ والمُدغَم لا يَقبلانِ الْحركة ، والواوُ المضمومُ ما قَبلها ، والياء المكسورُ ما قبلها تُستثقلُ الحركة عليهما. ولا فى نحو : « سَمِعتُ العِلْمَ » ؛ لأنَّ الحركة فتحةٌ . وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش(٢) .

ولا فى نحو: هذا عِلْم؛ لأنه ليس فى العربية «فِعُل» — بكسرِ أوَّله وضَمّ ثانيه. ويختصُّ الشرطان الأخيران(٣) بغير المهموزِ ؛ فيجوزُ النَّقلُ فى نحو : لِلّٰهِ الذى يُخْرِجُ الْخَبْءَ — وإن كانت الحركة فتحةً، وفى نحو: هذا رِدْءٌ — وإن ادَّى النَّقلُ إلى صيغة « فِعُل »(٤) ومَن لم يثبت فى أوزانِ الاسمِ «فُعِل» — بِضَمةٍ فكسرةٍ ، وزَعم أنَّ الدُّئِل منقولٌ عن الفعل — لم يُجزْ فى نحو « بِقُفْلٍ » — النقلَ(٥) ويجيزُه فى نحو : « بِبُطْء » ؛ لأنَّه مَهمُوزٌ(٦) .

---

(١) أى : والمحرك لا يقبل حركة أخرى . وهذا احتراز لقوله : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً . ويجوز فى لغة لخم نقل الحركة إلى متحرك، ومن ذلك قول الشاعر :

من يأتمر للخير فيما قَصَدُه   تحمد مساعيه ويعلم رشَدُه

فقد نقل حركة الهاء فى قصده — وهى الضمة — إلى الدال وهى متحركة قبل النقل . (٢) وذلك طردا للباب .

(٣) وهما : ألا تكون الحركة فتحة ، وألا يؤدى النقل إلى بناء لا نظير له فى العربية .

(٤) وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب . والردء : العون — والردء: العدل الثقيل (٥) لأنه يصير بعد النقل «بقُفِل» .

(٦) لأن عدم النظير فى النقل من الهمزة مغتفر لثقلها . والبطء : ضد السرعة .

ومع هذا فالنقل قليل فى كلام العرب ولم يقرأ به فى القرآن إلا فى كلمتين: الصبر ـ والعصر قيل : ولعل السبب فى ذلك ، ما يترتب عليه من تغيير بناء الكلمة فى الظاهر ، وما يلزم من نقل حركات الإعراب إلى وسط الكلمة ـ ومحلها المألوف آخر الكلمة .

وفيما تقدم من الوقف على المتحرك ـ يقول الناظم :

(وَغَيْرَ «هَا» التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً ، إِنْ قَفَا
مُحَرَّكاً ، وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ
وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقَلا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِى الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ)(*)

أى : إذا وقف على اسم متحرك الآخر ـ غير هاء التأنيث ـ فلك فى الوقف عليه خمسة أوجه : التسكين . والروم . والإشمام فيما حركته ضمة . والتضعيف فى غير ما آخره همزة ، أو حرف علة ، وينبغى أن يلى حركة . والوقف بالنقل بشرط أن يكون ماقبله ساكناً لا يمتنع تحريكه ، وألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة .

ويجيز الكوفيون الوقف بالنقل مطلقاً ، ولا يجيزه البصريون إذا كانت الحركة فتحة ـ إلا إذا كان الآخر مهموزاً . ويمتنع الوقف بالنقل إذا أدى إلى بناء غير موجود فى العربية إلا إذا كان الآخر همزة . وقد ذكر المصنف أمثلة موضحة لذلك كله .

(*) «و غير» مفعول لمحذوف يفسره سكنه «هاالتأنيث» مضاف إليه «من محرك» متعلق بسكنه «أوقف» معطوف على سكنه «رائم التحرك» رائم حال من فاعل قف والتحرك مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله (*) «أو أشمم» معطوف على قف «الضمة» مفعول أشمم «أوقف» عطف على اشمم «مضعفاً» حال من فاعل قف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «ما» اسم موصول مفعوله «همزاً» خبر ليس واسمها يعود إلى ما ، والجملة صلة الموصول «أو عليلا» معطوف على همزاً «قفا» ـ أى تبع ـ فعل الشرط وفاعله يعود إلى ماليس همزاً . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام (*) «محركاً» مفعول قفا «وحركات» مفعول انقلا مقدم «انقلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بالنون المنقلبة ألفاً للوقف «لساكن» متعلق بانقلا «تحريكه» مبتدأ ومضاف إليه «لن يحظلا» الجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لساكن (*) «ونقل فتح» نقل مبتدأ وفتح مضاف إليه «من سوى» متعلق بنقل «المهموز» مضاف إليه «لا يراه بصرى» الجملة خبر المبتدأ «وكوف» مبتدأ وحذفت منه ياء النسب للضرورة «نقلا» الجملة خبر والألف للاطلاق (*) «والنقل» مبتدأ «يعدم» فعل الشرط «نظير» نائب فاعله «ممتنع» خبر ، وجواب الشرط محذوف «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «فى المهموز» متعلق بيمتنع الواقع خبراً لليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ ـ وهو ذاك .

(فصل) وإذا وُقِفَ على تاء التأنيث[١] الْتُزِمت التـاء ؛ إن كانت متصلة بحرف كثُمَّتْ[٢] ، أو فعلٍ كقامَتْ ، أو باسمٍ وقبلها ساكنٌ صحيح كأُخْت وبِنْت[٣] . وجاز إبقاؤُهَا وإبدالها إن كان قبلَهَا حَرَكَة[٤] نحو : تَمْرَة ــ وشجَرَة ، أو ساكنٌ معتلٌ نحو : صَلاة ــ ومسامات[٥] لكن الأرجح فى جَمْع التصحيح كمسامات ، وفيما أَشْبَهَهُ[٦] ــ وهو اسمُ الجمع ، وما سُمِّىَ به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً ؛ فالأوَّل كأولات ، والثانى كعَرَفات وأذرعات[٧] ، والثالث كهيْهَات ؛ فإنَّها فى التقدير جمع هَيْهَة ، ثم سُمِّى بها الفعل ــ الوقفُ بالتاء . ومن الوقفِ بالإبدالِ قولهم : «كيف الإخوة والأخَوَاه ؟» ، وقولهم: «دَفْنُ البنَاه من المَكْرُمَاه»[٨]

---

(١) المراد : التاء التى تدل على التأنيث ولو بحسب الوضع؛ فتشمل تاء المبالغة مثل راوية ، وزيادة المبالغة كعلاّمة .

(٢) ومثلها : رُبَّت ــ وإملاّت ــ ولات. وأجاز الكسائى الوقف على «لات» ــ بالهاء وأجاز ابن مالك فى الكافية ، وأبو حيان: الوقف على ربت وثمت ــ بالهاء ؛ قياساً على لات

(٣) وكون تائهما للتأنيث ــ لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً .

(٤) ولا تكون الحركة إلا فتحة .

(٥) ولا يكون هذا الساكن المعتل إلا ألفاً ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك فهى كالمتحرك تقديراً .

(٦) أى فى الدلالة على متعدد فى الحال ، مثل : « أولات » ــ أو فى الأصل مثل : « عرفات » ــ أو فى التقدير « كهيهات » .

(٧) هما : جمعا عرفة وأذرعة تحقيقاً : وعرفة : موقف الحجاج على بعد حول اثنى عشر ميلا من مكة ، وأذرعة : قرية بالشام

(٨) تعبير المصنف يوهم أن هذا ليس بحديث . وقد روى الطبرانى عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال : « الحمد لله » وذكره .

وقرأ الكسائى والبَزّى[١] : (هَيْهَاه)[٢] ، والأرجح فى غيرها[٣] الوقفُ بالإبدال[٤] . ومن الوقف بتركه ـ قراءةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ وحمزة (إنَّ شَجَرَتْ)[٥] ، وقال الشاعر :

وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ من بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ
كانَتْ نفوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ[٦]

(١) هو الإمام ـ أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزى المكى ، مقرىء مكة ومؤذن المسجد الحرام. كان أستاذاً محققاً ضابطاً متقناً، روى عنه ابن قُنْبُل ، وتوفى سنة ٢٥٠ هـ . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

(٣) أى فى غير جمع التصحيح ، وما أشبهه ؛ سواء كان ذلك الغير مفردا كمسلمة ـ أو جمع تكسير كغلمة .

(٤) أى بإبدال التاء هاء ؛ فرقاً بينها وبين التاء الأصلية. (٥) ٤٣ ـ سورة الدخان

(٦) بيتان من الرجز، لأبى النجم العجلى ـ الراجز المشهور :

اللغة والاعراب ـ أنجاك : خلصك . مسلمة : علم رجل، ولعله مسلمة بن عبد الملك ابن مروان. الغلصمة : اللحم بين الرأس والعنق ، أو الموضع الناتىء فى رأس الحلقوم . « الله » مبتدأ « أنجاك » الجملة خبر «بكفى» متعلق بأنجى مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للوقف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « مسلمت » مضاف إليه « من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » كافة للبعد عن الإضافة، أو مصدرية، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مضاف إليه ـ ببعد ـ أى من بعد كون نفوس .. إلخ « وبعدمت » معطوف عليه للتوكيد . وأصله « بعد ما » فأبدلت ألف « ما » المصدرية هاء ، ثم الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وما بين ذلك توكيد أيضاً « أمت » مفعول ثان لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع منها سكون الوقف ؛ ونائب فاعله يعود إلى الحرة .

والمعنى : أن الله سبحانه خلصك من الموت وما لاقيت من الشدة بيدى هذا الشجاع البطل ـ مسلمة ، من بعد ما كانت أرواح القوم على وشك الخروج ، وكادت الحرائر أن تسبى وتصبح إماء :

والشاهد: فى مسلمت ـ والغلصمت ـ وأمة؛ حيث لم تبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء، بل

(فصل) ومِن خصائص الوقف اجتلابُ هاء السَّكت[1]، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفِعل المُعَلّ بحذف آخره؛ سواءٌ كان الْحَذفُ للجزم نحو: لم يَغزُهْ ـ ولم يَخْشَهْ ـ ولم يَرْمِهْ، ومنه: (لَمْ يَتَسَنَّهْ)[2] — أو لأجل

أبقيت على حالها. وفى حكم الوقف على تاء التأنيث ـ يقول الناظم فى إجمال كعهده:

(فى الْوَقْفِ «تَا» تَأْنِيثِ الِاسْمِ «هَا» جُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ، وَمَا   ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى)(*)

أى: إذا وقف على اسم فيه تاء التأنيث، ولم يكن قبلها ساكن صحيح ـ بأن كان ما قبلها متحركاً أو ساكناً معتلا بالألف ـ وقف عليه بالهاء، وإن كان ماقبلها ساكناً صحيحاً ـ وقف عليه بالتاء. ويقل الوقف بالهاء على جمع التصحيح المؤنث وما يشبهه والأرجح الوقف عليهما بالتاء، أما غيرهما من المفرد وجمع التكسير ـ فبالعكس.

(١) وذلك للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف، وسميت بذلك لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة.

(٢) هذا على القول بأنه من السنة، وأن لامه واو محذوفة، وأصله يتسنّو، قلبت الواو ألفاً ثم حذفت للجازم فلحقته هاء السكت فى الوقف. ٢٥٩ ـ سورة البقرة

ويرى الحجازيون: أن الهاء فى يتسنه أصلية وهى لام الفعل، والفعل مجزوم بالسكون. وقيل: أصل «يتسنه» يتسنّن ـ بثلاث نونات، من الحمأ المسنون، أبدلت النون الثالثة ألفاً لاجتماع الأمثال، ثم وقف عليه بالهاء. وقيل: إن لام «سنه» هاء، والهاء فى «يتسنه» أصلية. ومعنى لم يتسنه: لم يتغير الطعام والشراب بمرور السنين.

(*) «فى الوقف» متعلق بجعل «تا» بالقصر مبتدأ «تأنيث الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر مفعول جعل الثانى مقدم «جعل» نائب فاعله يعود إلى تاء التأنيث، وهو المفعول الأول، والجملة خبر المبتدأ «يكن» فعل الشرط مجزوم بلم واسمه يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» متعلق بوصل الواقع خبراً ليكن «صح» الجملة صفة لساكن (*) «فى جمع تصحيح» فى جمع متعلق بقل وتصحيح مضاف إليه «وما» اسم موصول معطوف على جمع «ضاهى» الجملة صلة ما «وغير» مبتدأ «ذين» مضاف إليه والإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه «بالعكس» متعلق بانتمى الواقع خبراً عن المبتدأ

البِنَاءِ نحو : اغْزُهْ ـ وَاخشَهْ ـ وَارْمِهْ ، وَمِنْه : (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)(١) .

والهاءُ في ذلك كلِّه جائزةٌ لا واجبةٌ ـ إلاَّ في مسألة واحدةٍ، وهي: أن يكونَ الفعلُ قد بَقِيَ على حَرفٍ واحد، كالأمر من وَعَى يَعِي؛ فإنك تقول: « عِهْ »(٢) قال الناظمُ: « وكذا إذا بقي على حرفَيْنِ أحدُهما زائدٌ نحو : لم يَعِهْ ». انتهى(٣) . وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وُجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ ـ وَمَنْ تَقِ)(٤) بتركِ الهاء .

---

(١) اقتده : فعل أمر من يقتدى . والهاء ساكنة للسكت ، ومن كسرها فهي ضمير المصدر ، وفيها الإشباع وعدمه. من الآية: ٩٠ ـ سورة الأنعام

(٢) أصله : اوعى ، حذفت الياء للبناء على الأمر ، والواو حملا على المضارع لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، وبقي عين الكلمة بعد حذف فائها ولامها . ومثلها : « فِهْ » ـ أمر من الوفاء ، و « قِهْ » ـ من الوقاية ، و « إه » أمر من وأى يئى ـ بمعنى وعد يعد . ومثال ما بقى منه الفاء فقط « رَه » أصله: ارأه، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت ، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها

(٣) أي كلام الناظم في غير الألفية .

(٤) أي في قوله تعالى في الآية ٢٠ من سورة مريم : (ولم أكُ بغيا) . وفي الآية ٩ من سورة غافر : (ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته) .

وفي هذا الموضع من لحاق هاء السكت في حالة الوقف ـ يقول الناظم :

(وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوماً ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا)(٥)

(*) « بها السكت » بها متعلق بقف والسكت مضاف إليه « على الفعل » متعلق به كذلك « المعل » نعت لفعل « بحذف آخر » متعلق بالمعل ومضاف إليه « من » اسم موصول مفعول أعط « سأل » الجملة صلة من

(*) « وليس » اسمها يعود إلى لحاق هاء السكت « حتما » خبرها « في سوى » متعلق بحتما « ما » اسم موصول مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « أو كيع » عطف عليه « مجزوماً » حال من كيع « فراع » فعل أمر مبنى على حذف الياء « ما » اسم موصول مفعول راع « رعوا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف ـ أي الذي رعوه .

الثانى : « ماَ » الاستفهاميَّة المجرورةُ ؛ وذلك أنَّه يجبُ حذفُ أَلِفهاَ إذا جُرَّت[1] نحو : « عَمَّ ـ وفيم ـ وَمجِىءَ مَ جِئْتَ »[2] ، فرقاً بينها وبين «ما » الخبرية[3] فى مثل: «سأَلْتَ عمّا سألت عنه» فإذا وقفتَ عليها ألحقتهاَ الهاء حِفظاً للفتحة الدالةِ على الألف . ووجَبَت إن كان الخافِضُ اسماً[4] كقولك: فى «مَجِىءَ مَ جئت، واقتضاءَ مَ اقْتَضَى »: مَجِىءَ مَهْ ـ واقتضاء مَه

أى ؛ يجوز الوقف بهاء السكت على الفعل الذى حذف آخره للجزم أو للبناء ، كقولك فى لم يعط : لم يعطِه ـ وفى أعط : أعطِه . ولا يلزم ذلك إلا إذا بقى الفعل على حرف واحد ، مثل : «عِ » أمر من وعى ، تقول فيه : « عِه » . أو على حرفين أحدهما زائد مثل « يَعِ » مجزوما تقول : لم يعِهْ . والصحيح عدم لزومها فيما بقى على حرفين أحدهما زائد مثل « يع» مجزوماً، تقول : لم يَعِه . والصحيح عدم لزومها فيما بقى على حرفين كما أوضح المصنف .

(١) سواء جرت بحرف أو بإضافة ، وقد مثل لهما المصنف . وبعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة ، فإذا وقف لا يقف إلا بالألف. وقد جاء على هذه اللغة قول حسان :

عَلَى ماَ قام يَشْتُمُنِى لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ فى رَمادِ

ويشترط ألا تركب مع « ذا » وإلا امتنع الحذف ؛ نحو : لماذا تسافر؟ ـ على ماذا تلومنى؟ وقال الشاطبى : حذف الألف من المجرورة بالاسم ـ جائز لا واجب.

(٢) « مجىء » مفعول مقدم لجئت ، وقد تقدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدير ـ وهو الاستفهام ، والأصل: « جئت مجىء مَ » وهو سؤال عن صفة المجىء ـ أى على أى صفة جئت ؟

(٣) تشمل . الموصوله كمثال المصنف ، والشرطية نحو : بما تسر أسر ، والمصدرية، نحو : عجبت مما تشرب ؛ فلا يحذف ألف شىء من ذلك . ونقل المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة؛ لكثرة الاستعمال، يقول كثير من العرب: سَل عَمَّ شئت.

(٤) لبقائها على حرف واحد .

وتَرَجَّحَت إن كان حرفاً[1] نحو: (عَمَّ يَتَسَاءلُونَ)، وبها قرأ البزِّى[2].

الثالث: كلُّ مبنيٍّ — على حركةٍ — بناء دائماً — ولم يُشْبِه المُعْرَب[3]، وذلك كياء المتكلم[4] وكَهِيَ، وَهُوَ — فيمن فتحهن، وفى التنزيل: (مَاهِيَهْ — مَالِيَهْ — سُلطَانِيَهْ)[5] وقال الشاعر:

* فَمَا إنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ *[6]

---

(١) لأن الجار إذا كان حرفاً كان كالجزء منها فكأنها على حرفين.

(٢) انظر صفحة ١٩٢. وإلى هذا الموضع يشير الناظم بقوله:

(وَ«مَا» فِى الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْماً فى سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ، كَقَوْلِكَ: اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)(*)

أى إذا جرت «ما» الاستفهامية — وجب حذف ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار — لحقتها هاء السكت. وهذه الهاء غير لازمة إذا كان الجار حرفاً، نحو: «عَمَّه — وفِيمه»، وعَمْ — وفِيمَ، والإثبات أجود. وتجب إن كان الخافض اسماً، نحو: «اقتضاءمه»

(٣) القيود ثلاثة، وسيذكر المصنف محترزاتها، فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت.

(٤) الأصل فيها: البناء على الحركة، وسكونها أحيانا عارض للتخفيف.

(٥) «ماهيه» من الآية ١٠ من سورة القارعة (وما أدراك ماهيه)، «ماليه وسلطانيه» من الآيتين: ٢٨، ٢٩ من سورة الحاقة (ما أغنى عنى ماليه — هلك عنى سلطانيه).

(٦) عجز بيت من المتقارب، لسيدنا حسان بن ثابت الأنصارى — شاعر الرسول — فى الفخر، وصدره:

(*) «وما» مبتدأ «فى الاستفهام» متعلق بمحذوف نعت لما — أى ما المستعملة فى الاستفهام. «جرت» فعل الشرط «حذف ألفها» الجملة جواب الشرط، وجملتا الشرط وجوابه خبر المبتدأ «وأولها» فعل أمر مبنى على حذف الياء، و «ها» مفعوله الأول «لها» مفعوله الثانى. «إن تقف» شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه.

(*) «وليس» اسمها يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء فى الوقف «حتما» خبرها «فى سوى» متعلق بحتما «ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «انخفضا» صلة «باسم» متعلق بانخفضا «كقولك» خبر لمبتدأ محذوف «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته الى واجب التصدير «م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض وفاعله «هو» أى اقتضى أى اقتضاء.

ولا تدخلُ فى نحو : جاء زيد لأنَّه مُعرب[1] . ولا فى نحو : اضْرِب ولم يَضْرِب ؛ لأنه ساكن[2] . ولا فى نحو : لا رَجُلَ — ويازيدُ — وَمِنْ قبلُ وَمِن بعدُ ؛ لأنَّ بناءهُنَّ عارِضٌ[3] . وشذَّ قولُه :

* إذا ما ترَعْرَعَ فينَا الغُلَامُ *

اللغة والاعراب . ترعرع : تحرك ونشأ ؛ والمراد : قارب البلوغ . الغلام : الصبى والأنثى غلامة « إذا » شرطية « ما » زائدة بعد إذا « ترعرع » فعل الشرط « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط و « ما » نافية « إن » زائدة « من » استفهام مبتدأ « هوه » ضمير منفصل فى محل رفع خبر والهاء للسكت ، والجملة نائب فاعل « يقال » :

والمعنى : إذا بلغ الصبي منا الحلم ، لا يسأله أحد عن نفسه ؛ لأنه يشتهر ويعرف له شأنه وقدره فى المجتمع الذى يعيش فيه .

والشاهد : فى « هوه » حيث لحقت هاء السكت الضمير ؛ لتبقى حركة البناء — وهى الفتحة — على حالها ؛ كما لحقت « سلطانيه وماليه » على لغة فتح ياء المتكلم .

هذا : وإذا كانت ياء ساكنة؛ فإن كانت فى فعل جاز فيها إثبات الياء ساكنة وهو الأجود، تقول: أكرمنى وعلّمنى . وجاز حذفها وهو حسن ؛ لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها نحو : أكرمَن وعلمَن . قال الأعشى :

* ومِنْ شانِيءٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إذَا ما انْتَسَبْتُ إليه أنكَرَن *

يريد : أنكرنى . والشانىء : المبغض

وإن كانت فى اسم نحو : هذا كتابي ومحمد صديقى — لم يجز حذفها عند كثير من العلماء؛ فلاتقل! هذا كتاب؛ لأن الحذف يوقع فى لبس، فلايدرى—أهو مفرد أومضاف؟ وأجاز سيبويه ثبوت الياء ساكنة وحذفها ؛ لأن اللبس يزول عند الوصل .

وإن كانت فى حرف فكذلك ، وإن كانت محذوفة فى الوصل بقيت على الحذف فى الوقف نحو : (يا عباد فتقون) . الآية : ١٦ — سورة مريم

(١) أى بالحركات، وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت، وتلحق المثنى والمجموع على حده ؛ تقول : مسلمانه— ومسلمونه؛ لأن إعرابهما بالحروف .

(٢) أى : وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة .

(٣) فالحركة فيها شبيهة بحركة الإعراب فى العروض ؛ لأنها جاءت بسبب شيء

* أُرْمَضُ مِن تحتُ وَأَضْحَى مِن عَلُهْ * (١)

فَلَحِقت ما بُنِى بناء عارضاً ؛ فإنَّ « عَلُ » من باب قَبْلُ وبَعْدُ ، قاله الفارسى والناظم .وفيه بَحثٌ مذكور فى « باب الإضافةِ » .

يشبه العامل وتزول بزواله ، فلا تدخلها هاء السكت ، وعلى ذلك لا تدخل اسم «لا» ، ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى من الظروف لقطعه عن الإضافة ، كقبل ـ وبعد ، ولا العدد المركب كخمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب كما بينا.

(١) عجز بيت من الرجز، نسبه العينى لأبى ثروان، وقد ورد فى أرجوزة منسوبة لأبى الحجنجل ، وصدره :

* يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لا أُظَلَّـلُهُ *

اللغة والاعراب . لا أظلله : أى لا أظلل فيه ، وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه . أرمض: من رمضت قدمه ـ إذا احترقت بالرمضاء ، وهى الأرض الشديدة الحرارة ، ويقال : أرمضته الرمضاء ـ أى أحرقته . وأضحى : أتعرض للشمس وقت الضحى . وفى بناء أرمض وأضحى للمفعول أو للفاعل ـ بحث طويل فى الصبان فارجع إليه إن شئت . «يا » حرف تنبيه ، أو للنداء والمنادى محذوف، «رب» حرف جر شبيه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة « لى » جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلله»أظلَّلُ فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا، والهاء مفعول ثان على التوسع ـ أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «تحت» ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ـ أى : من تحتى «عله» مبنى كذلك على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذاً ؛ لأنه غير مبنى بناء دائماً .

والمعنى : رب يوم يمر علىّ لا أنعم فيه بشىء يظللنى ؛ أعانى ألم الرمضاء فى قدمى ، وحر الشمس وقت الضحى على رأسى .

والشاهد : فى قوله « من عله » ؛ حيث لحقت هاء السكت لفظ « عل » وهى مبنية بناء عارضاً ، وذلك شاذ . ومن العلماء من قال: إن هذه الهاء ليست هاء السكت ولكنها بدل من الواو التى هى لام الكلمة؛ لأن أصل «عل» عَلْو، فلما أريد الوقوف عليها ردت لامها وقلبت هاء للوقف .

ولا فى الفعل الماضى ، كَضَرَبَ وقَعَدَ[١] ؛ لمشابهتِهِ بالمضارع ؛ فى وقوعِهِ صِفةً — وَخَبَراً — وَحالاً — وَشَرْطاً .

(مسألة) قد يُعطَى الوصلُ حُكمَ الوقف[٢] وذلك قليلٌ فى الكلام، كثيرٌ فى الشِّعر[٣] ؛ فمِنَ الأوَّل : قراءةُ غير حَمْزَةَ والكسائى (لَمْ يَتَسَنَّه

١) أى لأنه مبنى على حركة ، وذلك عند سيبويه والجمهور . وجوز بعضهم لحاق الهاء له مطلقاً ؛ لأن حركته لازمة . وقيل : إن أمن اللبس بهاء الضمير ، نحو : قعده— جاز ؛ لأن « قعد » لازم فلا يتعدى للمفعول به ، حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به — وإلا فلا ، كضربه . وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله :

(وَوَصْلَ ذِى الْهَا أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُـــرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَـــيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ ، فى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا)(*)

أى : أجز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب ، وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة . واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة ، ومعنى المدام : « الدائم الملتزم »

(٢) أى : من إسكان مجرد — أو مع الروم — أو مع الإشمام ، ومن تضعيف — ونقل ، ومن اجتلاب هاء السكت .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَرُبَّمَا أُعْطِى لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا)(*)

أى قد يعطى الوصل حكم الوقف ، وذلك قليل فى النثر كما يشير إليه التعبير بربما ،

(*) «ووصل» مفعول أجز مقدم «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «الها» نعت لذى أو بدل «بكل» متعلق بأجز « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « حرك » الجملة صلة أو صفة «تحريك بناء» تحريك مفعول مطلق وبناء مضاف إليه «لزما» فاعله يعود على بناء والألف للاطلاق والجملة صفة لبناء (*) «ووصلها» مبتدأ ومضاف إليه « بغير» متعلق به «تحريك بنا» مضاف إليه « أديم » فعل ماض للمجهول والجملة نعت لتحريك بنا ، وجملة « شذ» خبر المتبدأ « فى المدام » — متعلق باستحسنا ، ونائب فاعله يعود إلى وصل هاء السكت

(*) « لفظ » نائب فاعل أعطى ، وهو مفعوله الأول « ما » اسم موصول مفعول الثانى « للوقف » متعلق بمحذوف صلة « نثراً » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل— أى ذا نثر « منتظما » حال من فاعل فشا العائد إلى الإعطاء المفهوم من أعطى .

وَانْظُرْ — فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ)[١] — بإثباتِ هاءِ السكت فى الدَّرج[٢] ،

ومن الثانى قوله : * مِثْلَ الْحريقِ وَافقَ القَصَبَّا *[٣]

أصله القَصَب — بتخفيف الباء ، فقَدَّرَ الوقف عليها فشدّدها ، على حَدِّ قولهم فى الوَقفِ : «هذا خالدّ» بالتشديد ، ثم أَتِى بحرفِ الإطلاق — وهو الألِف ، وبَقِى تضعيفُ الباء .

---

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة (فانظر إلى طعامك وشرابك لم يَتَسَنَّه ، وانظرُ إلى حِمَارِكَ) ، ومن الآية ٩٠ من سورة الأنعام (أُولئِكَ الذينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ، قُلْ لا أسْأَلُكُمْ عليهِ أجْراً) فاش وكثير فى النظم .

(٢) ولهذا ذكر : «وانظر» فى الآية الأولى ، و «قل» فى الثانية؛ ليبين الوصل .

(٣) بيت من مشطور الرجز ، لرؤبة بن العجاج — كما فى سيبويه ، وقيل: لغيره ، وذكر النحاة أن قبله :

* لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا *

والذى فى اللسان وغيره : أنه من أبيات هى :

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا فى عامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أخْصَبَّا

إنَّ الدَّبى فَوقَ المُتونِ دَبَّا كَأنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

* أو الحريقُ وَافَقَ القَصَبَّا *

ومن هذا يتبين : أنه حدث شىء من التغيير والتحريف فى النقل ولم يحقق .

اللغة والاعراب . جدبا : جدباً . والجدب : القحط بانقطاع المطر ويبس الأرض أخصبا : أخصب ونما فيه الزرع . الدَّبى : أصغر الجراد والنمل ، يقال : أرض مُدْبية — أى كثيرتهما ، ومدبية — أكل الدبى نبتها . المتون : الظهور ، جمع متن ، والمراد متون الأودية . دبا : مشى مشيا هينا . اسلحب : امتد وملأ الأودية . والمسلحب : الطريق البين الممتد . الحريق : النار المشتعلة . القصبا : القصب ، وهو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا . « جدبا » مفعول — أرى، « أو الحريق » معطوف على السيل . « وافق » أى صادف — الجملة فى محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول وافق .

والمعنى : لقد خفت أن أرى فى عامنا هذا قحطا وجدبا بسبب انقطاع المطر ، بعدما أخصبت الأرض ونما فيها الزرع ؛ فقد مشى الجراد ودبت الحشرات فوق متون الأودية ، وانتشرت ؛ كأنها السيل حين يجرى ، أو الحريق صادف قصبا فأسرع الاشتعال وامتدت نيرانه .

والشاهد : فى القصبا ؛ حيث شدد الباء وضعفها مع وصلها بألف الإطلاق ، مع أن التضعيف لا يكون إلا فى حالة الوقف ، ولكن الشاعر أعطى الوصل حكم الوقف .

هذا : ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء — إلا ما روى عن أبى عمرو — أنه وقف على قوله تعالى : (وتواصوا بالصبر) — بكسر الباء .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الوقف واذكر أنواعه ، وما الذى يقصده النحويون من هذا الباب ؟

٢ — كيف تقف على الاسم المنون ، وعلى « إذا » ، وعلى تاء التأنيث ، وعلى امرأة ؟ فى قوله تعالى : (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأت نوح وامرأت لوط) اشرح ذلك على ضوء ما شرح .

٣ — ما حكم الوقف على المنقوص والمقصور ؟ وضح ذلك بأمثلة فى جمل مفيدة .

٤ — كيف تقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث ؟ وضح الأوجه الجائزة فيه وبين الفرق بين الروم والإشمام ، وشروط الوقف بالتضعيف — وبالنقل .

٥ — متى يطرد الوقف بهاء السكت ؟ وفيم تجب ؟ ولم يؤتى بها ؟ وضح بالأمثلة .

٦ — يستشهد بما يأتى فى باب الوقف . بين موضع الاستشهاد وحكم الوقف فيه :

قال تعالى :(وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ . ومَا لَهُم مِن دُونِهِ مِن وَال)

على ما قامَ يَشتمنى لَئِـــيم ... كخِـــنزير تمرَّغ فى تراب

عجِبت والدَّهرُ كثير عَجَبُهْ ... مِن عَنَزِىّ سبّنى لم أضرِبُهْ

أرتنىَ حِجْــــلاً على ساقها ... فهشَّ الفؤاد لذاك الحَجِلْ

٧ — يقول الشاعر :

ألام يقول الناعيان ألا مَهْ ؟ ... ألا فاندُبا أهل النَدَى والكَرامة

فى هذا البيت مخالفة لبعض أحكام الوقف . بين سبب تلك المخالفة . وكيف توجه ذلك ؟

٨ — قف عما يجوز من أنواع الوقف على ما يأتى :

(ا) «ما» فى : عَمَّ تبحث ؟ بِمَ تجيب السائل ؟ سررت عما سررت به.

وفى قول المرحوم أحمد شوقى شاعر مصر :

إلامَ الخلف بينكمُو إلاماً ؟ وهذى الضجة الكبرى عَلاماً ؟

ثم أعرب البيت واشرح معناه .

(ب) أجيبوا المنادى . هل تجيد القوافى ؟ لم هذا البطء ؟ لم يدع ، ولم يخش ولم يأت . علام تسأل ؟

(ح) مضارع وأمر الأفعال الآتية ، مع وضع كل فى جملة مفيدة .

سها . نوى . وعى . دعا . نأى . ولى . اقتدى . وهى . استدعى . أسرى .

٩ — قال عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَر العواذِل فى الصَّبا ح يَلُمْنَنِى وَألُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاَ كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

لا بُدَّ من شَيْبٍ فَدَعْـن ولا تُطِلْنَ مَلاَمَكُنَّهْ

بين حكم الوقف وطريقته فى آخر كل بيت ، وزن ما تحته خط مع بيان السبب .

١٠ — يستشهد بعض النحاة فى باب الوقف بقول عروة بن حزام الآتى. بين موضع الاستشهاد والقول فيه :

يارِبّ يا ربَّاه إيَّاكَ أسَل عَفراء يا ربَّاهُ من قبل الأجَل

* فإنَّ عفراء من الدُّنيا الأمَل *

ثم قال :

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاء

(هذا باب الإمالة)(١)

وهى: أن تَذهبَ بالفتحة إلى جهةِ الـكسرةِ ؛ فإن كان بَعدها أَلِف ذَهَبْتَ إلى جهةِ الياءِ كالفَتَى ، وإلا فالممَالُ الفَتْحةُ وَحْدَهاَ، كَنِعْمَةَ — وِيَسَحَر(٢). وللإمالةِ أسبابٌ تَقْتَضِيها(٣)، وموانعُ تُعَارِضُ تلكَ الأسباب، وموانعُ لهذه الموانعِ تحول بينها وبين المَنع .

باب الإمالة

(١) هى فى اللغة : مصدر أملت الشىء إمالة — إذا عدلت به إلى الجهة التى هو فيها ؛ من مال الشىء — إذا انحرف عن القصد ، وفى الاصطلاح : ما ذكره المصنف . وشدة الارتباط بين المعنيين واضحة ؛ لأن الإمالة عدول بالفتحة أو الألف عن استوائهما، وجنوح بهما إلى الـكسرة أو الياء . والغرض الأصلى منها : تناسب الأصوات وتقاربها، وصيرورتها من نمط واحد ؛ وذلك أنك إذا نطقت بكلمة «ساجد» مثلا — كان فى نطقك بالفتحة والألف تصعّد واستعلاء — وبالـكسرة بعدُ انحدار وتسفّل، فيـكون فى الصوت شىء من الاختلاف والتنافر . فإن أميلت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الـكسرة؛ فتقرب منها ، وتصبح الأصوات من نمط واحد تقريباً .

وقد تأتى الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره ، وسيأتى إيضاح ذلك كله .

والإمالة جائزة لا واجبة ، فـكل ما يمال يجوز عدم إمالته والرجوع إلى أصله .

وليس هنالك كلمة تمال إلا وفى العرب من يفتحها. وهى تـكون فى الأسماء المتمـكنة والأفعال غالباً. وقد شاعت بين تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد ؛ كأسد — وقيس أما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح ولا يميلون إلا قليلا .

(٢) أراد بالمثالين : بيان أنه لا فرق بين أن تـكون الفتحة قبل تاء التأنيث — أو لا هذا : ويرى بعض النحاة أن الممال هو الفتحة وحدها ؛ سواء كان بعدها ألف أم لا ؛ لأن الألف ليست إلا فتحة ؛ غير أنها طويلة فى نحو : الفتى ، وقصيرة فى مثل « نعمة وسحر » :

(٣) أى تمال لأجلها . وهذه الأسباب قسمان : لفظى، وهو : الياء والـكسرة الظاهرتان . ومعنوى ، وهو : الدلالة على أحدهما .

أما الأسبابُ فثمانية :

(أحدها) كونُ الألِفِ مُبدلةً من ياءٍ متطرِّفةٍ ، مثاله فى الأسماء : الفَتى ـ والهُدَى، ومثاله فى الأفعال: هَدَى ـ واشترَى[١] . ولا يمالُ نحو : نَاب — مع أنَّ ألِفَه عن ياءٍ بدليل قولهم : أنياب — لعدم التطرُّف[٢] ، وإنما أُميلَ نحو : فتاة ونَوَاة ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ فى تقديرِ الانفصال[٣] .

(الثانى) كونُ اليـاءِ تَخلُفُهَا فى بعض التصاريف ، كألفِ مَلْهى وأَرْطَى وحُبْلَى وغزَا ؛ فهذه وشِبْهُهَا[٤] تُمالُ ؛ لقولهم فى التثنية : مَلْهيان — وأَرْطيَان — وحُبْليَان، وفى الجمع :حُبْليات[٥] ، وفى البناء للمفعول:غُزِىَ

وعلى هـذا فيشكِلُ قولُ الناظم : إنَّ إمالَةَ ألف « تَلاَ » فى (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا)[٦] —لمناسبة إمالة ألف(جَلاَّها)، وقوله وقولُ ابنهِ: إنَّ إمالةَ أَلِف (سَجَى) — لمناسبـةِ إمالةِ ألِف (قَلَى) ؛ بل إمالتهما لقولك : قُلِى ـ وسُجِى[٧] .

---

(١) الدليل على أنه الألف فيها مبدلة من ياء : ردها إليها فى المثنى ، والإسناد، تقول: الهديان والفتيان ـ وهديت واشتريت .

(٢) يجيز بعض العرب إمالته إن كان مجروراً ، تقول : نظرت إلى ناب ـ بالإمالة ، وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب .

(٣) وعلى هذا تـكون الألف فيهما مبدلة من ياء متطرفة حكما .

(٤) أى مما ألفه زائدة على ثلاثة ؛ سواء كانت بدلا من واو فى الاسم كملهى ـ أو زائدة للالحاق كأرطى ـ أو ألفاً مقصورة للتأنيث كحبلى ـ أو بدلا من الواو فى الفعل الثلاثى كغزا . وأمثلة المصنف على هذا الترتيب الذى ذكرناه .

(٥) وكذلك: ملهيات ـ وأرطيات . (٦) الآية : ٢ ـ سورة الشمس

(٧) أى حيث تخلف الياءفيهما الألف عند البناء للمفعول، فلا حاجة لدعوى التناسب

ويُسْتثنَى من ذلك[1] : ما رُجُـوعُه إلى الياء مُخْتصٌ بلغةٍ شاذةٍ ، أو بِسببِ مُمَازَجَةِ الألِف[2] لحرفٍ زائد.

فالأوّل ؛ كرجوع ألِف عَصاً وقفاً إلى اليـاء[3] في قول هُذَيل — إذا أضافُوها إلى ياء المتـكلم : عَصَىّ وَقفَىّ[4] .

والثاني؛ كرجُوعِهما إليها إذا صُغِّرَا ـ فقيلَ: عُصَيَّة وقُفَىّ[5] ، أو جُمِعاً على « فُعول » فقيل : عِصِىّ ـ وَقِفِىّ[6] .

إذا أمكن غيره . وأجيب : بأن ابن مالك ذكر التناسب لأنه سبب متفق عليه بين النحاة والقراء ، وهذا لا ينافي وجود سبب آخر للامالة .

(١) أي من السبب الثاني وهو : كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف .

(٢) أي مخالطتها ومجاورتها .　　　(٣) مع أنها منقلبة عن الواو .

(٤) أصلهما: عَصَوْى ـ وقَفَوْى ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمتا ـ فلا يمالان؛ لأن الألف فيهما لاتعود للياء إلا في لغة شاذة .

(٥) أصلهما : عُصَيْوة ـ وقُفَيْو ، ففعل بهما ما تقدم ، وقلبت ياء لمجاورتها ياء التصغير ، وهي حرف زائد .

(٦) أصلهما : عُصُوو ـ وقُفُوو ـ على وزن فلوس ، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين ، ثم قلبت الأولى ياء على القاعدة وأدغمتا ، وقلبت الضمة الثانية على العين كسرة؛ لتسلم الياء من القلب، ثم كسرت فاؤهما إتباعاً لكسرة العين .

وقد أشار الناظم إلى السببين المتقدمين من أسباب الإمالة ـ بقوله :

(الألِفِ المُبْدَلَ مِنْ « يَا » في طَرَفْ　　أمِلْ ، كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ

دُونَ مَزِيدٍ ، أوْ شُذُوذٍ ، وَلِمَا　　تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا)(*)

(*) « الألف »مفعول أمل مقدم «المبدل» نعته «من يا»جار ومجرورمتعلق بالمبدل «في طرف» صفة ليا « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الواقع » مبتدأ مؤخر « منه » متعلق بخلف أو بالواقع « اليا » فاعل للواقع « خلف » حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « دون » ظرف متعلق بالواقع أو بخلف « مزيد » مضاف إليه « أو شذوذ» عطف

الثالث : كونَ الألف مُبدَلةً من عَين فِعل[1] يَؤُولُ عند إسناده إلى التَّاء — إلى قولك : « فِلْت » بكسر الفاء[2] ؛ سواء كانت تلك الألفُ منقلبةً عن ياء نحو: باع وكال وهاب[3] — أم عن واوٍ مكسورةٍ كخَاف وكاد[4] ومات فى لُغة من قال : مِتُّ بالكسر ، بخلاف نحو : قال وطال — ومات فى لغة الضَّمِّ[5] .

أى لن الألف المبدلة من ياء واقعة فى طرف الاسم أو الفعل ـ تمال ، وكذلك إذا ردت الألف إلى الياء فى بعض التصاريف ؛ كالتثنية أو الجمع ، أو الإسناد إلى الضمير لا بسبب زيادة قبل ياء التصغير ، أو فى لغة شاذة . وحكم ما فيه هاء التأنيث ـ حكم ماخلا منها ؛ فتمال الألف التى فيها سبب الإمالة ، وإن وليتها هاء التأنيث ؛ لأنها فى حكم الانفصال

(١) أما المبدلة من عين اسم ـ فلا تمال مطلقاً ، سواء كانت بدلا عن ياء ـ كعاب وناب ، أو عن واو ـ كتاج وباب .

(٢) أى وحذف العين ، وذلك حين إسناده إلى تاء الضمير .

(٣) الألف فى كال وباع منقلبة عن ياء مفتوحة ـ وفى هاب عن ياء مكسورة .

(٤) الدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو : أن مصدرهما الخوف والكود .

(٥) فإن الألف فى قال منقلبة عن واو مفتوحة ، وفى طال ومات عن مضمومة فهذه لا تمال ؛ لأنها تؤول عند إسنادها لتاء الضمير إلى « فُلت » بضم الفاء ، تقول « قُلت » ـ وطُلت ـ ومُت ، فى لغة الضم.

وإلى السبب المتقدم أشار الناظم بقوله :

(وَهـكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُلْ إلَى « فِلْتُ » كَمَاضِى خَفْ وَدِنْ)(*)

على مزيد « ولما » جار مجرور خبر مقدم ، وما اسم موصول ، وجملة «تليه» صلة «ها» فاعل تليه « التأنيث » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر على حذف مضاف « الها » بالقصر مفعول عدم مقدم ، وألفه للاطلاق وفاعله يعود على « ما » والجملة صلة .

(*) « وهكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بدل عين الفعل» بدل مبتدأ مؤخر ومابعده مضاف إليه « يؤل » فعل الشرط، وفاعله يعود إلى الفعل، والجواب محذوف « كماضى » خبر لمبتدأ محذوف « خف » مضاف إليه « ودن » عطف عليه مقصود لفظهما . وفى هذا البيت : السبب الثالث من أسباب الإمالة .

الرابع : وقوعُ الألف قبلَ الياء[١] كبايَعْتُه وسايَرْتُه ، وقد أهمله الناظم والأكثرون .

الخامس : وقوعُها بعد الياء ؛ مُتَّصِلَةً كبَيَان[٢] ، أو مُنفصلة بحرف كشَيْبَان ـ وجادَتْ يَداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء نحو : دَخلْتُ بيْتَها[٣]

أى كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق ـ تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن «فِلت» بكسر الفاء ، سواء كانت العين واواً ، كخاف ، أو ياء كدان ـ فتجوز إمالتهما .

والخلاصة

أن الألف التى هى عين الفعل ، تمال إن كانت عن ياء مفتوحة ، كدان ـ أو مكسورة كهاب ، أو عن واو مكسورة كخاف ؛ فإن كانت عن واو مضمومة كطال ، أو مفتوحة كقال ـ لم تمل .

(١) بشرط أن تكون متصلة كما مثل المصنف ، أو منفصلة بالهاء كشاهين .

(٢) ومثله : بيّاع وكيّال ، بتشديد الياء ، بل إن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب ، وهو الياء .

(٣) قيد بعضهم ذلك بألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم ، نحو : هند اتسع بيتها ـ وإلا امتنعت الإمالة ، وكذلك تمتنع إن كانت الألف منفصلة عن الياء بحرفين ليس أحدهما « هاء » ، نحو : ساد الوفاق بيننا ، أو بأكثر من حرفين ، نحو : عيشتنا راضية . قيل : وإنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فكأنها غير حاجز .

وفى هذا السبب يقول الناظم :

(كَذَاكَ تَالِى اليَاءِ ، وَالفَصْلُ اغتُفِرْ بِحَرْفٍ اوْ مَعَ «ها» كَجَيْبَهَا أدِرْ)(*)

أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء ، بشرط الاتصال بها . واغتفر الفصل بحرف أو حرفين ، أحدها هاء ، نحو : الحلة أدِرْ جَيبها .

(*) « كذاك » خبر مقدم « تالى الياء » تالى مبتدأ مؤخر والياء مضاف إليه « والفصل اغتفر » مبتدأ وخبر ، ونائب فاعل اغتفر يعود إلى الفصل « بحرف » متعلق بالفصل « أو مع ها » مع معطوف على مقدر وها مضاف إليه ـ أى بحرف واحد ، أو مع ها « كجيبها » الكاف جارة لقول محذوف ، وجيبها مفعول أدر مقدم ، و « ها » مضاف إليه . وهذا هو السبب الرابع للامالة .

السادس : وقوعُ الألفَ قبلَ الـكسرةِ[١] نحو : عالِم — وكاتِب.

السابع: وقوعُها بعدَها[٢] منفصلةً ؛ إمَّا بحرفٍ نحو: كِتاب وسِلاَح، أو بحرفين ؛ أحدهما هاء[٣] نحو : يُرِيد أن يَضْرِبَهَا — أو ساكنٌ نحو: شِمْلاَل وسِرْدَاح[٤] ، أو بهذين[٥] وبالهاء ، نحو : دِرْهَمَاكَ .

الثامن : إرادةُ التَّنَاسُب[٦] ؛ وذلك إذا وقعت الألفُ بعد ألفٍ

---

(١) سواء كانت الـكسرة ظاهرة كما مثل المصنف، أو مقدرة ، مثل : حادّ ؛ فإن أصله : حادد . (٢) أى وقوع الألف بعد الـكسرة .

(٣) ويشترط أن يكون كلا الحرفين متحركا ، وألا يكون قبل الهاء ضمة ؛ فلا إمالة نحو : هوَ يضربُها . (٤) الشملال . الناقة السريعة ، والسرداح : الناقة الطويلة أو الـكريمة — أو القوية الشديدة . (٥) أى الحرفين : الساكن — فالمتحرك .

وإلى السببين المتقدمين يشير الناظم بقوله :

(كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
كَسْراً ، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ)(*)

أى كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة نحو : عالم ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو : كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة وأولها ساكن نحو : شملال ، ولا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء ، نحو : هذان درهماك .

(٦) أى التوافق والتماثل بين الـكلمة وأخرى ممالة لسبب من الأسباب المتقدمة وإنما يلجأ إليه إن لم يكن هنالك سبب آخر غيره ؛ ولهذا يسمى الإمالة للامالة — أو لمجاورة الممال ، وهو أضعف أسباب الإمالة .

(*) « كذاك » خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « يليه كسر » الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول صلة «تالى» مفعول يلى «كسر» مضاف إليه « أو سكون » عطف على كسر .

(*) « كسرا» مفعول ولى ، والجملة نعت لسكون «وفصل الها» مبتدأ ومضاف إليه «كلا فصل» متعلق بيعد الواقع خبراً عن المبتدأ، ونائب فاعل يعد يعود على فصل الهاء «فدرهماك» الفاء للتفريع ، ود هماك مبتدأ أول مضاف إلى الكاف « من » اسم شرط مبتدأ ثان « يمله » فعل الشرط « لم يصد » جواب الشرط ، والجملة خبر من ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول .

فى كلِمتها أو فى كلمةٍ قارَنَتْها قد أُميلتاَ لسبب ؛ فالأوَّل : كرأيتُ عِمَاداً وقرأت كِتاباً[١] ، والثانى : كقراءةِ أبى عَمرو والأخوين : (وَالضُّحَى) — بالإمالة — مع أن ألفها عن واوِ الضَّحوة ؛ لمناسبةِ « سَجَى » و « قَلَا » وما بعدها[٢] .

وأما الموانِـع فثمانية أيضاً وهى : الرَّاء ، وأحرفُ الاستعلاء السبعة[٣] وهى : الخاءُ والغَين المعجمتان ، والصَّادُ والضَّادُ ، والطَّاءُ والظَّاءُ

---

(١) فإن الألف الثانية فيهما المنقلبة عن التنوين — ممالة لمناسبة الألف الأولى التى أميلت ؛ لوقوعها بعد كسرة فى كلتها فصل بينهما بحرف واحد .

(٢) وعلى هذا فلا يشترط فى الإمالة للتناسب ورعاية الفواصل : أن يكون الممال الأصلى سابقا على الممال للتناسب . « الآيات الثلاثة — من أول سورة الضحى »

هذا : ويرجع الأول والثانى والثالث من الأسباب — إلى القسم المعنوى ؛ فإن الأول والثانى يدلان على الياء ، والثالث يدل على الكسرة . أما باقى الأسباب — ماعدا الثامن — فترجع إلى القسم اللفظى . والثامن يرجع إلى سبب ما أميل لأجله .

ويشير الناظم إلى السبب الثامن بقوله :

(وَقَدْ أَمَالوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ   دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَادَا ، وَتَلاَ)(*)

أى : تمال الألف الخالية من سبب الإمالة ؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة — إن لم يكن هنالك سبب سواه ؛ كإمالة الألف الثانية من « عمادا — وتلا » ؛ لمناسبة الألف الممالة قبلهما .

(٣) علة منعها الإمالة — كما يقول النحاة — : طلب تجانس الصوت ؛ ذلك لأن هذه الأحرف تستعلى إلى الحنك ، وإمالة الألف فى صاعد وانحدارها بعد ذلك ، أو فى هابط وصعودها بعدُ — فيه مشقة ؛ فمنعت الإمالة لذلك . أما الراء فإنه وإن لم يكن فيها

(*) « لتناسب بلا داع » متعلقان بأمالوا « سواه » سوا نعت لداع والهاء مضاف إليه « كعمادا » خبر لمبتدأ محذوف « وتلا » معطوف عليه ، وكلاهما مقصود لفظه ،

والقاف[١] . وشَرْط المنع بالرّاء أمرانِ : كونُهاَ غــيرَ مكسورةٍ[٢] ، واتصالُهاَ بالألف[٣] ؛ إمّا قبلها، نحو : فِرَاش ورَاشِد — أو بعدها ، نحو : هذا حِمَارٌ ورأيت حماراً . وبَعْضُهم يجعلُ المؤخَّرَةَ المفصولةَ بحرف — نحو : « هَذَا كافِرِ » — كالمتَّصلةِ[٤] .

وشرط الاستعلاء المتقدِّم على الألف أن يَتَّصِل بها ، نحو : صاَلِــحٍ وضَامِنٍ وطالب ـ وظالم ـ وغالب ـ وخالد ـ وقاسم . أو ينفصلَ بحرفٍ ، نحو : غنَاَئِمَ ؛ إلاَّ إنْ كان مَكسوراً[٥] نحو : طِلاب وغِلاب[٦] وخيام وصِيام ؛ فإنّ أهْلَ الإمالةِ يُميلونه[٧] ، وكذلك السا كنُ بعد كَسرةٍ[٨] نحو : مِصْبَاح وإصْلاح ومِطْواع ومِقْلاَة[٩] « وهى التى لا يعيش لها ولد » .

استعلاء — إلا أنها قابلة للتكرر إذا شددت ، فكأنها أكثر من حرف واحد فأشبهت المستعلية ، بل قيل : إنها أشد فى المنع .

(١) هى الحروف التى فى أوائل كلمات هذه العبارة « قد صاد ضرار غلام خالى طاحة ظليماً » ، والظليم : ذكر النعام . أو هى حروف « خص ضغط قط » .

(٢) أما المكسورة فسيأتى أنها تمنع المانع .

(٣) ويشترط ألا يجاور الألف راء أخرى — وإلا لم تمنع الإمالة ، نحو قوله تعالى : (إن الأبرار لفى نعيم) ١٣ — الانفطار ، ٢٢ — المطففين (٤) أى فى منع الإمالة .

(٥) هذا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف ؛ إذ المكسور قبل المتصل متعذر ، لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحا .

(٦) هما مصدران لطالَب — أى طلب بحق ، وغالَب — أى قهر .

(٧) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة .

(٨) فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً ؛ لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن — قدر اتصالها به . فنزل ذلك منزلة المكسور .

(٩) هى بالتاء الفوقية : الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل — والمرأة لا يعيش لها ولد .

ومِن العَربِ مَن لا يُنزِلُ هذا منزلةَ المكسور[١].

وشرط المؤخَّر عَنها — كونُه: إمَّا متَّصلاً كساخِر وحاطِب[٢] وحاظِل[٣] وناقِف[٤]. أو مُنفَصلاً بحرفٍ كنافِق[٥] ونافخ وناعِق وبالغ — أو بحرفين كمواثِيق ومناشِيط[٦]. وبعضهم يُميلُ هـذا لِتراخِي الاستعلاء.

وشرط الإمالةِ التي يكفُّها المانعُ: ألاَّ يكون سببُها كسرةً مقدَّرةً[٧] ولا ياءً مقدَّرةً[٨]؛ فإنَّ السببَ المقدَّر هنا — لكونه موجوداً في نَفْس الألفِ — أقوى من الظاهر؛ لأنه إمّا متقدِّمٌ عليها[٩]، أو متأخِّرٌ عنها[١٠]. فَمِنْ ثَمَّ أُميلَ نحو: خافَ وطَابَ[١١] وحاقَ وزاغ[١٢].

(١) أى لا يجعل الساكن بعد كسرة مثل المكسور، فيمنع الإمالة فيه لأجل حرف الاستعلاء.

(٢) من حَطب — إذا جمع الحطب.

(٣) من حظَل عليه — إذا منعه من التصرف والحركة والمشى.

(٤) اسم فاعل من نقفَ رأسه — إذا ضربه عليها حتى يخرج دماغه، أو من نقف الرمانة إذا قشرها ليستخرج حبها. والنقفُ: كسر الهامة.

(٥) اسم فاعل أيضا من نفَق البيع نفاقا — إذا راج، والسوق إذا قامت، والرجل والدابة نُفوقا — إذا ماتا، والجُرح — إذا تقشر.

(٦) جمع منشاط، صيغة مبالغة من نَشِط إذا جدّ وطابت نفسه للعمل وغيره.

(٧) وذلك مثل « خاف »؛ فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، وسبب الإمالة الكسرة المقدرة فى الواو المنقلبة أيضا.

(٨) مثل « طاب »؛ فإن ألفه منقلبة عن ياء هى سبب الإمالة.

(٩) أى على الألف؛ كالكسرة فى كِتاب، والياء فى بيّان — مثلا.

(١٠) أى عن الألف نحو: غانِم وبايِع.

(١١) أى مع تقدم حرف الاستعلاء.

(١٢) أى مع تأخر حرف الاستعلاء؛ لأن السبب مقدر فى نفس الألف، فهو أقوى من الاثنين. وفيما تقدم من موانع الإمالة يقول الناظم.

(مسألة) يُؤَثِّرُ مانعُ الإمالةِ إن كان مُنفصِلاً[(١)] ، ولا يُؤثِّرُ سَبَبُهَا إلاَّ مُتَّصِلاً؛ فلا يُمَالُ نحو: «أتى قَاسِمٌ »ـ لوجودِ القاف[(٢)] ، ولا « لزيدٍ مالٌ »ـ لانفصالِ السببِ .

هذا ملخَّصُ كلامِ الناظم وابنه[(٣)] ، وعليهما اعتراضٌ من وجهين :

(وَحَرْفُ الِاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا ، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
كَذَا إذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ)(*)

أى أن حروف الاستعلاء السبعة التى ذكرها المصنف ـ تمنع الإمالة؛ إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة على النحو الذى شرح . وكذلك تمنع الإمالة الراء غير المكسورة ، وذلك إذا وقع كل بعد الألف؛ متصلا بها ـ أو مفصولا بحرف أو بحرفين. وكذلك يمنع الإمالة حرف الاستعلاء المتقدم ؛ ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكنا إثر كسرة ؛ فلا إمالة فى نحو : طالب وصالح ـ بخلاف نحو : طلاب وإصلاح ومطواع .

(١) أى بأن كان فى كلة أخرى مستقلة بنفسها ، سواء كان متصلا بالألف ، أو مفصولا منها بحرف أو بحرفين كما تقدم .

والعلة فى ذلك : أن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب .

(٢) وهى حرف استعلاء وإن كانت منفصلة عن الألف فى كلة أخرى .

(٣) أى فى شرحى الكافية والخلاصة ، ويقول الناظم فى الألفية :

(*) « وحرف الاستعلا » حرف مبتدأ والاستعلا مضاف إليه «يكف »الجملة خبر المبتدأ «مظهرا» مفعول يكف « من كسر أو يا »كلاهما بيان لمظهرا « وكذا » متعلق بتكف بعد « را » بالقصر فاعل تكف (*) « كان » فعل الشرط « ما » اسم موصول اسمها ، وجملة «يكف» صلة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ما « متصل » خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو بعد» معطوف على بعد السابق،وحرف مضاف إليه «أو بحرفين»متعلق بفصل (*) « كذا » متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ـ أى يقال كذا « إذا » ظرف خال من معنى الشرط مضاف إلى جملة « قدم » ونائب فاعل قدم يعود إلى المانع « ما » مصدرية ظرفية « ينكسر » فعل مضارع فاعله يعود إلى المانع أيضا «أو يسكن»معطوف على ينكسر «إثر الكسر» إثر ظرف متعلق بيسكن والكسر مضاف إليه « كالمطواع » الكاف جارة لقول محذوف ، والمطواع ـ أى المطيع ـ مفعول مقدم لمر «مر» ، فعل أمر من ماره ـ أى أطعمه، والميرة: الطعام .

أحدهما : أنهما مَثَّلاَ بأَتَى قاسمٌ — مع اعترافِهما بأنَّ الياءَ المقدَّرة لا يؤثِّرُ فيها المانع[١] ، والاستعلاءُ فى هذا النوع لو اتصلَ لم يؤثِّر . والمثالُ الجيِّدُ : « كتابُ قاسمٍ »[٢] .

الثانى : أَنَّ نُصُوصَ النَّحْويين مُخَالفةٌ لما ذكَرَا من الحُكْمَين[٣] . قال ابنُ عصفور فى مُقَرِّبه[٤] — بعد أن ذكرَ أسبابَ الإمالة — ما نصّه: « وسواءٌ كانت الكسرة مُتصلةً أم منفصلة، نحو : لزيدٍ مالٌ؛ إلا أنَّ إمالةَ المتَّصِلةِ كائنةٌ ما كانت أقوَى » . وقال أيضاً : « وإذا كان حرفُ الاستعلاءِ مُنفصِلاً عن الكلمةِ لم يمنَع الإمالة ؛ إلاَّ فيما أُمِيلَ لكسرةٍ

(وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ)(*)

أى أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان غير متصل ؛ بأن كان منفصلا. أما الكف — أى سبب المنع — فقد يؤثر منفصلا ، والمراد بالانفصال فى الموضعين : كونهما فى كلمة أخرى مستقلة .

(١) لأن شرط الإمالة التى يكفها المانع : ألا يكون سببها ياء مقدرة ، وألف « أتى » منقلبة عن الياء .

(٢) فإن سبب الإمالة هنا الكسرة الظاهرة، فيكفها المانع وإن كان منفصلا .

(٣) أى المذكورين قبل فى « مسألة » ، وهما : تأثير مانع الإمالة إن كان منفصلا ، وعدم تأثير السبب إلا متصلا .

(٤) المقرب : كتاب مختصر فى النحو والصرف من جزء واحد ، منه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية .

قال المؤلف فى مقدمته : لقد وضعت كتابا صغير الحجم مقربا للفهم وقفت فيه من علم النحو على شرائعه ، وملكت عِصِيه وطائعه ، وذللته للفهم بحسن الترتيب وكثرة

(*) « ولا » ناهية « لسبب » متعلق بتمل المجزوم بلا « لم يتصل » الجملة فى محل جر نعت لسبب «والكف» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يوجبه» فعل مضارع ومفعول «ما» اسم موصول فاعل يوجب ، والجملة خبر المبتدأ وهو الكف، وجملة « ينفصل» صلة ما .

عارضةٍ نحو: «بِعالٍ قاسمٍ»[١]، أو فيما أُميلَ من الألِفَات التى هى صِلاتُ الضمائر[٢] نحو: «أرادَ أن يَعْرِفها قَبْل»[٣] انتهى. ولولا مافى شرح الكافية[٤] لَحَمَلْتُ قوله فى النظم:

* وَالكَفُّ قد يُوجِبُهُ ما يَنْفَصِلْ * — على هاتين الصُّورَتين[٥]، لإشعارِ «قَدْ يَفعل»[٦] فى عُرْف المصنِّفين — بالتقليل.

وأمَّا مانعُ المانع: فهو الرَّاءُ المكسورةُ المجاورَةُ[٧]؛ فإنها تمنع المُسْتَعْلِى والرَّاءَ — أن يَمْنَعَا[٨]؛ ولهذا أُمِيلَ: (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)[٩]،

التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع».

(١) فإن الكسرة فيه عارضة بسبب دخول عامل الجر.

(٢) لأن الضمير مع ما قبله كجزء من الكلمة، وهما كالكلمة الواحدة.

(٣) فلا تمال الألف فى «يعرفها» لأن القاف بعدها مانعة من الإمالة وإن انفصلت.

(٤) أى من قوله: إن سبب المنع قد يؤثر منفصلا؛ فيقال: أتى أحمد بالإمالة، وأتى قاسم بتركها.

(٥) أى المذكورتين فى كلام ابن عصفور فى المقرب، وهما: ما أميل للكسرة العارضة، وما أميل من الألفات التى هى صلات للضمائر.

(٦) أى فى قول الناظم: «والكف قد يوجبه ما ينفصل» وقيل: إنما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلام الناظم هنا على الصورتين؛ لجواز أن يكون رأيه هنا مخالفاً لما فى شرح الكافية، وما ذكر من كلام ابن عصفور لا ينهض حجة عليه، ولا يقتضى أن نصوص النحويين خلاف ما قاله. وعلى ذلك فلا اعتراض ولا مؤاخذة على الناظم.

(٧) أى الواقعة بعد الألف

(٨) ذلك لأن الراء حرف تكرير فهى بمنزلة حرفين مكسورين، فقوت بذلك جانب الإمالة. وهذا إذا تأخرت عن الألف، فإن تقدمت عليها لم تؤثر، كما فى قوله تعالى: (ومن رباط الخيل) فلم يمله أحد من القراء؛ لئلا يلزم التصعد بعد التسفل.

(٩) من الآية ٧ من سورة البقرة

و (إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ)[١] — مع وُجودِ الصادِ والْغَيْن ، و (إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ)[٢] —مع وُجودِ الرَّاءِ المفتوحة، و(دَارَ الْقَرَارِ)[٣] —مع وجودِهما[٤] .

وبعضُهم يجعلُ المنفصلةَ بحرفٍ كالمتَّصلة[٥] سَمِعَ سيبويه الإمالة فى قوله:

* عَسَى اللهُ يُغْنِى عن بِلَادِ ابْنِ قَادِرِ *[٦]

---

(١) الآية ٤٠ — سورة التوبة (٢) ١٨ — سورة المطففين (٣) ٣٩ — سورة غافر

(٤) أى القاف المستعلية والراء المفتوحة ، وكلاهما مانع من الإمالة .

(٥) أى فى أنها تمنع المانع (٦) صدر بيت من الطويل ، لهدبة بن خشرم العذرى — يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر ، وقيل : لغيره ، وعجزه :

* بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة والاعراب . قادر : اسم رجل . منهمر : مطر كثير ، يقال : انهمل المطر وانهمر — أى نزل بشدة وتتابع نزوله . جون : أسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض فهو من الأضداد . الرباب : السحاب الأبيض — واحدته بهاء . سكوب : منصب ، من سكب الماء — إذا صبه . « الله » اسم عسى . « يغنى » الجملة فى محل نصب خبر « عن بلاد ابن قادر » جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بيغنى . « بمنهمر » متعلق أيضاً بيغنى «جون الرباب» جون بدل من منهمر، والرباب مضاف إليه «سكوب » نعت لمنهمر .

والمعنى : يطلب من الله تعالى ويرجوه أن ينزل المطر الكثير ؛ فيعم الأرض ويكون الخصب والخير العميم ؛ ليستغنى عن بلاد ابن قادر ويرحل عنها .

والشاهد : إمالة « قادر » مع وجود الفاصل بين الألف والراء المكسورة بحرف، وقد سمع ذلك سيبويه عن العرب . وفيه شاهد آخر وهو : مجىء خبر « عسى » فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وذلك نادر ، والكثير اقترانه بها .

هذا : ومحل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء ؛ إذا تقدم على الألف ؛ فإن تأخر عنها لم تكف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَاً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا ؛ كَغَارِماً لاَ أَجْفُو)(*)

(*) « وكف مستعل » كف مبتدأ ومستعل مضاف إليه « ورآ » — بالقصر والتنوين — معطوف على مستعل ، « ينكف » فعل مضارع فاعله يعود الى كف مستعل ، والجملة خبر المبتدأ « بكسر راء » بكسر متعلق بينكف ورا مضاف إليه « كغارماً » الكاف جارة لقول محذوف ، وغارماً مفعول أجفو مقدم

(فصل) تمالُ الفتحة قبلَ حرفٍ من ثلاثة :

أحدها : الألفُ وقد مَضَت ، وشرطُها : ألاَّ تكونَ فى حرفٍ ، ولا فى اسمٍ يُشْبِهُه[(١)] ؛ فلا تُمال «إلاَّ» لأجل الكسرة . ولا نحو : «عَلَى» للرُّجوع إلى الياء فى نحو : عَليك ، وعَليه . ولا «إلى» لاجتماع الأمرين فيها .

ويُستثنَى من ذلك : «هاَ» و «نَاَ»[(٢)] خاصَّةً ؛ فإنهم طرَدوا الإمالةَ فيهما[(٣)] ، فقالوا : مَرَّ بنَاَ وبهاَ — وَنَظَرَ إليْنَاَ وَإلَيْهاَ[(٤)] .

وأمَّا إمالَتُهم «أَنَّى وَمَتَى[(٥)] ، وَبَلَى ولاَ»[(٦)] ؛ فى قولهم : افْعَلْ هذا إمَّا لاَ — فشاذ من وجهين: عدم التمكُّن[(٧)] ، وانتفاء السبب[(٨)] .

أى : أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة ، إذا وجدت معهما الراء المكسورة كفتهما وأميلت الألف لأجلها ، مثل : لا أجفو غارماً .

(١) وذلك لأن الإمالة نوع من التصرف ، وهو لا يدخل الحرف ولا ما يشبهه إلا ما استثنى مما سيأتى ، فالإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة .

(٢) المراد : «ها» التى هى ضمير الغائبة — لا «ها» التنبيه . و «نا» ضمير المتكلم المعظم لنفسه ، أو ومعه غيره (٣) بشرط أن يكون قبلهما كسرة أوياء — كما مثل المصنف ؛ وذلك لكثرة استعمالها ، ومع اطراد الإمالة فيهما فهما من قسم المسموع.

(٤) أى بالإماله ؛ لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة، أو الياء مفصولة بحرف

(٥) أى من الأسماء المبنية، ومثلهما: «ذا» الإشارية .

(٦) الأولى حرف جواب ، والثانية حرف نفى — لا للجواب ، خلافاً لقطرب الذى يجيز إمالة «لا» الجوابية أيضاً ، لكونها مستقلة فى الجواب ، ومثلهما : «يا» الندائية .

(٧) أى لأنها مبنية (٨) أى المجوز للامالة ؛ لأن الألف فى المبنى أصلية وغير منقلبة عن شىء ، وليست قبلها كسرة . والذى سهل إمالة هذه الأحرف أنها نائبة عن الجمل ؛ لأنها تفيد معنى مفهوماً مستقلة عن غيرها ، فأصبح لها مزية على غيرها. وهذا التعليل ظاهر فى غير « أنى ومتى ». وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

الثانى : الرَّاءُ؛ بشرطِ كونها مكسورةً ،وكونِ الفتحة فى غيرِ ياءٍ(١) وكونِهما(٢) مُتَّصِلتين، نحو: مِنَ الْكِبَرِ ـ أو مُنفَصِلتين بساكنٍ غير ياءٍ نحو : مِنْ عَمْرٍو ؛ بخلاف نحو : «أعوذُ بالله مِن الْغِيَرِ ـ ومِن قُبْحِ السِّيَرِ(٣) ـ ومِن غَيْرِكَ»(٤). واشتراطُ الناظم تطرُّفَ الرَّاءِ ـ مردودٌ(٥) بنص سيبويه على إمالتهم فتحةَ الطَّاءِ مِن قولك: «رأيتُ خَبَطَ رِيَاحٍ»(٦)

(وَلَا تُمِلْ مَالَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا   دُونَ سَمَاعٍ ،غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»)(*)

أى : لا تمل غير المتمكن إلا سماعاً ، ما عدا « ها » و « نا » ؛ فإنهما يمالان باطراد لكثرة استعمالهما ؛ إذا كان قبلهما كسرة أو ياء كما تقدم ، وقد علمت أن هذا لا يمنع الاقتصار على المسموع. هذا : وتمال «ها» و «طا» و «را» و «حا»ـ فى فواتح السور؛ للفرق بين الاسم والحرف؛ لأنها أسماء مايلفظ به من الأصوات المنقطعة فى مخارج الحروف ـ لا حروف . وكذلك تمال حروف المعجم مثل : «با ـ وتا ـ وثا» .. إلخ .

(١) سواء كانت بعد ذلك فى حرف استعلاء نحو : من البقر ، أو فى راء نحو : قوله تعالى (إنها ترمى بشرر) ، أو فى غيرهما نحو : (إنها لإحدى الكبر) .

(٢) أى الفتحة والراء   (٣) فلا تمال الفتحة فيهما لأنها على الياء . والغير جمع غيرة ـ وهى أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة . والسير : جمع سيرة ـ وهى السنة والطريقة   (٤) لأن الفصل فيه بياء ساكنة . ويغتفر أيضاً الفصل بين الفتحة والراء بحرف مكسور ؛ فيمال نحو : « أشِر » . ويشترط ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، نحو: من المشرق؛ فإنه مانع من الإمالة كما نص على ذلك سيبويه

(٥) قد يجاب عن الناظم بأنه خص الطرف بالنظر للغالب ـ لا لأنه لازم وسكت عن غيره . ولا يلزم من السكوت على الشىء نفيه .

(٦) قال الصبان : لعله بفتح الخاء والباء ـ أى ورقاً نفضته الرياح من الشجر ،

(*) « ما » اسم موصول مفعول تمل «لم ينل تمكنا» الجملة صلة ما، وتمكنا مفعول ينل « دون » ظرف متعلق بتمل « سماع » مضاف إليه « غير» منصوب على الحال أو على الاستثناء « ها » مضاف إليه ، « وغير » معطوف على غير الأولى « نا » مضاف إليه ،

والثالث : هاءُ التأنيث(١) . وإنما يكونُ هذا فى الوقفِ خاصَّة كرَحْمَة ونِعْمَة ؛ لأنهم(٢) شَبَّهُوا التأنيثَ بألِفه ؛ لاتفاقِهما فى المَخْرَج(٣) والمعنى(٤) — والزيادة(٥) — والتَّطَرُّف — والاختصاص بالأسماء .

والذى فى اللسان ، خَبَط الشجرة : شدها ثم ضربها بالعصا ونفض ورقها منها ، والخَبْط : ضرب ورق الشجر حتى ينحات عنه ، ثم يستخلف من غير أن يضر ذلك بأصل الشجرة. وعن الليث ، الخَبَط : خبط ورق العِضاه من الطلح ونحوه ؛ يخبط بالعصا فيتناثر ثم تعلف به الإبل. ومن هذا يتبين : أنه يجوز سكون الباء وفتحها ، ويؤخذ من الإمالة فى هذا المثال : أنه لا يشترط فى إمالة الفتحة بكسر راء بعدها — كونهما فى كلة واحدة . وفى إمالة الفتحة قبل الراء — يقول الناظم :

(وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فى طَرَفْ أَمِلْ كَلِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)(*)

أى أمل الفتحة قبل الراء المكسورة بالشروط التى أوضحها المصنف وصلا ووقفاً، وهى تكون فى الطرف غالباً، نحو : مل للأمر الأيسر تكف المشقة .

(١) ومثلها : هاء المبالغة ، نحو : علاَّمة ؛ لأنها فى الأصل هاء تأنيث . أما هاء السكت ، نحو: «كتابيه» — فلا تمال الفتحة قبلها على الراجح . وكذلك لا تمال الفتحة قبل تاء التأنيث التى لا تقلب هاء ، كرحمة — عند من يقف عليها بالتاء . ولا قبل التاء المتصلة بالفعل ، كقامت (٢) بيان لسبب إمالة الفتحة قبل الهاء مع أنها ليست من أسباب الإمالة (٣) لأن كلا يخرج من أقصى الحلق .

(٤) لأنهما يدلان على التأنيث (٥) أى على أصول الكلمة .

وقد أشار الناظم إلى إمالة الفتحة قبل الهاء — بقوله :

(كَذَا الَّذِى تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فى وَقْفٍ ؛ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ)(*)

(*) «والفتح» مفعول أمل مقدم «قبل» ظرف متعلق به «كسر راء» مضاف إليه «فى طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف وللأيسر متعلق بمل «تكف» فعل مضارع للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ومفعوله الأول نائب فاعله المستتر فيه ، «الكلف» مفعوله الثانى

(*) «كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» مبتدأ مؤخر «ها التأنيث» ها فاعل تليه والتأنيث مضاف إليه، والجملة صلة الذى «فى وقف» متعلق بتليه «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «ما» زائدة «كان» اسمها يعود إلى الذى تليه هاء التأنيث «غير ألف» غير خبرها وألف مضاف إليه

وعن الكسائي إمالةُ هاءِ السَّكْتِ أيضاً نحو : (كِتَابِيَهْ) .
والصحيحُ المنعُ — خلافاً لثعلب وابن الأنباري .

أي : كذلك تمال الفتحة قبل هاء التأنيث في حالة الوقف ؛ بشرط ألا يكون قبل الهاء ألف ، نحو : الصلاة والحياة - فإنها لا تمال . قال الاشموني : إنه لا وجه لاستثناء الالف ؛ لأن الضمير في تليه راجع للفتح وليس للحرف الذى تليه الهاء . ولعله فعل ذلك لدفع توهم أن الهاء تسوغ إمالة الالف كما سوغت إمالة الفتحة .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الإمالة ، وبين الغرض منها ، وحكمها ، ومن هم أصحابها ؟
٢ — ما الذى تدخله الإمالة من أنواع الكلمة ؟ اشرح ذلك ، ومثل لما تقول .
٣ — أذكر أربعة من أسباب الإمالة ، ومثلها من الموانع - مع الايضاح بالتمثيل .
٤ — متى تمال الفتحة؟ وما شرط إمالتها قبل الراء ؟ اشرح ذلك ، موضحاً بالامثلة .
٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَاً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لا أَجْفُو)

وبين على ضوئه - حكم الألف في قوله تعالى : (وَعَلَى أبصارِهِم غِشَاوَةٌ . وإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دارُ القَرَار) .

٦ — بين ما تجوز إمالته ، وما لا تجوز ؛ مع ذكر السبب ، والمانع فيما يأتى :
قال تعالى : (وأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عن الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هى المأْوَى . قُلْ إنَّ الهُدَى هُدَى الله . يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ويُرْبِى الصدقات ، واللهُ لا يُحِبُّ كلَّ كَفَّار أثيم) في الأمثال : « إنَّ العَصَا من العُصَيَّة ، ولا تَلِدُ الحَيَّة إلاّ حَيَّة » . بئس الجار من الأشرار ، وأنعم بجوار الأخيار الأبرار . المال مال الله ، والخلق عياله ، فالويل لمن بالغ فى الضرر وبخل بماله على عياله . لقد كان أبو بكر نسَّابة فى العرب ، وكان يأخذ الناس بالأيسر فى كل أمر ويحيدبهم عن الضرر ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ستمر بنا أزمات ، فيجب أن نتذرع بالصبر حتى نقضى عليها ، والله مع الصابرين .

(باب التصريف)[1]

وهو : تغييرٌ فى بِنية الكَلِمَةِ[2] لغرضٍ مَعنوِىٍّ أو لفظىٍّ :

فالأول : كتغييرِ المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغييرِ المصدر إلى الفِعل والوَصف[3] . والثانى : كتغييرِ قَوَلَ وغَزَوَ — إلى قَالَ وغزَا[4] .

ولهذين التَّغييرين أحكام؛ كالصحة ـ والإعلال ، وتسَمَّى تلك الأحكامُ : عِلْمَ التَّصريف[5] . ولا يدخلُ التَّصريفُ فى الحروف، ولا فيما أشبَهها؛ وهى

باب التصريف

(١) يقولون : إن التصريف فى اللغة معناه مطلق التغيير . وفى القاموس: التصريف فى الكلام : اشتقاق بعضه من بعض ، وفى الرياح : تحويلها من وجه إلى وجه . وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف .

(٢) أى فى صيغتها التى حقها أن تكون عليها حالة الافراد ؛ وذلك لإظهار ما فى حروفها ؛ من أصالة ـ أو زيادة ـ أو حذف ـ أو صحة ـ أو إعلال ـ أو إبدال .

(٣) وكالتكسير والتصغير ـ وقد سبق الكلام على هذا النوع .

(٤) وهذا التغيير يكاد ينحصر فى القلب والابدال ، والحذف ، والادغام والزيادة والنقل ـ وهو المقصود هنا

(٥) وذلك لما فيها من التغيير والتحول من حال إلى حال ، وعلى هذا يتضح التعريف الاصطلاحى الوافى للتصريف ، وهو : أنه علم يبحث عن أحكام بنية الكلمة العربية ؛ بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ونحو ذلك . وبما يعرض لآخرها من وقف أو غيره ؛ مما ليس بإعراب أو بناء . ويكون التصريف فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة فى اللغة العربية . ولا يدخل الاسماء الأعجمية ، ولا يتعلق بالحروف وأشباهها . وفى ذلك يقول الناظم :

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى)[*]

(*) « حرف » مبتدأ « وشبهه » عطف عليه والهاء مضاف إليه « من الصرف » متعلق ببرى الواقع خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه ، وصح ذلك لأن برى ـ على زنة فعيل ، وهى يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما » اسم موصول مبتدأ « سواهما » سوى ظرف وهما مضاف إليه متعلق بمحذوف صلة « بتصريف » متعلق بحرى الواقع خبراً عن المبتدأ . وأصله : حرى ـ بالتشديد فخفف للضرورة

الأسماء المتوغِّلةُ فى البِناَء(١) والأفعالُ الجامدة(٢) ؛ فلذلك لا يَدخلُ فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكونُ كـذلك إلا الحرفُ، كباء الجرِّ — ولامِه — وقَد — وبل ، وما أشبَه الحرفَ ؛ كتاء قُمت — و « نا » من قمنا .

وأما ما وُضعَ على أكثر مِن حَرفين ثم حُذف بعضُه — فيدخُلُه التصريفُ، نحو : يدٍ وَدَمٍ — فى الأسماء . ونحو : « قِ » زيداً ، وقُم ، وبِعْ — فى الأفعال(٣) .

(فصل) ينقسمُ الاسمُ(٤) إلى : مُجرَّدٍ من الزوائدِ ، وأقلُّه الثلاثىُّ(٥) كرجُل، وغايتُه الخماسىُّ كسفَرْجَل ، وما بينهما الرباعىُّ كجعفر .

أى : أن الحرف وما يشبهه من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة — برىء وخال من التصريف . وما سواهما — وهو الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة — حرى وجدير بالتصريف (١) مثل الضمائر ، وأسماء الاستفهام والشرط ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال. وما ورد من تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فشاذ.

(٢) أى التى لا تختلف أبنيتها باختلاف الأزمنة ، مثل : نعم — وبئس — وعسى — وليس ، وذلك لأنها أشبهت الحروف فى الجمود والبناء .

(٣) وقس على ذلك ما أشبهه . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَلَيْسَ أَدْنى مِنْ ثُلاَثِىٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا)(*)

أى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال — ما كان على أقل من ثلاثة أحرف؛ إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه (٤) أى المتصرف . أما المبنى فقد يكون على حرف أو حرفين (٥) قيل: إنما كان أقل أبنية الاسم ثلاثة أحرف ؛ لأنه لابد فى اعتدال الكلمة من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسطهما . والذى يبتدأ به

(*) «أدنى» اسم ليس «من ثلاثى» متعلق به «يرى» فعل مضارع للمجهول والجملة خبر ليس ونائب فاعله مفعوله الأول «قابل تصريف» قابل مفعوله الثانى وتصريف مضاف إليه «سوى» أداة استثناء «ما» اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة «غيرا» صلة أو صفة ، والألف للاطلاق .

وإلى مَزِيدٍ فيه ؛ وغايتُه سبعةٌ كاستِخراج[١] ، وأمثِلتُه كثيرةٌ في قول سيبويه لا تَليقُ بهذا المختَصَر[٢] .

وأبنيةُ الثلاثي أحَدَ عشر ، والقسمةُ تقتضِي اثنَيْ عشر ؛ لأنّ الأوّل

ينبغي أن يكون متحركا؛ إذ لايبدأ بالساكن ، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكنا، فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما، ففصل بينهما بثالث لاتجب فيه حركة ولاسكون؛ ليكون مناسبا لهما فأصبح الثلاثي أكثر الأسماء استعمالا، لخفته بقلة حروفه، واعتداله بسبب الفصل بين فائه ولامه

(١) وأقله أربعة، مثل : قتال ، وبينهما الخماسي ، كإكرام ، والسداسي كانطلاق . وفي ذلك يقول الناظم :

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ اِنْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا)(*)

أي : أن منتهى ما يبلغ الاسم المجرد من الزيادة ـ خمسة أحرف ، وإن زيد فيه فلا يجاوز سبعة أحرف (٢) لخصها صاحب التصريح فقال : « الزيادة تكون : واحدة وثنتين ـ وثلاثا ـ وأربعاً . ومواضعها أربعة : قبل الفاء ـ وبينها وبين العين ـ وبين العين واللام ـ وبعد اللام . ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ؛ فالزيادة الواحدة قبل الفاء، نحو: « أجدل » ، وما بين الفاء والعين ، نحو: « كاهل » ، وما بين العين واللام نحو: « غزال » ، وما بعد اللام نحو : « علقى » والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء ، نحو: « منطلق »، وبين الفاء والعين ، نحو: «جراجر » ـ للضخام من الإبل ، وبين العين واللام، نحو: «خطاف» ، وبعد اللام، نحو: «علباء» . والزيادتان المتفرقتان؛ بينهما الفاء نحو: «أجادل»، وبينهما العين، نحو: «عاقول»، وبينهما اللام، نحو : «قصيرى» ـ لضرب من الأفاعي، وبينهما الفاء والعين نحو: «إعصار»، وبينهما العين واللام، نحو: «خيزلى» ـ مشية فيها تثاقل ، وبينهما الفاء والعين واللام ، نحو : «أجفلى» ـ للجماعة من كل شيء . والثلاثة المجتمعة قبل الفاء نحو: «مستخرج»، وبين العين واللام ، نحو: «سلاليم» ، وبعد اللام ، نحو: «عنفوان» وعنفوان الشيء: أوله أو بهجته. والمتفرقة نحو: «تماثيل». واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو « أفعوان » . والأربعة نحو: «اشهيباب» ـ مصدر اشهاب ـ

(*) «ومنتهى اسم» منتهى مبتدأ واسم مضاف إليه «خمس» خبر «تجردا» فعل الشرط والألف للاطلاق ، والجواب محذوف « يزد » بالبناء المفعول فعل الشرط «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط وما نافية « سبعاً» مفعول عدا مقدم ،والجملة في محل جزم جواب الشرط .

واجبُ الحركةِ[1] والحركاتُ ثلاثٌ. والثانى يكونُ محرَّكاً وساكناً؛ فإذا ضَربتَ ثلاثةَ أحوال الأوَّلِ فى أربعة أحوال الثانى ـ خرج من ذلك اثنا عشر[2]، وأمثلتُها: فَلْس — فَرَس — كَتِف — عَضُد — حِبْر — عِنَب — إبِل، قُفْل — صُرَد — دُئِل — عُنُق[3]. والمهمَلُ منها: « فِعُل »[4].

وأما قراءةُ أبى السَّمَّال: (والسَّماءِ ذَاتِ الْحِبُكِ) بكسر الحاء وضمّ الباء ـ فقيل: لم تَثبُت[5]، وقيل: أَتبعَ الحاءَ للتاء من « ذاتِ »[6]، والأصلُ حُبُك — بضمتين، وقيل: على التَّداخُل فى حَرْفَىِ الكلمة؛ إذ يقال: حُبُك بضَمَّتين، وحِبِك — بكسرتين[7]. وزَعَم قومٌ إهمال « فُعِل » أيضاً،

إذا صار أشهب. والشهبة: بياض يخالطه سواد

(١) لأنه مبتدأ به ويتعذر الابتداء بالساكن (٢) وإليها يشير الناظم بقوله:

(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِى افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثانيه تَعُمّْ)(*)

ولم يعتبر الحرف الأخير من الثلاثى فى الوزن؛ لأنه حرف إعراب فحركته بحسب العوامل ولا صلة له بما قبله (٣) الأمثلة التى ذكرها المصنف لهذه الأوزان من الأسماء، وأمثلتها من الصفات على الترتيب المتقدم هى: سَهْل ـ بَطَل ـ حَذِر ـ يَقِظ ـ نِكْس «السهم ينكسر فوقه فيجعل أعلاه أسفله» ـ زِيَم «متفرق» ـ بِلِز «ضخم» ـ حُلو ـ حُطَم ـ رُئُم ـ جُنُب

(٤) بكسر الفاء وضم العين، وإنما أهملت لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم وكلاهما ثقيل، ولهذا لم يرد فى كلام العرب (٥) وهو الصحيح. وأبو السمال العدوى البصرى ـ مقرىء له اختيار شاذ فى القراءة (٦) ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين. وضعف بأن «أل» كلمة برأسها منفصلة فهى حاجز قوى يمنع من الاتباع. وصاحب هذا القول أبو حيان

(٧) فقد ركب القارى من اللغتين هذه القراءة، وينسب ذلك لابن جنى. واعترض على هذا القول بأن التداخل فى جزأى الكلمة الواحدة غير معهود، وإنما المعهود التداخل

(*) «وغير» مفعول افتح مقدم «آخر الثلاثى» آخر مضاف إليه والثلاثى كذلك «وضم واكسر» فعلا أمر معطوفان على افتح «تسكين» مفعول زد «ثانيه» ثانى مضاف إليه، وهو مضاف إلى الهاء «تعم» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر والفاعل أنت

وأجابوا عن دُئِل ورُئِم — بأنهما مَنقولان مِنَ الفعل[1] . واحتجَّ المثبِتُونَ بِوُعِل لغة فى الوَعِل[2] . وإنما أُهمِلَ أو قلَّ لقصدِهم تخصيصه بِفعل المفعول[3] .

والرباعىُّ المجرَّد : مفتوحُ الأوَّل والثالث كجَعْفَر ، ومكسورُهما كزِبْرِج[4] ، ومَضمومُهما كَدُمْلُج[5] ، ومكسورُ الأوَّل مفتوحُ الثانى كفِطَحْل[6] . ومكسورُ الأول مفتوح الثالث كدِرْهَم[7]

بين حرفى كلمتين . والاتباع أحسن هذه الأقوال . والحبك : طرائق النجوم فى السماء والمفرد حبيكة ، وحُبُك الرمل : حروفه والواحدة حباك . ومن الماء والشعر : الجعد المتكسر منهما (١) أى المبنى للمجهول ، فليسا من الأسماء الأصلية ، ودئل : اسم دويبة تشبه ابن عرس ، سميت به قبيلة من كنانة ، وإليها ينسب أبوالأسود الدؤلى . ورئم : اسم جنس للدبر (٢) وعلى ذلك فليس « فِعُل » بمهمل كما يزعمون . والوَعِل : تيس الجبل ، والأنثى وَعْلة (٣) واحتمل فيه الثقل لأنه بناء عارضى فرعى على المبنى للمعلوم وقد أشار الناظم إلى ذلك — وإلى فِعُل — فقال :

(وَفِعُلٌ أُهْمِلَ ، وَالعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ)(*)

أى أن ما كان على وزن « فِعُل » بكسر فضم — أهمل استعماله للثقل ، وعكسه — وهو ماجاء على وزن « فُعِل » بضم فكسر — قليل الاستعمال ؛ لأن العرب أرادوا تخصيص صيغة فعلية بفُعِل ؛ أى بالفعل الماضى الثلاثى المبنى للمجهول .

(٤) اسم للذهب — والسحاب الرقيق فيه حمرة — والزينة من وَشْى أو جوهر .

(٥) اسم فرس معاذ بن عمرو بن الجموح (٦) هو الضخم من الإبل — أو زمن خروج نوح عليه السلام من السفينة (٧) ماذكره المصنف أمثلة لأوزان الأسماء ، وأمثلة هذه الأوزان من الصفات هى : « سَلْهَب » للطويل — أو من الرجال خاصة ، و « دِلْقِم » للناقة التى كسرت أسنانها من الكبر — وللعجوز . « ودِرْدِح » للمولع بالشىء والعجوز .

(*) « وفعل » مبتدأ « أهمل » الجملة خبر « والعكس يقل » إعرابه كذلك « لقصدهم » متعلق بيقل ، والضمير المضاف إليه فاعل قصد — من اضافة المصدر الى فاعله « تخصيص » مفعوله « فعل » مضاف اليه « بفعل » متعلق بتخصيص .

وزاد الأخفشُ والكوفيون : مَضمومَ الأوَّلِ مفتوحَ الثالث كَجُخْدَب[1] ، والمختارُ أنَّه فرعٌ من مَضمومِها ، ولم يُسْمَع فى شىء إلا وسُمِع فيه الضَّمُّ كجُخْدُب وطُحْلُب[2] وجُرْشُع[3] . ولم يُسمع فى بُرثُن[4] وبُرجُد[5] وعُرْفُط[6] - إلا الضم .

وللخماسيِّ المجرَّدِ أربعةٌ ؛ أمثلتها : سَفَرْجَل[7] ، جَحْمَرِش[8] قِرْطَعْب[9] قُذَعْمِل[10] ، فجملةُ الأوزانِ المتفَقِ عليها عشرون[11] .

وما خَرجَ عمَّا ذكرنا من الأسماء العربية الوضع — فهو مُفرَّعٌ عنها ؛ إمَّا بزيادةٍ كمنطاقٍ ومُحْرَنْجِم . أو بنقصِ أصلٍ كيدٍ ودَمٍ . أو بنقصِ حرفٍ زائدٍ كعُلَبِط — أَصلُه عُلاَبِط[12] ؛ بدليل أنَّهم نَطَقُوا به ، وأنَّهم لا يُوَالُون بين أربع متحركات . أو بتغيير شكل ؛

و «جِرْشَع» - للعظيم من الابل والخيل ، و «سبطر» للشهم الماضى . والسِّبطرى : مشية فيها تبختر ، و «هِبْلع» للأكول العظم اللقم . وأوزنها على الترتيب : فَعْلَل - فِعْلِل - فُعْلُل - فِعَلّ - فِعْلَلّ - فُعْلُل .

(١) هو الأسد - والطويل الرجلين (٢) خضرة تعلو المـاء المزمن .
(٣) هو العظيم من الجمال والخيل (٤) اسم لمخلب الأسد .
(٥) كساء غليظ مخطط . (٦) شجر من العضاه فى البادية .
(٧) مثال للاسم ، والصفة نحو : شمردل - للسريع من الإبل - والطويل .
(٨) اسم للعجوز المسنة - وللأفعى الضخمة .
(٩) هو الشىء الحقير التافه ، ومثال الصفة : جِرْدحل . للضخم من الابل .
(١٠) هو : الضخم من الإبل وأوزانها على الترتيب : فَعَلَّل - فَعْلَلِل - فِعْلَلّ - فُعَلِّل
(١١) أحد عشر للثلاثى ، وخمسة للرباعى ، وأربعة للخماسى ، ولا عبرة بمن خالف فى مضموم الفاء مكسور العين ، وقد جعل متفقاً عليه . (١٢) هو الضخم من الرجال .

كتغيير مضموم الأوّلِ والثالث؛ بفتح ثالثِه في نحو: جُخْدَب — وبكسر أوّله في نحو: خِرْفُع[1]. وكتغيير مكسورِهما؛ بضمّ ثالثِه في نحو: زِئْبُر[2]. وأما سَرَخْس وبَلَخْش – فأعجميان[3].

(فصل) وينقسمُ الفعل إلى مُجرَّدٍ. وأقلّه ثلاثة كضربَ، وأكثرُه

(١) هو القطن الفاسد في براعيمه.
(٢) هو ما يظهر من دَرز الثوب. وقيل: هو لحن. والصحيح زِئْبِر – كزبرج
(٣) الأول: اسم بلدة بخراسان. والثاني: اسم حجر من الجواهر معروف.

وفيما تقدم من أوزان الرباعي والخماسي المجردين، وحكم ما خرج عما ذكر – يقول الناظم:

(لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ « فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ ، وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ »
وَمَعْ « فِعَلٍّ – فُعْلَلٌ » ، وَإِنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى)(*)

أي أن للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان هي المذكورة، وللخماسي المجرد المشار إليه بقوله: وإن علا – أربعة أبنية وقد ذكرها. وأشار بقوله وما غاير .. إلخ – إلى أن ما جاء على خلاف ذلك فهو: إما مزيد فيه، أو ناقص محذوف منه بعض حروفه. والمزيد من الأسماء: ما كان بعض حروفه زائدا. وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف: فالثلاثي يزاد عليه حرف نحو: إصبع – وحرفان نحو: إعصار – وثلاثة نحو: مستخرج – وأربعة نحو: اشهيباب. والرباعي يزاد عليه حرف نحو: مدحرج – وحرفان نحو متدحرج – وثلاثة نحو: عبوثران «اسم نبات». أما الخماسي فلا يزاد عليه إلا حرف مدّ

(*) « لاسم » جار ومجرور خبر مقدم « مجرد رباع » نعتان لاسم، وحذفت ياء النسب من رباع للضرورة « فعلل » مبتدأ مؤخر، وما بعده معطوف عليه (*) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف عليه «علا» فعل الشرط» ومعناه: زاد، وفاعله يعود على اسم « فمع » الفاء واقعة في الجواب، «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من « فعللا » الواقع مفعولا لحوى، و « فعلل » مضاف إليه، وجملة «حوى» جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الماضي، وفاعل حوى يعود على اسم (*) « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل » عطف عليه « وما » اسم موصول مبتدأ «غاير» الجملة صلة « للزيد » متعلق بانتمى « أو النقص » عطف على للزيد، وجملة « انتمى » خبر المبتدأ.

أربعةٌ كدَحْرَجَ . وإلى مزيدٍ فيه ، وغايتُه سِتَّةٌ كاستَخْرَجَ[١] ، وأوزانُه كثيرة[٢] .

وأوزانُ الثلاثيِّ ثلاثةٌ : كضَرَبَ ، وعَلِمَ ، وظَرُفَ[٣] . وأما نحو : ضُرِبَ بضمِّ أوّله وكسْر ثانيه؛ فمن قال: «إنَّه وَزْنٌ أصليٌّ»؛ مُستدِلا بأنَّ نحو : جُنَّ ، وبُهِتَ ، وَطُلَّ دَمُه ، وَأُهْدِرَ ، وَأُولِعَ بكذا ، وعُنِيَ بحاجتي بمعنى اعتَنَى بها[٤] ، وزُهِيَ علينا بمعنى تكبر[٥] — لم تُستعمل إلا مبنية للمفعول — عَدَّه رابعاً[٦] . وَمَنْ قال إنه فرعٌ عن فِعل الفاعِل ؛ مستدلاً بتركِ الإدغام في نحو : سُويِرَ — لم يَعُدَّه[٧] .

قبل الآخر نحو: سلسبيل ، وفي الآخر نحو قبعثرى، ولا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف . وأبنية المزيد كثيرة تزيد على المئات . وقد استقصاها ابن عصفور في كتابه « الممتع » وذكرها سيبويه في كتابه ، فارجع إليهما إن شئت

(١) وأقله أربعة، مثل « أكرم » ، ثم الخماسي كانطلق .

(٢) تقدم المشهور منها في باب مصادر غير الثلاثي « جزء ٣ صفحة ٣٧ » .

(٣) لأن الفاء لا تكون إلا مفتوحة ، ولا تكون ساكنة لأنه لا يبدأ بالساكن .

(٤) أما « عَنى فلان كذا » بمعنى قصده — فهو مبني للفاعل .

(٥) ومثلها : حُمّ — وزُكِم — ووُعك — وفُلج — وسُقِط في يده — ونُفِست المرأة — ونُتجت الدابة — وغُمّ الهلال — وأُغمى على محمد .. إلخ .

(٦) وإلى هذا ذهب المبرد والكوفيون وتبعهم الناظم ، ودليلهم : أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لاستلزم وجوده وجود ذلك الغير، لأن وجود الفرع يستوجب وجود الأصل ، واللازم باطل لوجود هذه الأفعال ونحوها — فكذلك الملزوم .

(٧) وهذا هو الأظهر — وهو مذهب البصريين ، وحجتهم : أن عدم قلب الواو ياء وإدغامهما، مع اجتماعهما ، وسبق إحداهما بالسكون على مقتضى القاعدة — دليل على أنها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير ؛ فكما لا تدغم الألف من ساير — فكذلك ما غير عنها. وأجيب بأنه لو أدغم ، وقيل: سُيِّر — لم يعلم، أهو مجهول ساير؟ أو سيّر ؟ فترك الادغام منعاً للاجمال .

وللرباعى وزن واحد كدَحرَج ، ويأتى فى دُحْرِج — بالضمّ — الخلاف فى فعل المفعول .

(فصل) فى كَيْفِيَّةِ الوَزن ، ويُسَمَّى التَّمْثِيل[1] .

تُقَابَلُ الأصولُ بالفاء — فالعين — فاللامِ[2] ؛ مُعطاةً ما لموزُونِهَا مِنْ تحركٍ وسُكونٍ[3] ، فيقال فى فَلْس : فَعْل ، وفى ضَرَب : فَعَل — وكذلك فى قَام وَشَدَّ ؛ لأنَّ أصلهما : قَوَم وشَدَد[4] ، وفى عَلِم : فَعِل —

وهذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثى — هى باعتبار الماضى فقط . أما باعتبار الماضى مع المضارع فله ستة أحوال تقدمت فى باب أبنية المصادر « جزء ٣ صفحة ٣٠ » .

وفى أوزان الفعل الثلاثى يقول الناظم :

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثانِىَ مِنْ ... فِعْلٍ ثلاَثِىٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا)(*)

وقوله : وزد نحو ضمن — يشير إلى رأى الناظم الذى يوافق فيه الكوفيين بجعل وزن « فُعِل » وزناً أصلياً ، وقد علمت حجة كل من الفريقين .

(١) وذلك : لمماثلة حروف الميزان للموزون فى عدد الحروف وهيآتها .

والغرض من الوزن : بيان أحوال أبنية الكلمة فى الحركات والسكنات ، والأصول والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحذف وعدمه ، وقد اختير للميزان لفظ « فعل »

(٢) ويسمى الحرف الأول : « فاء الكلمة » ، والثانى : « عين الكلمة » ، والثالث : « لام الكلمة » . (٣) أى : أصليين .

(٤) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فى الأول ، وأدغمت الدال فى الدال لاجتماع المثلين فى الثانى .

(*) « الثانى » تنازعه الأفعال الثلاثة قبله على أنه مفعول به « من فعل » متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثلاثى » نعت لفعل « نحو » مفعول زد « ضمن » مضاف إليه مقصود لفظه

(*) « ومنتهاه » مبتدأ ومضاف إليه « أربع » خبر « جردا » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ونائب فاعله يعود إلى المضاف إليه ، « الالف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف « يزد » فعل مضارع فعل الشرط « فيه » متعلق به « فـ » الفاء واقعة فى الجواب وما نافية « ستاً » مفعول عدا مقدم ، والجملة جواب الشرط ، ومعنى عدا — جاوز .

وكذلكَ فى هابَ ومَلَّ[١] ، وفى ظرُف: فعُل ـ وكذلك فى طالَ وحَبَّ[٢]

فإن بَقِىَ من أصولِ الكلمة شىء[٣] زِدْتَ لاماً ثانيةً فى الرباعىّ فقلتَ فى جَعْفَر : «فَعْلَل» ، وثانيةً وثالثةً فى الخماسىّ ؛ فقلتَ فى جَحْمَرِش : «فَعْلَلِل»[٤] .

ويقابَلُ الزائدُ بلفظِه ؛ فيقالُ فى أكْرَمَ وبَيْطَر وجَهْوَرَ : «أفْعَل ــ وفَيْعَل ــ وفَعْوَلُ»[٥] . وفى اقتَدَر : افتَعل ، وكذلك فى اصطبَر وادَّكَر ؛ لأنَّ الأصلَ : اصْتَبر واذْتَكَر[٦] . وفى استخرَج : استَفْعَل ؛

(١) لأن أصلهما: هَيِب ، ومَلِل ــ ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام .

(٢) فإن أصلهما : طَوُل وحبُب ــ ففعل بهما ما سبق أيضاً .

(٣) بأن كان أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف .

(٤) وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح .

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فى وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى
وَضَاعِفِ اللامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِى كَرَاء جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ)(*)

أى : قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ « فعل » من الحروف ــ أى بالفاء والعين واللام . والزائد يعبر عنه بلفظه ، وضاعف اللام إن بقى بعد الثلاثة أصل فتقول فى وزن جعفر : « فَعْلَلَ » ، وفى وزن فستق ــ «فُعْلُل» .

(٥) على طريق اللف والنشر المرتب .

(٦) قلبت تاء الافتعال طاء فى الأول ودالا فى الثانى ، كما سيأتى إيضاحه فى موضعه .

(*) « بضمن » متعلق بقابل « فعل » مضاف إليه ــ أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة «قابل» فعل أمر « الأصول » مفعول قابل « فى وزن» متعلق بقابل «وزائد » مبتدأ « بلفظه» متعلق باكتفى على أنه نائب فاعله متقدم، والجملة خبر المبتدأ (*) «اللام» مفعول ضاعف « إذا» ظرف فيه معنى الشرط « أصل » فاعل لمحذوف يفسره مابعده ، وهو فعل الشرط ، والجواب محذوف « كراء » خبر لمبتدأ محذوف « جعفر » مضاف إليه ، وما بعد عطف عليه .

إلاَّ أَنَّ الزائدَ إذا كان تكراراً لأصلٍ(١) ، فإنه يقابَل عند الجمهور بما قُوبِل به ذلكَ الأصلُ(٢) ، كقولك في حِلَّتِيت(٣) وَسُحْنُون(٤) وَاغدَوْدَن(٥) : فِعْلِيل — وَفُعْلُول — وَافعَوْعَل .

وَإذا كان في الموزونِ تحويلٌ(٦) أو حَذْفٌ(٧) — أَتيتَ بمثله

(١) سواء كان للالحاق أو غيره .

(٢) أى يكرر الأصل ولا ينطق بالحرف الزائد نفسه .

(٣) نوع من الصمغ لوجع المفاصل ، والتاء فيه للالحاق .

(٤) قال صاحب التصريح : هو أول المطر — والريح ، والنون فيه للالحاق ، ولم أعثر عليه فى مراجع اللغة . (٥) اغدودن النبت : اخضر حتى يقرب إلى السواد — والشعر طال وتم . والمغدودن من الشجر : الناعم المتثنى — والشاب الناعم ، والدال فيه لغير الالحاق .

والخلاصة

أن الزائد يعبر عنه بلفظه كما ذكر الناظم فى البيت السابق ؛ إلا المبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء ، وإلا المكرر فإنه يكرر ما يقابله فى الميزان .

وفى ذلك يقول الناظم :

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِى الْوَزْنِ مَا الأَصْلِ)(*)

أى إذا كان الحرف الزائد فى الموزون ضعف حرف أصلى فيه — فاجعل له فى الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذى هو ضعفه ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ؛ كما مثل المصنف

(٦) أى من مكان إلى آخر ، ويسمى هذا : القلب المكانى ؛ وذلك بأن قدمت العين على الفاء ؛ كآصع — جمع صاع ، فإنها على وزن «أعْفُل» ، أو اللام على الفاء كحادى ، أو اللام على العين كناء . (٧) أى فى بعض الأصول .

(*) « الزائد » اسم يك الواقعة فعلا للشرط « ضعف أصل » ضعف خبرها وأصل مضاف إليه « فاجعل » الجملة جواب الشرط ، « له » فى موضع مفعول اجعل الثانى « فى الوزن » متعلق باجعل « ما » اسم موصول مفعول اجعل الأول « للاصل » متعلق بمحذوف صلة.

فى الميزان ؛ فتقول فى نَاء : فلَعَ ؛ لأنَّه من نَأَى[1] ، وفى الحْادى : عالِف ؛ لأنَّه من الوَحدة[2] .

وتقول فى يَهَبْ : يَعَلْ[3] وفى بِـعْ : فِل ، وفى قاض : فَاع[4] .

(فصل) فيما تُعْرَفُ به الأصولُ والزوائد . قال الناظم رحمه الله :

(وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ،وَالَّذِى لَايَلْزَمُ الزَّائِدُ؛مثلُ تَا احْتُذِى)[5] (*)

(١) قدمت اللام — وهى الياء — إلى موضع العين وهى الهمزة ، فصار : نيأ — على وزن فَلع ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) أصله : واحد ، أخرت الفاء — وهى الواو — إلى موضع اللام وهى الدال ؛ ولما كان لا يمكن البدء بالألف — قدمت الحاء عليها فصار حادِو ، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، فصار حادى .

(٣) أصله « يَوْهِب » حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها : الفتحة والكسرة .

(٤) أصله : قاضى ، حذفت لامه لالتقاء الساكنين .

هذا : وإذا تعذر وزن بعض الكلمات مثل : اسطاع ، وأهراق — روعى فى ذلك الأصل ، فيقال فى وزنهما : « أفعل » ؛ لأن أصلهما : أطوع — وأريق ، والسين والهاء زائدتان .

تنبيه

يؤخذ مما تقدم: أن الميزان يطابق الموزون فى: القلب المكانى، وفى الاعلال بالحذف، وبالنقل والحذف ، وفى إدغام حرف أصلى فى زائد، نحو : قدّس — أو زائد فى زائد نحو : مكرمى . ويخالفه فى : الاعلال بالقلب ، وفى الاعلال بالنقل فقط ، وفى الاعلال بالنقل والقلب ؛ فوزن جاء — فعلَ ، ووزن يقول ، يَفْعُل ، ووزن أطاع — أفْعَل .

وفى إدغام حرف أصلى فى مثله ، نحو: يقرّ ، وزائد فى أصلى ، نحو: سيّد .

وسيأتى مزيد إيضاح لذلك .

(٥) أى أن الحرف الأصلى هو : الذى يلزم جميع تصاريف الكلمة ، والزائد هو

(*) « والحرف » مبتدأ « إن يلزم » شرط وفعله « فأصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأصل خبر لمبتدأ محذوف ـ أى فهو أصل ، والجملة جوب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « والذى » مبتدأ « لايلزم » الجملة صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك « تا » مضاف إليه وقصر للضرورة « احتذى » مضاف إليه مقصود

وفى التعريفين نَظَر : أما الأوّل[١] ؛ فلأنَّ الواو من «كَوْكَب»، وَالنّونَ من «قَرَنفُل» — زائدتان كما ستعرفُه ، مَع أَنهُمَا لا يَسقُطان[٢] .

وأما الثانى[٣] ؛ فلأن الفاء من «وَعَد»، وَالعَينَ من «قال»، واللامَ من «غزَا» — أُصولٌ ، مع سُقوطِهنَّ فى: يَعِد — وقُل — ولم يَغزُ[٤] .

وتَحرِيرُ القولِ فيما تُعرَفُ به الزوائدُ أن يُقَالَ :

اعلم أنه لا يُحكم على حرفٍ بالزيادة حتَّى تزيدَ بقية أحرفِ الكلمة على أصلين .

ثم الزائد نوعان : تكرارُ الأصل ، وغيرُه :

فالأوَّل : لا يختصُّ بأحرُفٍ بعينهاَ[٥] . وَشَرْطُه : أن يماثِلَ اللام

الذى لايلزم فى جميع التصاريف ، مثل التاء فى احتذى ؛ فهى زائدة، لأنها تحذف فى بعض التصاريف، تقول : حذا حذوه . والاحتذاء : الاقتداء .

(١) وهو تعريف الأصلى بأنه : هو الذى يلزم فى جميع التصاريف .

(٢) لأن الكلمتين جامدتان .

(٣) وهو تعريف الزائد بأنه : ما لا يلزم فى جميع التصاريف .

(٤) وعلى ذلك فتعريف الأصلى غير جامع ، وتعريف الزائد غير مانع .

ويجاب عن الناظم فى ذلك : بأن الأصلى الساقط لعلة تصريفية — مقدر وجوده فهو كالثابت. والزائد الذى يلزم لعلة — كان مقدراً سقوطه ، فالمقصود من اللزوم وعدمه ؛ إما تحقيقاً ، وإما تقديراً .

(٥) فيكون فى جميع الحروف ما عدا الألف ؛ لأنها لاتقبل التضعيف ، ولا يختص بحروف « سألتمونيها » .

لفظه ، وهو مبنى المجهول ، من احتذىبه — أى اقتدى به ، وحذا حذوه — أىتبعه ويقال: احتذى—أى لبس الحذاء —وهو النعل .

كَجَلْبَبَ وجِلبـاب ، أو العَينَ : إما مع الاتِّصال كقَتَّل[١] — أو مع الانفصال بزائد كعَقَنْقَل[٢] . أو يماثلَ الفـاء والعينَ كمَرْمَرِيس[٣] ، أو العين والسلامَ كصَمَحْمَح[٤] .

وأمَّا الذى يُماثلُ الفاءَ وحدَها كقَرْقَف[٥] وَسُنْدُس[٦] ، أو العين المفصولةَ بأصلٍ كحَدْرَد[٧] — فأصلِيٌّ .

وإذا بُنِيَ الرباعىُّ من حرفين[٨] ؛ فإن لم يصحّ إسقاط ثالثِه فالجميعُ أصلٌ كسِمْسِم[٩] ، وإن صَحَّ كلَمْلِمه ولِمَّه[١٠] ، فقال الكوفيون : ذلك

---

(١) مثال للفعل ، ويكون فى الاسم مثل . سُلَّم — وقِنَّب . وهل الزائد الحرف الأول أو الثانى ؟ — قولان .

(٢) مثال للاسم ، أما الفعل فنحو : احدَوْدَب — واعشوشب ، والعقنقل : الوادى العظيم المتسع — والـكثيب المتراكم .

(٣) هو : الداهية — وأرض لاتنبت شيئا ، ووزنه « فَعْفَعِيل » ومثله : مَرْمَرِيت بمعنى الداهيـة أيضا ، ولا ثالث لهما .

(٤) هو الرجل الشديد المجتمع الألواح — والقصير — والأصلع .

(٥) هو الخمر يَرْعد عنها صاحبها ، ووزنه « فَعفل » .

(٦) هو رقيق الديباج ، ووزنه « فُعْلُل » .

(٧) اسم رجل ، ووزنه « فَعْلَع » ولم يرد على هذا الوزن غيره .

(٨) وذلك بأن تـكررت فاؤه وعينه ، سواء كان ذلك فى اسم كما مثل المصنف — أو فى فعل مثل : وَسْوَس ، وزلزل .

(٩) وزنه « فِعْلِل» ولا يصح إسقاط ثالثه ؛ لأن أصالة أحد المـكررين فيه واجبة تـكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر؛ فحكم بأصالتهما معاً والسمسم بكسر السينين : الحب المعروف ، وبفتحهما : الثعلب .

(١٠) هما أمران من . لملمت الشىء وَلممته — إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض .

الثالثُ زائد مُبدَلٌ من حرفٍ مُمَاثِلٍ للثانى[١] ، وقال الزَّجاج : زائدٌ غيرُ مبدلٍ من شىء[٢] وقال بقيةُ البصريين : أَصْلٌ[٣] .

والنوع الثانى[٤] مختصٌ بأحرفٍ عشرةٍ ، جمعها الناظم فى بيتٍ واحدٍ أربع مرات[٥] فقال :

هَنَاءٌ وتسليم ، تَلاَ يَومَ أُنْسِهِ   نهايةُ مسئولٍ ، أَمَانٌ وَتسهيلُ

فتزادَ الألِفُ ؛ بشرطِ أن تصحب أَكْثرَ من أَصْلَين[٦] كضارِب

---

(١) وهو العين ، فأصل «لَمْلَم» — على قولهم — لَمَّم ، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، فوزنه على ذلك « فعّل » .

(٢) أى الثالث الصالح للسقوط ، ووزن لملم على قوله « فَعْفَل » بتكرير الفاء .

(٣) فيكون وزنه عندهم « فَعْلَلَ » وتكون مادة «لملم» — غير مادة « لَمّ » .

وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَاحكُم بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ   وَنَحْوِهِ ، وَالْخُلفُ فى كَلَمْلِمِ)[*]

أى احكم بأن جميع الحروف أصلية فى مثل : سِمسم : من كل رباعى تكررت فاؤه وعينه ، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط والحذف ؛ فإن صح أحد المكررين للسقوط مثل لملم — ففى الحكم عليه بالزيادة خلاف بسطه المصنف .

(٤) وهو مما فيه الزائد غير تكرار الأصل .

(٥) وجمعها أبو العلاء المعرى فى قوله : التناهى سمو . وجمعها بعض النحاة فى قوله اليوم تنساه .

(٦) بشرط أن يكون مقطوعا بأصالة الجميع ، فإن صحبت أصلين فقط — فليست زائدة ، وإن صحبت أصلين وكان الثالث محتملا الأصالة والزيادة ؛ فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، وذلك مثل: « أبان» . فإنه يحتمل أن وزنه «فعال» بزيادة الألف وأصالة الهمزة — أو «أفعل» بالعكس

(*) «بتأصيل» متعلق باحكم «حروف سمسم» حروف مضاف إليه وسمسم كذلك «ونحوه» عطف على سمسم «والخلف» مبتدأ «فى كلملم» متعلق بمحذوف خبر ، والكاف بمعنى مثل مجرور بفى مضاف إلى لملم ، ولملم: أمر من لملم الشىء — بضم بعضه إلى بعض ، وحرك بالكسر للروى .

وعماد — وَغَضْبَى — وَسُلَامَى[1]؛ بخلاف نحو : قال — وغزا .

وتُزادُ الواوُ والياءُ بثلاثةِ شروط :

أحدها : ما ذُكِرَ فى الألف[2] .

والثانى : ألاَّ تكون الكلمةُ مِنْ بابِ سِمْسِم[3] .

والثالث : ألاَّ تتصدَّرَ الواوُ مطلقاً ، ولا الياء قبل أربعةِ أُصُولٍ فى غيرِ مضارع ، وذلك نحو : صَيْرَف[4] وجَوْهَر — وقَضِيب — وعَجُوز — وحِذْرِيَة[5] ، وعَرْقُوَة[6] .

ولا تزاد أولا لأنه لا يبدأ بساكن . وتزاد حشواً وطرفاً ، وتكون للتأنيث والإلحاق فى الطرف .

(١) كرر الأمثلة لبيان أنها تزاد فى الاسم : ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة كما مثل . والسلامى : واحدة السلاميات — وهى العظام الصغار بين مفاصل الأصابع فى اليدين والرجلين . وتزاد سادسة نحو : قبعثرى ، وسابعة نحو أربعاوى . وتزاد كذلك فى الفعل ثانية نحو: قاتل ، وثالثة نحو : تغافل ، ورابعة نحو: سلقى .. إلخ .

وفى زيادة الألف يقول الناظم :

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ   صاحَبَ — زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)(*)

أى : إذا صحبت الألف أكثر من حرفين أصليين — أى ثلاثة حروف أصول — حكم بزيادتها . والمين : الكذب .

(٢) وهى : أن تصحب أكثر من أصلين .

(٣) أى الثنائى المكرر « الرباعى المضعف » ؛ فإنه يحكم بأصالتهما فيه كما تقدم .

(٤) هو المحتال المتصرف فى الأمور — وصراف الدراهم .

(٥) هى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة ، والجمع حذارى .

(٦) هى الخشبة المعترضة على رأس الدلو ، وفى هذه الأمثلة زيادة الواو والياء ثانيتين — وثالثتين — ورابعتين .

(*) « فألف » مبتدأ « أكثر » مفعول صاحب مقدم « من أصلين » متعلق به ، وجملة صاحب نعت لألف « زائد » خبر المبتدأ « بغير مين » بغير متعلق بزائد ، ومين مضاف إليه

بخلاف : بَيْت وسَوْط، ويُؤْيُؤ[١] وَوَعْوَعَة[٢] وَوَرَنْتَل[٣] وَيَسْتَعُور[٤]

وتُزَادُ الميمُ بثلاثة شروطٍ أيضاً وهى : أن تتصدَّرَ ، ويتأخر عنها ثلاثةُ أصولٍ فقط ، وألاَّ تلزمَ فى الاشتقاقِ . وذلك نحو : مَسْجِدْ وَمَنْبِج[٥] ، بخــلاف نحو : ضِرْغَام[٦] ومَهْد[٧] ومَرْزَجُوش[٨]

(١) اسم طائر من الجوارح كالباشق ـ وجمعه: يآيى كمساجد .

(٢) مصدر وعوع ـ إذا صوت . وهذا وما قبله من باب سمسم .

(٣) الورنتل : الداهية ـ والأمر العظيم . قيل : والنسر . وقد تصدرت فيه الواو ووزنه « فعلّل » . (٤) هو شجر يستاك بعيدانه ، واسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير . وقد تصدرت فيه الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع ووزنه « فَعلول » وفى زيادة الياء والواو يقول الناظم:

(وَاليَا كَذَا وَالوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فى يُؤْيُؤ وَوَعْوَعَا)(*)

أى كذلك يحكم بزيادة الياء والواو؛ إذا صحبت كل ثلاثة أحرف أصول مثل الألف ولم يكونا فى ثنائى مكرر مثل: يُؤيؤ ـ ووعوعة . ومريم، ومدين ـ وزنهما « فَعْلل » وإن صحبت الياء أكثر من ثلاثة ـ لا « فَعْيل » ؛ لعدم وجوده فى الكلام، ولا « مَفْعل » وإلا وجب الإعلال بالنقل والقلب ، فيقال : مَرام ـ ومَدان .

هذا : وتزاد الياء فى الاسم ؛ أولى نحو : يَلمع « اسم للسراب » ، وثانية نحو : ضيغم . وثالثة نحو : قضيب : ورابعة نحو : حِذرية ... إلخ .

وكذلك الواو تزاد ثانية نحو: كوثر . وثالثة نحو: عجوز . ورابعة نحو: عرقوة .. إلخ . ولا تزاد الواو أولا عند الجمهور على الصحيح .

(٥) اسم موضع والنسبة إليه منبجانى ، بفتح الباء على غير قياس .

(٦) أى لعدم تصدر الميم ، والضرغام : الأسد .

(٧) لأنه لم يتأخر عنها ثلاثة أصول . والمهد : الموضع يهيأ للصبى .

(٨) لأنه تاخر عن الميم أكثر من ثلاثة أصول؛ فالميم فيه أصلية ووزنه « فَعْلَلول »

(*) « والياء » بالقصر ـ مبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر « والواو » مبتدأ حذف خبره ـ أى كذلك « إن لم يقعا » شرط وفعله، وحذف جوابه للضرورة وألف الاثنين فاعل يقعا « كما » فى موضع الحال من ألف الاثنين فى يقعا ، و « ما » كافة الكاف عن العمل ـ أو نعت لمحذوف وما مصدرية

ومِرْعِزّ(١) فإنهم قالوا : ثَوْبٌ مُمَرْعَز ؛ فأثبتوها فى الاشتقاق .

وتزادُ الهمـزةُ المصَدَّرَةُ بالشرطَيْنِ الأوَّلَيْن(٢) نحو : أَفْـكَل(٣) وأفضل ، بخلاف نحو : كُنَأْبِيل(٤) — وَأَكَلَ — وإصطبل .

وتزادُ المتطرفةُ بشرطين، وهما: أن تَسبقَهَا ألِفٌ، وأن تُسبقَ تلك الألفُ بأكثرَ من أصلَين نحو : حَمراء — وعِلباء — وقُرْفُصَاء(٥) بخلاف نحو :

والمرزجوش معرب ، وعربيته . السمسق، وهو نبات طيب طيب الرائحة، تعالج به أمراض كثيرة ؛ كعسر البول — والمغص ... إلخ .

(١) هو الزغب الذى تحت شعر العنز . ويشترط كذلك لزيادة الميم : ألا تكون كلتها رباعية من حرفين ؛ كمرمر — ومهمه . ولا تزاد الميم إلا فى الأسماء .

(٢) وهما : أن تتصدر ، وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ؛ سواء كانت فى فعل أو فى اسم . ولو قال المصنف : بالشرط الثانى — لكفى ؛ لأن فرض الكلام فى الهمزة المصدرة

(٣) الأفكل : الرعدة — والجماعة ؛ يقال: أخذه الأفكل — إذا أخذته الرعدة ، وجاءوا بأفكلهم — أى جماعتهم . (٤) لعدم التصدير — وهو اسم موضع باليمن .

وفى زيادة الهمزة المصدرة يقول الناظم :

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحَقِّقَا)(*)

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة ؛ إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول حقاً

(٥) كرر الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون أول الكلمة مفتوحاً أومكسوراً أو مضموماً ، والألف فى الأولين مسبوقة بثلاثة أصول ، وفى الثالث بأربعة .

أى وقوعا كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه « ما» فانفصل الضمير ، «فى يؤيؤ » متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه ، أو بالمصدر المضاف المحذوف «ووعوعا » معطوف على يؤيؤ مقصود لفظه ، أو من عطف الفعل على الاسم

(*) « وهكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر «وميم » عطف على همز «سبقا » فعل ماض وألف الاثنين فاعل « ثلاثة» مفعول به ،والجملة نعت لهمز وميم «تأصيلها تحققا» تأصيلها مبتدأ وجملة تحققا خبر، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لثلاثة، ونائب فاعل تحققا يعود إلى تأصيلها .

« ماء وشاء ، وبناء وأبناء »[١] .

وتزادُ النونُ متأخرةً بالشرطين[٢] نحو : عثمان وغضبان ، بخلاف نحو : أمان وسِنان[٣] .

وتزادُ متوسطةً بثلاثة شروط : أن يكون توسُّطها بين أربعةٍ بالسَّوِيَّة وأن تكونَ ساكنةً ، وأن تكون غير مُدْغمة ، وذلك كغَضَنْفَر

(١) فإن الألف فى الأولين مسبوقة بأصل واحد ، وفى الآخرين بأصلين لا غير .

قال الناظم :

(كذاكَ همزٌ آخرٌ بعدَ ألِفْ أكثرَ مِنْ حَرْفينِ لَفْظُهَا رَدِفْ)(*)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة ؛ إذا وقعت آخرا بعد ألف تبع لفظها — أى تقدمها — أكثر من حرفين . (٢) أى المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما : أن تسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين . وإذا كان قبل الألف حرف مشدد نحو : حسّان ورمّان ، أو حرف لين نحو : عِقيان ، وعنوان — احتملت الزيادة والأصالة ؛ إلا إذا دل دليل على أحدهما ، كمنع صرف حسان فى قول أمية بن خلف يهجو سيدنا حسان بن ثابت :

* ألا مُبلغٌ حسّانَ عـنّى مُغَلْغَلَةً تدِبُّ إلى عُكاظ *

فإن منع صرفه دليل على زيادة النون ، وكذلك : عفّان وحيّان ؛ إذا اشتقا من العفة والحياة — كانت النون زائدة ووزنهما « فعلان » ومنعا من الصرف . وإن اشتقا من العفونة والحين — كانت النون أصلية وصرفا ، وكان وزنهما « فعّال » .

وتزاد النون متأخرة أيضاً فى المثنى والمجموع على حده ، وفى الأمثلة الخمسه فى حالة الرفع ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد . ولم يذكرها المصنف ولا الناظم ؛ لأن هذه زيادة معروفة متميزة ، والمراد هنا بيان الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة .

(٣) فإن الألف سبقت فيهما بأصلين لا غير .

(*) « كذاك » خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد ألف » بعد ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز وألف مضاف إليه « أكثر » مفعول ردف مقدم « من حرفين » متعلق بأكثر « لفظها ردف » مبتدأ وخبر ، والجملة نعت ألف .

وَعَقَنْقَل[1] وَقَرَنْفَل وَحَبَنْطى[2] وَوَرَنْتَل[3] ، بخلاف «عَنْبَر وَغُرْنَيق»[4] وعجَنَّس[5] . وتزادُ مصدَّرَةً في المضارع[6] .

وتزادُ التاء في التأنيث كقائمة[7] ، والمضارع كتقوم ، والمُطاوع كتَعلَّم ، وتَدحْرج ، والاستِفعال والتَّفعُّل والافتِعالِ — وفرُوعِهِنَّ[8] .

(١) يطلق العقنقل على الوادى العظيم المتسع — وعلى الكثيب المتراكم .
(٢) الحبنطى : الممتلىء غيظاً — أو بطنة ، وقيل : القصير .
(٣) هو الداهية — والأمر العظيم . (٤) الغرنيق: طير من طيور الماء طويل العنق يشبه الكُركى — أو هو نفسه ، والشاب الأبيض الجميل .

(٥) هو الجمل الضخم الشديد والنون فيه ثالثة مدغمة . ووزنه « فعلل » لأن الزائد فيه التضعيف على الراجح . (٦) وذلك نحو : نقوم . وتزاد ثانية نحو : حنظل ، وثالثة نحو : غضنفر ، ورابعة نحو : رعشن .. إلخ ، وكذلك تزاد في المطاوع كانكسر . وفي باب الافعنلال كالاحرنجام . وفي زيادتها يقول الناظم :

(وَالنُّونُ في الآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفي نَحْوِ : غَضَنْفَرٍ — أَصَالَةً كُفِي)(*)

أى : تزاد النون في الآخر بشروط الهمزة ، وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة بعد حرفين وبعدها حرفان ، وألا تكون مدغمة ، وذلك نحو غضنفر . ومعنى أصالة كفي — أى منع الأصالة وصرفت عنه . (٧) ومثله: الجمع ، كقائمات .

(٨) أى من الفعل والوصف. وكذلك تزاد في باب التفاعل وفروعه ، كالتقاتل . وفي باب التفعيل والتفعال ؛ كالتقديس والترداد — دون فروعهما ؛ لأنه لا تاء فيها . وفي زيادة التاء يقول الناظم :

(وَالتَّاءُ في التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ)(*)

(*) « والنون » مبتدأ « في الآخر » حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور بعده وهو « كالهمز » الواقع خبراً المبتدأ « وفي نحو غضنفر » في نحو متعلق بكفي وغضنفر مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفي ، ونائب فاعله مفعوله الأول . والغضنفر : الأسد

(*) « والتاء » مبتدأ والخبر محذوف « في التأنيث » متعلق بذلك الخبر المحذوف — أى زائدة أو تزاد — مثلا « والمضارعة » عطف على التأنيث « ونحو » معطوف على التأنيث « الاستفعال » مضاف إليه

وتُزادُ السّين فى الاستفعال[1] وأهملَها الناظم وابنُه.

وزيادةُ الهاءِ واللام قليلةٌ، كأُمّهات، وأَهْراق، وطَيْسَل — للكثير — بدليل سُقوطها فى الأُمُومة[2] والإرَاقة[3] والطَّيْس[4].

وأما تمثيلُ الناظم وابنِه وكثير من النحويين — للهاء — بنحو: لِمَه ولم تَرَه، ولِلاَّم بذَلك وتلك[5] — فمردودٌ؛ لأنَّ كلا من هاء السكتِ ولامِ البُعد — كلمةٌ برأسِها، وليست جُزءاً من غيرها.

أى: تزاد التاء إذا كانت للتأنيث فى وصف أو فعل. أو للمضارعة، أو للاستفعال وفروعه من الفعل والوصف، أو للمطاوعة. وزيادتها فى هذه المواضع مطردة

وتزاد سماعا فى أول الكلمة، مثل: تنضب «اسم لشجر ذى شوك»، وتتفل «اسم للثعلب أو جروه» وتبيان وتلقاء، وتمساح وتمثال.

وفى آخرها نحو: ملكوت — وجبروت — ورحموت. وقد زيدت حشواً فى ألفاظ نادرة جداً مما جعل العلماء يذهبون إلى أصالتها.

(١) قيل: إن السين وحدها لم تزد مجردة عن التاء؛ إلا فى اسطاع يسطيع — وقد موس — بمعنى قديم. ولا تطرد زيادتها فى عير ذلك.

(٢) أى فى المصدر، وكذلك فى الجمع؛ فقد قالوا: أمّات. وتغلب الأمهات فى العقلاء، والأمات فيما لا يعقل: ووزنها. «فعلهات» لأنه جمع أم.

(٣) مصدر أراق الماء — إذا صبه، والمضارع يريق. ومضارع أهراق — يهريق.

(٤) هو العدد الكثير — وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام، أو هو خلق كثير النسل؛ كالذباب — والسمك — والنمل — والهوام.

(٥) أى: ونحوهما من أسماء الإشارة فى البعد؛ كهنالك — وأولالك

وفى زيادة الهاء واللام يقول الناظم:

(وَالْهَـــاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَالَّلامُ فى الإشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ)(*)

(*) «والهاء» مبتدأ حذف خبره كسابقه «وقفاً» حال من ضمير الخبر المحذوف بتقدير مشتق — أى واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض — أى فى وقف «كلمه» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ولم تره» عطف على لمه «واللام» مبتدأ خبره محذوف كما تقدم «فى الإشارة» متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للاشارة.

وما خَلا من هذه القُيود حُـكِمَ بأصالتِه ؛ إلاّ إن قامت حُجَّةٌ على الزِّيادةِ [١] ؛ فلذلك حُـكِمَ بزيادةِ همزَتَىْ: شَمأَل [٢] ـ واحْبَنْطَأ [٣]، ومِيمَىْ: دُلَامِص [٤] ـ وابنُم، ونُونَىْ: حَنْظَل ـ وَسُنْبَل، وتَاءَىْ: مَلَـكُوت ـ وَعِفْرِيت وَسِينَىْ: قُدْمُوس [٥] ـ وأُسطَاع [٦]؛ لسقوطها فى الشُّمُول ـ والحَبَط ـ والدَّلَاصَة والبُنُوّة ـ والمُلك ـ والعَفْر «بفتح أوَّله»، وهو التراب [٧]، والقِدَم ـ [٨] والطاعة

أى . تزاد الهاء فى الوقف على «ما» الاستفهامية المجرورة ، نحو : «لِمَه» ، وعلى فعل الأمر المحذوف الآخر ، والمضارع المحذوف الآخر للجزم ، نحو لم «تره» وغيرها مما تقدم فى موضعه . وزياة اللام مشهورة فى أسماء الإشارة .

وقد ذكر الأشمونى أن التحقيق عدم ذكر هاء السكت ولام الإشارة ـ مع حروف الزيادة ؛ للسبب الذى ذكره ابن هشام . (١) وفى هذا يقول الناظم خاتماً هذا الباب :

(وَامْنَعْ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ   إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلَتْ)(*)

أى إذا وقع شىء من حروف الزيادة السابقة غير مقيد بالعلامة الدالة على زيادته ـ فامنع زيادته واحكم بأصالته ؛ إن لم تقم على زيادته حجة بينة ؛ كزيادة نون حنظل ، لسقوطها فى قولهم : حظلت الإبل ـ إذا آذاها أكل الحنظل . أصله : حنظلت

(٢) هى ريح الشمال ، والجمع شمالات .

(٣) أى انتفخ بطنه ، والحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) هو الشىء البراق اللماع ، يقال : ذهبٌ دلامصٌ ـ أى لماع، ورأس دُلص ـ أى أصلع . (٥) هو الشىء القديم ـ والملك الضخم ـ والعظيم من الإبل .

(٦) بقطع الهمزة وضم أول المضارع ؛ لأن أصله أطاع ومضارعه يُسطيع ـ بضم الياء ؛ فزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل، فإن أصل أطاع ـ أطوع .

(٧) راجع إلى عِفريت. والعفريت : الرجل الخبيث الداهية المبالغ فى الشىء يقال : رجل عفر وعفريت ـ وامرأة عفرية . وتضم إليه كلمة نفريت ، فيقال عفريت نفريت ـ وعفرية نفرية . (٨) كان الأولى أن يقول : التقدم كما يدل عليه معناه .

(*) «زيادة» مفعول امنع «بلا قيد» متعلق بزيادة ، وجملة «ثبت» نعت لقيد «حجة» فاعل تبين ـ إن كان للمعلوم ، ونائب فاعله إن كان للمجهول ، والجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله «كحظلت» بفتح الظاء المشالة ـ خبر لمبتدأ محذوف

وفى قولهم: حَظِلَت الإبلُ- إذا آذاها أكلُ الْحَنْظَل، وَأَسْبَل الزَّرع وبزيادة نُونَيْ: نَرجس ـ وَهُنْدَلِع،[1] وَتَاءَىْ تَنْضُب[2] ـ وتُخُيِّب[3]؛ لانتفاء فعْلِل — وَفُعْلَلِل — وَفَعْلُل — وَفُعُلِّل .

---

(١) اسم لنبات ذى شوك .

(٢) نوع من الشجر تألفه الحرباء . واسم بلد قرب مكة .

(٣) يراد به الباطل ، من الخيبة ـ وهى الحرمان وعدم بلوغ المراد . يقال : وقعوا فى وادى تخُيب ـ أى فى باطل ، وخيبه الله : حرمه الخير، وخاب خيبة إذا لم ينل ما طلب. وفى المثل : الهيبة خَيبَة والخياب . القدح الذى لا يوارى .

هذا ، ومما تقدم يتبين أن من أدلة الزيادة :

(ا) سقوط بعض الأحرف من أصل الكلمة لغير علة ؛ كسقوط الهمزة والنون والتاء من الأمثلة التى ذكرها المصنف . وكسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر. أما السقوط لعلة فلا يكون دليلا على الزيادة؛ كسقوط الواو من فى: وعد يعد ـ ووعد ،

(ب) ولزوم عدم النظير لوحكم بالأصالة . وذكر المصنف أمثلة ذلك أيضاً ، واقتصر على هذين الدليلين . ومن الأدلة غير ما ذكره المصنف :

(حـ) سقوط بعض الأحرف من فروع الكلمة؛ كسقوط ألف «كتاب» عند جمعه على كتب .

(د) وكون الحرف مع عدم الاشتقاق ـ فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون فى شرنبث« للغليظ الكفين والرجلين » فإنه غير مشتق ، ونونه زائدة؛ لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا كذلك ، مثل : « جحنفل » للعظيم الشفة ، من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان .

(هـ) كون الحرف دالا على معنى ؛ كأحرف المضارعة ، والسين والتاء من مستغفر والغرض من الزيادة : زيادة المعنى فى مثل : كاتب ـ ومستغفر ، وتكثير الكلمة فى مثل: كمثرى ، ومد الصوت فى نحو: كتاب. وقد تكون الزيادة للتعويض من المحذوف كإقامة ـ أو للالحاق ـ أو للتأنيث كما سبق بيان ذلك فى موضعه .

(فصل) فى زيادةِ همزةِ الوَصل[١]

وهى همزةٌ سابقةٌ، موجودةٌ[٢] فى الابتداء، مفقودَةٌ فى الدَّرْج[٣].
ولا تـكونُ فى مضارعٍ مطلقاً[٤]، ولا فى حَرفٍ غير أل[٥]، ولافى

---

(١) الـكلام فيها تـكملة للـكلام السابق على زيادة الهمزة. وأفردت بفصل خاص لاختصاصها بالأحكام التى ستأتى. وسميت بذلك؛ لأنها تسقط عند وصل الكلمة بما قبلها وتثبت عند البدء بها. أو لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ ولذلك يسميها الخليل: «سلم اللسان»

(٢) أى واقعة فى أول الـكلمة متقدمة على جميع حروفها.

(٣) أى فى الاستمرار فى الـكلام، ووصل الـكلام بعضه ببعض؛ لأنه إنما جىء بها للتـكون وصلة للبدء بالساكن. قيل: وكان الأجدر أن تسمى: همزة الابتداء.

أما همزة القطع فهى التى تثبت فى الوصل وفى الابتداء.

وقد أشار الناظم إلى تعريف همزة الوصل بقوله:

(لِلوَصْلِ هَمزٌ سابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ إذَا ابتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)(*)

وفى قوله: للوصل همز — إشارة إلى أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً، وقوله استثبتوا — بكسر الباء، أمر للجماعة بالاستثبات من الشىء ومعرفته حق المعرفة.

ويجوز أن يكون فعلا ماضياً عند فتحها. وتعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير؛ كبُنَىّ وسُمَىّ فى ابن واسم، بخلاف همزة القطع، فتقول فى أب وأخ: أُبَىّ وأُخَىّ.

وقد تثبت همزة الوصل فى الضرورة كقول الشاعر:

إذا جاوَزَ الإثنين سِرٌّ فإنه بنَثٍّ وتـكثيرِ الوُشاةِ قَمِينُ

كما تحذف همزة القطع عند الضرورة أيضاً؛ كقول القائل:

* إنْ لم أقاتِلْ فالبِسُونى بُرْقعا *

(٤) ثلاثياً أو غيره، مجرداً أو مزيداً؛ ذلك لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة دائماً فلا حاجة به إلى همزة الوصل.

(٥) أى التى للتعريف — أو الزائدة؛ أما الموصولة فهى اسم على الصحيح. ومثل

(*) «للوصل» خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا يثبت» الجملة نعت ثان له «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفى «إذا» ظرف متعلق بيثبت «به» نائب فاعل ابتدى «كاستثبتوا» الـكاف جارة لقول محذوف «استثبتوا فعل أمر مبنى على حذف النون، والواو فاعل

ماضٍ ثلاثيٍّ، كأمر وأَخذ(١) – ولا رباعيّ كأَكرَم وأعطى(٢) – بل في الخماسيّ كانطلَقَ ، والسّداسيِّ كاستَخرج ، وفي أمرهما وأمر الثلاثيِّ كاضْرِب(٣). ولا في اسمٍ – إلّا في مصادرِ الخماسيّ والسّداسيّ(٤) كالانطلاق والاستِخراج. قالوا: وفي عشرةِ أسماء محفوظةٍ وهي: اسمٌ، واسْتٌ(٥)،

أل : « أم » في لغة حمير على القول بأن همزتهما للوصل ، كما في قوله عليه السلام : « ليس من امبر امصيام في امسفر » – أي ليس من البر الصيام في السفر .

(١) لأن أوزان الماضي الثلاثي كلها محركة الفاء فلا تحتاج لهمزة وصل .

(٢) لأن الرباعي لا يبدأ بالهمزة – إلا وزن «أفعل» والهمزة فيه قطع .

(٣) ضابط ذلك : أنه إذا كان أول المضارع مفتوحاً ، كيكتب ، وينطلق ، ويستخرج – فهمزة أمره وصل – وإن كان مضموماً ، كيكرم ويعطي – فهمزته قطع. ويستثنى من أمر الثلاثي ثلاثة أفعال وهي : أخذ – وأكل – وأمر ؛ فإن الأمر منها : خُذ – وكل – ومُر ؛ بحذف الفاء وجوباً في : كل ، وخذ . وجوازاً في مُر ، والاستغناء عن همزة الوصل لتحرك أولها . قال تعالى : (خذوا ما آتيناكم بقوة – كلوا واشربوا ولا تسرفوا) .

(٤) أي المبدوءين بهمزة وصل . وهذه هي المواضع القياسية لهمزة الوصل ، وفيها يقول الناظم :

(وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ انْجَلَى

وَالأَمْرُ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)(*)

أي أن همز الوصل يكون قياسياً في ماضي ما زاد على أربعة أحرف ؛ وهو الخماسي والسداسي – وأمره ومصدره ، وأمر الفعل الثلاثي الساكن ثاني مضارعه كما مثل ، فإن كان ثاني مضارعه متحركا، نحو يقوم – فإن الأمر منه لا يحتاج إلى همزة وصل ، نحو : «قم» .

(٥) هو الدبر . وأصله : سته كجمل ، حذفت لامه – وهي الهاء

(*) « وهو لفعل » مبتدأ وخبر « ماض » نعت لفعل « احتوى » الجملة نعت ثان له « على أكثر » متعلق باحتوى « من أربعة » متعلق بأكثر (*) « والأمر والمصدر » معطوفان على فعل « منه » في موضع الحال من الأمر وما عطف عليه ، والهاء عائدة على الفعل. « وكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « أمر الثلاثي » أمر مبتدأ مؤخر والثلاثي مضاف إليه .

وابنٌ، وابنُمٌ (١)، وابنَـة، وامرُؤ، وامرَأَة، واثنَان، واثنَتَان (٢)، وأَيمُنُ — المخصوص بالقسم (٣).

وينبغى أن يزيدوا: «أل» الموصولةَ، «وَأَيمُ» — لغةٌ فى أَيمُن؛ فإن قالوا: هى أَيمُن فحذفت اللام — قُلنا: وابنُم هو ابنٌ، فَزيدَت المِيم (٤)

(مسألة) لهمزةِ الوَصل بالنسبةِ إلى حركَتِهَا — سَبعُ حالات:

تشبيهاً بحروف العلة. وسكنت السين، ثم جيء بالهمزة للتوصل للساكن، وكتعويض عن اللام، ويقال فيه: سَه — بحذف العين، ووزنه «فَل». ولم يأت من الأسماء ما حذف عينه إلا هذا — وقولهم «مذ» لأنها محذوفة من منذ. وسَت — بحذف اللام، ووزنه «فع» ويكون الإعراب على الهاء والتاء.

أما اسم؛ فأصله «سمو» عند البصريين — ووسم عند الكوفيين، حذفت لامه على الأول وفاؤه على الثانى، وسكن أوله وأتى بالهمزة توصلا وتعويضاً كما سبق.

(١) هو بمعنى «ابن» والميم فيه زائدة للتوكيد والمبالغة، كما زيدت فى «زرقم» بمعنى الأزرق. ومن ذلك قول المتلمس «أبى الله إلا أن أكون لها «ابنما»

وأصل ابن: بنو كقلم؛ فعُل به ما تقدم.

(٢) أصلهما. ثنيان، وثنيتان، حذفت لامهما، وسكنت التاء، ثم جيء بالهمزة كما بينا

(٣) هو اسم مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة، والأكثر فتح همزته ويجوز كسرها وخرج «أيمن» فى مثل: بَرِء القوم بأيمنهم — فإنه جمع يمين، وهمزته للقطع اتفاقاً.

(٤) وإلى مواضع همزة الوصل السماعية — أشار الناظم بقوله:

(وَفى اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنُمٍ، سُمِـعْ ... وَاثْنَـيْنِ، وَامْرِئٍ، وَتَأْنِيثٍ تَبِـعْ
وَايْمُنُ، هَمْـزُ أَلْ، كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فى الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ) (*)

أى: سمع وحفظ همزة الوصل فى الأسماء المذكورة. وفى قوله: وتأنيث تبع

(*) «وفى اسم» متعلق يسمع وما بعده عطف عليه، وجملة «تبع» نعت لتأنيث ومفعوله محذوف — أى تبع مذكره منها «وأيمن» معطوف على اسم است الخ فهو فى موضع خفض، ورفعه على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع والابتداء «همز أل» همز مبتدأ وأل مضاف إليه «كذا» متعلق بمحذوف خبر «ويبدل» فعل مضارع ونائب فاعله يعود على همز أل، وهو مفعوله الأول «مداً» مفعوله الثانى «فى الاستفهام» متعلق بيبدل «أو يسهل» عطف على يبدل.

وجوب الفتح فى المبدوء بها « أَلْ »[1] . ووُجوبُ الضم فى نحو : أُنطلِق[2] واستُخرِج — مبنيّين للمفعول ، وفى أمرِ الثلاثىِّ المضمومِ العين فى الأصل نحو : اقتُل — اكتُب ؛ بخلافِ : امْشُوا — اقْضُو[3] . ورُجْحانُ الضَّمِّ على الكسر فيما عَرَض جَعلُ ضَمَّةِ عَينهِ كَسرةً ، مِن نحو : أُغْزِى[4] ، قاله ابنُ الناظم .

وفى تَكْمِلَةِ أبى عَلِيٍّ[5] : أنه يجبُ إشمامُ ما قبلَ ياء المخاطبةِ[6]

إشارة إلى أن المؤنث كالمذكر ، وكذلك المثنى كالمفرد فى جميع ما ذكر .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همز أل ، وكلاهما مفتوح لا يجوز حذفه — وجب إبدال همزة الوصل ألفاً وهو الأرجح — أو التسهيل بين الهمزة والألف ؛ تقول : آلأمير قادم ؟ ءألأمير قادم ، ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وسيبين المصنف ذلك .

(١) وذلك للخفة وكثرة الاستعمال .

(٢) من كل فعل ماض مضموم ثالثه ضماً أصلياً ظاهراً .

(٣) فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأن عينهما فى الأصل مكسورة ، والأصل : امشِيُوا — واقضِيُوا ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لمناسبة الواو .

(٤) فإن أصله : اغزُوِى ، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثم حذفت الواو للساكنين ؛ فالضم نظراً للأصل ، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة . ولم يجز هذان الوجهان فى « امشوا » ؛ لأن كسر الهمزة هو الأصل ، وقد عضد بكسر العين أصلا ، فألغى العارض لمعارضته أصلين — بخلاف اغزى .

(٥) التكملة : كتاب فى الصرف لأبى على الفارسى ، ألفه تكملة لكتابه « الإيضاح » قيل : إن سبب تأليفه ، أن عضد الدولة لما قرأ الإيضاح استقصره ، وقال لأبى على : ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فصنف التكملة وحمله إليه ، فلما اطلع عليه عضد الدولة قال : قد غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو ، وقد عنى به كثير من النحاة وتناولوه بالشرح والإيضاح .

(٦) وذلك تنبيهاً على الضم الأصلى . والمراد بالإشمام هنا : ما يسمى روماً عند القراء ، وهو الميل بالضمة نحو الكسرة .

وإخلاصُ ضَمّ الهمزةِ . وفى التسهيل[1] أنَّ همزةَ الوصلِ تُشَمُّ قبلَ الضمَّةِ المُشَمَّة[2] . ورجحانُ الفتح على الكسرِ فى « أَيْمُن » ـ و « أيم » ورجحانُ الكسرِ على الضَّمِّ فى كلمةِ « اسم » .

وجوازُ الضمِّ والكسرِ والإشمام فى نحو : اخْتَار وانْقَاد ـ مبنيَّين للمفعول ووُجوبُ الكسر فيما بَقِى[3] وهو الأصلُ .

(مسألة) لا تُحذَفُ همزةُ الوصلِ المفتوحةُ[4] إذا دَخلَت عليها همزةُ الاستفهام، كما حُذفَتْ الهمزةُ المكسورةُ نحو : (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا ؟ ـ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)[5] وهو الأصلُ ؛ لئلا[6] يلتبِسَ الاستفهامُ بالخبر ، ولا تُحقَّقُ ؛ لأنَّ همزةَ الوصل لا تثبتُ فى الدَّرج إلا ضرورة كقوله :

---

(١) كتاب ألفه ابن مالك تسهيلا وتلخيصاً لكتابه المسمى « الفوائد النحوية » وسماه : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، وهو كتاب جمع مسائل النحو وقواعده ، وقد عنى به العلماء من بعده ، ووضعوا عليه شروحا كثيرة .

(٢) أى إذا أشممت الثالث ـ أشممت الهمزة ، وإلا فلا .

(٣) أى من الألفاظ المسموعة ، وكذلك المصادر والأفعال . وجملة القول : أن همزة الوصل تكون مكسورة ، وتفتح مع لام التعريف ـ وميمه ، ومع أيمن وأيم على الراجح . وتضم إذا وقع بعدها ضمة أصلية لازمة . ويجوز فى اسم الضم والكسر وهو أرجح .

(٤) وذلك فى « أل » ، و « أم » فى لغة حمير ، وأيمن ، وأيم .

(٥) الأصل : أَاِتخذناهم ـ أَاِستغفرت ـ بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، حذفت الثانية استغناء عنها بالأولى ، وكما حذفت المضمومة فى نحو : اضطر الرجل ؟ فإن أصله بهمزة وصل مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام المفتوحة حذفت همزة الوصل . وقد ترك مقتضى القياس للسبب الذى ذكره المصنف . ٦٣ ـ ص ، ٦ ـ المنافقون

(٦) هذا تعليل لقوله : لا تحذف همزه الوصل المفتوحة .. إلخ .

* أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحسنَ شِيمةً *(١)

— بل الوَجهُ أن تُبدلَ ألفاً . وقد تُسَهَّل(٢) مع القصرِ ، تقول : آلْحسنُ عِندكَ — وآيْمُن اللهِ يَمِينُك ؟ ؛ بالمدِّ على الإبدال رَاجحاً — وبالتَّسهيل مَرجوحاً ، ومنه قوله : * أَأَلْحَقَّ إنْ دَارُ الرَّبابِ تبَاعَدَتْ *(٣)

وقد قُرِىء بهما فى نحو : (آلذَّكَرَين — آلآن) .

---

(١) صدر بيت من الطويل لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ *

اللغة والاعراب . شيمة : هى السجية والطبيعة ، وجمعها : شيم . حدثان الدهر : صروفه وأحداثه . جمل : اسم امرأه . « ألا » أداة تنبيه « لا » نافية « اثنين » مفعول أول لأرى «أحسن» مفعول ثان له « شيمة » تمييز «على حدثان» جار ومجرور متعلق بأحسن، والدهرمضاف إليه « منى » متعلق بأحسن كذلك .

والمعنى : إنه لا يرى من طبعه وشيمته أحسن منه ومن جمل على تحمل أحداث الدهر ونوازله

والشاهد : فى « اثنين » فإن الهمزه فيه للوصل . وحقها أن تسقط فى الدرج ، ولـكن الشاعر أثبتها لضرورة الوزن ،

(٢) التسهيل : أن ينطق بها بين الهمزة والألف .

(٣) صدر بيت من الطويل ـ وعجزه :

* أَو انبَتَّ حَبلٌ أَنَّ قَلبَكَ طَائرُ *

وقد استشهد به سيبويه ونسبه إلى عمر بن أبى ربيعة . ونسبه العينى : إلى حسان ابن يسار التغلبى .

اللغة والاعراب : الرباب : اسم امرأة . تباعدت : صارت بعيدة عنك . انبت : انقطع . حبل : الحبل معروف، ويراد به هنا : العهد وأسباب المودة والصلة . « أألحق » الهمزة الأولى للاستفهام ، والثانية أداة التعريف ، و « الحق » منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم « إن » شرطية « دار الرباب » دار فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت ، والرباب مضاف إليه ـ والجواب محذوف لدلالة السياق عليه «أن

قلبك طائر » أن ومعمولاها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وقيل : الحق بالرفع مبتدأ وما بعده خبر ، وليس هذا بسليم .

والمعنى : أخبرنى وأصدقنى ! إذا تباعدت عنك دار الرباب ، أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء ؛ هل الحق أن قلبك يطير معها ، ويذهب عقلك حزناً عليها ؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه .

والشاهد : فى قوله « أألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» تسهيلا — أى بين الهمزة والألف قصراً — وهذا مرجوح ، والكثير الراجح : إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام — ألفاً .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التصريف — ووضح الغرض منه . وبين فيم يكون ؟ مع التمثيل .

٢ — اشرح قول ابن مالك :

بضمن فعل قابل الأصول فى وزن ، وزائد بلفظه اكتفى

وبين على ضوئه . كيف تزن الكلمة ؟ وما وزن : سافر — مستغفر — انكسر ،

٣ — بماذا يعرف الحرف الأصلى من الزائد ؟ اذكر بعض الضوابط لذلك ، وما حكم وزن ما فيه تقديم أو تأخير ؟ اذكر أمثلة موضحة ،

٤ — اذكر شروط زياده الواو والياء : ثم شرط زياده الهمزة والنون — مع التمثيل .

٥ — عرف همزه الوصل ، ولم سميت بذلك ؟ وما الفرق بينها وبين همزة القطع نطقاً وكتابة ؟

٦ — بين موضع الاستشهاد فى هذا الباب بما يأتى ، وزن ما تحته خط :

قال تعالى : (قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ وقال موسى لأخيه هارونَ اخلفنى فى قومى . ربِّ أرنى أنظر إليك) . وفى الحديث : « إذا لقيت الكافر فالقَه بوجه مكفهِرّ » .

حُبٌّ بالزَّور الذى لا يُرى منه إلا صفحة ولمام

٧ — اذكر مواضع همزة الوصل القياسية . ثم بين متى يجب ضم الهمزة ؟ ومتى يجب فتحها وكسرها ؟ ومثل لما تقول .

٨ — بم يستشهد النحويون بما يأتى مع إعراب ما تحته خط .

إذا جاوزَ الإثنين سر فإنه … بنثٍّ وتكثيرِ الوشاة قمين

لانسبَ اليومَ ولا خُلةً … اتسع الخرق على الرّاقع

ولا تُبادر فى الشتاء وليدنا … ألقِدرَ تنزلها بغير جِعَال

نث الحديث: أفشاه . الوشاة: جمع واش وهو النمام . الجعال: خرقة ينزل بها القدر .

٩ — زن الكلمات الآتية واضبطها ، وبين المجرد منها والمزيد مع النص على أحرف الزيادة

الله . أب . خال . رسالة . مدعو . سعة . قل . أم . كيس . ترو . وأجب .

١٠ — « نموذج »

الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها
هادٍ	فاعٍ	أبٌ	فعٌ	يدعُون بواو الجماعة	يفعُون
عربىّ	فعلىّ	قُلتُ	فُلتُ		
صنائع	فعائل	آرام	أفعال	يدعُون الواو لام الفعل	يفعُلن
كيِّس	فيعِل	استحقّ	استفعل		
لم يَسْعَ	لم يَفْعَ	مُرّ	افعُل	استقالة	استفعَلة
إثاقلتم	تفاعلتم	إنا	افعَ	اخلولَى	افعوعَل
مَرْجُوّ	مفعُول	الله	العال	قُمْ	فُلْ
مَقُول	مفعُل	سَنَة	فَعَه	عِ	عِ
إدّارأ	تفاعل	آجال	أفعال	آتى	أفعل
جِهات	عِلات	تحيّة	تفعِلة	انقادَ	انفعَل
ارعوَى	افعلّ	سَرِىّ	فعيل	اصطلَى	افتعَل
إقادة	إفعَلَة	صِلْ	عِلْ	تُقاة	فُعَلة
وَلّ	فعّ	دعُوا	عَلُوا	اصفارّ	افعالّ
رُدّ «فعل أمر»	افعُل	اطّيّر	تفعّل	يرَى	يَفَل
رُدّ «فعل ماض»	فُعِلَ	آثار	أفعال	سَعَة	عَلَه
أيادى	فيالع	نرَى	نفَل	كُنّ	فُلْن

باب الإبدال

(١) سيمر بك فى هذا الباب أربعة ألفاظ اصطلاحية هى : الإبدال ــ والقلب ــ والإعلال ــ والتعويض ، ولكل منها مدلوله الخاص . ولهذا رأينا أن تبدأ بتوضيحها، وبيان العلاقة بينها .

(ا) فالإبدال هو : جعل حرف مكان حرف آخر ؛ سواء كان الحرفان صحيحين. مثل : تلعثم ــ وتلعذم ، ومدكر ــ ومدتكر ، أم معتلين مثل : قال ــ وباع ؛ فإن أصلهما : قَوَل ــ وبيَع ، أم مختلفين نحو: دينار ــ وقيراط ؛ أصلهما : دنّار ــ وقرّاط .

(ب) والقلب : خاص بتحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها ؛ كقلب الواو ألفاً من قول ــ إلى قال ، والياء همزة إذا كانت متطرفة بعد ألف زائدة نحو : بناء ؛ فإن أصله: بناى ، والواو المتوسطة ياء بعد كسرة مثل : قيام ــ والأصل قوام ؛ فهو أخص من الابدال .

(حـ) أما الإعلال فهو : تغيير أحد حروف العلة أو الهمزة ؛ بقلبه إلى آخر منها ــ أو حذفه ــ أو تسكينه تخفيفاً ، مثل : قام ــ وأصله: قوم . وصاح ــ وأصله: صيح ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ويسمى هذا إعلالا بالقلب .

ومثل : مقول من قال ــ وأصله : مقوُول ، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذف الأول منهما لذلك ؛ فهذا إعلال بالتسكين ثم بالحذف .

(د) وأما التعويض أو العوض فهو : حذف حرف والاستغناء عنه بآخر أياً كان ذلك الحرف ؛ صحيحاً أو معتلا ، وسواء حل العوض مكان المحذوف ــ أم فى غير مكانه مثل : تاء عدة ــ وهمزة ابن . وقد يكون العوض عن حركة ، كسين اسطاع ؛ فإنها عوض عن حركة عينه . وعلى هذا : فالعوض لا يتقيد بحرف ولا بمكان معين. أما الإبدال فإنه وإن كان لا يتقيد بحرف ــ إلا أنه يتقيد بمكان المحذوف .

والإعلال يتقيد بأحرف العلة ، والقلب نوع من الإبدال والإعلال، وتكون العلاقة بينهما على النحو الآتى :

(ا) بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق ؛ فكل قلب إبدال ولا عكس يجتمعان فى نحو : « باع » ، وينفرد الإبدال فى مثل : « اصطبر » .

(ب) وكذلك الشأن فى الإبدال والتعويض ؛ فكل إبدال تعويض ولا عكس ، يجتمعان فى مثل « اصطبر ــ وادّكر » ، وينفرد التعويض فى نحو : « عدة » .

الأحرفُ التى تُبْدلُ مِن غيرِها إبدالاً شائعاً[1] لغير إدغامٍ[2] ـ تسعةٌ يجمعها « هَـدَأْت مُوطِياً » . وخَرَج بقولنـا شائعاً ـ نحو قولهم فى « أُصَيْلاَن » — تصغير أَصِيل على غير قياس[3] ، وفى « اضْطَجَع » وفى نحو : « عَلِىّ » فى الوَقف : أُصَيْلاَل ـ والْطَجَع ـ وعَلِـجّ . قال :

* وَقَفْتُ فِيهاَ أُصَيْلاَلاً أُسائِلُهاَ *[4]

(حـ) أما الذى بين الإبدال والإعلال ـ فعموم وخصوص من وجه ؛ يجتمعان فى نحو : « قال ـ وصاح » ، وينفرد الإبدال فى نحو : « اصطبر ـ ومدكر » ، والإعلال فى نحو : « يقوم » .

(١) أى مطرداً وقياساً يضطر إليه فى التصريف ، ويوقع عدمه فى خطأ ، كقولك فى قال : « قول » .

(٢) أما الإبدال الشائع للادغام فيقع فى جميع الحروف ـ ما عدا الألف اللينة ؛ فإنها لسكونها لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، وليس مكانها هذا الباب .

(٣) أى لزيادته على أصله المكبر ، وقيل : هو تصغير « أصلان » جمع أصيل ـ كبعير وبُعران ، وهو غير قياسى أيضاً ؛ لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحده .

(٤) صدر بيت من البسيط ـ للنابغة الذبيانى ، وقد استشهد به سيبويه ، وعجزه :

* أعيَتْ جَواباً وَماَ بالرَّبْعِ من أَحَدِ *

اللغة والاعراب - أصيلالا ، الأصيل : ما بين العصر وغروب الشمس ـ وجمعه أصلان ، وصغر على أصيلال بقلب النون لاماً . أعيت : ضعفت وعجزت . وفى رواية : عَيّت ـ والمعنى واحد . الربع : المنزل والدار . «أصيلالا» ظرف زمان لوقفت «جوابا» مفعول مطلق لمحذوف . أى أعيت عن أن تجيب جوابا « وما » الواو للحال « وما » نافية «بالربع» ، متعلق بمحذوف خبر مقدم «من أحد» مبتدأ مؤخر على زيادة «من» والجملة فى محل نصب حال .

والمعنى : وقفت بدار المحبوبة وقت الأصيل أسأل عنها وعن أخبارها ، فعجزت الدار عن إجابتى ، وليس هناك أحد يجيبنى .

والشاهد : إبدال النون فى أصيلان ـ لاما لقرب المخرج ، وهذا شاذ ونادر .

وقال : * مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *(١)

وقال : * خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ *(٢)

---

(١) عجز بيت من الرجز ؛ لمنظور بن حية الأسدى يصف ذئبا ، وصدره :

* لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ * وقبله :

يا رُبَّ أَبَّاز من العُفْرِ صَدَعْ تَقَبَّضَ الذِّئبُ إليه وَاجْتَمَعْ

اللغة والاعراب. أباز :هو الذى يكثر القفز ـ والمراد به ظبى . العفر: هو من الظباء الذى لونه لون التراب . تقبض الذئب : جمع نفسه وتهيأ للوثوب عليه . دعة ، الدعة : الراحة وسعة العيش ، مال : انحاز وركن . أرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعناب . حقف : هو ما اعوج وانحنى من الرمل ، والجمع أحقاف . الطجع : اتكأ على الأرض . « لما » شرطية « رأى » فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « دعه » اسم لا « مال » جواب الشرط والفاعل يعود على الذئب أيضاً « فالطجع » الفاء عاطفة ، والطجع فعل ماض والفاعل يعود على الذئب أيضا .

والمعنى : أن هذا الذئب ، لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب ، ولم يشبع بأكل ، ركن إلى شجرة من الأرطى فى منحنى من الرمل ، واتكأ على جنبه ليستريح .

والشاهد : إبدال اللام من الضاد شذوذاً ، وأصله : اضتجع قلبت التاء طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق ، ثم الضاد لاماً ، والأول إبدال قياسى ، والثانى شاذ ونادر .

(٢) هذا من شواهد سيبويه ، وهو رجز لرجل من أهل البادية لم يعين اسمه . وبعده :

المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ وَبِالْغَدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجِّ

يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

اللغة والاعراب . عويف : تصغير عوف ـ اسم رجل . العشج : هو العشى ـ وهو آخر النهار . كتل : جمع كتلة ـ وهى الشىء المجتمع، ويروى : فلق ـ وهو ماقطع منه . والبرنج : البرنى ـ وهو نوع من التمر الجيد . الود : الوتد . الصيصج : الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد: أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه . « خالى » مبتدأ

وتسمَّى هذه اللغةُ: عَجْعَجَةَ قُضَاعَةَ(١) . ومعنى «هَدأتُ» — سَكَنْت و «مُوطِياً» من أوطأته — جعلته وَطِيئاً ، فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذِكْرُه(٢) الهاَء زيادةٌ على مافى التَّسهيل؛ إذ جَمَعها فيه فى: «طَوَيت دائماً » ثم إنَّه لم يتكلم هنا عليها مَع عدِّه إيَّاها ؛ ووجْهُه أَنَّ إبدالهاَ مِن غيرِها إنَّماَ يَطَّرِدُ فى الوقف على نحو : « رَحْمَةٍ ـ ونِعمَة » ، وذلك مذكور فى بابِ الوقف .

وأمَّا إبدالها مِن غيرِ التاء فمسموعٌ ؛ كقولهم : هِيَّاكَ ـ ولَهِنَّكَ قائم ـ وهَرَقْتُ الماء — وَهَرَدْتُ الشَّىْءَ — وَهَرَحْت الدَّابَّة(٣) .

(فصل فى إبدال الهمزة) ، تبدلُ من الواوِ والياء فى أربع مسائل :

إحداها : أن تتطرَّفَ إحداهما(٤) بعد ألفٍ زائدةٍ نحو : كِساَء

« عويف » خبر أو بدل ، « وأبو علج » ـ معطوف عليه ومضاف إليه « المطعمان » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى هما ، أو خبر عن خالى وأبو على .

والشاهد : فى « أبو علج » فإن أصله أبو على ، فأبدلت الياء المفردة جيماً فى الوقف وكذلك الحال فى العشج ـ والبرنج ـ والصيصج، وهو إبدال شاذ .

(١) وهناك عجعجة فى قضاعة ، يحولون الياء جيماً مع العين فيقولون : هذا راعج خرج معج ؟ يريدون : هذا راعى خرج معى .

(٢) أى الناظم . (٣) فقد أبدلت فى الجميع ـ الهاء من الهمزة ؛ لاتفاقهما فى المخرج ، والأصل : إياك ـ ولإنك ـ وأرقت الماء ـ وأردت الشىء ـ وأرحت الدابة .

(٤) إما حقيقة بأن تقع فى آخر الكلمة ـ كما مثل المصنف ، أو حكماً بأن يقع بعد أحدهما حرف من شأنه عدم اللزوم ، ولو كان لازماً بالفعل للكلمة ؛ وذلك كالتاء العارضة للتأنيث للفرق بين وصفى المذكر والمؤنث ، كبنَّاء ـ وبنَّاءة ، وكزيادتى التثنية العارضتين نحو . رداءان وكساءان ـ ورداءين وكساءين ؛ مما همزته بدل من أصل ، أو من حرف إلحاق . أما المبدلة من ألف التأنيث ـ فيجب قلبها واواً فى التثنية .

وسَماء . ودُعاء[١] ،ونحو :بِناء وظِباء وفِناء[٢] ؛بخلاف نحو: قاول وبايَع وإدَاوَة وهِدَاية[٣] ، ونحو : غَزْو — وظَبْى[٤] ، ونحو: واوْ — وآى[٥] وتشارِكُهما فى ذلك: الألفُ فى نحو: حَمراء ؛ فإنَّ أصلَها حَمْرى كَسَكْرى فزِيدَت ألفٌ قبلَ الآخِرِ للمـدِّ ، كألف كتاب وغُلام ، فأُبدلت الثانيةُ همزةً[٦] .

الثانية : أن تقع إحداهما عيناً لاسمِ فاعلِ فِعْلٍ أُعِلّت فيه[٧] نحو :

---

(١) الهمزة فيهن مبدلة عن واو .

(٢) الهمزة فيهن مبدلة عن ياء ، وإبدال الواو والياء همزة ابتداء لتطرفهما إثر ألف زائدة — رأى ابن مالك وآخرين ، وقيل: إنهما أبدلتا ألفين لتحركهما إثر فتحة ، والحاجز بينهما ساكن معتل فهو غير حصين ، ثم قلبت الألف همزة لالتقائها ساكنة مع الألف الأولى الزائدة ، والألف إذا تحركت قلبت همزة .

(٣) فإنه يجب التصحيح لعدم التطرف فى قاول وبايع ، ولأن تاء التأنيث غير عارضة فى إداوة وهداية ، بل هى لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، وليس للكلمة معنى بدونها . والإداوة : إناء صغير من الجلد يتخذ للماء .

(٤) لأنه لم تتقدم عليهما ألف .

(٥) لأن الألف فيهما أصل وليست زائدة، و « واو » : اسم للحرف « و » — ووزنها « فَعَل » . و « آى » : جمع آية ، وهى العلامة — أو القطعة من السورة ، ووزنها « فَعَل » .

(٦) والخلاصة : أن الواو والياء والألف إذا تطرفت إحداها تطرفاً حقيقياً أو حكمياً إثر ألف زائدة — قلبت همزة .

(٧) أى أعلت عين فعله ، سواء كان اسم الفاعل مؤنثاً — أو مثنى — أو مجموعاً . ومثله : كل اسم على وزن « فاعل » أو « فاعلة » وإن لم يكن وصفاً « اسم فاعل » ، كقولهم : «جائز » للبستان . قال الشاعر :

صَعْدَةٌ نَابِتَـةٌ فى جائزٍ   أينما الرِّيحُ تُمِيلها تَمِلِ

وقولهم : جائزة — للخشبة المعترضة وسط السقف .

قَائِل وبائِـع[1] ــ بخلاف نحو : عَيِنَ فهو عايِنٌ ، وعَوِرَ فهو عاوِر[2] .

(الثالثة) أن تقعَ إحداهُما بعد ألف مَفاعل[3] ، وقد كانت مَدَّةً زائدةً في الواحــد[4] نحو : عجائز وصحائف ، بخلاف : قَسْوَرَة

(١) فإن أصلهما : قاول ــ وبايع . فأعلا بقلب كل من الواو والياء همزة ــ أو ألفاً ثم همزة ؛ حملا على الفعل : قال ــ وباع .

(٢) يقال : عَيِن عَيَناً وعينة ــ عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين . والعَوَر : ذهاب حس أحد العينين ، وإنما صحت الواو والياء فى اسم الفاعل ؛ لأنها لم تعل فى الفعل خوف الالتباس بعان وعار . وإنما يعل الوصف حملا على الفعل . وإلى المسألتين السابقتين يشير الناظم بقوله :

(أَحْرُفُ ٱلإِبْدَالِ «هَدَأْتَ مُوطِيَا» ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِن وَاوٍ وَيَا
آخِــــراً أَثْرَ أَلِفٍ زِيدَ ، وَفِى ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِى)[*]

أى : أن أحرف الإبدال التى تبدل من غيرها إبدالا شائعاً ــ تسعة أحرف مجموعة فى هذه العبارة : « هدأت موطياً » . ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة ، وكذلك إذا وقعت كل منهما عينا فى صيغة « فاعل » وأعلت فى فعله . وقوله : « ذا اقتفى » ــ أى اتبع وروعى . والإشارة ، إلى إبدال الواو والياء همزة . (٣) المراد : « مفاعل » وما يشبهه فى عدد الحروف والحركات؛ من كل جمع تكسير ثالثه ألف بعدها حرفان مكسور أولها ؛ كفعائل وفواعل .

(٤) واللام صحيحة . وقيل فى علة الإبدال : إنه عند جمع قلادة على « مفاعل » ــ وقعت ألفها بعد ألف الجمع ؛ فاجتمع ألفان ولا يمكن حذف أحدها لفوات الغرض المقصود منه ، فوجب تحريك المدة بالكسر لتكون كعين مفاعل ، والألف إذا حركت قلبت همزة . ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة ــ بألف قلادة .

(*) « أحرف » مبتدأ « الابدال » مضاف إليه « هدأت موطياً » خبر المبتدأ مقصود لفظه « من واو » متعلق بأبدل « ويا » بالقصر ــ عطف عليه

(*) « آخراً إثر » ظرفان متعلقان بمحذوف نعت لواو وياء ــ أو حالان « ألف » مضاف إليه . وجملة « زيد » بالبناء للمجهول نعت لألف « وفى فاعل » متعلق باقتفى « ما » اسم موصول مضاف إليه « أعل » الجملة صلة ما « عيناً » تمييز محول عن الفاعل « ذا » اسم اشارة مبتدأ ، وجملة « اقتفى » خبره ، وهو ماض المجهول ونائب فاعله يعود الى ذا .

وقَسَاوِر[1] ومَعِيشَةَ ومَعَايِشَ[2] وشَذَّ مُصِيبَة ومصائِب، ومَنَارَة ومَنَائِر[3]

ويشارِكُ الواوَ والياءَ فى هـذه المسألةِ الألِفُ[4] نحو : قِلَادَة وقَلَائِد ، ورِسالَة ورَسَائِل .

الرابعة : أن تقعَ إحداهما ثانىَ حَرفينِ لَيِّنَيْنِ بينهما ألفُ مَفاعِل[5] سواء كان اللَّينَانِ : ياءين كنَيَائِف جمع نَيِّف[6] — أو واوين كأوائِل

(١) لأن الواو ليست بمدة . والقسورة : الأسد، ويقال فيه : قَسْوَر بغير تاء .

(٢) لأن المدة فى المفرد أصلية ، وحرف المد الأصلى متحرك بأصله ؛ فإذا وقع بعد ألف «مفاعل» تحرك بحركته فلا يبدل .

(٣) أى بالإبدال ، مع أن المدة فى المفرد أصلية ، والقياس : مصاوب — ومناور ، وشذ كذلك : معائش — بالهمزة .

(٤) فتقلب همزة فى الجمع .

وإلى المسألة الثالثة من قلب الواو والياء والألف همزة — يشير الناظم بقوله :

(وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِى الْوَاحِـدِ هَمْزاً يُرَى فِى مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ)(*)

أى أن حرف المد « وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه » ، إذا كان ثالثاً زائداً فى الواحد — يبدل همزة ؛ إذا ولى ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » نحو : قلادة — وقلائد . وقد أشار الناظم إلى بعض الشروط بقوله : « والمد زيد ثالثاً فى الواحد » ، ولم يفصل اعتماداً على المثال .

(٥) أو مشابهه كذلك — لا ألف « مفاعيل » ولا ما يشبهه بشرط صحة اللام .

(٦) النيف : كل ما زاد على العقد إلى العقد الثانى ، من ناف — إذا زاد ؛ يقال: عشرة ونيف . والنيف : الزيادة — والفضل — والإحسان .

(*) «والمد» مبتدأ ، وجملة « زيد » حال من ضمير «يرى» الواقع خبراً عن المبتدأ « ثالثا » حال من ضمير زيد — أو من نائب فاعل يرى ، وهو على الأول من قبيل الحال المتداخلة — وعلى الثانى حال مترادفة « فى الواحد » متعلق بزيد « همزاً »مفعول ثان ليرى ، إن كانت علمية ونائب فاعله هو المفعول الأول — أو حال من ضمير يرى إن كانت بصرية « فى مثل » متعلق بيرى « كالقلائد » مضاف إليه على زيادة الكاف بين المضاف والمضاف إليه .

جمع أوَّل ـ أو مختلفَين كسَيَائِد جمع سيِّد ؛ إذ أصلُه سَيْوِد[1] وأما قوله :

* وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ *[2] ـ فأصله بالعَوَاوِير ؛ لأنَّه جمع عُوَّار ، وهو الرَّمَد ، فهو مفاعيل كَطَواوِيس — لا مَفَاعِل ؛ فلذلك صُحِّح .

وعكسه قولُ الآخر : * فيها عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *[3] فأُبدِلَتْ الهمزةُ من ياء مفاعيل ؛ لأنَّ أصله « مَفَاعِل » ؛ لأن عَيَائِيلَ جمع عَيِّل — بكسر الياء — واحدُ العِيَال ، والياء زائدة للإشباع — مثلها فى قوله :

---

(١) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمتا ومثله : صوائد ـ جمع صائد ، وبوائع ـ جمع بائعة . ويشترط صحة اللام فى الجميع .

(٢) عجز بيت من الرجز ، لجندل بن المثنى الطهوى ، يصف الدهر وما لقيه منه ؛ حين كبرت سنه وانحنت عظامه ، وأصابت الأقذاء عينه . وصدره :

* حَنَى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَاْرِى *

اللغة والاعراب . حنى : قوس . ثأرى : قاتلى ، والثأر : الدم والطلب به ، والجمع أثآر وآثار ، وثأر به : طلب دمه وقتل قاتله . كحل عينه : وضع فيها الكحل تزييناً لها ، وفيه تخفيف الحاء وتشديدها . العواور: جمع عُوَّار ، وهو اللحم ينزع من العين ـ وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع فى العين. «حنى» فعل ماض، وفاعله، وفاعل كحل ـ يعودان على الدهر ، فى قوله مخاطباً زوجته :

غَرَّكِ أن تقاربَتْ أَباعِرِى   وَأن رأيْتِ الدهرَ ذا الدَّوائِر

حَنَى عِظامى . . . . الخ

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع ـ كحلا على طريق المجاز.

والشاهد : تصحيح الواو فى «العواور» وعدم إبدالها همزة ؛ لما ذكره المصنف من أن أصله : العواوير على وزن مفاعيل ـ لا مفاعل ؛ لأن من حق جمع الاسم الذى على هذه الحال أن تقلب ألفه ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكن الضرورة جعلت الشاعر يحذف الياء ويكتفى بالكسرة مع الاعتداد بها وكأنها موجودة .

(٣) شاهد من كلام حكيم بن معية الربعى. وقد تقدم الكلام عليه فى باب جمع التكسير

..... * .... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *(١) فلذلك أُعِلَّ

(وهناك مسألة خاصة بالواو) : اعلم أَنَّه إذا اجتمعَ واوان ، وكانت

(١) قطعة من بيت من البسيط ، للفرزدق الشاعر المشهور – يصف ناقة بالقوة وسرعة السير فى الهواجر ، وهو بتمامه :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فى كلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

اللغة والاعراب تنفى : تبعد وتطرد . يداها المراد : يدا الناقة التى يصفها هاجرة، الهاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحر. الدراهيم :جمع درهام–لغة فى درهم، تنقاد : مصدر نقد الدراهم – إذا ميز رديئها من جيدها ، على غير قياس . الصياريف : جمع صيرف، ويقال له: صيرفىّ – وصرّاف، وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض «يداها» يدا فاعل تنفى مرفوع بالألف لأنه مثنى، وضمير الغائبة مضاف إليه «الحصى» مفعوله «فى كل هاجرة» فى كل متعلق بتنفى، وهاجرة مضاف إليه «نفى الدراهيم» نفى مفعول مطلق لتنفى الدراهيم مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد الصياريف» تنقاد فاعل لنفى والصياريف مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

والمعنى : أن هذه الناقة لقوتها وسرعتها – تدفع يداها الحصى وتطرده عن وجه الأرض ، وهى سائرة وقت الهاجرة ؛ فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صوت ، كما يدفع الصراف الدراهم فيسمع لها صوت ورنين .

والشاهد : فى الصياريف ؛ فهو جمع صيرف ، والقياس فى جمعه : صيارف ، أو صيارفة – بزيادة تاء للنسب ، كالأزارقة – والأشاعرة ، ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء زائدة . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة الرابعة بقوله :

(كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ « مفاعِلَ » كَجَمْعِ نَيِّفَا)(*)

أى : كذلك تبدل الهمزة من ثانى حرفين لينين اكتنفا – أى أحاطا – بمدة «مفاعل» وتوسطت هى بينهما . كما لو جمعت كلمة نَيِّف جمع تكسير ، فإنك تقول : نيائف ؛ بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع – همزة .

(*) «كذاك» جار ومجرور خبر مقدم «ثانى» مبتدأ مؤخر «لينين» مضاف إليه «اكتنفا» ألف الاثنين فاعل والجملة صفة لينين «مد» مفعول اكتنفا «مفاعل» مضاف إليه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع «كجمع» متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله المحذوف «نيفاً» مفعوله – أى كجمعك نيفاً والنيف الزدياه .

الأولى مُصَدَّرَةً[١]، والثانية : إمَّا متحركةٌ ، أو ساكِنةٌ متأَصِّلةٌ فى الواوية[٢] — أُبْدِلَتْ الواوُ الأولى همزةً ؛ فالأولى نحو : جَمْع وَاصِلة وَوَاقِيَة ، تقول : أَوَاصِل وَأَوَاقٍ ، وأصلهما : وَوَاصل وَوَوَاقٍ[٣]. والثانية نحو : الأولى أُنثى الأوَّل ؛ أصلها: وُولى بواوين ؛ أُولاهما فاءٌ مضمومةٌ — والثانية عينٌ ساكنةٌ[٤] ؛ بخلاف نحو : وُوفى وَوُورِى ؛ فإن الثانيةَ ساكنةٌ منقلبةٌ عن أَلِف «فاعَل»[٥] ، وبخلاف نحو : الوُولَى بواوين — مُخَفَّفاً من الوُؤْلى بواوٍ مضمومةٍ فهمزةٍ ، وهى[٦] أنثى « الأوْأَل » — أَفْعَل —[٧] من وَأَلَ إذا لَجَأَ[٨] .

وخرج باشتراط التصدير نحو: هَوَوِى وَنَوَوِىّ[٩] فى المنسوب إلى هَوًى وَنَوًى .

---

(١) أى فى أول الكلمة .

(٢) أى ليست منقلبة عن حرف آخر ؛ بأن تكون مدة أصلية كأولى أنثى الأوّل — أو ليست مدة أصلا ؛ سواء تحركت كأواصل ، أو كانت ساكنة كأوّل . فذلك كله يجب فيه الإبدال .

(٣) أى بواوين : الأولى فاء الكلمة — والثانية متحركة عارضة مبدلة من الألف الزائدة فى المفرد ، فأبدلت الواو الأولى همزة .

(٤) متأصلة الواوية ، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة .

(٥) أى وهو : وافَى — ووارَى ، فليست متأصلة فى الواوية ؛ لأنها بدل من ألف زائدة ، فلا يجب الإبدال حينئذ — بل يجوز :

(٦) الضمير راجع للوؤلى — بالهمز .

(٧) أى أفعل تفضيل لمذكر ، وللمؤنث « وُؤْلى » على وزن « فُعلى » .

(٨) فتكون الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة فى الواوية ، وحينئذ لا يجب إبدال الواو الأولى همزة — بل يجوز .

(٩) لأن الواوين اجتمعتا فى آخر الكلمة فلا تبدل الأولى همزة . وإلى هـــذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(فصل فى عكس ذلك) :

وهو : إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقعُ ذلك فى بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على « مَفَاعِل »[1] وذلك إذا وَقَعت الهمزةُ

(. . . . وَهَمْزاً أوَّلَ الْوَاوينِ رُدَّ فى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِىَ الأشُدّ)(*)

أى يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة — فى بدء كلمة لم تشبه « وُوفى » فى كون الثانية ساكنة عارضة ؛ ذلك لأنها بدل من الألف ، فإن الأصل « وَافى » على وزن فاعَل، فلا يجب فيها الإبدال بل يجوز. والأشد: القوة. وقد ذكر المصنف تفصيل ذلك وخلاصته : أنه يجب قلب أول الواوين المصدرتين همزة فيما يأتى :

(ا) إذا كانت الهمزة الثانية متحركة ؛ كما فى جمع « واصلة » على فواعل ، تقول أواصل ، وأصلها : وواصل .

(ب) أو كانت الثانية ساكنة متأصلة فى الواوية ، كما فى « أولى » أنثى الأول ؛ فإن أصلها : وُولى — بواوين ، قلبت الأولى همزة ، وليس فى العربية سوى هذه الكلمة

(حـ) أو تكون الثانية غير مدة أصلا ؛ بألا تكون بعد ضمة — كأوَّل .

ويجوز القلب :

(ا) إذا كانت الثانية مدة عارضة غير أصلية مثل : «وُوفى» مبنية للمجهول ، فإنها منقلبة عن الألف الزائدة فى الماضى وهو «وافى»على وزن فاعل، فيجوز أن يقال: أوفى

(ب) أو كانت منقلبة عن حرف أصلى مثل : «وُولى» أنثى الأوأل — أفعل تفضيل.

(حـ) وكذلك تبدل الهمزة جوازاً من الواو ؛ إذا كانت مضمومة ضمة لازمة غير مشددة مثل: «أُجوه»— جمع وَجه ، و«أدؤر»جمع دار ، والأصل: وُجوه—وأدوُر.

(د) أو كانت مصدرة مكسورة كإشاح وإفادة — فى وشاح ووفادة . وتبدل من الياء إذا كانت مكسورة بين ألف وياء مشددة نحو : رائىّ وغائىّ — فى النسبة إلى :راية وغاية ، والأصل : رايِىّ وغايِىّ — بثلاث ياءات ، خففت الأولى بقلبها همزة .

(١) أى . وما يشبهه كما تقدم ؛ من كل جمع تكسير يماثله فى عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى ؛ فيدخل فى ذلك : فواعل ، وفعائل، وأفاعل. إلخ.

(*) « وهمزاً » مفعول رد الثانى مقدم « أول الواوين » أول مفعوله الأول والواوين مضاف إليه « رد » فعل أمر « فى بدء » متعلق برد « غير شبه» مضاف إليه «ووفى الأشد » مضاف إليه لشبه ، مقصود لفظه . ووفى فعل ماض مبنى للمجهول ، والأشد نائب فاعل

بعد أَلِفه ، وكانت تلك الهمزةُ عارِضةً فى الجمع[1] ، وكانت لامُ الجمع همزةً ، أو ياءً ، أو واواً .

وخرج باشتراط العروض ، نحو : المِرآة والمرَائى ؛ فإن الهمزة موجودةٌ فى المفرد؛ لأن المِرآة «مِفْعَلة» من الرُّؤية ـ فلا تُغَيَّرُ فى الجمع[2]

وخَرجَ باشتراط اعتلالِ اللَّامِ — نحو : صحَائف وعَجائز ورسائِل ؛ فلا تغيَّرُ الهمزةُ فى شىء من ذلك أيضاً .

وأمَّا ما حَصلَ فيه ما شَرطناه[3] — فَيَجِبُ فيه عَملاَن : قلبُ كسرةِ الهمزة فتحةً ، ثم قلبُها ياء فى ثلاث مسائل وهى :

أن تكون لامُ الواحدِ همزةً ، أو ياءً أصلية ، أو ياءً منقلبةً عن واو.

وواواً فى مسألةٍ واحدةٍ وهى: أن تكون لامُ الواحِدِ واواً ظاهرة[4]

(١) أى ليست أصلية فيه ؛ وذلك بأن لم تـكن فى المفرد ، بل جاءت فى الجمع بدلا من حرف علة فى المفرد .

(٢) وسمع « مرايا » بالإبدال شذوذاً ؛ سلوكاً بالهمز الأصلى مسلك العارض بسبب الجمع ؛ كما شذ عكسه ، وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى فى قول عبيدة بن الحارث ابن عبد المطلب ـ عم الرسول ـ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر ، وما وقع له من قطع رجله ، ومبارزته هو وحمزة وعلى ، ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وهو المراد من قوله : «ثلائثنا» فى هذا البيت .

فما بَرِحَتْ أقدامنا فى مكانِنا ثلائِثِنا حتى أُزِيرُوا المَنائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائِئُ ـ بهمزتين . والقياس : خطاياى : لأنه جمع خطيئة .

(٣) وهو وقوع الهمزة بعد ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » ، وكون الهمزة عارضة فى الجمع ، وكون لام الجمع معتلة « واو ـ أو ياء ـ أو همزة » .

(٤) أى سالمة فى اللفظ من القلب ياء .

مثالُ مالامُهُ همزةٌ : « خَطَايَا »(١) ؛ أصلها : خَطَـايِئ — بياء مكسورةٍ هى ياء خَطِيئة — وهمزةٍ بعدَها هى لامُهاَ ، ثم أُبدِلت الياء همزةً عَلَى حَدّ الإبدال فى صحاَئِف(٢) فصار خَطَائِئ — بهمزتين ، ثم أُبدِلت الهمزةُ الثانية ياء ؛ لما سيأتى من أنّ الهمزةَ المتطرِّفة بعد همزةٍ تُبدلُ ياء ، وإن لم تكن بعدَ مكسورة ، فما ظنُّك بها بعدَ المكسورةِ ؟ ثم قُلبت كسرةُ الأولى فتحةً للتخفيفِ ؛ إذْ كانُوا قد يَفْعلون ذلك فيما لامُهُ صحيحةٌ ، نحو : مَدَارَى(٣) ، وعَذَارَى — فى المَدارِى والعَذارِى ؛ قال :

* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِى *

(١) جمع خطيئة وهى الذنب ؛ من الخطأ وهو ضد الصواب ؛ ووزنه « فعائل » .
(٢) وهو وقوعها بعد ألف التكسير فى هذ الوزن .
(٣) جمع مِدْرى ، وهى مثل الشوكة يصلح بها شعر المرأة ـ كالمشط الكبير .
(٤) صدر بيت من الطويل ـ لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ *

اللغة والاعراب . عقرت : ذبحت ونحرت . العذارى : جمع عذراء ـ وهى الشابة الفتية البكر . مطيتى ، المطية : كل ما يرتحله المسافر . رحلها ، الرحل : ما يوضع على ظهر البعير ، ويروى : كورها ـ وهو بمعنى الرحل . « ويوم » ظرف مبنى على الفتح فى محل جر أو رفع ـ معطوف على يوم فى الحالتين ؛ فى قوله قبل : ولا سيما يوم بدارة جلجل. ويجوز أن يكون منصوباً معرباً ؛ كأنه قال : أذكر يوم عقرت « مطيتى » مفعول عقرت « فياعجبا » يا للنداء وعجبا منادى، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا وهى مضاف إليه « من كورها » متعلق بعجبا « المتحمل » نعت لرحلها أو لكورها .

والمعنى : أذكر يوم عقرت ناقتى لهؤلاء الفتيات الأبكار ، وإنى لأعجب لهن ومنهن ! كيف أطقن الرحل فى هوادجهن ؟ وكيف رحلن بإبلهن على تنعمهن ورفاهة عيشهن ؟ وقصة هذا اليوم وما كان منه مع الفتيات وابنة عمه عنيزة ـ معروفة مشهورة.

وقال : * تَضِلُّ المَدَارَى فى مُثَنًّى وَمُرْسَلِ *(١)

— فَفَعْلُ ذلك هُنا أَوْلَى(٢) ، ثم قُلِبت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قَبلها، فصار خطاءِا — بألفين بينهما همزةٌ ، والهمزةُ تُشْبِهُ الألِفَ(٣) فاجتمع شِبهُ ثلاثِ أَلِفَات ، فأُبدِلت الهمزةُ ياء(٤) ، فصار خطَايَا بعدَ خمسةِ أعمال .

والشاهد : فى المذارى ، فإنه جمع عذراء ، وأصله : عذارِئُ — قلبت كسرة الراء فتحة ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها — مثل خطايا . وقد استدل به على أن العرب تقلب الكسرة التى بعد ألف « مفاعل » — فتحة فى الأسماء الصحيحة ، مع أن الاسم الصحيح لا يحتاج إلى تخفيف ؛ لسهولة كل الحركات على حروفه .

(١) هذا الشاهد أيضاً عجز بيت من الطويل لامرىء القيس ، من المعلقة المذكورة — فى وصف شعر امرأة بالطول والكثرة . وصدره :

* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلاَ *

اللغة والاعراب . غدائره ، الغدائر : الذوائب من الشعر — واحدتها غديرة ، مستشزرات : مرتفعات ، والشزر : الفتل على غير جهة للكثرة . تضل : تغيب ، المدارى : جمع مِدْرَى — وهى ما يعمل من الخشب أو الحديد على شكل المشط يسرح به الشعر المتلبد . وفى رواية : تضل العقاص ، والعقاص : جمع عقيصة . وهى ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب . مثنى : مفتول؛ لأنه ثنى بالفتل . مرسل : مسرح غير مفتول . « غدائره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر « إلى العلا » متعلق به « تضل المدارى » الجملة صفة « فى مثنى » متعلق بتضل « ومرسل » معطوف على مثنى .

والمعنى : أن ذوائب شعرها مرفوعات إلى أعلى الرأس ، وأن المدارى تضل فيه لكثافته وطوله ، وكثرته ما بين مفتول ومسرح .

والشاهد : فى المدارى ، ويقال فيه ما قيل فى العذارى فى البيت قبله .

(٢) أى لثقل الكسرة . (٣) لأنهما من مخرج واحد ، وهى متوسطة بين الألفين .

(٤) وذلك فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة فى الآخر ، ولم تبدل واواً لخفة الياء ، ورجوعاً إلى الأصل .

ومثال مالامُه ياءٌ أصلية : « قَضَايَا »[١] ؛ أصلُهَا : قَضَايِيُ بياءين : الأولى ياءُ فَعِيلة — والثانية لامُ قَضِيَّة ، ثم أُبدِلت الأولى همزةً كما فى صحائف ، ثم قُلبت كسرةُ الهمزةِ فتحةً[٢] ، ثم قُلِبت الياءُ ألفاً[٣] ، ثم قُلِبت الهمزةُ ياء — فصار قَضَايَا بعد أربعةِ أعمال[٤] .

ومثال مالامُه واوٌ قُلِبت فى المُفرد ياء : « مَطِيَّة »[٥] ؛ فإنَّ أصلهَا مَطِيوَة — فَعِيلة — من المَطاَ وهو الظَّهر[٦] ، ثم أُبدلت الواوُ ياء ، ثم أُدغمت الياء فيها ، وذلك على حَدِّ الإبدالِ والإدغامِ فى سَيْوِد ـ وَمَيْوِت[٧] إذ قيل فيهما : سَيِّد وميِّت — وَجمعُهَا مطَايَا ، وَأصلها : مَطَايِو[٨] . ثم قُلِبت الواوُ ياء لتطرُّفِهاَ بعد الكسرة ، كما فى الغازِى ـ والدعى . ثم قُلِبَت الياء الأولى همزةً كما فى صحائف[٩] . ثم أبدلت الكسرةُ فتحةً ، ثم الياء ألفاً[١٠] ، ثم الهمزةُ ياء — فصار مَطَايَا بعد خمسةِ أعمال .

ومثال مالامُه واوٌ سَلِمَت فى الواحد : « هِرَاوة[١١] وهَرَاوَى » ؛

---

(١) جمع قضية ، ووزنه « فعائل » ومثلها : هدية وهدايا ، وسجية وسجايا

(٢) أى للتخفيف ؛ وذلك لثقل الكلمة بكونها جمعاً متناهياً ، فصار « قضاءَىُ » .

(٣) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها على القاعدة ، فصار قضاءا . فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم .

(٤) إنما لم تكن خمسة كخطايا ؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة .

(٥) هى الدابة تمطو ـ أى تجد وتسرع فى السير .

(٦) أو من المطو ـ وهو المد والإسراع فى السير . يقال : مطوت بهم فى السير ـ أى مددت وأسرعت .

(٧) وهو قلب الواو ياء ، وإدغامهما على القاعدة .

(٨) بياء مكسورة هى ياء «فعيلة» ، وواو هى لامها .

(٩) فصار مطائى .

(١٠) فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم .

(١١) هى العصا الضخمة ، ومثلها : إداوة ـ للاناء المسمى «الزمزمية» .

وذلك أنَّا قلَبْنا ألِفَ «هِرَاوة» فى الجمع همزةً ـ على حدِّ القَلْبِ فى «رِسالة ورسائل»[١] ، ثم أبدلنا الواو ياء لتطرُّفِها بعد الكسرةِ ، ثم فتحنا الكسرةَ فانقلبت الياءُ ألفاً ، ثم قلبنا الهمزةَ واواً[٢] — فصار هَرَاوَى بعد خمسةِ أعمالٍ أيضاً[٣] .

(الباب الثانى) باب الهمزتين المتلقيتين فى كَلِمة[٤] . والذى يُبدلُ منهما أبداً هو الثانية ـ لا الأولى ؛ لأن إفراطَ الثِّقل بالثانية حَصل.

فلا تخلُو الهمزتان المذكوتان ؛ من أن تكون الأولى مُتحركة

---

(١) أى لوقوعها فى جمع على «مفاعل» بعد ألف تكسيره حرفان ـ كما سبق مرات ـ فصار و « هرائو » .

(٢) وذلك ليشابه ويشاكل الجمع مفرده .

وقد أشار الناظم إلى الباب المتقدم بقوله :

(وَافْتحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ «يا» فِيما أُعِلّ لاَماً ، وَفى مِثْلِ هِـــرَاوَةٍ جُعِلْ
واواً . . . .)[٥]

أى افتح الهمزة المعهودة ـ وهى الطارئة بعد ألف مفاعل وشبهه ، وردها ياء فى الجمع الذى لامه معتلة بالياء أو الهمزة ، وواواً فيما لامه معتلة بالواو ، وذلك مثل: هراوة ـ وهراوَى . وقد أوضح المصنف ذلك بما لا مزيد عليه .

(٣) وشذ تصحيح الهمزة بعد الألف فى قول الشاعر: حتى أريرو النائيا .

(٤) أى واحدة ؛ احترازاً من الاجتماع فى كلمتين نحو : أأنت فعلت هذا ؟ ـ أأمن، وأأمر سعيد؛ فإن همزة الاستفهام كلمة مستقلة ـ فلا يجب فى مثل ذلك الإبدال؛ بل يجوز التحقيق كما ذكرنا ـ والإبدال ؛ فتقول : أنت فعلت ؟ ـ إيتمن ـ ايتمر .

(*) « الهمز » مفعول أول رد ، وهو مطلوب أيضاً لافتح على سبيل التنازع « يا » بالقصر مفعول رد الثانى «فيما» متعلق برد ، وما اسم موصول وجملة «أعل» المبنى للمفعول صلة ما «لاماً» تمييز محول عن نائب الفاعل «وفى مثل» متعلق بجعل «هراوة» مضاف إليه .

(*) « واوا» مفعول جعل الثانى والأول نائب فاعله . أى جعل الهمزة واوا مثل هراوة.

والثانية ساكنة أو بالعكس ، أو يكونا متحركَتَين[١] .

فإن كانت الأولى متحركةً والثانية ساكنةَ — أبدلت الثانيةُ حَرفَ عِلَّة من جِنسِ حركةِ الأولى ؛ فتبدَلُ ألِفاً بعد الفَتحة نحو : آمَنْت[٢] ، ومنه قولُ عائشة رضى عنها : « وكان يأمُرُنى أن آتزِر »[٣] ، وهُو بهمزة فألفٍ ، وعَوَامُّ المحدِّثين يُحرِّفونه فيقرءونَه بألفٍ وتاءٍ مُشَدَّدَةٍ ، ولا وجه له ؛ لأنه افتَعِل من الإزار ، ففاؤه همزةٌ ساكنةٌ بعد همزةِ المضارَعة المفتوحة[٤] .

وياءً بعد الكسرة نحو : إيمان ، وشَذَّت قِراءةُ بعضهم (إئلافِهِمْ) بالتَّحقيق .

وواواً بعد الضَّمةِ نحو : أُوتُمِن ، وأجازَ الكسائى أن يُبتدأ أُؤْتُمِن —

(١) ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً .

(٢) الأصل : أأمنت ، أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها .

(٣) أى : ألبس الإزار ، وذلك إذا كانت حائضاً وأراد مباشرتها ، وأصله : أأتزر ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً . وهذا جزء من حديث عن عائشة ، ونصه كما فى البخارى : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كنت أغتسل أنا والنبى صلى الله عليه وسلم من إناء واحد كلانا جنب ، وكان يأمرنى فآتزر فيباشرنى وأنا حائض ، وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض » ، والمراد بالمباشرة فى الحديث : التقاء البشرتين لا غير ، وإنما كان يأمرها بالاتزار — لحرمة ما وراء الإزار من الحائض .

(٤) فقد أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد فتح — لا بعد تاء . وحكى الزمخشرى عن بعض العرب : اتّزر — بالإدغام . وروى البخارى من حديث جابر : إذا كان الثوب ضيقاً فاتّزر به ، وذلك مقصور على السماع .

بهمزتين[١]، نقله عنه ابنُ الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء، وردَّه[٢].

وإن كانت الأولى ساكنة والثانيةُ متحركة[٣]: فإن كانتا فى موضع العَين أدغمت الأولى فى الثانية نحو: سَأَّل[٤] ولأَّل[٥] ورأَّس[٦].

وإن كانتا فى موضع اللّام — أبدلت الثانيةُ ياء مطلقاً[٧]؛ فتقول فى مثال « قِمَطْر » من قَرَأ: قِرَأْى[٨]، وفى مثال « سَفَرْجل » منه: قَرَأْيَأٌ — بهمزتين بينهما ياءٌ مُبدلةٌ من همزةٍ[٩].

---

(١) مضمومة فساكنة. وخص الابتداء؛ لأن همزة الوصل تذهب فى الدرج فترجع الهمزة الثانية إلى أصلها لزوال موجب قلبها واواً.

(٢) حاصل الرد: أن العرب لا تجمع بين همزتين ثانيتهما ساكنة، وهذا الرد ذكره ابن الأنبارى على الكسائى فى إجازته البدء فى قوله تعالى: (إئت بقرآن غير هذا) بهمزتين — من الآية ١٥ من سورة يونس — لا فى أؤتمن كما قال المصنف.

وفى حكم هذه الحالة — وهى الهمزة الساكنة بعد المتحركة — يقول الناظم:

(وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ   كِلْمَةٍ اَنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتُمِنْ)(*)

أى ابدل ثانى الهمزتين المجتمعتين فى كلمة واحدة — إن كانت ساكنة، وهذا يقتضى أن تكون مدة من جنس حركة ما قبلها، وذلك مثل: آثر — أصله: أأثر، فأبدلت الثانية الساكنة ألفا لمناسبة فتح ما قبلها. وأتمن: أصله: أأتمن فقلبت الثانية واواً لضم ما قبلها. (٣) ولا يقع هذا النوع فى موضع الفاء لتعذر النطق بالساكن ابتداء.

(٤) صيغة مبالغة من السؤال — أى كثير السؤال، ووزنه « فعّال ».

(٥) نسبة لبائع اللؤلؤ (٦) نسبة لبائع الرءوس (٧) سواء كانت طرفا أم غير طرف.

(٨) الأصل: قرأء — بهمزتين أولاها ساكنة، قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفا إثر همزة ساكنة فراراً من الثقل، وكان القياس الإدغام كما فى سآل، لولا أن الطرف أولى بالتغيير، ولهذا قدم القلب هنا.

(٩) والأصل: قرأأأ بثلاث همزات، فقلبت الثانية لأن قلبها يخلص من اجتماع همزتين

(*) « ومدا » مفعول ابدل الثانى « ثانى » مفعوله الأول والهمزين مضاف إليه « من كلمة » متعلق بمحذوف حال من الهمزين « إن يسكن » شرط وفعله، والجواب محذوف أى فأبدله مداً

وإن كانتا متحركتين ؛ فإن كانتا فى الطَّرَف ، أو كانت الثانيةُ مكسورة - أُبْدِلت ياء مطلقاً[1] .

وإن لم تكن طَرَفاً ، وكانت مَضْمومةً - أبدِلَت واواً مطلقاً[2] .

وإن كانَتْ مفتوحةً ؛ فإن انفتَحَ ما قبلَهَا أو انْضَمّ - أبدِلَت واواً وإن انكسرَ أُبدِلَت ياء[3] .

وأمثلة المتطرفة: أن تَبْنِيَ مِن «قرأ» مثل جَعْفَر - أو زِبْرِج - أو بُرْثُن[4] .

وأمثلة المكسورة : أَن تَبْنِيَ من « أمّ »[5] مثل إِصْبَع - بفتح الهمزةِ - أو كَسرِهَا ، أو ضَمِّها ، والباء فيهنّ مكسورة ، فتقولُ

وهذه الأمثلة التى ذكرها المصنف هنا وفيما بعد : فرضية خيالية ؛ يقصد بها التدريب والتمرين ، ولا يكاد يوجد لها نظائر مأثورة فى فصيح الكلام العربى .

(١) سواء كان ما قبلها مفتوحا - أم مضموما - أم مكسوراً .

(٢) سواء كانت بعد ضم - أو فتح - أو كسر .

(٣) والخلاصة : أن الهمزتين المتحركتين ؛ إما أن يكونا فى الطرف - أو لا .

(ا) فإن كانتا فى الطرف ؛ فالأولى : إما مفتوحة - أو مكسورة - أو مضمومة .

(ب) وإن كانتا فى غير الطرف ؛ تضرب حالات الأولى الثلاثة فى مثلها من الثانية ، فينشأ من ذلك تسع صور . وحكم ذلك كله :

[ا] أن المتطرفة ؛ تبدل ياء فى جميع أنواعها ، ولا ينظر إلى حركتها أو حركة الأولى .

[ب] وغير المتطرفة ؛ تبدل ياء إذا كانت مفتوحة بعد كسر ، أو مكسورة بعد فتح - أو كسر - أو ضم . وتبدل واواً ؛ فى الخمسة الباقية وهى: أن تكون مفتوحة بعد فتح - أو ضم ، أو مضمومة بعد فتح - أو كسر - أو ضم .

(٤) فتقول : قَرأأ ، قِرئِى - أى قُرْؤُؤ - بهمزتين ثم تبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرف فيما زاد على الثلاثة .

(٥) معناها : قصد - أو صار إماما .

فى الأوّل : أَأْمِم — بهمزتين: مفتوحةٍ فساكنةٍ ، ثم تَنقُل حركةَ الميم الأولى إلى الهمزةِ الثانيةِ قَبلها ليتمكّن من إدغامِها فى الميم الثانية[١] ، ثم تبدلُ الهمزة ياء[٢] ، وكذا تفعلُ فى الباقى أيضاً ، وذلك واجب

وأمّا قراءةُ ابن عامر والكوفيين : « أئمة »[٣] بالتحقيق[٤] ، فممّا يُوقفُ عنده ولا يُتجاوز .

وأمثلة المضمومة : « أَوُبّ » جمع أَبّ وهو المَرْعَى ، وأن يُبنَى من « أمّ » مثل إصْبُع — بكسر الهمزة وضم الباء ، أو مثل « أُبْلُم »[٥] فتقول : إِوُم — بهمزةٍ مفتوحةٍ أو مكسورةٍ أو مضمومةٍ ، وواو مضمومةٍ[٦] . وأصلُ الأوّل : أَأْبُب على وزن أَفْلُس ، وأصلُ الثانى والثالث : إِءْمُمْ — وأُأْمُم ، فنقلوا فيهنّ[٧] ؛ ثم أبدلُوا الهمزة واواً[٨] وأدغموا أحدَ المِثلين فى الآخر .

(١) وذلك لاجتماع مثلين . (٢) أى الهمزة الثانية المنقول إليها كسرة الميم ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة ـ تقلب ياء كما تقدم .

(٣) أى فى قوله تعالى فى سورة القصص فى الآية الخامسة : (ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين) وقد وردت فى آيات أخرى .

(٤) أى من غير إبدال ، وهو جمع إمام ، والقياس : أيمة بقلب الهمزة الثانية ياء وأصله : أأممة ، نقلت كسره الميم إلى الهمزة قبلها توصلا للادغام وأدغمت الميمان ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء . (٥) هو سعف شجر الدوم .

(٦) بهذا التقسيم استوفى الأقسام الثلاثة ، وأصبح ذكر « أوب » زائداً ؛ فالصواب حذف قوله « أو مفتوحة » ؛ للاستغناء عنها بذكر « أوب » .

(٧) أى نقلوا حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها ـ وهو الهمزة الثانية .

(٨) أى تخفيفا ؛ لأنها تجانس حركتها .

ومثال المفتوحة بعد مفتوحة : « أَوَادِم » —[١] جمع آدم .

ومثال المفتوحة بعد المضمومة : « أُوَيْدِم » — تصغير آدم .

ومثال المفتوحة بعد مكسورةٍ : أن يُبْنَى مِنْ « أَمّ » على وزن إِصْبَع — بكسر الهمزةِ وفتح الباء[٢] .

(١) أصله : أآدم — بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، قلبت الهمزة الثانية واواً على قاعدة قلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واواً مطلقا ؛ سواء كان ما قبلها مفتوحا أو غير مفتوح .

(٢) تقول : إِيَمّ ، وأصله : إِأْمَم ، نقلت حركت الميم الأولى إلى الساكن قبلها توصلا للادغام الواجب ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء .

وقد ذكر الناظم حكم الهمزتين المتحركتين في ثلاثة أبيات ؛ فقال في حكم الهمزة المفتوحة وأنها تقلب واواً إن كان قبلها فتحة أو ضمة — وياء إن كان قبلها كسرة —

(إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ   وَاواً ، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ)(*)

أى إن يفتح الهمز الثانى بعد ضم أو فتح — يقلب واواً ، وينقلب ياء إن وقع بعد كسر

وقال فى حكم الهمزة المكسورة والمضمومة :

(ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا ، وَمَا يُضَمّ   وَاواً أَصِرْ ، مَالَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا ، وَأَؤُمّ   وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فى ثَانِيهِ أُمّ)(*)

(*) « إن يفتح » شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى ثانى الهمزين « إثر ضم » إثر ظرف متعلق بافتح وضم مضاف إليه « قلب » جواب الشرط ونائب الفاعل مفعوله الأول « واواً » مفعوله الثانى « وياء » مفعول ينقلب مقدم « إثر كسر » إثر ظرف متعلق به وكسر مضاف إليه .

(*) « ذو الكسر » مبتدأ ومضاف إليه « كذا » خبر « مطلقاً » حال من الضمير المنتقل إلى الظرف « و ما » اسم موصول مفعول أول أصر ، وجملة « يضم » صلة « واواً » مفعول أصر الثانى « ما » مصدرية ظرفية « لم يكن » اسم يكن يعود إلى ثانى الهمزين ، وجملة « أتم » خبرها « لفظاً » مفعول اتم ، والتقدير : مالم يكن مايضم قد ختم كلمة — أى وقع فى آخرها

(*) « فذاك » اسم إشارة إلى ثانى الهمزين — مبتدأ « ياء مطلقاً » حالان من فاعل « جا » العائد إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر المبتدأ « وأوم » مبتدأ قصد لفظه « ونحوه » عطف عليه « وجهين » مفعول أم مقدم « فى ثانيه » متعلق بأم « أم » فعل أمر بمعنى قصد ، والجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه . ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب ، على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم

وإذا كانت الهمزةُ الأولى من المتحركتين — همزةً مضارعةً[1] ، نحو : أَؤُمّ وأَئِنّ[2] — مضارِعَى أَمَمْتُ وأننت — جازَ فى الثانيةِ التَّحقيق[3] ؛ تشبيهاً بهمزةِ المتكلِّم؛ لدلالتها على معنًى - بهمزة الاستفهام نحو : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) .

(فصل) فى إبدالِ الياءِ من أُختَيها : الألف والواو .

أمَّا إبدالُهَا من الألفِ ففى مسألتين :

(إحداهما) أن ينكسر ما قبلها، كقولك فى مِصباح : مَصابِيح ، وفى مِفتاح : مَفاتيح ، وكذلك تصغيرهما[4] .

(الثانية) أن تقعَ قَبلها ياءُ تصغيرٍ، كقولك فى غلام : غُلَيِّم[5] .

أى كذلك ينقلب ياء - الهمز المكسور مطلقاً ؛ سواء كان ما قبله مكسوراً ، أم غير مكسور . والهمز المضموم يقلب واواً مطلقاً ؛ بشرط ألا يكون طرفا ، وهو المراد بقوله : « ما لم يكن لفظاً أتم » . فإن كان طرفاً وجب قلبه ياء ، وهذا قوله : « فذاك ياء مطلقاً جا » . وإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة . وكانت الثانية مضمومة - جاز فى الثانية وجهان : الإبدال والتحقيق، نحو : أؤم مضارع أمّ ؛ تقول : أأم - وأؤم . وذلك قوله : « وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه » ومعنى أمّ : اقصد واتجه لهذا الحكم :

(١) أى للمتكلم ، سواء كان متعدياً أو قاصراً (٢) أى أتألم من الألم مثلا :

(٣) وجاز القلب فتقول : أوم - وأين . وكذلك إذا التقت الهمزتان فى كلمتين يجوز فى الثانية القلب والتحقيق، نحو قوله تعالى : (فقد جاء أشراطها) .

(٤) أى أن الألف تنقلب ياء فى التكسير والتصغير ؛ لانكسار ما قبلها وتعذر النطق بالألف بعد الكسرة ، فيقال فى التصغير : مُصَيبيح - ومُفَيتيح .

(٥) لأن ما بعد التصغير لا بد أن يكون متحركا بالكسرة ، والألف لا تقبل الحركة ، وياء التصغير ساكنة فقلبت الألف ياء للتخلص من الساكنين :

وفى هاتين المسألتين يقول الناظم :

وَأَمَّا إبدالُها مِن الواو ففى عَشرِ مسائل :

(إحداها) أن تَقَعَ بعد كسرةٍ وهى: إمَّا طَرَفٌ[١] كَرَضِىَ وقَوِىَ وعُفِى والغَازِى والداعِى[٢] . أو قبلَ تاءِ التأنيثِ[٣] كشَجِيَة[٤] ، وأَكْسِية[٥] . وغَازِية[٦] ، وعُرَيقِيَة — فى تصغير عَرْقُوَة[٧] . وشذَّ سَوَاسوة — فى جمع سواء[٨] ، ومقَاتوَة — بمعنى خُـدَّام[٩] . أو قَبلَ الألفِ والنُّونِ

(وَيَاءً اُقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ   أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ . . . . .)(*)

أى اقلب حرف الألف ياء إذا تلا — أى وقع — بعد كسرة ، أو بعد ياء تصغير .

(١) أى حقيقة ، سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل — أو للمفعول ، أو فى اسم ، وقد مثل لها المصنف . أو حكما ، كالواقعة قبل تاء التأنيث أو الألف والنون الزائدتين .

(٢) هذه الـكلمات كلها واوية اللام أصلا ؛ بدليل ظهور الواو فى بعض التصاريف كالرضوان — والقوة — والعفو — والغزو — والدعوة .

(٣) هذه متطرفة حكما ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة بنفسها ، فالواو التى تليها فى حكم المتطرفة . ومثل التاء : الألف المدودة ، كأشقياء وأدعياء .

(٤) هى بتخفيف الياء — اسم فاعل للمؤنث ؛ من الشجو — وهو الحزن والهم ، وأصلها : شجوة . (٥) جمع كساء — وأصلها : أكسِوة . (٦) اسم فاعل من الغزو .

(٧) هى إحدى الخشبتين المعترضتين فى فم الدلو . وكان يجب فى عريقية عدم قلب الواو ياء ؛ لأنها بنيت على التاء — بدليل أنه ليس هناك اسم معرب آخره ولو قبلها ضمة .

(٨) أى بمعنى مستو ، يقال : الناس سواسوة فى هذا الأمر — أى مستوون فيه ، والقياس : سواسية ، ووزنه « فعافلة » على أى حال . وقال الدمامينى : السواسوة : الجماعة المستوون فى السن . وفيه شذوذ آخر وهو : جمعه على هذا الوزن ، وقياس جمعه : أسوية ؛ لأن « فعال » يجمع على أفعلة ، كقَباء وأقبية ؛ كما شذ من جهات أخر .

(٩) جمع « مُقتو » اسم فاعل من اقتوى — بمعنى خدم ، والقتو : الخدمة ، وأصله : مُقْتوِو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم أعل إعلال قاض ، قيل : ولا ثالث لهما .

(*) « وياء » مفعول اقلب الثانى مقدم « ألفاً » مفعوله الأول « كسراً » مفعول تلا مقدم ، وجملة « تلا » نعت لألف وفاعله يعود على ألفا « أو ياء » عطف على كسرا ، وتصغير مضاف إليه.

الزّائدَتين ، كقولك فى مثال قَطِران مِن الغَزْو : غَزِيَان[١] .

(الثانية) أن تَقع عَيناً لمصدرِ فِعلٍ ؛ أُعِلَّت فيه[٢] ـ ويكونُ قبلَها كسرة ـ وبعدَها أَلِف[٣] كصِيام وقِيام وانقِياد واعتِياد[٤] ؛ بخلاف نحو : سِوَار وسِوَاك ـ لانتفاءَ المصدريّة ، ونحو : لاَوَذَ لِوَاذاً[٥] وجاوَرَ جِوازاً ـ لِصِحَّةِ عَينِ الفِعل[٦] ، وراح رَواحاً ـ لعدم الـكسرةِ ، وحَالَ حِوَلاً وعَادَ المريض عِوَداً ـ لعدم الألِف . وقلَّ الإعلالُ فيه[٧] نحو قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ لَـكُمْ قِيَماً[٨] وَارْزُقُوهُمْ) ، وقوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الْـكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَماً لِلنَّاسِ)[٩] — فى قراءة نافع وابنِ عامر فى النساء ، وفى قراءة ابن عامر فى المائدة . وَشَذَّ التَّصحيحُ مع استيفاءَ الشروطِ فى قولهم : نَارَت الظَّبية نِوَاراً[١٠] ـ بمعنى نَفَرت ، ولم يُسْمَع له نَظِير .

---

(١) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، ولا عبرة بالألف والنون الزائدتين لأنهما فى حكم الانفصال. (٢) أى فى الفعل ؛ بأن كانت فيه حرف علة منقلباً عن غيره .

(٣) فجملة الشروط أربعة ، وقد ذكر المصنف محترزاتها ـ فتنبه يا فتى .

(٤) الأصل فيهن : صوام ـ وقوام ـ وانقواد ـ واعتواد ـ بالواو ، فقلبت ياء فى المصدر حملا له على الفعل ، لاستثقالها بين الـكسرة والألف .

(٥) لاوذ القوم لواذاً وملاوذة ـ لاذ بعضهم ببعض ، ولاذ به ـ لجأ إليه وعاذبه .

(٦) المراد : عدم إعلالها كما بينا ، وإلا فهى معتلة .

(٧) أى فيما عدم الألف . ولم يشترط ابن الحاجب فى الشافية فى قلب الواو فى المصدر ـ وجود ألف بعدها .

(٨) هو مصدر جيء به للمبالغة كما قال المفسرون، وأصله : « قِوماً » قلبت الواو ياء لانـكسار ما قبلها . من الآية ٥ من سورة النساء (٩) ٩٧ : سورة المائدة

(١٠) والقياس « نيارا » .

(الثالثة) أَنْ تقَع عيناً لجمعٍ صحيحِ اللامِ وقَبلَهَا كسرةٌ ، وهى فى الواحد: إمَّا مُعَلَّة[١] ، نحو : دَار وَدِيار ـ وَحِيلَة وَحِيلَ ـ وَدِيمَة وَدِيَم[٢] ـ وَقِيمة وَقِيَم ـ وقَامة[٣] وقِيَم ، وشَذَّ حاجة وحِوَج .

وإمَّا شبيهةٌ وهى الساكنة . وشرطُ القلبِ فى هذه : أن يكونَ بَعدها فى الجمع ألِفٌ[٤] كسَوْط وَسِيَاط ـ وحَوْض وحِيَاض ـ وَرَوْض

وفى المسألتين المتقدمين يقول الناظم :

(. . . . . بِوَاوٍ ذَا افْعَلا
فى آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَادَتَىْ « فَعْلاَنَ » ذَا أَيضًا رَأَوْا
فى مصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا ، وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غالباً ، نَحْوُ الْحِوَلْ)(*)

أى افعل « ذا » بالواو ـ وهو قلبها ياء ـ إذا كانت طرفاً فى الآخر ، أو وقعت قبل تاء التأنيث ، أو قبل زيادتى « فعلان » مكسوراً ما قبلها على نحو ما بينه المصنف . وكذلك رأى النحاة قلب الواو ياء بعد الكسرة ؛ فى مصدر كل فعل معتل العين وبعدها ألف وقبلها كسرة . وإذا كان المصدر على وزن « فِعَل » وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ـ صحت فيه الواو نحو: الحِوَل ـ مصدر حال؛ تقول: حال حِوَلا.

(١) أى منقلبة ، سواء كان بعدها ألف فى الجمع ، كديار ـ جمع دار ، أو لا كباقى الأمثلة التى ذكرها المصنف .

(٢) أصلها : دِوْمة ـ من دام يدوم .

(٣) قامة الإنسان : طوله وحسن قوامه واعتداله ـ وبكرة البئر بأداتها .

(٤) لأنها ليست فى الضعف كالمعتلة ، فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بوجود الألف القريبة من الياء . فجملة الشروط خمسة : أن يكون جمعاً صحيح اللام ـ وأن

(*) « بواو » متعلق بافعلا « ذا » اسم إشارة مفعول افعلا مقدم ، وهو إشارة إلى القلب ياء (*) فى آخر » متعلق بمحذوف نعت لواو « أو قبل » معطوف على محل فى آخر « تا التأنيث » مضاف إليه « أو زيادتى » عطف على تاء التأنيث « فعلان » مضاف إليه ممنوع من الصرف « ذا » اسم إشارة مفعول رأوا ، وهو إشارة إلى قلب الواو ياء (*) « فى مصدر المعتل » فى مصدر متعلق برأوا ، والمعتل مضاف إليه « عيناً » تمييز « والفعل » مبتدأ « منه » حال من فاعل « صحيح » الواقع خبراً المبتدأ « غالباً » حال من فاعل صحيح أيضاً « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والحول مضاف إليه .

وَرِيَاض ؛ فإن فُقِدَت صُحِّحت الواوُ نحو : كُوز وَكِوَزة ـ وَعَوْدٌ « بفتح أوّله المُسِنّ من الإبل »[١] وعِودَة ، وشَذَّ قولهم : ثِيَرَة[٢] .

وتُصحَّحُ الواوُ إن تحرَّكَت فى الواحد نحو : طَوِيل وَطِوَال، وشَذَّ قولُه : * وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَال طِيَالُهَا *[٣]

قيل : ومنه[٤] (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)[٥] ، وقيل : جَمْعُ جَيِّد[٦] لاجَوَاد.

تسكون الواو فى الواحد معلة أو شبيهة بها ـ وأن يكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف .

(١) هو الذى جاوز فى السن سبع سنين، والجمع عِيَدة ـ وعِوَدة .

(٢) جمع ثَور ، والقياس ثِوَرة . (٣) عجز بيت من الطويل لأنَيف بن زبّان النبهانى الطائى ـ أحد شعراء الحماسة ، وصدره :

* تَبَيَّنَ لِى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ *

اللغة والاعراب . القماءة : قصر القامة ، من قمؤ الرجل ـ إذا ذل وصغر . ذلة : ضعة وهوان . أعزاء ـ من العزة وهى القوة والمنعة ـ ضد الذلة . طيالها : جمع طويل وأصله طوال . « أن القماءة ذلة » ، المصدر المسكون من أن ومعموليها فاعل تبين .

والمعنى : ظهر لى بعد التجربة والممارسة ـ أن قصر القامة فى الإنسان دليل الضعة والمذلة ، وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة .

والشاهد : فى « طيالها » فإن الأصل : طوالها ؛ لأنه جمع طويل ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وكان القياس ألا تقلب ياء فى الجمع ؛ لأن الواو فيها متحركة فى المفرد ، فهى قوية بالحركة ولم تقلب فيه ، فقلبها شاذ .

(٤) أى من إبدال الواو المتحركة فى المفرد ياء شذوذاً ، وذلك بناء على أن الجياد جمع جواد ـ وهو الذى يسرع فى جريه .

(٥) الصافن من الخيل : الذى يقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وهو من صفات الخيول الجيدة ـ والرجل يصف قدميه. والجياد : المسرعة فى جريها ، وقد وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الصفتين المحمودتين؛ واقفة وسائرة ـ ٣١ : سورة ص .

(٦) وعلى ذلك لايكون الإبدال شاذاً ؛ لأن الواو فى المفرد معتلة ؛ إذ أصله جَيْوِد ـ من جاد يجود ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا .

أو أُعِلَّت لامُه ؛ كجمع رَيَّان ـ وَجَوّ[1] بتشديدِ الواو ، فيقال : رِوَاء وَجِوَاء ـ بتصحيح العَين[2] ؛ لئلاَّ يتوالَى إعْلاَلاَن[3] وكذلك ما أَشبَهما.

وهذا الموضع ليس محرّراً فى الْخُلاصةِ ولا فى غيرها من كُتب الناظم فتأمَّلْه .

---

(١) ريان ـ أى مرتو بالماء ـ ضد عطشان ، والجو : هو الفضاء بين السماء والأرض ، واسم لمواضع كثيرة .

(٢) وأصلهما: رِوَاى ـ وجِوَاوْ ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة

(٣) إعلال العين ؛ بإبدالها ياء لكسر ما قبلها ـ وإعلال اللام بقلبها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . وكذلك يمتنع الإعلال إن لم يكسر ما قبل الواو نحو : أثواب وأحواض ، أو وقعت الواو عيناً لمفرد غير مصدر ، نحو : خِوان وسِوار . وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط ، كما فى حِوَج وحِوَل ـ جمعى حاجة وحيلة .

وإلى هذه المسألة الثالثة أشار الناظم بقوله :

(وَجَمْعُ ذِى عَينٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ)(*)

أى : إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام ، وأعلت فى مفرده أو سكنت ـ فاحكم بهذا الإعلال؛ وهو قلبها ياء ، إن انكسر ما قبلها ووقعت بعدها ألف كما بين المصنف ومعنى عَنّ : ظهر وعرض . ثم ذكر الناظم أنه إذا لم تقع بعد الواو السالفة ألف فى الجمع ـ لاتعل . ويجب التصحيح فى الجمع الذى على وزن « فِعَلة » كما مثل المصنف فى عَود وعِودة ـ وكُوز وكِوزة . ويجوز التصحيح والإعلال فيما كان على وزن « فِعَل » فقال فى ذلك :

(وَصَحَّحُوا « فِعَلَةً » ، وَفى « فِعَلْ » وَجْهَانِ ، وَالإِعلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ)(*)

(*) « وجمع ذى عين » جمع مبتدأ وذى عين مضاف إليه « أعل » ماض المجهول والجملة نعت لعين «أو سكن» معطوف على أعل « فاحكم » الفاء زائدة ، والجملة خبر المبتدأ «بذا» متعلق باحكم « الإعلال » بدل أو عطف بيان «فيه حيث» متعلقان باحكم «عن » ـ أى عرض ـ فعل ماض ، والجملة فى محل جر باضافة حيث إليها .

(*) « فعلة» مفعول صححوا والواو فيه للعرب « وفى فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ « أولى » خبر « كالحيل » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى وذلك

(الرابعة) أن تَقَعَ طَرَفاً رابعـةً فصاعـداً[١] تقول : عَطَوْت، وَزَكَوْت[٢] فإذا جئتَ بالهمزة أو التضعيف — قلت : أَعْطَيْتُ، وزَكَّيْتُ[٣] . وتقول فى اسمِ المفعولِ ؛ مُعْطَيَان ومُزَكَّيَان ؛ حَمَلوا الماضى عَلَى المضارعِ ، واسم المفعول على اسمِ الفاعل ؛ فإنَّ كلاًّ منهما، قَبل آخره كسرةٌ . وسأل سيبويه الخليلَ عن وجه إعلال نحو : تَغَازَيْنَا وتَدَاعَيْنَا[٤] ، مع أَنَّ المضارعَ لا كَسْرَ قبل آخره[٥] — فأَجابَ بأَنَّ الإعلال ثَبتَ قبلَ مَجىءِ التاءِ فى أَوَّله ، وهو[٦] غازَيْنَا ودَاعَيْنَا ـ حملاً عَلَى « نُغَازِى ونُدَاعِى » ، ثم استُصحب معها[٧] .

فالتصحيح نحو : حاجة وحِوج أو حيج ، وحيلة وحيل وحول . والإعلال نحو : قامة وقِيَم ـ وديمة ودِيم . والإعلال غالب ، أما التصحيح فشاذ عند غيره .

(١) بشرط فتح ماقبلها ، وأن تكون منقلبة ياء فى المضارع ، سواء كانت فى فعل أو فى اسم

(٢) بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة . ومعناها . أخذت ـ ونميت .

(٣) فأبدلت الواو ياء لأنها صارت رابعة .

(٤) والأصل تغازونا ـ وتداعونا .

(٥) أى حتى يعل ويحمل عليه الماضى ؛ فإن المضارع تتغازى وتتداعى .

(٦) الضمير عائد على معلوم من السياق ـ أى الفعل المجرد من التاء .

(٧) وهذا الإعلال يستصحب أيضاً مع هاء التأنيث نحو : المعطاه ؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر فتحة . وفى هذه المسألة يقول الناظم :

(وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ « يَا » انْقَلَبْ   كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ . . . .)[*]

(*) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير فى انقلب الواقع خبراً المبتدأ «بعد فتح» بعد ظرف متعلق بانقلب وفتح مضاف إليه «ياء» مفعوله وقصر للضرورة « كالمعطيان » الكاف جارة لقول محذوف ، والمعطيان مبتدأ « يرضيان » فعل مضارع مبنى للمجهول والألف نائب فاعل والجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى موضع الحال من ضمير انقلب ، وهى مقول القول المحذوف

(الخامسة) أَنْ تَلِيَ كسرةً ، وهى ساكنةٌ مُفردَةٌ[١] نحو : مِيزَان وَمِيقَات[٢] ؛ بخلاف نحو : صِوَان وَسِوَار[٣] ، واجْلِوَّاذ واعْلِوَّاط[٤] .

(السادسة) أن تكونَ لاماً لِـ « فُعْلَى » ـ بالضم ـ صفةً نحو : (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا) ، وقولك : للمتقين الدَّرَجَةُ العُلْيَا[٥] . وأما قول الحجازيِّين « القُصْوَى » ـ فشاذٌّ قياساً فصيحٌ استعمالا[٦] نُبِّه به على الأصل ؛ كما فى استحْوَذَ والقَوَد . فإن كانت « فُعْلَى » اسماً لم تُغَيَّر[٧] كقوله : * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبرةً *[٨]

أى إذا وقعت الواو لاماً « أى طرفاً » بعد فتح ـ قلبت ياء ؛ كالمعطيان ويرضيان، فإن أصلهما : الواو ، وقد فصل المصنف القول فى هذا . وكلمة « وجب » الواقعة تماماً للبيت متصلة بموضوع آخر هو : إبدال الواو من الألف ـ كما سيأتى بعد.

(١) أى غير مشددة ومدغمة فى مثلها. (٢) أصلهما : موزان وموقات ـ من الوزن والوقت ، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

(٣) لأن الواو فيهما متحركة . والصوان : هو الوعاء الذى يصان ويحفظ فيه الشىء.

(٤) لأن الواو فيهمامشددة غيرمفردة .وشذ قلبالواو المدغمة فىمثلها ياء كقولهم ديوان فى دوّان، بدليل جمعه على دواوين .والإجلواذ : المضاء والسرعة فى السير ، وهو خاص بالإبل . واعلوط البعير ـ تعلق بعنقه وعلاه ـ أو ركبه بلا خطام أو عرياناً . ويجب التصحيح كذلك إن فتح ما قبل الواو ، نحو : سَوط ـ وقَول . ولم يذكر الناظم هذه المسألة الخامسة . (٥) فإن أصلهما : الدنوا والعلوا ـ من الدنو والعلو ؛ بدليل دنوت دنوا ـ وعلوت علواً ؛ قلبت الواو ياء للاستثقال ، وللفرق بينها وبين « فعلى » الاسم . (٦) وهى لغة قريش ، وقد وردت كثيراً فى كلامهم ، وجاء فى القرآن الكريم :(إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ القُصْوَى) ٤٢ـسورةالأنفال

(٧) بل تبقى الواو بدون قلبها ياء ، وذلك فرقاً بينها وبين الصفة . ولم يعكس الوضع ؛ لأن الاسم أخف من الصفة .

(٨) صدر بيت من الطويل ، لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة ، وعجزه :

(السابعة) أن تَلتَقِيَ هي والياءُ في كلمةٍ[١]، والسابقُ منهما ساكِنٌ متأصِّلٌ ذاتاً وسُكوناً. ويجبُ حينئذٍ إدْغَامُ الياءِ في الياء.

---

* فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

اللغة والاعراب. حزوى: اسم موضع بالحجاز، يكثر ذكره في شعر ذي الرمة. هجت: أثرت وحركت. عبرة: دمعة. ماء الهوى. المراد به: الدمع وأضيف إلى الهوى لأنه سببه. يرفض: يسيل وينصب متفرقا. يترقرق: يبقى في العين متحيراً مضطرباً يجيء ويذهب. «أدارا» الهمزه للنداء، وداراً منادى منصوب وإن كان نكرة مقصودة لأنه شبيه بالمضاف لوصفه بحزوى قبل النداء، وتقدم أن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث: «يا عظيماً يُرجى لكل عظيم» «بحزوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدار. «عبرة»، مفعول هجت.

والمعنى: أن هذه الدار بهذا الموضع ـ تثير الذكريات، وأيام الحب والهوى فتذرف العين دمعها أحياناً، ويضطرب فيها أخرى.

والشاهد: في حزوى؛ حيث بقيت الواو على حالها ولم تقلب ياء؛ لكونها اسماً لا صفة. وفي هذا يقول الناظم:

(بِالْعَكْسِ جاء لاَمُ «فُعْلَى» وَصْفاَ وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى)(*)

أي بعكس لام «فعلى» المذكورة في البيت قبله، والتي ستجيء بعد ـ تبدل الواو الواقعة لاماً لفُعلى وصفاً ـ ياء، وندر «قُصوى» بإقرار الواو قياساً، ولايخفى أنه فصيح استعمالا لوروده في القرآن. أما «فُعلى» اسماً فتسلم فيها الواو كما سيأتي. وإن كانت لام «فعلى» ياء سلمت في الاسم والصفة نحو: الفتيا، والقصيا ـ تأنيث الأقصى.

(١) أي واحدة ـ أو ما هو في حكم الكلمة، كمسلمي ـ في حالة الرفع؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

(*) «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لام فعلى «وصفا» حال من فعلى «وكون قصوى» كون مبتدأ وقصوى مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «نادراً» خبره «لايخفى» لا نافية، والجملة خبر للمبتدأ.

مثالُ ذلك فيما تَقَدَّمَت فيه الياء : سَيِّد ومَيِّت ، أصلهما : سَيْوِدْ ومَيْوِت[١] .

ومِثالُه فيما تَقَدَّمَت فيه الواوُ : طَيّ ولَيّ ـ مصدرَا طَوَيْت ولوَيْت، وَأَصلُهما طَوْيٌ وَلَوْيٌ[٢] . ويجبُ التصحيح إن كانا مِن كلمتَين[٣] نحو: يَدْعُو ياسِر ـ ويَرْمِى واعِد ، أو كان السابقُ منهما متحركاً نحو : طَوِيل وغَيُور ، أو عارِضَ الذّات[٤] نحو : رُوية ـ مُخفَّف رُؤية ، أو عارِضَ السكون نحو : قَوْىَ ؛ فإنَّ أصلَه الكسر، ثم إنَّهُ سُكِّن للتخفيف ، كما يقال فى عَلِم : عَلْم .

وشَذَّ عمَّا ذَكرنَا ثلاثةُ أنواع : نوعٌ أُعِلَّ ولم يَسْتوفِ الشروطَ كقراءة بعضِهم : (إنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ)[٥] ـ بالإبدال والإدغام[٦] . ونَوعٌ صُحِّح مع استيفائها نحو : ضَيْوَن[٧] وأَيْوَم[٨] وعَوَى الكلب

---

(١) أما ساد ؛ فإنه ـ من ساد يسود اتفاقا ، ومات ـ من يموت على إحدى اللغتين ، ووزنهما على الراجح عند البصريين « فَيْعِل » .

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا .

(٣) وكذلك إذا كانا فى كلمة واحدة ولم يلتقيا، مثل : زيتون ـ ونيروز.

(٤) بأن كان منقلباً من غيره ، كالمبدل عن الألف نحو: سوير وبويع ،أو عن الواو كديوان ؛ فإن أصله دوّان ، فالياء بدل من الواو الأولى. أو عن الهمزة كمثال المصنف.

(٥) من الآية : ٤٣ من سورة يوسف

(٦) أى بإبدال الهمزة واواً ثم ياء وإدغامهما ، مع أن الواو عارضة الذات لأنها مخففة من الهمزة . وحكى بعضهم اطراد الإبدال فى مثل هذا ؛ مما واوه بدل عن همزة.

(٧) هو السنور الذكر ـ والجمع : ضياوِن ، ولم يدغم لأنه وضع اسماً جامداً .

(٨) أى كثير الشدة . يقال : يوم أيوم ـ كما يقال : ليلة ليلاء .

عَوْيَةً - ورَجاَء بن حَيْوة. ونوعٌ أُبْدِلت فيه الياءُ واواً وأُدْغِمَت الواوُ فيها نحو: عَوَّةٌ[1] ونَهُوٌّ[2] عن المنكَرِ. واطَّرَدَ فى تصغير ما يُكَسَّر على «مفاعِل»[3] - نحو جَدْوَل، وأَسْوَد للحيَّة - الإعلالُ والتَّصْحيح[4].

(الثامنة) أن تكونَ لامَ «مفعولٍ» الذى ماضِيه على «فَعِلَ» -

(١) مصدر عوى الكلب - إذا نبح، والقياس: عيَّة؛ وأصله: عَوْية.

(٢) هو بفتح النون على وزن «فَعول»، وأصله نهوى: والقياس نَهِىّ، وهو وصف مبالغة للناهى.

(٣) أى: وما يوازنه؛ بشرط أن يكون اسما لا صفة - مشتملا على واو متحركة.

(٤) تقول: مُجديّل وأُسيّد على القياس، وجديول وأسيود، حملا للتصغير على التكسير، والإعلال فى ذلك أحسن. فإن كان المفرد وصفا نحو: أسود صفة - تعين الإعلال، فيقال: «أسيد لا غير» لأنه لا يجمع على أساود، وعلى ذلك فيشترط فى وجوب الإبدال: ألا يكون اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على «مفاعل». وكذلك إذا كانت الواو غير متحركة فى المفرد نحو: عجوز وعمود؛ فإنهما وإن كسرا على مفاعل، إلا أن الإعلال واجب فى مصغرها، فتقول: عُجيز وعُميد، ولا يجوز التصحيح. وفى هذه المسألة يقول الناظم - فى فصل مستقل:

(إنْ يَسْكُنِ السَّابقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاء الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَـا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا)(*)

أى إذا اجتمعت الواو والياء فى كلة واحدة، والسابق منهما ساكن سكونا أصليا - قلبت الواو ياء وأدغمتا، وشذ ما يفيد غير ما رسم وعيّن من ذلك. وقد أوضح

(*) «إن يسكن» شرط وفعله «السابق» فاعل يسكن «من واو» متعلق بيسكن «ويا» بالقصر عطف على واو «واتصلا» معطوف على يسكن، وألف الاثنين فاعل «ومن عروض» متعلق بعريا المعطوف على اتصلا، والضمير فى عريا عائد إلى السابق.

(*) «فياء» الفاء واقعة فى جواب الشرط و«ياء» مفعول اقلبن الثانى «الواو» مفعوله الأول «مدغما» حال من فاعل اقلبن المستتر «معطى» فاعل شذ، وهو اسم مفعول ونائب فاعله هو مفعوله الأول «غير» مفعوله الثانى «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد رسما» الجملة صلة ما والألف للاطلاق، ونائب فاعل رسما يعود إلى ما.

بكسر العين[١] نحو : رَضِيَه فهو مَرضِيٌّ[٢] ، وقَوِيَ عَلَى زيدٍ فهو مَقْوِيٌّ عليه[٣] وشذَّ قراءة بعضِهم (مَرْضُوَّة)[٤] .

فإن كانت عينُ الفعلِ مفتوحةً — وَجَبَ التصحيحُ نحو : مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ[٥] ، والإعلالُ شاذٌّ كقوله :

* أَنَا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وعَادِيَاً *[٦]

المصنف هذا كله.

(١) سواء كان متعديا أو لازما .

(٢) الأصل : مرضوو — بواوين ، قلبت الثانية وهى لام الكلمة — ياء ؛ حملا على الفعل؛ لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها كما سبق ؛ ثم الأولى وهى واو مفعول، لاجتماعها مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واواً .

(٣) أصله: مقووو ، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة، ثم الوسطى لاجتماعها ساكنة مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة كما سبق .

(٤) أى بتصحيح الواو وإدغام الواو الزائدة فيها ، وذلك فى قوله تعالى فى سورة الفجر (يأيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية مرضية) . وجعله فى التسهيل مرجوحا

(٥) فإن فعلهما : غزا ودعا — وأصلهما : غزَوَ ودَعَوَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً على القاعدة .

(٦) عجز بيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي *

اللغة والاعراب . عِرس الرجل : زوجه . مليكة : اسمها ، وهو بدل أو عطف بيان من عرسى الواقع فاعلا لعلمت « أننى » أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها « أنا » ضمير فصل « الليث » خبر أن ، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولى علمت « معدياً » حال من الليث ، « علىّ » متعلق به على أنه نائب فاعله ؛ لأنه اسم مفعول . يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول « وعاديا » معطوف على معديا

والمعنى : تعلم زوجى مليكة أننى شجاع كالليث ، سواء اعتدى علىّ أحد أو اعتديت أنا على غيرى .

(التاسعة) أَنْ تكونَ لامَ «فُعُول» ـ جمعاً، نحو: عَصاً وعُصِيّ ـ وقَفاً وقُفِيّ ـ ودَلو ودُلِيّ [1]، والتَّصحيحُ شاذّ، قالوا: أُبُوّ، وأُخُوّ [2]، ونُحُوّ ـ جمعاً لنَحْو وهو الجهة، ونُجُوّ ـ بالجيم ـ جمعاً لنَجْو، وهو السَّحَاب الذى هَرَاق ماءه، وبَهْو [3] ـ وهو المصدر ـ وبُهُوّ. فإن

والشاهد: فى «معديا»؛ فقد أعل بقلب واوه ياءً ـ شذوذاً، والقياس تصحيح لامه؛ لأن فعله عَدَا مفتوح العين، وأصله: معدوو، قلبت لامه ياء لتطرفها، ثم الواو ياء على القاعدة وأدغمتا، ثم ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء ـ فصار معدو، ولكن الشاعر أعله شذوذاً. ويرى الناظم أن التصحيح فى مثل هـذا راجح لا واجب، والإعلال مرجوح، وفى هذا يقول:

(وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا) (*)

أى إذا بنى اسم مفعول من ماض ثلاثى، واوى اللام، غير مكسور العين، مثل: عدا ـ فالأجود تصحيح واوه؛ تقول: معدوٌّ. ويجوز إعلاله بقلب الواو ياء فتقول: معدىّ ـ إن لم تتحر الرأى الأجود. وقد ذكر الناظم هذا البيت والذى بعده فى باب الإعلال بالنقل»

(١) الأصل فيها: عُصُوو ـ وقُفُوو ـ ودلوو ـ على وزن «فُعول» قلبت الواو الثانية ياء: لثقل الواوين مع الضمة فى الجمع، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء؛ وأدغمتا على القاعدة، وكسر ما قبل الياء لتصح. ويصح كسر الأولى منها للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر فى مثل هذه الصيغة ـ لا يخلو من ثقل.

(٢) جمعان لأب وأخ، والقياس: أُبِىّ وأُخِىّ.

(٣) هو البيت المتقدم أمام البيوت، والواسع من الأرض ـ ومن كل شىء. وقيل: إن قول المصنف: وهو المصدر ـ فيه نظر؛ لأن المفهوم من عبارة القاموس: أنه لم يستعمل مصدراً، وإن كان ذلك لا يدل على عدم وجوده، والجمع أبهاء ـ وبُهُوّ ـ وبُهِىّ.

(*) «المفعول» مفعول صحح «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول «عدا» مضاف إليه مقصود لفظه «وأعلل» فعـل أمر ومفعوله محذوف يعود على المفعول «إن» شرطية «تتحر» فعل الشرط مجزوم بلم بحذف الألف «الأجودا» مفعول تتحر، والألف للاطلاق، وجواب الشرط محذوف؛ أى إن لم تتحر الأجود من الوجهين ـ فأعلل.

كان « فُعُول » مُفرداً وجَبَ التصحيحُ نحو: (وعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيراً[١]) ـ (لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فى الأرْضِ[٢]). وتقول: نَمَا المَال نُمُوًّا ـ وسَمَا زيد سُمُوًّا[٣]. وقد يُعلُّ نحو: عَتَا الشيخ عِتِيًّا ـ وقَسَا قَلْبُه قِسِيًّا[٤].

(العاشرة) أن تكونَ عيناً « لفُعَّل » ـ جمعاً صحيحَ اللام[٥]، كصُيَّم ونُيَّم[٦] والأكثرُ فيه التصحيحُ ، تقول : صُوَّم ـ ونُوَّم .

ويجبُ إن اعتَلَّتْ اللامُ ؛ لئلاَّ يَتوالى إعلالانِ[٧] وذلك كشُوًّى. وغُوًّى ـ جَمْعَى شاوٍ وغاوٍ[٨] .

أو فُصِلَت من العينِ نحو : صُوَّام ونُوَّام ؛ لبُعدِها[٩] حينئذٍ من.

(١) ٢١ : سورة الفرقان (٢) ٨٣ : سورة القصص

(٣) فجميع هذه الأمثلة مصادر مفرده مضمومة الأول والثانى . والأصل : عُتوو ـ وعُلوو ـ ونُمو ـ وسُموو ، أدغمت أولى الواوين فى الثانية .

(٤) وقول الناظم يفيد التسوية بين الجمع والمفرد ، حيث يقول فى هذه المسألة :

(كَذَاكَ ذا وَجْهيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ذِى الوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنْ)(*)

أى أن الاسم الذى على وزن « فُعول » واوى اللام ـ يجوزفيه وجهان: التصحيح والاعلال ، سواء أ كان جمعاً أم مفرداً . ويرى غير ابن مالك : أن الغالب فى الجمع الاعلال ، وفى المفرد التصحيح ـ وهو الأصح (٥) بشرط عدم وجود فاصل بين العين واللام .

(٦) جمعان لصائم ونائم ، وأصلهما : صوّم ونوّم ـ بواوين قبلهما ضمة ، فعدل إلى الياءين للخفة . (٧) إعلال العين ، وإعلال اللام .

(٨) اسما فاعل من شوى يشوى ـ وغوى يغوى ، وأصلهما: شُوّى ـ وغُوّى ، قلبت الياء فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين .

(٩) أى العين :

(*) « كذاك » جار ومجرور متعلق بجا « ذا » بمعنى صاحب ـ حال من الفعول الواقع فاعلا لجا بالقصر « وجهين » مضاف إليه « من ذى الواو » متعلق بجا ومضاف إليه ـ أو بمحذوف حال من الفعول « لام جمع » لام حال من الواو وجمع مضاف إليه « أو فرد » عطف على جمع « من » ـ أى يظهر ـ الجملة صفة لفرد ، وفاعل يعن يعود على فرد .

من الطَّرَف ، وشذَّ قوله : * فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا *[1]

(فصل) فى إبدالِ الواوِ مِن أُختيها : الألِف والياء .

---

(١) عجز بيت من الطويل- لأبى الغمر الكلابى « ويقال له أبو النجم »، وصدره :

* ألاَ طرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنَةُ مُنذِرٍ *

اللغة والاعراب . طرقتنا : زارتنا ليلا . مية : اسم امرأة . أرق : أسهر وأذهب النوم من الأعين . النيام : جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوماً .

« ألا » أداة استفتاح أريد بها التنبيه « مية » فاعل طرقتنا «ابنة منذر »ابنة صفة لية ومنذر مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، و « ما » نافية « النيام» مفعول أرق مقدم « إلا »أداة حصر « كلامها» فاعل مؤخر ومضاف إليه .

والمعنى : أن هذه المرأة زارتهم بالليل وقد نام القوم . فأرقهم حديثها العذب وأطار النوم من أعينهم كلامها الحسن البديع، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين .

والشاهد : فى « نيام » ؛ فإنه جمع نائم والهمزة منقلبة من واو . وقد أعل بقلب الواو ياء مع أن قبل لامه ألف وهذا شاذ ، والقياس: نُوام بالتصحيح - أو نُيَّم بحذف الألف . وإلى هذه يشير الناظم بقوله :

(وشَاعَ نَحْوَ نُيمٍ فى نُوَّمٍ وَنَحْوُ نُيَّامٍ - شُذُوذُهُ نُمِى)(*)

أى شاع وكثر فى جمع التكسير الواوى العين الذى وزنه على« فُعَّل » - الإعلال بقلب واوه ياء، نحو: نيمّ - فى نوّم ، وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف . فإن كان قبل اللام ألف - وجب التصحيح ، وشذ الاعلال نحو : نُيَّام- فى نوام .

هذا . ومما يجب فيه قلب الواو ياء : أن تقع الواو طرفاً بعد ضمة أصلية فى اسم معرب ؛ سواء كانت طرفاً حقيقة مثل أدْلِ - جمع دلو . أو حكما كما إذا وقع بعدها تاء تأنيث أو علامة تثنية نحو : تدانية - وتدانيان ، فتقلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة لمناسبة الياء . وعلة القلب فى هذا- التفادى مما لا نظير له فى العربية .

وهذا الموضع لم يتعرض له الناظم ولا ابن هشام .

(*) « ونحو» فعل شاع « نيم » مضاف إليه « فى نوم » متعلق بمحذوف حال من نيم، أو متعلق بشاع « ونحو نيام» مبتدأ ومضاف إليه « شذوذه نمى » مبتدآن وخبر ، والجملة خبر « نحو »

أَمَّا إبدالها من الألِف ففى مسألةٍ واحدةٍ وهى : أن يَنضَمَّ ماقبلهَا[١] نحو : بُويع وضُورِب، وفى التنزيل : (مَا وُورِى عَنهُمَا)[٢] .

وأما إبدالها من الياء ففى أربع مسائل :

(إحداها) أن تكونَ ساكنةً مفردةً[٣] فى غيرِ جمع[٤] نحو : مُوقِن وموسِر[٥] . ويجبُ سَلاَمَتُهَا إنْ تحرّكت نحو : هُيَام[٦] ، أو أُدغمَت كَحُيَّض[٧] أو كانت فى جمع . ويجب فى هـذه قَلْبُ الضَّمَّةِ كسرة ؛ كِهِيمٍ[٨] وبِيضٍ – فى جمع أَفْعَل ، أو فَعْلاء .

---

(١) سواءاً كانت فى الفعل – وذلك عند بنائه للمجهول كما مثل المصنف ، أم فى الاسم عند تصغيره، نحو: «كُوَيتب» – فى تصغير كاتب ، و«مُوَيهر» – فى تصغير ماهر.
ويشترط لقلبها واواً فى التصغير: ألا يكون أصلها الياء، وإلا وجب ردها إلى أصلها، نحو : ناب ، فيقال فيه : نُيَيب . وقد تقدم ذلك فى التصغير (٢) ٢٠ – سورة الأعراف

(٣) أى غير مشددة ، ولا بد أن يكون قبلها ضمة .

(٤) أى فى لفظ مفرد غير دال على الجمع ،سواء كانت فى اسم أو فعل

(٥) أصلهما ؛ مُيْقن ومُيْسر، وكذلك الفعل تقول: يوقن ويوسِر ؛ فإن أصلهما : ُييقن ويُيسر . قلبت الياء واواً للتجانس بين حرف العلة والحركة قبله .

(٦) مصدر هام إذا اشتد عطشه – أو اختل عقله من العشق والحب .

(٧) جمع حائض ، وهذا المثال خارج بقوله : فى غير جمع . ومثال المفرد . «خُيَّر – وزُيَّن» . (٨) جمع أهيم وهيماء . والهيم : الإبل العطاش، وأصله هُيم ، فكسرت الهاء لما سبق . والهيام – بكسر الهاء وضمها – داء يصيب الإبل فتهيم فى الأرض ولا ترعى ، وتعطش فلا تروى . وكذلك لا يجوز القلب إذا كانت غير مسبوقة بضمة نحو . حَيل وجيل .

وفى هذه المسألة، وما قبلها من إبدال الواو من الألف – يقول الناظم :

(الثانية) أن تقعَ بعد ضمَّة وهى: إما لامُ «فَعُل» كنَهُوَ الرَّجُل وَقَضُو ـ بمعنى: ما أنهاهُ ـ أى أعقَله، وما أقضاه[1].

أو لامُ اسمٍ مختومٍ بتاءٍ بُنيت الكلمةُ عليها[2]؛ كأن يُبْنَى مِن الرَّمْى مثلُ «مَقْدُرَة»، فإنك تقولُ: مَرْمُوَة[3] بخلاف نحو: توانَى توانِيةً[4]، فإنَّ أصلَه قبلَ دخولِ التاءِ: توانُياً ـ بالضم، كتكاسَلَ

(. . . . . وَوَجَبْ
إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ وَيَا كَمُوقِنٍ، بِذَالَهَا اعْتُرِفْ
وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فى جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»)(*)

أى أنه يجب أن تبدل الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة؛ وذلك فى الفعل عند بنائه للمجهول، وفى الاسم عند تصغيره كما بين المصنف، وهو الموضع الوحيد الذى تبدل فيه الواو من الألف. وتبدل من الياء إذا سكنت فى مفرد بعد ضمه كموقن، ويجب قلب الضمة كسرة فى الجمع لتصح الياء ـ فيقال: «هِيم» فى جمع أهيم، ولا تقلب واواً كالمفرد لثقل الجمع والضمة.

وقول الناظم: «ووجب» ـ تمام البيت الذى تقدم فى صفحة ٣٧٤.

(١) تقدم الكلام على هذه الصيغة فى باب التعجب فى الجزء الثالث، وأنها تؤدى معنى التعجب، وهى من الأساليب القياسية فيه.

(٢) أى من أول الأمر؛ بحيث لا تؤدى الكلمة معناها إلا مع هذه التاء التى للتأنيث.

(٣) والأصل: مَرْمُية، أبدلت الياء واواً لوقوعها إثر ضمة.

(٤) فإن الياء فيه عارضة بعد بناء الصيغة المطلوبة للمذكر، فلا تقلب معها الياء واواً؛ لأنها فى نية الانفصال فما قبلها آخر، بل يجب حينئذ كسر الضمة لتسلم الياء.

(*) «إبدال» فاعل وجب «بعد ضم» بعد ظرف متعلق بإبدال، وضم مضاف إليه «من ألف» متعلق أيضا بإبدال «ويا» مبتدأ «كموقن» صفته على حذف مضاف ـ أى كياء موقن «بذالها» متعلقان باعترف الواقع خبراً المبتدأ، «اعترف» إما فعل أمر أو ماض مبنى للمجهول.

(*) «فى جمع» متعلق بيكسر «كما» الكاف جارة وما مصدرية «هيم» نائب فاعل يقال قصد لفظه، والجملة صلة «عند جمع» عند ظرف بمعنى فى متعلق بيقال، وجمع مضاف إليه «أهيما» مضاف إليه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

تَـكاسُلاً(١) ، فأُبدِلت ضَمّتُه كسرةً لتَسلَمَ الياءُ من القَلبِ(٢) ، ثم طَرَأَت التاءُ لإفادةِ الوَحدة، وبَقِيَ الإعلالُ بحالِه(٣) .

أو لامُ اسمٍ مختومٍ بالألفِ والنون ؛ كأن يُبنَى من الرَّمْى على وزنِ « سَبُعَانِ » — اسم الموضع الذى يقول فيه ابنُ أَحْمَرَ :

* أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَىِّ بالسَّبُعَانِ *(٤) — فإنك تقولُ : رَمُوان(٥) .

---

(١) لأن هذا هو المصدر القياسى للفعل الذى على وزن « تفاعل » .

(٢) لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة العربية ما آخره واو قبلها ضمة لازمة كما تقدم ذلك قريبا فارجع إليه .

(٣) وهو قلب الكسرة ضمة .

(٤) ذكر الشيخ خالد أن هذا البيت لتميم بن أبى مقبل وهو الأصح . وقد تقدم الكلام عليه فى باب النسب « انظر صفحة ٢٥٤ » .

(٥) والأصل : رميان ، قلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة .

وإلى هذه المسألة يشير الناظم بقوله :

(وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ « الْيَا » مَتَى أُلْفِىَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ « تَا »
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ « رَمَى » كَمَقْدُرَهْ كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ)(*)

أى أن الياء إذا ضم ما قبلها ، ووقعت لام فعل ، أو اسم مختوم بتاء التأنيث كبناء صيغة على وزن « مَقدُره » من رمى ، أو مختوم بألف ونون مزيدتين ، كبناء صيغة على وزن « سَبعان » — وجب قلبها واواً .

(*) « وواواً » مفعول رد الثانى « إثر » ظرف متعلق برد « الضم » مضاف إليه « اليا » بالقصر مفعول رد الأول « متى » اسم شرط جازم فى محل نصب بألفى الواقع فعلا للشرط ، ونائب فاعله مفعوله الأول « لام فعل » لام مفعوله الثانى وفعل مضاف إليه « أو من قبل تا » معطوف على لام فعل وتا مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف ؛ أى متى ألفى الياء لام فعل — فرده واوا .

(*) « كتاء » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « بان » مضاف إليه « من رمى » متعلق ببان « كمقدرة » متعلق به أيضا « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه رد السابق « إذا » ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار قبله « كسبعان » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لصيره تقدم عليه « صيره » الهاء مفعوله الأول عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رمى والفاعل يعود على بان .

(الثالثة) أن تكون لاماً « لِفَعْلَى » بفتح الفاء — اسماً لا صفةً نحو: تَقْوَى[1] وشَرْوَى[2] وفَتْوَى. قال الناظم وابنُه[3]: « وشَذَّ سَعْيَا — لمكان، ورَيَّا للرائحة[4]، وطَنْيَا — لولد البَقَرة الوحشيَّة » انتهى.

فأمَّا الأول فيحتمِلُ أنه منقولٌ من صِفةٍ[5] كَخَزْيَا وصَدْيَا — مؤنثي خَزْيان وصَدْيان.

وأمَّا الثانى؛ فقال النحويون: صِفةٌ غَلَبت عليها الإسميةُ، والأصلُ: رائحةٌ رَيَّا — أى مملوءةٌ طيباً[6].

وأما الثالثُ؛ فالأكثرُ فيه ضمُّ الطاء، فلعلَّهم استَصْحَبُوا التصحيح حين فَتَحُوا — للتخفيف[7].

---

(١) أصله الأصيل: « وَقيا » لأنه من وقيت؛ قلبت واوه تاء كما فى تراث — ثم ياؤه واواً، ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم توالبهما، وهوغير منصرف لألف التأنيث، ومن قرأ: « على تقوى من الله » بالتنوين — جعلها للالحاق بجعفر كألف تترى.

(٢) أصله: شريا لأنه من شريت، ومعناه: المثل، يقال: لك شرواه — أى مثله.

(٣) الناظم فى شرح الكافية، وابنه فى شرح الخلاصة.

(٤) أما ريا من الرى — ضد صديا، فعدم القلب فيها واضح لأنها صفة.

(٥) أى إلى الاسمية، وقد استصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

(٦) أى وتصحيح الصفة غير شاذ، على أنه لو سلم بالاسمية — فالذى يمنع القلب هو: أنه لو قيل « رَيْوا » لوجب قلب الواو ياء وإدغامها لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون.

(٧) وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله:

(مِنْ لاَمِ « فَعْلَى » اسْماً أَتى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاء؛ كَتَقْوَى، غَالِباً جَاذَا الْبَدَلْ)(*)

(*) « من لام فعلى » من لام متعلق ببدل وفعلى مضاف إليه « اسماً » حال من فعلى « الواو » فاعل أتى « بدل » حال من الواو وسكن على لغة ربيعة « ياء » مضاف إليه « كتقوى » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « غالباً » حال من « ذا » الواقع فاعلا لجاء « البدل » بدل من اسم الإشارة أو بيان له أو نعت والتقدير: أتى الواو بدل ياء من لام فعلى حال كونها اسما كتقوى جاء هذا البدل غالبا

(الرابعة) أن تكون عيناً « لِفُعْلى » — بالضم ؛ اسماً كطُوبَى — مصدراً لطَابَ — أو اسماً للجَنَّة[1] ، أو صفةً جَارِيةً مجرى الأسماءَ[2] ، وَهِيَ: « فُعْلَى أَفْعَل » كالطوبَى والكُوسَى والْخُورَى — مؤنثات : أطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَر . والذى يدُلُّ عَلَى أنها جَارِيةٌ مجرى الأسماءِ — أَنَّ أَفعلَ التفضيل يُجمعُ على « أفاعِل »[3] ، فيقالُ : الأفاضِلُ والأكابر ؛ كما يقال فى جمع أفْكَل[4] : أفاكِل . فإن كانت « فُعْلَى » صِفةً محضةً[5] وَجَب قَلبُ ضمتِه كسرةً[6] ، ولم يُسْمَع من ذلك إلاَّ (قِسْمَةٌ ضِيزَى) — أى جائرة ، ومِشْيَةٌ حِيكَى — أى يتحرَّكُ فيها المنكبان[7] .

هذا كلامُ النحويين . وقال الناظم وابنُه : يجوز فى عَين « فُعْلَى »

أى أن الواو تبدل من الياء غالباً ، إذا وقعت لاماً لاسم على وزن « فَعلى » نحو : « تقوى » فإن أصله تقيا ، لأنه من تقيت .

(١) فإن أصلها « طيبى » لأنه من طاب يطيب ، قلبت ياؤه واواً .

(٢) وذلك بأن تكون معمولة للعوامل المختلفه مباشرة دون أن يسبقها موصوف .

(٣) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافاً إلى معرفة، فمثله فى ذلك مثل الأسماء المحضة . «انظر ما تقدم فى جمع التكسير»

(٤) أى الذى هو اسم جامد للرعدة — لا صفة.

(٥) أى خالصة من شائبة الاسمية، وذلك بجريانها على موصوف ولو مقدراً.

(٦) أى لكى تصح الياء وتسلم من قلبها واواً ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .

(٧) يقال : حاك فى مشيه يحوك ويحيك — إذا حرك منكبيه ، ويقال : ضازه يضوزه ويضيزه — إذا جار عليه وبخسه . والأصل فيهما : ضيزى وحيكى — بضم أولهما ، فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ، وعند بعض النحويين: أصلهما: ضُوزَى — وحوكى ، فهما واويان . وفى القاموس : أنهما واويان ويائيان . وهنالك كلمة ثالثة مسموعة هى « كِيصى » يقال رجل كيصى — أى تمشى وحده ويأكل وحده ولا يعنيه غير نفسه .

صفةً : أن تَسْلَمَ الضَّمةُ فتقلب اليـاءُ واواً — وأن تُبدلَ الضَّمةُ كسرةً فتسلم الياء ؛ فتقول : الطُّوبَى والطِّيبَى ، والـكُوسَى — والـكِيسَى ، والضُّوقَى — والضِّيقَى[1] .

(فصل) فى إبدال الألِف من أختَيْها الواوِ والياءِ[2] . وذلك مشروط بعشرةِ شروطٍ :

الأوّل : أن يتحرّكاَ ؛ فلذلك صحّتا فى القَوْلِ والبَيْع — لِسُكونِهما .

---

(١) مؤنثى : الأكيس ــ والأضيق .

قال الناظم معبراً عن رأيه فى « فُعلى » .

(وَإنْ تَـكُنْ عَيْناً « لِفُعْلَى » وَصْفاَ فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى)(*)

أى إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن « فُعلى » جاز فيها الوجهان : التصحيح والإعلال بقلبها واواً. هذا : وكلام الناظم يخالف ما عليه سيبويه والنحويون من وجهين :

[ا] أنه يجيز فى « فعلى » وصفاً وجهين ، وهم يوجبون تصحيح الياء وكسر ماقبلها

[ب] أنه أجاز فى « فَعلى » أنثى الأفعل ــ من الصفات الجارية مجرى الأسماء ــ الوجهين أيضا ، ونص على أنهما مسموعان عن العرب . وهم حكموا لها بحكم الأسماء المحضة ، فأوجبوا إقرار الضمة وقلب الياء واواً .

(٢) إذا وقعت الألف عينا أو لاما فى الفعل الثلاثى ــ فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ــ مثل : باع ــ وصام ــ وجرَى ــ وسَما ؛ فإن الأصل : بيعَ ــ وصومَ وجرى ــ وسمو ، فقلبت الياء أو الواو ألفا، ويدل على ذلك: المصادر وغيرها. وكذلك الشأن فى كثير من الأسماء . وهذا القلب لا يتم إلا بشروط :

(*) «وإن تكن» شرط وفعله ، واسم تكن يعود إلى الياء « عينا » خبرها « لفعلى » متعلق بمحذوف نعت لعيناً « وصفا » حال من فعلى «فذاك» الفاء واقعة فى جواب الشرط « ذا » اسم إشارة مبتدأ والكاف حرف خطاب «بالوجهين» فى موضع المفعول الثانى ليلفى « عنهم » متعلق بيلفى ، ونائب فاعله هو مفعوله الأول ، وجملة « يلفى » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء .

الثانى : أن تكونَ حركَتُهما أصلية(١) ؛ ولذلك صحّتا فى جَيَل(٢) ، وتَوَم(٣) مُخففى جَيْئَل — وتَوْأَمَ .

الثالث : أن ينفتحَ مَا قبلهُمَا(٤) ؛ ولذلك صَحّتا فى العِوض ، والحِيَل ، والسُّور .

الرابع : أن تكونَ الفتحةُ متّصلةً — أى فى كلمتيهما ؛ ولذلك صحّتَا فى : ضربَ وَاحِد ، وَضَرَبَ يَاسِر(٥) .

الخامس : أن يتحرّكَ ما بعدَهما إن كانتا عَينَين(٦) ، وَأَلاَّ يليهما

---

(١) أى ليست طارئة للتخفيف ، أو لغيره من الحركات التى لاتلازمهما .

(٢) اسم من أسماء الضبع .

(٣) هو الولد يولد ومعه غيره فى بطن واحد، ويقال لهما : توأمان . وكل واحد توأم ، والأكثر توائم . ومثل جيل وتوم فى عدم الإبدال ، لعروض الحركة — قوله تعالى : (لتبْلونفى أموالكم وأنفسكم–ولا تنسوُا الفضل بينكم –إنالذيناشتروا الضلالة) .

(٤) لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها .

(٥) قيل : لو مثل بغير هذين المثالين نحو : أخذ ورقة ، ووجد يزيد — لكان أحسن ؛ لأن وجود الألف بعد الواو والياء — مانع من قلبهما أيضا ، فلم يتمحض المنع لما ذكر . وكذلك لا يعل نحو : قاوم وبايع ؛ للفصل بالألف .

وقد جمع الناظم هذه الشروط الأربعة فى بيت واحد فقال :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً أُبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

أى أبدل الألف من الواو أو الياء ، إذا تحركتا ، وكانت حركتهما أصلية ، ووقعا بعد فتحة ، متصلة بهما « بأن يكونا فى كلمة واحدة » .

(٦) وكذلك إذا كانتا فاءين نحو : توالى وتبامن — فلا قلب .

(*) « من واو » متعلق بأبدل « أو ياء » عطف عليه « بتحريك »متعلق بمحذوف نعت لهما « أصل»فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى تحريك والجملة نعت لتحريك «ألفاً» مفعول أبدل مقدم « بعد فتح» بعد ظرف متعلق بابدل وفتح مضاف إليه « متصل » نعت لفتح .

أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ إن كانتا لامَين ؛ ولذلك صحَّت العينُ فى بَيَان وطَوِيل وخَوَرْنَق [١]، وَاللَّامُ فى رَمَيَا وَغَزَوَا، وَفَتَيَان وَعَصَوَان [٢]. وَعَلَوِىّ وَفَتَوِىّ [٣]. وَأُعِلَّتْ العين فى قَامَ وَبَاعَ وَبَابَ وَنَابَ؛ لتحرُّكِ مَا بَعدهَا واللَّامُ فى غَزَا وَدَعَا وَرَمَى وبَكَى ؛ إذْ لَيْسَ بَعدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مشدَّدةٌ ، وكذلك فى يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوْنَ [٤] وَأَصلُهماَ : يَخْشَيُونَ وَيَمْحَوُون فقُلِبَتَا أَلِفَين [٥] ثم حُذِفتا للساكِنَيْنَ .

---

(١) وذلك لسكون مابعدها بالألف فى بيان ، والياء فى طويل ، والراء فى خورنق — وهما عينان ، وخورنق : قصر للنعمان الأكبر بالعراق .

(٢) لوجود الألف بعدها ، وقد مثل للأفعال والأسماء وإنما صح قبل الألف لأن الإعلال قبلها يؤدى إلى اجتماع ساكنين ، وحذف أحدهما يوقع فى لبس المثنى بالمفرد ؛ إذ يصير : غزا — ورمى ، وحُمل مثل : فتيان وعصوان — عليه .

(٣) لوجود ياء مشددة بعد الواو — هى ياء النسب . والواو فى علوىّ منقلبة عن ياء « على » . وفى فتوىّ منقلبة عن ألف « فتى » .

(٤) بفتح الياء والحاء — على لغة من قال : محاه يَمحاه محواً — إذا أذهب أثره ، أو على أنه مبنى للمفعول ؛ فيكون من محاه يمحوه محوا ؛ وهذا هو الأشهر لضم حاء يمحو .

(٥) أى لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . وفى هذا الشرط الخامس يقول الناظم :

(إنْ حُرِّكَ التَّالِى ، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ ... إعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ ، وَهْىَ لَا يُكَفّ
إعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ) [*]

(*) « التالى » نائب فاعل حرك الواقع فعلا للشرط ، والجواب محذوف « وإن سكن » شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى التالى « كف » — أى منع — فعل ماض جواب الشرط « إعلال » مفعول كيف « غير اللام » مضاف إليه « وهى » ضمير منفصل مبتدأ عائد على الواو والياء وأفرد لأن العطف فيهما بأو « لا يكف إعلالها » لا ناهية والجملة خبر المبتدأ . « بساكن » متعلق بيكف « غير ألف » غير نعت لساكن وألف مضاف إليه « أو ياء » عطف على ألف « التشديد قد ألف » الجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر نعت لياء ، و « فيها » متعلق بألف .

السادس : ألاَّ تـكون إحداهُماَ عيناً « لِفَعِلْ » الذى الوصفُ منه على « أَفْعَلَ »(١) نحو : هَيِف(٢) فهو أَهْيَف ، وعَوِر فهو أَعْوَر .

السابع : أَلاَّ تـكونَ عيناً لمصدر هذا الفِعل(٣) كالهَيَف .

الثامن : ألاَّ تـكونَ الواوُ عيناً لا«فْتَعل» الدالِّ على مَعْنَى التَّفاعُل —

أى أن شرط الإبدال السابق، أن يتحرك التالى لهما. فإن سكن مابعد الواو أو الياء فإن السكون يكف ـ أى يمنع ـ إعلال غير اللام « أى يمنع قلب الواو أو الياء ألفا إذا وقعيا فاء أو عينا » ويجب التصحيح نحو : بيان وطويل . أما اللام فيقع فيها الإعلال إن وقع بعدها ساكن غير ألف أو ياء مشددة ، كرميا وعلوىّ . ومعنى ألف : عرف وشاع فى الكلام الفصيح

وبتبين من هذا : أن القلب يمتنع إذا وقع بعدهما ألف أو ياء مشددة ؛ فإن وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين ـ فالقلب واجب على الراجح .

(١) هو « فَعِل » اللازم ، المكسور العين الدال على لون أو عيب أو شىء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم ؛ فإن الصفة المشبهة منه تـكون على هذا الوزن . كسود ـ وعوِر ـ وحول . وإنما صحت عين هذا الفعل حملا على أصـــله فى الألوان والعيوب ، وهو « افعلّ » كاحولّ ـ واعورّ ؛ لأنه بمعناه فى اختصاص كل بالخلق والألوان . وخرج نحو : خاف ؛ فإنه وإن كان مكسور العين ـ إلا أن وصفه على فاعل نحو : خائف ـ فيعل كفعل بالفتح والضم .

(٢) من الهيف . وهو ضمور البطن والخصر ، ويعد من الصفات الممدوحة .

(٣) وذلك حملا للمصدر على الفعل ، فهو مقيس على المقيس . وفى هذين الشرطين يقول الناظم :

(وَصَحّ عَيْنُ فَعَــــل وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْـــوَلاَ)(*)

اى أن الفعل الذى الوصف منه على وزن « أفعل » ـ يجب تصحيح عينه إن كانت

(*) «عين» فاعل صح « فعل» مضاف إليه «وفعلا» عطف عليه والألف للاطلاق « ذا أفعل » ذا بمعنى صاحب ـ حال من فعلا المكسور العين ، مضاف إلى أفعل « كأغيد » خبر لمبتدأ محذوف.

أى التشارُكِ فى الفاعِليَّةِ والمفعوليَّةِ ، نحو: اجْتَورُوا واشْتَورُوا ؛ فإنَّه فى معنى تجاوَرُوا وتشاوَرُوا[١] . فأما الياء فلا يُشترطُ فيها ذلك ؛ لقُرْبها مِن الألِف[٢] ؛ ولهذا أُعِلَّت فى استافُوا — مع أنَّ معناه تَسَايَفُوا[٣] .

التاسع : ألاَّ تكونَ إحداهما مَتلُوَّةً بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال[٤] فإنْ كانت كذلك — صَحَّتْ[٥] وأُعِلَّتْ الثانيةُ[٦] نحو : الْحَيَا[٧]

ياء أو واواً ، نحو : غيد فهو أغيد — وحوِل فهو أحول ، والغَيد: نعومة البدن وحمل المصدر على الفعل ، وهو المراد « بفعل » .

(١) ولهذا حمل على « تفاعل » فى التصحيح الذى استحقه ؛ لفصل عينه من الفتحة كما تقدم ، فإن لم يدل على المفاعلة — وجب الإعلال لعـدم ما يحمل عليه فى التصحيح نحو : اختان ، واختار — بمعنى خان — وخار .

(٢) أى فى المخرج ؛ فهى لذلك أحق بالإعلال من الواو .

(٣) أى تضاربوا بالسيوف ، ومثل استاقوا : امتازوا وابتاعوا — أى تمايزوا وتبايعوا ، وإلى هذا الشرط يشير الناظم بقوله :

(وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِن افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ — سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ)(*)

أى إذا دل « افتعل » على معنى التفاعل — أى الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية ، وكانت عينه واواً — سلمت ولا تقلب ياء ، نحو : اشتور — بمعنى تشاور .

(٤) وهو القلب ألفا . (٥) لئلا يتوالى إعلالان فى كلمة بلا فاصل بينهما وهو فى الغالب ممنوع عند النحاة لإجحافه بالكلمة : ويلزم كذلك اجتماع ألفين .

(٦) لأنها طرف ، والطرف محل التغيير .

(٧) مصدر حي ، ومعناه الغيث ، وأصله الحيي بياءين ، فقلبت الثانية — وهى لام الكلمة — ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(*) « تفاعل » فاعل يبن الواقع فعلا للشرط « من: افتعل » متعلق بيبن « والعين واو » الجملة من المبتدأ والخبر حال ، والرابط الواو « سلمت » الجملة جواب الشرط « ولم تعل » الواو للحال ، والجملة حال مؤكدة من فاعل سلمت العائد الى الواو ، والرابط الواو والضمير

والْهوَى[١] والحْوى — مصدر حَوِىَ إذا اسودّ[٢] . وربَّماَ عَكَسُوا فأعلُّوا الأولَى وَصحّحُوا الثانيةَ ، نحو : « آية » في أسهَل الأقوال[٣] . فإن قُلتَ : لنَا أسهَلُ منهُ قولُ بعضِهم : إنَّهاَ « فَعِلة » كَنَبِقَة ؛ فإن الإعلالَ حينئذ على القياس[٤] ، وَأَمَّا إذا قيل: إنَّ أصلهَاَ أَيَيَة — بفتح الياء الأولى، أو أَيْيَة — بسكونها، أو آيِيَة فاعِلة؛ فإنه يلزم إعلالُ الأوَّلِ دون الثانى[٥] ،

---

(١) مصدر هوى ، وهو ميل النفس إلى الشيء وشاع في المذموم : وأصله الهَوَىُ قلبت الياء ألفا لما تقدم .

(٢) وأصله : الحوَوُ — من الحوّة وهي سواد إلى الخضرة — أو حمرة إلى السواد، وشفة حوّاء — حمراء إلى السواد ، فلامه واو مثل عينه ، لقولهم في المثنى : حوَوَان.

(٣) أصلها أيَيَة كقصبة ، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وكان القياس إعلال الياء الثانية وهي لام الكلمة ، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية غير طرف ، ومثل آية : غاية — وراية — وثاية « وهي حجارة صغار يضمها الراعي عند متاعه فيثوى عندها — أو رءوس أشجار يجمعها ويلقى عليها أثوابا ليستظل بها » ، وطاية — « وهي السطح » وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها :

وإلى هذا الشرط ، وورود السماع بما يخالفه في بعض كلمات — يشير الناظم بقوله :

(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّْ صُحِّحَ أَوَّلُ ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ)(*)

أى إن استحق هذا الإعلال — وهو القلب — لحرفين ؛ بأن كان في الكلمة حرفا علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله — صحح الأول وأعلّ الثانى ، وقد يعكس على قلة. ولا يجوز إعلالهما معا ؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان .

(٤) أى إعلال الأولى لأنها محركة وقبلها مفتوح ، وإعلال الثانية ممتنع لعدم فتح ماقبلها

(٥) أى على القول بأن أصلها : أيية ، وهو شاذ

(* « وإن » شرطية « لحرفين » متعلق باستحق الواقع فعلا للشرط « ذا » اسم إشارة نائب فاعل لمحذوف يفسره استحق « الإعلال » بدل أو بيان أو نعت لذا«أول» نائب فاعل صحح ، والجملة جواب الشرط «وعكس» مبتدأ وهو مضاف لمحذوف تقديرا «قد يحق» الجملة خبر .

وإعلالُ السَّاكن[1] وحذفُ العين لغير مُوجب[2] .

قلت : ويلزمُ على الأوّلِ : تقديمُ الإعـلالِ[3] على الإدغامِ[4]، والمعروفُ العكسُ ؛ بدليل إبدال همزةِ أَيِمّة — ياءً لا ألفاً[5] فتأمّله .

العاشر : ألاَّ يكونَ عَيناً لمـا آخرُه زيادةٌ تختصُّ بالأسماء[6] ؛ فلذلك صَحَّتَا فى نحو : الجَوَلاَن[7] والهيمَان[8] ، والصَّوَرَى[9] ، والحَيَدَى[10] ، وشَذَّ الإعلالُ فى مَاهَان وَدَارَان[11] .

(١) وهو الياء الأولى على أن أصلها أيية .

(٢) أى : على القول بأنها آيية كفاعلة . والمعهود فى مثله قلب الياء الأولى همزة ، كبائعة وقائلة . (٣) وهو قلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٤) فقد اجتمع مثلان أولهما ساكن .

(٥) إيضاح الدليل:أن أصل أئمة ـ أأممة ، فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها ، بل قدموا الإدغام فنقلوا كسرة الميم الأولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ، ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها ، وهذا يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالاعلال :

(٦) وذلك كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة ؛ لأن هذه الزيادة تبعد شبهه بالفعل الذى هو كالأصل فى الإعلال لأنها لاتلحقه أصلا .

(٧) مصدر جال يجول ـ إذا طاف وتنقل .

(٨) مصدر هام على وجه يهيم ـ إذا سار على غير هدى ، أو أحب وعشق امرأة .

(٩) بفتحات ـ اسم بقعة فيها ماء . (١٠) مشية المتمايل المختال ، وحمار حيدى وحيِّد ـ يحيد ويعدل عن ظله لنشاطه ، ولم يوصف مذكر على « فَعلى » ـ غيره .

(١١) والأصل:موهان ودوران؛ لأنهما تثنيةماء ودار. وقيل: هما أعجميان فلايحسن عدهما فيما شذ . وفى الشرط العاشر يقول الناظم :

وَعَيْنُ مَا آخِرهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ ـ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)[*]

(*) « وعين » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف اليه « آخره » ظرف متعلق بزيد الواقع صلة لما « ما » اسم موصول نائب فاعل زيد « يخص الاسم » الجملة صلة ما الثانية « واجب » خبر المبتدأ وهو عين «أن يسلما » فى تأويل مصدر فاعل لواجب، والألف للاطلاق.

(فصل فى إبدال التاء من الواو والياء)

إذا كانت الواوُ والياءُ فاءً للافتعالِ — أُبدِلَت تاء[١] وأُدغمت فى تاء الافتعال ومَا تَصرَّفَ منها[٢] نحو: اتَّصَلَ واتَّعد[٣] — من الوَصْل والوَعدِ، واتَّسَر من اليُسر[٤] قال: * فإن تَتَّعِدْنى أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *[٥]

أى إذا كان عين الكلمة واواً أو ياء تستدعى القلب ألفاً؛ وكان فى آخرها زيادة تختص بالاسم — امتنع القلب، ووجب التصحيح.

(١) وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لقرب مخرجيهما وتنافر صفتيهما؛ لأن حروف اللين مجهورة والتاء مهموسة. وحروف الهمس مجموعة فى هذه العبارة « فحثه شخص سكت » وما عداها مجهور. ويشترط فى هذا الإبدال: ألا تكون الواو والياء مبدلتين من همزة.

(٢) كالماضى والمضارع والأمر؛ واسمى الفاعل واسم المفعول.. إلخ.

(٣) أصلهما: اوتصل — واوتعد، قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال للتخفيف.

(٤) أصله: ايتسر، ففاؤه ياء.

(٥) صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدده، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة فى منافرة وقعت بينهما. وعجزه:

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا *

اللغة والاعراب: تتعدنى: تتوعدنى وتتهددنى، وأتعده: أوعده بالشر الباقيات. المراد الأشعار التى تبقى على ألسنة الرواة يروونها للأعقاب. القوارص: جمع قارصة وهى الكلمة المؤذية المؤلمة. « إن » شرطية « تتعدنى » فعل مضارع فعل الشرط « أتعدك » جواب الشرط « بمثلها » متعلق به « وسوف » الواو عاطفة، وسوف حرف تنفيس « الباقيات » مفعول أزيد منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة «القوارص» نعت للباقيات.

والمعنى: إن كنت تتوعدنى وتهددنى يا علقمة؛ لأنى أنصفت خصمك — فإنى أقابلك بالمثل، وأهجوك بشعر مؤلم يتناوله الرواة.

والشاهد: فى « تتعدنى وأتعدك » فإن أصلهما: توتعدنى — وأوتعدك؛ لأنهما من الوعد، فقلبت الواو فيهما تاء وأدغمت فى التاء الزائدة بعدها وهى تاء الافتعال.

وقال : * فَإِنَّ القَوافِى تَتَّلِجن موَالِجَا *[1]

وتقولُ فى افتعلَ من الإزار : إيتَزَر[2] . ولا يجوزُ إبدالُ الياء تاءً وإدْغامُها فى التاء ؛ لأنَّ هذه الياءَ بَدلٌ من همزَةٍ وليست أصليَّةً[3] ، وشذَّ قولهم فى افتعَلَ مِن الأكلِ : اتَّكلَ[4] . وقولُ الجوهرىّ

(١) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد البكرى ، وعجزه :

* تَضَايَقَ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ *

اللغة والاعراب : القوافى : جمع قافية ؛ وتطلق على حرف الروى الذى تبنى عليه القصيدة ، وعلى القصيدة كلها . والمراد بها هنا : القصائد . تتلجن ؛ من الولوج وهو الدخول مواجاً : جمع مولج ، وهو مكان الولوج أى الدخول ، « القوافى » اسم إن منصوب بالفتحة المقدرة على الياء لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع المجرور « تتلجن »الجملة خبر إن « مواجاً » منصوب بتتلجن ، وكان حقه المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، ولكنه صرف للضرورة «تضايق»فعل مضارع مرفوع ، وأصله تتضايق فحذفت إحدى التاءين وفاعله يعود إلى الموالج « أن تولجها » أن ناصبة وما بعدها مضارع منصوب والمصدر مجرور بعن محذوفة ، وهو بدل من عنها « الإبر » فاعل تولج .

والمعنى : أن القصائد والأشعار تؤدى بها معان دقيقة ، تصل إلى النفوس وتدخل إلى العقول من مسالك خفية لا يستطيع والج أن يلجها ، ولا يمكن الإبر أن تنفذ منها .

والشاهد : فى « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء بعدها زائدة للافتعال ، فقلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء . (٢) أى بإبدال الهمزة ياء .

(٣) وسمع : اتزر شذوذاً ، وقد تقدم ذلك قريبا فتنبه يا فتى .

(٤) وكذلك قولهم فى أتمن من الأمانة : اتمن ، بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، والفصيح فى ذلك كله عدم الإبدال . وفيما تقدم يقول الناظم :

(ذُو اللِّينِ «فَا» «تَا» فِى افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ وَشَذَّ فِى ذِى الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ)[*]

(*) « ذو اللين» مبتدأ ومضاف إليه . «فا» بالقصر حال من نائب فاعل أبدلا « تا » بالقصر مفعول ثان مقدم لأبدلا « فى افتعال » متعلق بأبدلا ـ أو بمحذوف نعت لتا «أبدلا » نائب الفاعل يعود إلى ذو اللين ، وهو مفعوله الأول والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « وشذ» فاعله يعود على الإبدال المفهوم من أبدل «فى ذى الهمز» فى ذى متعلق بشذ والهمز مضاف اليه ، « نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون «نحو» فاعل شذ ، و « ائتكلا» مضاف إليه لنحو مقصود لفظه .

فى اتخذ : « إنَّه افتعل من الأخذِ » — وَهَم [١] ، وإنما التاء أصل ، وهو مِن تَخِذ [٢] ؛ كاتَّبَع — مِن تَبِع.

(فصل فى إبدال الطاء)

تُبدَل وُجوباً من تاء الافتعالِ [٣] الذى فاؤه صادٌ أو ضادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ ، وتسمَّى أحرُفَ الإطْبـاَق [٤] ؛ تقول فى افْتعل من صَبَر : اصْطَبر [٥] ولا تُدغَم ؛ لأنَّ الصَّفِيرِىَّ لا يُدغَمُ إلاَّ فى مِثله [٦] ، ومِن

أى أن حرف اللين ــ وهو الواو والياء ؛ إذا كان فاء فى صيغة الافتعال وفروعه أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال إذا كان حرف اللين بدلا من همزة نحو : إيتــكل من الأكل ، فلا يقال فيه : اتـكل إلا شذوذاً ، وإنما يقال : إيتــكل . وقيد أحرف اللين بالواو والياء ؛ لأن الألف لا تــكون فاء كلة مطلقاً .

هذا : وبعض الحجازيين يتركون هذا الابدال ، ويجعلون فاء الـكلمة على حسب الحركات قبلها ؛ فيبدلونها ياء بعد الـكسرة ــ وألفا بعد الفتحة ــ وواواً بعد الضمه ؛ فيقولون : ايتصل ياتصل فهو متصل ــ وايتسر ياتسر فهو موتسر . إلخ .

(١) لأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال . ايتخذ بغير إدغام ولا إبدال . وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ « افتعل » من الوخذ . والأصل : اوتخذ ، قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس . (٢) هذا مبنى على ثبوت تخذ ثلاثيا

(٣) أى : ومشتقاته كما سلف ، وذلك لاستثقال النطق بالتاء مع حروف الإطباق لما بينهما من اتفاق فى المخرج وتباين فى الصفة ؛ إذ التاء حرف مهموس غير مستعل وحروف الاطباق مستعلية ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهوالطاء .

(٤) وذلك ؛ لانطباق اللسان عند النطق بها بأعلا الحنك .

(٥) وأصله : اصتبر ، قلبت التاء طاء .

(٦) وأجاز بعضهم الادغام بقلب الثانى إلى الأول ؛ فيقال : اصبر ليبقى الصفير ، ويمتنع العـكس لئلا يذهب الصفير وحروف الصفير، هى : الزاى ــ والسين ــ والصاد ــ

ضَرَب : اضْطَرَب [١] ، ولا تُدغَم ؛ لأنَّ الضَّادَ حرفٌ مُستَطيل [٢] .
ومِن طَهَر : اطَّهر [٣] ، ثم يجبُ الإدغامُ لاجتماع المِثلَين فى كلمةٍ وأوَّلهما ساكن . وَمِنْ ظَلَم : اظْطَلَم ؛ ثم لك ثلاثةُ أوجه [٤] : الإظهارُ ، والإدغامُ مع إبدال الأوَّل مِن جنس الثانى ، وَمَع عَكْسِه . وقد رُوِى بهنّ قوله :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعطِيكَ نَائِلَه عَفواً وَيُظلَمُ أحياناً فيَظَّلِمُ [٥]

(فصل فى إبدال الدال)

تُبْدلُ وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤُه دالٌ أو ذالٌ أو زَاى ،

---

(١) أصله : اضترب ، ويقال فيه ما مر فى اصطبر .
(٢) أى والادغام فى الطاء يفوت الاستطالة . وقد عرفت أنها لا تفوت بقلب الثانى إلى الأول ، فيقال : اضّرب . (٣) وأصله : اطتهر أبدلت التاء طاء .
(٤) أى فى مثل هذه الصورة التى تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الظاء .
(٥) بيت من البسيط ، لزهير بن أبى سلمى المزنى — فى مدح هرم بن سنان .

اللغة والاعراب : نائله ، النائل : العطاء — كالنوال . فيظلم : يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفاً ولا استكانة . « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الجواد » خبر ، « الذى » صفة للجواد « نائله » مفعول أعطى الثانى ومضاف إليه ، والجملة صلة الموصول « عفواً » مفعول مطلق عامله يعطى ، وهو صفة لمصدر محذوف — أى إعطاء عفواً « أحيانا » ظرف زمان منصوب بيظلم . «فيظلم» معطوف على يظلم المبنى للمجهول

والمعنى : أن هرما هو الجواد الذى يجزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا إبطاء ، ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه — لا ضعفا ولا خوفا .

والشاهد : فى قوله «فيظلم» وأصله فيظتلم ، ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم . ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم . وقد روى هـــذا البيت بالأوجه الثلاثة — باختلاف الرواية .

تقولُ فى افتَعل مِن دَان : ادّدَانَ(١) ثم تُدْغَمُ لمـا ذَكرْنا فى اطّهر . ومِن زَجَرَ : ازْدَجَرَ(٢) ، ولا تدغمُ لمـا ذكرناه فى اصْطبر(٣) ومِن ذَكَرَ : اذْدَكَرَ ، ثم تبدلُ المعجمةُ مهملةً وتُدغمُ . وبعضُهم يَعكِسُ ، وقد قُرِىء شاذًّا : (فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ) بالمعجمة(٤) .

---

(١) أصله : ادتان ، قلبت تاء الافتعال دالا .

(٢) وأصله أيضا : ازتجر ، ومعناه : منع . (٣) أى من أن حرف الصفير لا يدغم إلا فى مثله . والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر — ضعيف .

(٤) من هذا : يفهم أنه يجوز فى اذدكر — الأوجه الثلاثة المذكورة فى اظطلم فتقول . اذدكر بلا إدغام — واذكر بالذال المعجمة وبقلب المهملة إليها ، وادكر بالدال المهملة وقلب المعجمة إليها من الآية : ١٥ — سورة القمر . ويستخلص مما تقدم :

[ا] إنه إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال ، وطاء بعد الطاء — وجب الادغام لاجتماع مثلين .

[ب] وإن أبدلت دالا بعد الزاى ، أو طاء بعد الصاد أو الضاد — جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى إلى الأول — دون عكسه .

[حـ] أما إذا أبدلت دالا بعد الذال أو طاء بعد الظاء — فيجوز فيهما ثلاثة أوجه: الاظهار ، والادغام بوجهيه . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(«طَا» «تَا» افتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبِقٍ فى ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِى)(*)

يقول : رد — أى صير — تاء الافتعال طاء بعد حرف من حروف الاطباق . وتصير دالا بعد الدال والزاى والذال ، مثل : ادأن : وازدد — وادكر ، والأصل : ادتان وازتد — واذتكر ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف فقلبت دالا وأدغمت الدال فى الدال .

(*) « طا » بالقصر للشعر — مفعول رد الثانى «تا » بالقصر مبتدأ « افتعال » مضاف إليه وجملة « رد » خبر المبتدأ « إثر مطبق »إثرظرف برد ومطبق مضاف إليه « فى ادان » متعلق ببقى « وازدد وادكر » معطوفان عليه « دالا » حال من فاعل بقى العائد إلى تاء الافتعال.

(فصل فى إبدال الميم)

أبدلت وجوباً من الواو فى « فَم » ، وأصلُه فَوَه ؛ بدليل أفواه[1] فحذَفُوا الهاءَ تخفيفاً ؛ ثم أبدَلُوا الميمَ من الواوِ[2] . فإن أُضيفَ رُجِعَ به إلى الأصل فقيل : فُوك ، ورُبَّما بَقِىَ الإبدالُ نحو : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ »[3] .

ومن النونِ بشرطين : سكونِهَا ، ووقوعِها قبلَ الباءِ ، سواء كانا فى كلمةٍ أو كلمتَين نحو : (انْبَعَثَ – مَنْ بَعَثَنَا)[4] .

(١) لأن التكسير من الأشياء التى ترد الألفاظ إلى أصولها .

(٢) لأنهما من مخرج واحد . (٣) هذا جزء من حديث ، وتمامه « .. أطيب عند الله من ريح المسك » ، والخلوف : تغير رائحة الفم ، يقال : خلف فم الصائم — تغيرت رائحته كأخلف . ومثل الحديث قول رؤبة :

* يُصبِح ظَمآن وفى البحرِ فَمُهْ *

(٤) الأولى من الآية ١٢ – من سورة الشمس (إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا) ، والثانية من الآية ٥٢ – من سورة يس (مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا) ، ومثل النون : التنوين نحو : مؤمنٌ بالله . قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم من إبدال الميم من النون .

(وَقَبلَ « يَا » اقْلِبْ مِيماً النُّونَ ، إِذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انبذَا)(*)

أى اقلب حرف النون ميماً ؛ إذا كان النون مسكناً قبل الحرف « با » مثل : من بت انبذا – أى من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبال به . وهذا المثال حوى صورة النون الساكنة ، قبل الباء فى كلة هى « انبذا » ، وفى كلمتين وهما « من بت » . وأرجو أن يلاحظ : أن قلب النون ميماً إنما هو فى النطق لا غير ، أما كتابة فتبقى صورة النون على حالها

(*) « وقبل » ظرف متعلق باقلب « يا » بالقصر مضاف إليه « ميما » مفعول اقلب الثانى « النون » مفعوله الأول « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها يعود إلى النون « مسكنا » خبرها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق عليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف ، ومن اسم الشرط ، وجملة « بت » فعل الشرط ، و« انبذ » جوابه على إضمار الفاء للضرورة

وشذوذاً فى نحو قوله : * وَكَفِّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ *[1] وأصله: الْبَنَان.
وجاء عكسُ ذلك فى قولهم : أَسودُ قاتِنٌ، وأَصلُه : قَاتِمٌ[2].

هذا : وكثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب — كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر عنه بالابدال ؛ لما عرفت من أن القلب إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة .

(١) عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

* يا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللغة والاعراب . هال : اسم امرأة ؛ منادى مرخم « هالة » — منقول من هالة القمر وهى الدارة المحيطة به . التمتام : من التمتمة — وهى تكرير التاء والميم . المخضب: الذى جعل فيه الخضاب . البنام : المراد البنان — وهى أطراف الأصابع ، والواحدة بنانة . ويقال: بنان مخضب ؛ لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحدة بالهاء يوحد ويذكر.

« يا » حرف نداء « هال » منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم «ذات المنطق» ذات صفة لهال على اللفظ أو المحل والمنطق مضاف إليه «التمتام» صفة للمنطق « وكفك » بالجر معطوف على المنطق « المخضب » نعت له . ويجوز رفع « كفك » على أنه مبتدأ والمخضب البنان تركيب إضافى خبر . والجملة حال من « هال » .

والمعنى : ينادى المسماة «هالة» ، ويصفها بأن فى نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة

والشاهد : فى البنام ؛ حيث أبدل الميم من النون شذوذاً ؛ لتحركها وعدم وجود الباء بعدها .

(٢) فقد أبدل الميم نوناً ، والقتمة : لون فيه غبرة وحمرة ، والأقتم الذى تعلوه القتمة . وخلاصة ماذكره المصنف من الحروف التى يقع فيها الابدال .

(ا) أن الهمزة تبدل من الألف والواو والياء .
(ب) والألف تبدل من الهمزة والواو والياء .
(حـ) والواو تبدل من الهمزة والألف والياء .
(د) والياء تبدل من الهمزة والألف والواو .

أى أن كل واحدة تبدل من الباقى.

(هـ) والميم تبدل من الواو والنون .
(و) والتاء تبدل من الواو والياء .
(ز) والطاء والدال يبدلان من التاء.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الإبدال واذكر حروفه ، وبين الفرق بينه ، وبين القلب . والإعلال ، ووضح ما تذكر بالأمثلة .

٢ — اذكر ثلاثة من المواضع التى تقلب فيها الواو ياء ، ومثلها مما تقلب فيه الياء واواً ، ومثل لما تقول .

٣ — متى تقلب الواو همزة وجوبا ؟ وجوازا؟ وماحكم الهمزتين الملتقيتين فى كلمة ؟ مثل .

٤ — اذكر شروط قلب الواو والياء ألفاً . ووضح بأمثلة من إنشائك .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

وَصَحَّحوا فِعلَةً وفى فِعَـــلَ وجهانِ ، والإعلالُ أولَى كالحيل

٦ — متى تقلب الواو الواقعة لاما « لفُعلى » — ياء ؟ ومتى تسلم من القلب ؟ مثل .

٧ — لماذا لم تقلب الواو والياء ألفا فى الكلمات الآتية ؟ وضح السبب .

غيور — قوى — جوارب — صبيان — جولان — طويل .

٨ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى باب الإبدال ، ووضح سبب ما تقول .

قال تعالى : (أُولئك الّذِين اشترَوا الضَّلَالَة بالهدى . إذ أنتم بالعُدوة الدُّنياَوهم بالعُدوة القصوى . ارجعى إلى ربك راضيةً مرضية . ولاتخسروا الميزانَ . وَنَذر الظالمين فيها جِثياً . الّذين يذكرون الله قياماً وقعوداً . له مَقَاليد السَّموات ِ والأرض . ويتربصُ بكم الدَّوائر . وإنهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنِ الأخيار . وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام ِ . لتبلَوُنَّ فى أموالـكم وأنفُسِـكم . لسعيها راضيةٌ * فى جنة عالية . وجعلنا لـكم فِيها معايِش . لم يرد اللهُ أن يطّهر قلوبهم) .

ألستم خـــير مَن رَكِب المَطايا وأندَى العالَمين بُطُون راح ؟

إنَّ العيونَ التى فى طَرفها حَوَرُ قتلننَا ثم لم يُحْيِين قتـــلانَا

أضعتُ شبابى بين حلم وغفـــلة وأنفقتُ عمرى فى الأمانى الـكواذِب

وإذا المطى بنـــا بلغن محمَّدًا فظهورُهن على الرجال حـــرام

٩ — فى الكلمات الآتية شذوذ كما يقولون؟ وضحه، واذكر القياس فيها.
مصائر . سواسوة . يوم أيوم — نيام — معدى — ثيرة جمع ثور .

١٠ — ما شرط إعلال الألف والواو والياء بعد ألف الجمع؟ ومتى تسلم؟ وضح بأمثلة

١١ — هات اسم المفعول من الأفعال الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير :
عدا — رمى — حظى — وفى — نسى — رأى — كفى — رعا — غشى — رضى — أعطى — أبكى — اشتكى إليه — استعلى عليه .

١٢ — كيف تأتى بصفة افتعل من الأفعال الآتية :
زجر — طلع — صنع — صحب — وصف .

١٣ — متى يجب إظهار الدال والطاء المبدلتان من تاء الافتعال؟ ومتى يجوز الإظهار والإدغام؟ مثل .

١٤ — أسند الفعلين : سما، وهدى — إلى ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة وبين ما يحدث فيهما من تغيير، وسببه .

١٥ — هات صفة على وزن « فعلان » من « روى » . واسم مفعول من « أرضى » ومصدرا من « آوى » واسم فاعل من « أتى » وبين ما حدث فيها من إعلال .

١٦ — هات اسم الفاعل من الأفعال الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير:
صان . لام . هاب . شاء . كال . نما . لقى . رعى . طوى . أعطى . أطاع . اتضح اقتضى . اصطاف . انترى . استراح . استفاد . استولى .

١٧ — زن الكلمات الآتية وبين ما حدث فيها من إبدال وإعلال :
ادخر . اصطفى . اضطهد . يتصل . ازّين . مكيدة . مقامة .

١٨ — خاطب بالعبارة الآتية المفردة المؤنثة وجماعة الذكور، وبين ما يحدث من إعلال :
تأن فى عملك، وأده فى وقته، ولا تله عنه

١٩ — زن الجموع الآتية، واذكر مفرد كل، وبين ماحدث فيها من إعلال :
آثار . أرجاء . ظباء . عالة . غزاة . رماة : حبائل . أساطير . شواهد . جوائز

٢٠ — اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير، وحكمها فى الإعلال والتصحيح .
رسائل — نائم — إفادة — شقاء — ميراث — نائم — أعداء — مقالة — شفاء . ضحا — دار — بناء — رماة — أشياء .

٢١ـــ اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية ، وبين ماحدث فيها من تغيير:

« نموذج »

الكلمة	أصلها	ماحدث من التغيير
قصائد	قصايد	قلبت الياء الزائدة بعد ألف مفاعل همزة ؛ للفرق بين مالا حركة له فى الأصل ـ وهو المد الزائد ، وما له فى الأصل حركة ـ وهو المد الأصلى وغيرَ المد مطلقاً .
سماء	سماو	قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .
إجابة	إجواب	نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبت ألفاً فالتقى ألفان فحذفت إحداها وعوض عنها التاء .
آمن	أأمن	قلبت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة ما قبلها .
ميت	مَيوِت	قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع سكون السابق منهما ثم أدغمتا .
ميقات	موقات	قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة استثقالا .
فتوى	فتيا	قلبت الياء واواً لوقوعها لاماً لفعلى اسماً ؛ للفرق بينها وبين الصفة.
هاب	هيَب	تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً اثقل تحركها بعد حركة لا تجانسها .
عطايا	عطايو	قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى قصائد ، ثم فتحت الهمزة وقلبت الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء .
راضية	راضوة	قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً ووقوعها بعد كسرة .
موقظ	مُيقظ	قلبت الياء واواً تخفيفاً للتجانس لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة.
اتعظ	اوتعظ	وقعت الواو فاء فى الافتعال فأبدلت تاء وأدغمتا .
أواصل	وواصل	اجتمع واوان أول الكلمة وتحركت الثانية وهى عارضة فى جمع واصلة لأنها مبدلة من الألف الزائدة فى المفرد فقلبت الأولى همزة .
ادّكر	اذتكر	أبدلت التاء دالا ثم الذال دالا وأدغمتا .
اضطرب	اضترب	أبدلت تاء الافتعال طاء لثقل النطق بها بعد حرف الإطباق .

(باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل)
(إلى الساكن الصحيح قبله)[١]

وذلك فى أربع مسائل:

(إحداها) أن يكونَ الحرفُ المعتلُّ عَيناً لِفَعل[٢] . ويجبُ بعد النقل فى المسائلِ الأربع : أن يبقى الحرفُ المعتلُّ إن جانَس الحركةَ المنقولةَ[٣] نحو : يقُولُ ويَبِيعُ ؛ أصلهما : يَقْوُل مثل يَقْتُلُ — ويَبْيِعُ مثل يَضْرِبُ[٤] . وأن تقلبَه حرفاً يُناسبُ تلك الحركةَ إن لم يجانسها نحو: يَخَافُ ويُخيف ؛ أصلُهما : يَخْوَف كيذْهَب، ويُخْوِف كيُكرِم[٥].

باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

(١) يسمى هذا : الإعلال بالنقل ــ أو الإعلال بالتسكين ، وهو : نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، مع بقاء صورة حرف العلة بعد ذلك ؛ إن كان متحركا بحركة تجانسه ، كيصوم . وأصله : يصوُم ، ويخاف ــ وأصله يخوَف ، ويبيع ــ وأصله : يبيِع . وقلبه حرفا آخر إن لم يكن تناسب بينه وبين حركته الأصلية التى نقلت إلى الساكن ، مثل : أقام ــ وأصله : أقوَم ؛ كما سيأتى إيضاحه . وعلة هذا النقل استثقال الحركة وإن كانت ضمة أو كسرة على حرف العلة . وحملت الفتحة على أختيها . ولم تستثقل فى نحو دلو وظبى ؛ لأنها حركة إعراب لاتلزم .

(٢) وذلك بأن يكون الفعل « أجوف » ، وفى أربع المسائل يجب أن يكون حرف العلة فى كل منها عين الكلمة .

(٣) بأن يكون واوا والحركة المنقولة ضمة ، أو ياء والحركة المنقولة كسرة .

(٤) نقلت ضمة الواو وكسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وترك كل منهما على حاله لمجانسته الحركة فى المنقول منه .

(٥) نقلت حركة الواو ــ وهى الفتحة فى الأول والكسرة فى الثانى ــ إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء ، ثم قلبت الواو فى الأول ألفا لانفتاح ما قبلها ، وياء فى الثانى لسكونها وكسر ما قبلها . ومثل المضارع فى ذلك ــ الماضى ــ والأمر ، نحو : أجاب

ويمتنعُ النقلُ إن كان الساكنُ معتلاً نحو: بَايَع وعَوَّق وبيَّن[1]، أو كان فِعلَ تعجُّب[2] نحو: ما أَبْيَنَه وأَبْيِنْ به — وما أَقْوَمه وأَقْوِم به أو مضعَّفاً نحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ[3]، أو مُعتلَّ اللام[4] نحو: أهْوَى وأَحْيَا

أصله: أجوب، نقلت حركة العين وهى الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا للمجانسة و «خاف» ـ أصله أخوف، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها. ثم قلبت ألفا للمناسبة وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ثم حذفت العين لالتقائها ساكنة مع اللام، ولا يعل من الماضى إلا صيغتا «أفعل» كأجاب ـ و «استفعل» كاستجاب.

(١) أما نحو: «بايع» فلأن الساكن قبل الياء ـ وهو الألف ـ لا يقبل الحركة، مثله: طاوع. وأما نحو: عوّق وبيّن؛ فلأن نقل الحركة إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان، وحذف أحدهما يوقع فى اللبس.

(٢) ومثله اسم التفضيل، بل إن امتناع النقل فى صيغة التعجب للحمل على أفعل التفضيل المشابه له؛ وهو لا يعل لمشابهته المضارع فى الوزن والزيادة ـ كما سيأتى فى المسألة الثانية.

(٣) وذلك خوفا من اللبس. إذا أعل كل منهما؛ فإنه إذا نقلت حركة العين إلى الباء انقلبت ألفا؛ ثم تحذف همزة الوصل للاستغناء عنها فيصيران: باضَ وسادَ. فيلتبسان باسم الفاعل من البضاضة ـ وهى نعومة البشرة ـ ومن السد.

(٤) وذلك لئلا يتوالى إعلالان: إعلال العين، وإعلال اللام.

وإلى هذه المسألة وشروطها وما استثنى ـ يقول الناظم:

(لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلاَ ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ)(*)

أى إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركا. «واوا أو ياء» وقبلها ساكن صحيح ـ فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها مثل: أبن ـ أصله: أبين نقلت حركة الياء إلى الباء وهى ساكن صحيح، فالتقى ساكنان فحذفت الياء للتخلص من الساكنين. ولا نقل

(*) «لساكن» متعلق بانقل «صح» الجملة صفة لساكن «التحريك» مفعول انقل «من ذى لين» متعلق بانقل ومضاف إليه «آت» نعت للين، وفيه ضمير هو فاعله «عين فعل» عين مفعوله وفعل مضاف إليه. «ما» مصدرية ظرفية «فعل تعجب» فعل خبر يكن وتعجب مضاف إليه واسمها يعود على فعل «ولا» الواو عاطفة ولا زائدة «كابيض» معطوف على خبر يكن «أو أهوى» معطوف على ابيض «بلام» متعلق بعللا الواقع صفة لأهوى، والألف للاطلاق.

(المسألة الثانية) الاسمُ المُشْبِهُ للمضارع فى وزنِه دونَ زيادتِه[١] — أو فى زيادتِه دون وَزنِه[٢] .

فالأول[٣] كَقَامَ ؛ أصله مَقْوَم ـ على مِثال مَذْهَب[٤] فنقَلوا وقَلَبُوا

والثانى[٥] كأن تَبْنِيَ من البَيع أو مِن القَول اسماً على مِثَالِ «تِحْلِيء»[٦] بكسر التاء وهمزةٍ بعد اللام ؛ فإنَّك تقولُ : تِبْيِـع بكسرتين بعدها ياء ساكنة[٧] — وتِقْيِل كـذلك . وهذه الياءُ منقلبةٌ عن الواوِ لسكونِها بعد الـكسرةِ[٨] . فإن أشبهه فى الوزن والزيادة معاً ، أو بايَنَه فيهما

فى أفعل التعجب أو التفضيل، ولا فى مضعف اللام كأبيض ، ولا فى معتل اللام كأهوى . وقد أفصح المصنف ذلك .

(١) بأن يكون مشابهاً له فى مجرد عدد الحروف ، مع مقابلة الساكن بمثله والمتحرك بمثله .

(٢) بأن تـكون فيه الزيادة التى تختص بالفعل « كأحرف المضارعة » .

(٣) وهو ما وافق المضارع فى الوزن دون الزيادة ؛ بأن تـكون زيادته لبست من الحروف المذكورة وإن كانت فى مكانها .

(٤) فهو يشبه « يعلم » مثلا فى الوزن ولـكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال ـ وهى الميم ، ومثله : مَصير ـ ومُجيب ـ ومُستقيم ؛ فإنهما فى الأصل على وزن ، يَجلس ـ ويكرم ـ ويستغفر ؛ فـكل اسم على وزن « مَفعِل » بفتح الميم مع تحرك العين بأى حركة ـ أو « مُفعل » أو « مستفعل » بضم الميم مع كسر العين أو فتحها ـ يعل بالنقل ؛ لمشابهته الفعل فى الوزن دون الزيادة .

(٥) وهو ما وافق المضارع فى الزيادة دون الوزن ؛ بأن تـكون الزيادة فى أوله من حروف المضارعة ، ويخالفه فى الحركات والسكنات .

(٦) هو القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر . ويطلق على وسخه ـ وعلى الشعر نفسه .

(٧) نقلت حركة الياء وهى الـكسرة ـ إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء ، فصار تبيع ففيها إعلال بالنقل .

(٨) وأصلهما « تِقْوِل » نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وهو القاف ، ثم قلبت

معاً — وجبَ التصحيح[1] ؛ فالأوّلُ نحو : أبيض وأسود[2] ، وأما نحو « يَزِيد » علماً — فمنقولٌ إلى العاميَّةِ بعـد أن أُعِلَّ إذْ كان فعلاً[3] . والثانى نحو : مِخْيَط[4] هذا هو الظاهر[5] .

الواو ياء لتجانس الـكسرة كما سبق ، ففيها إعلالان : أحدها بالنقل والآخر بالقلب وقد أشبه هذا النوع المضارع فى زيادته الخاصة فى أوله ، ولـكن فيه علامة يمتاز بها عن الفعل ؛ وهى أن هذا الوزن وهو « تفعل » بكسر التاء وضمها — خاص بالاسم ولا يجىء فى الفعل .

وفيما تقدم من هذه المسألة يقول الناظم :

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِى ذَا الأعْلاَلِ اُسْمْ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ)(*)

أى أن الاسم الذى يشبه الفعل المضارع — يكون مثل الفعل فى الإعلال بالنقل . وقوله : «وفيه وسم» معناه : أن يكون فى الاسم علامة يمتاز بها عن الفعل ؛ بأن يشبهه فى الوزن فقط ، أو فى الزيادة فقط .

(١) أما فى حالة المشابهة فى الأمرين فلئلا يتوهم أنه فعل ، وفى حالة المباينة فهما يبعد عن الفعل الذى هو الأصل فى الإعلال .

(٢) فهذان وصفان يشبهان « أعلم » فى الوزن وزيادة الهمزة ، فلو أعلا لقيل : أباض وأساد ، فيلتبسان بالفعل .

(٣) أى أن الإعلال دخله وهو مضارع قبل نقله للعلمية واستصحب معها ، فلا يقال: إنه شابه المضارع وزناً وزيادة ، ومع ذلك أعل .

(٤) فإنه مباين للمضارع وزناً بكسر أوله ؛ لأن المضارع لا يكون فى الأغلب مكسور الأول . وزيادة لأنه مبدوء بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم . والمخيط : اسم لأداة الخياطة .

(٥) أى كون علة تصحيح نحو : مخيط — مباينته المضارع وزناً وزيادة بدون نظر إلى من يكسر حرف المضارعة — لقلته .

(*) « ومثل فعل » مثل خبر مقدم وفعل مضاف إليه « فى ذا » متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة « الاعلال » عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « اسم » مبتدأ مؤخر «ضاهى مضارعاً » الجملة نعت لاسم «وفيه» خبر مقدم « وسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة نعت ثان لاسم أو حال ، والرابط الواو .

وقال الناظم وابنُه : « وكان حَقَّ نحو مِخيط أن يُعَلَّ ؛ لأنَّ زيادته خاصةٌ بالأسماء ، وهو مُشبِه لتِعْلم ، أى : بكسر حرفِ المضارعة فى لغة قوم ، لكنّه حُمِلَ على مِخْيَاط ؛ لِشَبَهِه به لفظاً ومعنًى »[1] انتهى.

وقد يُقال : إنَّه لو صحَّ ما قالاَ للَزِم أَلاَّ يُعَلَّ مثالُ « تِحْلِىء » ؛ لأنه يكون مُشبِهاً لِتِحْسِب[2] فى وزنه وزيادته . ثم لو سُلِّمَ أنَّ الإعلالَ كان لازماً لِمَا ذَكَرَا — لم يُلزم الجميع ؛ بل مَن يَكسِرُ حرفَ المضارعة فقط

(المسألة الثالثة) المصدرُ المُوازِنُ لـ « إفعال » أو « استِفعال »[3] نحو : إقْوَام وَاسْتِقْوَام . ويجبُ بعد القلب حذفُ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، والصحيح أنها الثانيةُ؛ لزيادتِها وَقُرْبِها من الطَّرَف[4] ثم يؤتَى بالتاء عوضاً ، فيقال : إقامة واستقامة ، وقد تحذف[5] نحو : (وإقامِ الصَّلاة) .

---

(١) أما فى اللفظ فلعدم الفرق بين لفظيهما إلا بالألف . وأما معنى فلأن كلا منهما يكون اسم آلة ، وصيغة مقصوداً بها المبالغة .

(٢) أى بكسر حرف المضارعة فى اللغة المذكورة ، واللازم باطل ، فكذلك الملزوم

(٣) هو الذى عين فعله معتلة ، ويكون على وزن « أفعل » أو « استفعل » نحو : أقام واستقام ، وقد أعل المصدر حملا على فعله ، فتنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها وهو الفاء ، ثم تقلب العين — وهى الواو — ألفاً ، فيتوالى ألفان : بدل العين ، وألف « إفعال » و « استفعال » ولا يمكن النطق بهما فتحذف الثانية .

(٤) هذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم ، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الأولى التى هى بدل عين الكلمة . ولهذا الخلاف أثره فى الوزن ؛ فوزن إقامة واستقامة على رأى الجمهور — «إفعلة واستفعلة» ، وعلى مذهب الأخفش: «إفالة واستفالة»

(٥) وحذفها مقصور على السماع ، ويكثر ذلك مع الإضافة لسدها مسد التاء ، ومنه قوله تعالى : (وإقام الصلاة) ، وورد : أراه إراء — وأجابه إجابا .

(المسألة الرابعة) صيغة مفعُول[١] . ويجبُ بعد النقل فى ذَوَاتِ الواوِ — حذفُ إحدى الواوَيْن ، والصحيحُ أنها الثانيةُ لِمَا ذكَرْنا[٢] . ويجبُ أيضاً فى ذوَاتِ الياء — الحذفُ ، وقلبُ الضمة كسرةً ؛ لئلاَّ تنقلبَ الياءُ وَاواً فتلتبس ذواتُ اليـاء بذات الواو . مثال الواوىّ : مَقُول — وَمَصُوغ[٣] ، واليائى : مَبِيـع — وَمَدِين[٤] .

وفى هذه المسألة الثالثة وما يتصل بها ، وفى الاسم المخالف للمضارع فى وزنه وزيادته فى المسألة الثانية — يقول الناظم :

(وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الْإِعْلاَلِ ،وَالتَّا الزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ)(*)

أى أن « مفعال » يلزم فيه التصحيح لأنه غير مشبه للفعل ، وحمل عليه « مِفعل » لمشابهته له فى معناه كما بينا — فصحح مثله ، والمصدر المعتل العين الذى على وزن « إفعال » و « استفعال » — تحذف ألفه ، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً . وقد تحذف هذه التاء وذلك مقصور على السماع والنقل عن العرب . وقد ورد تصحيح « إفعال واستفعال » وفروعهما فى ألفاظ ، منها : أعول إعوالا — وأغيمت السماء إغياما — واستحوذ استحواذاً — واستغيل الصبى استغيالا « أى شرب الغيلَ — وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل » . وهذا عند كثير من النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وقيل : غير ذلك .

(١) أى : من الفعل الثلاثى المعتل العين « الأجوف » ، سواء كان واوياً أو يائياً . وتعل صيغة مفعول بالنقل والحذف كما سيبين المصنف .

(٢) أى : من أنها زائدة وقريبة من الطرف .

(٣) أصلها : مقوول — ومصووغ . نقلت حركة العين إلى ما قبلها على القاعدة فالتقى ساكنان ، حذفت واو مفعول عند سيبويه ، والواو — التى هى عين الكلمة — عند الأخفش ، ووزنه عند سيبويه « مَفُعل » وعند الأخفش « مَفُول » .

(٤) أصلهما : مبيوع — ومديون ، فعل بهما ما تقدم من النقل والحذف ، ثم كسر

(*) « ومفعل » مبتدأ « صحح » بالبناء للمجهول والجملة خبر « كالمفعال » متعلق بمحذوف حال من ضمير صحح « وألف الإفعال » ألف مفعول أزل مقدم والإفعال مضاف إليه «واستفعال» معطوف على الإفعال .

وبنو تميم تُصَحِّح اليائىَّ[1] فيقولون : مَبْيُوع وَمَخْيُوط ، قال :
* وكأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *[2] وقال: * وإخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ *[3]

ما قبل الياء ؛ لئلا تنقلب واواً عند سيبويه ، ولتقلب الواو ياء عند الأخفش لئلا يلتبس اليائى بالواوى . ووزنهما على رأى سيبويه « مَفِعل » وعند الأخفش « مَفِيل ».

(١) لأن الياء أخف عليهم من الواو .

(٢) نصف بيت من الكامل لم يعثر على تمامه . ولم يعرف قائله — غير أنه شاعر من بنى تميم يصف الخمر ، والضمير فى كأنها يعود إلى الخمر التى يصفها الشاعر .

مطيوبة : اسم مفعول : من طاب فلان الشىء يطيبه — إذا وجده طيباً حلواً ، وطاب الشىء : إذا حلا وحسن . فالفعل متعد ، ومنه أخذ اسم المفعول — ولازم كما بينا . و « تفاحة » خبر كان . ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها

والشاهد : فى مطيوبة : فقد جاء على الأصل ، والقياس أن يقال مطيبة كمبيعة .

(٣) عجز بيت من الكامل للعباس بن مرداس السلمى — يخاطب كليب بن عمرو السلمى ثم الظفرى ، وصدره :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً *

اللغة والاعراب : إخال : أظن . معيون : اسم مفعول ، من عانه يعينه — إذا أصابه بالعين ، وروى مغيون ، وفى الحديث « إنه ليغان على قلبى » — بالغين المعجمة ، وهو اسم مفعول أيضاً ؛ من قولهم : غِين على قلب فلان — بالبناء للمجهول — أى غطى عليه وحجب وألبس ، فلم يتعرف حقيقة الأمور ، ولعل هذا هو الأنسب . « سيداً » مفعول ثان ليحسبونك ، « أنك سيد » الجملة من أن ومعموليها سدت مسد مفعولى إخال .

والشاهد : فى معيون ، حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ، والأكثر فيه الإعلال ، وأن يقال : معين كمبيع . وسمع طعام مزيوت — وبُر مكيول — ويوم مغيوم — ورجل مديون ، ولا يقال : رجل دون — ولا ما أدوته .

(*) « لذا الإعلال » لذا متعلق بأزل والإعلال مضاف إليه « والتا » — بالقصر — مفعول الزم مقدم « عوض » حال من التاء ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها » حذف مبتدأ والهاء مضاف إليه عائدة إلى التاء « بالنقل » متعلق بعرض الواقع خبراً للمبتدأ « وربما » رب حرف تقليل ، وما كافة

وربَّماَ صحَّح بعضُ العرب شيئاً من ذواتِ الواوِ ؛ سُمع : ثوبٌ مَصْوُون(١) ، وَفرسٌ مَقْوُود .

(باب الحذف)(٢)

وفيه ثلاثُ مسائل :

(إحداها) تتعلقُ بالحرفِ الزائدِ ؛ وذلك أنَّ الفعل إذا كان على

(١) أى محفوظ ـ من صان يصون ، ومسك مدووف ـ أى مبلول أو مسحوق ، ولا يقاس على ذلك . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

(وَماَ لِإفْعَالٍ ـ مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلٍ ـ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِى ذِي الْيَا اشْتَهَرْ)(*)

أى أن ما ثبت لإفعال واستفعال من النقل والحذف ـ يثبت لاسم المفعول من الفعل المعتل العين بالواو أو بالياء ، ومعنى قمن : جدير وحقيق ؛ فتقول فى اسم المفعول من باع ـ مبيع ، ومن صان ـ مصون ، وندر تصحيح الواوى العين ؛ فيقال : مصوون . واشتهر تصحيح يائى العين وهى لغة تميم ؛ فيقولون : مبيوع ومخيوط .

« تنبيه » كثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم . والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرف من أن القلب إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة « انظر صفحة ٣٤٧ » .

(٢) الإعلال بالحذف ينقسم قسمين : مقيس مطرد ، وشاذ غير مقيس . فالأول : ما يكون لعلة تصريفية غير التخفيف ، وسببه : إما الثقل كحذف همزة «أفعل» فى المضارع، وفاء المثال ، والعين فى المضعف كما سيأتى . وإما التقاء الساكنين كما فى الأجوف عند تسكين لامه ، والفعل المعتل اللام عند إسناده للواو ، وهذا القسم هو المقصود هنا .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « لإفعال » متعلق بمحذوف صلة ما «من الحذف » متعلق بما تعلق به ما قبله « ومن نقل » عطف عليه «فمفعول» مبتدأ ثان والفاء زائدة «به» متعلق بقمن الواقع خبراً عن المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . «نحو مبيع» نحو خبر لمبتدأ محذوف ومبيع مضاف إليه «ومصون» عطف على مبيع «تصحيح» فاعل ندر « ذى الواو » مضاف إليه « وفى ذى الياء » وفى ذى جار ومجرور متعلق باشتهر والياء مضاف إليه ، وفاعل اشتهر يعود على تصحيح .

وزن « أَفْعَل »(١) فإنَّ الهمزةَ تُحذفُ فى أمثلة مُضارِعه(٢) ومِثَالَىْ وَصْفِه — أَعْنِى وَصْفَى الفاعِلِ والمفعولِ ؛ تقول : أُكْرِمُ — ونُكْرِمُ — ويُكْرِمُ — وتُكْرِمُ ؛ وَمُكْرِم ، ومُكْرَم(٣) ، وشذَّ قوله :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *(٤)

أما القسم الثانى غير المقيس فهو : ما يكون لغير علة تصريفية ؛ مثل الحذف للتخفيف وللترخيم ، وكحذف لام — يد — ودم — وأخ ، ولاضابط له ، ويسمى: الحذف اعتباطاً .

(١) وذلك هو: الماضى الرباعى — المبدوء بهمزة زائدة .

(٢) وذلك لئلا يجتمع همزتان فى كلة فى المبدوء بهمزة المتكلم ، وحمل الباقى عليه .

(٣) والأصل : أأكرم — ونؤكرم — ويؤكرم — ومؤكرِم — ومؤكرَم ، فحذفت الهمزة فى الجميع . قال الناظم :

(وَحَذْفُ هَمْزِ « أَفْعَلَ » اسْتَمَرَّ فى مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ)(*)

أى أنه يجب حذف همزة « أفعل » من المضارع ، ومن صيغتى الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام بها أو الوقوع منها ، وهما : صيغتا اسمى الفاعل والمفعول . ومثل وصف المفعول فى الحذف : المصدر الميمى ، واسما الزمان والمكان .

(٤) نصف بيت من الرجز ، أو بيت من مشطوره ، لأبى حيان الفقعسى ، ولم نقف له على تكملة مع ترديد النحاة له .

اللغة والاعراب : أهل : مستحق . يؤكرما : يكرم . « فإنه أهل » إن واسمها وخبرها « لأن » اللام للتعليل ، وأن مصدرية « يؤكرم » فعل مضارع للمجهول منصوب بأن ، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها مجرور باللام .

والشاهد : فى يؤكرم ؛ حيث أثبتت الهمزة ، ولم تحذف تخفيفاً — لضرورة الشعر ، والقياس حذفها ، وقد سمع أرض مؤرنبة — أى كثيرة الأرانب ، وكساء مؤرنب — إذا خلط صوفه بوبر الأرنب .

(*) « حذف » مبتدأ « همز أفعل » مضاف إليه ، وجملة « استمر » خبر المبتدأ « فى مضارع » متعلق باستمر « وبنيتى » معطوف على مضارع ، وهو مثنى بنية بمعنى صيغة « متصف » مضاف إليه .

(المسألة الثانية) تتعلق بفاءِ الفِعل[1]، وذلك أنَّ الفِعل إذا كان ثلاثيًّا[2] وَاوِىَّ الفاَءِ[3] مفتوحَ العينِ[4]، فإنَّ فاءه تُحذفُ في: أمثلةِ المُضَارعِ[5] — وفى الأمر — وفى المصدر المبنىِّ على «فِعْلة» بكسر الفاءِ[6]. ويَجِبُ فى المَصْدرِ تعويضُ الهاَءِ من المحذوفِ؛ تقول: يَعِد-وَنَعِد

هذا: وإذا أبدلت همزة «أفعل» هاء: كقولهم فى أراق الماء: هراق، أو عيناً كقولهم فى أنهل الإبل: عنهل — لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراق يهَريق فهو مُهَريق ومُهَراق، وكذلك عنهل، والنهل: الشرب الأول، والمنهل: المورد.

(١) وذلك إذا كان مثالا واوى الفاء.

(٢) فإن زاد على ثلاثة لم يحذف منه شىء نحو: والى يوالى — ووافى يوافى.

(٣) فإن كان يائى الفاء فلا حظ له فى الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم: يَسَر يَسِر — أى لعب الميسر، ويئس يئس فى لغة، والأصل: يَيسر، و يَيْئَس.

(٤) أى فى الماضى: بشرط أن يكون مكسورها فى المضارع مثل: وعد يعد — ووصف يصف؛ لأن العبرة بذلك لا بفتحها فى الماضى؛ فإن كان مضموم العين فلا تحذف فاء مضارعه نحو: وَضُؤ يَوضؤ — ووَسم يَوسم. وإن كان مكسورها، فإن كسرت عين مضارعه — حذفت الفاء نحو وثِق يثِق — وورث يرِث، وإن فتحت؛ فقد تحذف فاء المضارع نحو: وسع يسع — ووطِىء يَطأ «ولا ثالث لهذين اللفظين»، وقد لا تحذف نحو: وَجل يوجل ووجع يوجع، ويشترط لحذف الواو من المضارع: أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً مثل: أعد — نَعد — يَعد، فلا تحذف من يُوعد ونُوعد ويَوعَد — مبنياً للمجهول، وأن تكون عينه مكسورة؛ فلا حذف فى مثل: يولد ويوضؤ. وشذ الحذف فى يُدَع ويُذَر — مبنيين للمجهول فى لغة، والفصيح إثبات الواو.

(٥) أى المبدوءة بحروف المضارعة الأربعة، وعلة الحذف فى ذلك: وقوع الواو بين عدوتيها: الياء المفتوحة — والكسرة فى المبدوء بالياء، وحمل غيره عليه.

(٦) يشترط فى حذف الواو هنا. أن تكون «فِعلة» مصدراً، وأن يكون

وَتَعِدْ — وَأَعِد، ويا زيدُ عِدْ عدَةً(١) . وأما الوجهة — فاسمٌ بمعنى الجِهة لا للتَّوجُّه(٢) ، وقد تُترَكُ تاءُ المصدرِ شذوذاً(٣) كقوله :

* وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا *(٤)

المصدر لبيان الهيئة ؛ فلا حذف فى غير المصدر . وشذ من ذلك « رِقَة » جمع ورق مثلثة — للفضة المضروبة ، « وحِشَة » للأرض الموحشة التى لا أنيس بها ، و « لِدَة » صفة بمعنى ترب — وهو المساوى فى السن ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ويقال : « لِدَون » — وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء ، ويقال: «لِدَات» ولاحذف فيما قصد به الهيئة مثل: وِعْدة المحب — ووِقْفة المعجب بنفسه .

(١) أصلها : وِعْد — بكسر الواو وسكون العين ، حذف الفاء حملا على المضارع ثم حركت العين بكسرة الفاء لتدل عليها ، وجىء بناء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة .

(٢) أى أنها ليست مصدراً، وإنما هى اسم للمكان المتوجه إليه، وعلى ذلك فلاشذوذ فى إثبات واوه . وقيل: إنها مصدر وإثبات الواو فيها شاذ، وسوغ ذلك أنها غير جارية على الفعل ؛ إذ لم يحفظ : وَجَه يَجِه ، فليس هنا موجب الحذف وهو الحمل على المضارع، وإنما المحفوظ : توجَّه — واتجه ، والمصدر : التوجه — والاتجاه .

والخلاصة

أن مصدر المثال لا يحمل على فعله بحذف فائه — إلا بشرطين : أن تكون فاء المصدر مكسورة ، وأن يكون الفعل محذوف الواو فى المضارع .

(٣) وذلك إذا أضيف ؛ لقيام الإضافة مقام التاء — كما سلف مثل هذا مرات.

(٤) عجز بيت من البسيط ، لأبى أمية — الفضل بن العباس — بن عتبة بن أبى لهب . وصدره :

* إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة والاعراب : الخليط : المخالط الذى يخالط المرء فى جميع أموره — كالنديم والجليس، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد. البين: الفراق والبعد، ومعنى أجدوا البين : أحدثوا الفراق وجعلوه أمراً جديداً . انجردوا : بعدوا واندفعوا ، يقال : انجرد بهم السير — بعد وامتد . ويروى فانصرموا — أى انقطعوا ببعدهم عنا .

(المسألة الثالثة) تتعلق بعينِ الفعل[1] ؛ وذلك أنَّ الفعل إذا كان ثلاثياً مَكسورَ العَينِ ، وعينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ — فإنَّه يُستعمَلُ فى حال إسنادِه إلى الضميرِ المتحرِّكِ على ثلاثةِ أوجه : تامًّا[2] ، ومحذوف العين بعدَ نَقل حَركتِها[3] ، ومع تركِ النَّقل ؛ وذلك نحو: «ظَلَّ» ، تقول

«أجدوا البين» الجملة خبر إن «فانجردوا» الفاء عاطفة وانجرد فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل «عد الأمر» عد مفعول أخلف الثانى والأمر مضاف إليه ، «الذى» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» الجملة لا محل لها صلة الذى ، والعائد محذوف — أى وعدوه.

والمعنى : يجرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك ، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة ، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه ؛ من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة .

والشاهد : فى «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذاً ، لأن أصله «عدة» وهى عوض عن فاء المصدر وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ويرى الفراء : أنه لا بأس من الحذف عند الاضافة ولا شذوذ . مثل قوله تعالى (وإقام الصلاة) .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(«فَ» أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ ، وَفِى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ)

أى أنه يجب حذف الفاء فى المضارع والأمر إذا كان الماضى مثل «وعد» ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين مكسورها فى المضارع ، وكذلك يجب الحذف فى المصدر إذا كان على وزن «فِعلة» ولا يدل على الهيئة — كعدة .

(١) أى الماضى الثلاثى المضعف .

(٢) أى يبقى على حاله مع فك إدغامه وجوباً . وكلمة «تاماً» منصوبة على أنها بدل من قول المصنف «على ثلاثة أوجه» الواقع حالا .

(٣) أى إلى فاء الكلمة .

(*) «فا» بالقصر للضرورة ، مفعول احذف مقدم «أمر» مضاف إليه «أو مضارع» عطف على أمر «من كوعد» من جارة والكاف بمعنى مثل ، مضاف إلى وعد ، والجار والمجرور حال من أمر وما عطف عليه «وفى كعدة» متعلق باطرد «ذاك اطرد» مبتدأ وخبر .

ظَلِلْتُ — وَظِلْتُ — وَظَلْتُ[1] وكذلك في ظَلِلْنَ[2] قال الله تعالى: (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[3].

وإن كان الفعلُ مضارعاً أو أمراً واتصلا بنون نسوة — جاز الوجهانِ الأوّلانِ[4] نحو: يَقرِرْنَ ويَقِرْنَ — واقرِرْنَ وقِرْنَ[5]. ولا يجوز في نحو: (قُلْ إنْ ضَلَلْتُ)[6]، ولا في نحو: (فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)[7] — إلا الإتمامُ؛ لأنَّ العينَ مفتوحةٌ[8]، وقرأ نافعٌ وعاصم: (وَقَرْنَ) بالفتح[9] وهو قليل؛ لأنه مفتوح — ولأنَّ المشهور قَرَرْتُ في المكان —

(١) يقال: ظلت أعمل كذا — أى بقيت أعمل طول النهار دون الليل. والفعل ظل من باب علم غالباً، وفيه الكسر أيضاً.

(٢) ومثله: ظللنا — وظللتما — وظللتم — وظللتن.

(٣) أى تعجبون، أو تندمون على اجتهادكم فيه «الآية ٦٥ من سورة الواقعة».

(٤) وهما: الإتمام من غير حذف ولا تغيير — إلا فك الإدغام، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء. ولا يجوز الثالث — وهو: حذف العين وحركتها؛ لأن الفاء واللام ساكنان في الأمر والمضارع؛ فيؤدى الحذف إلى التقاء ساكنين.

(٥) يقال: قرّ بالمكان يقِر — أى سكن واستقر فيه، وأصلها: قرر يقرر — كضرب يضرب، فلما اجتمع مثلان أو لهما مكسور — حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضى.

(٦) من «الآية ٥٠ من سورة سبأ»، وهو بفتح العين — من الضلال ضد الاهتداء.

(٧) من «الآية ٣٣ من سورة الشورى» — أى يبقين ثوابت على ظهر البحر.

(٨) أى فليس هنالك نقل، ومثله: حللت، وشذ همت — في هممت، وكذلك يتعين الإتمام إذا كان الماضى المضعف غير ثلاثى نحو: أقررت، وشذ أحست في أحسست.

(٩) فعل أمر — من قر بالمكان — أى استقر فيه. وأصله: اقررن نقلت حركة الراء للقاف ثم حذفت، وكذلك الشأن في المضارع. من الآية ٣٣ — سورة الأحزاب

بالفتح ، أَقِرُّ بالكسر ، وأمَّا عكسُه(١) ففى قَرِرْتُ عَيناً أَقَرُّ(٢) .

(باب الإدغام)(٣)

يجب إدغامُ أوَّلِ المِثلَين المتحرِّكَين(٤) بأحدَ عشر شرطاً :

(١) وهو قررت بالكسر ـ أقر بالفتح .

(٢) أى سررت ، والحذف فى غير مكسور العين مقصور على السماع . وفى هذه المسألة يقول الناظم :

(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ ... وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ ، وَقَرْنَ نُقِلاَ)(*)

أى أن الماضى الثلاثى المضاعف المكسور العين كظلّ ، إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونه ـ جاز فيه ثلاثة الأوجه التى ذكرت ، وإذا اتصل فعل الأمر المضاعف، أو المضارع بنون النسوة نحو : اقررن ـ جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، تقول: قِرن ، وورد قَرن ـ بفتح القاف وهو نادر ؛ لأن التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة خاص بمكسور العين . هذا : وقد ألحق الناظم فى الكافية مضموم العين بمكسورها فى جواز حذف عينه فأجاز فى اغضن ـ غضن ؛ قياسا على قرن والحذف فى غير مقصور العين ـ مقصور عند الجمهور على السماع .

(٣) معناه فى اللغة : الإدخال . يقال : أدغم الفرس اللجام ـ أدخله فى فيه ، والحرف فى الحرف ـ أدخله ، ومعناه اصطلاحا : الإتيان بحرفين ، ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما ؛ بحيث ينطق بهما المتكلم دفعة واحدة ، ولهذا عرفه بعضهم بأنه : رفع اللسان بالحرفين رفعاً واحداً ووضعه بهما كذلك . ويدخل الإدغام جميع الحروف ما عدا الألف اللينة ، والغرض الأصلى منه : التخفيف ، ويكون فى متماثلين ؛ من كلمة كمرّ ـ ومن كلمتين مثل : قل له ، وفى متقاربين كذلك مثل : ادّكر ـ وقل رب ، ويجب فى المتقاربين قلب أحدهما مماثلا للآخر ، ولهذا قيل : إن الإدغام لا يكون إلا بين متماثلين .

وأنواعه ثلاثة : (ا) واجب (ب) وممتنع (ج) وجائز ـ وستأتى .

(٤) وكذلك يجب إدغام المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط :

(*) « ظلت » مبتدأ قصد لفظه ، « وظلت » عطف عليه « فى ظلت » متعلق باستعملا الواقع خبراً المبتدأ . «وقرن» مبتدأ «فى اقررن» متعلق بنقلا الواقع خبراً المبتدأ «وقرن» عطف على المبتدأ مقصود لفظه « نقلا » ألف الاثنين فاعل ، والجملة خبر المبتدأ .

أحدها : أن يكونا فى كلمة كشَدَّ ومَلَّ وَحَبَّ ؛ أصلُهنَّ : شَدَدَ بالفتح ، ومَلِلَ بالكسر ، وحَبُبَ بالضم . فإن كانا فى كلمتين مثل: جَعَل لَكَ — كان الإدغام جائزاً[1] لا واجباً .

الثانى : ألاَّ يتصدَّرَ أوَّلُهما[2] كما فى دَدَن[3] .

(ا) ألا يكون أولهما هاء سكت ؛ فإن كان هاء امتنع الإدغام ؛ لأنه جيء بها للوقف ، وهو منوى فى حالة الوصل . وروى عن ورش الإدغام فى (ماليه * هلك) وهو ضعيف قياساً . وورش : لقب عثمان بن سعيد ـ أحد القراء السبعة المشهورين .

(ب) ألا يكون همزة منفصلة عن فاء الـكلمة نحو : لم يقرأ أحد ، والإدغام فى ذلك ردىء ، فإن كانت الهمزة متصلة بالفاء ـ وجب الإدغام نحو : سآل ـ ولآل ـ ورآس .

(حـ) ألا يكون مدة فى الآخر ؛ فإن كان كذلك امتنع الإدغام نحو : يعطى ياسر ـ ويدعو واحد ؛ لئلا يذهب المد بسبب الإدغام . ولو كان ليناً فقط أدغم نحو : أخشى ياسر ـ واخشوا واقدا . ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما سواء كانا فى كلة نحو : ظللت وحللت ، أو فى كلمتين نحو : رسول الحسن ، أو كانا بالعكس ، وكان الأول هاء سكت كما تقدم ، أو مدة فى الآخر ـ أو همزة مفصولة من الفاء . وقد مثلنا لذلك .

(١) وذلك بشرطين : ألا يكون المثلان همزتين فى كلمتين نحو : قرأ آية ؛ فإن إدغام مثل ذلك ردىء كما سلف قريباً . وألا يكون قبلهما ساكن صحيح نحو : (شهر رمضان * الشمس سراجا) فإن إدغام ذلك ممنوع عند البصريين ؛ لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلاً ، وقرأ به أبو عمرو ، وأوله البصريون على إخفاء الحركة فإن سبقهما لين جاز الإدغام نحو : سير رمضان .

(٢) لأن الإدغام يستدعى سكون أول المثلين ، ولا يبدأ بالساكن إلا إذا كان الأول تاء مضارعة ؛ فإنه يجوز الإدغام إذا كانت بعد مدة أو حركة ، نحو قوله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث ـ تكاد تميز من الغيظ) ، ٢٦٧ ـ سورة البقرة ، ٨ سورة الملك .

(٣) هو اللهو واللعب ، ويقال فيه : دَدا ـ كفتى ، ودَدْ ـ كدمْ .

الثالث : ألاَّ يتَّصِلَ أَوَّلُهما بمُدغمٍ[1] كجُسَّس — جمع جاس[2] .

الرابع : ألاَّ يكونا فى وَزنِ مُلْحَقٍ[3] ؛ سواء كان المُلحقُ أَحَدَ المِثلينِ كقَرْدَدٍ[4] وَمَهْدَدَ[5] — أو غيرَهما كَهَيْلَلَ[6] — أو كِلَيهما نحو : اقْعَنْسَسَ[7] ؛ فإنها ملحقةٌ بجعفر — وَدَحْرج — واحرَنْجَم .

الخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن : ألا يكونا فى اسمٍ على « فَعَل » بفتحتين كَطَلَل[8] ومَدَد ، أو « فُعُل » بضمتين كذُلُل[9] وجُدُد — جمع جديد ، أو « فِعَل » بكسر أوَّله وفتح ثانيه كَلِمَمٍ[10]

---

(١) أى ألا يكون أول المثلين مدغما فيه حرف قبله ، فيمتنع حينئذ إدغام المثلين المتحركين ؛ لئلا يجتمع ساكنان ويبطل الإدغام السابق .

(٢) اسم فاعل من جس الشىء — إذا لمسه ، أو من جس الخبر — إذا فحص عنه ومنه الجاسوس — لصاحب خبر الشر ، والحاسوس — بالحاء ، والناموس: صاحب خبر الخير

(٣) أى ملحق بغيره ؛ وذلك لأن الإدغام يفوت ما قصد من الإلحاق وهو : موازنة الملحق للملحق به .

(٤) هو المكان الغليظ المرتفع — واسم جبل .

(٥) علم امرأة .

(٦) فعل ماض منحوت من مركب ، ومعناه : أكثر من قول لا إلهَ إلا الله ، والياء فيه مزيدة للالحاق .

ومن الألفاظ المنحوتة : بسمل إذا قال : « بسم الله » ، وسبحل — إذا قال : « سبحان الله » ، وحمدل — إذا قال : « الحمد لله » ، وحوقل — إذا قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، وحسبل — إذا قال : « حسبى الله » ، وجعفل — إذا قال : « جعلت فداك » ، ودمعز — إذا قال : « أدام الله عزك » .. إلخ . والباب كثير ولكنه سماعى .

(٧) معناه : تأخر ورجع ، والملحق فيه السين الثانية — على المختار ، والهمزة أو النون — مزيدة للالحاق .

(٨) الطلل: ما شخص من آثار الديار .

(٩) جمع ذلول ، وهو ضد الصعبة ، يقال : ذل يذل ذلا فهو ذلول .

(١٠) جمع لِمّة — وهى الشعر المجاوز شحمة الأذن ، ويقال : لِمام

وَكِلَلٌ[١] ، أو «فُعَل» بضم أوَّله وفتح ثانيه؛ كـدُرَر وجدَد — جمع جُدَّة وهى الطريقةُ فى الْجَبَل .

وفى هذه الأنواع السبعةِ الأخيرةِ — يمتنعُ الإدغام[٢] .

والثلاثةُ الباقيةُ : ألاَّ تكون حركة ثانيهما عارضةً[٣] نحو : اخصُصَ أبى — واكفُفِ الشر ؛ أصلُهما : اخصُصْ واكفُفْ — بسكون الآخر ثم نُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى الصادِ ، وحُرِّكت الفاء لالتقاء الساكنين.

---

(١) جمع كِلة وهى : ستر رقيق يتوقى به من البعوض ونحوه ، وهى المسماة فى عرفنا « بالناموسية » .

(٢) هى الثلاثة الملحقة ، والأربعة من الخامس إلى الثامن . أما امتناعه فى الملحقة فلأن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق كما بينا قريباً . وأما فى الخامس ؛ فإنه وإن وازن الفعل — إلا أنه لم يدغم للتنبيه على فرعية الإدغام فى الأسماء ، وأصالته وقوته فى الأفعال . وأما الثلاثة الباقية فلمخالفتها لوزن الفعل ، والإدغام خاص بالفعل المتفرع عن الاسم — وبما وازنه من الأسماء .

(٣) وذلك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ، ولا إدغام عند سكون ثانى المثلين كما مر . وإلى الشروط المتقدمة أشار الناظم بقوله :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِى كِلْمَةٍ أَدْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ أَبِى
وَلاَ كَهَيْلَلٍ ، وَشَذَّ فِى أَلِلْ وَنَحْوِهِ — فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)(*)

ولم يذكر الثانى وهو : ألا يتصدر أولهما نحو : ددن . وأشار بقوله : وشذ فى

(*) «أول مثلين» أول مفعول أدغم مقدم ومثلين مضاف إليه « محركين» نعت لمثلين «فى كلمة» متعلق بمحذوف حال من مثلين لتخصصه بالوصف — أو نعت ثان له «لا» عاطفة والمعطوف عليه محذوف — أى كلمة بوزن مخصوص لا كمثل ، والكاف زائدة ، ومثل معطوف على ذلك المحذوف — « صفف » مضاف إليه ، وما بعده معطوف عليه » « ولا كجس » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفى كجسس معطوف على كمثل صفف ، وما بعده مثله . « فى ألل » متعلق بشذ « ونحوه » عطف عليه « فك » فاعل شذ « بنقل » متعلق بمحذوف نعت لفك « فقبل » معطوف على شذ .

وَألاَّ يكون المِثلان ياءين لازماً تحريكُ ثانيهما ، نحو : حَيِيَ وَعَيِيَ[1] .
ولا تاءين فى «افتعل» ، كاستَتَرَ وَاقتَتَل .

وفى هذه الصورِ الثلاث يجوزُ الإدغام[2] والفكُّ[3] قال الله تعالى :
(وَيَحْيَي مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ)[4] ويقرأ أيضاً : (مَنْ حَيَّ) ، وتقول :
استَتَرَ واقتَتَل . وإذا أردت الإدغامَ نقلتَ حركةَ الأولى إلى الفاء ،
وأسقطتَ الهمزةَ للاستغناء عنها بحركةِ ما بعدها ، ثم أدغمت ؛ فتقول
فى الماضى : سَتَّرَ وقَتَّل ، وفى المضارع : يَسَتِّرُ ويَقَتِّل — بفتح أولهما[5]
وفى المصدر سِتَّاراً وقِتَّالاً — بكسر أوَّلهما[6] .

ويجوز الوجهان أيضاً فى ثلاث مسائل أُخر :

(إحداهنّ) : أُولَى التاءين الزائدتَين فى أوَّلِ المضارع نحو : تَتَجَلَّى

ألل ونحوه فك .. إلخ — إلى أن هنالك ألفاظاً محفوظة منقولة عن العرب ، شذ فكها اختياراً ، وقياسها الادغام ، نحو : ألِل السقاء — إذا تغيرت رائحته ، ولحِحت عينه — إذا التصقت بالرمض ، وقَطِط الشعر — إذا اشتدت جعودته .. إلخ .

(١) وإنما لزم تحريك ثانيهما ؛ لأن كلا منهما فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر .

(٢) وذلك نظراً إلى القاعدة المتقدمة ، وهى اجتماع مثلين فى كلمة وتحريك ثانيهما حركة لازمة . (٣) نظراً إلى أن حركة الثانى كالعارضة فى « حيي » ؛ لوجودها فى الماضى دون المضارع والأمر ، والعارض لا يعتد به فكذا ما هو كالعارض : ولبناء ما قبل المثلين على السكون فى اخصص واستتر ، فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن . (٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال

(٥) وكذلك ثانيهما ، وتشديد الثالث مع كسره . وأصلهما : يستتر ويقتتل ، فنقل وأدغم

(٦) والأصل : استتاراً — واقتتالا ، فلما أريد الإدغام نقلت كسرة التاء الأولى إلى ما قبلها وأدغمت ، وطرحت همزة الوصل .

وتتذكَّر . وذكر الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه : أنك إذا أدغمت اجتَلبْت همزةَ الوصل[١] ولم يخلُق الله همزةَ وصلٍ فى أَوَّل المضارع[٢] ، وإنما إدغامُ هذا النوع فى الوصل[٣] دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزّى رحمه الله تعالى فى الوصل نحو : (وَلاَ تَّيَمَّمُوا — وَلاَ تَّبَرَّجْنَ — وَكُنْتُمْ تَّمَنَّوْنَ)[٤] ، فإن أردتَ للتخفيفَ فى الابتداء — حَذفتَ إحدى التاءين وهى الثانيةُ[٥] — لا الأولى خلافاً لهشام[٦] وذلك جائز فى الوصلِ أيضاً قال الله تعالى : (نَاراً تَلَظَّى[٧] — وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ المَوْتَ)[٨] .

---

(١) وذلك للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للادغام ، تقول : اتجلى واتذكر .

(٢) أى على طريق اللزوم له عند الابتداء به ــ كما فى الماضى والأمر والمصدر . ولا بد أن يكون المصنف قد استند على سماع أو استنباط أو قياس ليس فى اللغة ما ينافيه والذى ذكره النحاة : أن الفعل المبدوء بتاءين ؛ إن كان ماضياً نحو : تتبع وتتابع ــ جاز فيه الإدغام ابتداء واجتلاب همزة الوصل فيه وفى مصدره ؛ فيقال : اتبع اتباعا واتابع اتابعاً ، وإن كان مضارعا ــ لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به نحو : تتذكر لأن ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون إلا فى المضارع . بل يخفف بحذف إحدى التاءين كما سيأتى . (٣) ويكون بعد متحرك أو لين كما سبق ، نحو : (تكاد تميز ــ ولا تمنوا) لعدم الحاجة حينئذ إلى الهمزة .

(٤) تقرأ بميم مضمومة فى « كنتم » بعدها تاء ساكنة فى « تمنون » مدغمة فى مثلها

(٥) لأن الثقل حصل بها ، ولقربها من الطرف ، ولأن الأولى تدل على المضارعة ، وحذفها يضيع المقصود منها ، وهذا مذهب سيبويه والبصريين .

(٦) هو هشام الضرير من الكوفيين ، وحجته : أن الثانية تدل على معنى هو : المطاوعة ، وحذفها يخل بذلك (٧) أى تلتهب ، وأصله تتلظى ، حذفت إحدى التاءين ، ولو كان ماضياً لقيل تلظت ؛ لوجوب التأنيث مع المجازى إذا كان ضميراً متصلا

(٨) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران . وفيما تقدم يقول الناظم :

وقد يجيء هذا الحذفُ فى النون[1] ، ومنه — على الأظهرِ — قراءة ابن‌عامر وعاصم : (وَكَذلكَ نُجِّى الْمُؤمِنِينَ)[2] أصله نُنَجِّى — بفتح النون الثانية . وقيل: الأصل نُنْجِى بسكونها فأُدغمت[3] كإجَّاصَة وَإجَّانَة[4] وإدغامُ النونِ فى الجيم لا يكادُ يُعرف . وقيل : هو من نَجَا يَنْجُو ؛ ثم

(وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ
وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى « تَا » كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ)(*)

أى أن « حَيِي » ونحوه » ؛ مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكما — يجوز فيه الفك والإدغام على الاعتبارين اللذين ذكرهما المصنف . وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان ؛ إما فى أوله نحو : تتجلى ، أو فى وسطه نحو : استتر . وما فى أوله تاءان قد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى ، ولا يكون هنالك إدغام ، كتبَيَّن ؛ فإن أصله تتبين ، حذفت إحداهما للثقل ، كما أوضح ذلك المصنف .

ومن هذا يتبين : أن المضارع المبدوء بتاءين — ؛ يجوز فيه إظهار التاءين ، وحذف إحداهما ابتداء ووصلا . وإدغام الأولى فى الثانية وصلا بعد متحرك أو مد . أما الماضى فيجوز فيه وجهان لا غير : الإظهار ، والإدغام .

(١) أى تحذف للتخفيف النون الثانية ؛ فيما تصدر فيه نونان .

(٢) من الآية ٨٨ — سورة الأنبياء (٣) أى أدغمت النون الثانية فى الجيم .

(٤) الأصل فيهما : إنجاصة — وإنجانة فأدغمت النون فى الجيم ، والإجاصة : واحدة الإجاص — وهو تمر معروف دخيل على العرب ؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان فى كلمة . والإجاص : المشمش والكمثرى بلغة الشاميين ، والإجانة — بفتح الهمزة وكسرها — واحدة الأجاجين وهى : إناء يغسل ويعجن فيه .

(*) وحى » مقصود لفظه — مفعول افكك مقدم « وادغم » معطوف على افكك « دون » ظرف متعلق بكل من افكك وادغم — على الحال « حذر » مضاف إليه ، كذاك » متعلق بمحذوف خبر مقدم « نحو » مبتدأ مؤخر « تتجلى » مضاف إليه مقصود لفظه « واستتر » معطوف على تتجلى (*) « وما » اسم موصول مبتدأ « بتاءين » متعلق بابتدى الواقع صلة لما « قد يقتصر » الجملة خبر ما « فيه » متعلق بيقتصر « على تا » متعلق بيقتصر أيضاً « كتبين العبر » فعل وفاعل

ضُعِّفَت عينُه وأُسندَ لضمير المصدر(١)، ولو كان كذلك لفُتِحَت الياء؛ لأنَّه فعلٌ ماضٍ(٢).

(الثانية والثالثة): أن تكون الكلمةُ فعلاً مضارعا مجزُوماً(٣) أو فِعْلَ أمرٍ(٤)، قال الله تعالى: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُم عَنْ دِينِهِ)؛ فيُقرأ بالفَكِّ — وهو لُغةُ أهلِ الحجازِ، والإدغامِ — وهو لغة تميم؛ قال الله تعالى: (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ)، وقال الشاعر:

* فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *(٥)

---

(١) أى: على أنه نائب فاعل له: لأنه ماض للمجهول. والتقدير: نجى هو — أى النجاء. قيل: وفيه ضعف.

(٢) فيكون مثل (قضى الأمر). وأيضاً: ففيه إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل.

(٣) أى بالسكون ومضاعفاً.

(٤) أى مبنياً على السكون أيضاً، وغير متصل بنون النسوة: فإن لم يجزم المضارع مطلقاً، أو جزم بحذف النون، أو الأمر على الحذف — وجب الإدغام.

(٥) صدر بيت من الوافر لجرير الشاعر الأموى المشهور، من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين — المعروف بالراعى النميرى. وعجزه:

* فلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا *

اللغة والاعراب: غض الطرف: أى أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر. نمير: قبيلة — فرع من قيس بن عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعى النميرى، وفيهم يقول جرير أيضاً:

بأى بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر

«غض» فعل أمر «الطرف» مفعول به «كعبا» مفعول مقدم لبلغت.

والمعنى: يقول لمخاطبه: طأطىء بصرك واعرف قدرك ولا تتجاوزه، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم؛ وقف عند الحد الذى تؤهله لك صفات قومك، فإنك من قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

والشاهد: فى «غض»؛ حيث جاء بالادغام، ويروى بضم الضاد وفتحها

والتزم الإدغامُ فى « هَـلُمَّ »(١) لثقلها بالتركيب(٢)، ومن ثَمَّ(٣) التزموا فى آخرها الفتح، ولم يُجيزوا فيه ما أجازُوهُ فى آخر نحو: رُدَّ وَشُدَّ؛ من الضمّ للإتباع – والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجبُ الفكُّ فى « أَفْعِل » فى التَّعجُّب(٤) نحو: أَشْدِد ببياضِ

وكسرها؛ فالضم على الاتباع لضم العين – والفتح للتخفيف لأن الفتحة أخف الحركات – والكسر على الأصل فى التخلص من الساكنين.

(١) هذا كالاستثناء من فعل الأمر المتقدم الذى جوز فيه الفك والادغام، واستثناؤها على لغة بنى تميم؛ فإنها عندهم فعل أمر غير متصرف، تلحقه علامات التأنيث والتثنية والجمع؛ نقول: هلما – هلمى – هلموا – هلممن، فلزام الادغام فيها على أصلهم فى فعل الأمر. أما الحجازيون فيقولون: إن « هلم » اسم فعل أمر بمعنى أقبل، ولافعل له، وتلتزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب ماهى مسندة إليه.

(٢) وقد اختلف فى تركيبها، فقال البصريون: هى مركبة من « ها » التنبيه ومن « لم » التى هى فعل أمر، من قولهم: لم الله شعثك – أى جمعه؛ كأن قيل: اجمع نفسك إلينا، فحذفت الألف من « ها » تخفيفاً. وعند الكوفيين: مركبة من «هل» التى للزجر – و « أم » بمعنى اقصد، خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها – وهو اللام.

(٣) أى من أجل ثقلها بالتركيب.

(٤) هو أيضاً كالاستثناء من فعل الأمر المتقدم نظراً لصورته؛ لأنه فى الحقيقة فعل ماض على صورة الأمر كما هو معروف: وإنما التزم فيه الفك محافظة على صورته وصيغته، سواء كان متصلا بالباء أم لا.

وفى حكم « أفعِل » فى التعجب، و « هَلم » يقول الناظم:

(وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فى التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فى «هَلُمْ»)(*)

أى أنه يجب فك صيغة « أفعل » فى التعجب محافظة على صيغته؛ تقول: أحبِبْ بمحمد وأشدد بعلى، فلا يجوز فيه الوجهان كفعل الأمر المتقدم، ويلتزم الادغام فى

(*) « وفك » مبتدأ « أفعل » مضاف إليه مقصود لفظه « فى التعجب » متعلق بمحذوف حال من أفعل « التزم » فعل ماض للمجهول والجملة خبر المبتدأ « الإدغام » نائب فاعل التزم الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف « فى هلم » متعلق بالتزم.

وجوه المتقين — وَأَحْبِب إلى الله تعالى بالمحسنين . وإذا سُكِّن الحرف المدغَمُ فيه ؛ لاتصالِه بضمير الرفعِ [(١)] — وَجَبَ فكُّ الإدغامِ [(٢)] فى لغة غيرِ بكرِ بن وائلٍ ، نحو: حَلَلت ، و (قُلْ إنْ ضَلَلْتُ — وشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ) [(٣)] .

« هلم » للثقل بالتركيب ـ على القول بأنها فعل أمر ، فهى أيضاً مستثناة من فعل الأمر السابق .

(١) أى البارز المتحرك ويشمل ذلك : تاء الضمير ، وتاء ونون الاناث .

(٢) وذلك لتعذر الادغام ؛ لأن ما قبل الضمير البارز لا يكون ساكناً وتقدمت الاشارة لذلك ، وإذا سكن لجزم أو شبهه « والمراد به سكون آخر الأمر » ـ جاز الفك وهو لغة أهل الحجاز ، وجاز الادغام وهو لغة تميم .

(٣) أى أحكمنا خلقهم ، الآية : ٥٠ من سورة سبأ ، ٢٨ من سورة الإنسان

وفى هذا الموضع الذى يعتبر شرطاً من شروط وجوب الادغام ، وهو : ألا يعرض سكون ثانى المثلين ؛ إما لاتصاله بضمير رفع ، أو لجزم وشبهه ـ يقول الناظم :

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِى ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِى) (*)

أى يجب فك الفعل المدغم عينه ولامه ، وسكن آخره ؛ لاقترانه بضمير رفع نحو : حللت . وإذا سكن بسبب دخول جازم ، أو شبهه كسكون الآخر فى الأمر ـ جاز الفك ، وجاز الادغام ، والأفصح الفك .

هذا : وإذا اتصل بآخر الفعل المدغم ـ من المجزوم وشبهه ـ « ها » الغائبة ـ وجب فتحه نحو : ردَّها ولم يردَّها ، وإن كان « هاء » الغائب ـ وجب ضمه نحو :

(*) « وفك » فعل أمر حذف مفعوله ـ أى أول المثلين ، أو ماض المجهول ونائب فاعله يعود لذلك المحذوف « حيث ظرف مكان متعلق بفك « مدغم » مبتدأ « فيه » متعلق به على أنه نائب فاعل لأنه اسم مفعول « سكن » فعل ماض والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه » متعلق بفك من إضافة الكون الناقص الى اسمه. وهو علة لسكن « بمضمر الرفع» بمضمر متعلق باقترن الواقع خبراً للكون الناقص والرفع مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «حللت ماحللته » مضاف إليه مقصود لفظه أو نحو مضاف لقول محذوف ، وما بعده مقول القول « وفى جزم » متعلق بمحذوف خبر مقدم« وشبه الجزم » وشبه معطوف عليه والجزم مضاف إليه «تخيير » مبتدأ مؤخر ، وجملة «قفى» نعت لتخيير

وقد يُفَكُّ الإدغام فى غير ذلك شذوذاً نحو : لَحِحَت عَينُه(١) وَأَلِلَ السِّقَاءُ(٢) ، أو فى ضرورةٍ كقوله :

الحمد للهِ العلىِّ الأجْلَلِ الواسعِ الفَضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ(٣)

رُدُّه ولم يرُدُّه ، وإن اتصل بآخره ساكن ـ كسر للتخلص من الساكنين نحو : ردُّ القوم ، وبعضهم يفتحه للتخفيف ، وحكى ضمه إتباعاً . وإن لم يتصل الفعل بشىء من ذلك جاز فيه الفتح مطلقاً ، كردَّ وفرَّ وعضَّ : والكسر مطلقاً ، والاتباع لحركة الفاء .

(١) أى لصقت بالرمص ـ وهو وسخ جامد يجتمع فى الموق ، فإن كان سائلا فهو غمص .

(٢) أى تغيرت رائحته ـ وكذلك الأسنان إذا فسدت ـ والأذن إذا رقت .

(٣) بيت من الرجز للفضل بن قدامة ـ المعروف بأبى النجم العجلى ـ الراجز المشهور ، وهو مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام . بسبب مخالفة بعض مفرداته للمشهور من اللغة .

اللغة والاعراب : العلى : صفة ، من العلو ـ بمعنى علو الشأن وسموه . الأجلل : الأجل الأعظم . الواسع الفضل : الكثير العطاء والاحسان . الوهوب : صيغة مبالغة من الهبة ـ أى العظيم الهبات . « المجزل » اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه ، والجزيل : العظيم . « الحمد » مبتدأ « لله » متعلق بمحذوف خبر « العلى الأجلل » ، صفتان للفظ الجلالة ، وكذلك ما بعده .

والشاهد : فى « الأجلل » حيث لم يدغم ، والقياس فيه الأجل بالادغام ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لذلك .

والمعنى : يحمد الله سبحانه ، وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شىء ، الذى عم فضله وعطاؤه الجم جميع المخلوقات ، وهذا حسن ختام من المصنف ، يوحى بما أفاض الله عليه من توفيق وهداية لهذا السفر الجليل . نفع الله به ؛ وغفر لنا وله ، ووفقنا إلى ما فيه الخير والنفع العام ؛ إنه سميع مجيب .

ملحوظة

كثر فى باب الابدال وما بعده ـ مخالفة ابن هشام للناظم فى ترتيب الموضوعات وبعض المسائل والفروع ، وضم بعضها إلى بعض ؛ فجاء الاستشهاد بالألفية غير منتظم

على الترتيب المعهود فى الأبيات وفى الفصول ، وقد كان ذلك نادراً فيما سبق قبل . فأرجو أن يفهم ذلك ويتدبر .

خاتمـــة

إذا التقى ساكنان ، وجب التخلص منهما بحذف الأول فى ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون أول الساكنين مدة ، ويجب حذفها لفظاً وخطاً : إن كان الساكن الثانى من كلمة الأولى ؛ كخف وقل وبع — أو كجزء منها كما فى المعتل اللام ؛ إذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو : تغزنّ وترمِنّ ، وتحذف لفظاً فقط إن كانا من كلمتين نحو : يخشى القوم — (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر — وقالا الحمد لله) ، وإن لم يكن أولهما مدة وجب تحريكه إلا فى :

الموضع الثانى : وهو أن يكون أول الساكنين نون التوكيد الخفيفة ، فإنها تحذف إذا وليها ساكن للفرق بينها وبين التنوين نحو : لاتهين الفقير .

الموضع الثالث : تنوين العلم الموصوف بابن ، مضافاً إلى علم ، نحو : على بن أبى طالب ، فإن لم يكن لفظ « ابن » صفة أو لم يضف إلى علم — لم يحذف التنوين .

ويتخلص من الساكنين فى غير ما تقدم — بالتحريك . والتحريك ؛ إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين وهو الأكثر . وإما بالضم ، ويجب فى :

(ا) أمر المضعف المتصل به هاء الغائب — ومضارعه المجزوم كأمر ، نحو : رده ولم يرده ، والكوفيون يجيزون فيه أيضاً : الفتح ، والكسر .

(ب) فى ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم قبلها نحو : (لهمُ البشرى — كتب عليكم الصيام) فإن اتصلت بضمير مكسور جاز الضم والكسر .

وإما بالفتح ويجب فى أربعة مواضع:

[ا] نون «من» الجارة إذا دخلت على ما فيه أل ، نحو : منَ الله — منَ الكتاب فإن كان الساكن غير أل — كثر الكسر نحو : من ابنك .

[ب ، ح] أمر المضاعف المضموم العين ، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة نحو : ردّها — ولم يردّها .

[د] تاء التأنيث إذا وليها ألف اثنين نحو (قالتا أتينا طائعين)

ويغتفر التقاء الساكنين فى ثلاثة مواضع .

[ا] إذا كان أول الساكنين حرف لين أو ياء تصغير ، وثانيهما حرف مدغم فى مثله ، وهما فى كلمة واحدة نحو : دابة وخويصة « تصغير خاصة » ، ولا الضالين .

[ب] الكلمات المسرودة نحو: قاف ، ميم ،نون ،وذلك لجريانها مجرى الموقوف عليها
[حـ] الكلمات الموقوف عليها نحو : بكر ، ثوب ، قال.

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الإعلال بالنقل ، واذكر شروطه ، ومواضعه ، ووضح ما تقول بالأمثلة
٢ — اذكر المواضع التى يمتنع فيها النقل ، ومثل . ثم بين سبب الشذوذ فى الكلمات الآتيـة :

مدين . جدول . استحواذ . استروح . مكيال . أسود . منائر . نيام .

٣ — هات من الأفعال الآتية : اسمى الفاعل والمفعول — والمصدر الميمى — واسم الآلة ، وبين وزنها ، وما حدث فيها من إعلال وسببه .

باع . رأى . رقى . كال . محا . أضاع

٤ — متى تقلب عين « أفعل » و «افتعل» إذا كانا معتلى العين « أجوفين» — ألفاً ؟ ومتى تسلم ؟ وضح ما تذكر بالمثال .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وما لإفعال من الحذف ومن   نقل — فمفعول به أيضاً قمن)

٦ — متى تحذف فاء المثال من الفعل المضارع ؟ ومن المصدر ؟ اذكر شروط ذلك وضح بالأمثلة ، واستشهد بقول الناظم .

٧ — هات المضارع والأمر من الأفعال الآتية ، وبين ما يحدث فيها من تغيير وسببه.

وفى . ولى . وثب . وجل . لوى . نام . استشار

ما حكم التاءين الزائدتين فى المضارع وفى الماضى؟ من حيث الإظهار — والإدغام ؟ وضح بالأمثلة .

٩ — اشرح حكم الفعل المضعف من الماضى والمضارع والأمر — عند الإسناد إلى الضمير المتحرك ، موضحا ذلك بالأمثلة

١٠ — فيما يأتى : شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح موضع الشاهد وبين ماحدث فيه من تغيير إن كان .

قال تعالى : (وَفى الأرضِ قطعٌ متجاوراتٌ . فجاءته إحداهُما تَمْشِى على استحياء . ادعُونى أستَجب لكم . أولئك مَأواهم جهنم ، وَلاَ يجدون

عنها مَحِيصاً . يأهل يَثْرِب لا مُقَام لـكم . إنّ ربِّى قريبٌ مجيب . إنه كان وَعدُه مأتياً . إنَّا نحن نرثُ الأرض وَمن عليها . وَادّكر بعد أمّة وَقُلْ للمؤمنات يَغضُضن من أبصارهن . فَظَلتم تفكهون . أولئكَ يُدعَوْن إلى النار . وَالله يقول الحق وَهو يهدِى السبيل . وَمَا يُدريك لَعله يزكى أو يَذكر فتنفعه الذكرى . وَمن يُشَاقّ الله فإن الله شديد العقاب . وَقدْ دخلوا بالـكُفر . أمَّن يجيب المضطر إذا دعاه . ولا تَهِنُوا ولا تحزنُوا وأنتم الأعْلَوْن) .

وَقال نَبِيُّ المسلمين تقَدَّموا وَأَحْبِب إلينا أن تـكونَ المقَدَّما
وَلاَ يحركنى بغض وَلا مِقة وَلاَ تريق همومى دَفع أقلامى
وَإنْ شِفَائى عَبرة مُهراقة فَهل عند رسم دارس من مُعَوّل؟

١١ — بين مافى الـكلمات الآتية من إعلال ، ووضح السبب
مغيث . طوبى . مصفاة . أوائل . مرضى . موسر . استقامة

١٢ — بين فيما يأتى : ما فيه إعلال من الـكلمات ، ووضحه واذكر السبب .

كان عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين ـ مهيب الطلعة مخشى الجانب، آمن فى الأيام الأولى من الدعوة الإسلامية ،وقد اشترك مع الرسول فى جميع الغزوات وكان يلبس الخشن من الثياب مع قدرته على ارتداء الديباج . تولى الخلافة فى العام الثالث عشر من الهجرة ؛ وكانت رحى الحرب دائرة بين العرب والروم فى الشام ، وحضر فتح القدس ، واستيلاء عمرو بن العاص على فلسطين وهو أول من أنشأ الديوان لإدارة أعمال البلاد ، ووضع التاريخ الإسلامى مبتدئاً من أول سنة قمرية بعد الهجرة ، وجعل الخلافة بعده شورى . ويعد المثل الأعلى للحاكم العادل ، وقد دام حكمه عشر سنوات وتسعة أشهر وتوفى لثلاث ليالى بقين من ذى الحجة سنه ٢٣ هـ ؟

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

فهرس موضوعات الجزء الرابع من كتاب
« ضياء السالك إلى أوضح المسالك »

ص	الموضوع
٣	**باب إعراب الفعل**
	نواصب الفعل المضارع أربعة
	٣ ـ أحدها « لن » ـ معناها
	٤ ـ الثانى « كى » المصدرية . الفرق بينها وبين التعليلية
	٦ ـ الثالث « أن »
	٨ ـ ١٠ ـ حكم المفسرة والزائدة والمخففة
	١١ ـ الرابع « إذن » ـ شروط إعمالها
١٥	« فصل » فى مواضع النصب بأن مضمرة وجوبا
٣٠	« فصل » فى مواضع النصب بأن مضمرة جوازاً
٣٥	« فصل » الجوازم التى تجزم فعلا واحدا وهى أربعة
	« لا » الطلبية
	٣٧ ـ اللام الطلبية . « لم » . « لما »
٣٩	الجوازم التى تجزم فعلين ، وأنواعها
	٤٤ ـ كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام
	« فصل » فى مواضع وجوب الفاء فى جواب الشرط
	٤٧ ـ إغناء « إذا » الفجائية عن الفاء
٤٩	«فصل» فى العطف على جملتى الشرط والجواب

ص	الموضوع
٥١	« فصل » فى حذف ما يعلم من شرط أو جواب
	٥٣ ـ حكم ما إذا اجتمع شرط وجواب
٥٧	**الأسئلة والتمرينات**
	(فصل فى « لو »)
٦٠	أنواعها ـ حكم كل
٦٨	(فصل فى أما)
	معناها . حكمها
٧٣	(فصل فى لولا ، ولوما)
	معناهما ـ حكمهما
٧٦	(تنبيه) فى أدوات الشرط التى لا تجزم
٧٦	«خاتمة» فى الجمل وأقسامها ، وموقعها من الإعراب
٧٩	**الأسئلة والتمرينات**
	باب الاخبار بالذى والألف واللام
٨١	معناه . الغرض منه . قد يؤتى به لأغراض أخرى
٨٢	«الفصل الأول» فى بيان حقيقته والعمل فيه
٨٤	«الفصل الثانى» فى شروط ما يخبر عنه؛ إن كان الإخبار بالذى أو أحد فروعه
٩٠	شروطه؛ إن كان الإخبار بالألف واللام
٩١	« فصل» فى الضمير المرفوع بصلة «أل»

ص	الموضوع
	٩٣ ـ «خاتمة» فى الإخبار عن اسم كان بالذى وفروعه
٩٣	**الأسئلة والتمرينات**
	(باب العدد)
٩٣	معنى العدد ، حكم مميز الواحد والاثنين
٩٦	« فصل » فى حكم مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما
١٠٠	«فصل» فى الأعداد التى تضاف للمعدود وهى نوعان :
	(ا) الثلاثة والعشرة وما بينهما
	١٠٢ (ب) المائة والألف
١٠٤	«فصل» حكم الأعداد التى تجاوز العشرة
١٠٨	« حكم العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة
	١١٠ «خلاصة» فى استعمال ألفاظ العدد
١١١	« فصل » فى صوغ اسم فاعل من اثنين وعشرة وما فيهما ، ويأتى على سبعة أوجه
١١٩	« الخلاصة » فى استعمال فاعل كثانى اثنين
١٢٠	« فائدة » فى التاريخ بالليالى ، وحكمه
١٢١	« تتمة » فى ضبط شين عشرة
	باب كنايات العدد
١٢٢	« كم » ، وأقسامها ، وحكم كل قسم
١٢٧	« كأين » ومعناها . وحكمها حاصل إعراب « كم »
١٢٨	الفرق بين « كم » و « كأين »
١٢٨	« كذا » معناها ـ حكمها

ص	الموضوع
١٢٩	« تتمة » فى الكناية عن الحديث ، إعراب بعض التراكيب
١٣٠	**الأسئلة والتمرينات**
	(باب الحكاية)
١٣٢	معنى الحكاية : أنواعها حكاية الجملة ، حكاية المفرد
	١٣٣ حكاية حال المفرد «بأى» ـ و «من»
	١٢٥ ـ الفرق بين من ـ وأى
	١٣٩ ـ حكاية العلم ـ شروط ذلك
١٤١	**الأسئلة والتمرينات**
	(باب التأنيث)
١٤٢	التأنيث فرع التذكير لماذا ؟ ـ علامات التأنيث
١٤٤	« فصل » لاتدخل تاء التأنيث فى خمسة أوزان
	١٤٧ ـ المعانى التى تأتى لها التاء
١٤٩	« فصل » فى الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة
	١٥٣ المشهور من أوزان الممدودة
	١٥٧ ـ بعض الأوزان غير ماذكر
	« تنبيه » ألفاظ يجوز فيها التذكير والتأنيث
	(باب المقصور والممدود)
١٥٧	تعريف : المقصور ـ الممدود ـ المنقوص
	١٥٨ ـ أمثلة المقصور القياسى
	١٦١ ـ أمثلة الممدود القياسى

ص	الموضوع
	١٦٣ ـ المقصور والممدود السماعيان
	١٦٥ ـ « مسألة »
	فى قصر الممدود ـ ومد المقصور
	(باب كيفية التثنية)
١٦٦	الاسم على خمسة أنواع
	الصحيح . المنزل منزلته ـ المعتل ـ المنقوص ـ تثنيتها
	تثنية المعتل المقصور
	١٦٩ تثنية الممدود
	١٧٦ ـ «تنبيه» فى تثنية المحذوف اللام
	(باب كيفية جمع الاسم
١٧٢	جمع المذكر السالم)
١٧٣	(باب كيفية جمع الاسم
	جمع المؤنث)
١٧٥	« فعل » فى حركة عين الجمع بالنسبة للمفرد
	١٧٧ ـ الأنواع التى يمتنع فيها التغيير لحركة العين
١٨٠	الأسئلة والتمرينات
	(هذا باب جمع التكسير)
١٨٢	تعريف . عدد أبنية جمع القلة والكثرة
	١٨٣ ـ أغلب جموع التكسير سماعى.
	قرار المجمع اللغوى فى ذلك
	قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن الكثرة ـ والعكس
١٨٥	الأول من أبنية القلة «أفعل» ـ بضم العين

ص	الموضوع
١٨٦	الثانى ـ « أفعال » وما يطرد فيه
١٩٠	الثالث ـ « أفعلة »
١٩٠	الرابع ـ « فعلة » بكسر الفاء وسكون العين
١٩١	الأول من أبنية الكثرة «فعل» ـ بضم أوله وسكون ثانيه
١٩٢	الثانى ـ « فعل » بضمتين
١٩٠	الثالث ـ « فعل » بضم أوله وفتح ثانيه
١٩٤	الرابع ـ « فعل » بكسر أوله وفتح ثانيه
١٩٥	الخامس ـ « فعلة » بضم أوله وفتح ثانيه
١٩٥	السادس ـ « فعلة » بفتحتين
١٠٦	السابع ـ « فعلى » بفتح أوله وسكون ثانيه
١٩٧	الثامن ـ « فعلة » بكسر أوله وفتح ثانيه
١٩٧	التاسع ـ « فعّل » بضم أوله وتشديد ثانيه
١٩٨	العاشر ـ « فعّال » بضم أوله وتشديد ثانيه
١٩٩	الحادى ـ عشر « فعال » بكسر أوله وفتح ثانيه
٢٠١	الثانى عشر ـ « فعول » بضمتين
٢٠٤	الثالث عشر ـ « فعلان » بكسر أوله وسكون ثانيه

ص	الموضوع
٢٠٤	الرابع عشر ـ « فعلان » بضم أوله وسكون ثانيه
٢٠٥	الخامس عشر ـ «فعلان» بضم أوله وفتح ثانيه
٢٠٦	السادس عشر ـ «أفعلاء» بكسر ثالثه
٢٠٦	السابع عشر ـ «فواعل»
٢٠٨	الثامن عشر ـ «فعائل»
٢٠٩	التاسع عشر ـ «فعالى» بفتح أوله وكسر رابعه
٢١٠	العشرون ـ «فعالى» بفتح أوله ورابعه
٢١٠	الحادى والعشرون ـ « فعالى » بالتشديد
٢١١	الثانى والعشرون ـ « فعالل »
٢١٥	الثالث والعشرون ـ « شبه فعالل »
٢١٨	« تتمة» فى شوارد هامة تتعلق بالجموع
٢٢١	الأسئلة والتمرينات
	(باب التصغير)
٢٢٣	معناه ـ أغراضه ـ فائدته
	٢٢٤ أبنيته ـ شروطها
	٢٢٦ مايتوصل به إلى أبنيته
٢٢٨	« فصل » فيما يستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير
٢٣٠	« فصل » فيما يستثنى من الحذف للتصغير
٢٣٢	«فصل» فى حكم ألف التأنيث عند التصغير
٢٣٣	« فصل » فى حكم تصغير ما ثانيه لين
٢٣٥	« فصل » فى حكم تصغير ما حذف أحد أصوله
٢٣٨	« فصل » فى تصغير الترخيم
٢٣٩	«فصل» فى لحوق تاء التأنيث للعارى منها
٢٤١	«فصل» فيما يصغر من غير المتمكن
٢٤٤	« فوائد »
	١ ـ فى تصغير الجمع ـ واسم الجمع ـ واسم الجنس
	٢ ـ فى ألفاظ مكبرة وردت على صورة المصغر ـ والعكس
٢٤٥	الأسئلة والتمرينات
٢٤٦	نموذج
	(باب النسب)
٢٤٧	تعريفه ـ ما يحدث بسببه من تغيير
	٢٤٨ الأشياء التى تحذف لأجله من الآخر
	٢٥٦ الأشياء المتصلة بالآخر التى تحذف لأجله
٢٦٠	« فصل» فى حكم همزة الممدود عند النسب
	٢٦١ « فصل » فى النسبة إلى المركب
	« تتمة» فى أشياء هامة
٢٦٣	« فصل » فى النسب إلى ما حذفت لامه
	٢٦٦ فى النسب إلى ماحذفت فاؤه أو عينه
	٢٦٨ فى النسب إلى ثنائى الوضع المسمى به المعتل الثانى
٢٦٩	« فصل » فى النسب إلى الكلمة الدالة على جماعة
٢٧١	« فصل » فى الاستغناء عن ياء النسب يصوغ المنسوب إليه على وزن خاص قرار المجمع اللغوى فى صيغة « فعال »
٢٧٣	« فصل » فى شواذ النسب

ص	الموضوع
٢٧٤	الاسئلة والتمرينات
٢٧٦	نموذج
	(باب الوقف)
٢٧٧	تعريفه . أنواعه : الوقف على منون
	٢٧٨ ـ الوقوف على « إذا »
	٢٧٩ ـ الوقف على « هاء الضمير »
	٢٨٠ ـ الوقف «على المنقوص»
٢٨٢	« فصل » ـ فى الوقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث
٢٨٧	« فصل » ـ فى الوقف على تاء التأنيث
٢٨٩	« فصل »ـ فى الوقف بهاء السكت . مواضعها
٢٩٥	«مسألة» قد يعطى الوصل حكم الوقف
٢٩٧	الاسئلة والتمرينات
	(هذا باب الامالة)
٢٩٩	تعريفها . حكمها
	٣٠٠ أسبابها ثمانية
	٣٠٥ موانع الإمالة ثمانية أيضاً
٣٠٨	« مسألة » الفرق بين تأثير المانع ـ وتأثير السبب
	٣١٠ ـ مانع المانع
٣١٢	« فصل » تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة
٣١٥	الاسئلة والتمرينات
	(باب التصريف)
٣١٦	تعريف ـ أغراضه ـ مايدخله من أنواع الكلمة
٣١٧	«فصل» فى تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد
	٣١٨ أبنية الثلاثى المجرد
	٣٢٠ أبنية الرباعى المجرد
	٣٢١ أبنية الخماسى المجرد
٣٢٢	« فصل» فى تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد
٣٢٤	« فصل » فى كيفية الوزن
٣٢٧	«فصل» فيما تعرف به الأصول من الزوائد
	٣٢٠ شروط زيادة الألف
	٢٣١ شروط زيادة الواو والياء
	٣٣٢ شروط زيادة الميم
٣٣٣	شروط زيادة همزة الوصل
٣٣٤	شروط زيادة النون
٣٣٥	شروط زيادة التاء
٣٣٦	شروط زيادة السين والهاء واللام
	فصل فى زيادة همزة الوصل
٣٣٩	تعريف ـ مواضعها ـ أدلة الزيادة
٣٤١	« مسألة » لهمزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات
٣٤٣	« مسألة » فى حذف همزة الوصل ـ إبدالها ألفا
٣٤٥	الاسئلة والتمرينات
٣٤٦	نموذج
	(باب الابدال)
٣٤٧	تعريف : الإبدال ـ القلب ـ الإعلال ـ العوض
	٣٤٨ أحرف الإبدال
٣٥٠	« فصل » فى إبدال الهمزة من الواو والياء ، وذلك فى أربع مسائل

ص	الموضوع
٣٥٥	« مسألة خاصة بالواو
٣٥٧	«فصل» فى إبدال الواو والياء من الهمزة
٣٦٥	(باب الهمزتين الملتقتين فى كلمة)
	٣٦٣ حكم ما إذا كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة
	٣٦٤ حكم ما إذا كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة
	٣٦٥ حكم ما إذا كانتا متحركتين
٣٦٨	«فصل» فى إبدال الياء من الألف والواو إبدالها من الألف فى مسألتين
	٣٦٩ وإبدالها من الواو فى عشر مسائل
٣٨٢	«فصل» فى إبدال الواو من الألف والياء
	٣٨٣ ـ إبدالها من الألف فى مسألة واحدة وإبدالها من الياء فى أربع مسائل
٣٨٨	« فصل » فى إبدال الألف من الواو والياء
٣٩٥	«فصل» فى إبدال التاء من الواو والياء
٣٩٧	» » « الظاء
٣٩٨	« فصل » فى إبدال الدال
٤٠٠	« فصل » فى إبدال الميم
٤٠٠	**الأسئلة والتمرينات**
٤٠٤	نموذج
٤٠٥	**(باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله)**
٤١٢	« باب الحذف » وفيه ثلاث مسائل
	(ا) إحداها تتعلق بالحرف الزائد
	(ب) الثانية تتعلق بفاء الفعل
	(حـ) الثالثة تتعلق بعين الفعل
٤١٨	**(باب الادغام)**
٤١٨	وجوب إدغام أول المتحركين بشروط ، والجواز فى ثلاث صور
	٤٢٢ ـ جواز الوجهين فى ثلاث مسائل أخر
	٤٢٦ التزام الإدغام فى «هلم» ، الفك فى « أفعل التعجب »
	٤٢٨ «ملحوظة» فى مخالفة ابن هشام للناظم فى الترتيب
٤٢٩	« خاتمة » فى التخلص من التقاء الساكنين مواضع اغتفار التقاء الساكنين
٤٣٠	الأسئلة والتمرينات

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء

ص	الاسم
٧	ابن محيصن ــ من القراء
١٤٩	ابن قتيبة
١٥٦	ابن سيده ــ وكتابه المحكم
٢٣٤	الزجاج ــ الفارسى
٢٦٥	يونس بن حبيب
٢٨١	البزى
٣٠٩	المقرب ــ لابن عصفور
٣١٩	أبو السمال ــ من القراء
٣٤٢	التكملة والإيضاح ــ لأبى على الفارسى
٣٤٣	٣٤٣ التسهيل ــ لابن مالك
٤١٩	ورش ــ من القراء

تنبيه : وقعت بعض أخطاء مطبعية يدركها القارىء بسهولة ، وأكثرها تصويب أو تحريف وقد أثبتنا أهم ما عثرنا عليه عند القراءة بعد الطبع .

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٩	٢٢	الناهه	الناهية
٢٩	٢٣	الاشتشاف	الاستشاف
٦٣	٢٠	انتقاء المسبب	انتفاء المسبب
١٠٧	٢٥	امفتح	الفتح
١٣٧	٢٤	وثب	وناثب
١٥٣	٢٥	السكف ى	الكفرى
١٦٧	١٣	القفهرى	القهقرى
٢٨	٢٥	القل	النفل
٣١	٢٣	والرم	بالنزم
١٠٧	٢٥	القاعل	الفاعل
١٠٧	٢٥	الفـنح	الفتح

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com